

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بغداد
كلية التربية ابن رشد

نقد المعجم العربي القديم في دراسات اللغويين العراقيين المحدثين من ١٩٥٠ - إلى ٢٠١٠

أطروحة قدمها

علي خلف حسين العبيدي

إلى مجلس كلية التربية ابن رشد / جامعة بغداد، وهي جزء من متطلبات الحصول
على درجة الدكتوراه في فلسفة اللغة العربية تخصص لغة

بإشراف الأستاذ الدكتور
عبد الرحمن مطلق الجبوري

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ
أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾

صدق الله العظيم

من سورة البقرة الآية: ٢٦٩

الإهداء

إلى صدق السنين الممحلات التي مرت بكل وقاحة على جراح الفقراء

إلى الأمل الذي يحدو مراكب الضاعين في مناهات سحيفة

إلى روح أستاذي العلامة المرحوم الدكتور نعمة رحيم الغراوي . . . مرحيلاً من غير وداع

إلى روح الحكمة والكبرياء . . . أبي (مرحمه الله)

إلى لبانها المشتعل في طيبة ومحبة وتواضعاً . . . أمي مرعاهها الله عنواناً صادقاً للحب

إلى بسمه فجر مرت على عجل في ثغر القدر المتجهماً حباً صادقاً مخضراً إلى الأبد

إلى أمنيات ثلاثة خضراً أصبوا إلى أن أراها تسمو في مرحاب الله خيراً وعلماً

إلى أرض أحسنت أن تسمع أغنية الفلاح العتيقة نروجتي العروب (أم بشر)

إلى نخوتي حباً وبرا وإحساناً . . . أخوتي

إلى شجيرات العزّ الباسقات أحياتي

إلى كل من تشرف بأن يكون سادناً في كعبة اللغة العربية . . . أهدي غلات السنين

أبو بشر

(إقرار المشرف)

أشهد أنّ إعداد هذه الأطروحة الموسومة بـ ((نقد المعجم العربي القديم في دراسات اللغويين العراقيين المحدثين من عام ١٩٥٠ إلى ٢٠١٠)) قد جرى بإشرافي في كليّة التربية / ابن رشد / جامعة بغداد ، وهي جزءٌ من متطلبات نيل درجة دكتوراه في فلسفة اللغة العربيّة .

التوقيع :

الاسم : الأستاذ الدكتور

عبدالرحمن مطلق الجبوري

(المشرف)

بناءً على التوصيات المتوافرة ، أُرشحُ هذه الأطروحة إلى المناقشة

التوقيع :

الاسم : الأستاذ المساعد الدكتور

حسن جعفر البلداوي

رئيس قسم اللغة العربية

(إقرار لجنة المناقشة)

نحن أعضاء لجنة المناقشة نشهدُ بأننا أطلَّعنا على أطروحة الطالب (**علي خلف حسين العبيدي**) الموسومة بـ (**نقد المعجم العربي القديم في دراسات اللغويين العراقيين المحدثين من عام ١٩٥٠ إلى ٢٠١٠**) . وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها ، وفيما له علاقة بها. ونعتقد بأنها جديرة بالقبول لنيل درجة دكتوراه فلسفة في اللغة العربيَّة / لغة ، وبتقدير (**إمْتياز**) .

أ.م.د. عبد الزهرة زبون
عضو

أ. د. ساجدة مزبان حسن
رئيس اللجنة

أ.م.د. علي حلو حوَّاس
عضو

أ.م.د. وليد نهاد عباس
عضو

أ.د. عبدالرحمن مطلق الجبوري
عضو (المشرف)

أ.م.د. ضرغام محمود الخفاف
عضو

التوقيع

أ.د.

عميد كلية التربية / ابن رشد

الشكر والثناء

قال رسول الله (ﷺ): ((مَنْ أَعْطَى الشُّكْرَ أُعْطِيَ الزِّيَادَةَ))^(١) ، فدوام العلم شكر أهله ، ودوام المعروف شكر أهله ، ودوام المحبة شكر القلوب التي تحملها ، ودوام الحياة شكر بارئها ، وهذا يلزم كل ذي لبٍّ وضمير أن يشكر من أعانه ، ولو بحرف ، فأبدأ بشكر أستاذي وأبي الروحي الأستاذ الدكتور عبدالرحمن مطلق الجبوري الذي ما فتئ يتابع البحث والباحث متابعاً قل نظيرها، ومن ثمّ أكسب بالشكر والثناء على شيخ المعجميين العرب المحدثين الأستاذ الدكتور حسين نصّار الذي اتصلتُ به هاتفياً فرحّب بفكرة موضوعي وأثنى عليه وعرض عليّ ما يلزمني من معونة فله الشكر وطول العمر ، وأزجي شكري إلى أخي الأكبر وصديقي الأستاذ الدكتور عبد العزيز بن حميد الحميد الأستاذ في كلية اللغة العربية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، وأقدم آيات البر والعرفان للأستاذ الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد رئيس لجنة الدراسات العليا في كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى ، وكذلك أزجي آيات ثنائي لكل ممن الأستاذ الدكتور أبي أوس إبراهيم الشمسان ، وزوجه أم أوس الدكتورة وسمية المنصور وإلى الأستاذ الدكتور المرحوم عبدالعزيز التويجري الأستاذ في كلية اللغة العربية بجامعة المدينة المنورة ولا يفوتني أن أتقدم بجزيل شكري وعرفاني للأخ الأستاذ الدكتور عبد العزيز بن علي الحربي الأستاذ في كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى ورئيس مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية ، وإلى الأستاذ عبدالرزاق بن فرج الصاعدي عميد كلية الآداب في جامعة المدينة المنورة ، وإلى شيخ المعجميين العرب المحدثين في بلاد المغرب العربي الأستاذ الدكتور عبدالعلي الودغيري ، وإلى الأستاذ الدكتور يحيى عبدالرؤوف جبر أستاذ اللغويات في جامعة النجاح الوطنية في نابلس ، وشكري وعرفاني وبري بجميل أساتذتي الأستاذ الدكتور صلاح مهدي الفرطوسي ، والأستاذ الدكتور حسن جعفر البلداوي رئيس قسم اللغة العربية في كلية التربية ابن رشد ، والأستاذ الدكتور محمد عبدالمطلب البكاء ، والأستاذ الدكتور صبيح التميمي ، والأستاذ الدكتور عامر باهر أسمير الحياي الأستاذ في كلية التربية الأساسية في جامعة الموصل ، والأستاذة الدكتورة الأخت خديجة زيار الحمداني ، والأستاذة الدكتورة ساجدة مزبان الساعدي ، وإلى من نهلت من فيض عطفها في أيام الدراسة الأولية الأستاذة الدكتورة نهاد فليح حسن العاني ، والأستاذة الدكتورة ندى عبدالرحمن الشايع ، والدكتور المرحوم زكي ذاك العاني ، والأستاذ الدكتور عبدالرزاق أحمد الحربي ، والدكتور أسامة طه الرفاعي ، والدكتور عبدالكريم توفيق العبّود ، والدكتور محمود جاسم الدرويش ، رحمهما الله ، والدكتور مكي نومان الدليمي ، أستاذي الذي علّمني الخطو في مضمار العمالقة وأخي الأستاذ الدكتور شاكر محمود إسماعيل العبيدي ، والأخ الأستاذ محمد علي العبيدي ، والأستاذ الدكتور عبدالحليم المدني ، والأستاذ موفق العاني (أبي نزار) ، كما أشكر صحتي الكرام طلاب الدكتوراه في دُفْعِي ، وأشكر أبناء عمومتي من فخذ (الوريشات) عشيرة الغوالبية ، إمارة العبيد ، كما لا يفوتني أن أشكر بمزيد من

(١) الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك: ١٥٣ .

العرفان والثناء شيخيّ ومعلمي الأول الشيخ عبدالجبار عبدالعزيز آل شيخ حمد الجنابيّ الرفاعي وأسرته الكريمة، والشيخ أنور الشيخ عبدالجبار الجنابيّ الرفاعي، والأخ الشيخ محمد الشيخ عبدالستار آل شيخ حمد الجنابيّ الرفاعي، وأشكر الأخوة الأستاذ زكي العبيديّ، و الأستاذ معتصم العبيدي والأستاذ بشير العبيدي، والأستاذ ناظم شاعر العبيدي، والأستاذ فؤاد عايش العبيدي والأستاذ محمد جبار (أبا أحمد)، كما لا يفوتني أن أشكر إدارة مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث في دولة الإمارات العربية المتحدة، وأشكر أسرتي التي تحمّلت مني الكثير من أعباء الدراسة، وأزجي شكري و عرفاني إلى كل من سهوت، عن شكره وثنائه برأ ومحبّة

الباحث

عليّ خلف حسين (أبو بشر)

المحتويات

الصفحة	الموضوع
	الآية القرآنية
	إقرار المشرف
	إقرار لجنة المناقشة
	الإهداء
أ - ج	المقدمة
٣٩ - ١	التمهيد اتجاهات التأليف والنقد المعجميين في العراق رؤية تاريخية وصفية
٣ - ٢	أولاً : تأصيل تاريخي للعمل المعجمي عند العراقيين القدامى
٣ - ٢	١ . العمل المعجمي عند العرب قبل الإسلام
٦ - ٤	٢ . العمل المعجمي عند العرب بعد الإسلام
٩ - ٦	ثانياً : علم المعجمة عند العرب دوافعه وأنواعه وفروعه
١٠ - ٩	ثالثاً : تعريف تأصيلي لمصطلح النقد المعجمي
١٤ - ١٠	رابعاً : النقد المعجمي قديماً وحديثاً
١٤ - ١٠	أولاً : النقد المعجمي عند القدامى
٣٤ - ١٤	ثانياً : النقد المعجمي عند المحدثين
٣٤ - ١٤	١ . النقد المعجمي عند الدارسين العرب المحدثين
٣٥	٢ . النقد المعجمي عند الدارسين العراقيين المحدثين
٣٧ - ٣٦	ثالثاً : اتجاهات الدرس المعجمي في العراق عند المحدثين
٣٩ - ٣٧	رابعاً : مشكلات التأليف المعجمي
٨٨ - ٤٠	الباب الأول المعجم العربي القديم بين أصول اللغة وعصور الاحتجاج
٤٢ - ٤٠	مدخل
٨٨ - ٤٣	الفصل الأول السمع والمعجم العربي
٤٥ - ٤٣	المبحث الأول : السمع حده ومفهومه
٨٨ - ٤٦	المبحث الثاني : أنواع المسموع من كلام العرب وموقف المعجميين القدامى منه
٧٤ - ٤٨	أولاً : السمع في معجمات الألفاظ
٤٩ - ٤٨	١ . العين
٥١ - ٤٩	٢ . الجيم

٥٢ - ٥١	٣. التقفية في اللغة
٥٣ - ٥٢	٤. جمهرة اللغة
٥٣	٥. ديوان الأدب
٥٤	٦. البارع في اللغة
٥٦ - ٥٥	٧. تهذيب اللغة
٥٧ - ٥٦	٨. مختصر العين للخواني
٥٨ - ٥٧	٩. مختصر العين للزبيدي
٥٩ - ٥٨	١٠. المحيط في اللغة
٦٠ - ٥٩	١١. مقاييس اللغة ومجمل اللغة
٦٢ - ٦١	١٢. تاج اللغة وصحاح العربية
٦٣ - ٦٢	١٣. المحكم والمحيط الأعظم
٦٥ - ٦٤	١٤. أساس البلاغة
٦٧ - ٦٥	١٥. العباب الزاهر
٦٨ - ٦٧	١٦. مختار الصحاح
٧٠ - ٦٨	١٧. المصباح المنير
٧٢ - ٧٠	١٨. القاموس المحيط
٧٤ - ٧٢	١٩. تاج العروس
٨٦ - ٧٥	ثانيا : السماع في معجمات المعاني
٧٧ - ٧٥	مدخل
٧٨ - ٧٧	١. الغريب المصنف
٧٩ - ٧٨	٢. كتاب الألفاظ
٨٠ - ٧٩	٣. المنتخب من غريب كلام العرب
٨٢ - ٨٠	٤. الترتيب في اللغة
٨٥ - ٨٢	٥. المخصص
٨٦ - ٨٥	٦. حدائق الأدب
٨٨ - ٨٧	ثالثا : السماع والمعجم العربي رأي وبيان
١٢٤ - ٨٩	الفصل الثاني القياس و المعجم العربي
٨٩	مدخل
١٢٤ - ٩٠	المبحث الأول : القياس حده ومفهومه وأنماطه
٩٢ - ٩٠	أولا : حد القياس في اللغة والاصطلاح
٩٧ - ٩٢	ثانيا : أركان القياس وسبله
١٠٢ - ٩٧	ثالثا : القياس والجديد اللغوي

١٠٥ – ١٠٢	رابعاً : القياس الخاطئ (القياس على التوهم)
١٠٨ – ١٠٥	خامساً : موقف الدرس اللغوي الغربي الحديث من القياس
	المبحث الثاني : القياس وموقف المعجميين القدامى منه
١٢٠ – ١٠٩	أولاً : القياس في معجمات الألفاظ
١٠٩	١. العين
١١٠	٢. الجيم
١١٠	٣. التقفية في اللغة
١١١ – ١١٠	٤. جمهرة اللغة
١١٠	٥. ديوان الأدب
١١٢	٦. البارع في اللغة
١١٣ – ١١٢	٧. تهذيب اللغة
١١٣	٨. مختصر العين للخوافي
١١٣	٩. مختصر العين للزبيدي
١١٤	١٠. مقاييس اللغة
١١٤	١١. مجمل اللغة
١١٥ – ١١٤	١٢. المحيط في اللغة
١١٥	١٣. تاج اللغة وصحاح العربية
١١٦	١٤. المحكم والمحيط الأعظم
١١٦	١٥. أساس البلاغة
١١٧	١٦. العباب الزاخر
١١٨ – ١١٧	١٧. مختار الصحاح
١١٨	١٨. المصباح المنير
١١٩ – ١١٨	١٩. لسان العرب
١٢٠ – ١١٩	٢٠. القاموس المحيط
١٢٠	٢١. تاج العروس
١٢١	ثانياً : القياس في معجمات المعاني
١٢١	١. الغريب المصنف
١٢١	٢. كتاب الألفاظ
١٢١	٣. المنتخب من غريب كلام العرب
١٢١	٤. الترتيب في اللغة
١٢٢	٥. المخصص
١٢٢	٦. حدائق الأدب

١٢٣ - ١٢٤	ثالثا : القياس والمعجم العربي ... رأي وإيضاح
١٢٥ - ١٧٦	الفصل الثالث أصول نظرية الاحتجاج اللغوي ومعاييرها
١٢٥ - ١٥١	المبحث الأول : أصول نظرية الاحتجاج اللغوي
١٥٢ - ١٦٣	المبحث الثاني : معايير الاحتجاج اللغوي
١٥٢ - ١٥٤	١. المعيار الزمني
١٥٤ - ١٥٧	٢. المعيار المكاني - القبلي
١٥٧ - ١٦٣	٣. معيار السليقة اللغوية
١٦٤ - ١٧٦	المبحث الثالث : مستويات الأداء اللغوي والمعجم العربي
١٧٧ -	الباب الثاني نقد المعجم العربي القديم في دراسات اللغويين العراقيين المحدثين
١٧٧	مدخل الباب
١٧٨ - ٢٦٥	الفصل الأول نقد معجمات الألفاظ القديمة في دراسات اللغويين العراقيين المحدثين
١٧٨ - ١٩٧	المبحث الأول: نقد ضبط البنية في معجمات الألفاظ القديمة
١٧٧ - ١٨٠	أ. أهمية الضبط
١٨١ - ١٨١	ب . أنماط الضبط ووسائله
١٨١ - ١٨٨	أولا : نقد ضبط بنية الأفعال
١٨٨ - ١٩٦	ثانيا : نقد ضبط بنية الأسماء
١٩٧ - ١٩٨	ثالثا : منهج الدارسين العراقيين المحدثين في نقد ضبط البنية
١٩٩ - ٢٠٧	المبحث الثاني : نقد العبارة المعجمية في معجمات الألفاظ القديمة
٢٠٧	منهج الدارسين العراقيين في نقد العبارة المعجمية في معجمات الألفاظ القديمة
٢٠٨ - ٢١١	المبحث الثالث : نقد المادة اللغوية في معجمات الألفاظ القديمة
٢٠٨	مدخل
٢١١ - ٢١٥	أولا : الإهمال والاستعمال
٢١٦ - ٢٢١	ثانيا: وضع المادة اللغوية في غير موضعها أو عزوها إلى غير أصلها
٢٢١ - ٢٢٤	ثالثا: الإنفراد بذكر صيغة ما أو الإنفراد بذكر معناها
٢٢٤ - ٢٢٩	رابعا : شرح المادة اللغوية
٢٣٠ - ٢٣١	خامسا: منهج الدارسين العراقيين في نقد المادة اللغوية في معجمات الألفاظ القديمة
٢٣٢ - ٢٦٥	المبحث الرابع : نقد مناهج التأليف المعجمي في معجمات الألفاظ القديمة
٢٣٢ - ٢٣٣	مدخل

٢٣٨ - ٢٣٣	أولاً : نقد منهج العين
٢٣٨- ٢٣٤	١. شيوع ظاهرة التصحيف والتحريف
٢٤٠- ٢٣٨	ثانياً : نقد منهج معجم الجيم
٢٤٢- ٢٤٠	ثالثاً : نقد منهج معجم التقفية في اللغة
٢٤٤ - ٢٤٢	رابعاً : نقد معجم جمهرة اللغة
٢٤٦- ٢٤٤	خامساً: نقد منهج تهذيب اللغة
٢٤٨- ٢٤٦	سادساً : نقد منهج معجم المحيط في اللغة
٢٤٩- ٢٤٨	سابعاً : نقد منهج معجم مقاييس اللغة
٢٥٠- ٢٤٩	ثامناً : نقد منهج الصحاح
٢٥١- ٢٥٠	تاسعاً : نقد منهج معجم المحكم والمحيط الأمظم
٢٥٢- ٢٥١	عاشراً: نقد منهج معجم أساس البلاغة
٢٥٥- ٢٥٢	هادي عشر : نقد منهج معجم لسان العرب
٢٥٧- ٢٥٥	ثاني عشر : نقد منهج معجم غوامض الصحاح
٢٥٨- ٢٥٧	ثالث عشر : نقد منهج معجم المصباح المنير
٢٦١- ٢٥٨	رابع عشر : نقد منهج القاموس المحيط
٢٦٣- ٢٦١	خامس عشر : نقد منهج معجم تاج العروس
٢٦٥- ٢٦٣	منهج الدارسين العراقيين المحدثين في نقد مناهج التأليف المعجمي في معجمات الألفاظ القديمة
٢٨٩- ٢٦٦	الفصل الثاني نقد معجمات المعاني القديمة في دراسات اللغويين العراقيين المحدثين
٢٦٧- ٢٦٦	مدخل
٢٧٤- ٢٦٨	المبحث الأول : نقد ضبط البنية في معجمات المعاني القديمة
٢٧١- ٢٦٨	أولاً : ضبط بنية الأفعال
٢٧٣- ٢٧١	ثانياً : ضبط بنية الأسماء
٢٧٤	ثالثاً : منهج الدارسين العراقيين المحدثين في نقد ضبط البنية في معجمات المعاني القديمة
٢٨٢- ٢٧٥	المبحث الثاني : نقد العبارة المعجمية في معجمات المعاني القديمة
٢٨٢- ٢٨١	منهج الدارسين العراقيين المحدثين في نقد العبارة المعجمية في معجمات المعاني القديمة
٢٨٩- ٢٨٣	المبحث الثالث : نقد المادة اللغوية في معجمات المعاني القديمة
٢٨٩- ٢٨٣	أولاً: شرح المادة اللغوية
٢٨٩	ثانياً : منهج الدارسين العراقيين المحدثين في نقد المادة اللغوية في معجمات المعاني القديمة

٢٩١- ٢٩٠	المقترحات
٢٩٣- ٢٩٢	الخاتمة
٣١٧ - ٢٩٦	ثبت المصادر والمراجع
A -C	ملخص الأطروحة باللغة الانجليزية

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله بارئ النعم الحنان المنان ذي اللطف والإحسان ، العلي القدير المتعال الذي يؤتي الحكمة من يشاء ومن أوتي الحكمة فقد أوتي خيرا كثيرا ، والصلاة والسلام على خير الأنام خير من نطق بالضاد شفيع الخلق والعباد نور الوجود سيدنا النبي العربي القرشي الذي أرسله الله رحمةً للعالمين وعلى آله أنوار فيوضات الحق ، وصحبه أسوار حماية أنوار الحق تسليما عدد ما كان ويكون وسيكون .

أما بعد

فإنَّ صِلَتِي بالمعجم صلة روحية عميقة لم تكن وليدة خاطرة عابرة أو لهاث وراء تخصص لنيل درجة علمية أحوز بها على منافع غابرة ، بل هي صلة تمتد لأكثر من ثلاثة عشر عاما منذ كنت طالبا في الدراسة الأولية في كلية آداب الجامعة المستنصرية ، إذ كانت تدرسنا الدكتورة ندى الشايح مادة علم اللغة ، وكان يدور بخدي أن اختص بدراسة المعجم العربي تخصصا يتماشى مع التوجه العام في الدرس اللغوي العربي الحديث الذي اسفر عن أن يستوي المعجم علما قائما بذاته بعد أن كان فرعا من فروع علم اللغة التطبيقي ، وقد يسر الله لي أن كتبت بحث حصولي على درجة البكالوريوس عام ٢٠٠٠ الموسوم بـ (معجم استدراقات الرازي على تاج اللغة وصحاح العربية دراسة وجمع وتوثيق) وكانت مشرفتي عليه الأستاذة الدكتورة نهاد فليح حسن العاني ، وقد حزت فيه درجة الامتياز ، ومن ثم التحقت بكلية التربية في جامعة ديالى لنيل درجة الماجستير عام ٢٠٠٥ عن رسالتي الموسومة بـ (الجهود المعجمية للدكتور إبراهيم السامرائي) وكان مشرفي عليها الأستاذ المساعد الدكتور مكي نومان الدليمي ، وبقيت في ذهني تختلج كثير من خواطري اللغوية ، حتى يسر الله لي الالتحاق بدورة الدكتوراه في كلية التربية ابن رشد ، وكنت قد كونت عنوان موضوعي هذا بدءاً ورسمت خطته تامة ، ولما طُلبَ منا تقديم الموضوعات في حلقة المناقشة كنت أول من قدم فكرة موضوعه وخطته ، وقد أثنى الأساتذة على جدة الموضوع وأهميته وسُجِّلَ في حينها وبدأت العمل وقد بدأ معي الإشراف الأستاذ الدكتور العلامة المرحوم نعمة رحيم العزاوي الا أن المنية عاجلته فلم يكمل معي ، ثم أحيل الإشراف إلى عالم ألمعيّ أريحيّ يفيض عطفاً وعلماً وخلقا ومودة وصبرا وطول نفس ذلك هو الأستاذ الدكتور عبدالرحمن الجبوريّ الذي مافتئ يقرأ البحث حرفا حرفا ويبيدي ملحوظاته النفيسة جدا التي كنت أتوق لان أتأملها كلما أحسست بي حاجة إلى اخذ شهيق علمي جديد .

أقول : إن النقد المعجمي موضوع مهم للغاية ولم يُتَحَ لأحد جمعه في دراسات اللغويين العراقيين المحدثين بل نجد عنه إشارات متفرقة في كتاب أو بحث ، وقد رأيت انه علم شأنه في ذلك شأن النقد

الأدبي وفروعه ، فعقدت العزم ورأيت أن ألمّ ما بعثرته السنون من جهود الدارسين العراقيين في هذا المجال ، كما أني حددت أربعة معايير يدور في فلكها النقد المعجمي هي (نقد ضبط البنية ، ونقد العبارة المعجمية ، ونقد المادة المعجمية ، ونقد مناهج التأليف المعجمي) ، وكان الموضوع شائكا معقد التفاصيل إلا أني بفضل الله تمكنت من جمع كل خيوطه ، فبدأت بتمهيد وسمته بـ (اتجاهات التأليف والنقد المعجميين ...دراسة وصفية تأريخية) ، ثم قسّمت الدراسة على بايين جاء الأول منها موسوما بـ(المعجم العربي القديم بين أصول اللغة وعصور الاحتجاج) واشتمل على ثلاثة فصول، وسمتُ الأول بـ(السماع والمعجم العربي)، وقد ضمّ مبحثين ، وُسّم الأول بـ(السماع حدّه ومفهومه) أما الثاني فقد وسمته بـ(أنواع المسموع من كلام العرب وموقف المعجميين القدامى منه) ووسمتُ الثاني بـ(القياس والمعجم العربي) وقد ضم في تضاعيفه مبحثين وسمت الأول منهما بـ(القياس حده ومفهومه وأنماطه) والثاني وسمته بـ(القياس وموقف المعجميين القدامى منه) ، أما الفصل الثالث فقد وسمته بـ(أصول نظرية الاحتجاج اللغوي ومعاييره) ، وقد اشتمل على ثلاثة مباحث جاء الأول موسوما بـ(أصول نظرية الاحتجاج اللغوي) ، أما الثاني فوسمته بـ(معايير الاحتجاج اللغوي)، في حين وسمت المبحث الثالث بـ (مستويات الأداء اللغوي والمعجم العربي) .

أما الباب الثاني من الدراسة، فقد وسمته بـ(نقد المعجم العربي القديم في دراسات اللغويين العراقيين المحدثين) ، وقد اشتمل على فصلين ، وسمت الأول بـ(نقد معجمات الألفاظ القديمة في دراسات اللغويين العراقيين المحدثين) ، وقد ضم في تضاعيفه أربعة مباحث ، وسمت الأول بـ(نقد ضبط البنية في معجمات الألفاظ القديمة) ، والثاني (نقد العبارة المعجمية في معجمات الألفاظ القديمة) ، والثالث (نقد المادة اللغوية في معجمات الألفاظ القديمة) ، والرابع (نقد مناهج التأليف المعجمي في معجمات الألفاظ القديمة) ، متبعا كل مبحث من هذه المباحث ببيان منهج الدارسين العراقيين المحدثين في تعاطيهم مع ما عالجه كل مبحث من شأن معجمي ، أما الفصل الثاني فقد وسمته بـ(نقد معجمات المعاني القديمة في دراسات اللغويين العراقيين المحدثين) ، وقد اشتمل على ثلاثة مباحث، جاء الأول منها موسوما بـ(نقد ضبط البنية في معجمات المعاني القديمة) ، والثاني (نقد العبارة المعجمية في معجمات المعاني القديمة) ، والثالث (نقد المادة اللغوية في معجمات المعاني القديمة) وكان في النية أن اعقد مبحثا يعالج نقد مناهج التأليف المعجمي إلا أن دراسة الأخ الأستاذ أحمد فرج الربيعي قد كفلت هذا الأمر وعالجته من جوانبه كافة ، فاحجمت عما نويت ، ولا يفوتني التنبيه على أن جهود الدارسين العراقيين المحدثين في معجمات المعاني القديمة وما كتبوه بشأنها قليل جدا لذلك جاءت مادة هذا الفصل قليلة جدا.

وبعد هذا أجدني ملزماً بان أقول : إن هذه الأطروحة هي جزء من مشروع أكبر لي النية بعد تيسير الله وفضله ومنه عليّ النهوض به يتعلق بمجمل ما كتب عن المعجم العربي في العصر الحديث مع تأسيس وتأصيل وتنظير للنظرية المعجمية العربية التي تشتمت الجهد البحثي فيها لدى الدارسين العراقيين المحدثين فلم يُجمع في أطروحة أو رسالة الا في أطروحة الدكتور نعيم سلمان البديري مع ما فيها من وصفية مفرطة ، وإغفال الجانب التحليلي على النحو الذي نرزع النهوض به مع أنها تجربة بحثية مهمة للدكتور البديري ، وقد ألحقت الأطروحة بمقترحات معجمية تخدم الدرس المعجمي الحديث وخاتمة أوجزت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها ، ومن ثمّ أوردتُ ثبثاً بأهم المصادر التي استعملتها في البحث ، وملخصاً باللغة الانجليزية ...

وفي نهاية المطاف الذي دام أربع سنين عدداً أود أن اذكر أنني جمعت من الآراء والدراسات والبحوث ما استطعت الوصول إليه ، وقد عاونني بعض الأساتذة من الخارج في توفيرها لي حتى احدث ما طُبِع منها على نحو كبير فلهم مني الشكر ، ولكل من وقف إلى جانبي ، واشكر أستاذي وأبي الروحي والعلمي الأستاذ الدكتور عبدالرحمن مطلق الجبوري المشرف على هذه الأطروحة ، كما أشكر لجنة المناقشة الموقرة على تجشّمها عناء قراءة هذه الأطروحة ومتابعة ما تقدمت به من أفكار وطروحات في علم المعجم العربي ، واني ألزم نفسي بالأخذ بكل ما يهدونه لي من ملحوظات أعلقها وسام شرفٍ على صدر البحث والباحث، فلهم مني طيب الأمنيات ، وجزيل الشكر ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين...وله المنّة على ما أسبغ عليّ من آلاء ونِعَمٍ لست أدركُ شكرها مهما فعلتُ.

الباحث

علي خلف العبيدي

ابو بشر

التمهيد

**اتجاهات النقد، والتأليف المعجميين في العراق
رؤية تاريخية وصفية**

أولاً : تأصيل تاريخي للعمل المعجمي عند العراقيين القدماء

١. العمل المعجمي عند العرب قبل الإسلام

ليس من الغريب هذا الامتداد التاريخي للعناية بالمعجم العربي في العراق ، إذ عرف العراقيون التدوين المعجمي منذ قديم الزمان ، أيام حضارة بابل وآشور وأكد ، إذ تذهب الدراسات الأثرية واللغوية إلى أن العراقيين عرفوا المعجم ، واشتغلوا به ، ونظروا له ، وانتفاء غرابة ذلك متأت من كون العراق ((تفرد من بين الأقطار العربية بضخامة تراثه اللغوي القديم من اللغات القديمة التي ازدهرت في حضارته القديمة بمختلف أدوارها المتعاقبة))^(١) ، فليس من الغريب أن يعنوا بنقده ، ودراسته دراسة علمية خاضعة لأشراط الدرس العلمي الموضوعي الرصين ، وعلى وفق هذا التأسيس تشكلت رؤية لدى البحث تذهب إلى : أن العراقيين عرفوا العمل المعجمي مبكراً وبناء على هذه المعرفة يمكن الاطمئنان إلى نتائجها المتمثلة في أنه مادام هناك عمل معجمي فهناك تقويم لذلك العمل ولكن لم نخبرنا المصادر التاريخية القديمة بذلك النقد الذي كان في أوجه عند العراقيين القدماء ولكن مع هذا فلم نر بأساً من تقديم عرض تاريخي للعمل المعجمي لدى العراقيين القدماء ، لبيان ما اتسم به ، وما انماز به من مزايا وخصائص جعلته يشكل أهم بدايات العمل المعجمي في العالم، إذ النظر في تاريخ المعجمية ينبئ عن كونها قديمة قدم الكتابة ، ((طالب المدرسة السومرية كان ينسخ عدة قوائم من الكلمات المسمارية على ألواح من الطين ليسهل عليه تعلمها ، فالعديد من الألواح المحفوظة كتبت عليها بعض الإشارات ، والشروح ثم أعيدت كتابتها ، وكانت تلك الإشارات عادة ما تدرج تحت عناوين الموضوع))^(٢) .

وتسوق الدراسات المعجمية ، ولا سيما تلك المعنية بتاريخ المعجمية القديمة شواهد على ذلك من تراث حضارة العراق القديم ، فقد ورد في أحد الألواح التي عثرت عليها التنقيبات الأثرية في مطلع القرن الماضي ((بعض الأسماء ، والأفعال المتعلقة بالحرف ، أو الصنائع ، في حين نقشت على الوجه الخلفي منه كلمات أخرى تتناول علاقات الأسرة ، ومكانة الأطفال ، والعييد))^(٣) ، ومن صواب الرأي أن سبب وضع المعجم في حضارة العراق القديم كانت متأية من حاجة ملحة لمسها الإنسان العراقي على نحو واضح ، فعمد إلى ((إيضاح الصور المرسومة والمقصود منها، الأمر الذي أوجد نوعاً من النشاط المعجمي يهدف إلى شرح المفردات المصورة للكتابة وللطلبة وللمعنيين بشكل عام. وأقدم المعروف من هذا النشاط المعجمي يرجع إلى زمن يعود إلى نحو ٢٨٠٠ قبل الميلاد، وقد كان ذلك على شكل قوائم تضم العلامات التصويرية مجموعة على أساس شكلها أو معناها. كانت تلك القوائم مخصصة كما ذكرنا، لمساعدة الكتابة في معرفة المجموعة الضخمة من العلامات التصويرية التي كان عددها في ذلك الحين يصل إلى أكثر من ألفي علامة))^(٤) .

(١) من تراثنا اللغوي القديم ، ما يسمى في العربية بالدخيل : ٦ .

(٢) المعجمية العربية ، نشأتها ومكانتها في تاريخ المعجميات العام (جون ، أ ، هيوود) : ٢٠ - ٢١ .

(٣) المصدر نفسه : ٢١ .

(٤) المعجمية في الشرق العربي القديم (بحث) : ٩٨ .

ولعل من نافلة القول الإشارة إلى أن أول محاولة معجمية كانت المحاولة المعجمية الأكادية التي كانت نتيجة لتغيرات سياسية كبيرة تمثلت بسيادة الدولة الأكادية ، إذ ((اكتمشت اللغة السومرية في العبادات وبعض العلوم. ماتت كلغة محلية و غدت كالكلاينية في العصور الوسطى. وفي هذه الحال نمت طبقة مهمة من الكتبة الديوانيين في الإدارات الرسمية والمراكز الدينية تحسن الأكادية وتستخدمها بديلاً من السومرية))^(١) الأمر الذي أدى إلى ظهور اللغة الأكادية ظهوراً كبيراً بفعل العامل السياسي حتى صارت لغة رسمية للدولة الأكادية ، وقد تضمنت تلك المحاولة المعجمية التي توصف بأنها محاولة أصيلة ، ومميزة ، ((فضلاً عن ترجمة المفردات والأفعال، والبحث عن دلالاتها ودرجتها في مجموعات ميسرة استخدمها الإبلون (نسبة إلى مدينة إلى إبلا) والأموريون (البابلون) والكنعانيون في أوغاريت وغيرها، وكذلك الآشوريون والكلدانيون والحيثيون والحميريون، كانت هذه المؤلفات المعجمية تضم أحياناً آلاف السطور. وهي بمثابة موسوعة تضم أحياناً أكثر من عشرين رقماً كبيراً. ومفرداتها تشمل تقريباً كل العالم المعروف آنذ، وكل ما يشتمل عليه. فثمة قوائم بأسماء الحيوانات والنباتات من أهلية وبرية وأنواع الشجر والخشب والقصب والفخار والأواني الفخارية والجلد والأشياء الجلدية والمعادن وأجزاء الجسم الإنساني والنجوم والأرباب))^(٢) .

وليس هذا الأمر بغريب على حضارة غزيرة النتاج ، وفيرة العطاء ، كثيرة الإبداع ، وقد عين الأثاريون أهم تلك الآثار ، والأماكن التي تضمنت أعمالاً توصف بأنها ذات طبيعة معجمية^(٣) ، وإن كانت بعض المقولات المعجمية ، ولاسيما مقولات المستشرقين تذهب إلى أولية العمل المعجمي لدى الصينيين ، فقد كانت أول محاولة، بحسب ما تصف تلك المقولات ، محاولة (أرى يا Erhya) التي ترجع إلى ٢٠٠ سنة ق.م. ، وهي محاولة تضمنت تصنيف الكلمات المتعلقة بالروابط الأسرية ، والأواني ، والطيور ، فضلاً عن أن أقدم (معجم) قاموس في اللغة الصينية هو قاموس (شوفين Shuo wen) إذ ألف في نهاية القرن الأول الميلادي^(٤) ، ومع هذا يمكن الاطمئنان إلى القول : إن العمل المعجمي الصيني لم يستطع إحداث التأثير الذي يتصوره بعض الباحثين بأنه كبير في العمل المعجمي عند العرب ، وإن قيل عن الأثر الهندي غير المباشر في المدونة المعجمية العربية^(٥) .

ولم تكن المراحل التي قطعها العمل المعجمي في الشرق القديم بمعزل عن التأثيرات الجانبية المتعلقة بأثر الحضارة اليونانية وما قدمت من مقولات لغوية ، وانجازات معجمية يذكرها لنا تاريخ العلوم^(٦) .

(١) المعجمية العربية ، نشأتها ومكانتها في تاريخ المعجمات العام: ٩٩ .

(٢) المصدر نفسه : ٩٩ - ١٠٠ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ١٠٠ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٢٢ .

(٥) ينظر : المصدر نفسه : ٢٣ .

(٦) ينظر : المصدر نفسه : ٢٤ - ٢٨ .

٢. العمل المعجمي عند العرب بعد الإسلام

استمر العمل المعجمي لدى الأمم الأخرى ، حتى جاء الإسلام ، و انطلق العرب في صحرائهم القاحلة ليؤسسوا إمبراطوريتهم الكبيرة ، وبدافع ديني انصرفوا إلى ابتكار جملة من العلوم كان للمعجم النصيب الأوفر منها ، على الرغم من مقولات الإستشراق التي تذهب إلى القول إن كثيرا من الأعاجم الذين أسهموا في وضع المعجم ((كانوا أكثر عروبة من العرب))^(١) . وهذه مقولة مغالية لا تصمد أمام العقل والنقل ، بشواهد كثيرة تنأى عن الإحصاء^(٢) ، صحيح أن أقدم مدونتين معجميتين عراقيتين في تاريخ العربية ظهرتنا في بلاد فارس ، إلا أنهما عراقيتان بامتياز^(٣) .

وتجمع المرويات التاريخية التي تعنى بتاريخ العربية على أن إرهاصات العمل المعجمي لدى العرب ظهرت على يد حبر الأمة عبدالله بن عباس(رضي الله عنه) وذلك حين كان يفسر بعض ألفاظ التنزيل العزيز باعتماده على كلام العرب ، إذ ((كان يؤدي للسائلين ما تؤديه المعجمات ، فوقف على لغة العرب ، وأسرارها))^(٤) ، والمسائل المشهورة —(مسائل نافع بن الأزرق) شاهد ، أو دليل على ذلك وهي عبارة عن حوار دار بين ابن عباس ، وابن الأزرق حول جملة من ألفاظ القرآن رأى ابن الأزرق فيها شيئا مما لم يألفه العرب ، من مبانيها ، ومعانيها^(٥) .

وقد كانت تلك المحاوره تمثل إرهاصات ميلاد علم التفسير ، كما كانت البذور الأولى لنشأة المعجم العربي ... ومما يخلص إليه البحث هو أنهم في تلك المرحلة المتقدمة كانوا يلجأون إلى معجم شخصي ، كما نلجأ نحن اليوم إلى المعجمات المدونة ، ومن هنا يمكن أن نقول : إن ابن عباس ، وأبان بن تغلب قد وضعوا البذور الأولى للمعجم العربي^(٦) .

توالت الجهود — تحت دوافع كثيرة سيأتي ذكرها — في وضع ملامح المعجمية العربية ، إذ لم يكن ظهور المعجم العربي على صورته الناضجة فجأة ، بل كان ذلك الظهور مسبقا بجهود وطلبت أركان العمل المعجمي ، ومهدت لبلوغه المرحلة التي وصلت إلينا ممثلة بصنيع الخليل بن احمد الفراهيديّ عبقرى المعجمية في العالم ، وانطوت تلك الجهود التي سبقت الخليل على تأليف رسائل صغيرة في موضوعات معينة ، مخصوصة ، لم تأخذ طابع الانتظام ، أو العمل المعجمي بمعناه الاصطلاحي الواسع .

(١) ينظر : المعجمية العربية ، نشأتها ومكانتها في تاريخ المعجمات العام : ٢٩ .

(٢) ترددها الشواهد القرآنية ، إذ هي كلام لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، قال تعالى ((إنا أنزلناه كتابا عربيا لعلمكم تعقلون)) ، و ((إنا أنزلناه بلسان عربي مبين)) ، فلو لم يكن العرب أمة تحرص على لغتها ، كما تحرص على عرضها ، لما استحقوا المدح الإلهي لهذه الخصيصة فيهم ، فإنهم لم ينكروا نبوة النبي (ﷺ) أكثر من إنكارهم للقرآن ، لأنه بنظمه ولغته تحدى نظمهم ، وقدرتهم اللغوية التي كانوا لا يسمحون لأحد بتحديدها والتجاوز عليها ، وكفى بكتاب الله شاهدا ودليلا على رد دعوى المستشرقين تلك .

(٣) اقصد بهما ، العين للخليل بن أحمد الفراهيدي ، والصحاح لإسماعيل بن حماد الجوهري

(٤) تطور المعجم العربي ، من مطلع القرن التاسع عشر حتى عام ١٩٥٠ : ١٥ .

(٥) ينظر : الإتقان في علوم القرآن : ١ / ٢٤٣ - ٢٦٤ .

(٦) ينظر : المعجمات العربية المجنسة (العريان) : ٢٣ - ٢٤ .

ولم يكن العمل المعجمي العربي قُبيل القرن الثاني الهجري على نحو من الكمال ، والنضج كما صار عليه في ذلك القرن ، بل كان في بدايات ((أولية تجلت في كُتبيات ، أو رسائل لغوية صغيرة يتناول كل منها معنى واحدا ، أو اثنين من المعاني العامة ، أو الخاصة ، وما يندرج تحت ذلك من ألفاظ لغوية مختلفة))^(١) .

ويذهب الدرس المعجمي المعاصر إلى أن نشوء المعجمية العربية قد ارتبط بغريب القرآن؛ فقد أوجَدته الحاجة إلى تفسير ألفاظ قرآنية، خفيت على بعض العرب، فالقرآن عربي، ونزل بلغة العرب عامة^(٢) ، فاحتاج الأمر إلى أن تُفسَّر هذه الألفاظ؛ حتى لا يظل في القرآن لفظ غامض، على أحد من العرب المسلمين.

وقد تحصل لدى اللغويين العرب في بدء الأمر ، بسبب العناية بهذه الجزئيات اللغوية كالغريب والنوادر ونحوهما ، فيض من الثروة اللغوية التي اعتمدت على السماع والرواية ، اللذين تحولوا فيما بعد إلى التدوين والكتابة ، فظهر ذلك الفيض على شكل رسائل لغوية ، أو كتب صغيرة ، إذ كانت كل رسالة ، أو كتاب يختص برصد المفردات المتصلة بموضوع معين فيما يشبه الحقول ، أو المجالات الدلالية (Semantic Fields) في الدرس المعجمي واللغوي الحديثين^(٣) .

وربما كان الدافع، الذي انساق وراءه علماء المعجمية العربية القدماء في بواكير العمل المعجمي إلى هذا النمط من التأليف ، هو أن هذه الطريقة كانت أسهل ، وتيسر حصر الألفاظ التي لها صلة بموضوع معين من غير الخوض في موضوعات مختلفة ، إلا أن هذا يحول دون حصر ألفاظ اللغة على نحو تام ، أو شبه تام ، مما أدى إلى وصول جملة من تلك الرسائل التي عنيت بتدوين ألفاظ خلق الإنسان ، والخيال ، والنوادر ، والنبات^(٤) .

ويذهب الدارسون إلى أن التدوين اللغوي عموما ، والمعجمي خصوصا، مرَّ بثلاث مراحل قبل أن يصل إلى مقام الكمال ، ومستوى النضج ، وهذه المراحل هي^(٥) :

١. مرحلة جمع المفردات كيفما اتفق من غير تنظيم ، أو تبويب ، أو ترتيب تنتظم فيه تلك المفردات إنما هو مجرد سماع ، وحصر لتلك المفردات .
٢. مرحلة جمع المفردات التي كانت تدور في فلك موضوع واحد ، كأن تجمع مفردات المطر ، أو اللبن ، أو ضروب الحيوانات المختلفة كالذباب ، والنحل ، والإبل ، والخيول ونحوها . وفي

(١) نحو معجم جديد للمعاني (بحث) ، مجلة المجمع العربي بدمشق ، مج ٧٨ ، ج ٤ ، محمود فاخوري : ٩٥٠ .

(٢) ينظر: الإتيقان في علوم القرآن: ٨٩/٢ - ١٠٤ .

(٣) ينظر : مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي : ١٠١ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ١٠١ .

(٥) ينظر : ضحى الإسلام : ٢٧٠ .

هذه المرحلة تستوقف الباحث قضية مهمة مفادها أن علماء العربية بدأوا في جمع مفردات ذات تماس مباشر بحياتهم ، وأسباب عيشهم بحكم التعايش بينهم وبين تلك الأشياء ، فكان اللغة في هذه المرحلة من الجمع كانت تمثل المظهر الرعوي في حياة الإنسان العربي إلى القدر الذي كان فيه يدور فلك التأليف اللغوي حول تلك الحياة ، وما فيها من ظواهر تتعلق بالأنواء الطبيعية ، والحيوانات التي كانت تتحكم بحياة الإنسان العربي آنذاك .

٣. مرحلة ما يمكن أن نسميه بمرحلة الكمال ، أو النضج في وضع المدونة المعجمية العربية القديمة، إذ سعى علماء العربية إلى ((وضع معجم شامل لكل الكلمات العربية ، على نمط خاص ، ليرجع إليه من أراد البحث عن معنى كلمة، وكان رائد هذا الميدان ، وهذه المرحلة ، الخليل بن أحمد الفراهيدي))^(١) .

وقد خضع علم المعجّمة عند العرب لمبدأين مهمين أسس على وفقهما كل كيان المعجم ، وقد لخص ابن منظور هذين المبدأين في مقدمة اللسان بقوله: ((وإني لم أزل شغوفاً بمطالعة كتب اللغات والاطلاع على تصانيفها ، وعلل تصانيفها ، ورأيت علماءها بين رجلين ، أما من أحسن جمعه ، فإنه لم يحسن وضعه ، وأما من أجاد وضعه فإنه لم يجد جمعه ، فلم يفد حسن الجمع مع إساءة الوضع ، ولا نفعت إجادة الوضع مع رداءة الجمع))^(٢) .

فعلى أساس مبدأي الوضع والجمع^(٣) ينهض علم المعجم ، وعليهما يسير منذ ولادة أول مدونة معجمية عربية ، إلى يومنا هذا ، وكان من نتيجة الجمع أن ((تراكم كم هائل من المفردات والكلمات في صور رسائل لغوية كانت هي النواة الأولى للمادة اللغوية التي نظمت في معاجم لغوية مختلفة الأحجام ، وطرق الترتيب))^(٤) ، لأنّ المعجمات العربية كانت تهدف منذ نشأتها إلى تسجيل المادة اللغوية بطريقة منظمة^(٥)

ثانياً : علم المعجّمة عند العرب ، دوافعه ، وأنواعه ، وفروعه

بعد أن وطّد التأصيل التاريخي مهادا نظريا أفصح به عن أولية التأليف المعجمي عند العرب ، يأتي البحث هنا ليقف على أهم الأنماط التي يشتمل عليها هذا العلم ، معرّفاً بها بعد ذكرها ، ومعرّجا على أظهر أنواعها وصنوفها قديما وحديثا بما يضيء الجوانب الضرورية التي يقتضيها البحث في هذا اللون اللغوي من التأليف الذي غدا علما له أسسه ، ومبادئه ، وفروعه ، وأنماطه

(١) المعاجم العربية المجنسة (العريان) : ٢٩ .

(٢) لسان العرب (المقدمة) : ٧ / ١ .

(٣) ينظر : مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي : ١٠٢ .

(٤) المصدر نفسه : ١٠٣ .

(٥) ينظر : منهجية الخليل في كتاب العين (بحث) ، د. محمد بن سالم المعشني ، المجلة الاردنية في اللغة العربية

وآدابها ، مج ٣ ، ع ٤ ، تشرين الأول : ٢٠٠٧ : ٢٠ .

فهو علم له شقان ، أو جانبان ، شق نظري ، وشق عملي ، يسمى الأول علم المعجمات النظري (Lexicology) ، ويسمى الثاني علم المعجمات التطبيقي ، أو فن صناعة المعجم (Lexicography) ، وقد تواضع الدارسون على تعريف الأول بأنه ((علم يهتم بدراسة المفردات أو الكلمات في لغة معينة ، أو عدة لغات من حيث المبنى ، والمعنى))^(١) ، أما علم المعجمات التطبيقي ، أو فن الصناعة المعجمية ، فيرى الدرس المعجمي انه يُعنى بعدة إجراءات تمهيدا لإخراج المعجم ، ونشره ، ومن تلك الإجراءات :

١. جمع الوحدات المعجمية (Lexical items) .
٢. اختيار المداخل
٣. ترتيب المداخل .
٤. شرح المداخل والوحدات المعجمية .
٥. نشر المعجم ^(٢) .

وقد درج الدارسون على ذكر الأسباب ، والدوافع التي كانت وراء نشوء علم المعجمة عند العرب ، وهي مما يمكن إجماله على النحو الآتي :

١. الدافع الديني / إذ صارت حاجة العرب إلى تعلم القرآن ، وفهم أسرارهِ ، والتفقه فيه ملحة بعد أن عسر تفسير بعض الألفاظ عليهم فراحوا يفتشون عنها في تراثهم الشعري ومنها ما لم يجدوه ، فبدأوا يبحثون عنه ، ويؤصلون له ، وكان شعورهم بأن خدمة القرآن أمر غاية في العبادة ، بل هي العبادة نفسها ، فكان التوجه نحو القرآن دافعا أساسيا في نشوء المعجم وكثير من علوم العربية ، إن لم نقل: إن كل علوم العربية كان سببها القرآن ، فقد سعى المسلمون إلى ((خدمة القرآن الكريم ، ونصوص التشريع ، وصيانتها من الأخطاء المتعلقة بالنطق ، أو الفهم ، لأن فهم القرآن لا يتأتى إلا إذا عرفنا تفسير كلماته ، وقد ورد فيه كثير من الغريب والنوادر))^(٣) ، و كان هذا سببا مباشرا في ظهور الدراسات اللغوية بعامة ، والدراسات المعجمية بخاصة^(٤) ، فقد جمع القرآن الكريم العرب على لغة واحدة بعد أن كان لكل قبيلة لهجتها ولغتها ، فكان من نتيجة ذلك أن حفظ القرآن لهم لغتهم ، فضلا عن أنها حافظت بفعل القرآن على أصالتها^(٥) ، وبدأ الدافع الديني يهيمن على كل الأعمال العلمية التي أنجزها العرب المسلمون ، وغيرهم ممن دخلوا في الإسلام .

(١) مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي : ١٣ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ١٤ .

(٣) المعجمات العربية المجنسة (العريان) : ٢٥ .

(٤) ينظر : المعجم العربي (نصار) : ٢٦ .

(٥) ينظر : الكلمة القرآنية وأثرها في الدراسات اللغوية (بحث) الدكتور فضل حسن عباس ، مجلة مركز بحوث السنة والسيرة ، ٤٤ ، ١٩٨٩ : ٤٩٨ .

٢. الدافع القومي / ولعل هذا الدافع يتسابق مع الدافع الأول في ظهور علم المعجزة لدى العرب ، لأنهم كانوا أحرص الأمم على لغتهم ، وأثبتهم تمسكا بها ، وأغبرهم عليها ، بعد أن جدت أحوال ، وتبدلت أمور وفشا اللحن على الألسن ، وعرت الألسنة اللكنة بدخول الأعاجم على المجتمع العربي الذي كان يتمتع بدرجة عالية من السليقة اللغوية، وقد تمثل هذا الدافع في حفظ اللغة من الألفاظ الدخيلة بفعل كثرة الأمم التي دخلت في الإسلام ، فخشي العلماء من أن يدخل لغة القرآن ما ليس منها ، فضلا عن غيرتهم على اللغة ، وحرصهم عليها قوية البناء سليمة الإعراب (١) ، وهنا يظهر التداخل بين الدافعين الديني ، والقومي في سبب نشوء المعجمية العربية مما يدل على أن العروبة والإسلام يقوم أحدهما بالآخر ، بل يحيا أحدهما بالآخر ، وليس بينهما أدنى تقاطع ، وإن الدافع القومي يكاد يكون بقوة الدافع الديني في توطيد صروح العربية ، والحفاظ على كيانها ، فهما أقوى دافعين في نشوء المعجمية العربية أسسا لكثير من نتاج اللغة على مختلف المستويات.

٣. الدافع الاجتماعي / إن علماء العربية كانت لهم مقاييسهم الخاصة في تلقي اللغة وكانت تحكم ذلك التلقي جملة من المحددات البيئية ، والعلمية ، فحينما توسعت رقعة الإسلام ، وأخذت الحضارة العربية تتلاقح مع غيرها من حضارات الأمم والشعوب الأخرى ، صارت تتبدل البيئة اللغوية ، وتتحول الألسن ، وصارت البداوة التي هي أحد مقاييس التلقي تأخذ بالنضوب ، بفعل زحف روح التحضر إلى البادية ، ونزوح أهلها إلى الحواضر هذا من جهة ومن أخرى كان التمتع باللغة السليقية -، إن جاز التعبير، أمرا يدعو إلى التفاخر ، والتباهي فإذا رأوا أن أعرابيا أخطأ في لفظه ، أو نطق ، أو إعراب ، أو تركيب كان ذلك مدعاة للسخرية منه؛ لأن من قوانينهم الاجتماعية المتعلقة باللغة هو أن العربي لا يلحن ؛ لأن اللغة فيه فطرة ، فضلا عن ذلك فإن المعجمية العربية قد تساعدنا على فهم كثير من عادات العرب ، وأنماط سلوكهم ، وما يمتازون به من خصائص اجتماعية ، وخصال أخلاقية (٢)، لأن المعجمات دونت اللغة ، واللغة هي تاريخ الإنسان (٣) .

٤. الدافع الثقافي / ويتمثل هذا الدافع في كون الحياة الاجتماعية قد تطورت ، وتغيرت ، وظهرت حاجات جديدة في حياة الإنسان العربي لم يكن يعرفها من قبل ، فكانت حاجته ادعى إلى البحث عن ألفاظ تعبر عن تلك الحاجات التي تنوعت ، فمنها ما هو مادي ، ومنها ما هو معنوي ، إذ أخذت اللغة تتوسع تبعا لتوسع آفاق الفكر الإنساني ، حتى صارت المرآة الصادقة للتعبير عن كل ما يختلج في نفسه من أفكار وعواطف ، ومن ثم ارتبطت حياة الإنسان بالألفاظ ، وتمسك بها ، ثم سنحت الفرصة بظهور

(١) ينظر : المعجمات العربية المجنسة (العيان) : ٢٧ .

(٢) ينظر : المعجمات العربية (ابو سكين) : ١٥ . وينظر : المعجمات العربية المجنسة (العيان) : ٢٧ .

(٣) ينظر : تاريخهم من لغتهم : ٩ .

الكتابة لتدوين ما يمكن تدوينه من ألفاظها ومعانيها ، وكتابته وتسجيله ، فطفق العلماء يشرحون غوامضها ، ويبينون معانيها ؛ ليقرّبوها من أذهان أبنائها ، ومتكلميها من غير العرب والعرب على حد سواء (١) .

ثالثاً : تعريف تأصيلي لمصطلح (النقد المعجمي)

في حدود ما استقرأ البحث ، وحدود علم صاحبه لم نلف أحداً من الدارسين المحدثين قد استعمل مصطلح (النقد المعجمي) ولعل الأمر يبدو غريباً نوعاً ما ، إلا أنه فعلاً كذلك ، فلم يرد على لسان، حتى المعنيين والمشتغلين في حقل الدراسات المعجمية – ذكر للمصطلح (٢)، على الرغم من وفرة الجهود النقدية للمعجم العربي قديماً وحديثاً ، فضلاً عن أن هناك مصطلحات يتعاطاها المشتغلون في حقل الدراسات الأدبية ؛ منها (النقد الأدبي) وهناك نقد نحوي ، وصرفي ودلالي ، وصوتي ، إلا أن الدارسين لم يتواضعوا على مصطلح (نقد) في تلك الحقول اللغوية إلا في حقل الدراسات الأدبية ، فمادام عندنا نقد أدبي يُعنى ببيان جيد المنثور والمنظوم وردئيهما في أسهل تعريف له ، طرح البحث سؤالاً فحواه : لماذا لا يكون لنا نقد معجمي ؟ وهو ما يتبناه البحث من منهج وإجراء لرصد الجهود النقدية في حقل الدراسات المعجمية ، وقبل الخوض في غمار ذلك لزم البحث أن يُعرّف ، على نحو فيه شيء من التأصيل، بمصطلح النقد المعجمي .

وبعد التعريف بمحددات ، وأنماط اصطلاحية سادت في الدرس المعجمي الحديث ، في التفريق بين مصطلحين اثنين مهمين في علم المعجمة هما مصطلح (المعجمية) ومصطلح (المعجماتية) ، إذ يراد بالأول (المعجمية la lexicologie) ما يهتم بدراسة المفردات والبحث فيها وفي دلالاتها وعلاقتها باللغة التي يتكلمها المجتمع في شموليتها، ويعبر بها عن حاجاته، ولها طابع تركيبية يتجاوز مجال التحليل التقني المنهج الخاص بمادة المعجمات ، وتهتم بما هو حضاري لأي جماعة لغوية، وما تملك من وحدات معجمية، مستقصيا كل حالات التوليد اللغوي المتناسقة، وتقدم مادة للتطبيق المعجماتي(٣) ، وأرى أن يصار إلى استعمال مصطلح (علم صناعة المعجم) .

(١) ينظر : المعجمات العربية المجنسة (العريان) : ٢٧ .

(٢) ورد مصطلح نقد المعجم في كتابات الدارسين السوريين ، واللبنانيين ، ولاسيما ما ورد في كتاب الدكتور حكمة كشلي فواز الموسوم بـ(تطور المعجم العربي من مطلع القرن التاسع عشر حتى عام ١٩٥٠) ، كذلك ورد المصطلح في أطروحة دكتوراه للباحثة نوف محمد عبدالله المؤذن الدوسري الموسومة بـ(تاج العروس بين الاستدراك اللغوي والنقد المعجمي) ولم استطع الحصول على الأطروحة إلا ملخصها على الرغم من محاولاتي المضنية في ذلك ، كذلك ورد المصطلح في دراسة الدكتور هادي شندوخ الموسومة بـ(النقد المعجمي عند المحدثين) المنشورة في مجلة جامعة ذي قار العلمية ، مج ٧ ، ع ٣٧ ، سنة ٢٠١٢ .

(٣) ينظر : تطور المصطلحات المعجمية والمعجماتية وإشكالية الوضع والترجمة ، د. عبد الغني أبو العزم ، (بحث) على موقع www.aleflam.net

ومن نتائج هذا كان أن تطورت المعجمية العربية باتجاهين اثنين هما :

١. المعجمية الإحصائية/ التي قامت بإدخال المناهج الإحصائية في اللسانيات.

٢. المعجمية الدلالية/ التي حددت مجالها في وصف الحقول الدلالية.

أما مصطلح المعجماتية (la lexicographie) فيراد به عناية المعجماتية بمجموع أعمال المعجمات التي ينشئها المعجماتي في أثناء تعامله مع التعريفات والتحليلات التي يخص بها كل مفردة من مفردات اللغة التي يهتم بها، ويرتبها بحسب النسق الذي يختاره، والمعجماتية بهذا المفهوم مجال لغوي تطبيقي، يهدف إلى إنجاز معجمات لغوية أحادية اللغة ، أو ثنائية اللغة ، وهي علم يتطلب مهارات ومعرفة في مجال ترتيب المفردات وتحديد معانيها ووصفها، كما يتطلب نظرية تعريف الوحدات المعجماتية وتصنيف التعريفات.^(١)

والمتتبع لعلم المعجمية يجد خلافا بينا في استعمال المصطلحات التي تدل على اسم هذا المصطلح فأيسر استقصاء للكتابات المعجمية العربية الحديثة، لا نجد فيه اتفاقا، بل نجد اختلافا وتضاربا في تحديد المصطلح الملائم، فهناك من يصطلح على تسمية المعجمية بعلم المفردات، أو المفرداتية، وهناك من يصطلح على تسمية المعجماتية بعلم صناعة القواميس أو القاموسية أو صناعة المعجمات.^(٢)

وبعد هذا الإيجاز لمصطلحين مهمين كثيري التداول في الدرس المعجمي الحديث يلقي البحث سؤالا فحواه : ما (النقد المعجمي) ؟

إن النقد المعجمي كما نتصوره ، ونبني مباحثه ، هو كل نقد يخص المعجم العربي قديما وحديثا ضمن الموضوعات المتعلقة بالمعجم ، من نقد ضبط بنية ، أو نقد ضبط عبارة ، أو نقد مادة معجمية بما تتكون منه ، من مدخل ، وشرح ، أو نقد منهج تأليف معجمي ، وهذا هو التعريف الأنسب الذي يراه البحث لمصطلح النقد المعجمي ، وإن كانت هناك مسائل آخر تُعد من النقد المعجمي كـ (الاستدراك ، والتوهيم) فيمكن إلحاقها بأحد المباحث التي يتشكل منها هذا النقد مما ذكرته آنفا .

رابعاً : النقد المعجمي قديما وحديثا

١ . النقد المعجمي عند القدامى

ارتأيت البحث الوصول إلى الملامح ، بل إلى التراث النقدي المعجمي الضخم الذي ضمته المدونات اللغوية القديمة ، وضرورة تقسيم الحديث عن النقد المعجمي على مرحلتين ، إحداهما :

(١) ينظر : تطور المصطلحات المعجمية والمعجماتية وإشكالية الوضع والترجمة ، د. عبد الغني ابو العزم ، (بحث) :
٢ . على موقع www.aleflam.net

(٢) ينظر : المصدر نفسه ، (بحث) على موقع : ٣

النقد المعجمي عند القدامى ، والثانية عند المحدثين ، وقسم الحديث في الثانية على قسمين ، أحدهما : النقد المعجمي عند الدارسين العرب من غير العراقيين ، والأخرى : عند الدارسين العراقيين ، متبنيا منهج الوصف الموجز ؛ لأن التفصيل في ذلك ما ستتكفل به فصوله على نحو واف .

شهدت الدراسات اللغوية عند العرب في مستهل القرن الثاني الهجري انعطافة تاريخية مهمة ، تمثلت بظهور كتاب العين ، وفي نهايته ظهور كتاب سيبويه ، كان هذان الكتابان على قدر من الأهمية بمكان جعل الدراسات اللغوية كلها تدور في فلكيهما ، شرحا وإيضاحا ، ونقدا ، واستدراكا ، وما يعني البحث هو الحديث عن تتبع الحركة النقدية التي تناولت المعجم العربي بدءا بالعين وانتهاء بالتاج ، إذ وجّه نقد كثير – بعد ظهور العين – إليه ، وتناوله القدامى بكثير من الأهمية ، فمنهم من نقده ، ومنهم من اختصره^(١)، ومنهم من استدرك عليه ، حتى ان الخليل نفسه مارس دورين في العين ، فقد كان مؤلفا وناقدا في الوقت نفسه ، ويبدو النقد عنده بوضوح في كثير من المواطن التي وقف فيها على أنماط من الكلم العربية ، وحدد لها بفكره النقدي المعايير التي ينبغي أن يكون عليها ذلك الكلم ، فقد ((نقد الصيغ الرباعية والخماسية ، وبين الأصيل منها ، والدخيل في اللغة ، وأقام نقده على الناحية الصوتية فيها ، كأنما اللغة تحولت عنده إلى أصوات ، وأنغام ، فالمتناسق عنده عربي صحيح ، والناشز مولد دخيل))^(٢) .

وقد تعرّض كتاب العين، بوصفه أول معجم تعرفه العربية ، إلى نقودات كثيرة^(٣) ، إذ أحدث هذا الكتاب حركة نقدية واسعة تجلّت في ما أولاه العلماء من عناية واهتمام كبيرين ، وتنوعت تلك النقود ما بين نقد داخلي ، ونقد خارجي ، فمن النقد الداخلي ما اعني به نقد متن المعجم حصرا ، ومن النقد الخارجي ما اعني به نقد ما يتعلق بالكتاب من نسبة ، وتوثيق ، وأصول مخطوطة ، توزعت على نحو من الاختصار والاستدراك ، والشرح^(٤) .

(١) مثل مختصر العين للزبيدي الذي حققه الدكتور صلاح مهدي الفرطوسي ، وقد تم بأجزائه الستة ، صادرا عن دار الشؤون الثقافية العامة .

(٢) المعجم العربي (نصار) : ١٨٨ .

(٣) وقد أحصى الدكتور حسين نصار أكثر من ١٥ مصنفا تناولت كتاب العين نقدا ، واستدراكا ، واختصارا ، وإكمالا ينظر: المعجم العربي (نصار) : ٢٣٢ / ١ . فضلا عن الدراسات التي تناولته على نحو مفرد ، أو ضمنا ، مثل دراسة عبدالله درويش ، المعجمات العربية مع اعتناء خاص بمعجم العين ، والمعجمات العربية ، دراسة تحليلية ، للدكتور عبد السميع أحمد محمد : ٢١ - ٤٥ ، والمعجمات العربية المجنسة ، للدكتور محمد عبد الحفيظ العريان : ٥٣ - ٧٨ ، والمعجمات اللغوية العربية ، بداعتها وتطورها ، للدكتور اميل بديع يعقوب : ٣٩ - ٥٦ ، الى غيرها من الدراسات الحديثة التي سنتناولها في الشق الثاني من هذا التمهيد وتحت النقد المعجمي عند الدارسين العرب المحدثين .

(٤) ومما ألف من مصنفات كانت طبيعتها نقد كتاب العين ، كتاب الجامع في اللغة لمحمد بن عبدالله الكرمانى (٣٢٩ هـ) ، وفائت العين لأبي عمرو الزاهد (٣٤٥ هـ) ينظر : أنباه الرواة : ٣ / ١٧٥ ، وبغية الوعاة : ١ / ١٦٤ ، وكتاب تكملة كتاب العين ، لأبي حامد أحمد بن محمد الخارزنجي (٣٤٨ هـ) كما في معجم الأدباء : ١ / ٩٢ ، وبغية الوعاة : ١ / ٣٣٨ ، وكتاب الحصائل ، لأبي الازهر البخاري اللغوي (معاصر للخارزنجي) ، والاستدراك لما أغفله العين ، لأبي الفتح محمد بن جعفر الهمداني (٣٧١ هـ) ، كما في معجم الأدباء : ١٨ / ١٠٨ ، وبغية الوعاة : ١ / ٧٠ ومختصر العين ، لأبي بكر الزبيدي (٣٧٩ هـ) ، وإخراج ما في كتاب العين من الغلط ، للابهرى ، وكتاب الرد على الخليل وإصلاح ما في كتاب العين ، للمفضل بن سلمة (٣٩٠ هـ) كما في الفهرست : ٧٣ - ٧٤ ، ومعجم الأدباء : ٧٠ / ٧ .

وتجلى نقد كتاب العين أيضا بمحاولة اختصاره ، ولكن على شكل منظوم أي منظومات شعرية تعليمية على نحو ما نجده في منظومة (قيد الأوابد) لإسماعيل بن إبراهيم الربيعي اليميني (أوائل المئة الخامسة)^(١) .

ومن النقد الذي تناول به القدماء كتاب العين ما كان متجها نحو شواهد الشعرية والنثرية ، شرحا ، وإيضاحا ، وتفصيلا ، على نحو ما نجد في ما قام به محمد بن بدر الدين النعيمي حين أتى على شرح شواهد العين ، من منظوم ، ومنثور^(٢) .

ومن أجمع الكتب التي تناولت الحركة النقدية التي عُيِّتْ بكتاب العين قديما وحديثا كتاب الدكتور إبراهيم السامرائي الموسوم بـ (الإبداع والإتباع في حكاية كتاب العين)^(٣) .

ويمكن القول : إن طبيعة النقد المعجمي الذي تناول كتاب العين قد اتسم بجملة من السمات ، وكانت محاوره هي :

١. نقد قضية الإهمال والاستعمال في كتاب العين^(٤) ، أي : المواد المهملة والمستعملة التي تغيرت المعايير في النظر إليها .

٢. نقد ما يتعلق بنسبة العين إلى الخليل بن احمد الفراهيدي ، وهي قضية نشب من أجلها سجال واسع بين العلماء قديما وحديثا ، وانقسم الباحثون ، والدارسون إزاءها إلى فريقين ، أحدهما : ينكر نسبة العين إلى الخليل جملة^(٥) وتفصيلا ، والآخر : يُقر وبإصرار نسبة العين إلى الخليل بن أحمد^(٦) .

٣. الاستدراك على العين في إيراد بعض أنماط الكلم العربي ، أو في بيان معنى مادة لغوية لم يكن بيانها في العين بالقدر المطلوب ، أو تقويم عبارة أشكل فهمها من عبارات العين ، أو بيان خلل ، بعض مواضع الكلم ، واضطرابها .

٤. اختصار كتاب العين بما ييسر للطلاب الرجوع إليه ، والعثور على المادة اللغوية المرجوة بأيسر السبل ، وأسهلها ، علما أن بعض الاختصار يكون أكثر حجما ، وفائدة من المتن المختصر .

وتوالت جهود النقد المعجمي عن القدماء ، إذ يندر أن نجد مقدمة من مقدمات المعجمات التي ألقت بعد العين تخلو من شذرات نقدية واضحة يتناول بها اللاحق سابقه ممن ألف وصنف في

(١) ينظر : بحوث في المعجمية العربية ، المعجم اللغوي : ٤٢ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٤٣

(٣) صدر عن دار الكرمل ، عام ٢٠٠١ هو آخر كتاب صدر له قبل وفاته ، لمزيد من التفصيل ، ينظر : الدكتور إبراهيم السامرائي وجهوده في اللغة والتحقيق (رسالة ماجستير) : ١٢١ .

(٤) وهو ما سيفصله البحث في موضعه من نقد المادة المعجمية في معجمات الألفاظ القديمة.

(٥) ينظر : بحوث في المعجمية العربية ، المعجم اللغوي : ٤٣ ، وينظر المعجمات العربية المجنسة : ٦٤ - ٧٣ . ففيه زيادة وتفصيل ، ورد على من أنكر نسبة العين للخليل بأدلة علمية.

(٦) ينظر : مشكلات التأليف اللغوي في القرن الثاني الهجري : ١٣ - ٢٠ .

المعجم العربي فيظهر ما اعتري السابق من مشكلات ، وهفوات ، وأغلاط ، على نحو ما نجده من نقد لأبي عمرو الشيباني (٢٠٦ هـ) - وهو معاصر للخليل - في كتابه الجيم ، كخلوه من المقدمة الأمر الذي يدل على أن العمل لم يكتمل ، وأن الرؤية لم تكتمل لدى مؤلفه ، لأن ذلك يعني ((أن مؤلفه لم يفرغ منه حتى يضعه في وضعه الأخير))^(١) ، حتى شاع لدى الدارسين ((أن التعقيد ، والاضطراب من سمات هذا المعجم ، إذ إن طالب المادة لا يقف عليها إلا بعد النظر في الباب من أوله ، كما أن صاحبه لم يلتزم بإيراد الجذر اللغوي أولاً للمادة التي يشرح معناها على الرغم من أنه اعتمد الحرف الأول في ترتيب مواده))^(٢) .

إلا أن الملحوظ أن الجيم لم ينل حظه الأوفر من النقد عند القدماء مثلما نال العين ، وقد يكون السبب هو طغيان شهرة العين ومؤلفه ، على شهرة الجيم ومؤلفه على الرغم من كونهما في عصر واحد وظهور نسخ الجيم قبل نسخ العين .

ومن النقد المعجمي ، نقد الأزهري لجمهرة ابن دريد ، إذ قال : ((وممن ألف في زماننا الكتب فرمي بافتعال العربية ، وتوليد الألفاظ ، وإدخال ما ليس من كلام العرب في كلامها أبو بكر محمد بن دريد صاحب كتاب الجمهرة ، وكتاب الاشتقاق ، وكتاب الملاحن))^(٣) ، و نجد ابن جني يخص الجمهرة بنقد أكثر هدوءاً وإنصافاً من نقد الأزهري إياه ، فيقول: ((وأما كتاب الجمهرة ففيه من اضطراب التصنيف ، وفساد التصريف ، ما اعذر واضعه فيه ، لبعده عن معرفة هذا الأمر ، ولما كتبتّه وقعت في متونه ، وحواشيه جميعاً من التنبيه على هذه المواضع ما استحيت من كثرته ، ثم أنه لما طال عليّ أومات إلى بعضه ، وأعرضت البتة عن بعضه))^(٤) .

ومن ذلك ما جاء من نقد لصاح الجوهري (٤٠٠ هـ) عند القدماء كالتبريزي ، وياقوت الحموي ، وابن منظور والسيوطي ، إذ ذهب الخطيب التبريزي (٥٠٢ هـ) إلى أن فيه تصحيحاً لا يشك في أنه من المصنف لا من الناسخ ؛ لأن الكتاب مبني على الحروف^(٥) ، وذهب الحموي (٧٩١ هـ) إلى أن الجوهري أحسن في تصنيفه وحدد تأليفه ، وقرب متناوله ، يدل وضعه على قريحة سالمة ، ونفس عالية ، فهو أحسن من الجمهرة ، وأوقع من التهذيب ، وأقرب متناولا من مجمل اللغة^(٦) . وخصه ابن منظور (٧١١ هـ) بنقد أورده في مقدمة اللسان ، وذلك قوله : ((رأيت أبا نصر إسماعيل بن حماد الجوهري قد أحسن ترتيب مختصره ، وشهره بسهولة وضعه فخف على الناس أمره ، فتناولوه ، وقرب عليهم مأخذه فتناولوه ، وتناقلوه))^(٧) . أما السيوطي (٩١١ هـ) فقد خصه بباب في كتابه المزهر أسماه (ذكر ما أخذ على صاحب الصحاح من التصحيح)^(٨) قال فيه : ((أول من التزم الصحيح مقتصرًا عليه الإمام أبو نصر إسماعيل بن

(١) ينظر: مع المصادر في اللغة والأدب : ٢ / ٢٥٥ .

(٢) إبراهيم السامرائي ، وجهوده في اللغة والتحقيق : ٤٣٦ .

(٣) تهذيب اللغة : ١ / ١٥ (مقدمة الأزهري)

(٤) الخصائص : ٣ / ٣٨٨ ..

(٥) ينظر : المزهر : ١ / ٩٧ ، وينظر : المعجمات العربية (أبو سكين) : ٩٧ .

(٦) معجم الأدباء : ١ / ٢٥٤ .

(٧) لسان العرب (المقدمة) : ١ / ١٣ .

(٨) ينظر : المزهر : ١ / ٥١٨ .

حماد الجوهري ولهذا سمى كتابه بالصّاح^(١)

إن النقد المعجمي عند القدماء في جملة كان ينهض على أساس معياري الخطأ والصواب ، فظهرت مصنفات ذات طابع نقدي تعرضت لما يعرف بظاهرة اللحن ، إذ رصدت جمهرة الأساليب ، والمفردات التي يخطئ المتكلمون في ضبطها ، أو نطقها ، أو رسمها ، وكانت هذه الحركة النقدية منقسمة على فريقين : فريق متشدد ، وفريق متساهل يراعي طبيعة التطور اللغوي ، فمما عرضوا له غموض العبارة ، وتعريف اللفظ الغامض بلفظ غامض كقول الفارابي ((الصّدع الوعل بين الوعلين))^(٢) ، وهو يريد انه وسط منها ليس بالعظيم والصغير.

ومما يلحظ أيضا أن اللغويين القدامى عرضوا للخطأ اللغوي وجدّوا في مقاومته ، فهم من جهة تشددوا في قياسهم اللغوي ، وطبقوا معيارية صارخة ، ومن جهة ثانية كشفوا الألفاظ التي تكلم بها المولدون سواء ما ورد على لسان العامة أو الخاصة ، ونعني بالخاصة الشعراء المحدثين الذين كشف النقد اللغوي سمات التجديد اللغوي والفني في شعرهم بموازنة استعمالاتهم باستعمالات من سبقهم من الشعراء^(٣) .

ثانيا : النقد المعجمي عند الحديثين

١ . النقد المعجمي عند الدارسين العرب الحديثين

بعد تناوب أزمان الاحتلالات للمنطقة العربية ، وخضوعها لحقب طوال من الظلمة الفكرية والاقتصادية ، والاجتماعية ، بدت بوادر نهضة معرفية كبيرة يبينها التاريخ الحديث في المنطقة العربية في نهاية القرن التاسع عشر ومستهل القرن العشرين، فنتابع ظهور مفكرين ، ومثقفين ، وعلماء كبار في المنطقة كالعراق ، ولبنان ، وسورية ومصر ، ولعل مصر كانت السبّاقة في هذا المضمار بفعل سبقها الى العوامل الحضارية التي أتاحت لها فرصة الاتصال بالعالم الغربي الجديد ، من طباعة وصحف ، وغيرهما ، وفي ظل هذا نشأت حركة واسعة تبنت النهج القومي العربي في المناقحة لأجل قضايا الإنسان العربي الذي كان يبرز تحت قيود الاستعمار ، ورافقت تلك الحركة ظهور حركة نشطة في مجال التأليف في الدراسات اللغوية ولاسيما المعجمية منها ، مقرونة بظهور حركة نقدية معجمية بسبب النهضة الأدبية الكبيرة ، وكان الأسبق في هذه الحركة ، وبلا منازع ، اللبانيون ، ويمثلهم في ذلك الآباء اليسوعيون الذين أخذوا بتأليف معجمات الألفاظ ، والمعاني ، ونقد المعجمات القديمة ، فمما ألفه هؤلاء كتاب (الجاسوس على القاموس)^(٤) لأحمد فارس الشدياق (١٨٨٧ هـ) ، وهو جملة نقودات على القاموس المحيط للفيروزآبادي (٨١٧ هـ) ، وقد بلغ عدد تلك النقود (٢٤) نقدا ، و اتسم نقده بالقسوة ، والقوة ، واللذوعة

(١) المزهري: ٩٧ / ١ .

(٢) ديوان الأدب : ٢١٩ / ١ .

(٣) ينظر : حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث : ٣٦ .

(٤) طبع الكتاب أول مرة في مطبعة الجوانب عام ١٨٨١ م وهي الطبعة التي اعتمدها البحث.

حتى وصفت تلك النقود بأنها نوع من العداوة إذ ((لا ندري على وجه اليقين سر العداوة التي كانت بين الشدياق ، وبين القاموس المحيط))^(١) .

ويمكن الخلوص إلى أظهر دوافعه النقدية بما يأتي :

١ . غيرته على اللغة العربية واستعداده لتطوير معجماتها ، فرد على من قال: إنّ العربية لا تصلح لهذا الزمن ^(٢) .

٢ . أما الدافع الثاني ، و يرتبط ارتباطا وثيقا بالأول ، فيصفه بقوله: ((إني لم ينشطني للتأليف سوى الرغبة في حث أهل العربية على حب لغتهم الشريفة ، والرتوع في ساحتها المتينة ، وحث أهل العلم على تحرير كتاب فيها خال من الإخلال ، معرب لما يطلبه الطالب منها دون كلال ، فإنني رأيت جميع كتب اللغة مشوشة الترتيب كثر ذلك ، أو قل ، وخصوصا كتاب القاموس الذي عليه اليوم المعمول))^(٣) .

ومما يمكن رصده من نقد المعجم العربي القديم لدى الدارسين العرب المحدثين أيضا ، ما كتبه إبراهيم اليازجيّ في نقد لسان العرب ، فقد كتب عن نقد أغلاط لسان العرب في مجلة الضياء اللبنانية ^(٤) ، وكان يرى أن المعجمات القديمة يشوبها كثير من التخليط ، والاضطراب ، والتشويش ((لا يُهتدى فيه إلى المطلوب إلا بعد عناء ، وبعضها مختصر لا يكاد يصدر منه الطالب بغناء ، فتتبع نصوصها مادة مادة ، ونقل عبارتها بالحرف بحيث انتظم شمل تلك الأصول كلها كما في هذا المجموع ، وصار بمنزلة الأصل ، واولئك بمنزلة الفرع ، وهي الفضيلة التي امتاز بها كتابه على سائر مصنفات اللغة ، وإن لم يكن فيه الا الترتيب بالنقل))^(٥) .

وإذا أحسن اليازجي في ما ذهب إليه في اللسان من نقد ، فقد ألحف في نقده ، إذ لم ينظر إلا إلى ما شابه من الهفوات التي هي عيوب متوارثة في المعجم العربي القديم ، على أن ما يميز لسان العرب فضلا عما ذكره اليازجي هو توسعته من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف الذي كان كتاب ابن الأثير (النهاية في غريب الحديث والأثر) أحد أصوله الحديثية تلك . ومن محاسن نقد اليازجي أنه نبه على النصوص التي غلط فيها اللسان ، أو التي وردت غلطا بفعل عوامل تقادم الزمن على تلك الموسوعة اللغوية اللسانية الضخمة ^(٦) .

ومما يرصده البحث أيضا من جهود الدارسين العرب المحدثين في نقد المعجم العربي ما قدمه عبدالله البستاني (١٩٣٠ م) من نقد في مناظرته المشهورة التي جرت بينه وبين

(١) تطور المعجم العربي (د. كشلي) : ٩٩ .

(٢) ينظر : الجاسوس على القاموس : ٣ ، المقدمة .

(٣) الجاسوس على القاموس : ٢ - ٣ . وينظر : تطور المعجم العربي (كشلي) : ١٠١ .

(٤) ينظر : تطور المعجم العربي (كشلي) : ١٠٩ ، وينظر مصادره

(٥) ينظر : لسان العرب ، مجلة الضياء ، مج ٦ ، ج ٣ : ٦٥ .

(٦) ينظر : تطور المعجم العربي : ١١١ ، وينظر مصادره .

الكرمليّ ، وعبد القادر المغربي^(١).

وقد نبه البستاني في تلك المناظرة على بعض القضايا اللغوية ، مثل إنكاره فعل (التحبيذ) و(المواطن)^(٢) ، و (الوظيفة) ، فضلا عما أبانه من نقد لبعض المواضع الواردة في تاج العروس ، نحو كلمة (صاعة) التي يذهب إلى أنه اعترافا تحريف ، وغلط كبيران ، إذ شاع فيها أنها : الموضع المتخذ للضيوف خاصة ، إلا أنها في حقيقتها تعني : الموضع المتخذ للصوص خاصة^(٣) ، وليس للضيوف كما أشار هو إلى أنه وجدها هكذا في أساس البلاغة^(٤) ، وهو محق فيما ذهب إليه .

وتوالى نقده ، وردده ، وما رد به عليه في مسائل لغوية متفرقة نحو تذكير كلمة (ضوضاء)^(٥) ، وما رد به عليه الكرمليّ الذي لم ير مانعا من استعمال كلمة (التحبيذ) إذ قال مدافعا عن ذلك الاستعمال : ((إن كلام البستاني لا يؤخذ عليه ، وإلا لو نأخذ به لطرشنا من العربية جميع مصطلحات العرب العلمية ، والفنية ، والصناعية ، والعمرائية))^(٦) ، والملاحظ على هذا النمط النقدي ولاسيما ما يتخذ منه شكل المناظرات أنه يكون ذا مسحة انفعالية ، لا يتسم بكل مقومات النقد العلمي الموضوعي في أحيائين كثيرة ، إنما يكون الغرض منه — بالدرجة الأساس — إظهار كل منّا مقدار ما لديه من الأدلة ، والحجج وإن وقع في فخ التناقض.

ولو تتبعنا العمل النقدي المعجمي في حقل الدراسات والمؤلفات بعد الحرب العالمية الثانية ابتداء من عام ١٩٥٣^(٧) ، لوجدنا ما كتب الدكتور حسين نصار حين أعدّ أطروحته للدكتوراه (المعجم العربي نشأته وتطوره) التي هي من أول الدراسات الشاملة التي عنيت بتتبع تاريخ المعجم العربي ، ونقده ، وغدت مرجعا لكل من كتب بعدها ، وهي دراسة وصفية ، تحليلية ، نقدية لكل مسيرة المعجم العربي ، وقد تضمنت كثيرا من النقودات التي تناولت المعجم العربي القديم ، وقد جاء في كلمة الأستاذ المشرف مصطفى السقا ما نصه ((يقوم عمل المؤلف على وصف المناهج العامة للمعاجم وتحليل مواد جزئية من كل معجم ، وإحصاء النتائج ، من خصائص ، وماخذ))^(٨) .

وقد تبنى الدكتور نصار في دراسته الشاملة للتراث المعجمي العربي منهجا تقصى فيه

(١) جمع هذه المناظرة ونشرها الأستاذ حسام الدين القدسي ، وصدرت عن مكتبة القدس عام ١٣٥٥ هـ
(٢) عدها أستاذنا العزاوي من الجديد اللغوي ، ينظر : الموقف من الجديد اللغوي : ١١٢ ، إلا إن البستاني غلط من كان يستعملها بمعنى الوطني ، فقال : أحلوا المواطن في موضع الوطني ، قائلين : قدم مواطننا فلان.
(٣) ينظر : مناظرة أدبية لغوية : ٣٤ .
(٤) ينظر : أساس البلاغة (ص و ع) .
(٥) ذلك في رده على الأستاذ عبدالقادر المغربي الذي أنكر تأنيث كلمة ضوضاء .
(٦) مناظرة لغوية : ٥٨ .
(٧) إذ نوقشت أطروحة الدكتور نصار في ٢٣ / ٦ / ١٩٥٣ . وطبعت عدة طبعات أولها عام ١٩٥٦ ، والثانية عام ١٩٦٨ ، والثالثة عام ١٩٨٢ ، والرابعة عام ١٩٨٨ . وقد اعتمد البحث على هذه الأخيرة .
(٨) المعجم العربي (نصار) كلمة المشرف : ز .

مواضع النقد بإظهار المآخذ ، والعيوب التي اعتورت كل مدرسة معجمية على نحو ما ورد في شأن معجم العين ، إذ بسط القول في أربعة أصول رأى أنها كانت سببا في إثارة ما أثير بشأن العين من نقد^(١)، ومن تلك الأمور ما تكون عليه الألفاظ في العربية في أصل الوضع فيخلص إلى رأي الخليل في هذه المسألة الذي يتصُّ على أن جل الكلام العربي لا يزيد على ستة أحرف مع الزيادة ، ولا يقل عن ثلاثة أحرف^(٢) .

وأشار الدكتور نصار إلى بعض مواطن الاضطراب في العين من حيث الجوانب الصوتية في حروف العلة والهمز ، وفي الأصوات كالجيم والشين التي عدها الخليل شجرية^(٣) وهو من الاضطرابات التي بينها الدكتور نصار في نقده معجم العين^(٤) .

ويمكن أن نجمل مواضع النقد للعين عند الدكتور نصار بما يأتي :

١. الإشارة إلى الاضطراب الحاصل في الترتيب الداخلي للمواد^(٥).
٢. الإشارة إلى الإخلال في بعض المواضع التي وصفت فيها بعض مجاميع أصوات العربية .
٣. نقد الشواهد الشعرية التي غالبا ما تكون غير تامة ، أو غير معزوة نحو ما جاء في العين من قول الشاعر :

إذا عَرِقَ المَهْقُوعُ بالمرءِ انْعَطَتْ * * * * حَلِيلَتُهُ وازدادَ حرًّا عِجَانُهَا

فأجابه المجيب :

فقد يركب المهقوع من لست مثله * * * وقد يركب المهقوع زوج حصان

فعلق الدكتور نصار بقوله : ((ولكن خبر الشاهد مقتطف ، ولا يذكر عن الظروف التي قيل فيها ، ولا سبب الرد عليه ، ولذلك يشوبه بعض الغموض ، بل الفعل لا يفسر اكتفاء بتفسير الاسم))^(٦).

٤. بين في نقده ما اعتور مادة العين ومنهجه ، في أثناء تحليله بعض المواد اللغوية التي انتقاها من معجم العين^(٧).

٥. ذكر جملة من المآخذ التي هي نقد لجوانب رأى أنها تمثل مثلبة أصيب بها معجم العين ، بيد أنه التمس لها العذر مسبقا ، فذكر منها :

أ. كثرة التصحيف ، وهي إحدى مشكلات التأليف المعجمي العربي القديم كما اشرنا اليه

(١) ينظر : المعجم العربي (نصار) : ١٨١ - ١٨٦ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ١ / ١٨١ .

(٣) ينظر : العين : ١ / ١٢٣ .

(٤) ينظر : المعجم العربي (نصار) : ١٩٣ / ٢ .

(٥) المصدر نفسه : ٢ / ٢٠٠ .

(٦) ينظر : المصدر نفسه : ٢ / ٢٠١ .

(٧) ينظر : المصدر نفسه : ٢ / ٢٠٢ - ٢١٤ .

عند ذكر مشكلات التأليف المعجمي (١).

ب. الانفراد بإيراد بعض المواد اللغوية (٢)، إلا أن العلماء لم يروا في ذلك ضيرا كما أشار إلى ذلك السيوطي (٩١١ هـ) بقوله : ((وحكمه القبول إن كان المتفرد به من أهل الضبط والإتقان كأبي زيد ، والخليل ، والأصمعي ، وشرطه ألا يخالفه فيه من هو أكثر عددا منه)) (٣) .

ت. وقوعه في بعض الأخطاء الاشتقاقية ، والتصريفية ، كذكر حرف مزيد في مادة أصلية ، أو ذكر مادة ثلاثية في مادة رباعية (٣) ، وهذا ما سببته البحث لاحقا ، وهو من اضطراب المنهج.

ث. إيراد بعض الألفاظ المولدة ، والاحتجاج بشعر مردول مردود ، مع العلم أن الخليل ينأى بجانبه عن ذلك (٤).

ج. أشار الدكتور نصار إلى قضية الإهمال ، والاستعمال في بعض المواد اللغوية التي عدها الخليل مهمة وهي مستعملة، أو بالعكس (٥) ، وعللها بأن الخليل هو أول من جمع اللغة جمعا علميا منظما ، ولم يزل العلم بادئا في عهده ، فلا غرو أن يقع في هذا الإشكال ، وقد أشار البحث إليه في مشكلات التأليف المعجمي العربي القديم ، وعرج الدكتور على مسألة مهمة عدت من النقود التي وجهت الى كتاب العين، فضلا عما تقدم من أن الخليل حين ذكر المواد المستعملة لم يستوفها شرحا ، وإيضاحا ، فلم يذكر كل صيغها ، ولا كل معانيها التي تدلّ عليها (٦) .

ثم عرج على معجم آخر عُدَّ أول معجم يظهر في بلاد الأندلس ، ذاك هو كتاب البارع ، لأبي علي القالي (٣٥٦ هـ) (٧) ، إذ وجّه إليه جملة من النقود يمكن إجمالها بالاتي :

١. تكرار المادة المعجمية في التفسيرات ، والشواهد ، مع أنه يتخلص أحيانا من التكرار بقوله : إن المادة قد مضى شرحها ، أما التفسير فإنه يورد شروحا للمادة اللغوية تتسم بالتناقض

(١) ينظر : المعجم العربي (نصار) : ٢ / ٢١٦ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٢ / ٢١٧ .

(٣) المزهر : ١ / ٤٤ .

(٤) ينظر : المعجم العربي : ١ / ٢١٧ .

(٥) ينظر : المصدر نفسه : ١ / ٢١٨ .

(٦) صدر للباحث الدكتور عامر باهر الحيايي كتاب (تكملة العين للخارزنجي) عن المجمع العلمي العراقي عام ٢٠١٢ .

(٧) ينظر : المعجم العربي (نصار) : ١ / ٢١٨ .

(٨) وقد كان العراقيون سباقين في تحقيق المعجمات ، فقد حقق هذا السفر الدكتور هاشم الطعان ، ونشره عام ١٩٧٥ ، وهذا يوضح مدى أصالة العمل المعجمي لدى العراقيين ، ومدى ما ناله من عناية منهم حتى إن كان في بلاد بعيدة عن بلادهم .

، أو التعارض ، من غير أن يبذل جهدا في التوفيق بينها ، أو ترجيح أحدها (١).

٢. ومما يتصل بالنقد الأول أيضا ما ذهب إليه الدكتور نصار من أن البارح اعترافه تكرار ليس مبعثه التزام القالي بخطته ، ومنهجه ، لأنه تكرار غير معروف السبب اللهم إلا السهو والنسيان على نحو ما في مادة (غزم) التي ذكرها بعد مادة (غسم) ، إلا أنه كررها بعد مادة (ثقب) ، ومع ذلك فإن القالي خطأ بحركة التأليف المعجمي خطوات واضحة ، جديرة بالعناية مع قلة إقبال الناس عليه (٢).

ثم تناول بالنقد معجما من اكبر المعجمات العربية ، وأهمها ، وأكثرها خطرا لما أثاره من جدل واسع بشأن كثير من القضايا اللغوية في المدونة المعجمية العربية القديمة ، ولما تضمنه من نقد معجمي كثير ، وواسع (٣) ذاك هو معجم (تهذيب اللغة) لأبي منصور الأزهري (٣٧٠ هـ) الذي كان مرحلة مهمة من مراحل التأليف ، والنقد المعجميين لما وضعه ، ووضحه من مبادئ نظرية ، وتطبيقات عملية لتلك المبادئ في معجمه ، ومنها ما نص عليه في مقدمته ما يمكن إيجازه بما يأتي :

١. نفي ما أدخل في كلام العرب من الألفاظ التي أزلتها الأغبياء عن صيغتها ، وغيرها الغتم عن سننها ، بحسب تعبيره .

٢. استبعاد الغريب ، وهو ما يسميه بالحشو الذي لم يعرف أصله ، ولم تثبت عن ثقات العرب روايته .

٣. نقل مشاهداته ، وسماعاته التي تلقاها من أفواه العرب حين أسر بيد جمهرة من الأعراب ، لأن ما رواه أئمة اللغة ، كما يقول ، لا ينوب مناب المشاهدة ، وقد كانت لتلك المشاهدات أهمية لغوية ، وتاريخية ، واجتماعية ، وجغرافية كبيرة (٤).

٤. تصحيح ما دخل كتب اللغة ، ومتونها من أخطاء وتصحيقات (٥).

وقد وجّه الدكتور نصار إليه نقدين ، أحدهما : التكرار ، والآخر : التعصب ، إذ أشار إلى أن التهذيب لم يأت بجديد من حيث منهجه؛ لأنه سار على منهج الخليل بحذافيره ، ولم يحد عنه ، أما ما يُحمد عليه الأزهري فإثبات كثير من الألفاظ التي أهملت من سابقه ، وفحص مواده ، ومفردات معجمه فحصا شديدا (٦).

(١) ينظر : المعجم العربي (نصار) : ٢٥٧ / ١ .

(٢) ينظر : المعجم العربي (نصار) : ٢٥٨ / ١ .

(٣) ينظر : النقد اللغوي في تهذيب اللغة للأزهري (رسالة ماجستير) : ٢٥ .

(٤) ينظر : مشاهدات الأزهري في شرقي الجزيرة العربية ، دراسة تاريخية في معجم لغوي (بحث) ، مجلة جامعة ام القرى لعلوم الشريعة ، واللغة العربية وآدابها ، مج ١٥ ، ع ٢٥ : ٦٩٥ .

(٥) ينظر : تهذيب اللغة : ١ / ٥ - (المقدمة)

(٦) ينظر : المعجم العربي (نصار) : ٢٧٩ / ١ .

ومضى الدكتور نصار في رحلة نقدية مع المعجم العربي القديم يتتبع مواضع الضعف والقوة فيه فخرج بعد التهذيب على معجم (المحيط في اللغة) للصاحب بن عباد (٣٨٥ هـ) ، إذ وجّه النقد إليه من :

١ . طريقة تعامله مع الشواهد اللغوية حين أقلّ منها .

٢ . انفراده ببعض الصيغ ، والألفاظ ، والمعاني ، مما جعل الكتاب يغدو أكبر حجماً^(١) ، فضلاً عن أنه لم يستشهد لما انفرد به من مواد .

٣ . اضطراب الأصول لديه ، إذ عدّ بعض الألفاظ خماسية وهي رباعية ، وعد بعضها رباعية وهي خماسية^(٢) .

وأتى إلى معجم لغوي عربي قديم آخر يعزى جغرافياً إلى بلاد الأندلس ، ذلك هو (المحكم والمحيط الأعظم) لابن سيده (٤٥٨ هـ) الذي كثر فيه النقد المعجمي ، وتصنيف كلام العرب إلى مراتبه^(٣) .

وقد وجه الدكتور نصار نقده صوب بعض الجوانب التي اعتورت المحكم وهي على النحو الآتي :

١ . خروجه عن منهجه ، واضطرابه في تطبيقه داخل المعجم ، وقد تجلّى ذلك الخروج في الانتظام الداخلي للمادة اللغوية^(٤) .

٢ . عدم العناية الكافية بقضية ضبط الألفاظ ، والتصحيح في مواضع كثيرة في ضبطها .

٣ . تصحيح بعض المواد اللغوية ، وإغفال التنبيه على ذلك على الرغم من وضوحه ، وجلائه .

٤ . عدم الدقة في إيراد الشواهد اللغوية ، وإغفال النص على ضبطها ، ولاسيما في الألفاظ التي يشكل فيها الضبط^(٥) .

٥ . الإخلال في وضع المواد اللغوية في مداخلها الصحيحة^(٦) .

٦ . الخطأ في الحكم على بعض الألفاظ كَعَدَّهِ (العَيْهَل)^(٧) صفةً تُطَلَّقُ على الذكر والأنثى من الجمال ، وهو وصف يختص بالموثث فقط^(٨) .

(١) ينظر : المعجم العربي (نصار) : ٢٨٤ / ١ - ٢٨٥ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٢٨٦ / ١ .

(٣) ينظر : مراتب الكلام العربي في المحكم والمحيط الأعظم ج١، ج٢ ، (بحث) : ٢ .

(٤) ينظر : المعجم العربي (نصار) : ٢٩٩ / ١ .

(٥) ينظر : المصدر نفسه : ٣٠٠ / ١ - ٣٠١ .

(٦) ينظر : المصدر نفسه : ٣٠١ / ١ .

(٧) ورد أن العَيْهَل : الناقة السريعة ، ينظر : العين : ١٠٦ / ١ .

(٨) ينظر : المعجم العربي (نصار) : ٣٠٢ - ٣٠٣ .

وقد أطل البحثُ الوقوفَ على دراسة الدكتور نصار ، لأنها تمثل بواكير الدراسات المعجمية النقدية الشاملة على المستوى الأكاديمي، إذ لم تسبقها دراسة أكاديمية ، أو غير أكاديمية على هذا النحو من الشمولية ، والتتبع الدقيق لمراحل حياة المعجم العربي ، فهي بحق دراسة رائدة بلا منازع.

ومن الدراسات التي تضمنت نقدا للمعجم العربي القديم ، وأسّرت حركة نقدية معجمية لدى الدارسين العرب المحدثين ، بمزج الدراسة القديمة بما جدَّ من العلم اللغوي الجديد ، دراسة الدكتور محمد أحمد أبو الفرج ، الموسومة بـ(المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث)^(١) ، وقد تألفت من قسمين ، الثاني منهما يهتم بالبحث الوقوفَ عنده ، إذ قال فيه : ((جعلت القسم الثاني للمعاجم العربية ، أعطيت فيه صورة موجزة لتاريخ المعاجم العربية ، ثم فصلت القول في الأصول الثلاثة التي اعتبرتها أساس المعجم وهي : اللغة التي يأخذ منها المعجم ، وطريقة ترتيب الكلمات ، وترتيب أفرعها فيه ، والشرح الذي يقدمه ، وطريقته فيه))^(٢).

ومن أهم القضايا التي تعنى بنقد المعجم العربي التي بسطها الدكتور أبو الفرج قضية معالجة المعنى في المعجمات العربية^(٣)، وقد عالجه على وفق نظرة الدراسات اللغوية الحديثة ، إذ قال : ((إن الناظر في اللغة التي تستعملها المعاجم العربية لشرح الألفاظ ، والى الطريقة التي تستعمل بها يُحس بالحاجة إلى جهد يبذل لدراسة هذه اللغة حتى يتم الانتفاع بالمعاجم ، بما تحوي من دراسات هادية ، ولكن العثور عليها غير ميسر ، وخاصة في المعاجم كبيرة الحجم مثل لسان العرب (...))^(٤).

وقد بيّن في دراسته أنماط معالجة المادة المعجمية ، وطرائقها في المعجمات عامة ، والعربية خاصة فذكر منها :

- ١ . التفسير بالمغايرة .
- ٢ . التفسير بالترجمة .
- ٣ . التفسير بالمصاحبة .
- ٤ . التفسير بالسياق .
- ٥ . التفسير بالصورة^(٥)، وهو ما اتبعته المعاجم اللغوية الحديثة .

(١) صدرت عن دار النهضة العربية عام ١٩٦٦ .

(٢) ينظر : المعجمات اللغوية (أبو الفرج) : ٦ .

(٣) اقترح الباحث على أحد طلبة الماجستير في جامعة ديالى - كلية التربية للعلوم الإنسانية/ قسم اللغة العربية ، فرع اللغة للعام الدراسي ٢٠١٠ - ٢٠١١ ، عنوانا هو (شرح المادة المعجمية في المعجمات اللغوية العربية القديمة حتى نهاية القرن الرابع الهجري - دراسة تحليلية) موضوعا لرسالة ماجستير .

(٤) المعجمات اللغوية (أبو الفرج) : ١٠١ - ١٠٢ .

(٥) ينظر : المصدر نفسه : ١٠٢ .

وقد أشار الدكتور أبو الفرج إلى أن تفسير المادة المعجمية ، وشرحها في المدونة المعجمية العربية القديمة هي إحدى مشكلات تلك المدونة ، وهذا ما أشار إليه أحد الباحثين المحدثين ، ودعا إلى أن تدرس هذه القضية دراسة عميقة ، وواسعة^(١) .

وهذا أهم ما تضمنته دراسة الدكتور أبو الفرج من جهد بحثي في نقد المعاجم اللغوية العربية القديمة مع إيراد أمثلة على كل مسألة يذكرها ، مما يتعلق بتفسير المادة المعجمية وشرحها^(٢) .

ومن الدراسات التي تناولت النقد المعجمي عند الباحثين العرب دراسة الدكتور عبد السميع أحمد محمد الموسومة بـ(المعاجم العربية دراسة تحليلية)^(٣) .

وقد بدأ بنقد (العين) ، فبين منهجه ، والمبادئ التي نهض عليها ، وحلل بعض المواد اللغوية وأجمل جملة ما تحلى به العين من سمات ، وخصائص ، وكان من نقده إياها ما بناه على إيراد مادة لغوية هي (عد ، ومقلوبها دع)^(٤) على النحو الآتي :

١ . ذكر الفعل ومصدره ، مع بيان كونه متعديا .

٢ . ذكر مزيد الفعل وبيان زيادته .

٣ . ذكر المعاني المختلفة للفظ الواحد إذا كان له أكثر من استعمال

٤ . ذكر صيغ الجموع .

٥ . بيان تعليل إطلاق اللفظ على مسماه .

٦ . الاحتجاج بالنصوص القرآنية ، والشعرية ، وموروث العرب من الأقوال والأمثال .

٧ . الإعراض عن بيان الغريب وشرحه مما أورده منه .^(٥) .

٨ . ضعف عنايته بضبط بنية الكلمة ، فلم يجعله سمة لازمة لكتابه^(٦) .

ثم عرّج على معجم لغوي آخر سار على نسق العين مع شيء من المغايرة التي أضفاها صاحبه عليه ، ذاك هو معجم (جمهرة اللغة) لابن دريد الأزدي (٣٢١ هـ) حتى بدا ذلك واضحا في مقدمته لمعجمه التي قلدها الخليل في ذكر بعض المبادئ اللغوية العامة^(٧) .

(١) ينظر : مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي : ٤٥ .

(٢) ينظر : المعجمات اللغوية (أبو الفرج) : ١٠٢ - ١٢٦ ، ففيها أنموذجات على ذلك .

(٣) صدرت الطبعة الأولى من هذه الدراسة عام ١٩٦٩ ، عن مطبعة مخيمر في القاهرة .

(٤) ينظر : العين : ٨١ / ١ .

(٥) ينظر : المعجمات العربية (عبد السميع) : ٣٣ - ٣٥ .

(٦) هذا ما سيوضحه البحث في موضعه ، إذ شاب كتاب العين كثير من الإخلال في هذه المسألة .

(٧) ينظر : جمهرة اللغة (المقدمة) : ٥ / ١ .

وقد وجّه إليه جملة من النقود ، سلبا ، وإيجابا مما رآه قد يخل بأصول الصناعة المعجمية ، وهي ما يمكن إيجازها بالآتي :

١ . بدأ المعجم بالفعل الماضي تلاه المضارع ومصدره ، إلا أنه يفتقر في كثير من مواده – إن لم نقل جلها – إلى الضبط ، وهو أهم مقومات الصناعة المعجمية .

٢ . شرح المادة المعجمية على نحو يزيل بعض الغموض الذي اعترها عند من سبقه من المعجميين ، إلا أن المتتبع لهذا الأمر يجد أن المسألة خلاف ما ذهب إليه الباحث الكريم ، فهو يخل في كثير من الأحيان بشرح المادة المعجمية على نحو دعت من يصف بعض ما جاء به من الألفاظ بأنها مناكير^(١) .

٣ . شرح الألفاظ الغريبة ، في أثناء إيراد الشواهد التي أجزاها في معجمه .

٤ . كثرة الاستطراد لديه بين ما يشرحه من معاني المواد الغريبة ، والمادة الأصلية .

٥ . أمانة النقل عن العلماء في جل ما كان ينقله ابن دريد من آراء ، ونصوص عنهم^(٢) .

٦ . تكرار المادة المعجمية ، ووضع كثير من المواد في غير مواضعها^(٣) وربما يكون ذلك – كما يرى الباحث – راجعا إلى أن ابن دريد أملى الكتاب كله من حفظه ، ولم يرجع فيه إلى متون اللغة المعتبرة ، ولم ينظر فيه إلى ما ينبغي إعادة النظر فيه ، فوقع فيه ما بينه العلماء من الاضطراب ، والتخليط ، والحشو ، والزيادات التي أنكروها عليه .

وعرّج بعد ذلك ناقدا معجما من أهم معجمات العربية ، وأكثرها إثارة للجدل عند اللغويين في أثناء حركة النقد المعجمي التي تشكلت به ، وبشأنه ، ذاك هو (تاج اللغة وصحاح العربية) ، لإسماعيل بن حماد الجوهري (٤٠٠هـ) الذي عدّ مرحلة مهمة من مراحل تطور تدوين المعجم العربي^(٤) . ومما نقد به :

١ . إشارته إلى الجوهري لم يلتزم ترتيبا داخليا موحدًا للمادة اللغوية ، فمرة يبدأ بالمصدر كما في مادة (ع ج)^(٥) ومرة أخرى يبدأ بالفعل كما في مادة (عدد)^(٦) مما ولد لديه اضطرابا ملحوظا في بناء الترتيب الداخلي للمادة المعجمية في الصحاح^(٧) .

٢ . نصّه على عناية الجوهري بالضبط ، وهو من أهم الظواهر التي عالجها النقد المعجمي

(١) ينظر : ابن دريد ، سيرته ، وجهوده اللغوية : ١٥ .

(٢) ينظر : المعجمات العربية (عبد السميع) : ٦٩ - ٧٠ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٧٢ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٧٧ .

(٥) ينظر : الصحاح (ع ج ج) .

(٦) ينظر المصدر نفسه (ع د د) .

(٧) ينظر : المعجمات العربية (عبد السميع) : ٨٢ .

قديمًا ، وحديثًا .

٣. تنبيهه على ما أشار إليه الجوهريّ من لغات القبائل ، وهذا عكس منهج الجوهري الذي نص عليه ، في كونه لم يورد إلا ما صح من لغة العرب ^(١).

٤. عنايته الفائقة بتتبع ما صح من متن اللغة ، واهتمامه بالضبط على نحو يمكن القول معه انه فاق به من سبقه من المعجمات ، مع أمانته العلمية في عزو الآراء التي كان ينقلها ، ويرويها عن العلماء ^(٢).

ومن بعد ذلك وجه النقد إلى أظهر مختصرات الصحاح ، وأشهرها ، (مختار الصحاح) لأبي بكر الرازي (٦٩٦ هـ) ^(٣) ، وقد أبان عن جملة ما وجده من نقد يمكن أن يوجه إلى مختار الصحاح ، ومن تلك النقود :

١. العناية الفائقة التي أولاها الرازي بضبط بنية الكلمة وقد سلك إلى ذلك مسلكين ، أحدهما: النص على نوع الضبط ^(٤) ، والآخر : الضبط بالتمثيل ، أو بالوزن ^(٥) .

٢. ومما يحسب لصاحب المختار عنايته بضبط أوزان الفعل على نحو دقيق جدا ، والنص على ضبط الأعم الأغلب مما يمكن أن يتشابه من الأسماء ، وبذا تفادى كثيرا مما لحق بالمعجم العربي من الإخلال بضبط بنية الكلمة ^(٦).

٣. الاختصار ، والإيجاز مع انتفاء الإخلال بأي مادة لغوية وردت فيه ، وتأييد الاستعمالات اللغوية بما يعضدها من الشواهد القرآنية، والحديثية، والنصوص الشعرية على الرغم من منهجه الذي توخاه في إيجازه الذي كان هدفه الأساس من تأليف معجمه ^(٧) .

ثم ينتقل إلى نقد أضخم موسوعة لغوية في تاريخ العربية من حيث حجم ما حوته من مواد مستقاة من أصول لغوية خمسة مشهورة ، ذاك هو معجم (لسان العرب) لابن منظور الأفرريقي (٧١١ هـ) ^(٨) .

ومن النقد الذي أبداه الدكتور عبد السميع في دراسته للمعجم العربية فيما يتعلق بلسان العرب ،

(١) ينظر : الصحاح : ١٢ / ١ ، المقدمة .

(٢) ينظر: المصدر نفسه : ١٣ / ١ . المقدمة .

(٣) ينظر : معجم استدراقات الرازي على صحاح اللغة وتاج العربية للجوهري (بحث مخطوط) للباحث ، كما ينظر : دراسة في مختار الصحاح (بحث) د. هاشم شلاش : ففي سنة وفاة الرازي ، ومكان تأليف المعجم ، وحياة صاحبه خلاف مشهور .

(٤) ينظر : مختار الصحاح (ش ن أ) طبعة مكتبة لبنان ناشرون ، ١٩٩٥ .

(٥) ينظر: المصدر نفسه (ر ق أ) .

(٦) ينظر : المعجمات العربية (عبد السميع) : ٩٣ - ٩٥ ، وينظر : دراسة في مختار الصحاح (بحث) : ٢٢٣ .

(٧) ينظر : المعجمات العربية (عبد السميع) : ٩٦ .

(٨) وقد دارت حول لسان العرب في العصر الحديث حركة نقدية واسعة ، منها ما كتبه العلامة أحمد تيمور باشا ، والأستاذ المحقق الكبير عبدالسلام هارون وكانت دراسته موسومة بـ (تحقيقات وتنبيهات في معجم لسان العرب) طبع في مكة المكرمة عام ١٩٧٩ ، و دراسة وسمت بـ (تصحيح لسان العرب من إفادات إبراهيم اليازجي ، وأحمد تيمور باشا) للدكتور محمد نعمان خان ، ط ١ ، ٢٠٠٤ ، مكتبة المرافئ .

ما يمكن إيجازه بالاتي:

١. أظهر عناية ابن منظور بترتيب مواد معجمه ، وعرج بالثناء على دقة ذلك المنهج ، الذي استطاع به ابن منظور أن يحقق قدرا أكبر من الانسجام ، والتوافق في معجمه .

٢. إجادته شرح المادة المعجمية على نحو لا يبقى فيها أدنى لبس ، وبما يفى في شرحها (١) .

٣. لم يعن ابن منظور بضبط بنية الكلمة كثيرا ، إذ لم يتبع سنة الجوهري في ذلك ، فلم ينص على الضبط بأي وسيلة من وسائله ، بحسب ما ذهب الباحث إليه مما اقتبسه من مادة أجرى عليها تحليله(٢) .

٤. أحسن ابن منظور في جمع المادة اللغوية ، وتنسيقها على نحو لا يترك مجالاً لتأشير أي خلل عنده في هذا الجانب ، فقد جمع صور المادة اللغوية كلها ، ولم يغادرها إلا بعد أن يستوفىها ، فيورد كل مشتقاتها ، وتصاريحها.

٥. أعاد ترتيب بعض المواد اللغوية (المداخل) وصحح خطأ من سبقه في هذا الجانب على نحو ما فعل في مادة (و ر ء) إذ وضعها في باب الهمزة(٣) ، وترك متابعة الجوهري الذي وضعها في باب الواو، والياء(٤)

ثم عرّج على معجم موسوعي آخر ذاك هو القاموس المحيط للمجد الفيروزآبادي (٨١٧ هـ) الذي كان من أكثر المعجمات ضخامة بعد اللسان ، وألفت بشأنه كثير من الدراسات قديما ، وحديثا ، ولعل من أظهرها ، وأشهرها دراسة أحمد فارس الشدياق ، ودراسة الدكتور خليل بنيان الحسون التي انتصف فيها للقاموس المحيط من مستدركات الزبيدي عليه(٥) ، ومن مواضع نقد الدكتور عبد السميع القاموس المحيط ما يمكن إجماله على النحو الآتي :

١. بدءاً نص على أن منهج القاموس نهض على نظام الفصل ، والباب .

٢. لم يلتزم القاموس المحيط بخطة واضحة في ترتيب المادة اللغوية داخليا ، فهو قد يبدأ بالفعل عاريا من أية لاحقة كما في قوله : سَجَمَ الدمع سَجُومًا(٦) ، أو يبدأ بالفعل متصلا

(١) ينظر : المعجمات العربية (عبد السميع) : ١٠٥ - ١٠٦ .

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١٠٧ .

(٣) ينظر : لسان العرب (و ر ء) .

(٤) ينظر : الصحاح (و ر ء) .

(٥) ينظر : الانتصاف للفيروزآبادي من مستدركات الزبيدي : ٣ .

(٦) ينظر : القاموس المحيط (س ج م) .

بضمير المفعول كما في قوله : زمّه فانزم^(١).

٣. لم يسر القاموس المحيط على وتيرة واحدة في شرح المادة المعجمية ، إذ يرد فيه الشرح مختصراً اختصاراً مخلاً .

٤. يعد الفيروزآبادي أول من ادخل استعمال الرمز في الدلالة على بعض الاختصارات ، وهو مظهر من مظاهر الاختصار عنده ، كاستعماله (ع) للدلالة على المواضع ، و (د) بمعنى بلد ، (ة) بمعنى قرية ، و (ج) بمعنى جمع ، و (جج) بمعنى جمع الجمع ، و (م) بمعنى معروف^(٢).

٥. استن الفيروزآبادي طريقة مميزة ، ومفصلة ، وواضحة في الضبط كان من نتائجها أنه أتقن ضبط بنية الكلمة على نحو لم يسبق إليه ، وهي طريقة متقنة غاية الإتقان^(٣) .

٦. تكرار المادة المعجمية ، ولعله يعذر في ذلك فلم يكن يكرر أية مادة إلا إذا اختلفت اللغات فيها نحو (السراط) و (الصراط)^(٤) .

٧. كان في تعامله مع مسألة القياس ، يقدم المقيس من المصادر ، والصفات ، والجموع على غير المقيس ، وهذا يمثل اتجاهاً معجمياً بارزاً عنده^(٥) .

٨. لم يلتزم في ذكر المادة المعجمية بذكر مجردها بدءاً ، فقد يذكر المزيد منها قبل المجرّد^(٦).

٩. ولعل اظهر صفة انماز بها القاموس هي كثرة نقده صحاح الجوهري ، وقد اتسم ذلك النقد بالذوغة ، والحدة ، ومما يميز نقده أنه كان يصف الجوهري بكلمته المشهورة (وهم) ، أو (توهم) وتوهيم الجوهري عنده كثير مبنوث في تضاعيف القاموس ، متعلق بالضبط ، أو بتحديد معاني المواد اللغوية ، أو بكليهما ، وقد نبه على ذلك فقال : ((ثم أي نبهتُ على أشياء كثيرة ركبها الجوهري "رحمه الله" خلاف الصواب ، غير طاعن به ، ولا قاصداً تنديداً له ، وإزراءً به ، و غضا منه ، بل استيضاحاً للصواب ، واسترباحاً للثواب ، وتحزراً ، وحذاراً من أن ينسب إليّ التصحيف ، أو يعزى إليّ الغلط والتحريف))^(٧) .

ثم انتقل إلى نقد معجم من أهم المعجمات العربية ، ذاك هو (أساس البلاغة) لجار الله محمود بن عمر الزمخشري (٥٣٨ هـ) الذي اوجد طريقة خاصة في تأليفه ، وتوخي غاية مهمة

(١) ينظر : القاموس المحيط (ز م م) .

(٢) ينظر : المعجمات اللغوية (عبد السميع) : ١١٧ - ١١٩ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ١١٩ .

(٤) ينظر : الإبدال ، لابن السكيت : ٥٧ .

(٥) ينظر : المعجمات العربية (عبد السميع) : ١٢٠ - ١٢١ .

(٦) ينظر : القاموس المحيط (ش ق ن) .

(٧) ينظر : المصدر نفسه : المقدمة .

في تصنيفه ، بإتباعه طريقة الحرف الأول في ترتيب المادة اللغوية ، وقصد الإشارة إلى قضية لغوية مهمة اتسمت بها لغة العرب هي المجاز ، ففصل بين الحقيقة والمجاز ، وتتبع المجاز ، ورصده في جل لغة العرب ، ولعل هذين الأمرين أهم ما انماز به معجم (أساس البلاغة) ، وقد حذت حذوه اغلب المعجمات اللغوية الحديثة ، فكان ذلك المنهج سنة له ، تبعه عليها أكثر أهل الصناعة المعجمية ، قديما وحديثا .

وأبان في تحليله معجم (أساس البلاغة) جملة من نقوده التي خصه بها ، وهي تتعلق بالترتيب وفصل الحقيقة عن المجاز ، والاستشهاد بالنصوص القرآنية والشعرية^(١) ، وقد حدد الزمخشري مصادره ، وأبان عنها في مقدمته^(٢) .

ومن جملة تلك النقود ما يمكن إيجازه بالاتي :

١. نقد قضية سبق الزمخشري في فصل الحقيقة عن المجاز ، وتأسيسه لهذه النظرية التي كان لها صداها فيما بعد .

٢. عدم عناية الزمخشري بتتبع صور المادة اللغوية التي يمكن أن تحتلها ، ولعل عذره في هذا أنه اعتنى بتتبع قضية المجاز في لغة العرب^(٣) .

٣. لم يلتزم الزمخشري بنمط موحد في بدء المادة المعجمية ، فقد يبدأ بذكر الفعل ، أو الاسم ، أو بتركيب جميل مستحسن قصد أن يلفت النظر إليه ، أو عبارة جميلة ، أو مصطلح مميز يدعو إلى التنبه عليهما^(٤) .

٤. لم يذكر الزمخشري في غالب موادها إلا المواد الثلاثية الأصول ، أما الرباعية فقد بلغ عددها (٦٢) اثنتين وستين مادة^(٥) ، أما الخماسية فلم تمثل إلا بمادتين اثنتين هما (ص ه ص ل ق) ومادة (ع ن د ل ب) .

٥. الاضطراب في الترتيب الداخلي للمواد المعجمية ، وقد وقع هذا الاضطراب في المواد الرباعية كثيرا ، نحو ما في مادة (ط ح ط ح) إذ وضعها بين مادتي (ط ج ن) و (ط ح ر) ومن حق هذه المادة أن تتقدم على المادة الرباعية^(٦) .

ومن بعد ذلك عرّج على معجم يحسب من معجمات الألفاظ المتخصصة ، ذاك هو معجم (المصباح المنير) للفيومي (٧٧٢ هـ) الذي شرح به صاحبه أحد متون الفقه الشافعي المسمى (الشرح الكبير ، للرافعي) ، وقد وجه مجس نقده إليه ، فأورد جملة من النقود ، وهي ما يمكن

(١) ينظر : المعجمات العربية (عبد السميع) : ١٣٣ - ١٤٩ .

(٢) ينظر : أساس البلاغة : المقدمة .

(٣) ينظر : المعجمات العربية (عبد السميع) : ١٣٨ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ١٣٩ - ١٤٠ .

(٥) ينظر : المصدر نفسه : ١٤٠ .

(٦) ينظر : أساس البلاغة المواد (ج ه ج ه) و (ر و ي د) و (س ف س ق) لمزيد من التفصيل .

إيجازه بالاتي :

١. خالف الفيومي باقي المعجمات العربية السابقة واللاحقة في التعامل مع المواد مهموزة العين^(١)، فقد نظر إلى حركة ما قبل الهمزة ، فإن كانت كسرة الحق البناء بالأبنية اليائية العين ، وإن كانت ضمة ألحقه بالأبنية الواوية العين ، مثل كلمة (بئر) وضعها في باب (الباء والياء)^(٢) ، وكلمة (بؤس) وضعها في باب (الباء والواو)^(٣) .

٢. عني الفيومي بصور ضبط البنية ، وكان له في ذلك مسالك سلكها ، إذ رسم خطة ، واتبعها وزاد عليها ، منها الضبط بالتمثيل ، أو الضبط بالنص ، أو الضبط بكليهما ، مع استغناؤه عن تكرار الضبط حتى وإن اختلف معنى المادة اللغوية^(٤) .

٣. يمكن القول : إن المصباح المنير من المعجمات الاصطلاحية؛ لأن هدف الفيومي فيه كان إيضاح المصطلحات الشرعية ، والفقهية ، وبيان معناها ، ومثل هذا الصنيع لم يفعله معجم مختصر كـ(مختار الصحاح) ، أو معجم موسع كـ(القاموس المحيط) .

هذا جملة ما وجه الدكتور عبد السميع أحمد محمد في دراسته من نقد للمعجمات العربية القديمة ، وقد اتسمت دراسته النقدية تلك بالعمق ، والشمول ، والنظرة التحليلية الفاحصة ، وهي تختلف عن باقي الدراسات المعجمية بما أقدمت عليه من اختيار انموذجات من المواد اللغوية ، وتحليلها ، واستجلاء الخصائص التي اتسم بها كل معجم في أثناء تلك المواد المحللة ، وهو بهذا يحاكي صنيع الدكتور حسين نصار حين اختار مواد معينة ، وحللها ، واستخلص منها جملة ما أبداه من نقود، فضلا عن ذلك فالدراسة دراسة مبتكرة في أسلوب معالجتها ، وأسلوب كتابتها ، وشرحها ، مع وضوح نقدها المعجمات العربية القديمة.

ومن جهود الدارسين العرب المحدثين في نقد المعجم العربي القديم ما يتمثل بدراسة الدكتور عبد الحميد محمد أبو سكين الموسومة بـ(المعاجم العربية ، مدارسها ومناهجها)^(٥) ، وقد تناول فيها الباحث بداية التأليف المعجمي عند العرب ، وجاء برأي يرد عليه فيه هو أن العرب لم تعرف التأليف المعجمي في جاهليتها^(٦)، وهذا مقبول ، لكن غير المقبول من رأيه هو ما علل به ذلك في كون العرب أمة أمية ، وليس من دليل يرجح صواب هذا الرأي ، وإنما التعليل الأسبب ، والأكثر قبولا هو أن العرب كانت تتكلم العربية بالفطرة ، واللغة حين تكون فطرة لا تحتاج إلى ما يدونها ، لأنها محفوظة في صدور أبنائها ، وفي طبائعهم ، وسلوكياتهم ، فضلا عن كونهم كانوا خلصا لم

(١) ينظر : المعجمات اللغوية (عبد السميع) : ١٥٧ - ١٥٨ .

(٢) ينظر : المصباح المنير (ب ي ر) .

(٣) ينظر : المصدر نفسه (ب و س) .

(٤) ينظر : المعجمات اللغوية (عبد السميع) : ١٦٠ - ١٦١ .

(٥) صدرت عن دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر بطبعتها الثانية عام ١٩٨١ ، وهي الطبعة التي اعتمد البحث عليها وسيشير إليها فيما بعد بـ(المعجمات العربية ، أبو سكين) .

(٦) ينظر : المعجمات العربية (أبو سكين) : ١٠ .

يخالطهم أحد من الأعاجم الذين افسدوا على العرب سليقتهم اللغوية ، كما يرى البحث ذلك .
وقد ذهب في نقده إلى ارتضاء إطلاق تسمية (مدرسة) على اتجاهات التأليف المعجمي
معللاً ذلك بقوله : إن المعجمات العربية على كثرتها يمكن حصرها في المدارس الآتية ، وشرع
بذكر تلك المدارس التي هي :

١. مدرسة التقليبات الصوتية .
٢. مدرسة التقليبات الهجائية .
٣. مدرسة القافية .
٤. مدرسة الهجائية العادية^(١) .

ولعل البحث لا يذهب إلى تسمية اتجاهات التأليف المعجمي كلها بالمدارس ، لأن إطلاق تسمية
مدرسة فيه كثير من التجوز ، ويتبنى إطلاق تسمية اتجاه ، وإن اعترض على ذلك بالقول : إن من
شروط المدرسة الشيوخ والإتباع ، فإن البحث يجيب : إن تلك المدارس لم يكتب لها إتباع بما فيه
الكفاية ولم تشتهر ، ولم يكن لها ذبوع ، وشيوخ ، لذلك فإطلاق تسمية (اتجاه) انصب ، وأصح
من تسمية (مدرسة) .

ومن نقده ما خص به العين من مآخذ تقتصر بالإشارة إليها لتقدم ذكرها فيما مضى من
دراسات معجمية طابعها الأساس نقد المعجم نحو دراسة الدكتور نصار ودراسة الدكتور عبد
السميع ، وقد وقفت الدراسة المذكورة وقفات متأنية عند كتاب العين نكتفي بالإحالة عليها
لتكرارها^(٢) .

ثم شرع الباحث الدكتور في نقد تهذيب اللغة ، للأزهري مشيراً إلى أبرز سماته ، وخصائصه ،
غير غافل عما اعتراه من خلل في مادته ، ومنهجه ، ومما أشره مجلس النقد في ذلك ما يأتي :

١. كثرة إيراده المترادفات الدالة على المعنى الواحد ، مما كثر مواد معجمه ، نحو ما ورد في
مادة (ع ن)^(٣) .
٢. تنبيهه على قضية المهمل والمستعمل ، وما وقع فيه سابقوه من خلط بين الأمرين .
٣. التعصب الواضح في أثناء تجريحه ، وتحامله على بعض العلماء ، واللغويين بما لا يليق
بهم ولا به^(٤) .

ثم عرج على معجم المحيط في اللغة للصاحب بن عباد (٣٨٥ هـ) الذي سار فيه على
نهج الخليل ، والأزهري ، إلا أنه لم يلتزم بمنهجهما ، وهو أحد مواضع النقد التي وجهت إليه
إذ ((إن ابن عباد لم يتقيد بمنهجهما كل التقيد بل كان يخالفهما مخالفة واضحة في معجمه ،
وبخاصة في إغفال الشواهد والمراجع ، وذكر أسماء من نقل عنهم من اللغويين ، ومؤلفاتهم إلا

(١) ينظر : المعجمات العربية (أبو سكين) : ٢٦ - ٢٧ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٤٠ - ٥١ .

(٣) ينظر : تهذيب اللغة : ١ / ٨٤ .

(٤) ينظر : المعجمات العربية (أبو سكين) : ٥٦ - ٥٧ .

على سبيل النذرة ((^(١)) فضلا عن انفراده بكثير من الصيغ ، والمعاني الأمر الذي ضخم معجمه كثيرا.

وقد أبدت الدراسة جملة من النقود التي عدت عيوباً في معجمه منها :

- ١ . أنه أقل من إيراد الشواهد اللغوية.
- ٢ . الاضطراب والتداخل في ترتيب المواد اللغوية ، ولاسيما في الرباعي والخماسي
- ٣ . التصحيف الذي أخذ عليه في كثير من المواطن ^(٢).

من بعد ذلك وجه مِجَسَّةُ النقدي صوب اثنين من المعجمات التي سارت على منهج الخليل ، هما (البارع) ، و (المحكم) ، ومن نقده البارع أنه ذكر طريقته التي أقام عليها معجمه وهي طريقة الخليل أي اعتماد التقلبات الصرفية مع مغايرة يسيرة في الترتيب الصوتي عنده – أي القالي – إذ اعتمد ترتيب سيبويه الذي خالف ترتيب الخليل قليلاً ^(٣).

ومما بينته الدراسة المذكورة من نقد لمعجم البارع أيضاً ، الاضطراب في البناء الداخلي للمعجم بذكر المواد في غير موضعها ، أو إعادة ذكرها في أكثر من موضع ، فضلاً عن عدم تكرار الشواهد الذي قد يتجنبه بالإشارة إلى أن الشاهد ، أو المادة قد مر ذكرهما ، وما ذلك الا لكثرة الاستطراد ، وهو مشكلة معقدة في مجمل المدونة المعجمية العربية ^(٤).

ثم عرج على معجم المحكم والمحيط الأعظم ، لابن سيده الأندلسي ، ومن جملة ما وجّهته الدراسة من نقد إليه ما يأتي :

- ١ . أفرغ ابن سيده في معجمه معجم العين ، ومعجم الجمهرة ، مع تصرف كثير ، مغل أحياناً بما نقله عنهما يتمثل بحذف كثير من الشواهد ، ولم يعزها ، مع الأخذ المخصوص في بعض المواضع عن بعض العلماء حصراً ، نحو أخذه ما يتعلق بالنبات من أبي حنيفة الدينوري (٣٨٢ هـ) .
- ٢ . كثرة التصحيف في الألفاظ ، حتى وصل الأمر إلى التصحيف بالآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية الشريفة ^(٥)، والتصحيف من اعقد مشكلات المعجم العربي ، وأكثرها شيوعاً فيه ومن أعسرها معالجة .

٣ . الجنوح نحو تفسيرات خاصة أخذ عليها بغرابتها ، ونفي سماعها عن العرب الثقات ^(٦) ، كقوله : هسع ، وهيسوع ^(٧) .

(١) ينظر : المعجمات العربية (ابو سكين) : ٥٩ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه ٥٩ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٦٤ .

(٤) ينظر : المحيط في اللغة : ١ / ٤٠١ ، ٩ / ٣٣٩ .

(٥) ينظر : المعجمات العربية (أبو سكين) : ٧٠ .

(٦) ينظر : المصدر نفسه : ٧٠ .

(٧) لعل في الأمر تصحيحاً ، فقد ورد اسم هينوع ، وهو جد التابعي المشهور كعب الاحبار وهو كعب بن ماتع بن هينوع ، ينظر : تهذيب الاسماء : ١ / ٥٨٩ ، وقد عددهما ابن دريد اسمين من العبرانية ، أو السريانية ، ينظر : جمهرة اللغة (س ع ٥) : ١ / ٤٧٠ ، أما صاحب تاج العروس (ه م س ع) : ٢٢ / ٤٠٩ فيقول : ((وقول ابن ذريرد : أحسبه بالسريانية ، خدس وتخمين ، لا يليق بمثله أن يقول ذلك ، بل هي لغة حميرية ، بمعنى القوي من الرجال ، وبه سموا ، ويمكن أن يكون من هسع الشيء : إذا كسره والميم والياء زانبتان)) .

٤. الاضطراب في ترتيب المداخل المعجمية في وضع المواد في مواضعها الصحيحة^(١) نحو وَضَعِهِ (دهدع) في (دهع)^(٢)، مع إيراده بعض الألفاظ التي كانت مثار خلاف بين العلماء من غير أن يبدي رأيه في حسم ذلك الخلاف، أو تسويغ وجه من وجوه صحته.

ثم عرّج على ذكر اتجاه / مدرسة التقليبات الهجائية ورائدها ابن دريد (٣٢١ هـ) وذكر من وجوه النقد ما أخذه ابن دريد من الخليل وما خالفه فيه^(٣)، إلا أن ابن دريد لم يسلم من السنة النَّقَاد التي انبرت عليه حدادا، على الرغم من جلالة قدره، وقدر صنيعه، فوجّه من النقد إليه أنه صحف كثيرا من المواد، ولم يكن شرح المادة المعجمية لديه واضحا، إذ اكتفى بالتفسير بكلمة (معروف)، مع أخذهم عليه توليد الألفاظ، وذكر ما لم يصح عن العرب منها. وقد تناول القدماء جمهرة اللغة بشيء من الدرس والبحث الذي كان من طبيعته الاستدراك، والاختصار، والتصويب، ما ذلك الا لجلالة قدره، وأهميته في مجمل المدونة المعجمية العربية^(٤) مما يدل دلالة قاطعة على أهميته الكبيرة في الفكر المعجمي العربي^(٥).

ثم تنعطف الدراسة نحو معجم جديد بمنهجه، والفكرة التي سعى إلى تحقيقها، وبما حققه من تقدم نظري وعملي في مجال التأليف المعجمي العربي، ذلك هو (مقاييس اللغة) لابن فارس الذي رمى منه إلى تأسيس فكرة الأصول المشتركة التي تدور عليها لغة العرب، وقد أفصح ابن فارس عن ذلك بقوله: ((إن للغة العرب مقاييس صحيحة، وأصولا تتفرع منها فروع))^(٥)، بيد أن هذه الفكرة لم تنطبق على كل مواد المعجم، بل على الثنائي والثلاثي، لأنه - أي ابن فارس - كان يرى أن الرباعي والخماسي هما من المنحوت فيقول: ((اعلم أنّ للرباعي والخماسي مذهباً في القياس، يستنبطه النظر الدقيق. وذلك أنّ أكثر ما تراه منه منحوت))^(٦).

ولا شك في أن ابن فارس يعد مجددا في الفكر المعجمي العربي من حيث التنظير، والتطبيق العملي لفكرتين لا ندعي السبق لابن فارس بهما، ولكن نؤكد أنه بناهما وأحسن البناء، ويمكن أن نلتمس بعض ما وجه إلى ابن فارس من نقد يتجلى في تكرار المادة المعجمية، والاضطراب في

(١) ينظر: المعجمات العربية (أبو سكين): ٧١.
(٢) جاء في التهذيب: ١/ ١٠٠، قال الليث: دهاع ودَهْدَاع: زجرٌ للغنوق. ويقال دَهْدَع بها راعيا دَهْدَعَة، وكلاهما مجروران. ويقال دَهَع بها أيضا، وقد اعتمد الأزهري على ما ورد في كتاب العين، وقد ذكر صاحب العين الرباعي (دهدع): ١/ ١٠٣، استطرادا، إلا أن الأزهري فعلا وضعه مع الثلاثي قال: ١/ ٩٧ (باب العين والهاء مع الدال استعمل من وجوهه: عهد، عده، هدى، دهدع) وهذا اضطراب واضح يحسب على الأزهري، ولم يذكر صاحب العين في تقاليد (العين والهاء والدال) سوى (ع ه د) و (ع د ه) و (د ه ع) ينظر: العين: ١/ ١٠٣.
(٣) ينظر: المعجمات العربية (أبو سكين): ٧٣ - ٧٦.
(٤) من تلك الجهود كتاب (فانت الجمهرة) لأبي عمرو الزاهد (٣٤٥ هـ)، و (جوهرة الجوهرة) للصاحب بن عباد (٣٨٥ هـ)، و (نثر شواهد الجمهرة) لأبي العلاء المعري (٤٤٩ هـ).
(٥) المعجمات العربية (أبو سكين): ٧٨.
(٦) ينظر: مقاييس اللغة: المقدمة: ٣/ ١.
(٧) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٣٢٩.

ترتيب المداخل نتيجة المنهج الذي توسمه له^(١) ، فضلا عن إغفاله شرح كثير من الصيغ لما كان يتوخاه من الاختصار ، الذي وإن كان سمة له ، لا يعطيه العذر في ذلك.

ثم يوردُ نقد المجلد لابن فارس ببيان جملة من محاسنه ، وتفصيل بعض ما أُوخذ عليه فيه ولعلَّ أظهر ما يؤشر فيه من نقد يتجلى بأمرين^(٢) هما ، تكرار المادة المعجمية ، وغموض التفسير والشرح .

ثم تُعرجُ الدراسة على واحد من اظهر معجمات العربية ، وأشهرها ، وأكثرها ذيوعا ، وسهولة ويمكن الاطمئنان إلى القول: إن صاحبه ((يلي الخليل في الشهرة ، بل يعد رائدا من رواد الفكر المعجمي العربي وإماما لمدرسة جديدة في منهجها ، طريفة في مسلكها السهل))^(٣) ذاك هو معجم (الصحاح) للجوهري الذي تبنى طريقة الترتيب الهجائية بعد الحرف الأخير ، والحرف الأول أي نظام الفصل والباب ، وروعي هذا الترتيب داخليا أيضا .

ولعل أهم ما ميّز الصحاح من غيره من المعجمات التزامه الصحيح ، وسهولة ترتيبه ، مع إيجازه واختصاره ، وعنايته بكثير من مسائل النحو ، والصرف ، وفقه اللغة^(٤) ، مع هذا فقد وُجّهت إليه نقود كثيرة منها :

١. التصحيف ، وهو مشكلة مستشرية في المدونة المعجمية العربية .

٢. ترك بعض المواد ، والصيغ ، أو الخطأ في تفسير بعضها الآخر على نحو ما ورد في مادة (ص و ب) إذ قال : الصَّابُ : عصارة شجر مر^(٥) ، ولم يكن الجوهري مخطئا في هذا التفسير ، وقد أزعج البحث ما يثبت صحة ما ذهب إليه الجوهري من الأدلة ، وفي هذا نقد لما تقدم من نقد في هذه المسألة .

٣. الإخلال في ترتيب المداخل المعجمية ، فوضع بعض المداخل في غير موضعها نحو وضعه (ثيب)^(٦) في (ثوب) ، و (هراق)^(٧) في (هرق)^(٨) .

ومن بعد يقف البحث عند دراسة الدكتور اميل بديع يعقوب الموسومة بـ (المعاجم اللغوية العربية ، بداعتها ، وتطورها)^(٩) ، وهي دراسة ليس فيها الا شذرات نقدية متفرقة مكرورة ، لا تستحق الوقوف الا على نحو من الإيجاز والاختصار ، وهي في حقيقة الأمر تتكى على جانب

(١) ينظر : المعجمات العربية (أبو سكين) : ٨٣ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٨٧ .

(٣) ينظر : المعجمات العربية (ابو سكين) : ٩٠ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٩٥ .

(٥) جاء في المخصص : ٢٧٦ / ٣ (كتاب النخل) أن الصَّاب - ضرب من الشجر مرّ . أبو عمرو : واحده صابية ، وفي التهذيب : ١٧٨ / ١٢ ((قال الليث : الصَّابُ : عُصارةُ شجر مرّ)) ، وكما هو واضح أن الجوهري نقل المادة عن التهذيب ، والتهذيب نقلها عن العين ، ولم أجد لها ذكرا في العين ، وفي مختار الصحاح : ٣٧٥ ((الصَّابُ بتخفيف الباء عصارة شجر مرّ)) ، وعلى اية حال سواء أكان الصَّاب شجرة أم عصارة شجرة ، فالأمر سواء ، فقد يطلق على الشيء السبب ويراد به المسبب . .

(٦) ينظر : العين : ٢٤٩ / ٨ ، ولسان العرب (ثيب) .

(٧) ينظر : العين : ٣٦٥ / ٣ ، ومن الغريب أنه ذكر أنها من أراق أي الهاء مبدلة من همزة ، والهمزة مبدلة من واو ، ومع هذا ذكرها في (هرق) ، ينظر : الصحاح (هرق) ، وقد ذكرها صاحب المصباح المنير في (ر ي ق) وهذا غريب أيضا .

(٨) ينظر : المعجمات العربية (أبو سكين) : ٩٧ .

(٩) صدرت عن دار العلم للملايين بطبعتين الأولى عام ١٩٨١ ، والثانية عام ١٩٨٥ .

الوصف ومن طبيعتها تبدو كأنها مقررات دراسية مجموعة ، لم تخضع لمزيد من التنقيح ، والزيادة ، وتخلو من النقد المعجمي المهم ، سوى إيراد أقوال علماء قداماء، بلا تحليل ، أو نقد^(١) أما الجهد النقدي الآخر الذي تمثل بدراسة الدكتور محمد عبد الحفيظ العريان الموسومة بـ(المعاجم العربية المجنسة)^(٢) فتعدّ دراسة معجمية نقدية، على غرار دراسة الدكتور نصار ، والدكتور عبد السميع ، اشتملت على بيان تطور التأليف المعجمي لدى العرب ، وبيان المراحل التي مرت بها عملية جمع اللغة ، فضلا عن بيان المعنى اللغوي ، والاصطلاحي لكلمة (معجم) ، ويقدم بين يدي الدراسة بمقدمة نستوضح منها جهده النقدي في دراسة المعجم العربي القديم لدى الدارسين العرب المحدثين ، فيقول : ((إني أقدم إلى القارئ العربي دراسة تحليلية لبعض الكنوز اللغوية للغة العربية ، وهي الموسومة لدى الباحثين باسم المعاجم العربية ، أو متون اللغة ، أو كتب الثراء اللفظي في اللغة العربية وقد وليت وجهي شطر هذا اللون من ألوان الدرس اللغوي نتيجة لما استشعرته في أثناء دراستي للجوانب المختلفة لهذه اللغة الشريفة فقد وجدت المعاجم اللغوية القديمة من أعظم التراث العربي المحتاج إلى درس ، ومراجعة))^(٣)، ومن ثمّ عرض لأنواع المعجمات فارتأى تقسيمها إلى نوعين ، أحدهما : المعجمات المجنسة ، والآخر : المعجمات المبوبة ، ووضح ما يعنيه وما يختص به كل نوع من النوعين^(٤) في المدونة المعجمية العربية القديمة .

ومن الجهود النقدية المبرزة لدى الدارسين العرب المحدثين في شأن المعجم العربي ندوة المعجم العربي المنعقدة في دمشق التي دعت إلى :

أ - تعميق النظر في أهم قضايا المعجم النظرية والتجريبية.

ب - تطوير البحث المعجمي في اتجاه ترسيخ قواعده ومبادئه العلمية ، وتدقيق أدواته ووسائله المنهجية.

ت - تقويم الأعمال المعجمية العربية، ومعاودة النظر فيها، تطويرها لتؤدي الأهداف المتوخاة منها على أكمل وجه.

ث - توسيع فئة المهتمين بالمعجم العربي والتنبيه على أهميته في تنمية الجهود العلمي العربي، وتقويته ، وإشاعته.

ج - ربط نتائج البحث المعجمي بالمتطلبات العلمية للترجمة^(٥).

وقد عرّجت بعض الأبحاث على اظهر مشكلات التأليف المعجمي فرصت أن المعجم العربي بالنظر إلى ما حققته المعجمية العالمية الحديثة ، لم يواكب التطور؛ إذ لم يرتبط بناء هذه المعجمات بتصور مضبوط، أو بنظرية في المعجم محددة، أو بنتائج أبحاث لسانية ، أو غيرها. وما يزال

(١) ينظر : المعجمات اللغوية العربية (أميل بديع) : ٥٠ - ٧٠ ، ٧١ - ١١٠ ، للتفصيل.

(٢) صدرت عن دار المسلم للطباعة والنشر والتوزيع عام ١٩٨٤ .

(٣) المعجمات العربية المجنسة (العريان) : المقدمة .

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٣١ .

(٥) ينظر : نحو تصور جديد لبناء المعجم العلمي العربي المختص معجم المصطلحات اللسانية أنموذجا (بحث) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق - العدد (٧٨) الجزء (٤) : ١١٣٧ .

صانع المعجم العربي يتصور أنه حر من أي قيد في بناء المعجم الذي يريد، غير آبه بالإجابة عن الآليات الضرورية التي تحدد طريقة بنائه للمعجم^(١)، وقد عالجت بعض أبحاث هذه الندوة مشكلات المعجم العربي الحديث في بعض أنموذجاته ، إذ رأت أن المعجم العربي الحديث يعد صورة مصغرة عن معجمات العربية التراثية القديمة ، فحاول هذا الاتجاه أن يثبت اختبار مدى توافر خصائص الصناعة المعجمية ، وشروطها في المعجم اللغوي العربي الحديث في ضوء الأدبيات العربية والأجنبية التي ترى أن معجمنا الحديث صورة مصغرة، أو تكاد، من معجمتنا القديمة المشهورة من جهة؛ وانطلاقاً من فحص أربعة معجمات لغوية عربية حديثة متداولة صدرت في العقود الأربعة الأخيرة بأربعة من أقطارنا العربية^(٢) .

ونحت بعض الأبحاث منحى نقدياً سعت فيه إلى إظهار المحددات النظرية ، والعملية للنظرية المعجمية العربية برصد أنماط من الكلم التي تتعلق بالمصطلح العلمي ، وقد تبين جانب النقد فيها في أثناء رد الادعاءات التي تذهب إلى افتقار المعجمات العربية إلى مثل تلك المصطلحات ، مع الدعوة إلى النهوض بتأسيس علم اصطلاحي عربي خاص بالإفادة مما في التراث العربي من الثروة الاصطلاحية^(٣) .

ومن الجهود النقدية المعجمية التي عالجتها ندوة دمشق ما يتعلق بالمادة المعجمية ، والكيفية التي تعالج بها في سبيل بناء المعجم التاريخي المنشود للعربية ، وما يمكن أن تستوعب به تلك المادة ، وكيفية وضعها في مداخلها المناسبة ، مع الرصد الدقيق للتطور الدلالي للمواد المعجمية على نحو واضح ، ودقيق^(٤) .

ثم عالجت بعض البحوث ، بنقد واسع، قضية مصادر المادة اللغوية في المعجمات العربية قديماً ، وحديثاً ، مقدمة مهاداً نظرياً واسعاً لما ينبغي أن تكون عليه آلية جمع تلك المادة ، وهو ما يخضع لما يسمى بـ(مبدأ الجمع) ، وقد عالجت تلك البحوث أمرين مهمين يتعلقان بمصادر المعجمات العربية هما : المصادر التي تعتمد في جمع الرصيد المعجمي و المستويات اللغوية التي تنتمي إليها المفردات المجمعة؛ وأما الكيفيات فيطلق عليها مصطلح ((الوضع)) أي منهج معالجة المفردات المجمعة قاموسياً وأهم ما يكون الوضع ركنان أيضاً أحدهما : الترتيب أي تبويب المفردات داخل المعجم المدون وتفصيل تتابعها أو تجمعها، والآخر: التعريف وهو الإخبار عن الخصائص الذاتية ، والخصائص العلائقية التي تكون المفردات^(٥) .

-
- (١) ينظر : نحو تصور جديد لبناء المعجم العلمي العربي المختص معجم المصطلحات اللسانية أنموذجاً (بحث) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق - العدد (٧٨) الجزء (٤) : ١١٤١ .
- (٢) ينظر : نظرة نقدية مقارنة في المعجم اللغوي العربي الحديث انطلاقاً من أربعة معاجم متداولة (بحث) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق - العدد (٧٨) الجزء (٤) : ١١١٨ .
- (٣) ينظر : المعجمات اللغوية وأهميتها في وضع المصطلحات معجم لسان العرب أنموذجاً (بحث) د. مدوح محمد خسارة ، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق - العدد (٧٨) الجزء (٣) : ٧٠٩ - ٧٠٨ .
- (٤) ينظر : في سبيل معجم تاريخي - محاولة في التأصيل ، د. اسماعيل احمد عميرة (بحث) ، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق - العدد (٧٨) الجزء (٣) : ٧٥٨ - ٧٦٥ .
- (٥) ينظر : قضية المصادر في جمع مادة المعجم ، د. إبراهيم بن مراد (بحث) ، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق - العدد (٧٨) الجزء (١) : ٧٨٧ .

ومن الدراسات العربية الحديثة التي عنيت برصد النقد المعجمي في المدونة اللغوية العربية القديمة ما قدمه الدكتور محمود عبدالله فجّال من دراسة متمثلة في بحثه الموسوم بـ(منهج أحمد بن فارس في النقد اللغوي في معجم مقاييس اللغة نقد الخليل وابن دريد نموذجا) (١).

ويبدو أن إحصاء الدرس النقدي المعجمي العربي عند المحدثين أمر لا يمكن أن يبلغ غايته ما لم يخص بدراسة مستفيضة شاملة قد أسس لها هذا البحث ، من غير أن يجد من يتصدى لها من الدارسين والباحثين على نحو شمولي ، لكنني أعد بدراستها إن شاء الله في قابل الأيام .

٢. النقد المعجمي عند الدارسين العراقيين المحدثين

تنوعت جهود الدارسين العراقيين المحدثين في نقد المعجم العربي القديم ، إلا أن للبحث ملحوظات يثبتها على تلك الجهود ، بادئ ذي بدء على النحو الآتي :

١. لم يستعرض البحث جهودهم بالتفصيل في هذا الموضوع منه ؛ لأنه سيستعرضها كلا في موضعه من فصوله ، ومباحثه .

٢. لم تكن لهم عناية واضحة بدراسة معجمات المعاني ، ونقدها خلا بعض الدراسات

الأكاديمية القليلة جدا ، وبعض الأبحاث التي تعد على أصابع اليد

٣. من ابرز المشتغلين بالدراسات المعجمية التي سيتناول البحث جهودهم .

- الدكتور مصطفى جواد ، ولم نعرض لجهوده ؛ لأنها درست في أكثر من دراسة وبحث إلا في مواضع مخصوصة .
- الدكتور إبراهيم السامرائي .
- الدكتور مهدي المخزومي .
- الدكتور عبدالله الجبوري .
- الدكتور نعمة رحيم العزاوي .
- الدكتور خليل بنيان الحسون .
- الدكتور نعيم سلمان البدري .
- الأستاذ أحمد فرج الربيعي .
- الدكتور صلاح مهدي الفرطوسي .
- الدكتور خليل ابراهيم العطية .
- الدكتور رشيد العبيدي

(١) ينظر : مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق - العدد (٧٨) الجزء (٤) : ١٠٨٧ - ١٠٨٨ .

ثالثاً : اتجاهات الدرس المعجمي في العراق عند المحدثين

إن البحث المعجمي في العراق تقدم كثيراً على أيدي الدارسين العراقيين المحدثين ، وكان أمر العناية به متجلباً بعدة مظاهر ، ومناهج مختلفة ، منها ما كان ينصب على جانب التحقيق ، ومنها ما انصب على جانب التأليف ، ومنها ما كان منصبا على جانب الدراسة ، والتحليل ، وقد رصد البحث المعجمي المعاصر في العراق جملة من تلك المظاهر ، وسماها اتجاهات ، قال الدكتور نعيم البدري : ((ظهرت في المدة الممتدة بين سنة ١٩٥٠ وبدء السبعينيات دراسات في المعجمات العربية منها على سبيل المثال " دراسة في المعجمات اللغوية " للدكتور مصطفى جواد سنة ١٩٥٩ ، و" مصادر الشك في كتاب العين " لمحمد رضا الشبيبي ، وفي السبعينيات بدأ نمط جديد من الاهتمام بالمعجمات برز في اتجاهين))^(١) .

وهذان الاتجاهان اللذان ذكرهما الباحث هما :

١. الاتجاه التحقيقي، أي العناية بتحقيق المعجمات اللغوية التراثية ، وقد كانت للعراقيين فيه باع طويلة ، تجلت بتحقيق عدد من تلك المعجمات .
٢. الاتجاه العلمي في دراسة المعجمات العربية .

غير أنه اغفل ذكر اتجاهات أخرى كانت ظاهرة واضحة في الدرس المعجمي لدى الدارسين العراقيين المحدثين ، وقد ظهرت هذه الاتجاهات في المدة التي تناولها الباحث بالدراسة وما تلاها وهي :

١. اتجاه التأسيس اللغوي / أي الذي عني برد طائفة من الكلم الى أصوله القديمة ، وقد تجلى هذا الاتجاه في دراسات الأستاذ طه باقر ، والأستاذ عبد الحق فاضل ، والدكتور إبراهيم السامرائي .
٢. اتجاه التفصيح اللغوي / أي رد الكلم المعروف بـ(العامي) إلى أصوله الفصيحة بالتماس وجوه العلاقة بينه ، وبين الفصح ، وقد تجلى هذا الاتجاه في جهود الدكتور إبراهيم السامرائي ، والدكتور عبدالله الجبوري ، وهما مسبقان بذلك ، إذ سبقهما الشيخ محمد رضا العاملي في كتابه (ردّ العامي إلى الفصح) .
٣. اتجاه الصناعة المعجمية / أي السير في ركاب صناعة أنماط من المعجمات على اختلاف موضوعاتها، ومناهلها ، وقد اشتغل الدارسون العراقيون المحدثون كثيراً بهذا المجال ، إلا أن الباحث اغفل ذكر هذا الاتجاه ، ولم يشر إليه وقد انصبت عناية الدارسين العراقيين المحدثين على صناعة المعجمات بمختلف أشكالها ، فمنهم من صنع معجمات خاصة بالأعلام^(٢) ومنهم من صنع معجماً يخص أسماء المواضع التي وردت في المعجمات العربية القديمة^(٣) ، ومنهم من انصرفت عنايته إلى صناعة

(١) الدراسات المعجمية في العراق من عام ١٩٧٣ _ ١٩٩٣ (أطروحة) : ١٤

(٢) كمعجم الشعراء العراقيين لجعفر صادق حمودي التميمي

(٣) كما فعل الدكتور هاشم طه شلاش في معجمه (أسماء المدن والمواضع العراقية في تاج العروس).

معجمات متخصصة في ضرب من علوم الاصطلاح^(١) ، ومنهم من صنع معجمات في نمط من الكلم تسهم بشكل أو بآخر في بناء المعجم التاريخي^(٢)، ومنهم من صنع معجمات تختص بنمط كلام الحياة اليومية ، او ما يعرف بالعامي^(٣)، واتجاه الصناعة المعجمية لدى الدارسين العراقيين المحدثين أمر به حاجة إلى مزيد من الدراسة والبحث مما يجلوه ويبينه ، ويحلل كثيرا من الجهود فيه .

أما ما يتعلق بالاتجاه الذي وصفه الدكتور نعيم البدري بأنه ينصب على دراسة المعجمات العربية دراسة علمية ، فترى أن الباحث لم يكن موفقا في اختيار هذا العنوان ، إذ ألم تكن تدرس المعجمات العربية من قبل دراسة علمية ؟ لكنه قصد من ذلك دراسة المادة اللغوية التي حوتها المعجمات العربية ، من صوت ، وصرف ، ونحو ، ودلالة على نحو ما فعل كثير من الدارسين العراقيين المحدثين ذلك^(٤) .

وقد التفت الباحث صوب تقويم جهود الدارسين العراقيين المحدثين ، فقال : ((وقد لاحظ البحث أن الباحثين العراقيين قد إنمازوا في تناولهم للمعجمات العربية بمنهج سديد يقوم على تناول المعجمات معجما معجما ، وتخصيص كل معجم بدراسة مستقلة بدلا من تناولها مجتمعة ، وهو منهج يزيد في أهمية هذه الدراسات لما يفضي إليه من الدقة في الأحكام ، والنتائج التي تكشف عنها تلك الدراسات))^(٥) .

إلا أن الاتجاه الذي أغفله كل الدارسين تقريبا فيما يخص المعجم العربي هو نقد ذلك المعجم الذي توزعت مباحثه في مظان مختلفة، ومصنفات كثيرة لم يفتن إليها أحد ، ولم يدرس دراسة علمية مستقلة في حدود علمي.

رابعا: مشكلات التأليف المعجمي

بدا للبحث ضرورة الوقوف على مشكلات التأليف المعجمي العربي عند القدماء ، وإجمالها بنقاط تأسيسا على أن تلك المشكلات كانت سببا رئيسا في نشوء حركة نقد المعجم العربي قديما

(١) كما فعل الدكتور احمد مطلوب في معجمه (معجم المصطلحات البلاغية وتطورها) وصنيع الدكتور مشتاق عباس معن في معجمه (معجم مصطلحات فقه اللغة المقارن) .

(٢) كما فعل الدكتور إبراهيم السامرائي في جمهرة من مصنفاته مثل (من معجم المتنبي) و (من معجم الجاحظ) و (من معجم عبدالله بن المقفع) و (مع نهج البلاغة دراسة ومعجم) و (معجم الفراند) ، و (معجم المصطلحات الإسلامية) وغيرها مما ألف ، ينظر : الجهود المعجمية للدكتور إبراهيم السامرائي (رسالة ماجستير) : ١٥ .

(٣) كصنيع الشيخ جلال الحنفي البغدادي في معجمه (معجم ألفاظ اللهجة البغدادية) والدكتور حازم البكري في معجمه (معجم الألفاظ الموصلية والموروث الشعبي) والدكتور إبراهيم السامرائي في معجمه (في العربية المعاصرة ، دراسة ومعجم) .

(٤) كدراسة الدكتور عبد الرسول سلمان الزبيدي الموسومة بـ (الدراسات النحوية والصرفية واللغوية في صحاح الجوهري) ودراسة الدكتور عمران عبد الكريم حزام الموسومة بـ (الدراسات اللغوية والصرفية في معجم مقاييس اللغة لأحمد بن فارس) ، ودراسة الباحث موفق عليوي خضير (الدراسات الصوتية في كتاب العين في ضوء علم اللغة الحديث) ، ودراسة الدكتور نعيم سلمان البدري (كتاب العين في ضوء النقد اللغوي في القرن الرابع الهجري) إلى غير ذلك من الدراسات التي عنيت بمعجمات العربية ، ودراسة ما فيها من مادة لغوية .

(٥) الدراسات المعجمية في العراق (أطروحة) : ١٥ .

وحدثنا وذلك باستقراء مواضع القصور التي اعترت كل اتجاه من اتجاهات التأليف المعجمي العربي عند القدماء ، والوقوف عليها بتأن ، وتمحيص وقفة تحليلية يسعى البحث من ورائها إلى الوصول إلى حقيقة النقد المعجمي الذي حفلت به المدونة المعجمية العربية ، تلك المشكلات التي أجهضت كثيرا من المشاريع المعجمية من البلوغ ، وحالت دون ظهورها ، وقد تعددت تلك المشكلات وتنوعت بتعدد مناهج التأليف المعجمي وتنوعها على نحو لافت للنظر ، بما يستدعي التأمل فيه ، ومعالجة ما أفرزه من حقائق ، وأنتجه من رحم العملية النقدية التي دارت بفلكها فكرة النقد المعجمي .

إن من أهم ما يؤشره مجس النقد في المدونة المعجمية العربية ، وما اعترأها من مشكلات هو ما يمكن إيجازه بما يأتي :

١. تكرار المادة المعجمية .
٢. غموض شرح المادة المعجمية مما يؤدي الى عدم دقة تحديد المعاني التي ترد في المعجمات وذلك أن كثيرا من الكلام كان ينقل سماعا عن العرب فيكون من السامع فهمها بالقرائن لا بالإشارة فيفهم سامع شيئا ، ويفهم سامع آخر شيئا آخر ^(١).
٣. اضطراب ترتيب المداخل (الجذور) في المعجمات العربية القديمة .
٤. تغاير الضبط واختلافه في بنية الكلمة من معجم الى آخر .
٥. عدم الاستقرار على رأي ثابت وبيان من الإشارة إلى مسألة الإهمال والاستعمال في كثير من مواد المعجمات العربية .
٦. الوقوف عند مدة زمنية محددة في التعاطي مع كلام العرب وهو ما يعرف بعصور الاحتجاج اللغوي .
٧. عدم دقة التأسيس اللغوي في المعجمات العربية القديمة من حيث الإشارة إلى أصل المعربات ، وما يعرف بالدخيل ، إذ لم يكن علم لغويينا الأوائل تاما بأمر هذه اللغات لذلك وقعوا في هفوات كان من نتيجتها عزو كثير من الكلم الى غير أصوله الصحيحة ^(٢).
٨. سيادة مبدأ الانتقاء اللغوي في كثير من معجمات العربية بالوقوف على جملة من الكلم دون سواه ، مما أضاع كثيرا من كلام العرب الذي كان من الممكن الوقوف عليه والإفادة منه .
٩. حشو المتون المعجمية بأمر بعيدة عن المعجمات كالإشارة إلى أسماء البلدان والأعلام والأدواء ، والمواضع ، مما ليس بالمعجم حاجة إليه .
١٠. شيوع ظاهرة التوهيم لدى كثير من أصحاب المعجمات العربية مما يربك الباحث في معرفة المعايير الأساسية التي اعتمدت عليها المدونة المعجمية العربية بوضوح

(١) ينظر : المعجمات اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث (أبو الفرج) : ١٠١ - ١٠٥ . وينظر : الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : ٩ .
(٢) ينظر : ضحى الإسلام : ٢ / ٢٥٦ .

وبيان لا يشكل معهما الوقوف على تلك المعايير.

١١. شيوع ظواهر معيارية أطلقها أصحاب المعجمات من غير أن تستند إلى مقياس معين ، أو سبب واضح يمهد إطلاقها ، ويبين حدود ما تعنيه بوصفها مصطلحا كـ(الغريب ، والشاذ ، والنادر ، والاقيس ، والأعرف) إلى غير ذلك مما يربك الفهم المتحقق بالنظر إلى تلك الأحكام المعيارية التي كانت في الغالب تخضع لأسباب ذوقية فردية ، غير موضوعية.

مدخل

لكل علم أصوله ، وقواعده التي يبني عليها ، وبها ينهض ، ويقوم ، فليس من علم بلا أصول لاستحالة تصور الوجود في العدم ، ولكلمة (أصل) في لغة العرب دلالة تنصرف إلى جملة من المعاني ، إذ يقال : استأصلت هذه الشجرة ، أي ثبت أصلها ، واستأصل الله فلانا ، أي : لم يدع له أصلا ، والأصيل : هو الذي لا يفنى ، ولا يزول ، وفلان أصيل الرأي ، وقد أصل أصالة ، والأصل : أسفل كل شيء ، والأصيل: العشيّ ، والأصيل : الهلاك ، ورجل أصيل أي : له أصل (١) .

ومما يُحَظُّ على النص :

١. دلّ الاستئصال على الأصل ، وعدمه ، فكأنه من الأضداد .
 ٢. دلّ الأصيل على بقاء الشيء ، وخلوده .
 ٣. لم يوضح النص معنى الأصالة ، إنما أورد ما يدل عليها من الصيغ .
 ٤. دلالة (أصل) على المكان أسفل كل شيء ، كما دلّ على الزمان (العشيّ) .
 ٥. أفادت مادة (أ ص ل) معنى الهلاك .
 ٦. في قوله : رجل أصيل ، أي: له أصل ، لم يتجل معنى الأصل ، ولم تتضح دلالاته ، فبقيت كلمة (أصل) غامضة المعنى لم يستوف شرحها .
- إلا أن الملحوظ على دلالة (أصل) أنها تفيد ارتباط شيء بشيء ، لا يقوم الشيء المرْتَبِطُ إلا بالمرْتَبِطِ به ، وهذا التوصيف قريب مما البحث بصدد دراسته .
- كما ورد أن الهمزة ، والصاد ، واللام ثلاثة أصول متباعدة بعضها عن بعض إحداهما أساس الشيء ، والثاني : الحية ، والثالث : ما كان من النهار بعد العشي^(١) ، والذي يعني البحث من هذه الأصول الثلاثة المتباعدة هو (أساس الشيء) فحسب .

وليس ببعيد عن ذلك ما قاله الراغب الأصفهاني (٢٥٤ هـ) : وأصل كل شيء قاعدته التي لو توهمت مرتفعة لارتفع بارتفاعها سائر ذلك (٣) قَالَ تَعَالَى: ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ صَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ ﴾ (٤) .

(١) ينظر : العين : ١٥٦ / ٧ .

(٢) ينظر : مقاييس اللغة : ١٠٩ / ١ .

(٣) ينظر : مفردات ألفاظ القرآن الكريم : ٧٨ - ٧٩ .

(٤) سورة إبراهيم الآية : ٢٤ .

والأصل : أسفل كل شيء ، وجمعه أصول ، ولا يكسر على غير ذلك ^(١) ، إذن فالمستقى من هذه المعاني أن الأصل يتسم بالثبات ، ولا يحتمل فيه التغيير .

ومما يُحَظُّ على مادة (أ ص ل) أنها تأتي عند صوغ الماضي منها بضبطين يتغاير معانها تبعاً لذلك ، فيقال : أصل ككرم : صار ذا أصل ، أو ثبت ورسخ ، ويقال : أصل كفرح الماء : أسن من حماة ، وكذلك اللحم إذا تغير ^(٢) .

إن مفهوم الأصل يأخذ أشكالاً ، وصوراً مختلفة تبعاً لفهم أرباب العلوم ، وآرائهم المختلفة ، ووجهة النظر إليه ، لكنه في حقيقة دلالاته لا يتعدى ما يدل عليه من معاني الرسوخ ، والثبات على نحو لا يتصور معه طروق التحول ، والتغيير فيه .

وقد تعددت دلالة (الأصل) عند العلماء فيكون بمعنى : الدليل ، والراجح ، وبمعنى المستصحب وبمعنى القاعدة الكلية المستمرة ، وبمعنى الشيء المقيس عليه ، وبمعنى استمرار الحكم السابق ، ومعنى المخرج ^(٣) ، وهذه المعاني معروفة ، ومشهورة لدى المشتغلين بعلم أصول الفقه التي استعيرت منها أصول اللغة .

ومن الجدير بالذكر أن علماء أصول الفقه استوفوا ما تدل عليه كلمة (أصول) لغة ، واصطلاحاً ، أكثر من سواهم ، فعندهم أن معنى (الأصل) :

١. ما يبني عليه غيره ^(٤) .
٢. ما تعلق بالشيء وعرف منه ^(٥) .
٣. المحتاج إليه ^(٦) .
٤. ما استند تحقيق الشيء إليه ^(٧) .
٥. ما يكون الشيء منه ^(٨) .
٦. ما يتفرع عنه غيره ^(٩) .
٧. ما يفتقر إليه غيره ، ولا يفتقر هو إلى غيره ^(١٠) .

(١) ينظر : لسان العرب (أ ص ل) .

(٢) ينظر : القاموس المحيط (أ ص ل) .

(٣) ينظر : القاموس المبين في اصطلاحات الأصوليين : ٥٥ - ٥٦ .

(٤) ينظر : المعتمد في أصول الفقه : ٥ / ١ .

(٥) ينظر : العمدة : ٧٠ / ١ .

(٦) ينظر : المحصول في علم أصول الفقه : ٩ / ١ .

(٧) ينظر : الأحكام في أصول الأحكام : ٢٣ / ١ .

(٨) ينظر : تنقيح الفصول : ١٦ .

(٩) ينظر : شرح الكوكب المنير : ٣٨ / ١ .

(١٠) ينظر : التعريفات : ٢٨ .

ومما ينبغي الإشارة إليه أنّ البحث لم يكن يقصد الإطالة في هذا المدخل ، ولكنه قصد إيضاح معنى (الأصل) ؛ لأن فكرة الأصول فكرة فقهية ، منطقية محضة نقلت إلى متن اللغة ، ولأنّ ((الأصوليين دققوا في فهم أشياء من كلام العرب لم يصل إليها النحاة ، ولا اللغويون ، فإن كلام العرب متسع جدا ، والنظر فيه متشعب ، فكتب اللغة تضبط الألفاظ ، ومعانيها الظاهرة دون المعاني الدقيقة التي تحتاج إلى نظر الأصوليّ ، واستقراء زائد على استقراء اللغويين))^(١) .

إن هذا النص يُحيلُ البحثَ إلى الوقوفِ على جملة من الملحوظات الآتية :

١. إن الأصوليين كانوا أدق في ضبط تعريف (الأصل) من اللغويين ؛ لأن حدهم للأصل كان حادا منطقيا^(٢) .

٢. إن أغلب التعريفات اللغوية للأصل التي ذكرها الأصوليون لم يذكرها أهل اللغة في معجماتهم لكنهم أشاروا إليها ضمناً، مما يدل على أن الأصوليين تعرضوا لمعان لم يتعرض لها اللغويون^(٣) .

٣. حاول الأصوليون ربط المعنى اللغوي للأصل بالمعنى الاصطلاحي ، وهو ما لم يتحقق على نحو واضح عند اللغويين ، لذلك كان اهتمامهم أي الأصوليين متحققا في هذا الجانب^(٤) .

٤. يدل هذا النص دلالة واضحة – يؤسف لها – على أن اللغويين لم يفيديوا مما في كتب الأصول من ثراء لغوي ، مع أنهم أخذوا عنهم كل ما يعرف بـ(أصول اللغة والنحو) من سماع ، وقياس ، فيعاب عليهم ذلك^(٥) حين تهاونوا بكتب الإمام الشافعي (٢٠٤ هـ) ومن سبقه ، أو من في طبقتهم من الفصحاء الذين نشأوا في بيئات لغوية (سليمة) ، مع ما يتحفظ عليه البحث فيما يخص البيئات اللغوية .

(١) الإبهاج ، للسبكي : ٢٩ / ١ .

(٢) ينظر : الأصول والفروع وحقيقتهما والفرق بينهما والأحكام المتعلقة بهما دراسة نظرية تطبيقية : ٣٠ .

(٣) ينظر : الإبهاج : ٢٨ / ١ .

(٤) ينظر : الأصول والفروع : ٣١ .

(٥) ينظر: في أصول النحو : ٧٥ .

المبحث الأول

السمع حده ، ومفهومه

مما يؤثر على مجمل الثقافة العربية قديما أنها كانت ثقافة شفاهية ، أو مشافهة تتحصل بالسمع المباشر ، أو الرواية ، أو النقل عن سَمْع عنه ، لذلك عد السماع عمادها ، والمعول عليه في كثير من شؤونها ، والفيصل في كثير من أحكام الشريعة ، واللغة ، وهنا يلزم البحث الوقوف عند مسألتين مهمتين تتمثلان بالسؤال الآتي : ما مدى تأثير دليل السماع بوصفه دليلا في المعجم العربي وما حده ؟ وأدلته ؟ وأنماطه عند اللغويين ؟ ولعل من الصواب البدء بإيضاح مفهومه ، وحده ، وما يدل عليه من الألفاظ المرادفة في عرف اللغويين على النحو الآتي :

مما لا يخفى أن السماع اسم مصدر للفعل ((سَمِعَ يَسْمَعُ سَمْعًا))^(١) ، وله في هذا الموضع ما يرادفه من الاصطلاحات كـ(النقل ، والرواية) وسواهما من الأصول التي رأى ابو البركات الأنباري (٥٧٧ هـ) انها يمكن أن تسمى أدلة ، إذ ((إن أصول النحو هي أدلة النحو التي تفرعت عنها أصوله ، وفروعه ، كما أن معنى أصول الفقه أدلة الفقه التي تفرعت عنها جملته ، وتفصيله ، وفائدته التعديل في اثبات الحكم على الحجة ، والتعليل ، والارتفاع من حضيض التقليد الى يفاع الاطلاع على الدليل))^(٢) .

وللبحث هنا وقفة عند هذا النص على النحو الآتي :

١. للبحث أن يسأل : لماذا أطلقوا كلمة (أصول) على النحو خاصة ، ولم يقولوا : أصول اللغة ؟ لأن النحو فرع من اللغة ، بمعنى آخر : هل أن أصول النحو هي نفسها أصول اللغة ؟ وإذا كان الأمر كذلك : لماذا لا نلغي من يقول : أصول اللغة ، كما يقال : أصول النحو الذي ألفت فيه المؤلفات ، وصنفت المصنفات ؟

٢. إذا فهم من معنى الأصول أنها كل ما يمد اللغة بأسباب النمو ، والبقاء ويسعفها بكل ما يثريها ، فلماذا لا نعد الاشتقاق ، والتعريب أصليين أيضا ؟

٣. إذا علمنا أن فكرة (الأصول) ليست في مبادئها فكرة مستقاة من اللغة ، إنما استعيرت من علم آخر ، فهل يصح أن نطبق هذه الفكرة بإجمالها ، وتفصيلها على اللغة ، من غير أن يكون لها مظاهر سلبية في اللغة ؟

٤. إن استعمال مصطلح (الأصول) أصلح من استعمال (أدلة)^(٣) ؛ لأن الأدلة قد تكون في اللغة ، وغيرها كما يستعمل اليوم في علم كشف الجرائم ، والقوانين الوضعية ، فضلا عن

(١) : المصباح المنير (س م ع) .

(٢) لمع الأدلة : ٢٧ .

(٣) ينظر: في أدلة النحو : ٨ .

أن العلم الذي استعيرت منه هذه (الأصول) هو علم (أصول الفقه) ، وهو قد سماها أصولاً ، ولم يقل (أدلة) .

٥. إن إطلاق مصطلح السماع على ما سُمع من كلام العرب على وجه الخصوص من غير استعمال المصطلحات الأخرى (النقل ، أو الرواية) أصلح ؛ لأن مصطلحي (النقل ، والرواية) يتداخلان مع علوم أخرى كعلمي الحديث ، والقراءات .

٦. إن السماع في اللغة سماع عشوائي غير منظم ، وهو في أصول الفقه خاضع لنظام صارم جداً يظهر من معرفة الأسانيد ، والتعامل معها على نحو حذر ، ودقيق ، وقد حد أبو البركات الأنباري السماع بأنه ((الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة ، وعلى هذا يخرج ما جاء شاذاً من كلام غير العرب من المولدين ، وغيرهم ، وما جاء شاذاً في كلامهم))^(١) ، وهذا النص يبين شروط السماع التي يلزم البحث الوقوف عندها على نحو من الإيضاح ، والمناقشة ، وكما يأتي :

١. يؤكد التعريف فكرة الفصاحة المرتبطة بفكرة السليقة اللغوية التي سيأتي بيان موقف البحث منها على نحو جلي ، و سيبين البحث المقصود بـ (الكلام العربي) بذكره مستويات الأداء اللغوي لاحقاً .

٢. إن مسألة النقل الصحيح في اللغة أمر فيه نظر ؛ لأن ((رواية اللغة لم يوضع لها النظام الذي وضع لرواية الحديث من البحث في تاريخ الرواة ، والتحقق من دقتهم ، والثقة بهم ، ولم نعرف من طبقات رواة اللغة ما عرفنا من طبقات المُحدثين ...))^(٢) إلا أن هذا الأمر مرتبط بفكرة حصر اللغة بحقبة زمنية معينة اتخذت معياراً للتدوين ، والتفعيد ، وسيوضح البحث عدم صواب فكرة الحصر تلك .

٣. يشير التعريف إلى معيارين يتحكمان في سماع اللغة غير معياري (الفصاحة ، وصحة النقل) ، وهما : معيار القلة الذي يجب خروج الكلام المسموع عن حده ، ومعيار الكثرة الذي ينبغي دخول الكلام المسموع في حده مع أن هذين المعيارين كان يشوبهما كثير من الغموض ، وعدم الدقة في ضبط انطباقهما على الواقع اللغوي ، وعدم بيان الأسس التي يتم بها عد الكلام المسموع قليلاً ، أو كثيراً^(٣) ، حتى يقل دور المسموع الكثير في العربية ليتقدم عليه المقيس القليل ، يقول ابن جني : ((وما يحتمله القياس ، ولم يرد به السماع كثير ... ولا يشك أحد من أهل هذه الصناعة في حسنه كأن يقرأ (بسم الله الرحمن الرحيم)

(١) لمع الأدلة : ٣٠ - ٣١ .

(٢) في أدلة النحو : ٢١ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٢٣ .

برفع الصفتين جميعا على المدح ((^(١)) ، وقد تفاوت نظر علماء المصيرين – البصرة والكوفة – الى مسألة الكثرة والقلّة في مسموع اللغة ، إذ التزم اهل البصرة الكثرة الزائدة عن حد الكثرة في أخذ اللغة ، في حين توسع أهل الكوفة في المسموع ، وكان اعتدادهم بمعياري القلة ، والكثرة قليلا، ولم يراعوهما ^(٢) ، فقد اعتدوا بأقوال العرب ، وأشعارهم ، ولم يجعلوا الكثرة أساسا تبني عليه القواعد ، وإنما التفتوا إلى الأقوال ، والأشعار القليلة ، والى كلام المولدين ، والمتحضرين من العرب ^(٣) وهذا هو المنهج الذي يتوافق وطبيعة اللغة الآخذة بالتطور والنمو .

٤. يظهر النص مدى تأثر أصول اللغة بعلم الحديث بتقسيم المسموع من لغة العرب إلى قسمين هما المتواتر ، والآحاد ، فالمتواتر ما بلغ به عدد النقلة إلى حد لا يجوز فيه على مثلهم الكذب ^(٤) ، أما الآحاد، فما انفرد بنقله أحد أهل اللغة ، ولم يوجد فيه شرط التواتر حتى كان ما اشترطه أبو البركات الأنباري دافعا إلى النقد ، إذ ((لا ينبغي أن يشترط في الأعرابي المنقول عنه ، ولا في رواية الناقل شروط التعديل الموجودة في رواية الحديث))^(٥) .

٥. طرح النص من جملة ما طرح قضيتي (المولدين ، والمتحضرين) وسيأتي موقف البحث من هذه المسألة ، إذ تقرر أن يحتج بالمولدين كما احتج بالمتقدمين في الألفاظ ، والمعاني .

٦. إن للسمع عدّة دواعٍ إلا أنها في جملتها أدت إلى أضرار فادحة كانت سببا في القصور اللغوي الذي نشكو منه الآن ؛ لأن ما حفظ أقل بكثير مما لم يحفظ ، ولاسيما أن العلماء أخذوا اللغة عن القلة من الأعراب ، وفاتهم كثير مما لم يسمعه قصدا ، أو انتقاء ، للقدرة على الإحاطة ، والشمول ^(٦) .

(١) الخصائص : ١ / ٢٩١ - ٢٩٢ .

(٢) ينظر : أسس الترجيح في كتب الخلاف النحوي (أطروحة) : ٣٧ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٤٤ .

(٤) ينظر : لمع الأدلة : ٨٤ .

(٥) ينظر : الخلاف بين النحويين : ٦٢٣ .

(٦) ينظر: في فقه اللغة العربية : ١٥٩ .

المبحث الثاني

أنواع المسموع من كلام العرب وموقف المعجميين القدامى منه

قسّم أهل اللغة المسموع من لغة العرب ، وكلامهم إلى أنواع قد ذكرها ابن جني على نحو واف من الإيضاح ، والبيان ، هي :

١. المطرّد في القياس ، والاستعمال جميعا .
٢. المطرّد في القياس ، الشاذ في الاستعمال .
٣. المطرّد في الاستعمال الشاذ في القياس .
٤. الشاذ في القياس والاستعمال جميعا (١)

ويبدو أن ابن جني استعمل مصطلح (الاستعمال) ، وعدل عن استعمال مصطلح (المسموع) ، أو (السماع) ملتفتا في ذلك إلى الطبيعة الاجتماعية التي ينبغي أن تحكم اللغة ، ويحتكم إليها في تعاطي شأنها ، وأوضح بعد ذلك حقيقة المسموع المطرّد في الاستعمال الشاذ في القياس إذ قال : ((واعلم أن الشيء إذا اطرّد في الاستعمال ، وشذّ عن القياس فلا بد من إتباع السمع الوارد به فيه نفسه لكنه لا يتخذ أصلا يقاس عليه غيره))(٢).

لقد اعتمد علماء اللغة من بصريين وكوفيين على مبادئ عامة حكمت وتحكمت في تعاملهم مع المسموع من لغة العرب ، وقبل ذلك كان لهم مسلكان في السماع هما :

١. الأخذ عن الرواة .
٢. الأخذ عن أعراب البادية بالرحلة اليهم ، أو حين وفودهم الى الحواضر (٣).

أما مبدأ أهل اللغة من البصريين ، فكان متمثلا بالاعتماد على الكثير من المسموع كثرة فياضة المطرّد الذي لا يحتمل فيه طروق الندرة ، أو الشذوذ ، أو القلة ، مع قبولهم ما خالف حد الكثرة إذا كان نقله نقلا صحيحا ، وقد جعلوه دون الكثير(٤) ، قال ابن جني في (باب اختلاف اللغات وكلها حجة) ((فإما أن تقل أحدهما جدا ، وتكثر الأخرى جدا ، فإنك تأخذ بأوسعهما رواية ، وأقواهما قياسا (...)) (٥) .

(١) ينظر : الخصائص : ١ / ١٣٨ - ١٤٠ . والاقتراح في علم أصول النحو : ٤٦ - ٤٧ .

(٢) الخصائص : ١ / ١٤٠ .

(٣) ينظر : أسس الترجيح في كتب الخلاف النحوي (أطروحة) : ٣٧ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٣٥ .

(٥) الخصائص : ١ / ٣٩٨ .

أما الكوفيون فكانوا أكثر تسماحا ، وقبولاً في رواية اللغة ، فقد نقل عن ابن هشام الخضراوي (٦٤٦ هـ) قوله : ((عادة الكوفيين إذا سمعوا لفظاً في شعر ، أو نادر كلام جعلوه باباً أو فصلاً))^(١) ويقول السيوطي (٩١١ هـ) : ((لو سمع الكوفيون بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً ، وبوبوا عليه))^(٢) ، والحقيقة أن مبدأ الكوفيين في رواية اللغة ، والتعاطي مع المسموع فيه مرونة واتساع لا غنى للعربية عنه ، بل هو جادة الصواب ، وإن اعترض على ذلك بأنه قد يشيع الفوضى اللغوية إلا أن إتقان العلماء المحققين يمنع من وقوع ذلك .

ولنا أن نسأل هنا : أكان السماع عند اللغويين على درجة واحدة أم كان على درجات متفاوتة ، ومتغايرة عندهم بحسب ما توافر لهم من فرص الاختلاط بالأعراب ، والرواية عنهم ؟ وكذلك نسأل : هل توقف ، أو أوقف السماع في اللغة ؟ ولماذا ؟ فيجاب عن ذلك : إن السماع على درجات مختلفة ، ومتفاوتة تبعاً لاختلاف أساليب التلقي ، وتغايرها ، إذ قد يكون المسموع عند لغوي ما غير مسموع عند آخر ، وبالعكس ، الأمر الذي دعا ابن جني (٣٩٢ هـ) إلى القول : ((ألا ترى أنه ليس كل ما يجوز في القياس يخرج به سماع ، فإذا حذا إنسان على مثلهم ، وأمّ مذهبهم لم يجب عليه أن يورد في ذلك سماعاً ، ولا أن يرويه رواية))^(٣) ، فالأمر مرده إلى اختلاف درجات المسموع وقد بين البحث ذلك حين ذكر المتواتر والمنفرد من المسموع ، ومما يستقى من نص ابن جني أن : السماع لا يشترط أحياناً في اللغة ، ولا سيما عند القياس ، فضلاً عن أنه مختلف بحيث لا يحتكم إليه تبعاً لاختلاف أساليب تلقي المسموع من اللغة ، ولا يشترط مع حضور القياس حضور السماع .

ومن شواهد اختلاف المسموع ، وتفاوت درجاته ما أشار إليه ابن جني في باب (ما يرد على العربي مخالفاً به الجمهور) إذ قال : ((إذا اتفق شيء من ذلك نظر في حال ذلك العربي { مصدر السماع } وفيما جاء به فإن كان الإنسان فصيحاً في جميع ما عدا ذلك القدر الذي انفرد به ، وكان ما أورده مما يقبله القياس ، إلا أنه لم يرد به الاستعمال إلا من جهة ذلك الإنسان ، فإن الأولى في ذلك أن نحسن الظن به ، ولا يحمل على فساده))^(٤) .

إذن – في ضوء هذا – يمكن القول : إن تحكيم القياس في معرفة تفاوت درجات المسموع هو الأقوم في معيار أخذ اللغة ، والتعامل مع مشكلة تباين درجات المسموع ، واختلافها ، لأن المسموع من كلام العرب لا يكون على وتيرة واحدة^(٥) .

(١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ١٥٢ / ١ .

(٢) الاقتراح في علم أصول النحو : ١٢٩ .

(٣) الخصائص : ٣٦٠ - ٣٦١ .

(٤) المصدر نفسه : ٣٨١ / ١ .

(٥) ينظر : أسس الترجيح في كتب الخلاف النحوي (أطروحة) : ٣٦ .

أولاً : السماع في معجمات الألفاظ

لقد أوقف اللغويون السماع عند مدة زمنية معلومة ، تمثلت بمنتصف القرن الثاني الهجري في (الحاضرة) ، ونهاية القرن الرابع الهجري في (البادية) ، وكذلك أوقفوه عند بقاع جغرافية محدودة مع أن البحث سيبين رفضه هذه التحديدات ، ومجانبتها الصواب في التعاطي مع اللغة التي لا تقر طبيعتها ذلك ، والبحث هنا بصدد رصد موقف المعجميين القدامى ، وطرائق تعاملهم ، وأساليبهم في النص على ما سمعوه ، وكذلك بيان ما قدموه من افتراض وقوف السماع عند مدة زمنية محددة ، وقد تجلت طرائق المعجميين القدامى في إيراد المسموع بأمرين هما : السماع المباشر ، والسماع غير المباشر .

وفي هذا الموطن يرصد البحث بعض الامثلة من المعجمات العربية القديمة ، وعلى النحو الآتي
مبتدأ بـ:

١ : العين

مما لا شك فيه أن عقلية الخليل الفذة كان لها ما يمدّها باللغّة بكثرة تجواله في البوادي ، ورحلاته إلى الأعراب وله في ذلك حكايات مشهورة ، ومن المواضع التي تجلت فيها حقيقة السماع بنوعيه المباشر ، وغير المباشر عنده :

أ. ((العُقْدَان : ضرب من التمر ، قال زائدة : سمعت به وليس من لغتي ، وأعرف الققععان من التمر))^(١) .

ب. ((سمعت أعرابيا فصيحاً من أهل الصمان يقول : كل فُرْجَة تكون بين شيئين فهو عُقْر ، وعُقْر ، ووضع يديه على قائمتي المائدة ، ونحن نتعدى فقال : ما بينهما عُقْر))^(٢) ، ولم يستشهد الخليل في هذه المادة بمستوى الأداء اللغوي القرآني ، إنما استشهد بالمستوى الأدائي الحديثي ، إذ ذكر ننفة من حديث في توجيه ضبط بنية فعل ، وأكثر من الاستشهاد بمستوى الأداء الشعري ، وأقوال العرب ، مع أنه أشار إلى عقر الناقة .

ت. ((قلت لأبي الدُقَيْش : ما العَصْدُ ؟ قال : تقليبك العصيدة في الطنجير بالمِعْصَدَة ... قلت هل تعرفه العرب العاربة ببواديهما ؟ قال : نعم ! أما سمعت قول غيلان :

عَلَى الرَّحْلِ مِمَّا مِنْهُ السَّيْرُ عَاصِدٌ^(٣)))^(٤) .

(١) العين : ١ / ١٤١ .

(٢) المصدر نفسه : ١ / ١٥١ .

(٣) ديوان ذي الرمة : ٦٦ .

(٤) العين : ١ / ٢٨٨ .

ويبدو أنه استعمل مصطلح (العرب العاربة) فهل كان يقصد عرب اليمن الذين أنكر الفارابي الاستشهاد بلغتهم أصلا ؟ فضلا عن احتجاج الأعرابي الفصيح أبي الدقيش بشعر ذي الرمة الذي أنكر بعض القدماء الاحتجاج بشعره .

ث. ((سمعت كلمة شنعاء لا تجوز في التأليف الرباعي ، سئل أعرابي عن ناقتة فقال : تركتها ترعى الهعخع ، فسألنا الثقات من علمائهم فأنكروا أن يكون هذا الاسم من كلام العرب ، وقال الفذ منهم : هي شجرة يتداوى بورقها ، وقال أعرابي : إنما هو الخعخع ، وهذا موافق لقياس العربية))^(١) ، والملاحظ أن الخليل ، في هذا الموضوع ، قد تثبت من بناء المفردة على هذا النحو ، مع استهجانه إياه ، فسأل العلماء ، وسمع أكثر من أعرابي ليتوصل الى بناء آخر يستقيم مع أقيسة العربية .

ج. ((حُمارة الصيف : شدة وقت الحر ، ولم اسمع على فُعالة غير هذه ، والزغارة ، ثم سمعت بخراسان ، صبارة الشتاء ، وسمعت : أن وراءك لُقراً حِمراً))^(٢) ، والملاحظ أن في هذا النص ذكرا لسماع الفاظ في خراسان ، ولم يعرف أن الخليل ذهب إليها !!.

ح. ((وقد سمعتُ أن الجارة تبسُق ، وهي بكر ، ويصير في ثديها لبن))^(٣).

خ. ((والسلام : الحجارة ، لم أسمع واحدها ، ولا سمعت أحدا يفرد لها ، وربما أنشئت على معنى الجماعة))^(٤).

هذه أمثلة مما ورد في العين دالة على حقيقة السماع في متنه ، وأسلوبه في النص على ذلك.

٢ : الجيم

يُعَدُّ كتاب الجيم ثاني معجم ظهورا في العربية بعد العين ، وصاحبه أبو عمرو الشيباني (بعد ٢٠٦ هـ) ((في طليعة الثقات من رواة اللغة ، والأدب في القرن الثاني الهجري ... ويعقد له بعض العلماء المتقدمين لواء السبق على معاصريه من أعلام الرواة ، كالأصمعي ، وأبي عبيدة معمر بن المثنى في سعة المحفوظ ، والمروي من اللغة ، وشواهدا))^(٥) .

وما دام من رواة الشعر ، فجل مسموعه من كلام العرب منظومه ، ومنثوره ، ويندر أنه احتج بقرآن ، أو حديث فضلا عن اختلاف أسلوبه في النص على مسموعه المباشر ، أو غير المباشر إلا أن المعهود عنه أنه يقول : قال الفلاني ، بنسبه ، أو قال فلان من غير أن يعرف بفلان

(١) العين : ٢ / ٢٧٤ .

(٢) المصدر نفسه : ٣ / ٢٢٨ .

(٣) المصدر نفسه : ٥ / ٨٥ - ٨٦ .

(٤) المصدر نفسه : ٧ / ٢٦٥ .

(٥) الجيم (المقدمة) : ١ / ١ .

ذلك ، ولعل هذه طريقته في السماع كونه من الرواة المبرزين ، المتقدمين ، والبحث يذكر بعض المواضع شاهدا على طريقته تلك :

أ. ((قال رجل من بني بكر بن كلاب يكنى أبا علي : هو أكذب من الأخيذ : الصَّبْحَان ...))^(١) ، ولعل من أظهر سمات منهجه في السماع أنه حين يورد اسم احد من الرواة ، أو ممن سمع عنهم كالسعدي مثلا فإنه لا يريد شخصا بعينه كما يبدو وإنما يريد أن هذا اللفظ بهذا المعنى هكذا ورد في لغة بني سعد ، فتكثر عنده ألقاب كالأكوعي ، والسعدي ، والطائي ، والعماني ، والعقوي ، والأشعري ، والوالي ، والكلابي^(٢) حتى عد كتابه ذخيرة سماعية لغوية مهمة للغات القبائل العربية ولا يجانب البحث الصواب إذ عده مكنزا لغويا – إن جاز التعبير – للغات قبائل ربما لم يبق منها إلا ما ذكره أبو عمرو الشيباني في كتابه (الجيم) .

ب. ((قال رجل من بني قعين :

الله اسقاني الذي عيرتم *** وسقاكم فرغا دم ابن حديد))^(٣).

ت. ((وقالت امرأة :

ذَاكَ أَبِي يَا كَرَمًا وَجُودًا

يَقُكُّ عَن ذِي اللَّبْدِ الْقِيُودَا

وَيَمْنَحُ الْفِيَادَةَ الرَّفُودَا

يَحْسِبُهَا حَالِبًا صُعُودَا))^(٤).

ث. ((قال أبو السمج أحد بني أبي بكر بن كلاب : المماحلة : المكافرة ، تقول : ماحله عن حقه))^(٥) .

ج. ((قال أبو الغمر : إنه لمُجَّحٌ إذا كان شحيحا ، وهو اللَّحْزُ في البيع))^(٦) .

ح. ((قال أبو الخليل الكلبي : الصَّدَدُ : القَصْدُ أن يكون على وجهه ، وإن كان بعيدا))^(٧) .

(١) الجيم : ٥٩ / ١ .

(٢) ينظر : المعجم العربي (نصار) : ٦٦ / ١ .

(٣) الجيم : ٣٩ / ٣ .

(٤) المصدر نفسه : ٤٦ / ٣ .

(٥) المصدر نفسه : ٢٤٦ / ٣ .

(٦) المصدر نفسه : ٢٤٤ / ٣ .

(٧) المصدر نفسه : ١٧٢ / ٢ .

وقد لوحظ على الجيم قلة، أو بالاحرى استبعاده الاستشهاد بالقرآن ، والحديث الشريف مع غلبة الشعر عليه ، إذ كان يمثل كثرة هائلة فيه ، فضلا عن أن ((الشعر عنده ليس شاهدا على معنى اللفظ ، كما هو الحال عند غيره من اللغويين ، إنما هو شاهد على وجود اللفظ في اللغة))^(١).

٣ : التقفية

لأبي بشر اليمان بن أبي اليمان البندنجي (٢٨٤ هـ) ألفه على أساس القافية ، لأنه وجد كلام العرب ((دائرا على الحروف الثمانية والعشرين الموسومة أ ، ب ، ت ، ث ، عليها بناء الكلام كله عربية ، وفصيحة فهي محيطة بالكلام))^(٢) ، وقد إنماز معجم التقفية بـ:

١. ترتيب الألفاظ على حروف الألف باء ، وعلى أساس الحرف الأخير .

٢. جمع الكلمات التي تنتمي إلى بناء معين ، والفصل بينها وبين الكلمات التي تنتمي إلى بناء آخر .

٣. العناية بالفصيح الواضح وحده من الألفاظ^(٣).

لقد كان سماعه ، على الأغلب ، سماعا غير مباشر بالنقل عن العلماء ، سماعا عنهم ، أو رواية عن سمع عنهم مباشرة ، وممن أكثر السماع عنهم ابن قتيبة الدينوري (٢٧٦ هـ) وهو معاصر له ، وكان جل مسموعه من الأشعار ، ثم القرآن الكريم^(٤) ، والحديث النبوي الشريف^(٥) ، وكلام العرب من الأمثال^(٦) ، على نحو الخصوص ، ومن أمثلة سماعه :

أ. ((قيل لأعرابي : أي القر أشد ؟ فقال : شمال جرييأء ، في ظل عماء ، في غب سماء))^(٧).

ب. ((قالت امرأة تدم زوجها : طباقأء عيابأء ، كل داء له دواء))^(٨).

ت. ((قرد بطن من هذيل ، وبلغني أنهم كانوا زناة ، وإياهم يريد الناس بقولهم : أزنى من قرد))^(٩).

ث. ((وبعض العرب يقول : غلت القدر تغلي غليا ، وغليانا - ساكنة اللام - يقال : أغلى يغلي إغلاء إذا حمى الماء حتى يفور))^(١٠).

(١) المعجم العربي (نصار) : ٦٧ / ١ .

(٢) التقفية : ٢٢ .

(٣) ينظر : المعجم العربي (نصار) : ١٥٨ / ١ .

(٤) ينظر : التقفية : ٣٩ ، ٤٣ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦١ ، ٦٨ .

(٥) ينظر : المصدر نفسه : ٤٧ ، ٥٩ ، ٦٢ ، ٧٢ ، ٧٩ ، ٩٠ ، ٩٥ .

(٦) ينظر : المصدر نفسه : ٥١ ، ٥٩ ، ٦٨ ، ٧٢ ، ٧٤ ، ٧٩ ، ٨١ ، ٩٤ .

(٧) المصدر نفسه : ٦٥ .

(٨) المصدر نفسه : ٦٩ .

(٩) المصدر نفسه : ٧٢ .

(١٠) المصدر نفسه : ٨٢ .

ج. ((قال المخبل السعديّ في خُلَيْدَة أخت الزبرقان حين زوجها هُزالاً :

{من الطويل}

وأنكحته رهوا كأن عجانها *** مشق إهابٍ أوسع السلخ ناجله (١)

وبلغني أن المخبل مر بخُلَيْدَة بعد هذا القول ، فنزل بها فقال لها : ما اسمك ؟ فقالت: رهوى ، فقال لها : أما وجد أهلك غير هذا الاسم ؟ قالت له : قد سموني خُلَيْدَة فأبيت أنت ذلك فسميتني رهوى (...)) (٢) .

٤ : جمهرة اللغة

لا تخفى المكانة التي نالها ابن دريد (٣٢١ هـ) في تأريخ المعجمية العربية في القرن الرابع الهجري ، فضلا عما ناله معجمه الجمهرة الذي قال فيه : ((هذا كتاب جمهرة الكلام واللغة ، ومعرفة جمل منها تؤدي الناظر فيه إلى معظمها (...)) (٣) ، وقد ((استطاع ابن دريد أن يتخلص من بعض مظاهر الخليل ، ولكنه لم يستطع ذلك في بعضها الآخر)) (٤) ، مع ما لوحظ على منهجه في عدّة مواضع من اضطراب ، وخلل (٥) ، ولم يحدد ابن دريد المصادر التي استقى منها مادته اللغوية غير انه يفهم من مجمل كلامه أنه قد اعتمد على معجم العين (٦) .

وقد تجلّى مبدأ الوضع في جمهرة اللغة في :

١. استعمال الترتيب الالفبائي بدلا من الترتيب الصوتي .
٢. ترتيب المداخل على وفق الأبنية (الثنائي ، الثلاثي ، الرباعي ، الخماسي) .
٣. تقليب الحروف الأصول لمعرفة المستعمل ، والمهمل (٧) .

وقد رصد البحث بعض أمثلة السماع في الجمهرة على النحو الآتي :

أ. قال بعد ذكر البيت الآتي :

{ من المتقارب }

يدير النهار بحشرٍ له *** كما عالج الغُفّة الخيطل (٨)

(١) البيت في تهذيب اللغة : ٤٦ / ٦ ، ولسان العرب : ٣٩٦ / ٧ ، ١٤ / ١٧٠ .

(٢) التقفية : ١٠١ .

(٣) جمهرة اللغة (المقدمة) : ٥ / ١ .

(٤) المعجم العربي (نصار) : ٣١٧ / ٢ .

(٥) ينظر : المعجم العربي (نصار) : ٣١٧ / ٢ - ٣٢٠ .

(٦) ينظر : مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي : ١٦٥ .

(٧) ينظر : المصدر نفسه : ١٧١ - ١٧٢ .

(٨) البيت في المحكم والمحيط الاعظم : ٣١١ / ٢ ، واللسان (غفف) : و (خطل) ، وفي العباب الزاخر : ٤٨٨ / ١ ، وتاج العروس (غظف) ، و (خطل) ، وفيها كلها بلا نسبة ، مع اختلاف في رواية الشطر الاول .

((سمعت هذا البيت من أعرابي يقال له أبو خيهفعي ، وهو من أسماء السباع))^(١).

ب. ((وقد سمعت جماعة من جرم فصحاء يقولون : أبعت الشيء ، فعلمت انها لغة لهم))^(٢).

ت. ((العَجَّة : ضرب من الطعام ، عربية صحيحة ، ولا أعرف حقيقة وصفها ، إلا أنني سمعت أبا عمران الكلابي يقول : هو دقيق يعجن بسمن ، ثم يشوى))^(٣).

ث. ((السَبْدَى ، والسبنتي : الجريء المقدم ، وهما اسمان من أسماء النمر ، وأحسبني سمعت : جمل سِنْدَاب : صُلْبٌ شديدٌ))^(٤).

ج. ((قال أبو زيد : سمعت الكلابيين يقولون : رجل شجاع ، ولا يصفون به المرأة))^(٥) ، وهذا سماع غير مباشر ، وهو كثير عنده ، لكن سماع التلميذ عن شيخه يعد سماعا للتلميذ كما لو كان سمع مباشرة .

٥. ديوان الأدب

يُعَدُّ ديوان الأدب لأبي إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي (٣٥٠ هـ) اتجاهها مستقلا بذاته في حركة التأليف المعجمي العربي على نحو لم يسبقه فيه سابق ، وكان له تأثير كبير في ما جاء بعده من المعجمات ^(٦) ؛ لأنه تأسس جديد لمدرسة معجمية عرفت في التراث العربي بـ (مدرسة التقفية) ^(٧) ، ولا نكاد نلفي ذكرا لأسماء الرواة ، والعلماء الذين سمع عنهم الفارابي ، أو نقل ؛ لأنه كان مقلا جدا في ذلك ، وليس من اليسير استخلاص مصادره الا بعد إجراء موازنات ، مقابلات مع المعجمات الأخرى التي تأثرت به كالصاحح ، وغيره ، فضلا عن أنه لم يعتمد على ما سبقه من المعجمات ^(٨) ؛ لذلك لا نستطيع أن نقدم أمثلة واضحة عن السماع في (ديوان الأدب) ؛ لأنه لم ينصّ على ذلك حتى أنه لا يذكر أسماء العلماء الذين افاد كثيرا من مصنفاتهم ولو لمرة واحدة كابن قتيبة ^(٩).

(١) جمهرة اللغة : ٢ / ١٦٢ .

(٢) المصدر نفسه : ٢ / ٢١٤ .

(٣) المصدر نفسه : ١ / ٢٤٢ .

(٤) المصدر نفسه : ٢ / ١٣١ .

(٥) المصدر نفسه : ١ / ٢٣٧ .

(٦) ينظر : معجم ديوان الأدب لإسحاق بن إبراهيم الفارابي تنبيهات وتصحيحات (بحث) : ١٤٩ .

(٧) ينظر : معجم الأبنية في اللغة العربية : ٧-٨ ، ٦١ .

(٨) ينظر : المصدر نفسه : ١٠٤ ، وقد ورد ذكر الخليل (٨) مرات ، أما أبو عمرو فقد ذكره (٨) مرات أيضا ، ولم

يرد ذكر ابن دريد البتة ، ينظر : المصدر نفسه : ١٠٨ .

(٩) ينظر : المصدر نفسه : ١١٤ .

٦ : البارع في اللغة

لأبي علي القالي ، صاحب الأمالي (٣٥٦ هـ) رواية أهل زمانه ، وأوسعهم حفظا ، ورواية ، إلا أن المثير في أمره أنه هو نفسه قد أشار الى أن ما أودعه في بارعه كان رواية ، وليست دراية (١) ، وجل مسموعه كان مما تلقاه من شيوخه الذين رووا عن شيوخهم ، أو عن الأعراب مباشرة ؛ لذا كانت سماعته من السماع غير المباشر عن الأعراب حتى وإن ذكر اسم الأعراب مباشرة (٢) ، فإنه في الحقيقة اعتمد على سماعه عن شيوخه ، والعلماء الآخرين ، ومن أنماط السماع عنده ما يأتي :

أ. ((قال أبو الدقيش : كلمة لم اسمعها من أحد ، نهاء النهار ، أي : ارتفاعه ، قراب نصف النهار ...)) (٣).

ب. ((قال المنتجع : الأغبس من الذناب ، الخفيف الحريص)) (٤) ، وهو مما رواه ابن سيده (٤٥٨ هـ) في المخصص (٥) عن أبي المنتجع الأعرابي .

ت. ((قال أبو زياد الكلابي : المَطْرَهَم : الشاب المعتدل التام ...)) (٦) .

ث. ((قال أبو الجراح : الغَضَن بفتح الغين ، والضاد : ما تغضن من باطن المرفق ، والجميع الغضون بضم الغين)) (٧).

ج. ((قال الكلابيون : اللَهْزِمَتَان : ما تحت الأذنين من أعل الجبين ، والخدين ، الواحدة لهْزِمَة بكسر اللام ، والزاي ، وسكون الهاء)) (٨) ، وهو أيضا من السماع غير المباشر إلا ان يكون قد سمع الكلابيين حقا في رحلاته ، وتجوّاله ، لأن الفارق الوحيد بين الرواية والسماع هو المباشرة فقط ، فالسماع يقتضي الأخذ عن الأعراب مباشرة من غير واسطة ، في حين تكون الرواية بغير ذلك (٩) ، وجل ما ورد في البارع ، كما ذكرنا آنفا ، هو سماع غير مباشر بل بالواسطة .

(١) ينظر : البارع : ٥٨ .

(٢) لقد كانت نقولات أبي علي القالي في البارع بالدرجة الأساس ، وبكثرة عن : الأصمعي ، وأبي زيد الأنصاري ، وابن السكيت ، وأبي عبيدة ، وابن قتيبة ، و ثابت ، وأبي عبيد ، وسيبويه ، ونقل عن آخرين بالواسطة فلم يرجع إلى كتبهم لينقل عنها ، مثل : أبي عمرو الشيباني ، وابن الاعرابي ، والفراء ، والكساني ، ونقل عن بعض الأعراب الفصحاء ، والراجح أنهم ذكروا في مصادره التي استقى منها مادته مثل : المنتجع ، وأبي مهدي ، وأم الحماس الكلابية ، وأبي الغمر صاعد الكلابي ، وأبي الدقيش ، وأبي الأدهم الكلابي ، والأحرزي ، وهدا ب ، وأبي لبيد ، وأبي العباس النمري ، وأبي الخضير الهجيعي ، ينظر : البارع في اللغة (مقدمة المحقق) : ٦٧ - ٧٩ .

(٣) البارع : ١٢٧ .

(٤) المصدر نفسه : ٣٦٧ .

(٥) ينظر : المخصص : ١٦٧ / ٨ .

(٦) البارع : ٢١٩ .

(٧) المصدر نفسه : ٢٥٥ .

(٨) المصدر نفسه : ٢٠١ .

(٩) ينظر : المصدر نفسه : ٢٠١ .

٧ : تهذيب اللغة

لأبي منصور الأزهري (٣٧٠ هـ) وهو اضخم موسوعة لغوية أدبية ، فقهية في النصف الثاني من القرن الرابع الهجري ، قال الأزهري : ((وقد سميت كتابي هذا تهذيب اللغة ؛ لأنني قصدت بما جمعته فيه ما أدخل من لغات العرب من الألفاظ ، والتي أزالها الاغبياء عن صيغتها ، وغيرها الغتم عن سننها))^(١) .

وقد أئزم الأزهري نفسه بمجموعة من الأسس التي بنى معجمه عليها ، هي :

أ. السماع عن العرب مباشرة .

ب. الرواية عن الثقات .

ت. النقل عن خطوط العلماء (مصنفاتهم) شرط موافقتها معرفته^(٢) .

ولعل الأساس الأول هو أهم تلك الأسس ، إذ حفل تهذيب اللغة بكثرة السماع عن الأعراب مباشرة بسبب ما عرف عن قصة وقوع الأزهري أسيرا بين أيديهم ، فضلا عن امتلاء التهذيب بالنقد المعجمي ، واللغوي على نحو واضح ، وجلي^(٣) ، وفي الأساس الثالث تتجلى عقلية الأزهري المعجمية في محاكمة النصوص محاكمة صارمة ، وتمحيصها تمحيصا علميا دقيقا ، فضلا عن أن جل نقده المعجمي كان موجها الى معجم العين ، فنادرا ما نجد مادة لغوية تخلو من نقده العين ، وموقفه معلوم في إثارة قضية التشكيك بنسبة العين الى الخليل^(٤) .

ومن أمثلة السماع عنده :

أ. ((وقد سمعت غير واحد من العرب يقول : اعتذقتُ بكرة لأقتضبها ، أي : اعلمت نفسي عليها))^(٥) .

ب. ((وأما قول الجهنية :

يرد المياهِ حَضيرَةً ونَفيضةً * * * وَرَدَ القِطَاةَ إِذَا اسْمَأَلَّ التَّبَعُ^(٦)

(١) تهذيب اللغة : ١ / ٥٤ (المقدمة) .

(٢) ينظر: المعجم العربي : ١ / ٣٣٣ ، وقد قسمها الدكتور رشيد العبيدي - رحمه الله - على ثلاثة أقسام هي : السماع المباشر ، المشاهدة والرؤية ، المعارف والخبرات ، ينظر : الأزهري والمعجمية العربية : ١٦٣ - ١٦٨ .

(٣) ينظر : النقد اللغوي في تهذيب اللغة للأزهري (رسالة) : ٨ - ٩ ، وينظر : الأزهري والمعجمية العربية : ١٦٣ - ١٧٦ .

(٤) ينظر : كتاب العين في ضوء النقد اللغوي في القرن الرابع الهجري (رسالة) : ١٢٢ .

(٥) تهذيب اللغة : ١ / ١٤٣ ، ويقال : اعتنق الرجل ، واعتذب إذا جعل لعمامته عذبتين .

(٦) ينظر : الأزمنة وتلبية الجاهلية : ١ / ٦٥ ، ونسبه المحقق إلى سلمى بنت مجدعة الجهنية ، وغير منسوب في الجيم ينظر : الجيم : ١ / ٢٠٣ ، وفي المنجد لكراع النمل : ١ / ١٤٩ منسوب الى الهذلي ، وفي المحكم : ١ / ٢٥٤ ، منسوب إلى سلمة الجهنية ، وفي جمهرة اللغة : ١ / ٢٥٤ منسوب الى سلمى الجهنية ، وفي التهذيب : ٤ / ١١٩ ، منسوب الى سلمى الجنية .

... قال أبو سعيد الضيرير : والتبع هو الدبران في هذا البيت ، سمي تبعا لإتباعه الثريا ،
قلت : وقد سمعتُ بعض العرب يسمي الدبران التابع ، والتَّوْبِيعُ (...))^(١).

ت. ((وقد سمعتُ غير واحد من فصحاء الأعراب يقول : جارية بالغ ، وهو كقولهم : امرأة
عاشق ، ولحية ناصل (...))^(٢) .

ث. ((وقد سمعت العرب تقول للمولود حين يولد ذكرا غلام ، وسمعتهم يقولون للكهل غلام
نجيب ، وكل ذلك فاش في كلامهم))^(٣) .

ج. ((وقد سمعت أعرابيا يقول : لثم بالتاء فلان في سبلة بغيره : إذا نحره فطعن في نحره ،
وكأنها شعرات تكون في المنحر (...))^(٤) .

ح. ((وقد سمعت العرب تقول : قد ملأ القرية ملأ لا أمت فيه أي : ليس فيه استرخاء من شدة
امتلائها ، ويقال : سرنا سيرا لا أمت فيه أي : لا ضعف فيه ، ولا وهن))^(٥).

وهذا النمط من السماع المباشر الذي ذكرناه هنا إنما كان بسبب وقوع الازهري في أسر قوم
من العرب الأقحاح ، وكان جلهم من هوازن ، وأصرام تميم ، واسد ، لذلك فقد أخذ جل مادة
معجمه سماعا عنهم ، ومن أهل الثبت مدة بقائه أسيرا.

٨ . مختصر العين للخوافي

لأبي الحسن علي بن القاسم الخوافي، (ت نهاية القرن الثالث الهجري) ، وهو أول
مختصرات كتاب العين ، وأقدمها ، ومكانه قبل مختصر العين للزبيدي ، بحكم وفاة مؤلفه ، وهذا
المصنف له أهمية كبيرة لعدة أمور، منها :

١. اعتماده كثيرا على كتاب العين ، إذ هو اختصار بارع له قد يفوق
(مختصر العين للزبيدي) .

٢. لم يثبت لدى الدارسين من مختصرات العين سوى اثنين هما : (مختصر العين للخوافي ،
ومختصر العين للزبيدي) ، ومختصر الخوافي هو الأقدم .

(١) تهذيب اللغة : ١٦٩ / ٢ .

(٢) المصدر نفسه : ١٣٥ / ٨ .

(٣) المصدر نفسه : ١٣٦ / ٨ .

(٤) المصدر نفسه : ٣٠٤ / ١٢ .

(٥) المصدر نفسه : ٢٤٣ / ١٤ .

٣. إن قدم هذا المختصر ليؤكد أن أقدم رواية لكتاب العين هي ما ورد عن الخوافي (١).

تقول المحققة في دراستها : ((وأما ما اتضح لنا بعد دراسة الكتاب وقراءته قراءة متأنية ، فهو أن المؤلف كان يعتمد السماع مصدرا من مصادر تأليف الكتاب ، فقد صرح في عدة مواضع منه بما يفيد ذلك (...)) (٢) ، وسنأتي على ذكر تلك المواضع على النحو الآتي :

أ. ((النَّفَّحُ : تشذيبك عن العصا أُبْنَتْهَا ، يقال : نَفَحَتِ العود ، وسمعت من يقول : نَفَحَتْ هذا العلم)) (٣).

ب. ((سمعت محمدا بن عبد الوهاب (٤) يقول : تنشح القينية ، أي تسقي ، نشح الشارب : إذا شرب قليلا قليلا ، وسقاء نشاح)) (٥).

ت. ((صَمَحَتَهُ الشَّمْسُ : إذا كادت تذيب دماغه من شدة الحر ، وسمعت بعض الفصحاء يقول : قوموا فقد صمحتكم الشمس)) (٦).

ث. ((النَّاشِئُ : الشاب ، يقال : هذا فتى ناشئ ، ولم اسمع هذا النعت في الجارية ، والفعل : نشأ ينشأ)) (٧).

٩: مختصر العين

لأبي بكر الزُّبَيْدِيِّ الأشبيلي (٣٧٩ هـ) أحد أهم الآثار المعجمية العربية التي نهض العراقيون بتحقيقها ، واخراجها على وجه مقبول (٨) ، يقول الدكتور صلاح الفرطوسي : ((لقد تبين لي بما لا يقبل الشك أنه ليس اختصارا بالمعنى الذي يوحيه عنوانه ، ومقدمته ، وخاتمته ، إنما هو معجم متميز اعتمد على مادة في الأصل هي " كتاب العين " ، وهي المادة نفسها التي اعتمدت عليها المعجمات التي سارت على منواله كالتهذيب ، والمحيط ، والبارع)) (٩).

(١) ينظر : مختصر العين للخوافي (أطروحة) : ١ / ب (مقدمة المحققة) .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٢١ / ١ .

(٣) مختصر العين : ١١٨ / ١ .

(٤) ينظر : ترجمته في الوافي بالوفيات : ٧٤ / ٤ ، وتهذيب التهذيب : ٢٠٥ / ٥ .

(٥) مختصر العين : ١٢٧ / ١ .

(٦) المصدر نفسه : ١٣٤ / ١ .

(٧) المصدر نفسه : ٤٠٤ / ٢ .

(٨) طبع بتحقيق الدكتور صلاح الفرطوسي بستة أجزاء و صدر كاملا عن دار الشؤون الثقافية ، وقد أعلمني الدكتور عبدالعزيز ال حميد الأستاذ في جامعة محمد بن سعود الإسلامية شخصيا بأنه حقق ثلثي كتاب مختصر العين هذا في رسالة ماجستير تقريبا إلى نهاية حرف الكاف ومازالت مطبوعة ، وقد ارسل متفضلا لي منها نسخة الكترونية ، وهو لا علم له بتحقيق الدكتور الفرطوسي ، ولا علم للدكتور الفرطوسي به ، وحققه الدكتور نور حسن الشاذلي ، وقد وصفه لي الدكتور الحميد بأنه تحقيق غير جيد ، وأعلمني أن الكتاب حقق في جامعة أم القرى مؤخرا ولكن لم يتداول هذا التحقيق ، وعد تحقيق الدكتور الفرطوسي أحسن التحقيقات .

(٩) مختصر العين : ٩ / ١ (مقدمة المحقق) .

وذهب الدكتور نعمة رحيم العزاوي ، رحمه الله ، إلى أن الزبيدي صنع باختصاره العين أربعة أمور هي : تنظيمه ، وتصحيح المختل والمصحف من مواده ، واختصاره ، والاستدراك عليه (١) ؛ لذلك يمكن القول : إن هذا المختصر جاء تهذيباً ، وتنقيحاً ، وتصحيحاً ، واختصاراً لمادة كتاب العين (٢) .

وقد شرح الزبيدي منهجه في تأليف المختصر بقوله : ((وذهبت فيه إلى اختصار الكتاب المعروف بكتاب العين المنسوب إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي بأن تؤخذ عيونه ، ويلخص لفظه ، ويحذف حشوه وتسقط فضول الكلام المتكرر فيه ، لتقرب بذلك فائدته ، ويسهل حفظه ، ويخف على الطالب جمعه ... ومذهبنا أن نصلح ما ألفيناه مختلاً في الكتاب ، وأن نوقع كل شيء منه مواقعته (...)) (٣) لذلك جاء خالياً من الشواهد ، والرواية ، وما يتصل بهما ، فلا نكاد نلفي فيه مثلاً : سمعت فلاناً ، ولا قال الأعرابي الفلاني ، ولا قال الراوي الفلاني ؛ لأنه جاء على نحو من الاختصار والتهذيب ، ومنهج الاختصار لا يسعه ذكر مثل هذه الأمور ، لكن الأمر المهم الذي نسعى إلى التنبيه عليه هو أن حواشي التحقيق فيه جاءت حافلة بالنقد المعجمي الذي أمره يتعلق ببحثنا على نحو ما سنبينه في فصول لاحقة .

١٠ . المحيط في اللغة

للساحب بن عباد (٣٨٥ هـ) سار فيه على نهج الخليل ، والأزهري في ترتيب الحروف ، واتبع الأزهري وحده في ترتيب أقسامه (٤) إلا أنه لم يلتزم بمنهجيهما ، فاعفل ذكر الشواهد والمراجع ، وأسماء من نقل عنهم من الأعراب ، واللغويين ، كما انفرد عنهما بذكر كثير من الألفاظ والصيغ مما زاد من حجم معجمه على الرغم مما يسمه به اللغويون والدارسون من الاختصار (٥) .

ولقلة ذكر من أخذ عنه ، وإغفاله الإشارة إلى مصادره نجد أن رصد السماع ، والرواية عنده من الصعوبة بمكان ، الأمر الذي أدى إلى أن لا يظهرها بوضوح ويبدو أن صاحبه مقلد لا مجدد في الفكر المعجمي العربي ، ولم يكن سوى مختصر ، وجامع (٦) ، إلا أن البحث رصد فيه بعض أمثلة السماع .

(١) ينظر : أبو بكر الزبيدي وآثاره في النحو واللغة : ٤٣٦ - ٤٨٢ .

(٢) ينظر : مختصر العين : ٢٧ / ١ (مقدمة المحقق) .

(٣) المصدر نفسه : ٦٥ / ١ (مقدمة المصنف) .

(٤) ينظر : المعجم العربي (نصار) : ٢٨٠ / ١ ، وقد درسه الباحث فلاح محمد علوان الجبوري في أطروحة دكتوراه وسماها (ب) المحيط في اللغة للساحب بن عباد دراسة في المنهج والمادة) في كلية آداب جامعة الموصل عام ٢٠٠٣ .

(٥) ينظر : المعاجم العربية مدارسها ومناهجها (أبو سكين) : ٥٩ .

(٦) ينظر : المعجم العربي (نصار) : ٢٨٢ / ١ ، والمعاجم العربية مدارسها ومناهجها : ٦٠ .

أ. ((قال الفراء : سمعت من يسمى الشق الذي في مشفر البعير البَعُو ، وهو بالنون أعرف))^(١) .

ب. ((قال الليث : سئل أعرابي عن ناقته فقال : تركتها ترعى العهعخ ، وأنكر الثقات هذا الاسم ، وقال بعضهم : إنما هو الخُعُخُع))^(٢) .

ت. ((سمع بعض العرب يقول : ما هذه العضاة ؟ أجبتة أم خضب ؟ فالخضب الخارج عن المطر ، والجبلة حين يتغير))^(٣) .

ث. ((قال أعرابي لآخر : ما تصنع ؟ فقال : ما كتك ، وعظاك ، أي : ما ارغمك ، وأغضبك ...))^(٤) .

ج. ((قال أعرابي لآخر : ما تصنع ؟ فقال : ما كتك وشراك ، وهو من شرى الجلد ...))^(٥) .

والملاحظ أنه يورد الأقوال متشابهة دليلا على صحة ما يذهب إليه في أكثر من مادة لغوية مما يولد عنده شيئا من الاضطراب .

١١ : مقاييس اللغة

١٢ . مجمل اللغة

لأحمد بن فارس (٣٩٥ هـ) من المعجمات التي شكلت نقلة نوعية في تاريخ المعجمية العربية إذ جاء بنظرية الأصول اللغوية المشتركة للمادة اللغوية ، في جميع صيغها ، فانمازا بخصائص عديدة من بقية المعجمات ، ومن أظهرها فكرة الأصول^(٦) ، وهما يمثلان عملا واحدا متكاملًا ولذا يمكن أن نقول : إنهما يشكلان اتجاها معجميا قائما بذاته .

لقد بنى ابن فارس المقاييس أولا على خمسة أصول لغوية هي (العين ، غريب الحديث ، الغريب المصنف ، وإصلاح المنطق ، جمهرة اللغة)^(٧) ، لذلك كانت الرواية هي الغالبة على نمط السماع عنده مع انه كان كثير التصرف فيما ينقل ، فيحذف ، ويختصر ، مع المحافظة على المعنى^(٨) ، فضلا عن أنه كان يزيد على ما ينقل من غير أن ينبه على تلك الزيادات^(٩) ، والملاحظ

(١) المحيط في اللغة : ١٧٤ / ٢ .

(٢) المصدر نفسه : ١٩١ / ٢ .

(٣) المصدر نفسه : ٢٣٨ / ٤ .

(٤) المصدر نفسه : ١٣٤ / ٦ .

(٥) المصدر نفسه : ٣٧٢ / ٧ .

(٦) ينظر : المعجم العربي (نصار) : ٣٤٩ / ٢ .

(٧) ينظر : منهج أحمد بن فارس في النقد اللغوي في معجم مقاييس اللغة (بحث) : ٩٥ .

(٨) ينظر : المعاجم العربية مدارسها ومناهجها (أبو سكين) : ٧٩ .

(٩) ينظر : المعجم العربي (نصار) : ٣٤٤ / ٢ - ٣٤٥ .

كذلك على طريقة تعامله مع الرواية أنه كان يصحح كثيرا منها بحسب ما تناهى إليه علمه^(١) ، والملاحظ أيضا على نسق الرواية عند ابن فراس أنه أكثر من إيراد أقوال العلماء ، ليدلل على صحة فكرة الأصول لديه مع انه ، أحيانا ، لا يصرح بنسبة الرواية ، والأقوال ، ويكتفي بالإشارة ، بالألفاظ مبهمه ، نحو : قال ، يقال ، قيل ، قالوا إلى غير ذلك من الصيغ^(٢) التي لا نرى أنها تقدر ، أو تضعف الرواية عنده ، والرواية اذا اتصل سندها فهي بحكم السماع المباشر .

ولا يكاد يختلف المجمل الذي يبدو أن تأليفه سبق تأليف المقاييس إلا من حيث عنايته بذكر الأعلام ، ولغات العرب ، ولهجاتها ، واقتصاره على الواضح المؤلف من الصيغ ، مع عنايته أساسا بالصحيح من الألفاظ ، وابتعاده عن الحوشي ، والغريب^(٣) .

ومن أمثلة السماع عنده مباشراً كان أو غير مباشر :

أ. ((سمعت علي بن إبراهيم القطان يقول : سمعت ثعلبا يقول : التاطر : التمكنث ، وقد شذ عن هذا الباب كلمة واحدة ، وهي الأطير ، وهو الذئب ...))^(٤) .

ب. ((سمعت علي بن إبراهيم القطان ، يقول : سمعت ثعلبا يقول : الدجال : المموه ...))^(٥) .

ت. ((فأما السيلان من السيف والسكين ، فهي الحديدة التي تدخل في النصال ، وسمعت علي ابن إبراهيم القطان يقول : سمعت علي بن عبد العزيز يقول : سمعت ابا عبيد يقول : السيلان قد سمعته ، ولم اسمعه من عالم))^(٦) .

ث. ((أخبرنا علي بن إبراهيم القطان ، عن محمد بن فرج قال : حدثنا سلمة عن الفراء : الشفق ، الحمرة ، قال : وحدثني ابن أبي يحيى عن حسين بن عبدالله بن ضميرة عن أبيه عن جده يرفعه ، قال : الشفق : الحمرة ...))^(٧) .

والملاحظ على هذا النص سماعه عبر عدة طرائق ، ولا يكتفي بطريق واحد مما يدل على مدى دقة تثبته ، وتمحيصه للرواية التي كان يسمعها غالبا عن علي بن إبراهيم القطان .

ج. ((سمعت علي بن إبراهيم القطان يقول : سمعت علي بن عبدالعزيز يقول : سمعت أبا عبيد يقول : سمعت الأموي يقول : الشكُّدُ : العطاء ، والشكُّمُ : الجزاء ...))^(٨) .

(١) ينظر : المعجم العربي (نصار) : ٢ / ٣٦٠ ، ففيه أنموذجات كثيرة على هذا الضرب من النقد .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٢ / ٣٦٢ .

(٣) ينظر : المعاجم العربية مدارسها ومناهجها (ابو سكين) : ٨٦ - ٨٧ .

(٤) مقاييس اللغة : ١ / ١٤٤ .

(٥) المصدر نفسه : ٢ / ٣٢٩ .

(٦) المصدر نفسه : ٣ / ١٢٣ .

(٧) المصدر نفسه : ٣ / ١٩٨ .

(٨) المصدر نفسه : ٣ / ٢٠٧ .

١٣ : تاج اللغة وصحاح العربية

لإسماعيل بن حمّاد الجوهريّ (٤٠٠ هـ) المعروف اختصارا بالصحاح ، من متون اللغة التي حظيت بعناية العلماء ، والدارسين قديما ، وحديثا ، ونشأت حوله حركة نقد معجمي واسعة ، استدارا ، واختصارا ، وشرحا ، مبتكر نظام الفصل ، والباب ، وإن كان في ذلك خلاف^(١)، إذ قيل : إن نواة نظامه الذي نهجه قد أخذها عن البندنجي (٢٨٤ هـ) صاحب التقفية ، وخاله الفارابي (٣٥٠ هـ) صاحب ديوان الأدب ، وله نمط من الكلم التزمه في معجمه ، وبه سماه ، وهو الصحيح الذي اقتصر عليه ، ولم يجاوزه إلى غيره ، قال السيوطي (٩١١ هـ) : ((وأول من التزم الصحيح مقتصرًا عليه الإمام أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري ، ولهذا سمي كتابه الصحاح))^(٢).

وبظهور الصحاح ظهر اتجاه جديد في الفكر المعجمي العربي كانت مدعاة لأن يحتذى بها إلى الآن ، ويترك منهج الخليل ، ومسلكه لوعورته ، وصعوبة مراسه ، وقد نهض منهج الصحاح على أساس ترتيب المادة اللغوية بحسب الحرف الأخير إذ سماها بابا ، والحرف الأول ، وسماه فصلا^(٣).

وقد يكون سبب ما حظي به الصحاح من عناية أنه ذلل صعوبتين شاقتين ورثهما المعجميون الذين وقفوا أنفسهم على تدوين المعجم العربي ، إحداهما : حرص اللغويين على أن يكون البناء الكمي والنوعي أساسا لا يستغنى عنه في تدوين المعجم ، و الأخرى : الحيرة في ترتيب المواد بحسب المنهج السابق ، أي : منهج من سبق الصحاح من المعجمات^(٤) .

أما موقفه من السماع ، فقد ذهب أحد الدارسين الى تقسيم السماع عنده على ثلاثة أقسام هي : (الأخذ عن العلماء ، السماع ، المشافهة)^(٥) ، وقد انتقده دارس آخر بأن الأخذ عن العلماء داخل ضمن الرواية ، أما المشافهة فتدخل في السماع^(٦) ، وأكد الباحث أن جل سماعه قد أثر عن أبي الغوث الأعرابي ، إذ ورد التصريح بذلك عند الجوهري في (٥٨) موضعا^(٧) ، أما الرواية فقد بلغ ما نص عليه الجوهري نفسه رواية عن شيخه السيرافي (٣٨٦ هـ) (٢٤) نصا ، وعن شيخه أبي علي النحوي (٣٧٧ هـ) (١٣)^(٨) نصا ، ومن أمثلة السماع عنده :

أ. ((النَّحِيرَةُ آخِرُ يَوْمٍ مِنَ الشَّهْرِ ، قَالَ الْكَمَيْتُ يَصِفُ فِعْلَ الْأَمْطَارِ بِالْدِيَارِ : {مَجْزُوءُ الْكَامِلِ}))

(١) ينظر : المعجم العربي (نصار) : ٣٨٢ / ٢ .

(٢) المزهر : ٤٩ / ١ .

(٣) ينظر : المعاجم العربية مدارسها ومناهجها (أبو سكين) : ٩٠ - ٩١ .

(٤) ينظر : المعاجم العربية المجنسة (الريان) : ١٣٠ .

(٥) ينظر : نظرية صحة الألفاظ (رسالة) : ٦٦ .

(٦) ينظر : الدراسات المعجمية في العراق بين سنة ١٩٧٣ - ١٩٩٣ (أطروحة) : ١١٥ .

(٧) ينظر : المصدر نفسه : ١١٥ .

(٨) ينظر : الدراسات المعجمية في العراق بين سنة ١٩٧٣ - ١٩٩٣ (أطروحة) : ١٦٦ ، والدراسات النحوية والصرفية واللغوية في صحاح الجوهري (رسالة) : ٤٥ .

وَالغَيْثُ بِالمُتَأَلِّقَا (م) تِ من الأَهْلَةِ والنَّوَاحِرِ^(١)

قال أبو الغوث : النحيرة آخر ليلة من الشهر ، لأنها تنحر الشهر الذي بعدها^(٢).

ب. ((قال أبو الغوث : الحُجَاز : حبل يشد بوسط يدي البعير ، ثم يخالف ، فيعقد به رجلاه ، ثم يشد طرفاه الى حقويه ، ثم يلقي على جنبه شبه المقموط ، ثم تداوى دبرته فلا يستطيع أن يمتنع إلا أن يجر جنبه على الأرض))^(٣).

ت. ((قال أبو الغوث : الفَلَنْقَس الذي أبوه مولى ، وأمه مولاة ، والهجين : الذي أبوه عتيق ، وأمه مولاة ، والمُقْرِف : الذي أبوه مولى ، وأمه ليست كذلك))^(٤).

ث. ((قال أبو الغوث : غلام بزيع أي : متكلم لا يستحي))^(٥).

ج. ((قال أبو الغوث : شسعتُ النعل بالتشديد ، وكذلك أشسعتها))^(٦).

ح. ((جوع يرقوع : أي : شديد ، قال أبو الغوث : ديقوع ، ولم يعرف يرقوع))^(٧) ، أما الرواية فقد وردت كثيرا عنده^(٨) ، وعني بها كثيرا أيضا ؛ لأنه كان متوجها نحو الصحيح الموثوقة صحته من كلام العرب ، من غير الحوشي والغريب ، والشاذ .

١٤ . الحكم والمحيط الأعظم

لابن سيده الأندلسي (٤٥٨ هـ) ، نهج فيه نهج الخليل في ترتيب الحروف على المخرج وتقسيم الكتاب من غير أي تغيير ، وقد رام فيه جمع المشتت من المواد اللغوية في الكتب والرسائل في كتاب واحد يعني عنها^(٩) ، أما ما اعتمد عليه من مصادر فيجملها في مقدمته بقوله : ((وأما ما ضمناه كتابنا هذا من كتب اللغة ؛ فمصنف أبي عبيد ، والإصلاح ، والألفاظ ، والجمهرة ، وتفاسير القرآن ، وشروح الحديث ، والكتاب الموسوم بالعين ، ما صح لدينا منه ، وأخذنا بالوثيقة عنه وكتب .

(١) ديوان الكميته : ١٤٠ .

(٢) الصحاح (ن ح ر) .

(٣) المصدر نفسه : (ح ج ز) .

(٤) المصدر نفسه : (ه ي م ن) .

(٥) المصدر نفسه : (ب ز غ) .

(٦) المصدر نفسه : (ش س ع) .

(٧) المصدر نفسه : (ج و ع) .

(٨) المصدر نفسه : ٢ / ٨٠ ، ٨١ ، ١٧٧ ، ٣ / ٧٩ ، ٢٠٦ ، ٢٣٠ ، ٢٨٦ .

(٩) ينظر : المعجم العربي (نصار) : ١ / ٢٨٧ .

الأصمعي ، والفراء وأبي زيد ، وأبن الأعرابي ، وأبي عبيدة ، والشيباني ، واللحياني (...))^(١) ، والنص طويل رأينا الاكتفاء بهذا القدر منه فهو يفصح عن مصادره ؛ لذلك نجد أن الغالب عنده في عملية الجمع الرواية والوجادة ، وإن ورد السماع فهو من غير المباشر ، ومن جملة ما انماز به هذا المعجم ، حسن تنظيم المادة اللغوية ، مع مراعاة الدقة في ذلك ، وقلة التكرار ، فضلا عن عنايته بمسائل النحو ، والتصريف ، وذكر المشتقات غير القياسية لأنها لم تطرد ، وترك المقيس منها^(٢) ، ومع كل ما تحراه ابن سيده في عمله المعجمي ذاك من الضبط والإتقان لا نعدم أن يوجه إلى صنيعة نقد موضوعي معقول عند الدارسين^(٣).

ومن أمثلة السماع المباشر ، أو غير المباشر عنده :

أ. ((قال يعقوب : قال عيسى بن عمر : سمعت أبا النجم يقول :

أُعِدُّ لَعْنًا فِي الرَّهَانِ نَرْسَلُهُ^(٤) (...))^(٥) .

ب. ((قال ثعلب : قال النضر : سمعت أعرابيا حجازيا باع بعيرا له يقول : أبيعك ، هو يشبع عرضا ، وشعبًا (...))^(٦) ، وهنا تظهر عناية ابن سيده بذكر السند اللغوي على غرار أهل الحديث .

ت. ((قال أبو حنيفة : سمعت أعرابيا يقول : السَّحَّارُ ، فطرح الألف ، وخفف الراء ، وزعم أن نباته تشبه نبات الفُجَلِ غير أن لا فُجَلَةٌ له))^(٧).

ث. ((قال أبو زيد : سمعت من يقول : حَسْبُكَ فُلَانٌ : يريد الآن فزاد التاء (...))^(٨) ، وهو يسوق هذا القول تأييدا وشرحا لما ورد في قول جميل بثينة^(٩) : { من الخفيف }

نولي قبل نأي داري جُمانا *** وصلينا كما زعمت تلاتنا

ج. ((حكى الهجري : سمعت قمريا فاغردي ، أي : أطربني بتغريده))^(١٠) ، وقد دل على سماعه هنا بلفظ الحكاية عن سمع عنه ، ويلحظ على منهج ابن سيده في تقييده السماع

(١) المحكم والمحيط الأعظم (طبعة الدكتور هندواوي) : ١ / ٤٧ .

(٢) ينظر : المعاجم العربية المجنسة (العريان) : ١٠٤ - ١٠٥ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ١٠٩ - ١١٠ .

(٤) ينظر : المخصص : ١٣ / ٢٧٥ ، ولسان العرب (علل) .

(٥) المحكم والمحيط الأعظم : ١ / ٩٨ .

(٦) المصدر نفسه : ١ / ٣٨٤ .

(٧) المصدر نفسه : ١ / ٣٨٦ .

(٨) المصدر نفسه : ٣ / ٤٤٦ .

(٩) ديوان جميل بثينة : ١٩٦ .

(١٠) المحكم والمحيط الأعظم : ٥ / ٤٦١ .

أنه يعتمد الى الرواية عن سمع عن الأعراب ، بمعنى أننا لا نجد عنده سماعا مباشرا على نحو واضح .

١٥ . أساس البلاغة

لجار الله محمود بن عمر الزمخشري (٥٣٨ هـ) فخر خوارزم الذي شهدت المعجمية العربية على يديه انعطافة منهجية جديدة اختلفت كل الاختلاف عما سبقه ، فاختلف منهجه ، ومادته ، وهدفه ، وأسلوبه ، فتحول ميدانه من اللغة إلى البلاغة^(١).

إذ نال أساس البلاغة لسهولة نظامه ، وسلامة مادته شهرة واسعة ، ما تزال المعجمية العربية الحديثة تحذو حذوه ، وتنسج على منواله ، إذ سارت كل المعجمات الحديثة التي أعدت ، وألفت على نهجه ، مع أنها لم تتوخ ما كان يتوخاه صاحبه من هدف^(٢) .

إن الدراسة المتأنية لتتبع ظهور هذا الاتجاه المعجمي تشير إلى أن أهل الحديث كانوا سابقين إلى ابتكارها ، واتخاذها منهجا في مصنفاتهم ، ولأن الزمخشري كانت له عناية كبيرة بالحديث ، كان أقرب عليه الاهتداء إلى طريقته التي ابتكرها في (أساس البلاغة)^(٣) ، فيعد الدارسون أن الريادة في هذا المنهج لأبي عمرو الشيباني في (الجيم) ، ثم تلاه أبو المعالي محمد بن تميم البرمكي (٤٣٣ هـ) في كتابه المسمى (المنتهى في اللغة) إلا أن شهرة كتاب البرمكي التي لم تدع حملت الدارسين على الاعتقاد بأن الزمخشري هو السباق إلى ذلك ، ولكننا لا ننكر ريادة الزمخشري في تنظيم تلك الطريقة ، وتهذيبها على النحو الذي وصلت به إلينا .

أشار الزمخشري إلى منهجه في خطبة الأساس فقال : ((وقد رتبت الكتاب على أشهر ترتيب متداول ، وأسهله متناولا ، يهجم فيه الطالب على طلبته موضوعة على طرف النمام ، وحبل الذراع من غير أن يحتاج في التنقير عنها إلى الإيجاف ، والإيضاع ، ... وتأسيس قوانين فصل الخطاب ، والكلام الفصيح بإفراد المجاز عن الحقيقة ، والكناية عن التصريح ...))^(٤). وقد وقع السماع عنده في ثمانين ونيف موضعا بحسب إحصاء أحد الباحثين العراقيين^(٥) ، ومن أمثلته :

أ. ((أخصبت الأرض ، وصارت بثنية ، وعسلا ، وهي حنطة موصوفة . سمعت أعرابيا شاميا يصفها بالحرمة ، ويقول : قمح الشام أنواع : منه البثني ، والكيون ، والحسني ، والهويدي ، والناقوسني ، والشيلوني ، والسوادي ...))^(٦).

(١) ينظر : المعجم العربي (نصار) : ٥٥٠ / ٢ - ٥٥١ .

(٢) ينظر : المعاجم العربية المجنسة (الريان) : ١٨٢ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ١٨٣ .

(٤) أساس البلاغة (مقدمة المصنف) : ١٦ / ١ .

(٥) ينظر : الدراسات المعجمية في العراق من سنة ١٩٧٣ - إلى ١٩٩٣ (أطروحة) : ١٢٧ .

(٦) أساس البلاغة (ب ث ن) .

ب. ((تضمخ بالجاويّ، وهو الزعفران ، نسبت إلى الجاويّة ، وهي من أعمال البلقاء ، سمعتُ من يقول : أرض البلقاء تلد الزعفران))^(١).

ت. ((سمعتُ من يقول : اللبن ، دم سلبته الطبيعة جريا له ، أي : حمرة ...))^(٢).

ث. ((سمعت بعضهم يقول : عكشتك بمعنى سبقتك))^(٣).

ج. ((سمعتُ منهم من يقول : جرى لنا في السوق نطاح ، وأي نطاح ...))^(٤).

١٦. العباب الزاخر

لرضيّ الدين الصاغاني (٦٥٠ هـ) ألفه في أواخر حياته حين شعر أنه ينبغي أن يستقل بمعجم خاص به ، بعد أن كان جل اعتماده على صحاح الجوهري ، إذ كان من ثمره ذلك الاعتماد كتاباه (التكملة والذيل والصلة) ، و (مجمع البحرين)^(٥) .

قد سجل لنا التاريخ أن الصاغاني ، أو الصغاني كان من كبار اللغويين ، إن لم يكن أكبرهم في القرن السابع الهجري ، قد أفنى عمره في جمع متون اللغة ، وتحصيل ما تضمنته من ألفاظ غريبة ، وتعابير فريدة ، ووضع في ذلك كتباً شتى مما يدل على سعة اطلاعه^(٦) .

وقد أثنى القدماء على عباب الصاغاني ، وبينوا ما انماز به ، قال السيوطي : ((وأعظم كتاب ألف في اللغة بعد عصر الصحاح كتاب المحكم والمحيط الأعظم ، لابي الحسن علي بن سيده الأندلسي الضرير ، ثم كتاب العباب للرضي الصغاني))^(٧) .

ولا نجانب الصواب إذا قلنا : إن ترتيب العباب أخذ بطرف كبير من ترتيب الصحاح في الفصول ، والأبواب ، ولكننا نرى تغييرا كبيرا في ما تحويه المواد ، فقد تضخمت ، وحملت من الثمار شيئا كثيرا فوق ما يحمل الصحاح ، وهو ما ينبئ أن العباب كان يمثل مرحلة النضج اللغوي ، والمعجمي في فكر الصاغاني^(٨) .

لقد اعتنى الصاغاني كثيرا بمبدأ الجمع فتحققت لديه سماعات ، ومشاهدات كثيرة لكثرة تنقله بين الهند ، واليمن ، ومكة ، والعراق ، والسودان ، ومصر^(٩) ، وهذه الرحلات لابد ان تكون قد

(١) أساس البلاغة (ج و ي) .

(٢) المصدر نفسه (ج ر ل) .

(٣) المصدر نفسه (ع ك ش) .

(٤) المصدر نفسه (ن ط ح) .

(٥) ينظر : المعجم العربي (نصار) : ١٧ / ٢ .

(٦) ينظر : التكملة والذيل والصلة للحسن بن محمد الصغاني ، تنبيهات وتصحيحات في شواهد الشعرية (بحث) :

١٣٧ .

(٧) المزهر : ٥٠ / ١ .

(٨) ينظر : المعجم العربي (نصار) : ٢٠ / ٢ .

(٩) ينظر : الدراسات المعجمية في العراق (أطروحة) : ١٢٠ .

ولدت حصيلة لغوية لا يمكن التغافل عنها بوصفها مصدرا من مصادره في العباب ، مما يفند الرأي القائل بانعدام السماع لديه في العباب ، أو في التكملة^(١)، ومن أمثلة السماع عنده في العباب .

أ. قال بعد ان ذكر كلام ابن دريد في معنى (السليط) ، وتفسيره إياه^(٢) : ((قال الصغاني مؤلف هذا الكتاب ، الأمر خلاف ما قاله ابن دريد ، فإني سمعتُ أهل مكة – حرسها الله – وأهل تهامة ، واليمن يسمون دهن السمسم : السليط ...))^(٣).

ب. ((الكرفسُ : بقلة معروفة ، قال الليث^(٤) : كأنه دخيل . قال الصغاني مؤلف هذا الكتاب : هي معربة ، وهي بلغة أهل غزنة : كرفج ، سمعتها من أهل غزنة بها))^(٥).

ت. ((الأزهري^(٦) : الهدس – بالتحريك : الآس . قال الصغاني مؤلف هذا الكتاب : هذه لغة أهل اليمن قاطبة))^(٧) ، والملحوظ أن نصه على أن هذه اللغة لغة أهل اليمن قاطبة متحقق به السماع بحكم ترحاله ومروره باليمن ؛ لكنه لا ينص هكذا جازما إلا إذا كان السماع متحققا عنده ، وإن كانت المعجمات التي سبقته قد أشارت إلى أنها لغة يمانية قديمة مماتة .

ث. ((قال الليث : رهطة ، ركايا في الهند – معربة – يستقي منها بالثيران ، قال الصغاني مؤلف هذا الكتاب : أما أرض الهند فأنا ابن بجدتها ، وطلاع أنجدتها ، وليست بها هذه الركايا ، وإنما الدولاب يسمى بالهندية : ارهت ، فسمع بعض السفرة المستعربين المترددين إلى تلك البلاد يقولون : ارهت ، فقال : أرهط بالطاء فغيرها ، وليس في كلامهم طاء ...))^(٨) .

والمحوظ على نص الصاغاني :

١. تثبته بالمشاهدة ، والسماع ، من صحة اللفظة التي ينقلها .

٢. النص بطريقة السماع على اللفظ الوارد في الهندية ، ومعناه .

٣. بيان السبيل التي عرب بها اللفظ حين نقله إلى العربية .

(١) ينظر : الدراسات المعجمية في العراق (أطروحة) : ١١٩ .

(٢) ينظر : جمهرة اللغة : ٨٣٦ / ٢ .

(٣) العباب (س ل ط) .

(٤) ينظر : العين : ٤٢٦ / ٥ .

(٥) العباب (ك ر ف س) .

(٦) ينظر : تهذيب اللغة (هد س) المادة مهملة في تهذيب اللغة ، ولا ادري من أين جاء بها الصاغاني . وينظر : مجمل اللغة (هد س) ، ولسان العرب (هد س) وفيهما أنها لغة يمانية مماتة .

(٧) العباب (هد س) .

(٨) المصدر نفسه (ره ط) .

٤. بين بعض سمات اللغة الأخرى غير العربية فيما انمازت به من انتفاء ورود بعض الأصوات فيها وهذه الملامح يمكن الإفادة منها في التراث العربي ، إذ أسست لما يعرف اليوم بـ (علم اللغة المقارن) .

ج. ((قال الأزهري : لم أسمع الفوط في شيء من كلام العرب ، ولا أدري أعربية هي أم هي من كلام العجم ؟ غير أنني رأيت في الكوفة آزارا مخططة تباع ، ويشتريها الجمالون ، والأعراب والخدم ، وسفل الناس ، فيتأزرون بها ، ويسمونها : الفوط^(١)... قال الصغاني مؤلف هذا الكتاب : الفوطة لغة سنديّة معربة ، وهي تعريب : بوتا ، بضمة غير مشبعة))^(٢) ودليل السماع في هذا النص تأكيد عدم عربية اللفظة بوصف طريقة نطقها لدى مستعمليها الأصليين وهذا الأمر لا يكون إلا حصيلة سماع مباشر ، واع ، ودقيق .

١٧. مختار الصحاح^(٣)

لمحمد بن أبي بكر الرازي (٦٩٦ هـ)^(٤) ، عد هذا المختصر من أبرز مختصرات الصحاح وأكثرها ذيوغا وشهرة ، وأكثرها دقة وأمانة^(٥) ، وقد التزم فيه مؤلفه منهجا أشار إليه في خطبة كتابه^(٦) . وقد عمل الرازي على اختصار الصحاح وتهذيبه ، والاستدراك عليه بما وصفه بالزيادات التي صدرها بجملة : (قلت)^(٧) ، وقد تصدر هذا المختصر غيره من المختصرات التي عملت على اختصار الصحاح مثل مختصر الزنجاني (٦٥٦ هـ) ، و (الراموز في اللغة) ؛ لأنه انماز بجملة من المزايا التي افتقر إليها غيره ، كسهولة المنهج ، وقرب المأخذ ، والعناية بالضبط ، فضلا عن حصره لأوزان الأفعال الثلاثية ، والتنبيه عليها ، وتدارك ما فات الجوهري منها^(٨) ، ومن أمثلة السماع بنوعيه المباشر ، وغير المباشر عنده :

أ. ((الشلجم : اللَّفْتُ الذي يؤكل ، وقال أعرابيٌّ :

تَسَأَلُنِي بِرَامَتَيْنِ شَلْجِمًا))^(٩) .

(١) ينظر : تهذيب اللغة : ١٤ / ٧٢ .

(٢) العباب (ف و ط) .

(٣) وهناك مختصر آخر أقل شهرة ، إلا أنه اسبق من مختار الصحاح هو (مختار الصحاح) للزنجاني (٦٥٦ هـ) ، وقد طبع في مطلع القرن الماضي باسم (تهذيب الصحاح) ، وقد عمل فيه مصنفه على حذف كثير من الأمور بغية تحقيق هدفه في الاختصار ، ينظر : المعجم العربي (نصار) : ٢ / ٣٩٦ ، وقد حققه عبدالسلام هارون ، وعبدالغفور عطار ، ونشره محمد سرور الصبان ، وصدر عن دار المعارف بمصر .

(٤) اختلف الدارسون فيه فلم يحققوا إلا اسمه ، وظل جزء وافر من حياته طي الغموض ، حتى وفاته ، ينظر : دراسة في مختار الصحاح (بحث) : ٢٣٤ - ٢٣٥ .

(٥) ينظر : المعاجم العربية المجنسة (العريان) : ١٣٩ .

(٦) ينظر : مختار الصحاح (المقدمة) : ١٧ .

(٧) ينظر : المعجم العربي (نصار) : ٢ / ٣٩٧ .

(٨) ينظر : المعاجم العربية المجنسة (العريان) : ١٤٠ - ١٤١ .

(٩) مختار الصحاح (شلجم) ، وفي التهذيب : ١١ / ١٦٥ ((ولا يقال شلجم ، ولا فلجم)) ، والشاهد بلا عزو في : الصحاح (شلجم) ، وفي لسان العرب (شلجم)

ب. ((قال أعرابي بعد الفطر رب صائمه لن يصومه ، وقائمه لن يقومه ، فجعله نعنا للنكرة ، وأضافه إلى المعرفة ...))^(١) .

ت. ((قدم أعرابي على ابن عم له بمكة ، فقال : إن هذه بلاد مَقْضَم ، وليست بلاد مَخْضَم ...))^(٢) ، وهو من السماع غير المباشر .

ث. ((قال الفراء : سَمِعْتُ بعضَ العرب يقول : عليه ثوب كأنه الشَّفَقُ ، وكان أحمر ...))^(٣) .

ج. ((قال أعرابي : إنَّ المسافرَ ، ومتاعه لعلَى قَلَّتِ إلا ما وقى الله ، قلت : وهكذا رواه الأزهري أيضا ^(٤) ولا أعرف أحدا من أئمة اللغة يرويه حديثا ...))^(٥) ، وهذا النص يدل على سعة استقراء الرجل ، وتمكنه من علوم شتى حتى أنه صحح ما وهم أنه حديث فجزم بأنه غير حديث كما يدل على توثيق ما ينقله عن أئمة اللغة، وضبط ذلك النقل .

١٨ . الصباح المنير

لأحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي (٧٧٠ هـ) من المعجمات التي تناولت أحد المتون الفقهية بالشرح والبيان ، إذ هو معجم لكتاب (الشرح الكبير) للإمام الرافعي في الفقه الشافعي ، ويرى المطلع عليه كثيرا من الفوائد العلمية المنوعة إلى جانب هدفه اللغوي ، ومن ذلك العناية بشرح المصطلحات الفقهية ^(٦) ، وقد أبان الفيومي عن أن هدفه الأساسي من تأليف معجمه هذا هو شرح الاصطلاحات الفقهية الواردة في مدونة من مدونات الفقه الشافعي ، وهو يصف مزايا معجمه في مقدمته بقوله : ((قد حاز من الضبط الأصل الوفي ، وحل من الإيجاز العلي ، غير أنه افرقت بالمادة الواحدة أبوابه ، فوعرت على السالك شعابه ، وامتدحت بين يدي الشادي رحابه ، فكان جديرا بأن تنبهر دون غايته ركابه ...))^(٧) ، وقد توافرت فيه من عناصر الصناعة المعجمية - كعنايته بالضبط بلفظ مشهور - الذي كان غالبا بالنص عليه ، وعنايته بالاحتجاج بالشواهد القرآنية والإكثار منها ، وعنايته بالظواهر التصريفية ، والاشتقاقية ، مما جعله ينال شهرة ، وذيوعا واسعين ^(٨) .

(١) مختار الصحاح (ع ر ض) .

(٢) المصدر نفسه (ق ض م) .

(٣) المصدر نفسه (ش ف ق) .

(٤) ينظر : تهذيب اللغة : ٩ / ٦٤ ، وقد نقله عن ابن السكيت قال : حكاه الاصمعي عن بعض العرب .

(٥) مختار الصحاح (ق ل ت) .

(٦) ينظر : المعاجم العربية المجنسة (العريان) : ١٩٣ .

(٧) الصباح المنير : ١ (مقدمة المصنف) .

(٨) ينظر : المعاجم العربية ، مدارسها ، ومناهجها (أبو سكين) : ١١٨ - ١١٩ .

وقد تنوعت المصادر التي استقى منها الفيومي مواد معجمه ، فبلغت بحسب إحصاء أحد الباحثين العراقيين ستة وستين مصدرا (١) ، وبلغت عند آخر أربعة وثمانين مصدرا (٢) ، وكان كلا الباحثين قد تناولا مسألة السماع عند الفيومي باقتضاب شديد ، إذ ذهب الباحث ناجي ناصر حسن إلى تأكيد الأمر ، بقوله : ((وقد أفاد الفيومي من المشافهة عن طريق رحلاته ، أو التقائه بالمسافرين ، وتسجيله لما يسمعه منهم)) (٣) ، في حين قلل من أهمية المصباح المنير في هذا الجانب الباحث الآخر نعيم سلمان البدري بقوله : ((لكن تلك المشافهة كانت من القلة بحيث لا تمثل - فيما أرى - ظاهرة بارزة في المصباح ، لذلك يمكن القول : بأن جل مصادر الفيومي كانت من الكتب لكونه من المتأخرين)) (٤).

أقول : لا أرى وجه صواب لرأي الباحث نعيم البدري ؛ لأننا لا نعدم وجود السماع عند المتأخرين حتى صاحب تاج العروس نلفي كثيرا من المواطن التي ينص فيها على سماعه المباشر ، أو غير المباشر ، فكيف لا يكون لدى الفيومي اعتناء بالسماع ، وهو رجل فقيه يعول على السماع أكثر من غيره ، وهو يعالج بمعجمه متنا فقهيا أيضا ؟ ومن أمثلة السماع عنده بنوعيه المباشر ، وغير المباشر :

أ. ((أجبرته على كذا بالألف ، حملته عليه قهرا ، وغلبة ، فهو مجبر ، هذه لغة عامة العرب ، وفي لغة لبني تميم ، وكثير من أهل الحجاز يتكلم بها " جبرته " جبرا من باب قَتَلَ ، وجَبُورا حكاه الأزهري (٥))) (٦) ، ولعل قوله (هذه لغة عامة العرب) نابع من استقراء دقيق لا بد أن يكون السماع أساسا له ، وهذا ما يوحي به قوله الآخر : (وفي لغة لبني تميم) ، ما يدل أيضا على اطلاعه سواء كان ذلك بالسماع المباشر ، أو بغير المباشر نقلا عن سمع .

ب. ((قال الأزهري (٧) : سمعت أعرابيا يقول : ليس لي في الأمر " ولسٌ ولا دلسٌ أي : لا خيانة ، ولا خديعة ...)) (٨) ، وهذا كما هو مبين من سماعاته غير المباشرة التي تتصل بالرواية عن سمع .

ت. ((قال الأزهري (٩) : سمعت العرب تقول للمولود حين يولد ذكرا " غلام " ، وسمعتهم يقولون للكهل " غلام " ، وهو فاش في كلامهم)) (١٠) ، وهذا سماع غير مباشر عن عالم ثقة ، معجمي

(١) ينظر : الفيومي ومعجمه المصباح المنير (رسالة ماجستير) : ٤١ - ٥٧ .

(٢) ينظر : الدراسات المعجمية في العراق بين سنة ١٩٧٣ - ١٩٩٣ (أطروحة) : ١٣٣ - ١٣٤ .

(٣) الفيومي ومعجمه المصباح المنير (رسالة) : ٥٦ - ٥٧ .

(٤) الدراسات المعجمية في العراق بين سنة ١٩٧٣ - ١٩٩٣ (أطروحة) : ١٣٥ .

(٥) ينظر : تهذيب اللغة : ٤٣ / ١١ .

(٦) المصباح المنير (ج ب ر) .

(٧) ينظر : تهذيب اللغة : ٢٥٣ / ١٢ .

(٨) المصباح المنير (د ل س) .

(٩) ينظر : تهذيب اللغة : ١٣٦ / ٨ .

(١٠) المصباح المنير (غ ل م) .

مشهور ، تحقق لديه سماع ما قاله ، في ما ينقله الفيومي هنا فهو بحكم المتواتر المفروغ من صحته ، والسماع تم له هنا وجادة ، لا مشافهة .

ث. ((الفُنْدُقُ : فُنْعُلُ : خان ينزله المسافرون ، قال ابن الجواليقي^(١) : لغة شامية ، وعن الفراء قال : سمعت أعرابيا من قضاة يقول : الفُنْتُقُ ...))^(٢) ، وهذا سماع غير مباشر تحصل لديه بالرواية أو الوجادة التي تعد سماعا مقروءا .

ج. ((نَهَسَهُ الْكَلْبُ وَكُلُّ ذِي نَابٍ نَهَسًا مِنْ بَابِي ضَرْبٍ وَنَفَعَ عَضَّهُ وَقِيلَ قَبِضَ عَلَيْهِ ثُمَّ نَثَرَهُ فَهُوَ نَهَاسٌ وَنَهَسْتُ اللَّحْمَ أَخَذْتُهُ بِمَقْدَمِ الْأَسْنَانِ لِلأَكْلِ وَاخْتَلَفَ فِي جَمِيعِ الْبَابِ فَقِيلَ بِالسَّيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ ابْنُ السَّكَيْتِ قَالَ سَمِعْتُ الْكَلْبِيَّ يَقُولُ انْتَهَسَهُ الْكَلْبُ وَالذَّنْبُ وَالْحَيَّةُ وَنَهَسَهُ نَهَسًا وَقِيلَ جَمِيعُ الْبَابِ بِالسَّيْنِ وَالشَّيْنِ))^(٣).

١٩. القاموس المحيط

لأبي طاهر محمد بن يعقوب بن محمد الفيروزآبادي اللغوي (٨١٧ هـ) من أكبر موسوعات العربية اللغوية ، إذ يأتي ترتيبه بعد تاج العروس ، وقد ضم في متنه (٨٠) ثمانين ألف مادة ، برهنت على ان هدفه كان الجمع ، والاستقصاء^(٤) .

وجهه صاحبه (الفيروزآبادي) صوب صحاح الجوهري وصرح بذلك في قوله : ((ولما رأيت إقبال الناس على صحاح الجوهري ، وهو جدير بذلك ، غير انه فاته نصف اللغة ، أو أكثر ، إما بإهمال المادة ، أو بترك المعاني الغريبة النادرة ...))^(٥) ، وقد نال القاموس المحيط هذا شهرة يز بها غيره ، حتى وُصِفَ بأنه كان منتشرا في جميع الأمصار ، لجمعه ما لم يجمعه غيره مع حسن الاختصار^(٦) .

إن منهج القاموس على نحو عام ينهض على نضام الباب ، والفصل ، ثم أن جل ما حشا به الفيروزآبادي معجمه كان مستقى من مصدرين اثنين هما : المحكم والمحيط الأعظم ، لابن سيده ، والعباب ، للصاغاني ، بعد حذف واختصار^(٧) .

وقد انماز القاموس المحيط بضمه مادة لغوية غاية في النفاسة ، إذ لا غنى لأديب ، أو مؤرخ أو محدث ، أو طبيب عن الرجوع إليه ، فضلا عن الشرح الواضح السهل لتلك المادة بأسلوب عربي

(١) لعله يريد ابا منصور الجواليقي صاحب كتاب المعرب ، وهو الراجح .

(٢) المصباح المنير (ف د ق) .

(٣) المصدر نفسه (ن ه س هـ) .

(٤) ينظر : المعجم العربي (نصار) : ٤٥٣ / ٢ .

(٥) القاموس المحيط : مقدمة المصنف ، وينظر : المعجم العربي (نصار) : ٤٥٧ / ٢ .

(٦) ينظر : القاموس المحيط (مقدمة القاموس المحيط للهوريني) : ٨٠٦ / ١ .

(٧) ينظر : مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي : ٢٨٣ .

تُوخِّي فيه الإيجاز والاختصار من غير خلل ولا خلل ، مما حدا بكثير من الدارسين قديما وحديثا إلى تناوله بالشرح ، والنقد ، والاختصار ، والترتيب (١) ، ومن مظاهر تميزه الأخرى أنه استعمل الرموز لتحقيق غايته في الاختصار ، مع عنايته بذكر الألفاظ (المولدة) ، والأعجمية والغريبة ، وإتقانه ضبط بنية الكلمة ، وتركيزه على ذكر أعلام الفقهاء ، والمحدثين ، فضلا عن حذف أسماء الأعلام من المؤرخين واللغويين ؛ لتحقيق مبتغاه في اختصاره ، وعنايته بذكر الأدواء ، والأمراض (٢) ، والزرور ، والنباتات ، والمصطلحات الفقهية ، والاصطلاحية الأخرى (٣) .

إن الملحوظ على تعامل الفيروزآبادي مع موضوع السماع أنه ينص على إثباته ، أو نفيه بصيغة المبني للمجهول ، فيقول : سَمِعَ ، أو لم يُسَمِعَ ، وربما يكون ما دفعه إلى ذلك هو منهجه في الاختصار والإيجاز الذي حال دون أن يأخذ السماع لديه مكانته الحقيقية ، ولأن نقده الصحاح كان يلزمه بالاحتكام إلى كثرة المسموع ، وإن كان غالب ما نص عليه من المسموع بالنفي فيقول : لم يسمع ، وسيرد إيضاح ذلك ، فضلا عن ذلك نُلْفِي في القاموس المحيط أمورا قد تحمل على الوهم ، أو الخطأ ، أو الإغفال كعدم عزوه اللهجات (٤) ، ومبالغته في الاختصار (٥) ، وإهماله ذكر المشتقات ووقوعه في بعض الأخطاء الصرفية ، مع تكرار المادة اللغوية في بعض المواضع (٦) ، ومن أمثلة السماع لديه :

أ. ((شبعان ، وشابع : سمع في الشعر (٧) ، ولا يجوز في غيره)) (٨) ، وهنا ينص الفيروزآبادي على عدم سماعه (شابع) إلا في الشعر ، وهذا يدل على أمرين ، أحدهما : اعتماده على مصادره المكتوبة عن طريق الوجدادة ، إذ رجع إلى ألفي كتاب في مختلف العلوم من لغة ، وفقه ، وطب (٩) ، والآخر : إنه على كثرة ما روى ، وسمع توصل إلى حكمه في أنه لم يسمع تلك المفردة ، على هذا النحو من البناء إلا في الشعر ، والملحوظ أن جل أصحاب المعجمات ، حين ذكروا جواز استعمال (شابع) لم يذكروا له شاهدا (١٠) .

(١) ينظر: المعاجم العربية المجنسة (العريان) : ١٦٧ .

(٢) ينظر: ألفاظ الأدوية والأمراض في القاموس المحيط (أطروحة) : ٤٥ .

(٣) ينظر: المعاجم العربية ، مدارسها ومناهجها (أبو سكين) : ١٠٧ - ١٠٨ .

(٤) ينظر: القاموس المحيط (ه ب خ) .

(٥) ينظر: المعاجم العربية المجنسة (العريان) : ١٧١ .

(٦) ينظر: القاموس المحيط (ع ن ك) .

(٧) ورد (شابع) في شعر قيس بن العزارة ، وذلك قوله :

وقلت لهم شاء رغب وجامل *** فكلكم من ذلك المال شابع

(٨) القاموس المحيط (ش ب ع) .

(٩) ينظر: المعاجم العربية المجنسة (العريان) : ١٦٨ .

(١٠) ينظر: جمهرة اللغة : ١ / ١٥٧ ، والمحكم والمحيط الأعظم : ١ / ١٣٥ ، والمخصص (باب التحسي) : ١ / ٤٥٢ ،

ولسان العرب (شيع) ، وتاج العروس (شيع) .

ب. ((رَاهَصَ غريمه: راصده . والمَرَاهِصُ: لم يُسْمَعْ بواحدِها))^(١) ، إلا أنه جاء ((المَرَاهِصُ : الدرج ، واحدها مَرَهْصَةٌ))^(٢) .

ت. ((المرء ، مثلثة الميم : الإنسان ، أو الرجل ، ولا يجمع من لفظه ، و سمع مرؤون))^(٣) .

ث. ((التفران : محرّكة : الغليان ، والفعل : كَمَنَعَ ، وَعَلِمَ ، أو الصواب بالنون ، ولم يُسْمَعْ تفر بالتاء ، وإنما تصحف على الخليل ، وتبعه الجوهري ، وغيره))^(٤) ، وقد وردت اللفظة كما نص صاحب القاموس في العين^(٥) ، وفي الصحاح^(٦) بالتاء ، إلا أنها وردت في العين بالنون أيضا ، قال الخليل : نغرت القدر : غلت^(٧) ، وهذا يفضي الى القول : إن (تغر ، ونغر) قد تكونان من باب اللغات ، وإن لم يرد في النص على انها لغات ، ولكن الصورتين قد أثرتا في معجمات العربية .

ج. ((تمتى : تمطى ، وفي الحبل : اعتمد فيه ؛ ليقطعه ، وأصله تمتت ، ولم يسمع))^(٨) ، وعلى نحو ما ذكرنا آنفا أن ما يجعل السماع عند الفيروزآبادي غير واضح – على الرغم من غزارة سماعه بنوعيه كليهما – هو غايته في الاختصار ، وإخباره عن المسموع ، أو غير المسموع بصيغة المبني للمجهول التي لا يعرف معها مدى نسبة حصول السماع لديه ، وتحققه .

٢٠. تاج العروس من جواهر القاموس

لمحمد مرتضى الزبيدي (١٢٠٥ هـ) الذي لم يعرف المعجم العربي برحلته الطويلة معجما على قدره ، وسعته ، وضخامته ، وغزارة مادته ، وأهمية ما سجله من فوائد جليلة ، فلا يكاد يدنو منه معجم إلا وقد فاقه أضعافا.

كانت رغبة الزبيدي إيضاح غوامض القاموس ، وجمع الشروح ، والتعليقات عليه في كتاب واحد يستغنى به عنها مع ما زاد فيه من مواد كان اهملها الفيروزآبادي ؛ لأن الزبيدي اطلع على

(١) القاموس المحيط (رهص) .

(٢) المخصص : ٥١١ / ١ ، وينظر : تهذيب اللغة : ٦٩ / ٦ .

(٣) القاموس المحيط (مرو) .

(٤) المصدر نفسه (التفران) .

(٥) ينظر : العين : ٣٩٦ / ٤ .

(٦) ينظر : الصحاح (تغر) .

(٧) ينظر : العين : ٤٠٥ / ٤ ، والمحيط : ٦٤ / ٥ ، وتهذيب اللغة : ١٠٨ / ٨ ، ولسان العرب (نغر) .

(٨) القاموس المحيط (تمت) .

أكثر من خمسمائة كتاب من أمات المصادر والمعجمات كالجمهرة ، والمجمل ، والصاح ، وتهذيب اللغة ، والمحكم والمحيط الأعظم ^(١) ، وغيرها .

أما من حيث المنهج فقد اتبع الزبيدي منهج الفيروزآبادي ، إذ اتخذ من القاموس متنا عكف على شرحه ، وقد ميز عبارة القاموس من عبارة التاج بوضع عبارة الأول بين قوسين ، وطريقته هي طريقة الفصل ، والباب ^(٢) ، وقد انماز تاج العروس بجمهرة من الميزات التي جعلته يفوق سواه شهرة وذيوعا بحسن ترتيبه ، وكثرة الزيادات التي ألحقها بالقاموس المحيط ^(٣) ، ومحافظته على النصوص التي استقاها من مصادر ، مع الضبط الذي تتبعه بدقة بالغة ، فضلا عن الضوابط التي تقي معجمه من التحريف ، والتصحيف ناهيك عن إبراز المعاني المجازية ، والعناية بذكر الأعلام ، والمواضع ، ودقة الاستقصاء ، واهتمامه بذكر لهجات عصره ، والأفطار التي مر بها آنذاك ، وعنايته بالمعاني العامة للتراكيب ، وهو ما عرف عند ابن فارس بالمقاييس ، أو الأصل المشترك للمادة اللغوية ^(٤) .

ومن الجدير ذكره في شأن السماع عند الزبيدي أنه سجل معلومات كثيرة ليس عن طريق النقل من مصادر ، بل عن طريق السماع عن شيوخه ، ومعارفه ، ومعاصريه ، والأعراب الذين التقاهم في جنوبي الجزيرة ، وعامة الناس الذين اجتمع بهم في اليمن ، ومصر ، وغيرها من البلدان ، ولم يكف بهذا بل اعتمد على الرؤية والمشاهدة في تحقيق كثير من المسائل ^(٥) .

يقول الدكتور هاشم طه شلاش ، رحمه الله ، : لقد ضعف أخذ اللغة عن هذا الطريق – ويعني طريق السماع – في العصور التي اعقبت الجوهري ، لكن ذلك لم يضمحل تماما ، إذ بقيت آثار قليلة ظهر منها شيء قليل في تاج العروس ... إلا أن سماعه لا يقتصر على الأخذ عن فصحاء الأعراب جنوبي الجزيرة بل يتعداه إلى سماعه عن شيوخه ، وأصحابه ، ومعاصريه ، ومن عامة الناس الذين ينقل عنهم ^(٦) .

ومن أساليب النص على المسموع عنده أنه يقول : أملى علينا كذا ^(٧) . سمعنا بعض مشايخنا ^(٨) . أخبرني بذلك ثقة أهل اللغة ^(٩) .

(١) ينظر: المعاجم العربية المجنسة (الريان) : ١٧٧ .

(٢) ينظر: المصدر نفسه : ١٧٨ .

(٣) بلغت استدركااته على القاموس المحيط (٤٥٨٧) استدركا بحسب إحصائي لها ، وهي مصدره بمقولته الشهيرة (ومما يستدرك عليه) .

(٤) ينظر: المعاجم العربية المجنسة (الريان) : ١٧٨ - ١٨٠ ، وينظر: نظرات في تاج العروس من جواهر القاموس (الجاسر) : ٥١ .

(٥) ينظر: الزبيدي في كتابه تاج العروس : ٢٠٧ .

(٦) ينظر: الزبيدي في كتابه تاج العروس : ٢٠٩ .

(٧) ينظر: تاج العروس (ع ي ط) .

(٨) ينظر: المصدر نفسه (ق ن د) .

(٩) ينظر: المصدر نفسه (ج ز ر) .

ومن أمثلة السماع عنده :

أ. قال في شرح لفظة (مرغناي) : ((هو البلد المشهور بأفريقيا على ضفة البحرين ، بحر أفريقيا ، وبحر المغرب ، بينهما وبين بجاية اربعة ايام ، وشهرتها كافية ، ومرغناي ، بفتح ، وسكون ، وتحريك الغين ، والنون كذا هو مضبوط في النسخ ، والصواب بالزاي ، وتشديد النون ، كما اخبرني بذلك ثقة من أهله))^(٥).

ب. ((وجاءوا من كل فند بالكسر، أي من كل فنٍ ونوع ، قلت : ومنه اشتقاق الأفندي لصاحب الفنون ، زادوا الفا عند كثرة الاستعمال إن كانت عربية ، وقيل : رومية معناه السيد الكبير ، كما سمعت من بعض))^(٦).

ت. ((الصيد : السمك ، يمانية ، سمعته ممن أثق به من عرب اليمن))^(٧).

ث. ((سمعت أهل عمان ، والبحرين ، والكنديين يقولون : كُندة بالضم))^(٨).

ج. ((الجبُوب : حصن باليمن ، والمشهور الآن على أسنة أهلها ضم الأول كما سمعتهم))^(٩).

هذا ما بدا لي من أمثلة السماع بدءا من العين ، وانتهاء بتاج العروس الذي اقترحنا أن يمتد عصر الاحتجاج ، والاستشهاد على قضايا اللغة ، ومسائلها إلى زمنه ، لكي تتجلى للدارسين ضرورة هذا المقترح ، والأخذ به على نحو لا يبقى بعده شيء اسمه (عصور الاحتجاج) التي سلبت العربية كثيرا من ألوان الكلم التي جدت فيها ، وغفلت عن التدوين عمدا .

-
- (١) تاج العروس (ر غ ن) .
 - (٢) المصدر نفسه (ف ن د) .
 - (٣) المصدر نفسه (ص ي د) .
 - (٤) المصدر نفسه (ك ن د) .
 - (٥) المصدر نفسه (ج ب) .

ثانيا : السماع في معجمات المعاني

مدخل

كان جمع اللغة بدءا ، لا يعد حصر طائفة من الألفاظ في موضوع ما من غير منهج واضح ، أو ترتيب معين ، وكان من نتائج ذلك ظهور رسائل لغوية أشبه ما تكون بكتب صغيرة الحجم ، وقد تباينت المسميات التي أطلقت على تلك الرسائل ، فهي أحيانا تسمى كتبا ، وأحيانا يلصق بها لفظ معجم ، فيقال : معجمات الموضوعات ، وأحيانا تسمى بـ (المعجمات المبوبة) (١) ، وحقيقة الأمر أن بها حاجة إلى بيان ، وإيضاح على نحو نستبين به الخلط الواقع في إطلاق لفظة معجم على ذلك الضرب من التأليف اللغوي الذي سبق به العرب الغربيين (٢).

إذن لنا أن نسأل : هل تنطبق شروط الصناعة المعجمية المتمثلة بالسعة ، والشمول ، والتنظيم على تلك الرسائل اللغوية على نحو عام ، وعلى كل مصنف أثر عنه أنه صنف في موضوع معين لكي نطلق عليه اسم معجم ؟ بالطبع سيكون الجواب بالنفي ؛ لأن تلك الكتب والرسائل التي يصفها الدكتور حسين نصار بأنها رسائل على الموضوعات (٣) لم تكن مستوفية شروط الصناعة المعجمية ، إذن فنحن في هذا المقام بنا حاجة إلى تحديد مفهوم (معجمات المعاني) والتفريق بينها ، وبين الرسائل اللغوية التي صنفت على أساس الموضوعات ، فنرى أن يصار إلى تعريف معجمات المعاني بأنها كل معجم أتى على ذكر المعاني الواردة في موضوع ما شرط استيفائه شروط الصناعة المعجمية ، وضوابطها من سعة ، وشمول ، وتنظيم مجتمعة كلها ، وبذلك يُخرج كثير من المصنفات التي عدت من معجمات المعاني لتدخل في تصنيف الرسائل والكتب التي لم يتوافر فيها ما ينهض بها من مقومات الصناعة المعجمية لتستحق أن توصف بأنها معجمات ، إذ إننا نجد أن ((أول كتب هذا النوع من معجمات المعاني لم يكن يصدق عليها اسم معجم إلا بتأويل بعيد ؛ ذلك أنها لم يقصد من وضعها الجمع المستوعب ، والإحصاء الدقيق ...)) (٤).

إن غاية ما يرمي إليه هذا الضرب من التأليف المعجمي هو ((بيان المفردات الموضوعة لمختلف المعاني ، فترتيب المعاني بطريقة خاصة ، وتذكر الألفاظ التي تقال للتعبير عن كل معنى منها ، فنجد أبوابا مرتبة على نحو هذا الوضع : خلق الإنسان ، الحمل والولادة ، الرضاع ، والقطام ، والغذاء السيء للمولود ، أسنان الأولاد ...)) (٥).

ويذهب أحد الدارسين العراقيين المحدثين إلى أن معجمات المعاني لم تنل من العناية ما تستحقه كما هي الحال مع معجمات الألفاظ ، ولم يكن أغلب معجمات المعاني في البدء إلا رسائل

(١) ينظر : المخصص : ١٠ / ١ .

(٢) ينظر : علم الدلالة (د. أحمد مختار عمر) : ١٠٩ .

(٣) ينظر : المعجم العربي (نصار) : ٣٢ / ١ .

(٤) الدراسات اللغوية عند العرب حتى نهاية القرن الثالث الهجري : ٢٢٩ .

(٥) مقدمة الصحاح (عطار) : ٩٩ .

لغوية صغيرة لا ترتقي الى مستوى تسميتها بـ (معجم) ^(١) ، ثم عرج الباحث على ذكر أشهرها التي هي : كتاب الألفاظ ، لأبن السكيت (٢٤٤ هـ) ، والألفاظ الكتابية ، للهمذاني (٣٢٠ هـ) ، وجواهر الألفاظ ، لقدامة بن جعفر (٣٣٧ هـ) ، وفقه اللغة ، للثعالبي (٤٢٩ هـ) ، والمخصص ، لإبن سيده (٤٥٨ هـ) ^(٢) ، إلا أنه غفل عن ذكر ما هو أكثر شهرة ، وريادة في مجال معجمات المعاني (الغريب المصنف) لأبي عبيد (٢٢٤ هـ) ، مما حدا بدارس آخر إلى الاستدراك عليه بذكر معجمات معان أخرى لا يحسن إهمالها ، أو التغافل عنها ، إلا أننا في بحثنا آثرنا الاكتفاء بما اشتهر منها ، وما وجدنا فيه مادة للسمع ، مع عدم التعرض لمناهجها ؛ لأنها درست ^(٣) .

ويذهب باحث عراقي آخر إلى أن معجمات المعاني تتسم ببساطة التأليف ؛ لأنها لا تتطلب الإحاطة ، والشمول ، بل هي قائمة على جمع ما أمكن جمعه من الألفاظ ، فضلا عن سهولة الترتيب ^(٤) .

أقول : إن معجمات المعاني ليس لها ترتيب واضح ، ولا تنظيم جلي حتى يذهب الباحث إلى وصفه بالسهولة ، ثم ليس من الصواب تسمية أي مصنف من الرسائل اللغوية التي صنفت في معالجة موضوعات محددة بـ (معجمات) ؛ لأن الباحث نفسه يقول : ((أما معجم العين فنستطيع أن نقول : إنه أول كتاب يستحق أن يطلق عليه لفظة معجم ؛ لأنه اتصف بالشمول ، وكان يهدف إلى الإحاطة بمفردات اللغة)) ^(٥) ، فضلا عن دقة الترتيب ، وهذا يدعم ما ذهبنا إليه من أن تلك الرسائل لا ترقى إلى مستوى تسميتها بـ (المعجم) فضلا عن افتقارها إلى دقة التنظيم ، والشمول ، والإحاطة ، والباحث هنا يحجج قد أشار إلى هذه الحقيقة .

وبعد فالعربية بها حاجة إلى معجم معان تستوفى فيه جمهرة من المعايير ، والضوابط ، والسمات بما يضمن تلبية احتياجات أهلها في زماننا الحاضر ، وفي ما ذهب إليه أحد الدارسين العراقيين المحدثين ضالة ما ننشد من تلك المعايير ، والضوابط ، إذ ينبغي أن يتسم معجم المعاني المقترح بـ :

١ . الإفادة من تعريفات معجمات المعاني الحديثة ، وتقسيماتها ، توخيا لاستيعاب أكبر قدر من المعاني ، والألفاظ التي تناسبها .

٢ . الإعراض عن التطرق إلى شروح معاني الألفاظ ، وأسباب التسميات ؛ لأن ذلك يجعل معجم المعاني ضخما لا يسهل استعماله ، او تداوله .

(١) ينظر : حاجتنا الماسة إلى معجم المعاني (بحث) : ٢٨٤ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٢٨٤ .

(٣) ينظر : منهج معجمات المعاني إلى نهاية القرن السادس الهجري (رسالة) : ١ - ٥ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ١١ .

(٥) المصدر نفسه : ١١ .

٣. الابتعاد عن إدراج الحوشي ، والغريب ، والمهجور من الألفاظ في معجم المعاني المنشود ؛ لأن ذلك مما لا يحتاجه الكاتب المعاصر ، أو المترجم الحديث .

٤. عدم تضمينه الألفاظ العلمية المتخصصة ؛ لأن كل حقل علمي فيه عشرات الالاف من المصطلحات العلمية ، بما لا يتهيأ لمعجم معان واحد ، او معجم ألفاظ استيعابه .

٥. إدخال ألفاظ الحضارة الجديدة ، مع إلحاقه بفهرست شامل ، ومتكامل للمواد^(١)

١. الغريب المصنف

لأبي عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤ هـ) الذي لا يمكن الجنوح نحو غيره في ريادة التأليف في مجال معجمات المعاني ، إذ هو أقدم كتاب وصل إلينا في هذا الضرب من التأليف المعجمي ، ونال حظوة كبيرة عند العامة ، والخاصة ، وأثار حركة تأليفية واسعة تناولت نقده ، واختصاره ، وشرح أبياته ، فضلا عن شرح ما جاء فيه من مواد^(٢) .

يعد أبا عبيد من رعييل اللغويين الأول ؛ لذلك اعتمد اعتمادا تاما في كتابه كله على الرواية الشفوية ، يقول : ((مكثت في تصنيف هذا الكتاب أربعين سنة اتلف ما فيه من أفواه الرجال ، فإذا سمعت حرفا له موقع في الكتاب بت تلك الليلة فرحا ...))^(٣) ، وهذا ما يعضده الإحصاء الذي قدمه أحد الدارسين العراقيين ، إذ بلغ عدد اللغويين (١٢) اثني عشر لغويا ، وعدد الرواة الأعراب (٢٧) سبعة وعشرون راويا^(٤) ، مما يدل على وفرة السماع لديه على نحو واضح .

وقد نال الغريب المصنف حظا وافرا من النقد المعجمي عند الدارسين العراقيين على نحو صنيع الدكتور إبراهيم السامرائي ، رحمه الله ، حين نقد طبعته ، طبعة تونس ، وطبعة الدكتور رمضان عبد التواب^(٥) ، كذلك ما قدمه الباحث ليث البياتي في رسالته^(٦) ، فضلا عن النقد القديم ، وهذا يؤكد أهميته ، بوصفه أول معجم معان تعرفه العربية .

ومن أمثلة السماع عنده :

أ. قال في بيان معنى (ابن عم لِحاً) : ((أبو الجراح : فإن لم يكن لِحاً ، وكان رجلا من العشيرة ، قال : هو ابن عم الكلالة ، وابن عم كلاله ، وابن عمي كلاله ...))^(٧) ، ويبدو

(١) ينظر : حاجتنا الماسة الى معجم المعاني (بحث) : ٢٩٧ - ٢٩٨ .

(٢) ينظر : منهج معجمات المعاني الى نهاية القرن السادس الهجري (أطروحة) : ٤٦ - ٤٧ .

(٣) إنباه الرواة على أنباه النحاة : ٢٢ / ٣ .

(٤) ينظر : منهج معجمات المعاني الى نهاية القرن السادس الهجري (أطروحة) : ٦٩ - ٧١ .

(٥) ينظر : في الصناعة المعجمية : ٤٠٥ - ٤٧٩ .

(٦) ينظر : الغريب المصنف لأبي عبيد القاسم بن سلام ، دراسة منهجية لغوية (رسالة) : ٤٧ - ٥٣ .

(٧) الغريب المصنف (طبعة داوودي) : ١ / ١٦٠ .

على منهج أبي عبيد في ما نورده من أمثلة عن سماعه أنه لا ينص على ذلك السماع بأي لفظ يدل عليه كـ (سمعت ، أو قال فلان) ، أو غيرهما من الصيغ التي تدل على السماع .

ب. ((العدبس الكناني ^(١) : الخُزرة : داء يأخذ في مستدق الظهر بفقرة القطن ...)) ^(٢) .

ت. ((أبو زياد الكلابي : المُسبكر : هو الشاب المعتدل التام ، والمُطرهم مثله ...)) ^(٣) .

ث. ((أبو الحسن الأعرابي : النيم : الدرج الذي في الرمال إذا جرت عليه الرياح ...)) ^(٤) .

ج. ((قال أبو زياد الكلابي والأصمعي : الجائر حر في الحلق ...)) ^(٥) .

إن الملحوظ على الغريب المصنف فيما يخص السماع أنه أكثر منه ، واتسع فيه ، أيما اتساع ، ولاسيما سماعه عن شيوخه ، وكان الأصمعي على رأسهم ، إذ ورد ذكره (١٠٢٠) ألفاً وعشرين مرة وأبو زيد الأنصاريّ ، وأبو عمرو الشيباني ، وغيرهم ^(٦) .

٢. كتاب الألفاظ

لابن السكيت يعقوب بن اسحاق (٢٤٤ هـ) ، عدّ هذا الكتاب مصدرا ضخما يمثل خطوة كبيرة في تأريخ معجمات المعاني ، وصورة واضحة من النضج في التبويب ، والتصنيف ، والتوثيق ، والبيان ... لما اتصف به من جودة التأليف ، ودقة الرواية ، واستيعاب كثير من كلام العرب ، بما تلقفه من أفواه الشيوخ ، والأعراب الذين لقيهم ، وأخذ عنهم ^(٧) .

وكتاب الألفاظ هو ثاني معجم من معجمات المعاني يصل إلينا مستقلا ^(٨) بعد الغريب المصنف ، ويدل كذلك على علو مكانة ابن السكيت ، ورسوخ قدمه في اللغة رأى احد الدارسين العراقيين المحدثين أنه لم يكن يتبع منهاجا معينا ، أو خطة ثابتة لترتيب أبوابه التي بلغ عددها (١٤٨) مئة وثمانية وأربعين بابا ^(٩) ، إلا أن باحثا آخر رأى أن ابن السكيت حاول أن يختط لنفسه منهاجا خاصا حين جمع بين الأبواب المتشابهة ، والمتضادة من غير أن يفصل بينهما فاصل ^(١٠) .

(١) هو أحد الرواة الأعراب الذين أخذ عنهم أبو عبد في الغريب المصنف .

(٢) الغريب المصنف : ٢ / ٢٦٠ .

(٣) المصدر نفسه : ١ / ١٥٠ .

(٤) المصدر نفسه : ١ / ٢٠٣ .

(٥) المصدر نفسه : ٢ / ٢٥٨ .

(٦) ينظر : منهج معجمات المعاني إلى نهاية القرن السادس الهجري (أطروحة) : ٦٩ .

(٧) ينظر : كتاب الألفاظ (طبعة قباوة) : (مقدمة المحقق) .

(٨) حققه الدكتور فخر الدين قباوة ، وصدر عن مكتبة لبنان ناشرون بطبعته الأولى عام ١٩٩٨ .

(٩) ينظر : منهج معجمات المعاني إلى نهاية القرن السادس الهجري (أطروحة) : ٧٦ - ٧٧ .

(١٠) ينظر : ابن السكيت اللغوي : ٢٠٤ .

وقد عوّل ابن السكيت على السماع في كتابه كثيرا ، على نحو واضح بذكر أسماء الأعراب الذين سمع عنهم ونقل عنهم شأنه في ذلك شأن كبار أئمة اللغة الذين ارتحلوا وجابوا الفيافي ، والبوادي ليأخذوا اللغة مشافهة من أصحابها ^(١) ، ومن أمثلة السماع في كتاب الألفاظ :

أ. ((قال الأصمعيّ: وأخبرنا ابن أبي طرفة : قال : قال أعرابي لابن عم له قدم عليه مكة : إن هذه ارض مقضّم ، وليست بأرض مخضّم))^(٢) ، وهذا من ضرب السماع غير المباشر .

ب. ((قال أبو زيد الأنصاري سمعت ردادا الكلابي يقول : تأبل فلان إبلا ، وتغنم غنما ، وذلك حين يتخذ إبلا ، وغنما ...))^(٣) ، وهذا من ضرب السماع غير المباشر أيضا ، إلا أنه حجة على وجود السماع لقربه مما قرره اللغويون من زمان السماع المتعارف عليه عندهم ، الذي لا نرى تحديد زمانيته على نحو ما هو معمول به .

ت. ((قال يونس : قلت لأعرابي : أفقير أنت أم مسكين ؟ قال : لا والله بل مسكين ...))^(٤).

ث. ((سمعت بعض بني قشير يقول : رجل سيّريت في رجال ، ونساء سباريت))^(٥).

ج. قال في بيان معنى كلمة (الرّسل) : ((قال أبو مسمع^(٦) : ويكن رسلا أيضا حيثما ما كنّ ، وإن لم يكن على الحوض ...))^(٧) ، وهو سماع مباشر عن الأعراب .

٣. المنتخب من غريب كلام العرب

لأبي الحسن علي بن الحسن الهنائي المعروف بكراع النمل (٣١٠ هـ) من معجمات المعاني في القرن الرابع الهجري ، ضم (٣٣٥) ثلاثمئة وخمسة وثلاثين بابا ، ولم يكن في معجمه ذا منهج واضح كعادة أصحاب هذا الضرب من المعجمات إلا أنه بحسب رأي باحث عراقي محدث حاول الجمع بين الأبواب المتشابهة والمتضادة ^(٨) ، وكان من شأنه في بناء معجمه ، وإيراد مواده تقديم اللفظ ، والاسم على الشرح والصفة ^(٩) ، وقد روى عن (١٧) سبعة عشر لغويا ، و (٢) أعرابيين إثنين بالواسطة ، إلا أن السماع عنده يتمثل بالرواية عن علماء اللغة ، وهو من نمط السماع غير المباشر ومن أمثلة السماع عنده :

(١) ينظر : ابن السكيت اللغوي : ٣٠١ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٧ .

(٣) كتاب الألفاظ : ١١ .

(٤) المصدر نفسه : ١٤ .

(٥) المصدر نفسه : ١٤ ، يقال : ((امرأة سُبروتةٌ وسُبريتةٌ ، من رجالٍ ونساء سباريت ، وهم المساكين والمحتاجون)) ينظر : الصحاح (س ب ر ت) .

(٦) هو أحد الأعراب الذين أخذ عنهم اللغة .

(٧) كتاب الألفاظ : ٤٣ .

(٨) ينظر : منهج معجمات المعاني إلى نهاية القرن السادس الهجري (رسالة) : ٩٩ - ١٠١ .

(٩) ينظر : المصدر نفسه : ١٠٢ .

أ. ((قال أبو فقّس : الدارة كل ارض واسعة بين جبال ، وجمعها دُور ، وهي البُهْرَة إلا أن البُهر لا تكون إلا سهلة ، والدارة ، تكون غليظة ، وسهلة))^(١) .

ب. قال في تفسير معنى (الشذّاة) التي هي ذبابة جمعها شذّي ، مقصورا : ((قال الكسائي : هي ذبابة تعضّ الإبل ، ومنه قيل للرجل : آذيت ، وأشذيت))^(٢) ، وهو من قبيل السماع غير المباشر بالنقل عن شافه الأعراب ، وأخذ عنهم مع قرب العهد بين الراوي ، والمروي عنه مما لا يجرح بمفهوم السماع الذي توسعنا فيه ؛ ولأن ما يقوله علماء اللغة بمنزلة ما يروونه فكلامهم حجة لا يقل حجية عن قول الأعراب .

ت. قال في مجيء (حتى) بمعنى (إلى) : ((قال بعض الأعراب في أبيات له :

{من الطويل}

فقلتُ سلامٌ قلنَ إنَّ ورحمةً *** عليكَ فقد حان الذين تراقب^(٣)))^(٤)

وهنا يحتمل قوله (قال بعض الأعراب) أنه سمعهم مباشرة ، أو روى ذلك عن سمعهم .

ث. قال في حديث عنه تثليث لفظة (رغاوة اللبن) : ((ولم أسمع رِغاية ...))^(٥).

إن كل ما وجدت أنه قد رواه عن العلماء لم أجده يلبي مفهوم السماع الذي تبناه البحث ، ويبدو أن جل أصحاب معجمات المعاني لا يعنون بالنص على ما سمعوه ، ولا بسند روايتهم إن رووا بقدر عنايتهم بمسائل القياس ، وهذا ما سنوضحه في الفصل القابل ، وهو دليل على أن السماع ، والقياس كانا يشغلان المرتبة نفسها ، وإن كان السماع هو الأصل المقدم ، والمعتبر في أصول اللغة.

٤ . الترتيب في اللغة

من معجمات المعاني في القرن الخامس الهجري ، ولعله لأول مرة يذكر من بين معجمات المعاني ، إذ لم يحقق منه إلا المجلد الثاني الذي هو أصل المخطوط الذي بقي منه ، وعثر عليه ، مؤلفه احمد بن مطرف بن إسحاق بن حماد الكناني (٤١٣ هـ)^(٦) ، وهو أسبق من مخصص ابن سيده في ما لو وصل إلينا كاملا.

(١) المنتخب من غريب كلام العرب (ط : يحيى مراد) : ٤٣٤ .

(٢) المصدر نفسه : ٥٦ .

(٣) ورد البيت معزوا إلى فضالة بن شريك في الأساس ، ينظر : أساس البلاغة (أن ن) .

(٤) المنتخب من غريب كلام العرب : ٣٤١ .

(٥) المصدر نفسه : ٢٨٨ .

(٦) ينظر : الترتيب في اللغة ، دراسة وتحقيق : عبدالله فهد بن رشود (رسالة) : ٧ - ١٢ .

لقد وُصف ابن مُطَرَف هذا بالفضل ، وغزارة الحفظ ، وسعة العلم ، ووصف مصنفه بأنه لم يصنف مثله في اللغة (١) .

أما منهجه ، فيذكر محقق الكتاب أنه جمع بين صنفين من التأليف درج عليهما سابقوه ، الصنف الأول : جمع كلام العرب في مختلف المعاني من غير تصنيف ، أو تقسيم على النحو الذي نجده عند أبي زيد الأنصاري (٢١٥ هـ) ، وابن الأعرابي (٢٣٠ هـ) في نوادرهما ، والصنف الثاني : جمع كلام العرب في مختلف المعاني ، وتصنيفه في مباحث يضمها كتاب واحد كالغريب المصنف لأبي عبيد (٢٢٤ هـ) ، والمخصص ، لابن سيده (٤٥٨ هـ) (٢) .

ومن خصائص معجم (الترتيب في اللغة) ميل صاحبه إلى أنماط الغريب من كلام العرب (٣) ، وعنايته الكبيرة بضبط مفردات اللغة ، وإيثاره القياس في كثير من مسائل اللغة ، مع ذكره أوزان الكلمات الغريبة (٤) .

أما عن السماع عنده ، فقد روى عن كثير من اللغويين والنحويين ، إلا أنه نادرا ما كان يذكر مصنفاتهم معتمدا على ما وعته حافظته ، أو ما أخذه مباشرة بالمشافهة عن لقيهم ، أو جالسهم من العلماء ، والرواة (٥) ، وقد نقل عن الرواة الأعراب كعمرو بن كركرة ، وأبي المضاء الكلابي ، وأبي الجراح العُقَيْلي ، وأبي سعد ، وعبدالله بن منبه السعدي ، والعنبري (٣) ، ولم يصرح ، في أحايين كثيرة بأسماء أولئك الرواة بل يكتفي بقوله : قال بعض أهل العلم ، أو قال جماعة من أهل العلم ، وهذا يدخل في مرتبة السماع غير المباشر لديه .

ومن أمثلة السماع عنده :

أ. ((قال بعض الأعراب : المكبئن : ذو اللوم ، والضيق ، وقال آخر : المنقبض الكاسف البال ...)) (٤) .

ب. ((قال أبو زياد الكلابي : إن ألوان الإبل ثلاثة ، ألوان هي الأصول التي ترجع في صفاتها إليها ، وهي السواد ، والبياض ، والحمرة ...)) (٥) ، وهي صورة محتملة ، لأن يكون سماعا غير مباشر ؛ لطول العهد بين الراوي ، والمروي عنه ، لكنها في المحصلة سماع .

(١) ينظر : الترتيب في اللغة : ١٦-١٧ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه (الدراسة) : ٢٥ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه (الدراسة) : ٢٧ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٢٦ .

(٥) ينظر : المصدر نفسه : ٢٧ .

(٦) المصدر نفسه : ٢٩ .

(٧) المصدر نفسه : ٤٠٠ .

(٨) المصدر نفسه : ٤١٣ .

ت. ((قال أبو مالك ، وغيره : إذا جاوزت الإبل المئة فهي الحوم ، والكوم ، والجرجور والعكرة والكور ، والمعكار ، والرعييل ، والرعل ، والبُعُوكَة ، والعاكب ، والسرية ، والبرك ، والدهداهة ، والسوام ، والخطر ، والجزمة ، فإذا بلغت خمسمائة فهي العرج))^(١).

ث. ((قال أبو المضاء الكلابي : الإبساط اللواتي تترك ، وتُعطف على أولادها ، ولا تعطف على غيرها ، وواحدة الإبساط : بُسَط (...))^(٢)، وقد يكون هذا من السماع غير المباشر لما بين الراوي والمروي عنه من زمان .

٥. المخصص

لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسيّ الأندلسيّ (٤٥٨ هـ) من أوسع معجمات المعاني ، وأشملها ، وأغزرها مادة ، وأقربها إلى الترتيب ، والتنظيم ؛ لأنه لم يكن في زمان صاحبه أعلم منه في النحو ، واللغة ، والأشعار ، وما يتعلق بعلم العربية^(٣) .

وقد كان قصده من وضع هذا المعجم لم شتات ما تناثر من نفائس هذه اللغة الفسيحة ، إذ كان يرى أنه لم يجد كتابا مشتملا على جلها ، فضلا عن كلها^(٤) ، وابن سيده أول من استعمل مصطلح المعجمات المبوبة للدلالة على معجمات المعاني ، يقول : ((لما وضعت كتابي الموسوم بالمحكم مجنسا لأدل الباحث على مظنة الكلمة المطلوبة أردت أن اعدل به كتابا مبوبا حين رأيت ذلك أجدى على الفصيح المدرّه ، والبلغ المّفوّه (...))^(٥).

قد اشتمل معجم المخصص على (٢١) واحد وعشرين كتابا ، و (٣٤٠) ثلاثمائة وأربعين بابا و (٩٢٦) تسعمائة وستة وعشرين فصلا^(٦).

وكان من منهجه الذي سار فيه ، ما يمكن إيجازه على النحو الآتي :

١. تقديم الأعم فالأعم على الأخص فالأخص .

٢. الابتداء بالجواهر ، وتقفيته بالأعراض.

٣. تقديم الكم على الكيف .

٤. المحافظة على التقييد ، والتحليل^(٧).

(١) الترتيب في اللغة : ٤١٨ .

(٢) المصدر نفسه : ٤٤٧ - ٤٤٨ ، وينظر : نوادر أبي زيد : ٣٠٥ ، ٥٣٧ .

(٣) ينظر : بغية الوعاة : ١٤٣ / ٢ .

(٤) ينظر : المخصص (ط. الدكتور جفال) : ١ / ٣٩ (المقدمة) .

(٥) ينظر : المصدر نفسه : ٣٦ / ١ .

(٦) ينظر : نظرية الحقول الدلالية ، دراسة تطبيقية في المخصص لابن سيده (أطروحة) : ١٣٤ .

(٧) ينظر : المصدر نفسه : ١٣٨ .

وعلى الرغم من ذلك نلّفى المخصّص غير خال من الخلط ، والاضطراب الذي عزت إحدى الباحثات سببه إلى عمل الناشر، والناسخ ، والمؤلف ، بسبب كثرة الاستطراد عند الأخير الذي كان سمة التأليف في تلك العصور^(١).

أما من حيث تفسير المادة المعجمية ، وشرحها ، فيمكن القول إنه سلك لذلك عدة طرائق منها :

١. التفسير الوصفي المختصر ، وهو الغالب على المعجم^(٢).

٢. التفسير الوصفي المفصل^(٣) .

٣. التفسير بالمرادف^(٤).

٤. التفسير الخاص^(٥).

٥. التفسير بالمثل^(٦) .

٦. التفسير بالضد^(٧).

٧. التفسير بقياس الكلمة بما سبق بيانه^(٨) .

٨. الإحالة إلى المفسّر سابقا.

٩. التفسير بتحديد زمن المفسّر^(٩) .

١٠. تفسير اللفظ بذكر خصائصه التي تميزه من غيره^(١٠).

١١. التفسير المقيد^(١١).

١٢. التفسير العام^(١٢).

(١) ينظر : نظرية الحقول الدلالية ، دراسة تطبيقية في المخصّص لابن سيده (أطروحة) : ١٥٤ .

(٢) ينظر: المخصّص: ١١ / ٢ ، ١٩ ، ٢٢ ، ٧٦ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٥ / ٣ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٣١٠ / ٢ .

(٥) ينظر: المصدر نفسه : ٥ / ٢ .

(٦) ينظر: المصدر نفسه : ١٩٠ / ٢ .

(٧) ينظر : المخصّص : ٨ / ٢ ، ٤٠٣ ، ١٢٦ / ٣ .

(٨) ينظر: المصدر نفسه : ١١٠ / ٢ ، ٤٣٢ ، ١٩٠ / ٣ .

(٩) ينظر : المصدر نفسه : ٤٣٢ / ٢ .

(١٠) ينظر : المصدر نفسه : ١٩٢ / ٣ .

(١١) ينظر: المصدر نفسه : ٥٧ / ١ .

(١٢) ينظر : المصدر نفسه : ٨٨ / ١ .

وقد اعتمد ابن سيده في معجمه على النقل عن العلماء ، والأخذ عن الكتب التي ربت على الخمسين (٥٠) مصدرا (١) ، واستوعب في معجمه جل مادة ما سبقه من المصنفات ، والمؤلفات في هذا الضرب من التأليف ، وكان جل اعتماده على كتاب (الغريب المصنف) إلا أنه زاد عليه كثيرا من المواد مما حدا ببعض الدارسين العراقيين إلى القول : إن ابن سيده لم يكن له فضل سوى الجمع ، والترتيب ، وكفى بذلك فضلا ، لأن عمله عمل جبار يعجز عنه أكابر العلماء (٢) ، وقد عول في نقوله على (٢٥) خمسة وعشرين لغويا(٣) ، ولنا أن نقول : إن المخصص أول معجم موضوعي في الغرب الإسلامي (٤) ، وهو من المعجمات الموضوعية التي يصح عليها إطلاق لفظ معجم ؛ لأنها اتسمت بالسعة ، والشمول والتنظيم .

ومما تجدر الإشارة إليه أن السماع لم يكن واضحا لديه بسبب غلبة نقوله عن الصحف – الكتب – مما يجعلنا أمام موقف يندر فيه السماع المباشر ، أما غير المباشر فكثير جدا ، وقد أجرى الباحث أحمد فرج الربيعي إحصاء له فبلغ في السفر السادس (٢٦٤٠) رواية (٥) .

ومن أمثلة السماع غير المباشر لديه :

أ. ((ثابت (٦) : الملاقي : مضاييق الرحم مما يلي الفرج . أبو مالك(٧) : هي أدنى الرحم من موضع الولد ، واحدها ملقاة ، وملقى (...)) (٨) ، ويبدو أنه لا يراعي القدم في ترتيب أقوال من ينقل عنهم ، ولا يشير صراحة إلى قولهم بالنص عليه ، كأن يقول : قال فلان ، وهذا من الأخطاء المنهجية التي اعترت كثيرا من مصنفات هذا الضرب من التأليف المعجمي عامة والمخصص خاصة ، ولا يمكن الاعتذار عنهم في ذلك ، إلا أن ابن سيده حين كان يذكر سيبويه يقول : قال سيبويه (٩) .

ب. ((اللحياني : ضربت مكوك رأسه ، على التشبيه بالمكوك من الأواني (...)) (١٠) .

ت. ((قال أبو عمرو الشيباني : مهلا ، وبهلا اتباع)) (١١) .

-
- (١) ينظر : منهج معجمات المعاني حتى نهاية القرن السادس الهجري (أطروحة) : ١٨٧ - ١٨٨ .
 - (٢) ينظر : المصدر نفسه : ١٩٠ .
 - (٣) ينظر : المصدر نفسه : ١٩١ - ١٩٢ .
 - (٤) ينظر : معجم المعاجم (الشرقاوي إقبال) : ١٥٤ .
 - (٥) ينظر : منهج معجمات المعاني حتى نهاية القرن السادس الهجري (أطروحة) : ١٩١ - ١٩٢ .
 - (٦) يقصد به أبا محمد ثابت بن أبي ثابت .
 - (٧) يقصد به عمرو بن كركرة الأعرابي .
 - (٨) المخصص : ١ / ١٦٥ .
 - (٩) ينظر : المصدر نفسه : ١ / ٤٨ .
 - (١٠) المصدر نفسه : ١ / ٧٣ .
 - (١١) المصدر نفسه : ٤ / ١٩١ .

ث. ((قُطْرُبُ : الصافعان ، والسافعان : جانباً الفم تحت طرفي الشارب ، عن يمين ، وشمال ...))^(١) .

ج. ((ابن قتيبة : إمراة بِلِزٌّ ، و بِلِزٌّ ، ضخمة مكتنزة ...))^(٢) ، وسنعرض لمنهجه في الفصل الثاني من الباب الثاني في أثناء نقد الدارسين العراقيين إياه .

٦. حدائق الأدب

لأبي محمد عبيدالله بن محمد بن شاهمردان (٦٠٠ هـ) من معجمات المعاني التي توصف بالشمول ، يقول مؤلفه : إنه كتاب يشتمل على ثلاثين باباً هي الأصول التي يحتاج إليها المتأدب للتعلم ، والأدب للتذكر^(٣) .

و من منهج ابن شاهمردان أنه قسم كتابه على أبواب ، وأحياناً يذكر عنوان الباب من غير أن يصدره بكلمة باب ، كما أطلق على بعض أبواب كتابه اسم (فصل) من غير أن يذكر لها عنواناً^(٤) ، وقد ذكر الباحث أحمد فرج الربيعي أن معجم (حدائق الأدب) اتسم بنمط معين من الترتيب ، سلك إليه المؤلف طريقتين ، إحداهما : الترتيب من الأعلى إلى الأسفل^(٥) ، والآخر : ترتيب مواد معجمه على حروف المعجم على نحو ما في باب (أسماء الشجر ، والنبات)^(٦) .

إن ابن شاهمردان خلط ، ومازج بين طريقتين في بناء معجمه ، طريقة معجمات المعاني ، وطريقة معجمات الألفاظ ، ونرى أن معجمات المعاني بها حاجة إلى أن ترتب داخلياً على غرار معجمات الألفاظ ، وهذا ما سنقترحه في تصورنا لبناء المعجم المنشود في نهاية الباب الثاني .

أما شرح المادة المعجمية ، فقد سلك فيها ثلاثة طرائق هي :

١. تقديم المادة على الشرح^(٧) .

٢. تقديم الشرح على المادة^(٨) .

٣. فصل المادة عن الشرح^(٩) .

(١) المخصص : ١ / ١٢٣ .

(٢) المصدر نفسه : ١ / ٣٣٩ .

(٣) ينظر : حدائق الأدب : ٤٠ - ٤١ .

(٤) ينظر : منهج معجمات المعاني حتى نهاية القرن السادس الهجري (أطروحة) : ٢١٥ .

(٥) ينظر : حدائق الأدب : ١٠٣ .

(٦) ينظر : المصدر نفسه : ٢٣٦ .

(٧) ينظر : المصدر نفسه : ٢٦٦ .

(٨) ينظر : المصدر نفسه : ٤٧ .

(٩) ينظر : المصدر نفسه : ٧١ .

مع ما يلحظ في ميله الى الاختصار ، والإيجاز ، وابتعاده عن العامي ، والحوشي ، والغريب ، وتركه المهمل ، وإيراده المستعمل (١) ، وعنايته الكبيرة بضبط البنية بطرائق شتى منها ، ضبط البنية في العبارة (٢) ، وضبطها بالنص على كونها مهموزة ، أو مقصورة ، أو ممدودة (٣) ، أو بذكر وزنها (٤) ، أو ببيان كون الحرف معجماً ، أو غير معجم (٥) ، أما ما صرح به من مصادره فقد ذكر خمسة عشر لغويًا ، وإعرابيين ، بحسب ما قدمه الباحث أحمد فرج الربيعي (٦) ، إذ يمكن القول : إن غالب سماعه كان من نمط السماع غير المباشر ، وهذه سمة غالبية على نهج معجمات المعاني ؛ لأن السمة الواضحة في مناهجها السماع عن طريق الرواية ، أو النقل عما دُونَ في المصنفات ، والكتب ؛ لذلك يندر في هذا المعجم وجود السماع على النحو الذي نريده ، ونقرره ، فلا نجد من ذلك ما يسعفنا فضلاً عن أن الكتاب لم يكتمل، إذ لم يطبع منه إلا أقل من جزء .

-
- (١) ينظر : منهج معجمات المعاني حتى نهاية القرن السادس الهجري (أطروحة) : ٢٧ - ٣٥ .
(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٤٣ .
(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٨٢ .
(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٢٦٣ .
(٥) ينظر : المصدر نفسه : ١٤٤ .
(٦) ينظر : المصدر نفسه : ٢٢٠ .

ثالثا : السماع والمعجم العربي ، رأي وبيان

إن اللغة – أية لغة – في حالة حراك وتطور ، والعربية اظهر اللغات التي تبدو فيها هذه السمة على نحو لا يختلف عليه اثنان ، وهذا يؤدي إلى نشوء مستويات من الأداء اللغوي في كل عصر ، تختلف عن مستويات العصر الذي سبقه فيما عدا القرآن ، والحديث فهما مستويان من أكثر مستويات اللغة الأخرى إتساما بالثبوت .

وبناء على هذا التوصيف يمكننا أن نقرر أن السماع :

١. ظل ممتدا إلى زمن صاحب تاج العروس بله إلى عصرنا الحاضر مع ما اعترى مستويات الأداء اللغوي من تطور وتغير أفضى إلى عدم الاعتداد بذلك المسموع حتى بعيد ما عرف بـ(عصور الاحتجاج اللغوي) ، أو نظرية الاحتجاج ، الأمر الذي رفضه البحث بما سيقدمه من أدله وبراهين على عدم صحته .

٢. بدا أغزر ، وأوفر في معجمات الألفاظ عدا (لسان العرب) منه في معجمات المعاني ، وهذا يعني أن معجمات المعاني لم يكن فيها منهج واضح للتعامل مع بيئة السماع اللغوي ، كما في مناهج معجمات الألفاظ .

٣. لا يمكن الوقوف به عند حد زمني ضيق ، ولا يمكن القول بإطلاقه إلا بمحددات موضوعية واضحة ، ولاسيما إذا توسّع فيه في العصر الحديث ، أما الأخذ والاعتداد به الى زمن صاحب التاج فأمر لا بد من النظر إليه ، والأخذ به ، وحمله على محمل الجد في عملية الاحتجاج اللغوي وتتبع تطور الكلم ، وإدخاله في متن المعجم لكي لا يبقى الكم الوافر من كلم العربية يراوح عند أبواب المعجم ، فلا هو مقبول ، ولا هو مرفوض .

٤. إن مسوغات التوسع في مفهومه – أي : السماع – على نحو ما سنوضحه أمر أوجده الأولون ، وقالوا به ، إذ كانت محاولات الأولين تهدف إلى جمع اللغة ، وتدوينها ، ولم تكُ تعني بالضرورة الإحاطة بكل ألفاظها ، ومفرداتها (١) .

٥. يعد حصره بزمن لغويّ ما من قبيل التزمّت الذي ترفضه لغة حية متطورة كالعربية ، وإنما عمد الأولون إلى تقييد السماع بسبب اتخاذ الخلاف بين لغوي الكوفة ، والبصرة صبغة تعصبية صرفة (٢) .

٦. إن اللغويين لم يكونوا يسمعون إلا من أهل صناعتهم ، وأغفلوا السماع عن سواهم كالفقهاء ، والفلاسفة ، والمناطق ، وأهل العلوم الصرفة مما أدى إلى إهمال ثروة لغوية

(١) ينظر : في فقه اللغة العربية: ١٨٣ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ١٨٥ .

غزيرة ، كان من نتائج الإعراض عن أخذها ضياع كلم وافر من العربية بها حاجة إليه ولاسيما في مجال التعريب والمصطلح .

٧. ومن الضرورات التي نقررها ، أمر التوسع في السماع اعتمادا على ما نجده في كتب الأولين ، والمتأخرين بعد قراءتها على أنها قراءة على أصحابها الذين وضعوها ((وعلى هذا الاعتبار تكون مؤلفات الماضين بمثابة السماع القائم على استحضار الماضي ، واستنطاقه باستقرائه ، ولا فرق فيه بين الجاهلي والإسلامي والأموي والعباسي ؛ لأنها كلها عصور سياسية تدل بألفاظها على أحداثها ، ونحن اليوم نهتم بالألفاظ في سبيل نماء اللغة (...))^(١)، ونحن لا نقول بحصر السماع بهذه العصور الأربعة بل مده ، والاعتداد به حتى زمن صاحب التاج في الأقل .

٨. وإن قيل : هل يجوز الاحتجاج بنتاج أدباء العربية ، وعلمائها في العصر الحديث ؟ فنجيب بالإيجاب شريطة أن يكون سماعه والاحتجاج به ممنهجا ما دام يوافق سنن العربية الأولى ، وخاضعا لقوانين تطورها ، فضلا عن كونه مقوولا ، ومكتوبا بالعربية الفصيحة مرتفعا عن اللهجات المحلية والعامية ، مع أهمية النظر في تأصيل تلك اللهجات ، والعاميات لبيان صلتها بالفصيحة ، وقد بدرت بوادر كثيرة تتبنى هذا الاتجاه الذي يسوغ لنا تسميته باتجاه التفصيح اللغوي ، الذي به حاجة إلى مزيد من البحث والدراسة .

٩. سماع الجديد اللغوي ، وإفساح المكان له في متن المعجم العربي على أن يكون مما تحتاج إليه العربية ، ويوافق اشتقاقاتها وتصاريفها ، وبناءها العام ، مع الاتساع بالقياس على نحو لا يربك المعجم ، ولا يحدث الفوضى فيه .

ولا يسعني هنا إلا أن أقول : إن طريقتنا في النظر ، لم تزل كما كانت قبل قرون هي البحث في الموروث عن الشواهد التي تسوغ الجديد ، أو لا تسوغه ، فكأنما نمسك بين أيدينا قالباً من حديد نرغم الحياة المتدفقة الفوارة على الخلود فيه الى سكينه النائم ، تتغير حياتنا ، وذلك الإطار الحديدي يتأبى على التغيير^(٢) .

(١) في فقه اللغة العربية: ١٨١ .

(٢) ينظر : هذا العصر وثقافته : ١٢ .

مدخل

القياس اصطلاح يدور في كثير من ضروب العلم ، كالمنطق ، والفلسفة ، والفقه ، واللغة ، وحضوره في اللغة يشكّل عمادا رئيسا في هيكلها ؛ لتعذر الإحاطة بسماع كل ما أثر عن العرب من لغة وهو في حقيقته ، عملية عقلية بحتة ، لكن لا نعدم وجود نسبة من الذوق الفردي ، أو الجماعي فيها ، ونعني بذلك تدخل الذوق في اختيار القياس المناسب .

إن وجود القياس في العربية قديم قدم ظهور بوارد الدرس اللغوي لدى علماء العربية القدامى فقد أثار عن أبي إسحاق الحضرمي (١١٧ هـ) أنه أول من مد القياس ، وشرح العلل^(١) ، وعيسى بن عمر الربيعي (١٤٩ هـ) كان معنيا بالقياس^(٢) ، ووُصف الخليل (١٧٥ هـ) بأنه عُنِيَ بالقياس بوصفه أصلا من أصول اللغة ، والنحو^(٣) ، وأنه كان كاشف قناع القياس في علمه^(٤).

إن القياس ينهض على أساس الاستنباط ، والاستنباط يقوم على أساس تصور عقلي بالربط بين أشياء في الواقع ، وأشياء مفترضة في الذهن يدعم ما بينهما ، ما يوجد من عناصر المشابهة ، وبذلك يتحقق القياس .

إن مصطلح القياس ، وآليات تطبيقه في اللغة استعير من علم أصول الفقه ، فهو باب واسع فيه ، إذ عاصرت مدرسة القياس في اللغة مدرسة الرأي في الفقه التي حمل لواءها أبو حنيفة النعمان وتلاميذه^(٥) .

وهنا يلزمنا التطرق إلى حد القياس في اللغة والاصطلاح وأنماطه وشروطه ، وأقسامه . وما يعيننا منه القياس اللغويّ ، مع بيان موقف القدامى والمحدثين منه على النحو الذي نوّكد فيه فاعلية القياس ، وأهميته بوصفه أصلا لغويا ، ووسيلة من أنجع الوسائل في نمو اللغة وتطورها ، مع بيان موقف المعجميين منه على نحو ما صنعنا في السماع .

(١) ينظر : إنباه الرواة على أنباه النحاة : ١٦٥ / ٢ .

(٢) ينظر : في أدلة النحو : ١٤٤ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه والصفحة نفسها .

(٤) ينظر : الخصائص : ٣٦١ / ١ .

(٥) ينظر : في أصول النحو (الأفغاني) : ٧٤ .

المبحث الأول

القياس حده وموقف اللغويين القدامى والمحدثين منه

أولاً : حدُّ القياس في اللغة والاصطلاح

أما في اللغة فمن قاس الشيء يقيسه قيساً وقياساً : إذ قدره على مثال ، ويقال : قيسُ رمح ، أي : مقدار رمح ، والقياس هو التقدير ^(١) ، قال ابن فارس (٣٩٥ هـ) : القاف والواو والسين أصل واحد يدل على تقدير شيء بشيء ^(٢) .

وأما في الاصطلاح فله حد عند الأصوليين ، وآخر عند اللغويين ، فمن الأصوليين من يراه ((دليلاً شرعياً نصبه الشارع ؛ ليكشف به عن أحكام الوقائع التي لم تصرح النصوص بأحكامها)) ^(٣) ، ومنهم من عرفه بأنه مساواة فرع لأصل في علة حكمه ^(٤) ، ومنهم من ذهب إلى أنه إثبات حكم معلوم في معلوم آخر لاشتراكهما في علة الحكم عن المثبت ^(٥) .

أما اللغويون فحدُّه عندهم ((حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه)) ^(٦) ، وعلى هذا يتقرر أن القياس شائع في غير اللغة من العلوم فـ ((كل علم بعضه مأخوذ بالسمع ، والنصوص وبعضه بالاستنباط ، والقياس)) ^(٧) .

وبموازنة يسيرة بين حدود الفقهاء ، واللغويين تتبين لنا الأمور الآتية :

١ . اتخاذ القياس دليلاً شرعياً ، أو لغوياً على صحة حكم ما ، أو صيغة ما ، أو تركيب ما عند الفقهاء لم تصرح به النصوص ، وعند اللغويين ما لم يرد السماع به .

٢ . تحتكم آلية القياس إلى مبدأي الأصلية والفرعية ، فالمقيس فرع ، والمقيس عليه أصل ، وبناء الفرع على الأصل لا يكون إلا لوجه من الشبه بينهما ، مهما تفاوتت درجة ذلك الشبه ؛ لأننا نقول بإطلاق القياس ، وهذا ما سنوضحه عند بيان موقف اللغويين القدامى منه .

٣ . بحسب تعريف أبي البركات الانباري (٥٧٧ هـ) يبدو القياس عنده مطلقاً ، اللهم إلا تحديده بأن يكون غير المنقول في معنى المنقول ، وعلى وفق هذا التصور ينبغي أن يُفَعَلَ دور القياس بوصفه وسيلة من أكثر وسائل تنمية اللغة ، وقانوناً من قوانين حمايتها الذاتية ، إذ

(١) ينظر : العين : ١٨٩ / ٥ ، ولسان العرب (ق ي س) .

(٢) ينظر : مقاييس اللغة (ق و س) .

(٣) القاموس المبين في اصطلاحات الأصوليين : ٢٤١ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٢٤٢ .

(٥) ينظر : المصدر نفسه : ٢٤٢ .

(٦) الإعراب في جدل الإعراب : ٢٣ ، والاقتراح في علم أصول النحو : ٧٠ .

(٧) الاقتراح في علم أصول النحو : ٧٠ .

هو ((عملية إبداعية من حيث إنه يضيف إلى اللغة صيغا ، وتراكيب لم نعرفها من قبل ، كما أنه عملية محافظة ؛ لأن هذه الصيغ ، والتراكيب في الغالب على مثال معروف))^(١).

ثم نلفي ابن جني المنظر القياسي اللغوي الكبير في تاريخ العربية واصفا العملية القياسية برصده أنماط الكلام العربي ، إذ يقول : ((لكن القوم بحكمتهم وزنوا كلام العرب ، فوجدوه على ضربين: أحدهما ما لا بد من تقبله كهينته لا بوضعية فيه ، ولا تنبيه عليه نحو حجر ، ودار ، وما تقدم ، ومنه ما وجدوه يُتدارك بالقياس ، وتخف الكلفة في عمله على الناس ، ففتنوه ، وفضلوه إذ قدروا على تداركه من هذا الوجه القريب ، المغني عن المذهب الحزن البعيد))^(٢) ، وهذا النص يحيلنا إلى جملة من الملحوظات التي نرى أنها تضع القياس في مكانه المناسب ، هي :

١. إن كلام العرب على ضربين مسموع ، ومقيس ، والمقيس ضرب من ضروب حكمة العربية في قبول التطور ، والتجدد مدى العصر ، والأزمان ، مما يقف هذا دليلا واضحا أمام من يتجه نحو تقييد القياس ، وتقليل الأخذ به ، على نحو ما سنذكره في اتجاهات البحث اللغوي من القياس .

٢. إن القياس وسيلة يتدارك فيها ما عجز الحصر عن الإحاطة به من كلام العرب ، وما فاتهم سماعه ، وهو بالمحصلة مؤد الى أربعة نتائج تفيد منها العربية ، أولها : تحررها من قيود الصحراء حيث البداوة المنغلقة على ذاتها الى المدنية حيث الموازين العقلية ، وانطلاق الفكر في رحاب الحضارة ، وثانيها : تسهيل تعلم اللغة ، وتيسيرها لغير العرب الذين لا يستطيعون حصر اللغة بالسماع ، إنما يعتمدون في ذلك على القياس . وثالثها : إثراء العربية ، ومدّها بآلاف المعاني والألفاظ التي لم ينطق بها العرب . ورابعها : التخفيف على الدارسين مؤونة البحث عن الألفاظ التي يحتاجون إليها في حياتهم المعاصرة في الكتب القديمة ، مع انتفاء ضمان إيفاء تلك الألفاظ القديمة في التعبير عن احتياجاتهم المعاصرة^(٣).

٣. إن القياس مذهب يغني في كثير من مسائل اللغة ، فهو يغني عن المذهب الحزن البعيد — على وفق قول ابن جني ، ومؤدى هذا ، كما يبدو لي ، أن القياس يعضد السماع ، والسماع يعضد القياس ، فهما متلازمان بنمط من العلاقة الجدلية .

٤. ومما يفهم من كلام ابن جني أن القياس يمثل الجانب النظري في العملية اللغوية ، في حين يمثل الاشتقاق الجانب العملي منها ، وهذا ما يفترق فيه السماع عن القياس ، إذ ينهض السماع بالنظر إلى مستعمل اللغة ، في حين ينهض القياس بالنظر إلى نظام اللغة ، وهنا تجدر الإشارة إلى انه ليس بالضرورة أن يمثل مستعمل اللغة أنظمة اللغة كافة ، لكنّه

(١) القياس في اللغة العربية : ٢٥ .

(٢) الخصائص : ٤٢٣ / ١ .

(٣) ينظر : في فقه اللغة العربية : ٢٩٣ .

بالضرورة يمثل نظام اللغة مستعملي اللغة كافة ، وعلى وفق هذا التصور يكون نظام اللغة من احتياجات مستعمل اللغة التي لا غنى له عنها ، فيكون القياس في ضوء هذا التوصيف أكثر احتياجات مستعمل اللغة، ولو لم يكن القياس بهذه المكانة لما قال ابن جني : إن ((مسألة واحدة من القياس أنبل ، وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس))^(١) مقتفياً أثر أستاذه أبي علي النحوي (٣٧٧ هـ) في قوله : أخطئ في خمسين مسألة في اللغة ، ولا أخطئ في واحدة من القياس ^(٢) .

إذن فمن موافقة الصواب أن يكون القياس نظاما يحرس اللغة ، ويقوي أواصرها ، وليس ببعيد من هذا أن يكون اعتماد تثبيت اللغة على القياس على حد قول ابن جني ، وكون القياس الأقوى في كثير من سماع غيره ^(٣) ، وكثيرا ما كرر ابن جني ، ومن تلاه من اللغويين مقولته الشهيرة ((كل ما قيس على كلام العرب ، فهو من كلامهم))^(٤) .

ثانيا : أركان القياس وسُبله

ذكر السيوطي (٩١١ هـ) أن للقياس أربعة أركان هي : الأصل (المقيس عليه) ، والفرع (المقيس) والحكم ، والعلة الجامعة ^(٥) .

وفي هذه الأركان جرى سجال واسع بين علماء اللغة قديما ، وحديثا ، ولاسيما في (الأصل) ، أو المقيس عليه ، على نحو ما سنفصل القول فيه . فمن الشروط التي يجب توافرها في المقيس عليه : أن لا يكون شاذا ^(٦) ، لا يقاس على الشاذ تركا ^(٧) .

وقبل أن نخوض في شروط المقيس عليه ، وما اعترأها من مشكلات يجدر بنا التنبيه على نمطين من القياس ذكرهما اللغويون القدامى هما :

١. القياس الاستعمالي / الذي عرفه أبو البركات الأنباري بقوله : هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه ^(٨) ، ويراد بغير المنقول كلامنا المستحدث الذي نحكي به كلام العرب ، كقولنا : صحافة ، وطباعة على نحو قول العرب : تجارة ، وزراعة ، أو نقول ثلجة ، وعصارة ، على نحو قولهم : قَدَاحَة ، وبرادة ^(٩) .

(١) الخصائص : ٤٥٤ / ١ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٣٦٧ / ١ .

(٤) المصدر نفسه : ٣٦٦ / ١ .

(٥) ينظر : الاقتراح في علم أصول النحو : ٧١ .

(٦) ينظر : المصدر نفسه : ٧٢ .

(٧) ينظر : المصدر نفسه : ٧٣ .

(٨) ينظر : لمع الأدلة : ٩٥ .

(٩) ينظر : القياس في اللغة العربية : ٩٣ .

٢. القياس النحوي / وهو ما عرفه أبو البركات الأتباري بقوله : هو حمل فرع على أصل ، وإجراء حكم الأصل على ذلك الفرع ^(١) ، نحو قولنا : أعرب الفعل المضارع قياسا على مشابهته الاسم ، لذلك يمكن القول : إنّ ((الأول هو انتحاء كلام العرب ، وبهذا المعنى يكون لا نحوا ، بل تطبيقا للنحو ، وهذا القياس هو وسيلة كسب اللغة في الطفولة ، أما القياس الثاني ، فهو النحو كما يراه النحاة ، وإذا كان الأول هو الانتحاء ، فإن الثاني هو النحو)) ^(٢) ، وسيكون البحث موجها نحو معالجة النوع الأول ، وموقف المعجميين منه ، ومدى إفادة العربية المعاصرة منه .

ونأتي الآن على بيان الركن الأول من أركان القياس ، وإيضاح بعض أحواله ، يقول أبو البركات الأتباري في تحديد شروط المقيس عليه : إنه الكلام العربي الفصيح المنقول نقلا صحيحا خارجا عن حد القلة إلى حد الكثرة ^(٣) ، ولنا أن نناقش هذه المقولة التي عدت من المسلمات على النحو الآتي :

١. إن تواتر النقل في متن اللغة أمر لم ينل تلك العناية التي عند الفقهاء والمحدثين ، ولعل السبب في ذلك يعود إلى أن القدامى اشتروا ذلك ، ولم يلتزموا بما اشتروا إقرارا منهم باختلاف طبيعة المنقول ونظامه ؛ لأن متن علم الفقه ، ومصدره القرآن الكريم ، والحديث النبوي الشريف ، وهما مصدران لا يعتورهما التغير أو التحول ، أما متن اللغة ؛ فكلام العرب الذي يتغير ، ويتغير تبعا لاختلاف أوضاعهم ، وأحوالهم ؛ ولأن اللغة منظومة معرفية آخذة بالتطور ، والنمو ، والتغير على مدى الأزمان والآماد .

٢. إن شَرَطِي (القلة والكثرة) هما سبب الخلاف الأوسع بينهم ، أي : النحاة واللغويين ، فيما يقاس عليه وما لا يقاس ، مع أن مرادهم من الكثرة : الكثرة العددية ^(٤) ، ولكن مع ذلك ، فالأمر غير واضح ، إذ أيراد بالكثرة العددية تلك التي بين أفراد القبيلة الواحدة أم التي بين القبائل ^(٥) ؟ ومع ما وضع ابن هشام الأنصاري (٧٦١ هـ) من تحديد للكثرة والقلة ^(٦) لا يمكن الركون باطمئنان إلى ذلك التحديد ؛ لأنهم ((يجعلون المطرد والباب والغالب ، والكثير في معنى واحد ، والقليل ، والنادر ، والشاذ بمعنى واحد)) ^(٧) .

(١) ينظر : لمع الأدلة : ٩٣ .

(٢) الأصول ، دراسة ايستمولوجية : ١٧٤ - ١٧٨ .

(٣) ينظر : لمع الأدلة : ١٥ .

(٤) ينظر : القياس في اللغة العربية : ٢٦ .

(٥) ينظر : اللغة والنحو : ٥ .

(٦) ينظر : الاقتراح في علم أصول النحو : ٤٧ .

(٧) ينظر : القياس في اللغة العربية : ٢٧ .

٣. إن الاعتداد بمبدأ القلة في القياس أمر غير مطرد ، إذ قد يقاس على القليل ، على الرغم من وجود الكثير ، ولا يقاس عليه ، يقول ابن جنى في (باب جواز القياس على ما يقل ، ورفضه فيما هو أكثر منه) : ((هذا باب ظاهره - إلى أن تعرف صورته - ظاهره التناقض ، إلا أنه مع تأمله صحيح ؛ وذلك أن يقل الشيء ، وهو قياس ، ويكون غيره أكثر منه ، إلا أنه ليس بقياس))^(١) .

ويقدم ابن جنى تطبيقا عمليا لذلك ، وهو النسب الى لفظة (شنوءة) التي يصاغ منها النسب على (شَنَنِي) ، فيجوز لنا بعد ذلك أن نقول في (قنوية) قنبي ، وفي (ركوبة) ركبي ، قياسا على (شَنَنِي) ومن الكثير الذي ورد على باب (شَنَنِي) ، ولا يجوز القياس عليه قولهم في ثقيف (ثَقْفِي) ، وفي قریش (قُرَشِي) ، وفي سَلَم (سَلْمِي)^(٢) ، وهو مثال واحد جاء به ابن جنى ، لأنه لو ألزم الاستكثار منه ؛ لطلال الكتاب به .

ما أردنا إيضاحه ، والاستدلال على صحته ، وجوازه بكلام ابن جنى هو أن (القلة والكثرة) ليستا فيصلا في الحكم على ما يقاس عليه ، وعلى ما لا يقاس ، وبذلك لا يصمد حد أبي البركات الأنباري للمقيس عليه أمام التناقض الذي يعثور طرفيه ومبدايه من قلة وكثرة ؛ وكذلك علينا أن نستخدم هذا التنظير في عربيتنا المعاصرة ، فنقيس ما وجدنا إلى القياس سبيلا من غير تحرج ، أو تضيق ، وإن كان المقيس عليه قليلا .

٤. إن حدود المسموع (المقيس عليه) لا تُحدَّ بزمن معين ، ولا مكان معين كما سنوضحه لاحقا لأن اللغة مادامت منطوقة وجارية على سنن الكلام العربي وأقيسته يصح سماعها في أي وقت والقياس عليها حتى في العصر الحديث ، مع توافر بعض الشروط في المسموع عنه (المقيس عليه) على غرار ما يجب توافره في المجتهد الفقهي ، إذ يجب أن ((يكون مثقفا ثقافة لغوية ، وأدبية واسعة ، متمكنا من النحو والصرف ؛ لأنهما من وسائل إتقان اللغة ، وفوق ذلك يكون له ذوق قد أرفه بكثرة القراءة اللغوية والأدبية ، ومعرفة بسر الوضع))^(٣) .

وعلى وفق هذا لا نرى ضيرا ولا حرجا في الاحتجاج بـ (المولدين) بله المحدثين من شعراء العربية ، وأدبائها الذين توافرت في نتاجهم صحة الألفاظ ، والمعاني ، ولا يمنع من ذلك أي مانع لأنهم ساروا على سنن العربية ، وسلكوا مسالكها ، والتزموا بقوانينها ، وهذا مؤسس على ضرورة ((الاعتراف بالمولد والدخيل ، وعده عربيا ، وإدخاله في معاجمنا ما دام يجري على الصيغ العربية ويسير على نمط العرب في وضعهم واشتقاقهم))^(٤) ؛ ولأن اللغة

(١) الخصائص : ١ / ١٥٤ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ١٥٤ - ١٥٥ .

(٣) مدرسة القياس في اللغة (بحث) : ٣٥٨ .

(٤) المصدر نفسه : ٣٥٦ .

هي ، في الأصل ، ألفاظ يعبر بها كل قوم عن أغراضهم ، فالأغراض لا تنتهي ، والمعاني لا تنفذ ، والناس لا يستطيعون أن يعيشوا خرسا ، وهم يرون الأغراض تتجدد ، والمعاني تتولد ، والحضارة ترميهم كل يوم بمخترع ، والعلوم تطالبهم كل يوم بمصطلح^(١) ، وعلى وفق هذا التصور ، وبما نهض على صحته من دليل يكون الاحتجاج ، والاستشهاد ، والتمثيل بما يعرف بـ (المولد) و (المحدث) أمرا مفروغا منه .

وقد ألزم المجمع العلمي في القاهرة الواضع اللغوي المحدث بشرطين اثنين هما ما انتهى إليه بقراره الذي نص فيه على :

١. دراسة الكلمات الشائعة على ألسن الناس ، على أن تكون الكلمة مستساغة ، ولم يعرف لها مرادف سابق في الاستعمال .

٢. قبول السماع من المحدثين بشرط أن تدرس كل كلمة على حدة قبل إقرارها^(٢)

هذان الشرطان يحدان من القياس ؛ لأن الكلمة مادامت جارية على أقيسة العربية ، وشائعة على ألسنة الناس فهي مستساغة ، والعربية ، كباقي اللغات الأخرى ، فيها كلمات أكثر مما يحتاج المتكلمون إليه ، فلا تعني كثرة الكلمات في أغلب الأحوال زيادة وفضلا ، إذ قد يؤتى بها لدقة التعبير وزيادة المعنى^(٣) والحد من القياس يعني تعطيل أهم نظام من أنظمة اللغة التي تديم فيها القدرة على النمو ، والتطور .

قد حدد الدارسون المحدثون جملة من الضوابط التي يعول عليها في الاعتداد بما يقاس عليه في عربيتنا المعاصرة ؛ لأننا سلمنا أن القياس عملية عقلية مستمرة باستمرار اللغة ، فالمقياس عليه (المسموع) مستمر أيضا لا يقطع عند حدود زمانية ، ومكانية معينة ، وعلى وفق هذا فالنظر في نتاج أدبائنا وشعرائنا المحدثين أمر مسلم به أيضا بحسب ما نرى ، لكن ينبغي حده بضوابط معينة حتى لا تشيع الفوضى اللغوية ، ومن تلك الضوابط :

١. مجازاة المُحدث لقواعد اللغة العربية الفصحى .

٢. خضوع رفض المواد المحدثه ، أو قبولها للجهات اللغوية ذات العلاقة متمثلة بمجامع اللغة العربية .

٣. المستوى الأدبي المتميز .

٤. شيوع استعمال المادة اللغوية .

(١) ينظر : الوضع اللغوي وهل للمحدثين حق فيه (بحث) : ٤٦ .

(٢) ينظر : القياس في اللغة العربية : ٢٦٠ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٢٦٠ .

٥. عد اللغة العلمية لغة خاصة .

٦. تحكيم العرف اللغوي^(١).

ومن الجدير ذكره أن العرف اللغوي يخضع له الصواب اللغوي الذي يعني الكلام المتفق مع ما يتطلبه العرف اللغوي للجماعة اللغوية التي ينتمي إليها المتكلم ، وفي ضوء هذا التوصيف تجب الإشارة إلى أمرين مهمين يتعلقان به : أحدهما : إن القول بالخطأ والصواب يستلزم وجود قاعدة من نوع خاص تفرضها الجماعة اللغوية ، وليست القاعدة خاصة بالسلوك اللغوي ، فليس في نطق معين ما يجعله خطأ أو صوابا بذاته ، والآخر : إن السلوك اللغوي كالسلوك الاجتماعي ، والقاعدة السلوكية العامة تنص على أن أي سلوك يمكن قبوله ، أو رفضه تبعاً لما يقضي به العرف الجماعي^(٢) .

أما الشرط الثاني من شروط المقيس عليه ، فهو أن لا يكون متروكا ، أي مامتا ، أو مهملا ، وإن كان مطردا في القياس ، وفي هذا نتحامي ما تحامت العرب في ذلك نحو ماضي (يذر) ، و (يدع) ، فلم نقل العرب : (وذر ، ولا ودع)^(٣) ، وإن لم يمتنع القياس على نظيريهما نحو (وزن) و (وعد)^(٤) .

ومسألة الشذوذ أيضا من المسائل الغائمة ، مثل القلة والكثرة ، فأى شيء نعهه شاذًا ؟ وما معيار الحكم عليه بالشذوذ ؟ أيكون الشذوذ مبنيا على أساس اختلاف اللغات ، وقد علمنا أن ابن جني جعلها كلها حجة ؟ أم يكون على أساس الاستعمال كما عبر عنه ابن جني^(٥) ، وهو باستعماله مصطلح (الاستعمال) يشير إلى أمرين هما : العرف اللغوي ، والطبيعة الاجتماعية للغة .

وربما يصح الأمر الأول في أن يكون معيارا تقاس ظاهرة الشذوذ اللغوي به ؛ لكون العرف اللغوي محكما في اللغة ، ويكون الاستعمال في هذه الحال هو الفيصل ، فلا ينظر الى القياس ، وهذا إطلاق به حاجة إلى شيء من التقييد ، إذ ينبغي تفصيل الأمر ، على النحو الآتي: فإذا كانت اللفظة مما أميت من متن اللغة ، ولم يؤثر سماعها عن أي أحد من متكلمي اللغة ، ولم تخرج عن حدود دائرة الافتراض وجب هنا اطراحها ، ونبذها ، مثل (وَدَرَ) التي لم يرد فيها غير مضارعها ، أما إذا سُمعت ، ولو من واحد ، أو وردت بها رواية ، أو قراءة ، فيجب هنا الأخذ بها ما دعت الحاجة إليها مثل (وَدَعَ) التي سمع ماضيها في قراءة^(٦) هي **قَالَ تَعَالَى: ﴿ مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴾**^(٧) ، ومادامت لغات

(١) ينظر : القياس في اللغة العربية: ١٤٥ - ١٤٧ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ١٤٧ .

(٣) ينظر : الخصاص : ١ / ١٣٨ .

(٤) ينظر : الاقتراح في علم أصول النحو : ٧٣ .

(٥) ينظر : الخصاص : ١ / ١٣٩ ، ويريد به الشاذ في الاستعمال المطرد في القياس .

(٦) ينظر : معجم القراءات القرآنية : ٨ / ١٧٩ ، وهي قراءة عروة بن الزبير ، وهشام بن عروة ، وأبي حيوة ، وأبي

بحرية ، وابن أبي عبلة ، وابن عباس .

(٧) من سورة الضحى ، الآية : ٣ .

العرب كلها حجة ، فمن باب أولى أن تكون قراءات القرآن كلها حجة أيضا ، أو مجيء كلمة (مَبْقِل) قياسا بدل (باقل) الأكثر سماعا كما في قول أبي دواد ابن أبي دواد (١) :

أَعَاشَ نِي بَعْدَكَ وَاِدٍ مَبْقِلٌ آكُلُ مِنْ حَوْدَانِهِ وَأَنْسِلُ

فلا ضير من قبول ما كان على هذا النحو ؛ لأنه وردت فيه رواية شرط أن تكون الحاجة داعية إليه ، وعدم الإفراط في الترف اللغوي ؛ لأن اللغة في حقيقتها لا تحتوي على شذوذ لفظي ، ولكنها تضم بعض الكلمات النادرة ، وألفاظا عبّر عنها بالمفردة (٢) .

وقد ورد من ذلك الكلم الذي وُصف بالشذوذ كثير في متن اللغة ، والمعجم العربي (٣) ، وكله على غير قياس ، ولكن يؤخذ به على وفق المعيار الذي حدده ، فضلا عن معيار الرغبة في إحياء الألفاظ التي أميتت ، أو دثرت حين تدعو الحاجة الى ذلك .

١ . أما سبيل القياس ، وأنماطه ، وإن كان جلها يخص القياس النحوي ، فأربعة: حمل فرع على أصل ، حمل أصل على فرع ، حمل نظير على نظير ، حمل ضد على ضد (٤) .

فمن الأول ، كما ذكر السيوطي ، إعلال الجمع وتصحيحه ، حملا على المفرد (٥) . ومن الثاني إعلال المصدر لإعلال فعله ، وصحته لصحته . ومن الثالث : ما يكون النظر في اللفظ ، أو في المعنى (٦) . وأما الرابع : فمن أمثله حمل (لم) في الجزم على (إن) (٧) .

ويبدو أن جملة ما ساقه السيوطي من أمثلة على سبيل القياس ، وأقسامه هي أمثلة نحوية ، وصرفية ، ولم يشر إلا إلى القليل من أمثلة القياس اللغوي (الاستعمالي) ، والعربية بها حاجة الى هذا الأخير ، ولاسيما بعد زيادة المخترعات ، وتنوع أساليب الخطاب ، وسرعة توافد أسباب الحضارة الحديثة .

ثالثا : القياس والجديد اللغوي

رفض القدامى البتة الأخذ بما جد من أنماط الكلم في العربية في العصور التي تلت منتصف القرن الثاني للهجرة في حواضرهم ، والقرن الرابع الهجري في بواديهم ، وظل هذا الجديد مرفوضا مطروحا تحرم حتى روايته ، على الرغم من أنه يوافق أقيسة كلام العرب ، فلم يدون في مصنفاتهم ولم يوثق في معجماتهم ، ومع أن العربية ليست بدعا من اللغات في تطور

(١) ينظر : شرح أشعار الهذليين : ١٣١٢ ، والخصائص : ١٣٨ / ١ .

(٢) ينظر : في فقه اللغة العربية : ٣٠٧ .

(٣) ينظر : معجم متن اللغة : ٦/٢ ، ٥٠٩ / ٣ ، ٥٥٥ / ٤ ، ٦٤٦ / ٣ ، ١٥٣ / ٢ ، ففيه أمثلة وافرة .

(٤) ينظر : الاقتراح في علم أصول النحو : ٧٤ .

(٥) ينظر : المصدر نفسه والصفحة نفسها .

(٦) ينظر : المصدر نفسه : ٧٧ .

(٧) ينظر : المصدر نفسه : ٧٨ - ٧٩ .

ألفاظها ، ومعانيها تبعا لتطور حضارة أهلها إلا أنهم وقفوا من ذلك الجديد موقفا فيه كثير من الغرابة ، والتنكر وبعد أن سيتبين خطأ ما ذهبوا إليه من حصر اللغة بمكان ، وزمان مخصوصين لم يعد لنا عذر ، أو مانع من قبول ذلك الجديد ، والاعتداد به ، وهنا يأتي دور القياس ، وموقفه من ذلك التزمم اللغوي الذي سلب من العربية كثيرا من مزاياها فأدى إلى ظهور دعوات عديدة لقبول ذلك الجديد ؛ لأن القياس والاستعمال يبيحان تعاطيه ، وقد دعا غير واحد من اللغويين المحدثين إلى قبول هذا الجديد الذي أخذ يفد على العربية بغزارة ، يقول الدكتور نعمة رحيم العزاوي: ((أما العربية ، فقد بلغت حاجتها إلى الجديد ذروتها في هذا العصر ، لما زخر به من حركة نشطة دائبة في العلوم والفنون))^(١) ، وقد سُبقت هذه الدعوة دعوة الدكتور إبراهيم السامرائي إلى قبول ذلك الجديد اللغوي من الألفاظ ، تمثلت بقوله : من الواجب أن نفسح لهذا الجديد الذي قذف به المستعملون مكانا في كتبنا العربية ؛ لأنها صارت من مادة هذه اللغة^(٢) ، معتمدين على عبقرية اللغة ، ومدى ما يمددها القياس من قدرة على التفاعل مع هذا الجديد ، إذ تقرر أن القياس يفيد اللغة ، ولاسيما الأخذ بالجديد اللغوي بـ:

١. استقرار أوزان العربية ، وتباين درجات استعمالها ، قياسا أو سماعا ، وكثرة وقلة .
٢. الاعتماد على الأوزان الواردة في القرآن الكريم ، والحديث الشريف على أنها أوزان قياسية سواء أكثر استعمالها أم قل ؟.
٣. القياس على الأوزان السماعية التي وردت في لغة العرب إن دعت الحاجة الى ذلك^(٣).
٤. الإفادة من معاني صيغ الزوائد في استحداث دلالات جديدة .
٥. الإفادة من أوزان العربية في عملية التعريب .
٦. تنمية دلالات الكلمات بتتبع الاتجاهات العامة في التطور الدلالي كتعميم الخاص ، وتخصيص العام^(٤) .

ويصف الدكتور إبراهيم السامرائي موقف اللغويين المحدثين من ذلك الجديد بقوله : ((وإذا عدنا إلى عربيتنا الحديثة وجدناها تزخر بمئات الألفاظ الجديدة المولدة ، والمعربة ، وقد أخذت طريقها إلى الاستعمال ، وصارت مخصصة مقيدة بنوع خاص من المعنى ، غير أن اللغويين مع ذلك مازالوا مترددين في عد هذا الجديد من الفصيح))^(٥) ، وهذا لا يناقض ، بحال

(١) الموقف من الجديد اللغوي (بحث) : ١٨٢ .

(٢) ينظر : العربية تاريخ وتطور : ٣٦٧ .

(٣) ينظر : المنهج في فقه اللغة (المستوى الثامن) : ١٩ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ١٩ .

(٥) العربية ، تاريخ وتطور : ٣٧٦ ، وينظر : تنمية اللغة في العصر الحديث (المقدمة) .

من الأحوال ، ما ذهب إليه القدامى في اتخاذ القياس سببا من أسباب تطور اللغة ونموها ؛ لأنهم ((لم يريدوا للغة جمودا ، وإنما أرادوا المحافظة عليها ؛ لاعتزازهم الكبير باللغة التي نزل بها القرآن الكريم ، فهم لم يحجروا علينا التطور الموجه ، ومع الرقابة التامة لسلامة اللغة))^(١) .

وقد ارتأى اللغويون المحدثون إحلال الجديد اللغوي محله في متن اللغة على وفق مجموعة ضوابط هي في حقيقتها ليست إلا خطوات تنظم قبول ذلك الجديد ، ودخوله في متن اللغة على نحو ممنهج ، وهي :

١. موقف النحاة واللغويين القدامى من الظاهرة المدروسة^(٢) .

ومن تطبيقات القياس في هذا الضابط جمع (فراغ) على (فراغات) ، و (صمام) على (صمامات) ، ومسائل أخرى ليس هذا موضع ذكرها^(٣) .

٢. شيوع الظاهرة في العربية الفصحى^(٤) .

ومن تطبيقات القياس في هذه المسألة جواز الاشتقاق من أسماء الأعيان ، وجواز صياغة (فَعُول) قياسا من الفعل اللازم دالة على المبالغة ، والصفة المشبهة ، وقياس صيغة (تفاعل) للاشتراك والمساواة أو التماثل إلى غير ذلك من المسائل التي وُجِدَتْ لها أصول ، وشواهد في العربية الفصحى ، وقد تضمن هذا المعيار معيارا ضمينا هو الحاجة الى القياس في صوغ المصطلحات العلمية^(٥) .

٣. شيوع الظاهرة في العربية المعاصرة^(٦) .

ولعل من نافلة القول : إن هذا المعيار مهم بالنسبة إلينا ، لما تنبأه البحث من ضرورة الأخذ عن المحدثين ، وقد نادى بهذه الدعوة مجمع اللغة العربية في القاهرة ، إذ كان من أول قراراته قبول السماع عن المحدثين داعيا إلى تتبع الأساليب الشائعة في الصحف ، وفي المسرح ، وفي الرسائل ، وفي الكتب على أن ذلك القبول مشروط بان يصقلها الاستعمال ، وتستسيغها الآذان ، ويبدو وجه الحاجة إليها^(٧) .

ومن تطبيقات هذا المعيار بالمقايسة الاشتقاق من لفظة (صوت) ، إذ يمكن أن نقول : (صوت تصويتا) على غرار (سوف تسويفا) مادامت اللفظة لها من الكثرة في الاستعمال ما

(١) طرق تنمية الألفاظ في اللغة : ١٢ .

(٢) ينظر : القياس في اللغة العربية : ٢١٠ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٢١١ - ٢١٢ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٢١٣ ، وتنظر مصادره .

(٥) ينظر : المصدر نفسه : ٢١٣ - ٢١٤ .

(٦) ينظر : المصدر نفسه : ٢٢٣ .

(٧) ينظر : المصدر نفسه : ٢٢٤ .

يسوّغ فيها ذلك ، وقد صير إلى إقرار السماع عن المحدثين قاعدةً أصوليةً لها مكانتها ، وأهميتها في البحث اللغوي الحديث ، والمعاصر .

وقد وضع الدكتور نعمة العزّاويّ معاييرَ آخرَ لقبول الجديد اللغوي المأخوذ بالقياس ، إذ قال: ((لقد قاس المحدثون كلمات جديدة لم ينطق بها العرب ، وقد كثر الخلاف في هذه الكلمات ، ويمكن حسم الخلاف ، وقبول ما ينبغي قبوله منها ، ورد ما ينبغي رده ، وذلك بالرجوع إلى المقاييس الآتية))^(١) .

١. قبول ما له وجه من القياس ، وليس له في العربية ما يقابله ، أو يعبر عن معناه ، ومن أمثلة ذلك :

أ. ما بُنيَ على وزن (مَفْعَلَة) من المعنويات^(٢) .

ب. ما بُنيَ من الجديد اللغوي على وزن (مَفْعَل)^(٣) .

٢. قبول ما له وجه من القياس ، وله مقابل خفي من الفصح ، ومن أمثلة ذلك :

أ. الهاوي ، والهاوة^(٤) .

ب. غيورون ، وفخورون ، وصبورون .

ت. البائس ، والبؤساء^(٥) .

٣. ما له وجه من القياس ، وليس بالعربية حاجة إليه ، نحو استعمال (النضوج) ، و (وريف) ، (وأفسح)^(٦) ، وقد منع الدكتور استعماله.

٤. ما ليس له وجه من القياس ؛ لأنه خطأ نحو جمع (زهور) ، و (أقبية)^(٧)

وخلاصة رأيه في تطبيق القياس ؛ لقبول الجديد اللغوي أن ((القياس رافد يثري اللغة بالجديد ، وليس وسيلة لتسوية الأخطاء))^(٨) .

(١) الموقف من الجديد اللغوي (بحث) : ١٩٣ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ١٩٣ ، وينظر : مسائل لغوية في مذكرات جمعية : ٧٣ - ٧٤ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ١٩٤ ، وتنظر : الصفحات ١٩٥ - ١٩٩ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ١٩٩ .

(٥) ينظر : المصدر نفسه : ٢٠٠ - ٢٠١ .

(٦) ينظر : المصدر نفسه : ٢٠٣ - ٢٠٥ .

(٧) ينظر : المصدر نفسه : ٢٠٥ - ٢٠٦ .

(٨) المصدر نفسه : ٢٠٥ .

إننا نرى أن الدكتور العزّاويّ يأخذ بالاتجاه الوسطي في مسألة القياس لقبول الجديد اللغوي ، فلا يفتح الباب على مصراعيه ، ولا يوصده تمام الإيصاد ، لكنني أرى أن ناقش الأمر ، على النحو الآتي :

١. يذكر الدكتور العزّاويّ أن هناك كلمات توافق القياس ، وليست بالعربية حاجة إليها ، فأقول : أليس في معجماتنا كلم غزير وافق العربية قياسا ، وسماعا ، وليست بها حاجة إليه ؟ فالنضوج – مثلا – مما شاع استعماله في العربية المعاصرة ، وله وجه من القياس إلا أن احتياجنا إليه – بلا ريب – أكثر من (النضج) ، كون الذهن ينصرف مع الأخير إلى كل ما يتعلق بالأمور المادية ، في حين يدل (النضوج) على الأمور المعنوية كأن يقال : نضوج الرأي ، والفكرة ، والموهبة ، وعلى وفق هذا أرى أن العربية بها حاجة إلى مثله ، وما يدخل في دائرته ؛ للتعبير عن مثل تلك الأمور ؛ لأننا لا نريد ان نحمل على الخطأ اختلاف دلالة الكلم في عصرنا في كثير من الألفاظ عما كانت عليه في العصور السالفة ، لكننا نرده الى التطور الذي جرت عليه اللغات عامة ^(١)، أفليس لنا قبول (احتج) من الكلم الجديد الموافق للقياس بمعنى (أنكر) ^(٢) ؟ وكذلك استعمال (الفشل) الذي يعني ما يعنيه الفعل (خَلَبَ) ^(٣) ؟ إلى غير ذلك .

٢. إن قوله : أقبية خطأ ، وصوابه : أقباء ، فيه نظر ؛ لأن (أقبية) ورد جمعا لـ (قبو) ، إذ ذكرها الواقديّ (٢٠٧هـ) ^(٤) ، و الصّفديّ (٧٦٤هـ) فقال : ((يقولون : قُبُو ، ويجمعونه على أقبية ، والصواب : قَبُو بالتخفيف ، وإسكان الباء)) ^(٥) ، وقد أرادوا بها جنسا من الثياب ^(٦) ، إلا أن الفيومي ذكر أن القبو يجمع على أقباء ، والقباء يجمع على أقبية ^(٧) وذكره المعجم الوسيط بعد أن عرفه بأنه يجمع على أقباء ^(٨) .

٣. إنه يُحكّم مبدأي الشيوع ، والاستعمال تارة ، ومبدأ الخطأ والصواب تارة أخرى ، فمن الأول قبوله استعمال (غيورين ، وصبورين ، وفخورين ، وهواة) ؛ لأن مقابلها الفصيح مما يخفى على جمهور المعربين ، ومن الثاني إنكاره جمع (قبو) على أقبية ، وهذا ازدواج منهجي ؛ لأن الشيوع ، والاستعمال غير مبدأ الصواب والخطأ ، فالأول وصفي ، والثاني معياري ، وهما لا يتفقان ؛ لأن البعد الاستعماليّ في اللغة (التداولي) لا يخضع إلا في مرحلة لاحقة للمعيار

(١) ينظر : تنمية اللغة العربية في العصر الحديث : ٦٧ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٦٧ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٦٨ .

(٤) ينظر : فتوح الشام : ٢ / ٢٣٥ .

(٥) تصحيح التصحيف ، وتحريير التحريف : ١ / ٤١٥ .

(٦) ينظر : لسان العرب (ق ب و) .

(٧) ينظر : المصباح المنير (ق ب و) .

(٨) ينظر : المعجم الوسيط (ق ب و) .

٤. إن قوله حين عرض لصوغ المصدر الصناعي كقولهم : رهبانية ، وشعوبية ، بأن التوسع في استعمال تلك المصادر فيما ليس له دلالة على عقيدة ، أو مذهب إنما هو من التسمح ، واستغلال طواعية اللغة كقولهم : الجدارية ، والإحتفالية ، والمديونية ، والبكائية (١) فيه كثير من الدقة ، والإنصاف ، إذ لا يجب أن تستغل طواعية اللغة ، ولكن لنا أن نسأل : كيف نعبر عن صورة رُسمت على الجدار ؟ أمن الأفضل استعمال (مهرجان) (٢) اللفظة الفارسية الدخيلة أم استعمال كلمة احتفالية التي هي عربية النجار ؟

رابعاً : القياس الخاطئ (القياس على التوهم)

نظر علماء اللغة إلى هذا النمط من القياس على أنه قياس على توهم أصالة بعض الحروف في بناء الكلمة ، قال سيبويه (١٨٠ هـ) : ((فأما قولهم مصائب فإنه غلط منهم ، وذلك أنهم توهموا أن مصيبة فعيلة ، وإنما هي مفعلة ، والوجه أن يقولوا : مصاوب)) (٣) .

قال ابن جني حين عرض لبناء (تمفعّل) : ((اعلم أن الميم من خواص زيادة الأسماء ، ولا تزداد في الأفعال إلا شاذاً ، وذلك نحو تمسكن الرجل ، وتمدرع من المدرعة ، وتمندل من المنديل ، وتمنطق من المنطقة ، وتمسّم الرجل إذا كان يدعى زياداً ، أو غيره ثم صار يدعى مسلماً ، وحكى ابن الأعرابي عن أبي زياد : فلان يتمولى علينا)) (٤) .

ويمكن أن نجلو الأمر على نحو من الإيضاح ، والتفسير ، إذ إن وصف القدامى لما صيغ على هذا البناء ، وورده بالشذوذ لا يبيح لنا تخطئته ؛ لأن الشذوذ هنا يعني الخروج على قواعد النحاة لا كلام العرب ، ولا يصرفنا ذلك من صوغ كلمات جديدة على هذا البناء للتعبير عن معان جديدة (٥)

أما الدكتور إبراهيم أنيس ، فيعد من أوائل الذين نبهوا على هذا النوع من القياس ، ونعته بأنه (قياس فردي) ، فذكر أن علماء العربية قد أحسوا بأثر هذا القياس الفردي ، ولاسيما حين يكون خاطئاً وسموه بـ (التوهم) ، فكانوا يقولون : وقع هذا على سبيل التوهم ، ولهذا يمكن أن نسمي القياس الفردي حين يترتب عليه استنباط شيء غير مألوف في البيئة وهو ما يعرف بالقياس التوهمي فمثلاً يقولون : تمنطق بمعنى لبس النطاق ، وكذلك الشأن في تمسكن (٦) .

إذن علينا الاعتداد بهذا النمط من القياس ، واستغلاله ؛ لأجل إثراء العربية المعاصرة بصيغ تشتم فيها رائحة الأصالة ، ولاسيما إذا ما عرفنا أن من استعملات المحدثين على هذا النحو من القياس جاءت وافرة في عربيتنا المعاصرة ، نحو قولهم : تمذهب أي صار ، أو اتخذ المذهب الفلاني

(١) ينظر : الموقف من الجديد اللغوي (بحث) : ١٩٦ .

(٢) ينظر : المصباح المنير (م هـ ر) وفيه ((المَهْرَجَانُ عِيدٌ لِلْفُرْسِ وَهِيَ كَلِمَتَانِ مَهْرٌ وَرَأْنٌ حِمْلٌ وَجَانٌ لَكِنْ تَرَكَبَتْ الْكَلِمَتَانِ حَتَّى صَارَتَا كَالْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ وَمَعْنَاهَا مَحَبَّةُ الرُّوحِ))

(٣) الكتاب : ٣٥٦ / ٤ .

(٤) سر صناعة الإعراب : ١٠٥ / ٢ .

(٥) ينظر : الموقف من الجديد اللغوي (بحث) : ١٩٨ .

(٦) ينظر : طرق تنمية الألفاظ في اللغة : ٣٨ .

، وتمركز أي : استقر في المركز ، وتموّضِعَ بمعنى اتخذ موضعا ، وتمحور بمعنى اتخذ محورا ، حتى رأى الدكتور نعمة العزاوي انه لا غبار على هذه الاستعمالات ، ولا يُشك في صحتها (١) .

وخلاصة ما يقال في هذا الموضوع : إننا لا يجب أن نطرح كَلِمًا بدعوى أنه مُحدَث مادام موافقا لأقيسة كلام العرب ، فلا ضير من استعمال (عَصْرَنَ) زنة (فَعَلَلَ) مشتقا من اسم العين (عصر) بمعنى جعل الشيء عصريا ، مادام الاشتقاق من أسماء الأعيان جائزا ، وكذا الحال في (شَخَصَنَ) ، و (أُنْسَنَ) ، من (الشخص ، والإنسان) ، كذلك لا ضير في أن نقول : تظهر ، وتمفصل ، من المظهر أي : اتخذ مظهرا ما ، وتمفصل من (المفصل) أي : اتخذ مفصلا إذا ما راعينا الدلالة المعاصرة لكلمة (مِفْصَل) في عربيتنا المعاصرة بمعنى المكان الذي يرتبط فيه أكثر من شيء ذي أهمية ، أقول : لا ضير في ذلك الجديد ما دام موافقا للقياس ، وفي العربية حاجة إليه للتعبير عن بعض المعاني المستحدثة فيها ، ويبقى القياس قانونا يحمي العربية من الفوضى مادام يرفدها بمزيد من الثروة اللفظية على نحو واسع، وهنا يسعنا أن نجلو جملة من الحقائق عن القياس على النحو الآتي:

١. إن الموقف من القياس لدى القدامى كان منقسما ، فمنهم من يرفض القبول به ، ولاسيما اولئك القائلون بتوقيفية اللغة كابن فارس ، إذ يرى أنه ((ليس لنا اليوم أن نخترع ، ولا أن نقول غير ما قالوه ، ولا أن نقيس قياسا لم يقيسوه ؛ لأن في ذلك فساد اللغة ، وبطلان حقائقها)) (٢) ، ولنا أن نقول : إن القياس معين ثريم العربية بأسباب نموها ، وتطورها ، ويقف حاميا إياها مما قد يعتورها من الفوضى بفعل توافد المسميات ، وكثرتها عليها في العصر الحديث ، ثم إن ما وصل إلينا من كلام العرب لم يكن إلا أقله ، فكيف نتعامل مع ما لم يصل إلينا منه ؟ هل يكون ذلك إلا عن طريق القياس ؟

٢. إن السماع عن المحدثين ، وحققهم في الوضع ليس بالأمر المرفوض مطلقا ، بل هو ضرورة تحتمها رغبة العربية في مسابرة ركب الحضارة ، وهي أجدر اللغات بذلك ، وفي هذا الشأن هناك من أباح للجمهور حق الوضع معتمدا على القياس ، وهناك من حصر ذلك الحق في جمهور العلماء ، والأدباء (٣) ، وهذا هو الأقرب إلى السداد ، وصواب المنهج .

٣. الاعتداد بالقياس على نحو يفسح المجال للرحب أمام الجديد اللغوي ؛ لأن التضييق فيه قد يؤدي بالعربية إلى قصورها عن أداء المعاني الجديدة ، بألفاظ جديدة كان السبيل إلى إيجادها القياس .

(١) ينظر : الموقف من الجديد اللغوي (بحث) : ١٩٨ .

(٢) الصاحبى : ٣٣ .

(٣) ينظر : القياس في اللغة العربية : ٢٦٣ - ٢٦٤ .

٤. إن الأمر الذي دعا القدماء إلى الحد من التوسع في القياس هو التمسك بالسماع لشدة حرصهم على تراثهم الأدبي ، والديني ^(١) ، وفي عصرنا الحاضر نحن بنا حاجة الى السماع عن المحدثين للحفاظ على تراثنا الأدبي أيضا كما فعل الأولون ؛ لأن شعر حافظ إبراهيم ، وأحمد شوقي ، والجواهري صار نسيا منسيا لا يكاد يحفظه الناس بله أهل الاختصاص ، وهذا ما آل إليه مجمع اللغة العربية في قراراته الأولى، إذ دعا إلى ((قبول السماع من المحدثين ، وتتبع الألفاظ ، والأساليب الشائعة في الصحف ، وفي المسرح ، في الرسائل ، وفي الكتب ، ومع هذا فإنه لا يقبلها إلا بعد أن يصفقها الاستعمال ، وتستسيغها الآذان ، ويبين وجه الحاجة إليها)) ^(٢) .

٥. إن الغالب على مباحث اللغويين القدامى ، والمحدثين حين معالجة موضوع القياس انصرفهم إلى معالجة القياس النحوي ، وندرة الحديث عن القياس اللغوي (الاستعمالي) ، إلا حين نهضت المجامع العلمية بذلك ، فأوفت الحديث فيه ، وقد تجلت جهودها في قبول كثير من التعبيرات الجديدة ، والألفاظ المولدة ، وجموع التكسير التي من أشيعها في العربية (أفعال) (فُعُول) ، (وفعال) ^(٣) ، والاشتقاق من أسماء الأعيان ، والألفاظ الجامدة ، والنحت ، وتيسير وضع المصطلح العلمي اعتمادا على القياس ، فضلا عن قبول أسلوب العطف قبل تمام الإضافة نحو : أفضية ومحافظات العراق ، قياسا على ما ورد في المثال المعروف (قطع الله يد ورجل من قالها) ^(٤) .

٦. قبول الألفاظ المولدة ؛ لأنها ضرب أصيل من الجديد اللغوي ، ويأتي ذلك المولد على نوعين :

أدهما: ألفاظ عربية الصيغة ، والمادة لم تذكرها معجمات العربية ^(٥) ، لكنها وردت عُقب ما يُدعى بـ(عصور الاحتجاج) ، وقد تناول الدارسون المحدثون هذا الضرب بالبحث ، والاستقصاء نحو صنيع الدكتور خليل بنيان الحسون في كتابه (المستدرك على المعاجم العربية) ^(٦) ، والدكتور محمد حسن جبل في كتابه (الاستدراك على المعاجم العربية في ضوء منتين من المستدركات على لسان العرب ، والقاموس المحيط) ^(٧) ، ومن قبلهما الدكتور إبراهيم السامرائي في كتابه (تكملة المعاجم العربية من الألفاظ العباسية) ^(٨) ، ومن قبله الدكتور مصطفى جواد في كتابه الموسوم بـ(معجمي المستدرك) ^(٩) .

(١) ينظر : في فقه اللغة العربية : ٣٢٥ .

(٢) القياس في اللغة العربية : ٢٢٤ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٢٢٢ .

(٤) ينظر : القرارات الجمعية في الألفاظ والأساليب : ٦٤ .

(٥) ينظر : القياس في اللغة العربية : ٢٤٧ .

(٦) صدر عن دار الكتب العلمية عام ٢٠١٠ .

(٧) صدر عن دار ومطابع الرجوي في القاهرة .

(٨) صدر الكتاب عن دار الفرقان عام ١٩٨٦ .

(٩) لقد حاولت وحاول من قبلي جمهرة من الباحثين الوصول إلى هذا الكتاب الذي مازال مخطوطا لدى عائلة الدكتور ولكن من غير جدوى ، حتى من تخصصوا بدراسة الدكتور مصطفى جواد كالدكتور محمد البكاء لم يحصلوا على هذا الكتاب .

والآخر : كلمات ، وألفاظ عربية الصيغة ولدها المتأخرون من أهل الأمصار الإسلامية نحو :
خابر ، وتنزه ، وتفرج ، واحتار في أمره ، مما هو عربي في مادته ، وصيغته
لا في استعماله^(١).

لقد كان من ديدن الدارسين المحدثين لأصول اللغة أن يلزموا أنفسهم بتوازن علمي واضح ،
ومهم في قبول ذلك المولد ، إلا أننا نرى أن استيعاب المولد في معجمات العربية ، واتخاذها مصدرا
من مصادر الاحتجاج أمر ضروري لا ينبغي الإعراض عنه ، ولا سيما ما يتعلق بالأساليب الجديدة ،
والألفاظ المحدث^(٢).

٧. لا نغالي إذا قلنا : إن حياة اللغة تكمن بين السماع ، وبين القياس^(٣) ، وعلى وفق هذا ،
ومادنا قد ضيقنا عليها بالسماع ، فمن الضروري التوسيع عليها في القياس ، فلا ينبغي أن
نرمي كل لفظ محدث موافق لأقيسة كلام العرب بالخطأ.

وإن أردنا باللغة إنصافا غالبا القياس على معيار الخطأ والصواب ؛ لأن ذلك مؤداه إطلاق وافر من
الكلم الحبيس في جوف الكتب مع حاجتنا إليه في عربيتنا المعاصرة .

٨. الإفادة مما عرف بـ (القياس الخاطئ) في تنمية اللغة ؛ لأننا به نتوصل إلى ألفاظ ذات
خصوصية دلالية لا تتوافر في غيرها – فيما لو استعملناها – تلك الخصوصية الناتجة عن
هذا الضرب من القياس ، مع أن القدماء لم يمنعوه ، بل يفهم مما تقدم من كلامهم الإقرار
بجوازه شرط أن يؤدي ما لا يؤديه غيره من معان ودلالات.

خامسا : موقف الدرس اللغوي الغربي الحديث من القياس

إن القياس قانون مطرد في أغلب لغات العالم ، وهو ليس حكرا على العربية ، وقد أيده
وأقره غير واحد من علماء اللغة الغربيين ، فنجده واضحا في مجال الأصوات لدى النحويين الجدد
الذين انطلقوا في دراستهم من قانون جريم^(٤) .

أما ظهوره الحقيقي لدى علماء اللغة الغربيين ، فكان عقب ظهور علم اللغة الحديث على يد
سوسير (١٩١٣ هـ) ، إذ عرّف القياس بأنه ((صيغة صنعت على منوال صيغة ، أو صيغ أخرى
طبقا لقاعدة معلومة))^(٥) ، وهو بهذا التعريف يصوغ تعريفات علماء العربية القدامى للقياس
بحدافيرها فقولته : صيغة صنعت يعني (حمل غير المنقول) ، وقولته : (على منوال صيغة ، أو

(١) ينظر : القياس في اللغة العربية : ٢٤٧ - ٢٤٨ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٢٥٣ ، وتنظر مصادره .

(٣) ينظر : في فقه اللغة العربية : ٣٣٩ .

(٤) ينظر : القياس في اللغة بين علماء العربية ، ودي سوسير (بحث) : ٦ ، و (قانون جريم) نسبة إلى مؤسسه جاكوب
لوذج جريم (Jacob Ludwig Grimm) (ت ١٨٦٣م) ؛ وهو قانونٌ يتعلق بعلم الأصوات التاريخي، والذي من خلاله
أثبت جريم مجموعة من التبادلات الصوتية بين فروع اللغات الهندية الأوروبية؛ وجاء هذا القانون نتيجة إدراكهم ذلك
الشبه القوي بين اللغة الإنجليزية وبين اللغات الجرمانية المسماة (Proto-Germanic)؛ فاستطاع أن يوضّح العلاقة
بين الأصوات الصامتة في اللغات الجرمانية وبينها في اللغات الهندية الأوروبية الأخرى ، ينظر: مدارس اللسانيات: ١٨ .

(٥) دروس في الألسنية العامة : ٢٤٣ .

صيغ (يعني (المنقول) ، وقوله: (طبقا لقاعدة معلومة) ، يعني بها الحكم ، والعلة الجامعة ، ولا نغالي إذا قلنا : إن سوسير تبع لعلماء العربية في حد القياس ، وفهمه ، وتنظيره له .

قد شعر علماء اللغة الغربيون بأهمية القياس الاستعمالي ؛ لذلك جاء تناولهم لموضوع القياس مقتصرًا عليه^(١) ، فهذا فندريس يعرفه بأنه ((العملية التي بها يخلق الذهن صيغة ، أو كلمة أو تركيبا ، تبعا لنموذج معروف))^(٢) ، وقد رفض فندريس القياس العقلي (النحوي) ؛ لأنه كان يرى القياس النحوي يخنق المبتكرات القياسية في مهدها ، ولا تستطيع الحياة^(٣) .

أقول : إن نظرة فندريس بها حاجة إلى إيضاح وبيان ، إذ إن القياس العقلي ، كما ذهب ، لا يهيء لغة أسباب النمو ، والتطور كما يفعل القياس الاستعمالي ؛ لأن اللغة هي استعمال ، وليست قواعد ، وقوانين صارمة تحول دونها ، ودون تطورها الذي يكفله القياس الاستعمالي ، وليس العقلي . ثم أن الحاجة في زماننا هذا أمس ما تكون إلى القياس الاستعمالي لا العقلي ؛ لأجل أن تستوعب اللغة ما توافد عليها من ألوان الكلم ؛ بسبب تطور الحضارة الإنسانية ، ونموها ، وبالضرورة فاللغة أهم مظاهر تلك الحضارة .

يقول ستتكيفتش مبينا قيمة القياس في اللغة عامة ، والعربية خاصة : إن القياس تحول إلى قانون ملزم قادر على أن يشرح ويصحح ، ويؤلف ، ومنذ ذلك الحين أدى القياس ، أو المنهج القياسي دورا رئيسا في تشكيل اللغة العربية^(٤) .

وقد تجلّى القياس عند علماء اللغة الغربيين ، وبحسب رأي دي سوير بمفهومين اثنين هما :

١. المفهوم الأول / دراسة عملية إبداع صيغة جديدة ؛ لأجل تفسير عملية القياس نفسها^(٥).

٢. المفهوم الثاني / يتمثل بتحليل العناصر التي تقدمها اللغة ، وإعادة بنائها من أجل إدراك علة وجودها ، ومعرفتها ، فعند تحليل كلمة ما نجدهم يخصصون فصلا لدراسة الجذور الأصلية لها ، ثم فصلا آخر لدراسة اللواحق الدالة على الماضي ، ثم يعيد بناء الكلمة بعد ذلك تماما^(٦) .

ويرى علماء اللغة الغربيون أن القياس ينهض على جملة من الضوابط هي :

١. وجود سابق للصيغة ، أو الوحدة المقيس عليها ، وهو (المقيس عليه) عند علماء العربية ، ونعني به المثال / الأنموذج المقيس عليه ، وقلنا : مثال ؛ لأنه يقتضي توافر جملة من السمات ، والخصائص التي تجعله في مستوى يحتذى به.

(١) ينظر : القياس في اللغة بين علماء العربية ، ودي سوسير (بحث) : ٨ .

(٢) اللغة (فندريس) : ٢٠٥ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٢٠٧ .

(٤) ينظر : العربية الفصحى الحديثة بحوث في تطور الألفاظ والأساليب : ٢٥ .

(٥) ينظر : دروس في الألسنية العامة : ٢٥٢ .

(٦) ينظر : القياس في اللغة بين علماء العربية ودي سوسير (بحث) : ٩ .

٢. وجود الصيغة ، أو الوحدة اللغوية المبتكرة ، وهو ما يعرف بـ (المقيس) في العربية .

٣. وجود العلاقة ، أو الشبه بين الصيغ ، أو الأنظمة ، يقابله في العربية (الحكم ، والعلة الجامعة)^(١) .

ويبدو أن هذه الضوابط التي احتكم إليها علماء اللغة الغربيون لم يوضحوها تمام الإيضاح ، فلم يبينوا شروط المقيس عليه ، ولا كيف يكون القياس عليه ، ولا حدوده الزمانية ، والمكانية — التي لا يقرها البحث ، كما فعل علماء العربية القدامى منهم ، والمحدثون ، ومن المحتمل أن يكون سبب ذلك هو حداثة نشوء الدراسات اللغوية الغربية ، فضلا عن حداثة نشوء المستويات اللغوية لديهم.

ومن الجدير ذكره أن الغربيين ساروا على هدي المنهج الوصفي في معالجة ظاهرة القياس ، من أجل معرفة هذه الظاهرة، لا من أجل معرفة القوانين ، والضوابط التي تؤدي إلى إلحاق صيغة بأخرى^(٢) ، فضلا عن ربطهم القياس بمفهوم (الكلام) لا اللغة ؛ لأن كل إبداع للمتكلم يُسبق بمقارنة غير واعية (لا شعورية) بين المواد المخزونة في كوز اللغة^(٣) .

وقد رأى علماء اللغة الغربيون أن ((القياس ، إلى جانب التغييرات الصوتية ، هو العامل الكبير المتسبب في تطور اللغات ، والعملية التي تنقل بها اللغات من حال انتظام إلى أخرى))^(٤) . إن النظر في مفاهيم الغربيين للقياس يحيل إلى جملة من الحقائق التي لا مندوحة من ذكرها ، وهي :

١. تأثرهم في فهم القياس ، وآلياته ، إلى حد بعيد ، بالفكر اللغوي العربي ، وما قدمه من مقولات لغوية بشأن القياس ، إلا أن تطبيقاته لدى الغربيين ، في البدء ، كانت مقتصرة على الجوانب الصوتية تأثرا بمنهجهم الداعي إلى دراسة اللغة دراسة تاريخية تأثرا بقانون جريم.

أما أصحاب المنهج الوصفي من الغربيين ، فقد عالجوا موضوع القياس في المجالات الصرفية مهتمين أولا بالقياس في الصيغ ، ويتجلى ذلك ، على نحو واضح ، في تعريف جورج مونين للقياس إذ عرفه بأنه ((العلاقة المشابهة الواقعة بين الأبنية ، أو الأنظمة النحوية ، أو العلاقة الجديدة بين وحدة مبتكرة ، ووحدة موجودة بالوضع في نفس الموضوع))^(٥) .

(١) ينظر : القياس في اللغة بين علماء العربية ودي سوسير (بحث) : ١٠ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ١١ .

(٣) ينظر : دروس في الألسنية العامة : ٢٤٩ .

(٤) ينظر : القياس في اللغة بين علماء العربية ودي سوسير (بحث) : ٢٤٦ .

(٥) Dictionnaire de la linguistique : p ٢٥

٢. إن مقولات الغربيين في القياس هي نفسها مقولات علماء اللغة العرب القدامى في كثير من تفاصيلها ، بل إنهم نقلوها حرفياً عن علماء العربية ، فيما عدا اختلاف أسلوب صياغتها ، فانظر إلى قول سوسير في مسألة القياس على الشاذ ، إذ يقول : إن الصيغ القليلة ، أو الشاذة قد تُحدث أيضاً عملية قياس ، وإن وجود كلمتين ، أو ثلاث كاف لإنشاء صيغة عامة تصلح للقياس عليها ^(١) ، وهذا ما ذكره قبله ابن جني بقرون ^(٢) ، وعرج عليه السيوطي بقوله : ليس من شرط المقيس عليه الكثرة ، فقد يقاس على القليل لموافقته القياس ، ويمتنع على الكثير لمخالفته له ^(٣) .

٣. ربطهم القياس بالجانب الاستعمالي (الكلام) من اللغة ، وهذا هو عينه القياس اللغوي ، أو الاستعمالي ، أو الأصلي عند علماء العربية القدامى ، والحقيقة تتمثل في أن القياس الاستعمالي أهم أنواع القياس في اللغة ؛ لأنه المسؤول مسؤولية مباشرة على تنمية اللغة ، وتطورها ، فالاستعمال عند علماء العربية يقابله مصطلح (الكلام) عند علماء اللغة الغربيين لأن الكلام عندهم يعني الكيفية الفردية للاستعمال اللغوي ^(٤).

(١) ينظر : دروس في الألسنية العامة : ٢٤٥ .

(٢) ينظر : الخصائص : ١ / ١٣٨ .

(٣) ينظر : الاقتراح في علم أصول النحو : ٧٣ .

(٤) ينظر : منهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة : ٤٠ ، وتنظر مصادره .

المبحث الثاني

موقف المعجميين القدامى من القياس

أولاً : معجمات الألفاظ

١. العين

من مواضع القياس فيه

- أ- ((يقال عَضَاهَةٌ واحدة ، وَعِضَةٌ أيضاً على قياس عِزَّة ، تحذف منها الهاء الأصلية كما حذفت في الشفة ، ثم رُدَّت في الشفاه))^(١) .
- ب- ((إمْرأة مُكْتَعَةٌ ، والفعل كَتَعَتَ تَكْتَعُ ، كُتُوْعا ، قال أبو احمد : مُكْتَعَةٌ على غير قياس ، وعسى أن تكلمت به العرب))^(٢) .
- ت- ((بناء عَيْسَةٍ على فُعْلَةٍ قياس كُمْتَةٍ ، وصُهْبَةٍ ، ولكن قُبْحُ الياء بعد الضمة ، فكسرت العين على الياء))^(٣) .
- ث- ((ودارٌ مُوحِشَةٌ. قال: معالمها حشونا على قياس سنون ، وبالنصب ، والجر حشيين ، قال :
- فَأَمَسَتْ بَعْدَ سَاكِنِهَا حِشِينَا ^(٤)))^(٥) .
- ج- ((ومن العرب من يقول : هذه مائة كبنى تميم ، يعنون الركبة بمائها ، ومنهم من يؤنثها فيقول : مائة واحدة مقصورة ، ومنهم من يمدّها ، فيقول ماء كثير على قياس شاة ، وشاء))^(٦) .

(١) العين : ٩٩ / ١ .

(٢) المصدر نفسه : ١٩٦ / ١ .

(٣) المصدر نفسه : ٢٠١ / ٢ .

(٤) البيت بلا عزو في تهذيب اللغة : ٩٤ / ٥ ، ولسان العرب (و ح ش) ، وتاج العروس (و ح ش)

(٥) العين : ٢٦٣ / ٣ .

(٦) العين : ١٠١ / ٤ ، وينظر لمزيد من اطلاق : ٢٤٢ / ٤ ، ٢٨٥ ، ٤١٣ ، ١٨٢ / ٥ ، ٤١١ ، ٣٢٠ / ٧ ، ١٥ / ٨ ، ٦٢ ،

١٠١ ، ١٧١ ، ٢٤٨ ، ٢٨٩ ، ٣٩٩ ، ٤٤١ .

٢. الجيم ، لأبي عمرو الشيباني (٢٠٦هـ) لم أجد فيه مواضع للقياس .

٣. التقفية في اللغة

لم تكن له عناية واضحة بمسائل اللغة كالقياس ، فلم ترد عنده إلا اشارات عابرة سأذكرها ، وربما السبب في ذلك هو أن معجم التقفية يمثل مرحلة مبكرة من مراحل التأليف المعجمي في مجال الألفاظ ، لذلك لم يكن معنيا إلا بجمع المادة ، ووصفها رسفا على أساس منهجه الذي اتخذها ، ولعلنا لا نجانب الصواب إذا قلنا : إن اتجاه القياس في اللغة نشط بفعل تأثير تيار الاعتزال ، ولم يكن الأخير نشطا ، واضح المعالم في حقبة البندنجي ، أو انه كان بعيدا عنه ، وعن التأثير به ، فضلا عن أن الغاية التي وضع من أجلها التقفية لم يردده معجما للجمهور ، بل أعدّه خصيصا لأهل الأدب ، والمعرفة ، ولم يرد به العامة ، ولكنه أراد إنصاف المتعلمين ، أو أنه أراد به الشعراء خاصة من ذوي الأصول غير العربية ، وكأنه منهج أعد لطلاب العربية غير الناطقين بها - كما في العصر الحديث - وهؤلاء أبعد ما يكون عن مثل هذه المسائل اللغوية ، لذلك لم نجد حضورا للقياس فيه إلا في موضعين هما :

أ. ((الونج ^(١) : واحد الأوداج ، يحرك ، ويسكن ، والدرج : مشي فيه ضَعْف ، ومنه سميت الدجاجة ، وكان في القياس أن يكون دجاجة ، فحففوه ، وجعلوه اسما)) ^(٢).

ب. ((قال بعضهم : عَفُوٌّ مثل فُعُلٍ ، قال الخليل ^(٣) : ولا اعلم في كلام العرب واوا متحركة بعد حرف متحرك في آخر بناء اسم غير هذا ، فإن قيس منها جاز)) ^(٤) .

٤. جمهرة اللغة

ومن أمثلة القياس عنده

أ. ((والأروية : الأنتى من الأوعال ، والجمع أروى على غير قياس ، والقياس أراوي)) ^(٥) .

(١) نرى صوابه (الودج) وربما تصحف على المحقق ذلك ، وتحرف .

(٢) التقفية : ٢٤٠ .

(٣) ينظر : العين : ٢ / ٢٥٨ ، والذي في العين هو (والعَفُوُّ والعَفَوُّ والجميع عَفْوَةٌ : الخُمُرُ الأَفْتَاءُ والفَتَيَاتُ، والأنتى عَفْوَةٌ ولا أعلم واوا متحركة بعد حرف متحرك في آخر البناء غير هذا، وأن [لُغَةً] قيس بها جاءت وذلكم أنهم كرهوا عفاة في موضع فَعَلَةٌ وهم يريدون الجماعة فيلتنبس بؤحدان الأسماء فلو تكلف متكلف أن يبين من العفو اسماً مفرداً على فَعَلَةٌ لقال عفاة) ، وهنا ثمة سؤال لا بد منه فحواه : أيهما الاوثق ما جاء في العين أم ما جاء في التقفية ؟ وهل أشكل على محقق التقفية ضبط موضع كلام الخليل ؟ فالذي في العين لا يجعل في النص موضعاً لكي نورد مثالا على القياس ، لأنه قصد لغة قيس ، والذي في التقفية يمكن أن نعهده مثالا على القياس لدى البندنجي ، ثم أن ضبط هذا البناء في العين غيره في التقفية ، فهل يكون هذا من باب أن النسخة التي كانت عند البندنجي هي غير النسخة التي حقق عليها العين المطبوع ، فإن كان ما ذكره محقق التقفية صحيحا يكون وهما من البندنجي ، ولم يتنبه عليه المحقق وإن كان غير صحيح فحتمًا يكون البندنجي قد اطلع على نسخة من معجم العين غير النسخ التي حقق عليها المطبوع ، والراجح عندي أن نقل البندنجي لم يكن دقيقا ، وما في العين هو الصواب .

(٤) التقفية : ٦٧٣ .

(٥) جمهرة اللغة : ١ / ٢٣٦ .

ب. ((المَنْقَبَةُ بفتح الميم : الحديدية التي ينقب بها البيطار ، وقال أبو بكر : جاءت شاذة عن نظائرها ، وكان القياس مَنْقَبَةً بكسر الميم ...))^(١).

ت. ((وقال بعض أهل اللغة : يقال للمرأة زامرة ، وللرجل زمار ، ولا يقال على القياس : رجل زامر))^(٢).

ث. ((وسام الرجل ماشيته يسومها سوما : إذا رعاها ، فالماشية سائمة ، والرجل مُسيم ، ولم يقولوا سائم ، خرج هذا من القياس))^(٣).

ج. ((فرس مُحضير ، ولا يقولون مُحضار ، وهو القياس))^(٤).

٥. ديوان الأدب

ومن أمثلة القياس فيه:

أ- ((ما كان من فَعَلٍ جمعا لَفُعْلَةٍ ، أو فَعَلٍ جمعا لِفُعْلَةٍ ، لم يُذكر ؛ لأنه قياس مطرد))^(٥).

ب- ((الحَلَقُ جمع حَلْقَةٍ ، وهو جمع على غير قياس))^(٦).

ت- ((أزعقه فهو مزعوق ، أي أفزعه على غير قياس))^(٧).

ث- في باب (مَفْعِل) بفتح الميم ، وكسر العين ((لم نجد على هذا المثال شيئا إلا بالهاء ، وإنما قلنا ذلك مع مجيء مَدْبِ السيل ، ومَحِلِّ الدِّين ، والمَقِير ، وأشباه ذلك ؛ لأنه قياس))^(٨).

ج- ((شجرة فَنَوَاءٍ أي : ذات أفنان ، وهو على غير قياس))^(٩).

(١) جمهرة اللغة : ٣٧٥ / ١ .

(٢) المصدر نفسه : ٧١٠ / ٢ .

(٣) المصدر نفسه : ٨٦٢ / ٢ .

(٤) المصدر نفسه : ١٢٤٤ / ٣ .

(٥) ديوان الأدب : ٨٨ / ١ ، وينظر : ١٤٥ / ١ ، ١٥٧ ، ١٩٥ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٦٣ .

(٦) المصدر نفسه : ٢٢٢ / ١ ، وينظر : ١٤٠ / ٢ ، ١٤١ ، ٢٢٣ ، ٢٠٠ ، وجاء في المخصص : ١٧٩ / ٥ (لا يؤنث الحَلَقُ على أنه جمع حَلْقَةٍ لِأَنَّ فَعْلًا لَيْسَ مِمَّا يَكْسُرُ عَلَيْهِ فَعْلَةٌ إِنَّمَا هُوَ اسْمٌ لِلْجَمْعِ) ، وجاء في المحكم والمحيط الأعظم : ٧ / ٣ (وقد حكى سيبويه في الحَلْقَةِ فتح اللام، وأنكرها ابن السكيت وغيره، فعلى هذه الحَكَايَةِ حَلَقٌ جمع حَلْقَةٍ، وَلَيْسَ حِينِئذٍ اسْمٌ جَمْعٌ، كَمَا كَانَ ذَلِكَ فِي حَلْقِ الَّذِي هُوَ اسْمٌ لْجَمْعِ حَلْقَةٍ. وَلَمْ يَحْمَلِ سِبْيَوِيَّةُ حَلْقًا إِلَّا عَلَى أَنَّهُ جَمْعُ حَلْقَةٍ بِسُكُونِ اللَّامِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ حَكَى حَلْقَةً بِفَتْحِهَا) ، وينظر : كتاب سيبويه : ٥٨٤ / ٣ .

(٧) ديوان الأدب : ٢١٧ / ٣ ، وينظر : ٢٢٦ / ٣ ، ٤١٣ .

(٨) المصدر نفسه : ٥١ - ٥٢ .

(٩) ديوان الأدب : ٦٥ / ٤ ، وينظر : ١٧٦ ، ٦٩ / ٤ .

٦. البارع في اللغة

لم يكن أبو علي القالي على قدر من العناية بمسألة القياس ، وقد ورد ذلك عرضاً في كتابه " البارع" ومن أمثلة القياس فيه .

ا- ((قال الأصمعي : شهريز ، وشهريز ، بكسر الشين المعجمة على مثال فعِيل ، قال : وسمعت أعرابياً يقول : شهريز ، بالشين معجمة وضمها ، والقياس الكسر ، وهو فارسي معرب))^(١) .

ب- ((ولا أعرف أفاض فلان الماء ، ومعنى غضت الماء ، فغاض أي : نقصته فنقص ، وكان القياس في مثال هذا أن تقول : أفعلته أنا ، ولكن العرب تتسع في بعض الكلام فقالوا : أخسأت الكلاب فخسأت ، وجبرت العظم ، فجبر ...))^(٢) .

ت- ((الولد مُغِيل ، الغين ساكنة ، والياء مفتوحة ، والولد مُغِيل الغين مكسورة ، والياء ساكنة ، وقد يقال : - وهو القياس - امرأة مُغِيل ، الغين مكسورة ، والياء ساكنة))^(٣) .

ث- ((قال أبو حاتم : قال الأصمعي : جمع القوباء قوباوات ، وقوابي على غير قياس ...))^(٤) .

ج- ((قال الأصمعي : لا يقال ثلاثة رجال إنما هي ثلاثة رَجِلة ، بفتح الراء ، وكسر الجيم ، قال : وكان القياس ثلاثة أرجال ، ولكن لم يتكلموا بذلك))^(٥) .

٧. تهذيب اللغة

من أمثلة القياس فيه :

أ- ((وأرض عَشْبِيَّة ، بينة العَشَابِيَّة ، ولا يقال : عَشْبِيَّة ، وهو قياس))^(٦) .

ب- ((ومنهم ممن يقول : أربِعاء بنصب الباء ، وأربِعاوان ، وأربِعاوات ، حُمِل على قياس

قصباء ، وما أشبهها ، ومن قال : أربِعاء حملة على أسِداء))^(٧) .

(١) البارع : ٢٢٢ ، والسهريز : ضرب من التمر ، وقيل هو بالفارسية شهريز ، وبالعربية سهريز ، ينظر : المحكم والمحيط الأعظم : ٤ / ٤٧٦ ، والمخصص : ٣ / ٢٢٨ .

(٢) البارع : ٣٨٤ .

(٣) المصدر نفسه : ٣٩٦ .

(٤) المصدر نفسه : ٥٠٦ .

(٥) المصدر نفسه : ٦٢١ .

(٦) تهذيب اللغة : ١ / ٢٨٠ .

(٧) المصدر نفسه : ٢ / ٢٢٧ .

ت- ((المَعُونَةُ : مَفْعَلَةٌ فِي قِيَاسٍ مِنْ جَعْلِهَا مِنَ الْعَوْنِ ، قَالَ نَاسٌ : هِيَ فَعُولَةٌ مِنَ الْمَاعُونِ ...))^(١)

ث- ((أَيْفَعُ الْغَلَامِ فَهُوَ يَافِعٌ ، وَهُوَ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ ، وَالْقِيَاسُ مَوْفَعٌ ...))^(٢) .

ج- ((أَبُو عَبِيدٍ : الْأَسَدَةُ : الْعَيُوبُ ، وَاحِدُهَا : سَدٌّ ، وَهُوَ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ ، وَالْقِيَاسُ أَنْ يَكُونَ جَمْعُ سَدٍّ : أُسْدًا ، وَسُدُودًا ...))^(٣) .

٨. **مختصر العين** ، لأبي الحسن علي بن القاسم الخوافي ، (ت نهاية القرن الثالث الهجري) .

لم تظهر لديه عناية بمسائل القياس وأصول اللغة ؛ لأنه من المختصرات ؛ لذا لم اجد فيه مثالا ، أو إشارة إلى القياس .

٩. **مختصر العين ، للزبيدي (٣٧٩ هـ)**

من أمثلة القياس فيه:

أ- ((السواء يكون للواحد والجميع ، ويجمع على سواسية على غير قياس))^(٤) .

ب- ((الرجل معروف ، وتصغيره ، رويجل على غير قياس))^(٥) .

ت- ((حشأته : أصبت حشاه ، يهمز على غير قياس))^(٦) .

ث- ((حلات السوق ، يهمز على غير قياس))^(٧) .

ج- ((الحَبَّةُ : خيل تجمع للسباق ، والجمع الحلائب ، على غير قياس))^(٨) .

(١) تهذيب اللغة : ٣ / ١٢٨ .

(٢) المصدر نفسه : ٣ / ١٤٨ .

(٣) المصدر نفسه : ١٢ / ١٩٧ .

(٤) مختصر العين : ٦ / ١٧٤ .

(٥) المصدر نفسه : ٥ / ٢٢٤ .

(٦) المصدر نفسه : ٣ / ٨ .

(٧) المصدر نفسه : ٣ / ١٠ .

(٨) المصدر نفسه : ٢ / ٢٧٥ .

١٠. مقياس اللغة

من أمثلة القياس فيه .

- أ- ((قال ابن السكيت : رجل أفقيّ من أهل الآفاق ، جاء على غير قياس))^(١).
- ب- ((البُصاق : جنس من النخيل ، وكأنه من قياس البُساق))^(٢) .
- ت- ((فأما قولهم بلّه فقد يجوز أن يكون شاذًا ، ومحمّط على بُعد أن يرد إلى قياس الباب بمعنى دع))^(٣) .
- ث- ((التولّب : ولد البقرة ، والقياس يوجب أن يكون التاء مبدلة من واو ، الواو بعده زائدة كأنه فوعل من ولّب ، إذا رجع ، فقياسه قياس التبيع ، فإن ذهب ذاهب إلى هذا الوجه لم يبعُد))^(٤) .
- ج- ((احتنك الجراد الأرض إذا أتى على نبتها ، وذلك قياس صحيح ؛ لأنه يأكل فيبأغ حنكّه))^(٥).

١١. مجمل اللغة

- أ- ((الحظ : النصيب والجد ، يقال : فلان أحظ من فلان ، وهو محظوظ ، وجمع الحظ ، أحظاظ على غير قياس))^(٦).
- ب- ((اللأمة مهموز : الدرع ، وجمعها لؤم على غير قياس))^(٧).
- ت- ((الفقى - مقصور يكتب بالألف عن الفراء - جمع فوق على غير قياس))^(٨) .
- ث- ((البلّوص : طائر ، وجمعه البلنّصى على غير قياس))^(٩).

١٢. المحيط في اللغة

لم تتضح عنايته بمسائل القياس ، فلم ترد الإشارة إليها كثيرا ، إنما جاءت عرضا .

(١) مقياس اللغة (أف ق) .

(٢) المصدر نفسه (ب ص ق) .

(٣) المصدر نفسه (ب ل ه) .

(٤) المصدر نفسه (ت ول ب) .

(٥) المصدر نفسه (ح ن ك) .

(٦) مجمل اللغة (طبعة زهير عبدالمحسن سلطان) : ٢١٥ / ١ .

(٧) المصدر نفسه : ٧٠٣ / ١ .

(٨) المصدر نفسه : ٨٠٠ / ١ .

(٩) المصدر نفسه : ١٣٥ / ١ .

ومن أمثلة ذلك فيه :

- أ- ((رجل نُباطيٌّ منسوب إلى النبط ، على غير قياس))^(١) .
- ب- ((البرارث ، الواحدة بَرِيْثَة ، وهذا الجمع على غير قياس))^(٢) .
- ت- ((الذي أوجبه القياس الصحيح كسر التاء من عرقاتهم ؛ لأنها تاء زائدة ، إلا أن الخليل^(٣) قال : تقول : استأصل الله عرقاتهم ، كذا قال بنصب العين ، والراء ، وينصبون التاء رواية عنهم ، ولا يجعلونه كالتاء الزائدة في جمع التائث))^(٤) .

١٣. تاج اللغة وصحاح العربية

من أمثلة القياس فيه .

- أ. ((مرو : اسم بلد ، والنسبة إليه مَرَوِيٌّ ، على غير قياس ، والثوب مَرَوِيٌّ على القياس))^(٥)
- ب. ((الحُسن نقيض القبح ، والجمع محاسن على غير قياس ، كأنه جمع مَحْسَن))^(٦) .
- ت. ((العَجَف بالتحريك الهُزال ، والأعجف : المهزول ، والجمع عِجَاف على غير قياس ؛ لأن أفعال ، وفعلاء لا يجمع على فِعال ، ولكنهم بنوه على سِمان ، والعرب قد تبني الشيء على ضده))^(٧) .
- ث. ((القطيع : الطائفة من البقر ، والغنم ، والجمع أقاطيع على غير قياس ، كأنهم جمعوا إقطيعا))^(٨) .
- ج. ((وجمع كسرى أكاسرة على غير قياس ؛ لأن قياسه كِسْرُونَ بفتح الراء ، مثل عيسون ، وموسون بفتح السين))^(٩) .

(١) المحيط في اللغة : ٢ / ٣٢٦ .

(٢) المصدر نفسه : ٢ / ٤١١ . ، والبرارث البرثُ : الأرض السهلة اللينة ، والجمع براث وأبراث وبروث ، ينظر : الصحاح (ب ر ث) .

(٣) ينظر : العين : ١ / ١٥٢ .

(٤) المحيط في اللغة : ١ / ١٧٧ .

(٥) الصحاح (م ر ا) .

(٦) المصدر نفسه (ح س ن) .

(٧) المصدر نفسه (ع ج ف) .

(٨) المصدر نفسه (ق ط ع) .

(٩) المصدر نفسه (ك س ر) .

١٤. المحكم والمحيط الأعظم

ومن أمثلة القياس فيه :

- أ- ((إبل عراقية ، منسوبة إلى العرق على غير قياس))^(١).
- ب- ((في الحديث " لا تقتلوا عسيفا ولا أسيفا"^(٢) " الأسيف : العبد ، وقيل : الشيخ الفاني ، وقيل : هو الذي يشتريه بماله ، والجمع عسفاء على القياس ، وعسفة على غير قياس))^(٣) .
- ت- ((اليرابيع دواب كالاوزاع تكون في الرأس قال رؤبة :
- فقأن بالصقع يرابيع الصأد^(٤)
- أراد الصيد فأعلّ على القياس المتروك))^(٥).
- ث- ((العرمان : المزارع ، واحدها عرم ، وأعرم ، والأول أسوغ في القياس ؛ لأن فعلنا لا يجمع عليه أفعال إلا صفة))^(٦) .
- ج- ((جمع المعيشة معايش على القياس ، ومعايش على غير قياس ... وجميع النحويين يزعمون أن همزها خطأ))^(٧) .

١٥. أساس البلاغة

على الرغم من نزعة صاحبه الاعتزالية التي تأخذ بالقياس ، لم اجد فيه شيئا من مسائل القياس اللغوي ، وربما يكون سبب ذلك يعود إلى أن الزمخشري كان معنيا برصد ألوان من الكلم طرأ عليها التطور الدلالي ، وتتبع التعابير الأدبية الراقية ، وما اشتملت عليه من مجاز ، وهذا هو الطابع العام المأخوذ عن معجم أساس البلاغة ؛ لذلك نجده منصرفا عن الإشارة إلى مواطن القياس سواء أصرحة نصّ عليه أم ضمنا ؟

(١) المحكم والمحيط الأعظم : ١ / ١٩٠ .
(٢) ينظر : سنن البيهقي : ٩ / ١٥٥ ، رقم الحديث (١٨١٥٧) وقد ورد بألفاظ آخر .
(٣) المحكم والمحيط الأعظم : ١ / ٤٩٧ .
(٤) ينظر : ديوان رؤبة : ٤٠ .
(٥) المحكم والمحيط الأعظم : ٢ / ١٤٤ .
(٦) المصدر نفسه : ٢ / ١٤٧ .
(٧) المصدر نفسه : ٢ / ٢١٣ .

١٦. العباب الزاخر

ومن أمثلة القياس فيه .

- أ- ((أملاه الله أي : أركمه ، فهو مملوء على غير قياس يحمل على مُلئ))^(١) ..
- ب- ((إذا جمعت القلنسوة بحذف الهاء قلت : قلنس ، وأصله قلنسو ، إلا أنك رفضت الواو ؛ لأنه ليس في الأسماء اسم آخره حرف علة ، وقبلها ضمة ، فإذا أدى إلى ذلك قياس وجب أن يرفض ويبدل من الضمة كسرة ، فيصير آخر الاسم ياء مكسورا ما قبلها ، وذلك يوجب كونه بمنزلة قاض ، وغاز في التنوين ، وكذلك القول في أحق ، وأدل جمعي حقو ، ودلو ، وأشباه ذلك فقس عليه))^(٢) .
- ت- ((زعم بعض الرواة أنه يقال : أورس فهو مورس ، وهذا غير معروف ، وإنما هو قياس))^(٣) .
- ث- ((النسبة إلى الخريف خرقى ، بالتحريك ، وخرقى ، بالفتح وذلك على غير قياس))^(٤) .
- ج- ((مناف : صنم ، والنسبة إلى عبد مناف ، منافي ، والقياس عبدي إلا أنهم عدلوا عن القياس ؛ لإزالة اللبس))^(٥) .

١٧. مختار الصحاح

من أمثلة القياس فيه :

- أ- ((قد تجمع أرض على أروض ، وآراض ، كأهل ، وآهال ، والأراضي أيضا على غير قياس ، كأنهم جمعوا أرضا))^(٦) .
- ب- ((الباطل ضد الحق ، والجمع أباطيل على غير قياس كأنهم جمعوا إبطيلا))^(٧) .
- ت- ((جمع الحاجة حاج ، وحاجات ، وحوج بوزن عنب ، وحوائج ، على غير قياس كأنهم جمعوا حائجة وأنكره الأصمعي وهو مولد))^(٨) .

(١) العباب الزاخر (م ل أ) .
(٢) المصدر نفسه (ق ل س) .
(٣) المصدر نفسه (و ر س) .
(٤) المصدر نفسه (خ ر ف) .
(٥) المصدر نفسه (و ج ف) .
(٦) مختار الصحاح (أ ر ض) .
(٧) المصدر نفسه (ب ط ل) .
(٨) المصدر نفسه (ح و ج) .

ث- ((ثياب طَهَارَى بوزن حَيَارَى على غير قياس ، كأنه جمع طَهْرَان))^(١).

ج- ((الفرد : الوتر ، والجمع أفراد وفرداى بالضم على غير قياس ، كأنه جمع فردان))^(٢).

١٨ . لسان العرب

ومن أمثلة القياس فيه .

أ- ((... قِرَاءَةُ البلاد ، وقِرء البلاد ، فأما قول أهل الحجاز قِرَة البلاد ، فإنما هو على حذف الهزمة المتحركة ، والقائنها على الساكن الذي قبلها ، وهو نوع من القياس))^(٣) .

ب- ((الليث ^(٤) اللؤلؤ : معروف ، وصاحبه لأل ، قال : وحذفوا الهزمة الأخيرة حتى استقام

لهم فعّال ... ولولا اعتلال الهزمة ما حسُن حذفها ، ألا ترى أنهم لا يقولون لبياع السمسم سمّاس وحذوهما في القياس واحد))^(٥) .

ت- ((قال أبو منصور : اللغة العالية مكث ، وهو نادر ، ومكث ، جائز ، وهو القياس))^(٦).

ث- ((الملوّاح : العطشان ، وإبل لَوحي أي : عطشى ، وبغير ملوّاح ، وملوّاح ، وملياح ، وكذلك ، الأخيرة عن ابن الأعرابي ، فأما ملوّاح فعلى القياس ، وأما مليّاح فنادر))^(٧).

ج- ((النسب إلى بهراء ، بهراويّ ، بالواو على القياس ، وبهرانيّ ، مثل بحرانيّ على غير القياس))^(٨).

(١) مختار الصحاح (ط ه ر) .

(٢) المصدر نفسه (ف ر د) .

(٣) لسان العرب (ق ر أ) ، وينظر : المحكم والمحيط الأعظم : ٦ / ٤٧٢ ، وتهذيب اللغة : ٩ / ٢١١ .

(٤) وهو ينقل عن مصدره التهذيب ، وكلما ورد فيه عن الليث فإنه يعني الخليل بن أحمد الفراهيدي ، ينظر : العين : ٨ / ٣٥٤ ، وفيه (اللؤلؤ : معروف ، وصاحبه لنال ، قال : (ذرّة من عقائل البحر بكر ... لم تخنها مثاقب اللنال) والبيت منسوب في العين : ١ / ١٥٩ ، إلى قيس الرقيات ، كما في متن العين وفي حواشي التحقيق ، إلا أن الغريب في العين : ٨ / ٣٥٤ ، حين خرجه المحققان من التهذيب : ١٥ / ٣٠٩ ، قالوا : إنه بلا نسبة ، وهو حقا كذلك ، فكيف ينسبه الخليل في متن معجمه ، والمحققان في موضع ، وفي موضع آخر يقولان : إنه بلا نسبة ؟ ينظر : ديوان ابن قيس الرقيات : ١١٢ .

(٥) لسان العرب (لآ ل) ، وينظر : المحكم والمحيط الأعظم : ١٠ / ٣٩٢ ، وتهذيب اللغة : ١٥ / ٣٠٩ .

(٦) المصدر نفسه (م ك ث) ، وينظر : تهذيب اللغة : ١٠ / ١٠٧ .

(٧) المصدر نفسه (ل و ح) ، وينظر : تهذيب اللغة : ٥ / ١٦١ .

(٨) المصدر نفسه (ب ه ر) ، وينظر : المحكم والمحيط الأعظم : ٣١٣ ، و

١٩ . المصباح المنير

من أمثلة القياس فيه :

- أ- ((إلية الشاة، قال ابن السكيت : وجماعة لاتكسر الهمزة ولا يقال : لية والجمع إليات جمع إلية مثل سجدة ، وسجدات ، والتثنية أليان ، بحذف الهاء على غير قياس ، وبإثباتها على لغة قياس ، وألي الكبش ألي من باب تعب ، عظمت إليته ، فهو أليان وزان سكران على غير قياس ، وسمع ألي على وزن أعمى ، وهو القياس))^(١) .
- ب- ((النسبة إلى أمية أموي بضم الهمزة على القياس ، وبفتحها على غير القياس ، وهو الأشهر))^(٢) .
- ت- ((الإبراز ، معروف بكسر الهمزة ، والفتح لغة شاذة ؛ لخروجها على القياس ، لأن بناء أفعال للجمع ، ومجيئه للمفرد على خلاف القياس))^(٣) .
- ث- ((حبيبة جمعها حباب ، وجمع المذكر أعباء ، وكان القياس أن يجمع جمع شرفاء ، ولكن استكره لاجتماع المثليين قالوا: كل ما كان على فعيل من الصفات فإن كان غير مضاعف، فبابه فعلاء مثل : شريف شرفاء ، وإن كان مضاعفا فبابه أفعلاء ، مثل : حبيب ، وطبيب ، وخليل))^(٤) .
- ج- ((ضرة المرأة امرأة زوجها ، والجمع ضرات على القياس ، وسمع ضرائر ، وكأنها جمع ضريبة مثل كريمة وكرائم ، ولا يكاد يوجد لها نظير))^(٥) .

٢٠ . القاموس المحيط

من أمثلة القياس فيه .

- أ- ((والأظفار ، وكسحاب ، وقد يمنع : شيء من العطر ، كأنه ظفر مقتطف من أصله لا واحد له ، وربما قيل : أظفارة واحدة ، ولا يجوز في القياس، ج أظفاير ، فإن أفرد فالقياس أن يقال : ظفر))^(٦) .
- ب- ((الساحل : ريف البحر ، وشاطئه ، مقلوب ؛ لأن الماء سحله ، وكان القياس مسحولا ، أو معناه ذو ساحل من الماء ، إذا ارتفع المد ، ثم جزر فجرف ما عليه))^(٧) .

(١) المصباح المنير (أ ل ي) .
(٢) المصدر نفسه (أم و) .
(٣) المصدر نفسه (ب ر ز) .
(٤) المصباح المنير (ح ب ب) .
(٥) المصباح المنير (ض ر ر) ، ومن نظائرها (كنة - كنانن) .
(٦) القاموس المحيط (ظ ف ر) .
(٧) المصدر نفسه (س ح ل) .

ت- تصادموا : تزاحموا ، ((وكَتَاب : داء في رؤوس الدواب ، ولا يضم ، وإن كان هو القياس))^(١) .

ث- ((مَبَج (ع) ، وكساء مَبَجَانِيّ ، أو أَبَجَانِيّ بفتح بئهما على غير قياس))^(٢) .

ج- ((كَيَّفْتُهُ ، فَتَكَيْفَ ، قياس لا سماع فيه))^(٣) .

٢١. تاج العروس من جواهر القاموس

من أمثلة القياس فيه :

أ- ((خَبَّ يَخْبُّ بالضم على غير قياس ، وقال شيخنا : القاعدة في الفعل المضاعف أن يكون مضارعه بالكسر إلا ما شذ ف جاء بالضم على خلاف القياس ، وهي ثمانية وعشرون فعلا ...))^(٤) .

ب- ((النسبة إلى طيء طائي على غير قياس ، كما قيل النسب إلى الحيرة حاريّ ، والقياس طيئيّ كطيئيّ ، حذفوا الياء الثانية ، فبقي طيئيّ ، فقلبوا الياء الساكنة ، وهي الأولى ألفا على غير قياس ، فإن القياس أن لا تقلب السواكن ؛ لأنّ القلب للتخفيف ، وهو مع السكون حاصل))^(٥) .

ت- ((المرّ - مثلثة الميم - لكن الفتح هو القياس خاصة))^(٦) .

ث- ((الهمز في النبي لغة رديئة ، أي : لقلّة استعمالها ، لا لكون القياس يمنع ذلك))^(٧) .

ج- ((الرتاج : الصخور ، جمع رتاجة بالكسر على القياس))^(٨) .

(١) القاموس المحيط (ص د م) .

(٢) المصدر نفسه (ن ب ج) .

(٣) المصدر نفسه (ك ي ف) .

(٤) تاج العروس (خ ب ب) .

(٥) المصدر نفسه (ط و أ) .

(٦) المصدر نفسه (م ر أ) .

(٧) المصدر نفسه (ن ب أ) .

(٨) المصدر نفسه (رت ج) .

ثانيا : معجمات المعاني

١. الغريب المصنف

ومن أمثلة القياس فيه :

- أ- ((الاصمعي : أزعقته فهو مزعوق ، على غير قياس ، يعني المذعور))^(١) .
- ب- ((واجلني فوجلته ، أجله في الوجل ، وواجلني ، فوجلته في الوجل مثله ، والقياس حاياني ، مثل بايعني))^(٢) .
- ت- ((جمع الحظ : أحظ ، وحظوظ ، وحظاء ، وليس هي على قياس))^(٣) .
- ث- ((الأشد جمع ، قال أبو عبيد : واحده شدّ في القياس ، ولم أسمع لها بواحد في القياس))^(٤) .
- ج- (([قال] ^(٥) أبو عمرو : شجرة فنواء ، ذات أفنان ، قال أبو عبيد : كان ينبغي أن تكون فناء في القياس))^(٦) .

٢. كتاب الألفاظ

لم أجد فيه ما يلبي حاجة البحث من أمثلة القياس .

٣. المنتخب من غريب كلام العرب

لم أجد فيه إلا مثالا ، أو مثالين :

- أ- ((رجل مُعِمُّ يعم الناس خيره ، ويُمهم أي : يجمعهم ، خرج هذان الحرفان نادرين على غير قياس ، وكان القياس أن يقال : عامٌ ، لأمٌ ، من عمٌ ، ولمٌ))^(٧) .

(١) الغريب المصنف : ٣٨ / ٢ .

(٢) المصدر نفسه : ٤٢ / ٢ .

(٣) المصدر نفسه : ١٣٩ / ١ .

(٤) المصدر نفسه : ١٥٣ / ١ .

(٥) زيادة يقتضيها السياق .

(٦) المصدر نفسه : ٤٧٣ / ١ .

(٧) المنتخب من غريب كلام العرب : ١٣٠ .

٤. الترتيب في اللغة

لم أجد فيه إشارة واضحة تنص على القياس ، ولا مثالا واحدا ، يدل عليه .

٥ . المخصص

من أمثلة القياس فيه :

- أ- ((الروحاء موضع على ليلتين من المدينة ، النسب إليها روحانيّ نادر ، ومنهم من يقول :
روحاني على القياس))^(١).
- ب- ((ومن قال ساع الشيء تسيع ، إذا ضاع ، فمسياع على القياس))^(٢) .
- ت- ((الأصل في هذه الكلمة أنتن الشيء فهو منّتن ، وهي لغة أهل الحجاز ، وغيرهم يقول :
ننن الشيء ينتن نننا ، ولا يقولون : ننين ، وهكذا القياس في فعل كقولهم : فقّه ، وشرف ،
وظرف ، وأشباهاها ، فهو فقيه ، وشريف ، وظريف))^(٣).
- ث- ((قالوا في شتاء شتويّ ، وفي بهراء - قبيلة من قضاة - بهراني ، وفي دستواء ،
دستوانيّ ، مثل بحرانيّ ، زعم الخليل أنهم كانوا بنوا البحر على فعّلان ، وإنما كان القياس
أن يقولوا : بحريّ))^(٤).
- ج- ((الأبدن كالأرضين ؛ لاختلاف اللفظين ، وهو وجه القياس الذي يجب أن يكون عليه
الألفاظ لأن كل معنى يختص فيه بلفظ لا يشركه فيه لفظ آخر ، فتنفصل المعاني
بألفاظها))^(٥).
- ح- ((النبي لو كان من النبوة ، ومن النبأ لهمز مرة ، وترك همزه أخرى ، ومما يدل على أن
تخفيفه بدلي ليس على القياس ، قولهم في جمعه أنبياء ، فجموعه جمع ما لا يكون واحده إلا
معلا نحو غنيّ ، واغنياء ، وشقي ، وأشقياء ...))^(٦) .

٦. حدائق الأدب

لم أجد فيه من أمثلة القياس ما يعني ، بل تكاد تكون معدومة .

(١) المخصص : ٣١ / ٥ .

(٢) المصدر نفسه : ٩٣ / ٥ .

(٣) المصدر نفسه : ٢٧١ / ٣ .

(٤) المصدر نفسه : ١٥٩ / ٤ ، وينظر : العين : ٢٢٠ / ٣ .

(٥) المصدر نفسه : ١٧٢ - ١٧٣ .

(٦) المصدر نفسه : ٢٠٠ / ٤ .

ثالثا : القياس والمعجم العربي ، رأي وإيضاح

١. إن عناية معجمات الألفاظ بالقياس كانت أكثر وأوضح وأعمق من معجمات المعاني ؛ لأن القياس يقع في جانب الألفاظ ، لا في جانب المعاني في اللغة ، فالبنى والصيغ والتراكيب هي التي تقاس ، وإن كان جانب المعنى يدعم آلية القياس عن طريق ما يعرف بـ (المجاز اللغوي) .
٢. تفاوت النص على قياسية صيغة ما أو تركيب ما بين المعجميين القدامى على نحو لا يمكن معه التثبت من صحة قياس أحدهم إلى درجة الجزم ، مما يدل على حُرَاك اللغة ، وتطورها ، إذ تختلف الأقيسة بحسب ما يجِد عند مستعملي اللغة من أنماط الكلم حتى تغدو بعض الأقيسة مهجورة مهمة ، لاستحداث أقيسة جديدة تواكب ما يعتري اللغة من نمو ، وينتابها من تطور بفعل دخولها مرحلة التفاعل الحضاري .
٣. إن أغلب الأقيسة تركزت في مسائل لغوية بعينها نحو مسألة النسب ، ورد أصول الأبنية إلى حقيقتها ، مع ما ظهر من خلاف واسع حول ذلك .
٤. لقد عُني المعجميون العرب القدامى بالقياس كعنايتهم بالسماع ، إلا أن جل ما عالجه من الصيغ والأبنية ، والتراكيب جاء تحت عبارتهم المشهورة (على غير قياس) بمعنى : تحكيم السماع ، غير أن عبارتهم هذه لا تعني بادئ ذي بدء في أن ما خالف القياس دخل في السماع بل قد يدل على انحراف بنائي ، أو عدول عن القياس ؛ لأسباب بلاغية وأسلوبية وفنية وذوقية بحتة كانسجام الأصوات ، أو تنافرها ، وطبيعة ما يستلزمه النص الأدبي شعرا أكان أم نثرا ، مع الإقرار بحقيقة لا مندوحة عنها أن السماع لم ينقطع ، ولن ينقطع ما دام هناك متكلمون .
٥. إن موقف المحدثين يوافق مذهب ابن جني من القياس ، وهو مذهب أكثر مرونة ، وتسمحا بما يوائم طبيعة اللغة العربية ، ويلبي حاجاتها في الحفاظ عليها بوصفه أهم القوانين اللغوية التي يحتكم إليها نظام اللغة .
٦. إن جل ما نظر إليه الغربيون من مبادئ القياس هو اقتباس من أفكار اللغويين العرب القدامى مما يثبت أصالة الرؤية اللغوية العربية ، ولاسيما ما قدمه المنظر القياسي الكبير ابن جني .
٧. إن التعامل مع القياس ينبغي أن يكون على نحو فيه شيء من السعة بما يضمن أن يكون فيصلا في قبول ما تحتاج إليه العربية من الكلم الجديد ، ويُلتَمَس فيه مخرجا في كثير من المسائل التي شجر الخلاف فيها قديما ، وحديثا .

٨. لا يجب الاعتداد كثيرا بمقولة ابن فارس ،على جلالة قدره في العربية ، بعدم ابتكار قياس لم يقسه الأولون ؛ لأنهم في زمانهم لم يحتاجوا إلى أن يخترعوا أقيسة جديدة ، بل كانوا يدعون إلى إِبْصَادِ الأبوابِ أمامها ؛ لأن ما لديهم ،في ظل ظروف عصرهم ، كان كافيا ، أما في عربيتنا المعاصرة فبنا حاجة إلى أعمال القياس في ضوء ضوابط لا يجب التزمت في وضعها ، أو الانحياز إلى القديم بدعوى المحدث ؛ لأن كل محدث آيل إلى القدم .

٩. إن السماع عن المحدثين في هدي محددات السماع أمر تحتمه الضرورة النابعة من جوهر اللغة ، مادام ذلك المسموع موافقا لسنن العربية ؛ ولأن اللغة ، كما قيل ، هي السماع ، فلا يجب التوقف فيه عند حقب زمنية ما ، مادامت هناك طبقات من المتكلمين كالأدباء ، والمثقفين الذين يصح السماع عنهم ، والقياس على ما يسمع عنهم ، فيُعمل القياس فيه ، ولا يتردد في قبوله مادام موافقا لجملة أقيسة كلام العرب .

١٠. إن ما وضعه مجمع اللغة العربية المصري من محددات في القياس لقبول الجديد اللغوي ، ولاسيما شرطه (شيوع الظاهرة في العربية الفصحى) أمر به حاجة إلى بيان وإيضاح ، فأقول : إن كثيرا من الكلم لم يكن شائعا معروفا في أزمان العربية الفصحى بل جاء بعد ذلك بحين ، وإلا لو كان ما استحدث منه من أقيسة واشتقاقات شائعا مشهورا ، لم تكن بنا حاجة إلى عناء قبوله ، وإدخاله في متن المعجم ، إلا أن هذا الشرط قابله ما يُحدث توازنا في المسألة ، وهو شيوع الظاهرة في العربية المعاصرة ، مع مراعاة ذوق جمهور المتكلمين ، وهذان الأمران فيهما متسع للقياس .

١١. الإفادة مما يسمى بـ(القياس الخاطئ) في تنمية اللغة أولا ، وتيسير وضع المصطلحات العلمية ثانيا ، وتسهيل تعليمها لغير الناطقين بها ثالثا ، علما أن هذه الظاهرة نتجت عن ملاحظة فروق دلالية لا تؤدي إلا بها ، فتمركز غير مركز ، وتذهب غير تَمَذُّب ، إلى غيرها من الألفاظ التي جدت في العربية الحديثة عن طريق القياس الخاطئ ، أو (قياس التوهم) .

١٢. اتخاذ القياس قانونا وسبيلا يحمي اللغة العربية ، ويفصح عن مدى قدراتها الدقيقة ، والكبيرة في التعامل مع شتى ألوان الكلم بالقياس ، ويبدو لي أن أكثر كلام العرب مقيس، بل كان عماد وصوله إلينا القياس ، لأنه لم يصل إلينا مما تكلمت به العرب إلا أقله ، ولو لم يكن القياس من أقوى دعائم النظام اللغوي لما استمرت حياة اللغة ، ولما قدرت على مواكبة التطورات العصرية في شتى مناحي التطور والنمو ، وفي هدي ذلك يكون القياس منظومة الحماية الذاتية التي تمتلكها العربية .

المبحث الأول

أصول نظرية الاحتجاج اللغوي

أولا : أصول نظرية الاحتجاج اللغوي

إن العربية بطبيعتها لغة حجاجية تميل الى البحث عن الدليل ، أو البرهان الذي يثبت صحة ما فيها ، وهذه السمة غلبت عليها بعد نزول القرآن الكريم ؛ لأنه جاء بلغة حجاجية عالية ليقدم الأدلة ، والبراهين للناس ، كي يؤمنوا بما جاء به ، وإن كان ذلك الحجاج حجاجا علميا ، الغاية منه إثبات الألوهية ، والربوبية ، ولولا استعمال الطابع الحجاجي في اللغة ما كان ليحقق تلك الغاية ؛ لأن عقلية الإنسان العربي نشأت في بيئة لا هادي له فيها غير أدلة الطبيعة وبراهينها كالأنواء ، والنجوم حين كان يستهدي بها دليلا في حله وترحاله .

إذن العربية لغة حجاجية تنماز بنزوعها نحو تقديم ما يثبت صحة أبنيتها ، وتراكيبها ، ولعل بواد ذلك ظهرت مبكرا في صدر الإسلام متمثلة بالحوار الذي دار بين حبر الأمة عبدالله بن عباس (رضي الله عنه) ، ونافع بن الأزرق (١) الذي كان يقصد منه الأخير تحدي إثبات صحة تراكيب ، وأبنية في القرآن الكريم كانت العربية قد عرفتها من قبل ، وكان ذلك حجاجا لغوية بحتا ، واللغة — أية لغة — ولاسيما العربية تمتلك هذه السمة بامتياز ، والبحث حين يتبنى مفهوم الحجاج ، والاحتجاج لا يقصد به (نظرية الحجاج) التي وضع أسسها العالم الفرنسي أرفالد ديكرود عام ١٩٧٣ (٢) ، إنما المراد مفهوم الاحتجاج الأكثر شيوعا من مصطلح (الحجاج) ، و الاحتجاج هو ((سوق ما يقطع ويبرهن على صحة القاعدة أو الرأي)) (٣) ، إذ غالبا ما كان يستعمل هذا المصطلح في المواقف التي تتطلب المغالبة والجدل بقصد التفوق ونصرة الرأي ، فضلا عن استعماله في الدلالة على فصاحة العربي أو هجنته (٤).

وهنا يلزم البحث الوقوف على بعض الثنائيات التي تحكمت بقضية الاحتجاج ، ولعل من أهمها ثنائية (البادية ، الحاضرة) ؛ لأن اللغويين عدوا البادية (البداوة) معيارا ، ومقياسا للثقة في أخذ اللغة ، وتدوين مفرداتها (٥) ، وما ذلك إلا لإدراكهم ، على وفق أعراف اجتماعية معينة ، أن أخذ اللغة من أهل الحواضر أمر شائن ، وهذه نتيجة طبيعية لعدم إدراكهم لمستويات الأداء اللغوي التي تختلف باختلاف البيئات ، والأماكن ، وإلا فـ (البداوة) التي صارت معيارا مقدسا في أخذ اللغة لم تكن تتفق على لغة نقية واحدة ، بل كان لكل قبيلة مما اعتاد اللغويون الأخذ عنها لغتها الخاصة بها .

(١) ينظر : الإتقان في علوم القرآن : ١ / ٢٤٣ - ٢٦٣ .

(٢) ينظر : اللغة والحجاج : ١٤ .

(٣) ينظر : الاستشهاد والاحتجاج باللغة : ٨٦ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٨٦ - ٨٧ .

(٥) ينظر : المصدر نفسه : ٩٠ .

وهنا يلتزم البحث بإيضاح بعض المفاهيم التي تتعلق بمفهوم (الاحتجاج اللغوي) التي سينهض عليها هذا الفصل ، وهي حقيقة سؤال فحواه : هل كان لما يعرف بـ (عصور الاحتجاج اللغوي) ، أو نظرية الاحتجاج أثر في المعجم العربي أو لا ؟ ومن تلك المفاهيم (السليقة اللغوية) و (الفصاحة) ، وما بني عليهما من معايير ؛ لأن ذلك يحدد مسار البحث ، ويوضح أهدافه التي يسعى إلى إثباتها ، لكنه لن يقدم حكما مسبقا على تأثير نظرية الاحتجاج في المعجم العربي من غير أن يبرهن على صحة ذلك الافتراض من انتفائه .

إن المتتبع الجاد لظهور هذه النظرية على نحو عملي واضح فيما اذا ما استثنينا الإشارات التي وردت عن اللغويين القدامى في استبعاد من يوثق بفصاحتهم في نص أبي عمرو بن العلاء (١٥٤ هـ) ((لقد كثر هذا المحدث ، وحسن حتى لقد هممت أن أمر فتياننا بروايته))^(١) ، وهو يعني جريرا ، والفرزدق وكلاهما داخل ضمن المعيار الزمني لنظرية الاحتجاج ، فهل يعد هذا معيارا موضوعيا منصفًا من وجهة نظر العلم اللغوي الحديث ؟

أقول : إذا استثنينا هذه الإشارة وأمثالها، وجد البحث أن المؤسس الحقيقي لنظرية الاحتجاج على نحو ما هي عليه ، صياغة ومبادئ وأطرا نظرية وعملية هو ذلك النص الذي أعتمد عليه كل من تحدث عن (نظرية الاحتجاج) ، أو عصور الاحتجاج الذي أورده الفارابي (٣٣٩ هـ) ، وحدد فيه كل معايير الاحتجاج ، وأشراطه ، وتناقله الدارسون لاحق عن سابق من غير نظر فيه نظرا نقديا ينصف كثيرا من كالم العربية الذي أهمل ، أو ضيّع بسبب هذه النظرية التي كان لها أثر بالغ وخطير في اللغة عامة ، والمعجم العربي خاصة .

يقول الفارابي ابن طرخان المستعرب : ((كانت قريش أجود العرب انتقاء للأفصح من الألفاظ وأسهلها على اللسان عند النطق ، وأحسنها مسموعا ، وإبانة عما في النفس ، والذين عنهم نقلت اللغة العربية ، الذين بهم اقتدي ، وبعثهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم قيس ، وتميم ، وأسد فإن هؤلاء بهم أكثر عنهم ما أخذ ، ومعظمه ، وعليهم اتكل في الغريب ، وفي الإعراب ، والتصريف ، ثم هذيل ، وبعض كنانة ، وبعض الطائيين ، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم))^(٢).

ففي النص تصريح بالقبائل التي أخذت العربية عنها ، ولم يؤخذ عن سواها ، وللبحث ملحوظات على هذا الجزء من النص لإيضاح ما يعتريه من اضطراب أربك الفكر اللغوي العربي كثيرا ، ولاسيما المعجمي .

(١) البيان والتبيين : ١ / ٣٢١ .

(٢) كتاب الحروف : ١٤٥ .

١. إن قريشا كانت تعتمد مبدأ الانتقاء في لغتها من لغات القبائل الوافدة إليها فهل تحسب تلك الألفاظ لقريش أو للقبائل التي انتقت تلك الألفاظ من لغاتها ؟

٢. وصف لغة قريش بالسهولة على اللسان ، وفي النطق ، لكن ألم يرد في لغة قريش من الحوشي ، والغريب ما يناقض هذا المبدأ ؟ لأن معيار الانتقاء لا يمكن أن يشكل فيصلا دقيقا في استخلاص اللغة .

٣. حَصْرُ العربية بثلاث قبائل ، وهي اللغة التي لا يحيط بها الانبي - أمر لا يتسم كثيرا بالموضوعية ، والدقة ؛ لأن العرب كانوا جميعا أهل فصاحة وبلاغة ، ولم يرد أي استثناء في ذلك سوى بعض العيوب اللهجية كالكشكشة والعننة والعجعة ، وهي ربما تكون ظواهر فردية كتب لها العموم لدوافع عصبية املتها طبيعة المجتمع الجاهلي آنذاك ، والدليل أن القبائل التي ساقها ، وعدّها خالصة من العيوب اللهجية كانت تمتلك تلك العيوب فـ ((العننة كانت في تميم وقيس ، وأسد))^(١) ، وفي الحديث : ((تحسب عني نائمة " أي : تحسب أي نائمة فأبدلت من الهمزة عينا ، وبنو تميم يتكلمون بها ، وتسمى العننة))^(٢) ، وفي تاج العروس ((العننة في قيس وتميم))^(٣) ، و ((بعض تميم يقول : أعتَف الأمر بمعنى أنتفه ، وهذه هي العننة))^(٤).

إذن استبعاد بعض قبائل العرب عن معيار الفصاحة لم يكن دقيقا ؛ لأن ما بُني عليه لم يكن كذلك ، وقد مر بالبحث أن ما عُد من القبائل المعتد بالأخذ عنها لم يكن لسانها يخلو من بعض ما يسمونه بـ (العيوب اللهجية) التي لا يرتضي البحث الأخذ بعمومها على هذا النحو ، وحتى في لغة قريش كانت عننة تميم بدليل الحديث النبوي الشريف ، وسيأتي البحث على مناقشة المعيار القبلي لاحقا .

أما الجزء الثاني من نص الفارابي الذي يحدد فيه من استبعد أخذ اللغة عنهم، فهو ((وبالجملة لم فإنه يؤخذ عن حضري قط ، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم فإنه لم يؤخذ لا من لحم ، ولا من جذام ، فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقبط ، ولا من قضاة ، ولا من غسان ، ولا من أياد فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام^(٥) ، وأكثرهم نصارى يقرأون في صلاتهم بغير العربية ، ولا من تغلب ، ولا النمر فإنهم كانوا

(١) الموسوعة العربية العالمية (لغات العرب) : ٢ .

(٢) النهاية في غريب الحديث و الأثر : ٥٩٧ / ٢ .

(٣) تاج العروس (ع ن ن) .

(٤) المصدر نفسه (ع ن ف) .

(٥) على العكس من ذلك فقد احتج بشعر هذه القبائل سيبويه في كتابه ، ينظر : شواهد الشعر في كتاب سيبويه : ٢٩٩ -

في الجزيرة العربية مجاورين لليونانية ، ولا من بكر ؛ لأنهم كانوا مجاورين للنبط ، والفرس ، ولا من عبد القيس ؛ لأنهم كانوا سكان البحرين مخالطين للهند ، والفرس ، ولا من أزد عمان ؛ لمخالطتهم للهند والفرس ، ولا من حنيفة ، ولا من سكان اليمامة من ثقيف وسكان الطائف ؛ ولا من أهل اليمن أصلا ؛ لمخالطتهم للهند والحبشة ولولادة الحبشة فيه ، ولا من ثقيف ، ولا من سكان الطائف ؛ لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم ، ولا من حاضرة الحجاز ؛ لأن الذين نقلوا اللغة صادفوه حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب ؛ لأنهم خالطوا غيرهم من الأمم ، وفسدت ألسنتهم . والذي نقل اللغة واللسان العربي عن هؤلاء وأثبتها في كتاب وصيرها علما وصناعة هم أهل الكوفة والبصرة فقط ، من بين أمصار العرب ، وكانت صنائع هؤلاء التي بها يعيشون الرعاية ، والصيد ، واللصوصية ، وكانوا أفواهم نفوسا ، وأقساهم قلوبا ، وأشدهم توحشا ، وامنعهم جانبيا ، وأشدهم حمية ، وأحبهم لأن يغلبوا ، ولا يُغلبوا ، وأعسرهم انقيادا للملوك ، وأجفاهم أخلاقا ، واقلهم احتمالا للضم ، والذلة ((^(١)).

هنا انتهى ما نقله السيوطي عن الفارابي ، وقد تعمد البحث في إيراد النص كاملا لإيضاح ما ينطوي عليه من اضطراب ، وتناقض ظل ساري المفعول إلى زمننا هذا حتى عدّ من يخطر بخاطره مناقشته متأمرا على اللغة طاعنا فيها ، ومن ثمّ جملة من الملاحظ على هذا الجزء من النص ، وهي على النحو الآتي :

١. استبعد الفارابي ، على وفق المعيار المكاني القبلي ، جل قبائل العرب لأسباب تبدو في جملتها غير علمية ، وغير موضوعية ؛ لأنها أصلا لم يكن لها معيار علمي واضح ومحدد ؛ ولأنها عموميات غير دقيقة مثلت جانباً من الضوابط الجافية التي تحكمت في جمع اللغة ، وأدت إلى إغفال كثير من مفرداتها ، واستعمالاتها ، إذ إن ترك الأخذ عن قبيلة بأسرها ، أو عن أهل منطقة بأسرها فيه ما لا يخفى من الجزافية ، وإهدار ما يمكن أن يكون هؤلاء ، وهؤلاء قد استعملوه من التراكيب ، والاستعمالات ، والصيغ ، والأساليب الصحيحة ، والفصيحة ^(٢) .

٢. استبعاده الأخذ عن حاضرة الحجاز ، أي الحجاز بأسرها ، وهذا أمر ينقضه العلم ، والعقل ، إذ نزل القرآن الكريم في كثير من المواضع بها على نحو ما في قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا رَأَيْتَهُ أُكْبِرْتُهُ وَكَطَعْتَنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا إِنَّ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾ ^(٣) ، وهي لغة حجازية بحتة ^(٤) .

٣. استبعد النص الاحتجاج بلغة أهل الشام وأهل اليمن ، وهذا الاستبعاد يعني جدلا أنه لم يكن لهاتين اللغتين أي أثر في لغة قريش أو لغة الحجاز عامة ، ولو أن الاحتجاج بلغة الحجاز لم يكن مطلقا كما أشار النص ، ولنسلم بصحة هذا الافتراض ، لكن ألم يكن لقريش رحلتان ، إحداهما : شتائية إلى اليمن ، والأخرى : صيفية إلى الشام من أجل المتاجرة ، والتكسب ^(٥) ، ومصالح

(١) الاقتراح في علم أصول النحو : ٤٤ - ٤٥ .

(٢) ينظر : الاحتجاج في الشعر باللغة : ٧٧ .

(٣) سورة يوسف ، الآية : ٣١ .

(٤) ينظر : معجم القراءات القرآنية : ١٦٧ / ٣ ، وفيها قراءات أخرى .

(٥) ينظر : إعراب القرآن وبيانه : ٨ / ٤١٨ - ٤١٩ .

اقتصادية أخرى بنص ما ورد في القرآن الكريم في قوله تَمَالَى: ﴿لَا يَلْفُ قَرِيشٍ ۝١﴾ إِيْلَفِهِمْ رَحَلَةَ الشَّيْءِ وَأَصْفِ ۝٢ فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ ۝٣﴾^(١)، وكلمة إيلاف تعني الاختلاط^(٢)، الذي قد يتخذ أشكالاً متعددة، كأن يكون اقتصادياً أو اجتماعياً أو لغوياً، إذن ليس من المقبول عقلاً ومنطقاً أن لا يكون هناك تأثير، وتأثر بين لغة قريش من جهة، ولغة أهل اليمن والشام من جهة؛ ولأنه مثلما استبعدت كثير من القبائل من دائرة (نظرية الاحتجاج) فبالمقابل لا ينبغي أن تستبعد قبائل أخرى عن عصر الاحتجاج بحكم الاختلاط، ودليل ثان أن رحلة قريش الشامية كانت إلى (بُصْرَى) التي يسكنها النصارى الذين كانوا يقرأون بغير العربية كما ذكر في النص. وورد أن أصحاب الإيلاف ((كانوا أربعة أخوة وهم: بنو عبد مناف هاشم كان يؤلف ملك الشام، أخذ منه خيلاً فأمن به في تجارته إلى الشام، وعبد شمس يؤلف إلى الحبشة والمطلب إلى اليمن، ونوفل إلى فارس))^(٣).

الذي يروم البحث النقاط من هذا النص هو البرهنة على اختلاط قريش بالأمم التي مُنع الاحتجاج بلغات القبائل التي قيل إنها اختلطت بها، وهي قريش نفسها قد كانت تختلط بالانصارى في (بُصْرَى)، وبالحبشة، وبالفرس، فهل من المعقول أن لغة قريش لم تؤثر في لغات تلك الأمم؟ ولا هي تأثرت بلغاتهم؟ يرى البحث أن مرد ذلك في الحقيقة هو سيطرة فكرة الفصاحة، وهو ما سيناقشه البحث في معيار السليقة اللغوية، وارتباطها بالجنس ارتباطاً وثيقاً، وكأن اللغة الفصاحة لبن ترضعه الأمهات لأبنائهن، فأنكروا على الفارسي، أو اليوناني، أو غيرها من أجناس الناس أن يتقنوا اللغة مهما بلغوا من الاجتهاد فيها، والحدق في إتقانها، والمران عليها حتى وإن تلقوها منذ الصغر، ومهما كان حظهم من الثقافة العربية^(٤).

وعوداً على بدء فإن ربط ثنائية (البداءة، الفصاحة) لم يكن اللغويون على جانب من الصواب فيها؛ لأن اللغة بنت الحاجة والاستعمال، وهي لا تنشأ من فراغ، وإنما لتعبر عن حاجات وتجارب معينة، ولا ريب في أن حاجات البدوي، وتجاربه تغاير حاجات الحضري وتجاربه وثقافته^(٥).

٤. يستطرد النص في وصف الذين قعدوا قواعد العربية، وكانوا أهل الصناعة في ذلك الأمر وهم أهل البصرة والكوفة، وهذا لا جدال فيه، وهو تحصيل حاصل، لكن ما يسترعي الانتباه والعناية ما ورد من أوصاف طبائعهم، وخلاتهم، والبصرة والكوفة من الحواضر لا البوادي إذ وصفهم بما لا ينسجم عما ورد في حقهم وصفاتهم، وذلك قوله: "إنهم

(١) سورة قريش، الآيتان: ١-٣.

(٢) ينظر: لسان العرب (ألف):

(٣) روح المعاني: ٣٠ / ٦٥٣.

(٤) ينظر: علم اللغة الاجتماعي عند العرب: ٩١.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٩٢.

مشهورون باللصومية وقسوة القلوب والتوحش وأجفاهم أخلاقا وأعسرهم انقيادا " وهذا مما لم يقل به أحد ممن وصف أهل هذين المصرين ، ثم أمّن المعقول أن نغفل فصاحة الجاحظ ، وابن المقفع ونصرف إلى الأطفال والمجانين والادناع^(١) .؟

٥. ولم تؤخذ اللغة من أهل الطائف لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم ، وهذا يتعلق بالمعيار (القبلي - المكاني) ، لكن ألم تكن قريش ، وغيرها من القبائل التي تقرر أخذ اللغة عنها تخالط تجار الأمم الأخرى الذين يقيمون عندهم ويقيمون عندها ؟ ألم يكن تجار قريش يقيمون في (بصرى) ، واليمن ؟ ، هذا من جهة ، ومن أخرى فالعربية أصلها اليمن ، وأول من تكلم بها يعرب بن قحطان ، إذ ورد أن يعرب بن قحطان ((أول من تنحج بالعربية الواسعة ، ونطق بأفصحها ، وأبلغها ، وأجزها ، والعربية منسوبة إليه ، ومشتقة من اسمه^(٢)) وهو الذي ذكره حسان بن ثابت في قوله : { من الطويل }

تعلتم من منطق الشيخ يعرب	أبينا فصرتم معربين ذوي نـفر
وكنتم قديما مالكم غير عجمة	كلام وكنتم كالبهائم في القـفر
تقولون ما نونخ ودونخ وكنتم	إذا ما التقينا كالرصاص على الجمر
منازلكم كوئى ومنها درجتم	إلينا كأفراخ درجن من الـوكر
فحن وأنتم كالذي قال لم أزل	أعلمه رميا ليمنع لي ظهري ^(٣)

ومن ذلك قول علقمة ذي جدن : { من الطويل }

ومنا الذي لم يعرب الناس مثله وأعرّب في نجد هناك وغارا^(٤)

فكيف لا يصح الاحتجاج بلغة أهل اليمن بدءا بعدما ذكر البحث مقولة حسان بن ثابت تلك ؟ ومقولة علقمة في لغة أهل اليمن التي تعلمها أهل الحجاز بدءا من أهل اليمن حين حكم (جرهم) وهو أخو يعرب بن قحطان الحجاز ، ومنذ ذلك الحين تعلم عرب الشمال العربية عن طريق سيدنا إسماعيل (عليه السلام) الذي نزل في جرهم ، وتزوج منهم^(٥) ، ثم أليس ما ذكر دليلا كافيا وواضحا على اجهاض مقولة الفارابي تلك ، وبيان عدم صوابها في ترك الاحتجاج بلغة أهل اليمن ؟ بدليل ما ينقل إلينا من أشعارهم وأقوالهم التي هي غاية في الفصاحة

(١) ينظر : المزهري : ١ / ١٤٠ .

(٢) ينظر : سبانك الذهب في معرفة انساب العرب : ١٥ .

(٣) الأبيات الثلاثة الأخيرة في : وصايا الملوك ، لدعبل الخزاعي : ١ / ٢ ، وينظر : أنساب العرب (قطب) : ١٢٠ .

(٤) ينظر : وصايا الملوك : ٢ .

(٥) ينظر : تاريخ ابن خلدون : ١ / ٢٤٥ .

والبلاغة ، فضلا عن أن جل شعراء الجاهلية المحتج بشعرهم هم من أهل اليمن ، فكيف يفسر هذا التناقض الذي انطوت عليه نظرية الاحتجاج اللغوي عند الفارابي ؟ .

وبالجملة فقد استبعدت نظرية الاحتجاج اللغوي التي صاغها الفارابي بأطرها النظرية ، والعملية القبائل القحطانية من غير استثناء لسبب تشريف العدنانية بنزول الوحي ومبعث النبوة . والعلم اللغوي لا يرى أن هناك لغة تسمو على لغة إنما اللغات بطبيعتها في حالة حراك مستمر ؛ لأن ((الصورة المثالية القديمة التي كانت تفرض للغات لا يقرها العلم المعاصر ، ولا يقول بها ، فقد أصبح يدعو إلى مثالية أخرى علمية ، ونافعة ، فاللغة المثالية هي تلك التي تصدر عن روح العصر وتتمشى مع حاجاته ، ومطالبه على أخصر صورة ، وأوضح مظهر))^(١) ، ومما ورد عن العرب من مختلف قبائلها فهي كلها حجة ، وكل ما جاء عنها صواب كما نص ابن جنى (٣٩٢ هـ) على ذلك ^(٢) .

٦. ولو نظرنا إلى هذه المسألة من وجهة نظر أخرى تفترض أن يكون السلطان للغة التي أهلها أهل غلبة وملك ودولة وسلطان والواقع التاريخي يثبت أن الملك كان لأهل اليمن على اليمن والحجاز ، يقول الدكتور طه حسين: ((إن السيادة السياسية ، والاقتصادية التي من شأنها أن تفرض اللغة على الشعوب قد كانت للقحطانيين دون العدنانيين))^(٣) ، مستندا في ذلك إلى قول ابن خلدون : ((ولما لم يكن لهم أثر في إنشاء العروبية ، يقصد العدنانية ، كما للعرب العاربة ، ولا في لغتها عنهم كما في المستعربة كانوا تبعوا لمن تبعهم في سائر أحوالهم استحقوا التسمية بالعرب التابعة للعرب ، يقصد الذين سبقوهم من العرب البائدة ، واستمرت الرياسة ، والملك في هذه الطبقة اليمانية أزمنة وآمادا بما كانت صبغتها لهم من قبل ، وأحياء مضر ، وربيعة تبعوا لهم فكان الملك في الحيرة للخم في بني المنذر ، وبالشام لغسان من بني حنيفة ، وبيثرب كذلك في الأوس والخزرج ابني قبيلة ، وما سوى هؤلاء من العرب فكانوا ظواعن عن بادية وأحياء ناجعة ، وكانت في بعضهم رياسة بدوية ، وراجعة في الغالب إلى أحد هؤلاء ، ثم نبضت عروق الملك في مضر ، وظهرت قريش على مكة))^(٤) .

ربما أطل البحث في مناقشة إنكار الأخذ عن أهل اليمن بدءا ؛ لأن الأمر في غاية الأهمية ؛ ولأن ما انعدم أصله أنعدم فرعه ، وما لا يكون الأمر واجبا إلا به فهو واجب ، لذا فنظرية الاحتجاج اللغوي (الفارابية) نظرية قاصرة ، لها أبعاد خطيرة يكشف التاريخ عنها ، هذا من جهة ، ومن أخرى فعدم الأخذ عن قضاة ؛ لأنها في الغالب المشهور عند أهل الأنساب قحطانية بدليل ما روي

(١) في اللغة والأدب : ٨٥ .

(٢) ينظر : الخصائص : ٣٨٥ / ١ .

(٣) في الأدب الجاهلي : ٨٩ .

(٤) تاريخ ابن خلدون : ٢٣٩ / ١ .

أن عقبة بن عامر الجهني سأل رسول الله (ﷺ) : ممن نحن ؟ فقال له : أنتم من قضاة بن مالك ، وبذلك قال عمرو بن مرة الصحابي :

نحن بنو الشيخ الهجان الازهر _____ قضاة بن مالك بن حمير^(١)
ولو انصرف البحث إلى مناقشة الأدلة التاريخية العلمية التي تنقض نظرية الاحتجاج اللغوي في استبعاد كثير من القبائل العربية لطال المقام والمقال به ، ولكن اكتفى بمناقشة الأصل ، وما دُل به على الأصل ، دل به على الفرع ، والأمر به حاجة إلى وقفة طويلة .

إذن فالأطلس اللغوي للقبائل العربية التي أخذت اللغة عنها ، واحتج بعربيتها على ما ذهب إليه الفارابي غير واقعي ولا علمي ، وهذا يفضي بدوره إلى إعادة النظر في ما عد من مصادر اللغويين في تلقي اللغة إبان عصر التدوين في القرن الثاني الهجري ؛ لأن انتهاء ما يعرف بعصر الفصاحة حرم الدراسات العربية من المادة الجديدة التي يمكن أن تجري عليها الملاحظة ، فكان لا بد في تلك الحالة أن يكون النشاط الدراسي للغة العربية نشاطا انطوائيا إذا صح التعبير حتى بدت في عبارات اللغويين تلك المعيارية الصارخة^(٢).

إن هذه المعيارية الصارخة كما عبر عنها الدكتور تمام حسان هي التي اربكت ، بل ضيعت إن جاز لنا التعبير ، كثيرا من الفكر اللغوي عامة ، والمعجمي خاصة ، وللبحث رأي قد يكون فيه حظ من الصواب هو أن من وضعوا المعايير اغلبهم ليسوا عربا ، إنما من المستعربين ، من الموالي ، وغيرهم فاحتاجوا الى أن يضعوا تلك المعايير لكي ييسروا على أنفسهم تعلم العربية ، وفهم أسرارها.

أما المقولات التي أطلقها بعض اللغويين الأوائل كأبي عمرو بن العلاء من مثل قوله ((ما لسان حمير بلساننا ، ولا عربيتهم بعربيتنا)) فمقولات قُصد بها التخصيص ، وفُهم منها التعميم حتى شاع ذلك التعميم ، واستقر معيارا لا يحاد عنه

وقد ألقى البحث أن بعض علماء اللغة القدامى لم تأسره فكرة التفضيل المطلق للجاهليين على المولدين بل أناطوا التفضيل بالبراعة الفنية^(٣) ، وقد أثر هذا الحصر في أخذ اللغة عن قبائل بعينها ، وأزمان محددة أفدح تأثير ، ولاسيما في المعجم ، فقد اعرض اللغويون عن نتاج مئات ، ومئات من أهل الشعر والنثر والفصاحة والبيان من ذوي الحس العربي المرهف فحرموا العربية من ثروة هائلة وكبيرة لأن ((الوقوف عند مفردات وتراكيب وعبارات لغوية بعينها ورفض الزيادة عليها كما ، ورفض ما قد تتطور إليه دلالة بعضها أمر مخالف لطبيعة اللغة ، ووظيفتها))^(٤).

(١) ينظر : تاريخ ابن خلدون : ٢ / ٢٤٢ .

(٢) اللغة بين المعيارية والوصفية : ٢٨ .

(٣) ينظر : الاحتجاج بالشعر في اللغة : ٨٦ ، وتنظر مصادره .

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٨٧ - ٨٨ .

إذن فـ(نظرية الاحتجاج) ليست نظرية مطلقة ، ومن ثمّ فهي وما تتكون منه من المعايير لا تتفق مع أي منطق لغوي يمكن الاتكاء عليه كونه مُسَمَّة من المُسَمَّات ، أما إذا حُوِّجَ البحث بما ينقل عن الجاحظ (٢٥٥ هـ) حول الحقبة الزمنية التي أثر فيها عن العرب معرفتهم بالشعر حين قال : ((وأما الشعر فحديث الميلاد ، صغير السن ، أول من نهج سبيله ، وسهل الطريق إليه أمرؤ القيس بن حجر ، ومهلل بن ربيعة ، فإذا استظهرنا الشعر وجدنا إلى أن جاء الله بالإسلام مئة وخمسين عاما ، وإذا استظهرنا بغاية الاستظهار فمئتي عام))^(١).

وللبحث أن يقف عند هذا النص وقفة يجلو فيها ما قد يقع من وهم لدى الدارسين في فهمه ، واستنباط ما فيه من تقرير على النحو الآتي :

١. يتحدث الجاحظ هنا عن أولية الشعر العربي ، التي هي موضع خلاف حتى بين القدماء أنفسهم^(٢) ، ولم يكن يتحدث عن العربية في عمومها ، فنصه خاص لا يراد به العموم ، وجعله عاما وهم ، وخطأ لا يمكن أن يجامل فيه .

٢. إن الدارسين واللغويين ينطبق عليهم وصفهم القرآن الكريم ، يؤمنون ببعض الكتاب ويكفرون ببعض ، فهم يحتجون بأقوال الجاحظ في تقديمهم ودراساتهم الأدبية ، ويمجدونه إلى حد ما ، ولكنه في اللغة ليس بحجة عندهم على جلالته قدره ، وغزارة علمه ، ورفي أسلوبه ، وبيان فصاحته ، فهل هذا فيه شيء من العلم ، والمنطق ، وما ذلك إلا لأن أمه جنت عليه فولدته بعد عصر الاحتجاج!!

٣. ذكر أولية الشعر ، بغض النظر عن الخلاف في ذلك ، تعود إلى امرئ القيس بن حجر الكندي اليميني القحطاني ، وامرؤ القيس شعره كله حجة ، وهذا لا خلاف فيه عند الدارسين ، فكيف يأتي بعد ذلك ، من يقول : إن أهل اليمن فلا تأخذ اللغة عنهم أصلا ، أو يقول : ما لسان حمير بلساننا ، ولا عربيتهم بعربيتنا ، وإن كان معيار المخالطة مانعا لأخذ اللغة عن بعض القبائل ، أو الشعراء والمتأديبين فهو هنا أولى بعدم الاعتراف بشعر امرئ القيس ؛ لأنه خالط الروم في رحلته ولاسيما للأخذ بثأر أبيه ، وهذا هو منطق من يقرون عصور الاحتجاج ، ولم يجئ البحث بجديد سوى إظهار تناقضه ، وبيان خرقه لما ألزم ظاهرا نفسه به .

ومما يمر البحث عليه من روايات تظهر بوضوح أن مفهوم الاحتجاج لم يكن قائما على أسس موضوعية يمكن الاطمئنان إليه، ما رواه ابن نوفل إذ قال : ((سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء أخبرني عما وضعت مما سميته عربية...أيدخل فيه كلام العرب كله ؟ فقال : لا فقلت : كيف تصنع فيما خالفك فيه العرب ، وهم حجة ؟ قال : أعمل على الأكثر ، واسمي ما خالفني لغات))^(٣) .

(١) الحيوان : ٧٤ / ١ .

(٢) ينظر : طبقات فحول الشعراء : ٤٥ / ١ .

(٣) طبقات النحويين واللغويين : ٢٢ .

ويمكن أن يجلو لنا هذا النص جملة من الحقائق التي تدلل على الطريقة التي تعامل بها اللغويون الأوائل في أخذ اللغة ، وجمعها ، وتدوينها ، على النحو الآتي :

أ. لم يدون اللغويون الأوائل كلام العرب كله ، إنما اعتمدوا على مبدأ الانتقاء الذي هو مظهر من مظاهر المعيارية ، مع أنهم مارسوا هذا الانتقاء في عصور ما يعرف بـ (السليقة اللغوية) الذي كانت فيه لغة العرب بمختلف قبائلها حجة ، ولا مرأى في ذلك .

ب. اعتماد معيار الكثرة ، وهو معيار مبهم كثيرا ، فأية كثرة كانوا يعنون ؟ أكثره النتاج الأدبي أم كثرة المروي عن بعض العرب أم كان لمفهوم الكثرة معنى آخر عندهم (١) ؟ .

ت. إن قوله : " واسمي ما خالفني لغات " يثير فينا تساؤلا فحواه : ما معيار أبي عمرو بن العلاء في عد ما لم يكن موافقا لمعياره الأول " الكثرة " مخالفا ، ويسميه لغات ؟ ، وهل مفهوم " اللغات " بوصفه مصطلحا كان واضح المعالم لديه على نحو لا يشكل فيه مع مصطلح آخر ؟ إذ إنه يتداخل مع مصطلحات أخرى كـ " اللهجة " ، و " اللسان " ، والأخير هو ما ورد في القرآن الكريم ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَإِنَّهُ لَنَزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١١٣﴾ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴿١١٤﴾ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ ﴿١١٥﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴿١١٦﴾ ﴾ (٢) ، ومصطلح اللسان ، ولا يجانب البحث جادة الصواب في ذلك هو مشتمل على كلا المصطلحين (لغة) ، و (لهجة) أي بعبارة أخرى أنه أعم معنى ، وأوسع دلالة في مديات الاشتغال اللغوي .

ولو رجعنا إلى النص الذي عد مساق نظرية الاحتجاج اللغوي الرئيس ، كما في كتاب الحروف للفارابي (٣٣٩ هـ) (٣) ، والنص الذي أورده السيوطي (٩١١ هـ) في الاقتراح (٤) ؛ لوجدنا بونا واسعا بين النصين (٥) ، وبينهما أشياء لا يمكن إغفالها ؛ لأنها تمت إلى البحث بصلة ، ولعل ابرز من أجلي طلاس هذه النظرية بكل تحدياتها ، ومدياتها من المحدثين الدكتور المرحوم العلامة خليل أحمد عمايرة في بحثه (القبائل الست والتفعيد اللغوي) الذي ذكرناه آنفا .

وهنا يلزم البحث وقفة بشيء من الدقة ، والتأمل في الرد على ما يتصوره كثير من الدارسين من أن الخليل بن أحمد الفراهيدي اعتمد في تفعيد قواعد اللغة على عدد محدود من القبائل التي يظن أن لغاتهم ، أو لهجاتهم كانت تخلو من اللحن لبعدها عن الاختلاط ، والاحتكاك بغير العرب ، إلا أن واقع الحال غير ذلك ، إذ ((لم يعثر علي أي نص قديم يحقق هذا الزعم)) (٦) ، وذلك واضح جدا في فكره ((لأنه لم يقل مطلقا إنه قد وضع تحديدا مكانيا لأخذ اللغة في مرحلة التفعيد ، ولم يرو

(١) ينظر : علم اللغة الاجتماعي عند العرب : ٩٧ .

(٢) من سورة الشعراء ، الآيات : ١٩٢ - ١٩٥ .

(٣) ينظر : كتاب الحروف : ١٤٥ - ١٤٦ .

(٤) ينظر : الاقتراح في علم أصول النحو : ٤٤ - ٤٥ .

(٥) ينظر : القبائل الست والتفعيد اللغوي (بحث) : ٣ .

(٦) ينظر : المصدر نفسه : ٤ .

عنه أنه قد وضع معايير مكانية تحدد القبائل التي يؤخذ بلسانها ((^(١)) ، لذلك يجد البحث من استقرار فكر الخليل أنه لم يكن يعترف أصلاً بنظرية الاحتجاج اللغوي ^(٢) .

وبالرجوع إلى أولى المحاولات التي تبنت معايير الاحتجاج اللغوي، كما أسلفنا ، متمثلة بنص الفارابي ، لم نجد ما قدمه الفارابي ، وما نقله السيوطي دقيقاً ، إذ بين النصين ثمة مغايرة تجلوها النقاط الآتية :

١. نصُّ السيوطي فيه زيادة على نص الفارابي ، وهو يشير بمجمله إلى ما أجزه الفارابي .
٢. لم ترد في نص الفارابي صفات لغة قريش التي وردت في نص السيوطي ، وقد يكون هذا ناجماً عن اطلاع السيوطي على نص آخر فيه تمجيد لغة قريش ، فدمج السيوطي سهواً أو عمداً بين النصين .
٣. اختلاف عدد القبائل في النصين ، فهي أربع في نص الفارابي (قيس وأسد وطيء ، ثم هذيل) ، في حين كانت ستاً في نص السيوطي (قيس وتميم و أسد ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين) فزاد السيوطي تميماً وبعض كنانة ، واعتمد بعض طيء التي اعتمدها الفارابي كلها ^(٣) .

٤. إن أهم ما يثير الانتباه أن كلا النصين لم يصرحا ، ولم يلححا إلى اعتماد القبائل المذكورة في التقعيد النحوي واللغوي ، إنما كان الحديث فيها عن وضوح اللغة ، وغريبها ، وأكثرها إبانة وسلاسة ، أو توحشاً ، وجفاءً ، وعلى ذلك يمكن أن نحمل قول السيوطي ((.... وعليهم اتكل في الغريب ، والإعراب ، والصرف ...))^(٤) .

بعد هذا يمكن الاطمئنان إلى القول : إن التحديد المكاني المتمثل بالعزلة المكانية ، والتحديد الزماني الذي استمد من بعض مقولات اللغويين القدماء لا يعول عليه في دراسة اللغة ؛ لأنه لم يعول عليه أصلاً في تقعيدها ، حتى صار ما يتوارثه الدارسون ، والطلاب من أن التقعيد النحوي ، واللغوي كان قائماً على لهجات القبائل الست (أسد ، وتميم ، وقيس ، وهذيل ، وبعض كنانة ، وبعض الطائيين) ضرباً من الوهم العلمي مرده إلى نصي الفارابي (٣٣٩ هـ) ، والسيوطي^(٥)؛ لذا فلم يعد من المسلم به بعد هذه القراءة الفاحصة لنصين يعدان من الدعائم اللغوية الثابتة الأخذ بما قدماه.

(١) ينظر : القبائل الست والتقعيد اللغوي (بحث) : ٤ .

(٢) ينظر : مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي : ٤٥ .

(٣) ينظر : القبائل الست والتقعيد اللغوي (بحث) : ٥ .

(٤) الاقتراح في علم أصول النحو : ٤٤ - ٤٥ .

(٥) ينظر : القبائل الست والتقعيد اللغوي (بحث) : ٦ .

إنّ التقعيد اللغوي ، والنحوي جرى في ضوء ما قدمه نسا الفارابي والسيوطي من تحديدات مكانية ومعايير تجلت في عدم أخذ اللغة من أي قبيلة تشم فيها رائحة اختلاطها بغيرها من القبائل والأمم .

ومن الغريب والمثير مما لم يشر إليه الدكتور عميرة أن هناك بيئات لغوية كانت في قلب البيئات اللغوية التي أحتج بها لم تؤخذ عنها اللغة ، ولم يحتج بكلام ابنائها ، كبني حنيفة الذين كانوا في وسط بني تميم (١) ، من غير أن يقدم أحد تعليلا لذلك أو يلتمس، ولو سببا واحدا يسقط عنهم أو يسوغ قضية عدم الأخذ عنهم ، فضلا عن قبائل أخرى كانت تنزل في البيئة التميمية نفسها مثل (الرباب) ، و (عَكل) ، و (ضَبّة) (٢) ، أفليس هذا أمرا يثير الانتباه ، ويدعو إلى الاستغراب ؟ ! مما يعني أن البيئة اللغوية الواحدة كانت تعاني في داخلها من صراع لغوي باد للعيان .

وقد يسأل سائل : ما أثر ما تقدم في المعجم العربي ؟ وللبحث أن ينهض بالإجابة التي توضح ذلك الأثر على النحو الآتي :

١. إن البحث يروم إسقاط فرضية القبائل الست في عملية التقعيد اللغوي والنحوي .
٢. أنعكس ما قدمته تلك الفرضية سلبا على المعجم العربي ، إذ لم يتجاوز في أخذ مواده نطاق ذلك التحديد الذي عده الباحثون وهما علميا .
٣. يسعى البحث إلى إظهار مدى ما تركته تلك التحديدات من مشكلات لم يستطع المعجم العربي عبر رحلته الطويلة التغلب عليها ، أو تجاوزها ، إذ ظل مقيدا بحدود ما عرف بـ (نظرية الاحتجاج اللغوي) فلم يخرج عنها ، وإن خرج ، فعلى نحو نسبي ، وفي مراحل متأخرة من حياته ، فلم يسجل ، المعجم العربي ، كثيرا من أنماط الكلم التي عرفت خارج تلك التحديدات ، ولا وقف عندها ، ولا رصد تطورها ، بل كان ينأى أصحابه عنها ، ولا يلتفتون إليها ، ولا يسمحون بذلك قط ؛ لأنه كان في نظرهم مخالفا ، أو خارجا عن تلك التقيديات التي جرت في حقبة لاحقة من غير مسوغ لغوي واحد ؛ لأن اللغة هي من ينبغي أن يكون لها القول الفصل في هذا الشأن .
٤. البرهنة على عدم صحة ما جاءت به نظرية الاحتجاج اللغوي من معايير سيأتي ذكرها ، وقد تبين عدم صحة واحد منها هو المعيار المكاني .

ثانيا : ما أثر الاحتجاج بنتائجهم بعد ما يعرف بـ (عصور الاحتجاج)

إن اللغة ، مهما حاولنا حصرها، تبقى على قدر وافر من السعة ، بحيث لا يمكن بحال من الأحوال الإحاطة بها على نحو متكامل ، والعربية أقرب اللغات التي تصدق عليها هذه المقولة ، إذ

(١) ينظر : خصائص لغة تميم (رسالة) : ٢٩ .
(٢) ينظر : المصدر نفسه (رسالة) : ٢٨ .

إن ((لسان العرب أوسع الألسنة مذهباً ، وأكثرها ألفاظاً ، ولا نعلمه يحيط بجميع علمه إنسان غير نبي))^(١) ؛ لذلك نجد أن كثيراً من كلام العرب لم يرد ، ولم يرو ، ولعل من جملة الأسباب المؤدية إلى ذلك ما يمكن إيجازه بـ:

١. سعة اللغة مع فقدان الاستقراء المنظم^(٢) .

٢. فقدان التحليل المنظم لكل ما أثر عن العرب .

٣. التشدد في معايير أخذ اللغة^(٣) .

أما فيما يتعلق بسعة اللغة ، وفقدان الاستقراء المنظم لها ، فعلى الرغم من المحاولات الكبيرة التي نهض بها علماء العربية القدامى لجمع اللغة ، وحصرها إلا أن جل ((ما جمع من اللغة ، أو ما بقي منها ، كان من السعة ، أو الكثرة بحيث لم تستطع كل تلك الجهود — على ضخامتها — من أن تستوعبه ، أو تطويه في ضوابطها ، تمام الاستيعاب والطي))^(٤) ، وسبب هذا أن الذين جمعوا اللغة ودونوها لم يكونوا في عصمة من السهو ، والخطأ ، والتحريف ، ولكنه قليل إلى جانب الكثير من إفاداتهم^(٥) .

أما فيما يتعلق بفقدان التحليل المنظم لما أثر عن العرب من كلامهم فكان نتيجة لاختلاف مناهج علماء العربية في تلقي ذلك المأثور وإخضاعه لنمط علمي واضح من التحليل اللغوي المحض الذي ينبع من اللغة واليها ، إذ أدى هذا الأمر إلى إغفال كثير من الصيغ ، والتراكيب بسبب عدم التزام المعجم العربي القديم بمنهج واضح ، وتحليل منظم^(٦) .

إن عملية جمع اللغة مرت بمراحل متعددة مع امتدادها ، وسعتها ، لم تكن وافية بمتطلبات ما ينبغي أن يكون عليه (مبدأ الجمع) إذ إن عملية الجمع هذه لم ترق إلى مستوى الكمال ، فهناك ألفاظ كثيرة لم تأخذ مكانها من دواوين متن اللغة ؛ لأسباب منها :

أ. الحكم على بعض التراكيب بأنها مهملة مع أنها في الواقع مستعملة .

ب. إغفال صور من الاستعمالات اللغوية لبعض التراكيب التي وردت في المعجمات .

ت. فضلا عما شاب المعايير التي وضعها الأئمة لما يحتج به من كلام العرب ، ولما لا يحتج به.

(١) الرسالة ، للإمام الشافعي : ٤٢ .

(٢) ينظر : الاستدراك على المعاجم العربية : ١٩ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٢١ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ١٨ .

(٥) ينظر : مولد اللغة : ١٩ ، وحركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث : ١٠٦ .

(٦) ينظر : الجهود المعجمية للدكتور إبراهيم السامرائي (رسالة) : ٦٦ .

ث. اثر المعيار الزمني الذي وقف بعصور الاحتجاج اللغوي إلى منتصف القرن الثاني الهجري في إغفال تدوين ما استجد من نتاج أدباء العربية من ألفاظ ، واستعمالات ، ودلالات (١) .

ولعل هذه الأسباب من أقوى دوافع نشوء النقد المعجمي قديما وحديثا ؛ لأنها من المشكلات المزمنة في المدونة المعجمية العربية القديمة ، وأخطرها حصر الأداء اللغوي - على الرغم من أن اللغة يقينا جارية في التطور - بحقبة زمنية نهض الاعتراف بها قيادا لكلام العرب على أسس ومعايير علمية غير واضحة ، ولا قدرة على تلبية الحاجات اللغوية التي طرأت على المجتمع العربي آنذاك بفعل عوامل التطور الحضاري الكبير .

وقد رصدت الدراسات اللغوية ، قديما وحديثا ، عدة اتجاهات في عملية أخذ اللغة ، وتلقيها إبان عصر التدوين ، تجلت في نزعتين ، توصف إحدهما : بأنها متشددة ، وتوصف الأخرى بأنها أكثر مرونة وتساهلا ، وكان ((المتشددون لا يأخذون اللغة إلا من الأعرابي القح الذي لم يغادر البداية ، ومضت أيامه بتتبع مساقط الغيث ومنابت العشب ولم يتصل بمواطن الحضارة والمدن وخير دليل على ذلك ما قاله أبو عمرو بن العلاء لأبي خيرة الأعرابي، على فصاحته ، قد لان جلدك (٢))) (٣) ، أما الذين كانوا يتساهلون في معايير الأخذ اللغوي ((فإنهم يجيزون القياس على كل لغة من لغات العرب ولو كانت رديئة ، أو نادرة)) (٤) ، ومعاييرهم في ذلك ((إن الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ ، وإن كان غير ما جاء به خير منه)) (٥) .

ويبدو لي مما ذكرت آنفا أن مدى هيمنة فكرة نظرية الاحتجاج التي لم يصرح أحد من جهاذة العربية بما فرضته من قيود وتحديدات ، كانت محصولتها ضياع قدر وافر ، بل تأريخ زاخر من العربية ، وهذا ما يجمل بالنقاط الآتية :

١. إن وجود القياس في العربية ، بوصفه ركنا من أركان بنائها ، ورابطا مهما من روابط نسجها يكفل سلامتها من أي زيغ أو خطل ، وهو بنص ، ابن جني ، يجوز أن يكون في كل لغات العرب ، وجاء نصه بلا أي معيار من المعايير التي فرضت قسرا على أخذ اللغة ، وهي بمنأى عنها ، ولا تقرها طبيعتها .

٢. إن القياس ضابط (معيار) تغربل به اللغة وإن كنت لا أقر بمبدأ الانتقاء اللغوي ، وأرى أن اللغة بوصفها كيانا واحدا لا يتجزأ ، ليس من الصحيح أخذ بعضه ، وترك الآخر وكفى بالقياس قيادا علميا موضوعيا نابعا من طبيعة اللغة ، ومن صلب نظامها ونسيجها .

(١) ينظر : الاستدراك على المعاجم العربية : ٤١ .

(٢) ينظر : الخصائص : ٣٢٦ / ١ .

(٣) التصحيح اللغوي في معجمات الألفاظ إلى نهاية القرن الرابع الهجري (أطروحة) : ٢١ .

(٤) المصدر نفسه (أطروحة) : ٢١ .

(٥) الخصائص : ٩ / ٢ .

٣. إن في القياس سبيلا هاديا لتقعيد اللغة وضبطها ، ومعيارا لا غبار عليه في أخذ ما أثر عن أهل العربية بعد ما عرف بـ (عصور الاحتجاج) ؛ لأن ((الصواب ، في ذلك ، الأخذ بما عرفت صحته ، ولم يظهر فساده ، ولا يلتفت إلى احتمال الخلل فيه ما لم يبين))^(١) . وهذا يدعو إلى أن يقر أخذ اللغة في أي زمن ، وفي أي مكان إذا وافق المأخوذ أقيسة كلام العرب وإن لم يكن قد سمع عنهم ، ولا ينبغي الالتفات إلى احتمال وقوع الخلل فيه – على حد قول ابن جني – .

٤. إن قول ابن جني ((ولا يلتفت إلى احتمال الخلل فيه)) لا يعني ان نفهم أن الخلل يقع في نظام اللغة ذاتها ، إنما يقع الخلل ، ويصدر عن مستعمل اللغة (المتكلم) ، وهنا ينبغي ان نفرق بين اللغة ، ومستعمل اللغة ، واللغويون العرب القدامى نظروا الى هذه المسألة في مقولاتهم من زاوية (مستعمل اللغة) ، لا من جانب اللغة نفسها ، إذن مستعمل اللغة جزء من اللغة ، ومنظوماتها العامة لا العكس ، وعلى هذا ينبغي أن لا تخضع اللغة لمعايير ، وتقيدات جافية ، كما لا ينبغي أن ينظر إلى مستعملي اللغة ، واستعمالاتها نظرا متفاوتا تبعا لمعايير الأزمنة ، والأمكنة التي كان من نتائجها ((عدم شمول المعجم لكلام العرب الذين عاشوا إبان عصور الاحتجاج ، والى إغفاله ما تكلم به أديباؤهم وعلمائهم وفلاسفتهم وأطبائهم بعد تلك العصور أيضا))^(٢) .

٥. في ما تقدم ما يدعو إلى فتح أبواب الاحتجاج على مصاريعها ، وعدم الوقوف بها عند حدود زمانية لم يقل بها أحد من متقدمي اللغويين ، بل جاءت متأخرة عن زمن التدوين ، وإن قيل : لا بد من الوقوف عند حد زمني فليكن عند عصر الزبيدي صاحب التاج ، إذ عد رفض الاحتجاج بكلام زعماء البيان في العصور المختلفة أمثال الجاحظ والطائين والمنتبي ، و التوحيدى أمرا فيه كثير من قصور النظر ، لأنه كيف يمكن أن يستبعد أدب الجاحظ ، وأبن قتيبة ، والتوحيدى ، والقالى البغدادي ، وفيه قوانين كلام العرب^(٣) .

ولا يجانبُ البحثُ مواطنَ الصوابِ ، ولا يغالي في معالجة زمن الاستشهاد بكلام العرب ، وجعله موصولاً إلى نهاية عصر الزبيدي (١٢٠٥ هـ) ، إذن ما كان من حرص على سلامة تطور اللغة ... فليس من المعقول أن تقف حركة التطور اللغوي عند زمن حدده نفر من العلماء على جلاله قدرهم ، وتحصن هؤلاء بما أسموه (السماع الكثير) ، والنزموا جانبه لا يحدون عنه^(٤) .

(١) الخصائص : ١٢ / ٢ - ١٣ ، وينظر : الاقتراح في علم أصول النحو : ٥٣ .

(٢) المعجم العربي القديم والمدونات الأدبية مثالب الوزيرين أنموذجا (بحث) : ٢٤٢ .

(٣) ينظر : بحوث في المعجمية العربية (المعجم اللغوي) : ٢٣ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٢٣ .

٦. وما دمنا قد ذكرنا ما كان عليه نظر اللغويين العرب القدامى الى عملية جمع اللغة من زاوية مستعمل اللغة لا اللغة نفسها، فلا بد من إيضاح مفهوم (مستعمل اللغة) فضلا عن مفهوم (الاستعمال اللغوي) فضلا عن (المستعمل من متن اللغة) الذي يقابله (المهمل من متن اللغة) ، وهذه الأخيرة ، أي الإهمال والاستعمال ، شكلت ظاهرة ومشكلة في الوقت نفسه ، أما كونها ظاهرة فأول من نبه عليها ، ونظر إليها على نحو علمي وعملي الخليل بن أحمد الفراهيدي في العين ، إذ نص فيه على كثير من المواد اللغوية المهمة ، والمستعملة^(١) . وأما كونها مشكلة ، فمن اللغة بوصفها نتاج أفراد ، وهذا يقتضي ، إذا أريد صحة الحكم على المواد اللغوية بالإهمال ، أو الاستعمال ، أن نتبع أفراد القبائل ومعايشتهم وتسجيل ما يتكلمون به في شتى الظروف التي يمكن أن يملأوها^(٢) ، وهذا أمر لا يتأتى تحقيقه ، ولا التحقق منه ، وعليه فمستعمل اللغة لا ينبغي أن يكون معيارا رئيسا في تبني حكم الإهمال والاستعمال ، فضلا عن أن المراد بالاستعمال اللغوي ((هو جريان كلمة منه ، أو أكثر على لسان عربي سواء أكانت تلك الكلمة اسما أم فعلا ، أم حرفا))^(٣) .

والسبب الأخير في كون اللغة نتاجا فرديا ، وتأليف المعجمات فرديا يعسر معه استقصاؤها وجمعها على نحو لا يقلت منه شيء من اللغة هو أحد العوامل التي جعلت المدونة المعجمية العربية القديمة غير شاملة ، ولا تتسم باستيعاب كل ما أثر عن العرب من نتاج أدبي وعلمي ، وفكري ، إذ عد هذا عاملا غير منهجي أفضى إلى هذه النتيجة ؛ لأنه ((إذا كان المنهج الذي اتبعه المعجميون هو سبب عدم شموله كلام العرب خلال عصور الاحتجاج ، فإن ثمة عاملا آخر غير منهجي كان وراء تقصير المعجم عن الإحاطة بكلام العرب الفصحاء ، وهو أنه كان نتاج أفراد والفرد مهما أوتي من قدرة ، ومهما ابتغي من وسائل فأن جهده لا يستطيع أن يستقصى جميع كلام العرب ، ولا يقوى على الإحاطة به ، ولو كان العمل الجماعي معروفا آنذاك لتلافى واضعو المعجمات هذا العامل غير المنهجي الذي أدى هو أيضا إلى عدم شمولية معجمنا القديم))^(٤) .

٧. ويقتضي البحث أن يقف على قضية مهمة فرق القدماء فيها بين صحة الاستشهاد وعدمه ، على نحو لا يمكن معه القول : إلا أن ذلك دليل على عدم إقرار ما عرف بـ (نظرية الاحتجاج) تلك القضية هي ما تجسده مقولة اللغويين في أن ((المولدين يستشهد بهم في المعاني ، كما يستشهد بالقدماء في الألفاظ))^(٥) ، وليس البحث بشأن الخوض في مسألة اللفظ ، والمعنى ، وما قيل فيها ولكن الذي يعنيه هو أنه كيف يمكن قبول فكرة الفصل بين

(١) ينظر : العين : ٣٠٨ ، ٣١٣ ، ٣٥٣ ، والمستعمل في : ١٥١ ، ١٥٢ ، ٣٧٥ / ٨ .

(٢) ينظر : الاستدراك على المعاجم العربية : ١٦ - ١٧ .

(٣) المصدر نفسه : ١٧ .

(٤) المعجم العربي والمدونات الأدبية (بحث) : ٢٤٢ .

(٥) العمدة : ١٨٣ / ٢ .

اللفظ والمعنى في قضية الاحتجاج ؟ إذ هل تستقيم صحة المعاني من غير صحة الألفاظ ؟ وهل تستقيم صحة الألفاظ من غير صحة المعاني ؟ ألم يجب على المتلمس خطل معناه مع صحة لفظه في قوله :
{ من الطويل }

وقد أتت على الهمم عند احتضاره بنجاح عليه الصيعرية مكرم^(١)
فـ(الصيعرية) التي هي سمة للنوق لا للفحول جعلها للفحول^(٢) ، فاللفظ صحيح لا عيب فيه ولكن المعنى غير صحيح ، فهل يعني هذا أن نحتج بلفظه من غير معناه ؟ لأن المتلمس ممن يحتج بكلامه ولا خلاف في ذلك ، فلماذا لا يحتج بشعر المولدين مع صحة ألفاظهم ، وصحة معانيهم ؟ أم هل نتركهم مع ما توافر في نتائجهم من شروط الصحة فلا نحتج به ، ولا بهم ؟ وكل ما عيبوا به هو أن أقدارهم جعلت ولاداتهم خارج أزمنة موضوعة لسبب ، أو لآخر من غير اعتبار طبيعة اللغة ، ونظامها ، ونسيجها .

ثم ألم يجب على النابغة الذبياني خطل لفظه (إقوانه) مع صحة معناها في القصة المشهورة حين قال^(٣) :
{ من الكامل }

أمن آل مية رائح أو مغتدي عجلان ذا زاد و غير مزود
زعم البوارح أن رحلتنا غدا وبذاك خبرنا الغراب الاسود^(٤)

فهل نحتج بمعناه من غير لفظه ، والنابغة هو من هو ؟ وما ذكرنا هنا في هذا الشأن يعد انموذجات شائعة مشهورة ، وليس هذا مما يعيننا هنا ، لتوافر كثير مما جاء على هذا النحو وهذا يعني أنه لا يمكن الفصل بين اللفظ والمعنى في مسألة الاحتجاج ، لذلك يمكن أن يصار إلى صياغة المقولة المذكورة آنفا على النحو الآتي : (المولدون يستشهد بهم في المعاني والألفاظ ، بلا قيد ، أو شرط ؛ لأن صحة المعاني عندهم تقتضي صحة الألفاظ ، وهذا واقع فعلا ، ويكون كل كلامهم حجة ، وإن وقع فيه المعرب ، أو الدخيل ؛ لأنهما وقعا أصلا في الشعر الجاهلي^(٥) ، وفي القرآن الكريم^(٦) ، وهما مصدرا الاحتجاج الرئيسان) .

وعودا على بدء إن الألفاظ لا تشرف إلا بالمعاني ، والمعاني لا تشرف إلا بالألفاظ ، قال ابن الأثير حين عرج على نقد بعض الألفاظ التي وردت في أبيات سماها (المضحكات) : ((ومثل هذه الألفاظ إذا وردت في الكلام وضعت من قدره ولو كان معنى شريفا ، وهذا القسم من الألفاظ المبتذلة

(١) ديوان المتلمس الضبي (ملحق الديوان) : ٣٢ .

(٢) ينظر : الشعر والشعراء : ٣١ .

(٣) ينظر : الزهرة : ٢٣٥ / ١ ، والنقد اللغوي عند العرب : ٣٠ .

(٤) ديوان النابغة الذبياني : ٦٨ .

(٥) ينظر : الألفاظ الفارسية في الشعر الجاهلي الأعشى نموذجا (بحث) : ٣ - ٤ .

(٦) ينظر : المفصل في الألفاظ الفارسية المعربة في الشعر الجاهلي ، والقران الكريم ، والحديث النبوي ، والشعر

الأموي : ٨٣ - ٨٨ .

لا يكاد يخلو منه شعر شاعر ، ولكن منهم المقل ، ومنهم الكثير ، حتى أن العاربة قد استعملت هذا الا أنه في أشعارهم أقل))^(١) .

وما طرحه ابن الأثير من فكرة هنا يدل دلالة واضحة على أن الأصل في شرف الكلام وعلوه إنما يكون للمعنى ، ثم يتلوه اللفظ ، كذلك أن ضعة الألفاظ لا تقاس بالتقدم والتأخر ، حتى أن العاربة كان لديها من قبيل هذا ، إذن فالاحتجاج بأشعار المولدين أمر لا ينافي سلامة اللغة ونقاءها ، وخلصها مما يعيب ، ولا يجافي المقولة التي أعاد البحث صياغتها في كون ضرورة الاحتجاج بألفاظ المولدين كما يحتج بمعانيهم ، مما يفسح المجال واسعة أمام اللغة في التطور والنمو والانتساع لأن أمر تطور اللغة ، ونموها شيء حتمي^(٢) ، فعلا يوتى إذن بما يوقف تطور اللغة ، ونموها ، ويبعد عنها ما هو منها ؟ ويضن عليها بما تجود به هي نفسها ؟ ويمنع عنها ما كان من سجيبتها ، والرغبة فيه من فطرتها ؟

ولا يمكن بعد هذا تصور انفصال الألفاظ عن المعاني التي فصل بينهما القدامى في قضية الاحتجاج اللغوي ؛ وذلك لأن ((المعنى يستدعي اللفظ ، أو بعارة أخرى لأن المعنى ، ولفظه ينبثقان إلى الوجود معا دائما ، فقد يكون موجودا ، وقد لا يكون ، فيقوم الأدباء ، واللغويون باشتقاقه ؛ لأن اللغة التي لا تستجيب لتطورات الحياة ، والمعاني المتجددة بتجدد الظروف والأحوال تنتهي إلى الانزواء ، أو الاضمحلال ، أو الانقراض ، واللغة العربية من اللغات المتدفقة بالحيوية التي تستطيع التجديد))^(٣) .

وقد رصد البحث في هدي دراسة أحد الباحثين المحدثين ما وقع الاحتجاج به من شعر المولدين في متون اللغة المعتمدة^(٤) ، وقد تجاوز كلهم (المعيار الزمني المزعوم) ، ويدعي البحث أنه (مزعوم) وهو فعلا كذلك ؛ لأنه ((ما زال يؤثر فينا إلى يومنا هذا ، ويمنع أي تجديد في اللغة ، أو إضافة إلى ما كان فيها عند أواسط القرن الثاني للهجرة إلا أن هذا لا يوافق منطق التطور ، وسنن الحياة فمع تجدد الحياة والفكر ، تجددنا لا يجد في كل منهما ، تتجسم مشكلة اللغة التي يريد النطاق الزمني لها أن تظل إلى يوم القيامة تعبر عن الفكر ، والحياة ، مهما تجددنا ، بنفس الألفاظ ، والعبارات التي كانت مستعملة منذ العصر الجاهلي إلى أواسط القرن الثاني))^(٥) .

والأدباء والشعراء الذين ذكرهم الباحث المذكور وقع الاحتجاج بنتاجهم لفظا ومعنى ، وكفى بما ذكر شاهدا ودليلا على إثبات صحة ما افترضناه من أن المولدين يحتج بنتاجهم لفظا ، ومعنى ، يقول ابن جني (٣٩٢ هـ) بعد أن ذكر احتجاج المبرد (٢٨٥ هـ) بشعر أبي تمام (٢٣١ هـ) محذرا من التشدد ، والتزمت في توضيق دائرة الاحتجاج اللغوي : ((وإياك والحنبلية بحتا فإنها خلق

(١) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر : ١ / ١٨٦ .

(٢) ينظر : اللغة والمجتمع (د. وافي) : ٧٨ - ٧٩ ، وينظر : التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه : ٥ - ٦ .

(٣) العربية الفصحى مرونتها ، وعقلانيتها ، وأسباب خلودها : ١١٠ .

(٤) ينظر : الاحتجاج بالشعر في اللغة : ١٠٩ - ١٩٨ .

(٥) ينظر : المصدر نفسه : ١٠٩ .

ذميم ومطعم على علاته وخيم))^(١) ، ولا أدل على نفور ابن جني من ذلك التضييق اللغوي المفروض قسرا على اللغة إلا قوله مستشهدا بشعر المتنبي بقوله : ((وامتثله شاعرنا ، يقصد المتنبي، أخيرا فقال :

فَلَوْ قَدَرَ السَّنَانُ عَلَى لِسَانٍ لَقَالَ لَكَ السَّنَانُ كَمَا أَقُولُ

ولا نستنكر ذكر هذا الرجل ، وإن كان مولدا))^(٢) . وله كلام يدافع فيه عن الاستشهاد بشعر المتنبي فيقول : ((وقد استشهدُ ببيت للمتنبي، ولا تقل ما يقوله من ضعفت نحيزته ، وركتُ طريقته : هذا شاعر محدث ، وبالأمس كان معنا ، فكيف يجوز أن يُحتج به في كتاب الله جل وعز ، فإن المعاني لا يرفعها تقدم ، ولا يزري بها تأخر))^(٣) .

ولنا أن نسأل ونضع في الحسبان ما قد يعارض به من مقولات لغوية : لماذا المعاني لا يرفعها تقدم ، ولا يزري بها تأخر ؟ ولم لا تكون الألفاظ كالمعاني في هذا الحكم ؟ ثم أليس المعنى هو الغاية المرجوة من العملية الكلامية برمتها ؟ أفلا ينبغي أن ننظر إلى الألفاظ ، عند المولدين ، كما ينظر إلى المعاني عندهم أيضا ؟! ولعل هذا مع ما تقدم يضيء شرعية القبول على إعادة صياغة المقولة التي اقترحناها في كون المولدين ينبغي أن يحتج بهم بالألفاظ كما يحتج بهم في المعاني ، ثم أليست المعجمات في أبسط تصور عنها تعنى ببيان معاني الألفاظ ، ودلالاتها ؟ بمعنى أن المعاني في المعجمات هي المقصودة وراء العمل المعجمي ؛ لأن المعجم ((كتاب يضم أكبر عدد من مفردات اللغة مقرونة بشرحها ، وتفسير معانيها ...))^(٤) ، ولو سلمنا بدءا أن المولدين لا يحتج بهم الا في المعاني فلماذا يستبعد نتائجهم كله من أغلب المعجمات العربية القديمة ؟!

وقد قدم الدكتور محمد حسن حسن جبل مسردا إحصائيا وافرا للشعراء المولدين الذين أُحتج بشعرهم في متن اللغة على نحو عام ، فكانت النتيجة على النحو الآتي :

أولا : بشار بن برد (١٦٧ هـ) .

إذ وقع الاحتجاج بشعره عند : أبي عبيد في كتاب الأمثال^(٥) ، وأحمد بن فارس (٣٩٥ هـ) في مجمل اللغة^(٦) ، وفي تهذيب اللغة ، للأزهري في المدخل (وتد)^(٧) . وفي صحاح اللغة

(١) الخصائص : ٧٩ / ١ .

(٢) المصدر نفسه : ٧٨ / ١ .

(٣) ينظر : المحتسب : ٢٣١ / ١ .

(٤) مقدمة الصحاح (عطار) : ٣٨ .

(٥) ينظر : كتاب الأمثال : ١٨٣ .

(٦) ينظر : مجمل اللغة (طبعة زهير سلطان) : ٧٨٣ .

(٧) تهذيب اللغة : ١٤ / ١٠٥ ، ولسان العرب (وتد) .

للجوهرى المداخل (خرس) (١) ، و (لحف) (٢) ، و (ندى) (٣) ، ولسان العرب (ريب) (٤) و (نزا) (٥) .

وقد أثنى الأصمعي (٢١٦ هـ) على شعر بشار ، مع أنه يمثل رأس تيار التشدد اللغوي ، وبشار محدث بالإجماع ، فقال : ((بشار خاتمة الشعراء ، والله لولا أن أيامه تأخرت لفضلته على كثير منهم)) (٦) ، أما الجاحظ ، فقال فيه : ((ليس في الارض مولد قروي يعد شعره في المحدث الا وبشار اشعر منه)) (٧) .

ثانيا : مطيع بن إياس (١٧٠ هـ) .

وقد احتج بشعره الخليل بن احمد الفراهيدي في المدخل (قلز) (٨) ، وابن سيده في المخصص (٩) بقوله : وسحابة دُلُوح - مُنْقَلَةٌ بالماء منه قال مطيع بن إياس يرثي يحيى بن زياد :

قَلْتُ لِنَجَاجَةِ دُلُوحٍ تَسْجُجُ مِنْ وَابِلِ سَحُوحٍ

وابن منظور في لسان العرب المداخل (خشش) (١٠) ، و (حلا) (١١) .

ثالثا : خلف بن حيان الأحمر (١٨٠ هـ) .

وهو راوية ، شاعر ، أثنى العلماء ممن عاصره عليه فكان معلم الأصمعي ، ومعلم أهل البصرة ، و ((كان عالما بالغريب والنحو والأخبار شاعرا ، كثير الشعر ، جيده ، ولم يكن في نظرائه من أهل العلم أكثر شعرا منه)) (١٢) .

وقع الاحتجاج بشعره عند الأزهرى في تهذيب اللغة في المداخل (دهمق) (١٣) وفي المدخل (نقد) (١٤) ، و في المدخل (سبل) (١٥) ، احتج له الزمخشري (٥٣٨ هـ) في كتاب الفائق (١٦) .

(١) الصحاح (خ رس) .

(٢) المصدر نفسه (ل ح ف) ، ولسان العرب (ل ح ف) .

(٣) الصحاح (ن دى) .

(٤) لسان العرب (ري ب) .

(٥) المصدر نفسه (ن ز ا) .

(٦) الأغاني : ١٤٣ / ٣ ، ١٥ / ٢ .

(٧) البيان والتبيين : ٥٠ / ١ .

(٨) العين : ٩٠ / ٥ .

(٩) المخصص (دل وح) : ٩٧ / ٥ .

(١٠) لسان العرب (خ ش ش) .

(١١) المصدر نفسه (ح ل ا) .

(١٢) الشعر والشعراء : ٧٨٩ .

(١٣) تهذيب اللغة : ٢٦٤ / ٦ .

(١٤) المصدر نفسه : ٥٠ / ٩ .

(١٥) المصدر نفسه : ٣٠٤ / ١٢ .

(١٦) الفائق : ٤١٩ / ٣ .

رابعاً : أبو العطاء السندي (١٨٠ هـ)

وقع الاحتجاج بشعره في : ديوان الأدب، إذ احتج الفارابي (٣٥٠ هـ) بشعره (١) ، وفي الصحاح المدخل (أتم) (٢) ، والمدخل (حب) (٣) ، ولسان العرب في المداخل (رها) (٤) ، و (عهد) (٥) ، و (عوف) (٦) .

وغيرهم من الشعراء (٧) ، الذين ألق بهم وصف (مولدين) ممن عاشوا في أواخر القرن الثاني الهجري ، وكأن تلك الصفة كانت سبة عليهم ، أضاع المعجميون العرب القدماء بسببها قدرا وافرا من الكلم الذي جدّ في العربية آنذاك ، إذ لم يكن نهجهم موضوعيا في تعاطيهم ذلك الكلم الذي أسموه (مولدا) ؛ لأنهم نظروا إلى الشخوص لا النصوص ، مع كثرة دعواتهم إلى عد النصوص في عملية الجمع اللغوي مع الشخوص ، إلا أن تلك الدعوات لم تدخل حيز التطبيق .

أما الشعراء المولدون الذين جاؤوا في القرن الثالث الهجري ، ووقع الاحتجاج بشعرهم ، فيجتزئ البحث مما أورده الدكتور محمد حسن جبل بعضهم على النحو الآتي :

أولا : يحيى بن المبارك اليزيدي (٢٠٢ هـ) .

عالم اللغة ، المقرئ النحوي كان صاحب أبي عمرو بن العلاء (١٥٤ هـ) ، حتى قيل : إنه خلفه في القراءة بعده ، وهو كذلك ثقة ، صدوق لا يدفع عن سماع ، حتى أن أبا عبيد (٢٢٤ هـ) روى عنه وليس ذلك إلا عن معرفة منه به (٨) ، وقد وقع الاحتجاج بشعره في الصحاح في المدخل (أي ر) اورد قوله :

ولا غرو أن كان الاعيرج آرها وما الناس إلا آير ومئير (٩)

وفيه أيضا في المدخل (وري) (١٠) .

وفي لسان العرب (عجه) (١١) .

(١) ديوان الأدب : ١٣٤ / ٢ .
(٢) الصحاح (أ ت م) ، وتهذيب اللغة : ٢٤٣ / ١٤ ، ولسان العرب (أ ت م) .
(٣) الصحاح (ح ب ب) ، ولسان العرب (ح ب ب) .
(٤) لسان العرب (رها) .
(٥) المصدر نفسه (ع ه د) .
(٦) المصدر نفسه (ع و ف) .
(٧) ينظر : الاحتجاج بالشعر في اللغة : ١٢٠ - ١٣٩ .
(٨) ينظر : خزائن الأدب : ٧٣ / ١١ .
(٩) الصحاح (أي ر) ، من غير نسبة إليه .
(١٠) المصدر نفسه (وري) .
(١١) لسان العرب (ع ج ه) ، وفي تهذيب اللغة : ٩٣ / ١ : وما ورد في تهذيب اللغة بشأن هذه اللفظة أن عجه : أهمله الليث ، وقرأت في كتاب (الجيم) لابن شميل : عجهت بين فلان وفلان ، معناه أنه أصابهما حتى وقعت الفرقة بينهما ، قال : وقال أعرابي : أندر الله عين فلان ، لقد عجة بين ناقتي وولدها ، قلت : وهذا حرف غريب لا أحفظه لغير النضر ، وهو ثقة

ثانيا : الأمام محمد بن أدریس الشافعی الحسني الحسيني (٢٠٤ هـ) .

صاحب المذهب ، الفقيه العالم اللغوي الفصيح ، شهد له معاصروه بالفضل ، والعلم ، والفصاحة وكان يحفظ عشرة الاف بيت من الشعر ، حتى قال فيه الاصمعي (٢١٦ هـ) : إن الأشعار صحت عليه ، وقرأت عليه شعر الثنفرى في مكة ^(١) ، وقال فيه ابن هشام (٢١٨ هـ) صاحب السيرة : ((طالت مجالستنا للشافعي ، فما سمعت منه لحنه قط ، ولا كلمة غيرها أحسن منها)) ^(٢) ، وقال عنه الزعفراني (٢٥٩ هـ) : إنه لم يكن أفصح منه في وقته ، ولا أبصر باللغة ^(٣) .

• احتج بكلامه ثعلب (٢٩١ هـ) على صحة استعمال الوصف (مالح) ، إذ قال أبو عمرو الزاهد (٣٤٥ هـ) : كلام الشافعي صحيح ، سمعت ثعلبا يقول : يأخذون اللغة عن الشافعي ، وهو من بيت اللغة يجب أن تؤخذ عنه ^(٤) .

• صنف الأزهرى (٣٧٠ هـ) إمام عصره في اللغة ، وصاحب التهذيب كتابا خاصا عن لغة الشافعي في الفقه أسماه (الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي) ^(٥) ، وهذا برهان قويم ، ودليل سليم على أهمية الثروة اللغوية التي يملكها الشافعي ؛ لأن ((تخصيص هذا الإمام للغوي " الأزهرى " كتابا يشرح فيه ألفاظ الشافعي يعني الإيمان بكمال فصاحته ، وأن ألفاظه ثروة ينبغي أن تشرح لتضاف إلى المفردات الأصيلة للغة)) ^(٦) .

ثالثا : كلثوم بن عمرو العتّابي (٢٠٨ هـ) .

هو شاعر مجيد ، مقتدر على قول الشعر ، وكاتب مترسل ، له ألفاظ ثبتت ، ورسائل دونت ^(٧) ، وقد احتج بشعره ، ابن فارس في مقاييس اللغة في المدخل (برد) ^(٨) ، بقوله :

وَأَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَغْصَنِي مُغْصَمَهُمَا بِالْمُرْهَفَاتِ الْبُورِدِ

وفي الصحاح ، في المدخل (برد) أيضا ^(٩) .

رابعا : أبو محمد عبدالله بن أيوب التيمي ^(١٠) (٢٠٩ هـ)

١ . وقد احتج له بشعر : أبو عبيدة (٢١٠ هـ) في مجاز القرآن ^(١١) ، ابن سيده (٤٥٨ هـ)

في المخصص ^(١٢) ، احتج له على لفظة (كأس) .

(١) ينظر : المزهري : ١ / ١٦٠ .

(٢) الرسالة : ١٣ / ١ (مقدمة المحقق) .

(٣) ينظر : تهذيب التهذيب : ٩ / ٣٠ .

(٤) ينظر : الاحتجاج بالشعر في اللغة : ١٤٥ ، وتنظر مصادره .

(٥) ينظر : الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي (طبعة د. عبد المنعم بشناتي) : ٩٤ .

(٦) الاحتجاج بالشعر في اللغة : ١٤٥ .

(٧) ينظر : معجم الشعراء (طبعة كرنكو) : ٢١٨ .

(٨) مقاييس اللغة (ب ر د) .

(٩) ينظر : الصحاح (ب ر د) .

(١٠) ينظر : الأعلام : ٧٣ / ٤ .

(١٢) ينظر : مجاز القرآن (طبعة المزيدي) : ٢٣٧ .

(١٣) ينظر : المخصص : ١٣٣ / ٥ .

وبعد هذا وذاك ، أقول : لم يتوانى كثير من اللغويين عن عدم الاحتجاج بالألفاظ ، ويجيزون الاحتجاج بهم في المعاني ، وأغلبهم ممن سكن الحواضر ، وليس البوادي حتى لا يُعترض على البحث فيقال : إن زمن الاحتجاج في البوادي ظل موصولاً حتى نهاية القرن الرابع الهجري؟ أما شعراء القرن الرابع الهجري ، فقد أرتأيت ذكر بعض مما ذكره الدكتور جبل ، على النحو الآتي :

أولاً : محمود الوراق (٣٢٠ هـ)

شاعر عباسي توفي زمن خلافة المعتصم ، ليس له من الشهرة ، ما لمعاصريه كأبي تمام ، والبحثري وقد احتج اللغويون ، ولاسيما النحويون بشعره ، ومنه قوله : { من المتقارب }
أليس عجيباً بأن الـفتى يصاب ببعض الذي في يديه
إذ ورد البيت شاهداً على أن (الباء) زيدت في اسم (ليس) المؤخر^(١)
ثانياً : أبو الطيب أحمد بن الحسين المتنبي (٣٥٤ هـ) .

مالي الدنيا ، وشاغل الناس قريع دهره ، ونسيج وحده ، لم يختلف اثنان في رصانة لفظه ، واختراع معانيه^(٢) ، وقد وقع الاحتجاج بشعره عند ، ابن هشام الأنصاري (٧٦١ هـ) في شرحه لقصيدة كعب بن زهير ، على صحة ورود الصفة المشبهة على (شَبِمَ) نحو (فَطِنَ)^(٣) ، واحتج بشعره الشهاب الخفاجي (٩٧٧ هـ) على بيان صحة استعمال كلمة (فذالك)
جمعا لـ (فذالكة)^(٤) ، وكذلك احتج به على حدوث القلب في لفظة (مُشْخَلَبٌ)^(٥) ، إذ ورد في شعره (مشخلب) ، إذ قال :

{ من البسيط }

بياض وجه يريك الشمس حالكة ودر لفظ يريك الدر مشخلبا^(٦)

وقد أحس بعض الدارسين ما أصاب المتنبي من إجحاف في مسألة الاحتجاج بشعره ، وجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه ؛ كونه موافقا لأقيسة كلام العرب ، والمأثور عنهم ، مما يدل على بطلان (نظرية عصور الاحتجاج) بطلانا تاما ، لا مجال بعد بيانه إلى التمسك بها ، والقول فيها في اللغة كلها ، يقول الدارس بعد أن أورد قول المتنبي : { من الطويل }
إذا الجود لم يرزق خلاصا من الأذى فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا^(٧)

إذ أعمل (لا) عمل (ليس) مع دخولها على المعرفة على نحو قول النابغة الجعدي :

{ من الطويل }

وحلت سواد القلب لا أنا باغيا سواها ، ولا عن حبها متراخيا^(٨)

(١) ينظر : شرح الشواهد الشعرية : ٣ / ٣٤٥ .

(٢) ينظر : الفتح الوهبي على مشكلات المتنبي : ٢٥ .

(٣) ينظر : شرح قصيدة كعب بن زهير : ٩٧ .

(٤) ينظر : شفاء الغليل (طبعة الشيخ نصر الهوريني) : ١٧٤ .

(٥) ينظر : المصدر نفسه : ٢٠٢ .

(٦) ديوان المتنبي : ٩٨ .

(٧) المصدر نفسه : ٤٤٢ .

(٨) ديوان النابغة الجعدي (طبعة الدكتور واضح الصمد) : ١٨٦ .

وقول الآخر :

{ من البسيط }

أنكرتها بعد أعوام مضين لها لا الدار دارا ولا الجيران جيرانا^(١)

فلا وجه بعد ذلك لتغليط المتنبي ؛ لأنه على درجة من العلم بكلام العرب وأساليبهم ، بحيث لا يقدم على الكلام الا محتذيا أساليبهم^(٢).

وقد وجد المتنبي ومعجمه عناية خاصة لدى الدارسين العراقيين المحدثين كان أبرز ثمارها ما ألفه الدكتور إبراهيم السامرائي في معجمه الذي وسمه بـ(من معجم المتنبي)^(٣) ، إذ خصّ طائفة ليست بالقليلة من أفاظ المتنبي بالدراسة والتوثيق ، والشرح على نحو يفيد منه دارسو العربية بوجه عام ، والمعجم بوجه خاص، من ذلك الصنيع الذي أنصف به المتنبي ، وعول على لغته ، استشهدا واحتجاجا على أقل تقدير في معجمات العربية التي لا يغفر لها أنها أغفلت شاعرا كالمتنبي ، فضلا عما احتج به في قضايا النحو والتصريف^(٤).

ثالثا : أبو فراس الحمداني (٣٥٧ هـ) .

الأمير الفارس الشاعر الذي أحسن وصفه الثعالبي (٤٢٩ هـ) حين قال : كان فرد دهره أدبا وفضلا ومجدا وبلاغة وبراعة وشعره مشهور ، سائر بين الحسن ، والجودة والسهولة والجزالة والعدوبة والفخامة والحلاوة والمتانة ، ومعه رواء الطبع وسمّة الظرف ، وعزة الملك، ولم تجمع هذه الخلال قبله إلا في شعر عبدالله بن المعتز ، أبو فراس اشعر منه عند أهل الصنعة ونقدة الكلام ، وكان صاحب بن عباد (٣٨٥ هـ) ، يقول فيه : بدئ الشعر بملك ، وختم بملك ، يعني أمراً القيس وأبا فراس ، وكان المتنبي يشهد له بالتقديم والتبريز^(٥) .

احتج بشعره ، ابن هشام الأنصاري ، في باب أحكام الفاعل^(٦) ، في كتابه (شذور الذهب)^(٧) شاهدا على المسألة التي ذكرها في (أوضح المسالك) ، والشهاب الخفاجي على صحة لفظة (تعالى)^(٨) أ بالكسر هي أم بالفتح ؟ .

(١) ورد البيت في كتاب الجمل المنسوب إلى الخليل : ٧٦ ، وفي ارتشاف الضرب : ١١٠/٢ ، وشرح شذور الذهب : ١٩٧ ، بلا عزو ، أو نسبة .

(٢) ينظر : شرح الشواهد الشعرية : ٣٢٨ / ٣ .

(٣) ينظر : من معجم المتنبي (المقدمة) .

(٤) ينظر : الاحتجاج بالشعر في اللغة : ١٧٩ - ١٨٤ .

(٥) ينظر : يتيمة الدهر : ١٠ / ١ .

(٦) ينظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ٩٨ / ٢ - ١٠٢ ، ينظر : ديوان أبي فراس الحمداني : ٢٩ ، قال صاحب

(شرح الشواهد الشعرية) عند شرحه بيت أبي فراس :

نُتِجَ الرِّبِيْعُ مَحَاسِنًا ... أَلْقَحَتْهُ عُرُ السَّحَابِ

البيت لأبي فراس الحمداني ، ويورد النحويون أشعار المولدين للتمثيل ، لا للاحتجاج ... ثم يقول : وهي التي يسمونها لغة (أكلوني البراغيث) وسيأتي لها شواهد كثيرة ، بل عليها شواهد من القرآن (ينظر : شرح الشواهد الشعرية : ١ / ١١٥) ولنا أن نناقش هذا ، إذ ما دام يوافق ما قاله أبو فراس تلك الشواهد الكثيرة المأثورة في كلام العرب ، بل يوافق القرآن الكريم ، فلماذا لا يكون قول أبي فراس صالحا للاحتجاج ؟ مع جريه على أقيسة كلام العرب ، وسنن العربية ، ومع توافر حد الكثرة فيه ، ومع آراء العلماء في جزالة لفظه ، وصحة معناه ؟ أليس هذا جورا على العربية مع ما يظن المنتصفون لها أنه إنصاف ؟ أليس من الجور أن نمنع العربية حقا طبيعيا من حقوقها وهو التطور ؟! ونحرمها من مناسك بر أبنائها بها ؟

(٧) ينظر : شذور الذهب : ١٣٣ .

(٨) ينظر : شفاء الغليل : ١٢٥ .

وكفى بهذين الأمايين اللغويين شاهدا ، ودليلا على صحة الاحتجاج بشعر أبي فراس الحمداني .
وهذان أبرز شاعرين عُرفا في القرن الرابع الهجري ، فلهما أنيخت رقاب الشعر ، وبهما توج
الأدب ، ومنهما أخذت لطائف المعاني ، وجزائل الألفاظ ، فما من حجة – بعد الشهادة لهما بقوة
ألفاظهما ، ومعانيهما – على ترك الاحتجاج بهما من غير مسوغ علمي .

أما شعراء القرن الخامس الهجري ، فممن أحتج بشعرهم :

أولا : الشريف الرضي محمد بن الحسين (٤٠٦ هـ)

عده الثعالبي أشعر الطالبين ، من مضى منهم ، ومن بقي ، بل وصفه بأنه أشعر قريش ، ولا
بُعدَ في ذلك عن الصدق ، إذ جمع بين السلاسة والمتانة ، وبين السهولة والرصانة ، واشتمل شعره
على معان يقرب جناها ويبعد مداها ^(١) ، وقد احتج بشعره في متن اللغة ، والنحو كل من :
الاشموني ^(٢) (٩٠٠ هـ) ، والسيوطي (٩١١ هـ) إذ أورد له شاهدا على نصب الفعل المضارع
بعد (أن) المضمر ^(٣) ، وقد استشهد ^(٤) الشهاب الخفاجي له بشاهد شعري على صحة استعمال
(تشعشع) ضوء الشمس بمعنى : انتشر ^(٥) ، ووصف بقوله : ((لكنها وردت في كلام من
يوثق به)) ^(٦) .

وقد ساق الخفاجي ، شاهدا لمهيار الديلمي (٤٢٨ هـ) ، وهو مولد ، محتجا بشعره على

صحة هذا الاستعمال ، وهو قوله : { من الكامل }

لكنْ عميد الدولة الشمس الذي عنت الوجوه لنوره المتشعشع ^(٧)

ثم أورد شاهدا آخر لعبد المحسن بن غلبون الصوري (٤١٩ هـ) وهو مولد أيضا ، وهو

قوله : { من الكامل }

وتشعشعت عوعاء من شمسها شمس لها مكسوفة صفراء ^(٨)

وقد احتجَّ له في النحو ، ومسائل اللغة الأخرى ^(٩) ، أفلا يكون هذا دليلا يدحض ما تداول
من تحديد اللغة بزمن ، ومنعها من جريها في مضمار التطور والرقي مواكبة بذلك مسيرة الفكر
والحضارة على مر العصور ؟ لأن في اللغة ميلا طبيعيا نحو نمو مفرداتها ، وتكاثرها ، لنمو النشاط
الإنساني وتكاثره فمتى ما توقف الإنسان عن التكاثر والنمو والتطور توقفت اللغة عن التكاثر ،
والنمو ، والتطور ، وهذا ما لا يكون البتة إلا حين ينقرض الإنسان نفسه ^(١٠) ، واحتج بشعره أيضا

(١) ينظر : يتيمة الدهر : ١ / ١٣١ .

(٢) ينظر : شرح الاشموني : ٣ / ٣٠٧ .

(٣) ينظر : همع الهوامع بشرح جمع الجوامع : ٤ / ١٢٧ .

(٤) ديوانه : ١ / ٢٠٠ .

(٥) ينظر : المعجم الوسيط (ش ع ع)

(٦) شفاء الغليل : ١٥٧ .

(٧) ديوانه : ١٢٢١ .

(٨) شفاء الغليل : ١٥٧ .

(٩) ينظر : المساعد على تسهيل الفوائد : ٣ / ٩١ .

(١٠) ينظر : التطورات المعجمية والمعجمات اللغوية العامة العربية الحديثة : ٢٢ .

الشيخ ياسين الحمصي (١٠٦١ هـ) إذ أورد شاهدا له على عمل (بات) عمل (كان وأخواتها)^(١) .

ثانيا : ابن نباتة السعدي (٤٠٩ هـ)

وُصف بأنه كان شاعرا مُجيدا ، جمع بين حسن السبك ، وجودة المعنى^(٢) ، حسن الحدو على مثال سكان البادية ، لطيف الإتمام بهم ، خفي المغاص في واديههم^(٣) ، وقد احتج به كل من : الشهاب الخفاجي ، على صحة معنى (الملقّة) على الماء في منخفض الأرض ، حتى قال : وقد وقع هذا المعنى في شعر من يوثق به ، قال ابن نباتة السعدي : { من الرجز }

وغاض طافي الملقات في الغسق وانكدر الليل على باقي الغسق^(٤)

فقول الشهاب : (في شعر من يوثق به) دليل على صحة الاحتجاج بشعره من غير تعجب ، أو تغريب .

وقد احتج به أيضا على صحة جمع (كسرى) على (كسور) ، هو جائز وقد ورد في (لسان العرب)^(٥) ، وفي (التاج)^(٦) .

ثالثا : أبو العلاء أحمد بن عبدالله المعري (٤٤٩ هـ) .

الشاعر اللغوي ، الشارح دواوين الفحول كأبي تمام والبحتري والمنتبي ، وصاحب (رسالة الغفران) و (الصاهل والشاحج) اللذين فيهما من اللغة ما يكل اليراع عن وصفه ، ويقتضي مزيدا من الشرح رصفه^(٧) . وممن احتج بشعره في كثير من مسائل النحو واللغة .

ابن مالك صاحب الالفية (٦٧٢ هـ) الذي أورد بيته المشهور^(٨) : { من الوافر }

يذيب الرعب منه كل غضب فلول الغمد يمسه لسالا^(٩)

و ابن هشام الأتصاري (٧٦١ هـ) في ورود مصدر بناء الثلاثي (فَرِحَ) (يَفْرَحُ) على (الفَعْل) :

لو أحتقرتم من الإحسان زرتكم والعذب يهجر للإفراط في الحصر^(١٠)

ولم يصرح أحد ممن احتج بشعره – ممن تقدم ذكرهم – أنه محدث ، أو مولد^(١١) .

قال صاحب (شرح الشواهد الشعرية) في شرحه البيت : هو من شعر أبي العلاء المعري ... والشاهد فيه : لولا الغمد يمسه ، فقد نسبوا أبا العلاء المعري الى اللحن ؛ لأنه ذكر خبر المبتدأ بعد (لولا) لكونه يدل على الكون العام ، ويجب حذفه ، والذوق يوافق أبا العلاء ، وإن كانت

(١) ينظر : حاشية الشيخ ياسين : ١ / ١٨٤ .

(٢) ينظر : وفيات الأعيان : ٢ / ٣٦٢ .

(٣) ينظر : الأعلام : ٤ / ٢٣ .

(٤) ينظر : شفاء الغليل : ٣٢٨ .

(٥) ينظر : لسان العرب (ك س ر) .

(٦) ينظر : تاج العروس (ك ز ب ر) .

(٧) ينظر : وفيات الأعيان : ٤ / ٤٤١ ، والأعلام : ٧ / ٣١٧ .

(٨) ينظر : شرح الكافية الشافية (طبعة الدكتور هريدي) : ١ / ٣٥٥ .

(٩) ديوان أبي العلاء المعري : ١٢٣ .

(١٠) ديوانه : ٢٢٣ .

(١١) ينظر : الاحتجاج بالشعر في اللغة : ١٩٤ .

الصناعة تخالفه ، والذوق أقوى من الصناعة ؛ لأن العربية تقوم على الذوق ، والمعنى ، ومثل أبي العلاء وإن كان من العصر الذي لا يستشهد بكلام أهله إلا أنه متمكن من لغة العرب ممن يصعب نسبته إلى اللحن (١) .

وأجذني أوافق هذا الباحث فيما ذهب إليه من أن لغة العرب لغة ذوق لا لغة صنعة ، والذوق أحكم من الصنعة إلا أنني لا أقر أن في اللغة زما يحتج بكلام أهله ، خلا عصرنا، وزمن لا يحتج به ؛ لأن الإقرار بذلك يعني إعدام اللغة مع سابق النية المبيتة من حيث لا يشعر أهلها ، ولا يدركون ما يصنعون ، فلغة أبي العلاء المعري لغة توافر فيها من عناصر الفصاحة ، والبلاغة ، وما لا يترك شكا في كونها لغة عالية الطبقة ، جزلة ، اجتمع فيها من مقومات الفصاحة ، والجزالة ، مثلما اجتمع في صاحبها ما اجتمع من حدة الذكاء ، وقوة البصيرة ، ومن الظلم بعد ذلك أن لا يعتد بنتاج هذا الأديب الفذ من أدباء العربية المبرزين ، وعلمائها الذين ضربت لهم أطناب العلم ، وعليهم إتكل في تلقي اللغة ، وأخذها ، وسبيل الاحتجاج بها (٢) .

أبعد هذا يبقى مرآة في الاحتجاج بنتاج شعراء العربية وأدبائها وعلمائها على مر العصور ، والأزمان ؟ إذا كنا نؤمن بأن العربية لغة أممية ينبغي أن تأخذ حظها من التطور ، والنمو على نحو لا يخشى معه عليها مع ما يتوافر فيها من وسائل تكفل سلامة نقائها ، وبقائها ، وقوة تماسكها ؛ لأنها تتمتع بوسائل حماية ذاتية قد يفتقر إليها غيرها من اللغات ، ولعل من أعظم تلك الوسائل كلام الله القديم الأزلي (القرآن الكريم) الذي يؤثر اللغويون والنحويون أن يضعوه ثانيا في مسرد مصادر الاحتجاج بعد الشعر الذي هو كلام المخلوق لا الخالق ، ومن حيث لا يشعرون فإنهم بذلك يجافون صحة الاعتقاد بكون القرآن كلام الله القديم الأزلي غير المحدث ، لكن حال تعاملهم معه يدل على غير ذلك ، فكم من قاعدة نحوية أو لغوية خطؤها ، وانصرفوا عنها (٣) اعتمادا على شعرهم (المحدث) ، وفي القرآن ما يشهد على صحتها ، وهم لا يشهدون ((فلا نكاد نجد عندهم فرقا في سياق ما يقررونه من الأصول والفروع ، وما يوجهونه من توجيهات بين " قال تعالى " ، و " قال الشاعر " فكل منهما متبوع بشاهد ، وهما سواء في ذلك ، ولا نلمح تمييزا للشاهد القرآني ، أو إحلاله في رتبة تعليه على الشاهد الشعري ، إذ لا يُكتفى به في إقرار الأحكام))(٤)

(١) ينظر : شرح الشواهد الشعرية : ٢١٧ / ٢ - ٢١٨ .

(٢) ينظر : أبو العلاء المعري معجميا : ٢٣ .

(٣) ينظر : النحويون والقرآن : ٨ - ٩ .

(٤) المصدر نفسه : ١٠ .

المبحث الثاني

معايير الاحتجاج اللغوي

١. المعيار الزماني

مرّ بنا آنفاً أن اللغويين حدّوا أخذ اللغة بزمن جعلوه فاصلاً بين ما صح من اللغة الاحتجاج به وبين ما عدّ غير محتجّ به من كلام العرب ، وإن كان صادراً ممن يوثق بفصاحته وسلامة لغته ؛ لأن المبدأ الأساسي الذي قامت عليه العملية اللغوية عند اللغويين العرب آنذاك هو ضمان سلامة اللغة من (اللحن) الذي تصوره الأقدمون ، وصوّروه داءً قاتلاً سيقتضي على العربية ، وعلى كل تراثها من نتاج فكري وعلمي وأدبيّ ، على نحو لا يمكن الخلاص منه ، إذ سجلت كتب التاريخ اللغوي عدة مظاهر من مظاهر اللحن^(١) ، وليس البحث معنياً في هذا المقام بإيراد تلك المظاهر ، أو مناقشتها ؛ لأنه قد تكفلت بها مصنفات كثيرة^(٢) ، لكن ينبغي الإقرار أن اللحن كان ظاهرة فردية حتى في ذروة عصور الفصاحة قبيل الإسلام وبعده^(٣) .

والبحث هنا يقف على نقطة قد تسهم في إضاءة جانب ينبغي الإشارة إليه ، وهو أن اللحن أكثر ما كان يحدث في مستوى التراكيب النحوية أي: الإعراب في الغالب^(٤) ، وقد يتعلق اللحن بمفهوم ثانٍ أو مستوى آخر هو مستوى الكلمة المفردة ، إلا أنه قليل قياساً بالمفهوم العام للحن ، ومن أضرب هذا النحو من اللحن ما رواه الزبيدي (٣٧٩هـ) عن النضر بن شميل (٢٠٣هـ) حين ورد في كلام الخليفة العباسي المأمون فتح السين في كلمة (سداد)^(٥) ، ومعيار الصواب فيه الكسر ، وكذلك ما ورد في قولهم : إنه باعني غلاماً بياقاً ، فقال يحيى بن يعمر (١٢٩هـ) : لو قلت أبوقاً^(٦) حتى بلغ أمر استيائهم من اللحن أنهم قالوا : ليس للاحن حرمة^(٧) ، إلا أن خشيتهم على اللغة من اللحن كان أمراً مبالغاً فيه ، وهذه المبالغة أدت إلى نتائج مبالغ فيها أيضاً ، منها : تقييد عصر الاحتجاج بقيد زمني خانق ، وتضييقه على نحو لم يتنبه معه على نتائجه إلا لاحقاً ، وهنا أمر لابد من الإشارة إليه ، وليس في جوهره تعصب لأحد وهو أن اللحن أكثر ما كان يُعزى إلى الأعاجم الذين اختلطوا بالعرب بعد الفتوح ، وسكنوا بلادهم ، وعاشوهم ، فتنبه أولو البصر

(١) ينظر : مراتب اللغويين : ٢٩ ، مجالس العلماء : ١٣٥ ، ١٥٢ ، طبقات النحويين واللغويين : ٥٥ - ٥٧ ، الأضداد (ابن الأثيري) : ١٥٤ - ١٥٥ ، في أصول النحو : ٩ - ١٢ .
(٢) ينظر : معجم ما كتب عن لحن العامة : ٦ - ٢٥ .
(٣) ينظر : التصحيح اللغوي في معجمات الألفاظ (أطروحة) : ٢ - ٣ .
(٤) ينظر : في أصول النحو : ١٣ .
(٥) ينظر : طبقات النحويين واللغويين : ٥٥ .
(٦) ينظر : المصدر نفسه : ٢٩ .
(٧) ينظر : في أصول النحو : ١٤ .

على أن الأمر آيل إلى فساد اللغة ، وضياح العصبية^(١) ، فضلا عن أن أكثر الذين اشتغلوا باللغة ودونها ، وقعدوا قواعدها هم من أولئك الأعاجم الذين خشي منهم على اللغة ، فحقا ألا يبدو في هذا مفارقة تثير الاستغراب ، والدهشة ، من أضراب سيبويه (١٨٠ هـ) إمام النحاة ، وأبي علي النحوي (٣٧٧ هـ) وابن جني ، فلماذا يقال عن هؤلاء إنهم حجة في اللغة ، وكلامهم حجة مع أنهم خارج القيود الزمنية المزعومة ، ويقال عن غيرهم - على جلالة قدرهم - إنهم مولدون؟! ألا يعني هذا شيئا ، ويدل على أمر ما؟! .

إن حقيقة ما يدل عليه ذلك هو أنه ليس من المنطق أن نحكم على اللغة بتحديد زمني ، لم ينهض أساسا على ما يدعمه من الأدلة الراجحة ، المعقولة ، وقصارى ما حُدد به ذلك الزمن هو منتصف القرن الثاني الهجري ، وما زيد عليه بجعله ممتدا إلى القرن الرابع الهجري زيادة هي في جوهرها تعبير عن رفض ذلك التقييد .

إن ما يمكن أن نفسر به هذا المعيار هو رجوعه إلى ((تقسيم الشعراء إلى طبقات : جاهليين ، ومخضرمين ، وإسلاميين ومولدين وقصر الاحتجاج على الطبقات الأولى الثلاث ، بحيث ينقضي عصره بوفاة آخر شعراء الطبقة الثالثة))^(٢) ، وتقسيم الشعراء على طبقات إنما هو أمر متعلق بصناعة الشعر ونقده لا بصناعة اللغة ، ثم كيف لا يحتج بشعر الأخطل (٩٠ هـ) ، وشعر جرير والفرزدق (١١٠ هـ) ؟ وما وجه وصفهم بـ (المولدين) إن كان هذا المعيار يصدق على الطبقات الثلاثة الأولى ولا يتعدها ليضم ما زعم في حقهم أنهم مولدون ؟ فهل هؤلاء الشعراء مولدون حقا أم هل أن مزاج اللغويين الذي صنفهم كذلك لم يرتض أن يحتج بهم ؟

إن تحديد زمن بعينه قد يعني محاولة حصر اللغة في سبيل دراستها دراسة وصفية^(٣) ، إلا أن ذلك لا ينبغي أن يتخذ ذريعة تسوّغ إيقاف تطور اللغة ، وحجب كل ما هو جديد عن متونها ، ومع ما قدم يبدو لي أن ما حُدد من زمن احتجاجي لا يصمد طويلا أمام النقد والتمحيص ؛ لأن إجماعهم على الاحتجاج بالطبقات الثلاث لم يقع تماما^(٤) ، وإن قالوا : إنهم أجمعوا على أنه لا يحتج بكلام المولدين ، والمحدثين في اللغة ، والعربية^(٥) ، وهذا إطلاق لا يُعتدّ به في النظر إلى طبيعة اللغة ونظامها ؛ لأن اللغة لا يوقف بها عند زمن ما ، وإن كان الزمن الذي حدده اللغويون القدامى مبنيا على افتراض أن فصاحة اللغة انتهت بحدود سنة (١٥٠ هـ) هجرية ، فلا يؤخذ إلا عن انتمى إلى طبقات الشعر الثلاث الأولى^(٦) ، إلا أن ((هذا القيد أبعد كثيرا من النتاج اللغوي الذي كان يمكن أن يفيد في دراسة تاريخ العربية ، وهو كذلك من المعايير التي جعلت الشك يحوم حول كثير من الصيغ

(١) ينظر : في أصول النحو : ٦ .

(٢) الاحتجاج بالشعر في اللغة : ٧٧ - ٧٨ .

(٣) ينظر : مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة : ١٠٤ - ١٠٥ .

(٤) ينظر : الاحتجاج بالشعر في اللغة : ٨٠ - ٨١ .

(٥) ينظر : الاقتراح في علم أصول النحو : ٥٤ - ٥٥ .

(٦) ينظر : الجهود المعجمية للدكتور إبراهيم السامرائي (رسالة) : ٦٧ .

والتراكيب ، والاستعمالات))^(١) ، ثم أن ما وصل إلينا عن العرب ، مع انفتاح الزمن قبل تضيق دائرة الاحتجاج ، لم يكن إلا أقله كما قال أبو عمرو بن العلاء (١٥٤ هـ) : ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله ، ولو جاءكم وافر لجاءكم علم وشعر كثير^(٢) .

وهنا نثير سؤالاً فحواه : إذا كان تقدم الزمن قد ضيع كثيراً من كلام العرب ، قبل التدوين وقبل الإسلام ، وبعده ، فلماذا يعاد الخطأ نفسه ، فيفرض قيد / معيار زمني ، مع أننا غير مضطرين إليه على اللغة ليضيع بسببه كثير مما تنهى إلينا من كلام العرب في عصور الدولة العربية الإسلامية العباسية إذ بدأت اللغة تلبس رداء الحضارة ، وتنزع عنها شُف البداوة بحكم ما أصاب المجتمع من ثورة معرفية كبرى اقتضت طبيعتها أن تكون اللغة مواكبة لها حفظاً واستعمالاً ، واستيعاباً ، ولكي لا يقع عليها حيف الزمن ثانية فتضيع .

وعلى وفق ما تقدم يسقط عدّ هذا القيد معياراً على سلامة اللغة ونقاها ، وقد تبين أن الاحتجاج بكلام من يقع خارج هذا القيد قد وقع فعلاً من أئمة اللغة وعلمائها ، على نحو لا يقع معه ريب في جعل زمن الاحتجاج ممتداً إلى عصر الزبيدي صاحب التاج ، أو إلغاء هذا المعيار أصلاً مع وجود ما يضمن عدم حدوث الفوضى اللغوية من عناصر الحماية الذاتية التي انمازت بها العربية من سواها من اللغات ، مع الأخذ بما يترتب على هذه الدعوة من تطبيقات عملية ينبغي إحداثها في متن اللغة و مناهج تعليمها .

٢. المعيار المكاني - القبلي

إن البيئات التي حدد اللغويون أخذ اللغة منها تمثلت بست قبائل لا غير^(٣) ، ومعيار هذا التحديد - كما زعم - هو عدم الاختلاط ، إلا أن الواقع ينقض هذا الزعم ، ولا يتحقق منه شيء .

فقد حصروا اللغة بالبيئتين الحجازية والتميمية ، وقام هذا المعيار على معيار ضمني آخر فحواه تقسيم البيئات العربية على حضرية وبدوية ، إذ جعل علماء اللغة القدامى ((البداوة إقامة ولغة معياراً لذلك))^(٤) ، لكن هذا لا يصمد طويلاً أمام النقد والتمحيص ، أولم يُستبعد نفر غير قليل من الشعراء ممن توافرت فيهم سمة البداوة عن بيئة الاحتجاج اللغوي تلك ؟ ثم ألم تُستبعد قبائل العرب برمتها ، مع بداوتها القحة ، عن دائرة الاحتجاج اللغوي ، واستثنيت قريش من ذلك مع أنها كانت تسكن الحاضرة (مكة) وكانت الوفود تفد إليها ، بمعنى أن الاختلاط كان مفتوحاً على مصراعيه ، كما يقول ابن فارس في وصف لغة قريش ، إذ ((أجمع علمائنا بكلام العرب ، الرواة لأشعارهم ، والعلماء بلغاتهم ، ومحالهم : أن قريشا أفصح العرب السنة ، وأصفاهم لغة ... وكانت

(١) الجهود المعجمية للدكتور إبراهيم السامرائي (رسالة) : ٦٧ .

(٢) ينظر : الاقتراح في علم أصول النحو : ٥٠ .

(٣) ينظر : كتاب الحروف : ١٤٥ ، والاقتراح في علم أصول النحو : ٤٤ ، وينظر : القبائل الست والتفصيل النحوي

(بحث) : ٧ - ٨ .

(٤) الاحتجاج بالشعر في اللغة : ٢٨ .

قريش مع فصاحتها وحسن لغاتها ، ورقة ألفاظها ، إذا أتتهم الوفود من العرب تخيروا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم وأصفى كلامهم ، فاجتمع ما تخيروا من تلك اللغات إلى نحائزهم وسلاتقهم التي طبعوا عليها ، فصاروا بذلك أفصح العرب ((^(١)).

وعلينا أن نناقش قول ابن فارس هذا ، ونرصد أهم ما ينقض المعيار المكاني الذي ألزم به اللغويون عملية الأخذ اللغوي ، على النحو الآتي :

١ . كانت قريش تختلط بغيرها من الأمم على نحو ما ذكرنا آنفا ، فلماذا لم يعب عليها ذلك كما عيب على سواها من العرب ؟ بل أقصى العرب العاربة الباقية (عرب اليمن) بأسرهم عن نطاق الاحتجاج اللغوي ، لاحتمال مخالطتهم غيرهم من الأمم ، وهذا مردود ؛ لأنه إذا دخل الدليل الاحتمال سقط به الاستدلال .

٢ . حين كانت الوفود تفد على مكة ، فتأخذ قريش منها ، وتتخير أحسن ألفاظها ، هل يعقل أن لا تبقى آثار من لغات تلك الوفود العربية في لغة قريش ؟ بلا ريب سيكون الجواب بالإيجاب ، وبلا شك أيضا كانت مكتسبة منذ أصولها الأولى في زمن سيدنا إسماعيل (عليه السلام) خلافا لما ذهب إليه أحد الباحثين المحدثين حين أعطى أكثر من احتمال لانتقال العربية إلى إسماعيل (عليه السلام) ، وعد اكتسابها من جرهم آخر الاحتمالات ^(٢)، ولم يرجح أيا من تلك الاحتمالات مع أن البحث يجزم أن سيدنا إسماعيل (عليه السلام) تعلمها من أخواله بني جرهم أخي يعرب بن قحطان .

٣ . إن من حقائق علم اللغة الجغرافي أن تحدد الأمكنة لوصف الظاهرة اللغوية ^(٣) ، لا لوضع معايير جافية تحدد البيئة اللغوية ، بالاعتداد بنقائنها من عدمه ، ثم إن الامتداد اللغوي لا يتوقف على أمكنة مخصوصة في الجزيرة العربية ، بل يشمل كل أمكنة الجزيرة العربية من غير استثناء ، أو احتمال .

٤ . يشي نص ابن فارس بمبدأ التكامل اللغوي في هدي ما كانت قريش تنتقيه من البيئات اللغوية الأخرى ، ولو كانت تلك البيئات غير نقية – كما صورتها نظرية الاحتجاج اللغوي – لما تخيرت منها قريش أحسن الألفاظ ، وأرقها ، وأعذبها مما يدل دلالة واضحة على أن المعيار المكاني معيار قاصر جدا في تحديد ما يُحتج به ، وتمييزه مما لا يحتج به ، مع أن البحث يؤمن بأن البيئات اللغوية العربية كلها حجة ، كما كانت لغاتها كلها حجة ^(٤)؛ ولأن اللغة أصلا هي نتاج البيئة ^(٥).

(١) الصاحبى : ٢٨ .

(٢) ينظر : لغة قريش ، دراسة في اللهجة والأداء : ٤٠ .

(٣) ينظر : التوزيع اللغوي الجغرافي : ١٥ .

(٤) ينظر : الخصائص : ٣٩٨ / ١ ، والاقتراح في علم أصول النحو : ٥٢ .

(٥) ينظر : علم اللغة الاجتماعي عند العرب : ١١١ .

قد كان هذا المعيار، وما سبقه شديدي التأثير في المعجم العربي الذي ظل يراوح في مكانه بلا تجدد ، أو تجديد ، في حين ان اللغة العربية هي بنت الحضارة ، كانت قد قطعت أشواطاً كبرى في مضمار تطورها ، وظل المعجم العربي يأبى أن يستوعبها تمام الاستيعاب ، بسبب القيد / المعيار المكاني الذي لم تُتحرَّ الدقة في صوغه ووضعها ، وقد تقدم في أثناء البحث بيان قصور هذا المعيار ، وعدم دقته على نحو يمكن معه عدم الركون إلى قبوله ؛ لذا فالبحث يرى أن هذا المعيار ينبغي الغاؤه وعدم الأخذ به اعتماداً على مقولة : لغات العرب كلها حجة التي تعني في أوسع معانيها البيئات اللغوية كافة ، بل ليزيد الأمر فداحة أن اللغويين ضمن البيئات اللغوية التي اعتمدوا عليها في التدوين اللغوي ، كانوا يعتمدون مبدأ الانتقاء اللغوي ، مع العلم أن تلك البيئات واقعة ضمن البيئات اللغوية التي اعتدوا بها عند التدوين ، والتفعيد ، ولعل الدعوة إلى عدم الاعتداد بهذا المعيار متأية من كون ((اللغة في جريان ، واندفاع مستمرين ، في أية فترة كانت من وجودها ، أو في أية بيئة عاشتها))^(١) ، ومن الإنصاف ، هنا ، أن نخرج على بعض المقولات اللغوية التي لا تقر هذا المعيار ؛ لأنه كل ما جاء عن العرب فهو صواب ؛ ولأنها أيضاً هي ملك مشترك للمجتمع ، ونشاط اجتماعي^(٢) ، وعلى وفق ذلك ينبغي عدم الإقرار بالمعيار المكاني – القبلي ؛ لأنه لا ينبغي أن تحصر اللغة في أحياء جغرافية ضيقة ، وهذا غير ما يجب أن تخضع له اللغة ، أو تنساق وراءه ، فإن اعترض عليه ، وقيل : إن اللغة بنت المجتمع (الجماعة اللغوية) ، ولكل تجمع ، أو جماعة لغوية ينبغي أن يكون لها حيز جغرافي ، فكيف لا نحصر اللغة بأحياء جغرافية معينة أو مخصوصة ؟

فيجاب عن ذلك بأن تلك الأحياء الجغرافية اللغوية ، التي فضل بعضها على بعض ، من غير وجود ضابط موضوعي وعلمي لم يكن محل اتفاق بين العلماء ؛ ولأن العربي بطبيعته آنذاك كان في حال من الترحال والتنقل طلباً للماء ، والكأ ، ومما لا شك فيه أن منازلته تتغير ، وتتغير بين الحين ولآخر ، وهذا يستدعي عدم وجود ثبات حقيقي لتلك الأحياء الجغرافية – اللغوية ؛ لأنها في حالة تبدل مستمر ، مما يستدعي أن يقال : إن البيئات اللغوية التي حُددت في عملية جمع اللغة ، وتدوينها لم تكن واضحة المعالم بحيث يستقر عليها معيار لا مندوحة منه في تحديد أمكنة أخذ اللغة .

إن هذا المعيار على ما كان له من حضور في المقاييس النقدية^(٣) ، لم يكن موفقاً في استيعاب التدوين اللغوي فضلاً عن أنه مرتبط بفكرة علاقة اللغة بالجنس ، ولكن حتى هذه الفكرة ، لو سلمنا لها ، لم يتوافق معها هذا المعيار ، إذ استبعد كل العرب الأقحاح من القحطانية استبعاداً قائماً على الظن ، والشبهة ، وهو مما لا يمكن قبوله ؛ لأن الحكم على هذا النحو تجنٍ معلوم .

(١) ينظر : علم اللغة الاجتماعي عند العرب : ١٠٥ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ١٠٥ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٩٦ .

وما يبدو لي أنه ينبغي أن نستبدل بهذا الحظر العام حظرا انتقائيا يستبعد من الأداء اللغوي لتلك القبائل والمناطق والأحياء الجغرافية ما يشذ عن طبيعة الصيغ والاستعمالات والأساليب العربية فحسب ، مما يؤدي إلى استدراك كثير من فوات المعجمات العربية القديمة ، مما كان يدعم القياسية والاطراد في القواعد اللغوية بمختلف مستوياتها فضلا عن قيمته في الثروة اللغوية (١) .

إن كثرة ما فات المعجمات العربية بسبب هذا المعيار وغيره من المعايير التي بسطنا القول فيها كان نتيجة حتمية ((لاعتماد العلماء أصولا متباينة في النظر اللغوي أخذوه بما سموه السليقة ، وهو ما صار إليه تحت شعار لغة الاحتجاج ، وكثيرا ما تقيدوا حين ربطوا السليقة اللغوية ، بالعرق العربي ومن ثم بحثوا عن الفصيح بالسليقة عند البدو وسكان النجوع))(٢) .

وعلى وفق هذا التوصيف يرى البحث أنه لا ينبغي تعميم الحكم على هذا القدر الوافر من الكلم بدواع ، إن صلحت قديما فإنها لا تصلح اليوم عدا الثوابت من الأصول اللغوية (٣) ، وهذا يحيلنا إلى حقيقة مفادها ومؤداها : أن اللغة في أي عصر وفي أي مكان تتكون من مستويات عديدة ، وهذه المستويات تؤثر الجانب النظري منها على الجانب العملي ، بمعنى آخر أنها تؤثر الجوانب المثالية ، وتُقصي الجوانب الواقعية من عملية النتائج ، والتفاعل اللغوي .

٣. معيار السليقة اللغوية

إن هذا المعيار ينهض في أصل مبدئه على فكرة ربط اللغة بالعرق ، أو الجنس الذي يستعملها فقد توارث علماء العربية صورة فهم هذا الأمر تجلت في كون العربي كان يرث اللغة وراثه من غير مؤثرات خارجية تساعده على ذلك .

وقد حدثت السليقة اللغوية بأنها ((قدرة ، أو مهارة لغوية راسخة في نفس صاحبها تمكنه من الأداء اللغوي الصحيح من غير تعلم))(٤) ، وقد أشار ابن خلدون إلى هذا الأمر ، وبين معنى السليقة اللغوية إلا أنه سماها (الملكة اللسانية) فقال : ((إن المتكلم بلسان العرب ، والبلوغ فيه يتحرى الهيئة المفيدة لذلك على أساليب العرب ، وأنحاء مخاطباتهم ، وتنظيم الكلام على ذلك الوجه جهده ، فإذا اتصلت مقاماته بمخالطة كلام العرب حصلت له الملكة في نظم الكلام على ذلك الوجه وسهّل عليه أمر التركيب ، حتى لا يكاد ينحو فيه غير منحنى البلاغة التي للعرب ، وإن سمع تركيبا غير جار على ذلك المنحنى مجه ، ونبا عنه سمعه ، بأدنى فكر ، بل بغير فكر ، إلا بما استفاد من حصول هذه الملكة ... وهذه الملكة – كما تقدم – إنما تحصل بممارسة كلام العرب

(١) ينظر : الاحتجاج بالشعر في اللغة : ٧٧ - ٧٨ .

(٢) اللغة والحضارة : ٨ - ٩ .

(٣) ينظر : الجهود المعجمية للدكتور ابراهيم السامرائي (رسالة) : ٦٩ .

(٤) الاحتجاج بالشعر في اللغة : ١٤ .

وتكرره على السمع ، والتفطن لخواص تركيبه ، وليست تحصل بمعرفة القوانين العلمية في ذلك))^(١) .

والذي يبدو لي من نص ابن خلدون ما يأتي :

١. إن مفهوم الملكة اللسانية التفاتة غاية في الأهمية ألفت إليها ابن خلدون ؛ لأنها تؤكد الطبيعة الاكتسابية للغة ، من غير أن يكون الأمر مرتبطا بجنس محدد لا غيره .

٢. إن من يتقن ملكة اللسان العربي ، نطقا ، وأداء يجاري العرب في ملكتهم اللغوية ، مما ينتفي معه القول بحصر الفصاحة بالبدواة أولا ، واستبعاد من جاء بعد زمن الاحتجاج سواء أعرابيا كان أم غير عربي بدعوى فساد السليقة اللغوية .

٣. إن السليقة اللغوية ، أو كما يسميها ابن خلدون (الملكة اللسانية) ليست عناصر جينية تنتقل من الأصلاب إلى الأرحام ، إنما هي نتاج طبيعي لظروف اجتماعية ونفسية معينة ، بحكم تطور حاجات الإنسان ومشاعره ورقبه الحضاري الذي يدعو إلى النزوح صوب شعور ملح يكون معه تمسكه بلغته يعني تمسكه بوجوده.

٤. ورد في بعض الآثار المروية عن النبي (ﷺ) حين همز أحدهم الصحابي سلمان الفارسي (ﷺ) أنه قال : (إن الرب واحد ، وليست العربية بأحدكم من أب ، ولا أم ، إنما هي اللسان ، فمن تكلم بالعربية فهو عربي)^(٢) ، إلا أن العرب أقوى تمكنا من غيرهم من سلائقهم اللغوية ولأن نقطة قوتهم كانت في مهاراتهم ، وقدراتهم الكلامية ، مع علو بيانهم ، وسحر بلاغتهم إلى الحد الذي جعل القرآن الكريم الذي هو غاية النهاية في الكلام بلاغة ، وفصاحة ، يقف موقف تحد لهم .

٥. إن ربط فكرة الفصاحة بالسليقة اللغوية يكون أحيانا أمرا مبالغا فيه إلى حد ما ، على ما ذهب إليه ابن خلدون ؛ لأن من اتصل بمقاماته بمخالطة كلام العرب ، حصلت له الملكة في نظم الكلام وتأليفه عندئذ لا ينبغي ، على أقل تقدير، استبعاد العرب ، وإن كانوا خارج القيد الزمني للاحتجاج ، تحت ذرائع مختلفة، كقولهم : محدثين أو مولدين ، وكذلك لا يحسن استبعاد نثر كثير من الأدباء والعلماء لمجرد أنه تطبيق لحكم مسبق قائل بفساد سلائق أهل اللغة بدعوى مخالطتهم غيرهم من الأقوام ، وقد بين البحث أن دعوى المخالطة بوصفها معيارا غير واضحة ، وغير دقيقة ، وقد بولغ فيها كثيرا .

(١) مقدمة ابن خلدون : ١٢٥ .

(٢) مجموع فيه مصنفات أبي الحسن ابن الحمامي وأجزاء حديثية أخرى : ١٦٠ .

٦. إن السليقة اللغوية ، كما يفهم من نص ابن خلدون ، لا ينبغي أن تكون معيارا مطلقا في أخذ اللغة إنما ، إن صحت معيارا ، هي معيار نسبي لا ينبغي أن يكون عائقا أمام تطور اللغة ونموها ، ورفدها بما جد من ألوان الكلم في عصور لاحقة من حياتها وحياة حضارتها .

قد عنيَ الدارسون المحدثون بموضوع السليقة اللغوية ، وتمخضت عنايتهم تلك عن جملة من الحقائق التي يمكن أن تكون إضاءة مهمة يلتبس البحث فيها أمورا مهمة تجلي مواضع الغموض التي شابت مفهوم السليقة اللغوية عند القدامى ؛ إذ كانت المعايير التي استندوا إليها في تحديد مفهوم السليقة اللغوية غامضة ، فكثيرا ما تُقَابِل الباحث في المعجمات العربية عبارات مثل : (هي اللغة العليا) ، بلا علة واضحة لهذا الحكم ^(١) .

قسم الدارسون المحدثون السليقة اللغوية على أنماط هي :

١. السليقة اللغوية .

٢. السليقة اللسانية .

٣. السليقة الخطابية .

وهذه الأنماط لا يمكن الفصل بينها ، بل يقتضي بعضها بعضا على نحو تراتبي ^(٢) ، ويرى الدرس اللغوي الحديث ان السليقة اللغوية هي ((معرفة مسبقة فطرية لمجموعة من المقولات اللسانية ، وهذه المقولات ذات طبيعة دلالية ، وما تعلم اللسان الخاص الذي يتولد داخل عشيرة لغوية إلا عملية إعطاء كلمات / صيغ لمفاهيم وعلاقات دلالية موجودة مسبقا عند المتكلم)) ^(٣) .

إن البحث يتبنى الرؤية التي تنظر إلى السليقة اللغوية على أنها ((لا تعدو أن تكون مرحلة من مراحل إتقان اللغة ، وعندها لا يشعر المتكلم بخصائص كلامه ، من حيث الأصوات ، وأبنية الألفاظ وتراكيب الجمل ، فهو يؤدي الكلام بصورة آلية من غير أن يكون له أي اختيار في هذه النواحي)) ^(٤) ولا ينكر البحث رد المحدثين على القدامى في فهمهم السليقة اللغوية ، وتصورهم لها حين عدوها دماء تجري في عروق الأعراب ، وسائرهم العلماء القدامى في ذلك ، إذ يبدو ((من العجيب أن هؤلاء البدو لم يكونوا في ثقافة هؤلاء العلماء الذين يأخذون اللغة عنهم ، ولكن هؤلاء كانوا يعتقدون أن اللغة تجري في دمائهم ، ويجهلون أن اللغة أمر مكتسب يمكن أن يتقنها غير أهلها ، إذا مارسوها طويلا منذ المولد)) ^(٥) .

(١) ينظر : فصول في فقه العربية : ٩٥ - ٩٦ .

(٢) ينظر : السليقة اللغوية بين ابن جني وتشومسكي (مقال) : ٤ .

(٣) المصدر نفسه : ٤ .

(٤) فصول في فقه العربية : ٩٥ .

(٥) المصدر نفسه : ١٠٦ .

فكيف إذن ، والحال هذه ، ينكر على أبناء العربية سليقتهم لأنهم جاوزوا القيد الزمني الذي حددت به نهاية السليقة اللغوية ؟ وهل يعني انتهاء السليقة اللغوية انتهاء اللغة ؟ وهذا محال ؛ لأن السليقة بزعمهم انتهت ، ولكن العربية ماتزال باقية إلى يومنا هذا ؛ لأننا نرى أن سليقة العربية هو القرآن الكريم ، فمادام باقيا ، فالسليقة باقية بلا ريب .

ولنا أن نسوق سؤالا فيه بيان لما نروم إثباته مؤداه : هل صاحب السليقة يعتوره الخطأ ؟ فيجاب عن ذلك : إن الدارسين مختلفون في هذا الأمر ، فمنهم من يرى أن صاحب السليقة لا يخطئ ولا ينحرف عن لغته مهما أصابه من الظروف ^(١) ، في حين يرى بعضهم الآخر أن صاحب السليقة يخطئ ، وينحرف عن لغته بسبب عوامل خارجية تتطلب ذلك ، كالهجرة والاختلاط بأقوام آخرين ^(٢).

يبدو أن أمر السليقة اللغوية كله مرهون بما يعترى الإنسان من أحوال نفسية ، واجتماعية ، وهذا ما أفصح عنه السيوطي (٩١١ هـ) ، إذ قال : الإنسان تختلف أحواله ، فتسعه الفصاحة عند انبساط الطبع ، وفرحه ، وتتعدر عليه عند الانقباض ^(٣) ، ولعل هذا يدل دلالة واضحة على ما بدا لنا من أن السليقة اللغوية أمر نسبي لا ينبغي اتخاذه معيارا جافيا في التعامل مع المعجم العربي الذي لم يسلم من الاضطهاد اللغوي .

وللبحث موقف واضح وصريح من هذا المعيار ، فهو معه ، إذا لم يكن جافيا ، يعيق تطور اللغة ونموها ، وضده إذا لم يكن يؤمن بأن ((اللغة تتطور وتتغير ، ولن يستطيع أحد الوقوف في وجه هذا التطور ؛ لمنعه ، فهي كائن حي يمثل التواصل بين الناس ، و كل ما نستطيع فعله هو توجيه هذا التطور بحيث يحفظ للغة هويتها ، وقوانينها الأساسية)) ^(٤).

إذن ، السليقة على ما فيها من نسبية في التعاطي مع شأن اللغة ، إلا أن الحكم عليها يغير الحكم على المعيارين السابقين ، اعتمادا على ما قدمه علم اللغة الحديث من نظريات لغوية تؤكد الطبيعة ، أو السمة غير الوراثة مطلقا في اكتساب اللغة ، ومع هذا ، فالبحث يبقى على قدر وافر من الشعور بالأرومة ، لكنه شعور لا ينبغي المغالاة فيه لأجل اللغة .

وما نخلص إليه إجمالا يبطل صحة كثير من الفرضيات والمقولات اللغوية التي قد تكون سائغة في القرنين الأول والثاني الهجريين ، إلا أنها بعد ذلك باتت بحكم ما يصيب اللغة بالجمود ، والتحجر على نحو يجهض أنساقها الجديدة التي اكتسبتها بفعل رقي المجتمع الذي عاشت في كنفه ؛ لذا فقد توصل البحث في هدي أدلته إلى قناعات لا يرى بدا من ذكرها ، وإيرادها على النحو الآتي :

(١) ينظر : من أسرار اللغة : ١٤ .

(٢) ينظر : اللغة بين المعيارية والوصفية : ٧٦ .

(٣) ينظر : معترك الأقران : ١٠ / ١ .

(٤) المعجم العربي بين الواقع والطموح (بحث) : ٦٥٦ .

١. عدم الاعتداد بأي من المعايير التي تقدم بطلان صحتها في عملية تعاطي اللغة ، ولاسيما في المعجمات العربية ، على نحو لا يبقى معه المعجم أسيرا حائرا ، لا يدرى أية وجهة يوليها ، إزاء هذا القدر الوافر من الكلم الجديد في العربية الذي ظهر إبان الحقبة العباسية وما تلاها حتى وقتنا الحاضر .

٢. لا يرى البحث ضيرا من فتح عصر الاحتجاج على نحو واسع ؛ ليشمل كثيرا من شعراء العربية وأدبائها ، كالجاحظ ، والمنتبي ، وأبي تمام ، والمعري ، وأضرابهم ممن أتقنوا العربية ، فصاروا أحسن من أهلها فيها ، وجعل ذلك العصر ممتدا وموصولا إلى زمن الزبيدي صاحب تاج العروس ، بله عصرنا الحديث كما بينا ضابطه في فصل القياس .

٣. لا يُعتدّ بأي معيار زمني أو مكاني في تقييد اللغة ، أو منعها من التطور في مسaire حضارتها التليدة ، ويكون ذلك على نحو ممنهج ، مدروس سلفا ؛ لكي نأمن حدوث الفوضى اللغوية .

٤. استيعاب كل الكلم الوارد في المصنفات الأدبية عامة التي زُعم أنها لا يحتج بها ، أو بالأحرى مُنع الاحتجاج بها ، وتبني مشاريع لغوية تطبق في علوم اللغة الأخرى من نحوها ، وصرفها على نحو تنتفي معه تلك الصورة القديمة الجامدة للغة ، أو بيان عملية التجميد التي يمارسها عليها أبناؤها .

٥. عدم الاعتداد بمقولة : إن المولدين يُحتج بهم في المعاني كما يُحتج بالقدماء في الألفاظ ، والركون إلى ما قدمه البحث من ضرورة الاحتجاج بألفاظ المولدين ومعانيهم على السواء ؛ لأن المعنى غاية اللفظ .

٦. أثرت المعايير التي ينأى الإقرار بها عن جادة الصواب في مجمل العملية اللغوية العربية قديما وحديثا تدوينا ، وتقعيدا على نحو خاص ، إلا أن أثرها في المعجم العربي كان أظهر وأعمق حتى بدا ، على سعة اللغة وغزارتها ، ذا محدودية وضيق دَعَوًا ، حتى أصحاب المعجمات أنفسهم ، إلى نقد صنيعهم وصنيع من سبقهم ، أو من تلاهم إلى الحد الذي وصل معه ذلك النقد إلى التجريح والتحامل والتوهيم الذي كان جلّه مقبولا سائغا ؛ بسبب ما لحق المعجم العربي من تلك المعايير من حيف وجور ؛ لأن تلك المعجمات كانت تُعنى ((بإثبات الألفاظ القديمة ، بما فيها الغريب والموات وتبذل جهدا في استقصائها وتوضيحها والاستشهاد عليها بالقرآن الكريم والشعر العربي وكلام الفصحاء ، لكنها تهمل في الوقت ذاته كثيرا من الألفاظ والاستعمالات الجديدة التي تتردد في الشعر المحدث وفي المؤلفات العلمية والأدبية التي ظهرت في مختلف العصور العباسية))^(١).

(١) المعجم العربي بين الواقع والطموح (بحث) : ٦٥٨ .

٧. إن التعامل مع تلك المعايير ينبغي أن يكون على أساس ((أن اللغة العربية ليست مقصورة على ما جاء في المعجمات وحدها ، بل لها مضان أخرى يجب تتبعها والأخذ عنها ، وفي مقدمتها كتب الأدب ، والعلم ، ومن الخطأ أن يرفض لفظ ، لا لسبب إلا لأنه لم يرد في معجم لغوي))^(١) ، وهذا يعني أنه من الواجب أخذ ما جد من الألفاظ في الحياة اللغوية إبان زمن العصر العباسي ، وما تلاه من حقبة ؛ لأن اللغة كل متصل الأجزاء يرتبط حاضره بماضيه ، ومن الظلم أن نقف بها عند حدود معينة^(٢) .

٨. إن مناقشة هذه المعايير ، والنظر إليها نظرا نقديا فاحصا ، وعدّ الإقرار بها لما ذكرنا آنفا من أدلة ، تنأى بها عن طبيعة اللغة ، واحتياجها إلى التطور والنمو ، والأخذ بأسباب الحضارة كما أخذت من قبل بأسباب البداوة ، كل ذلك يحيل إلى حقيقة واضحة المعالم ، فحواها أن ((واضعي المعاجم العربية كانوا شديدي التزم ، راغبين عن كل ما لا يمت بصلة للغة القرن الأول الهجري ، وما قبله ، واقفين في إثباتهم لمفردات اللغة عند ذلك الزمن الذي بدأ فيه العرب يحتلون مكاتهم في دنيا الحضارة العالمية))^(٣) .

٩. إن مفهوم اللغة البدوية ، واللغة الحضارية مفهوم غير دقيق ، وغير واضح في معالمه ، وفي ما ينهض عليه بالنسبة إلى النظر النقدي ؛ لأنه مرتبط في أصله بمفهوم السليقة اللغوية ويمكننا أن نسأل هل الحضارة تفسد اللغة ؟ مع أن اللغة بنت الحضارة ، والحضارة أبنيتها ، أم أن قضية اللغة الحضارية يراد بها (الاختلاط اللغوي) فحسب ؟ ، وقد ناقشنا هذه القضية على نحو لا يبقى معه ريب في عدم عدّ الاختلاط معيارا لأخذ اللغة ؛ لأنه كان واقعا فيما عدّ من أفصح البيئات اللغوية ، ونعني بذلك (البيئة اللغوية القرشية) التي عدّت معيارا للفصاحة^(٤) مع أنها لم تكن أفصح لغات العرب كافة ، وإنما كانت فصيحة كسائر لغات العرب الأخرى .

١٠. إن أي معيار من المعايير التي ذكرناها آنفا ، يقف في سبيل اللغة وتطورها يعد ملغى ؛ لأن تطور المعجم بات ضرورة تاريخية ولغوية وحضارية على نحو لا يحتمل التأجيل^(٥) ، وتأسيسا على ذلك يرى البحث ضرورة العودة إلى المعجمات القديمة ، ورفدها بما جد بعيد ما عرف —(عصور الاحتجاج) من ألوان الكلم، وفنون القول التي جاءت في تضاعيف المصنفات العلمية والأدبية التي كانت نتاج النهضة الحضارية آنذاك ، بله ما تلاها من عصور وُصفت ظلما بأنها عصور متأخرة أو مظلمة ، اللهم إلا إذا قصد بالتأخر الحقبة الزمنية ، إذ لم تخلُ هي

(١) الاستشهاد بشعر المولدين والمعاصرين في المعجم الكبير (بحث) : ١٠٥٩ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ١٠٥٩ - ١٠٦٠ .

(٣) المعجم العربي بين الواقع والطموح (بحث) : ٦٥٨ .

(٤) ينظر : لغة قريش دراسة في اللهجة والأداء : ٨٢ .

(٥) ينظر : المعجم العربي بين الواقع والطموح (بحث) : ٦٦١ .

الأخرى من غزارة النتاج اللغوي والأدبي والعلمي على الرغم من انحطاط الملك والسياسة إلا أن العلم بقي له القدح المعلى ، وظلت العناية باللغة شغل العلماء والأدباء الشاغل حتى ظهرت آنذاك أعظم الموسوعات اللغوية وأثرها لسان العرب ، والقاموس المحيط ، وتاج العروس ، مما لا يدع مجالاً للشك في أن تلك العصور لم تُمحل من العقول ، ولم يتوقف فيها نماء اللغة وتطورها (١) .

١١. إن للبحث أن يهيء الإجابة عن سؤال قد يُطرح حتماً فحواه : إن هذه المعايير قد عُدت وسائل لحماية اللغة ، فإذا ألغيت بم يستعاض عنها ؟ أو بعبارة أخرى ما البديل الواجب توافره عوضاً عنها ؟ ولعل الإجابة تكمن في أن العربية تتمتع بوسائل حماية ذاتية فعالة وقوية ولا حاجة بها إلى سواها ، إذ إن وسائل نموها ، وتطورها هي في الحقيقة وسائل حمايتها ، والحفاظ عليها

١٢. إن أكثر الذين قالوا بهذه المعايير هم من النحاة ، وليسوا من اللغويين ، وهذا يدل على أن النحاة قد اسقطوا فرضياتهم على اللغة على نحو قسري ، ويتجلى هذا في أن ((الترتيب الحالي للمعجم قائم على ما افترضه النحاة من أصول مجردة ، لا على ما تستعمله اللغة من كلمات)) (٢) والمقصود هنا بالأصول المجردة هو الفرضيات العقلية التي تعامل بها النحاة مع المستوى التركيبي في العربية .

١٣. إن صحة الاحتجاج باللفظ والمعنى عند المولدين كصحة الاحتجاج بهما عند القدامى ، وهو ما لم تسوغه تلك المعايير ، وقد أثبت البحث مجانية ذلك للصواب والحقيقة التي تقرها طبيعة اللغة لأن المعجم هو مضمار تجلي العلاقة بين اللفظ والمعنى (٣) .

١٤. إن هذه المعايير محددات جزئية اقتضتها طبيعة العمل اللغوي آنذاك ، وبإنجاز ذلك العمل لم تعد الحاجة إليها قائمة ؛ ولأن الجزء لا يتخذ دليلاً على الكل ، فليس من المعقول أن نحكم على اللغة بمعايير وضوابط إن صحت في أوليات التدوين اللغوي ، فإنها لا تصح بعد ذلك ؛ لأن اللغة آخذة بالنمو والتطور وليس من مجال لاستيعاب ذلكم التطور والنمو سوى المعجم ، فإذا كان المعجم معرضاً عن ذلك فأنى للغة أن تحفظ ، أو تصان ؟ .

(١) ينظر : المعجم العربي بين الواقع والطموح (بحث) : ٦٦٢ .

(٢) المصدر نفسه : ٦٦٤ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٦٥٥ .

المبحث الثالث

مستويات الأداء اللغوي والمعجم العربي

جرت العادة في الدراسات اللغوية قديما وحديثا استعمال مصطلح (مصادر الاحتجاج اللغوي) إلا أن البحث وتأسيسا على وجهة نظر لسانية حديثة يرى أن يسميها (مستويات الأداء اللغوي)؛ لأنه يجد أن هذه التسمية أدق تعبيرا عما نحن بصدد معالجته ، والحديث عنه ؛ ولأن تلك التي سميت (مصادر) ما هي إلا مستويات من الأداء الكلامي ، يختلف كل منها عن الآخر تبعا لاختلاف سماته، وخصائصه .

يقول السيوطي محددًا مستويات الأداء اللغوي التي يحتج بها في العربية على نحو يستقيم معه تصنيفه لها بتقديم القرآن الكريم بوصفه نسقا كلاميا ذا خصوصية ينبغي التعامل معه على أساسها : ((ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته ، فشمّل كلام الله تعالى ، وهو القرآن الكريم ، وكلام نبيه (ﷺ) وكلام العرب قبل بعثته ، وفي زمنه ، وبعده ...))^(١)، إذن السيوطي يحدد ثلاثة مستويات كلامية هي عماد الاحتجاج اللغوي ومادته الأساسية :

١. القرآن الكريم / وما يتعلق بقراءاته ، كلام الله الأزلي القديم الأبدي .

٢. كلام النبي (ﷺ) ، يعني الحديث النبوي الشريف .

٣. كلام العرب إجمالا ، منظومه ومنثوره .

إنّ لكل مستوى من هذه المستويات خصائصه وسماته التي ينفرد بها عن غيره ، إلا أن هذا الانفراد لا يحكم عليه بالتقاطع والمناقضة ، مع عد التعامل مع القرآن الكريم بوصفه مستوى كلاميا خاصا ينبغي أن يكون بدقّة وعمق ؛ لأنه يرتبط بأمور عقدية في حياة البشرية ، مع ما فيه من انساق كلامية ، وأنماط تعبيرية معجزة وخاصة وسمت بالطابع الإعجازي ، نظما ومعرفة ؛ لذا فالتعامل معه على وفق وصفه مستوى من مستويات الأداء اللغوي العربي ينبغي أن يتسم بالحدّر والدقة والعمق ؛ لأن حدوث أي إشكال لغوي في قراءة انساق الخطاب فيه يولد ما لا يحصى من الإشكالات العقدية والفقهية فضلا عن أن القرآن لا يقتصر على تلك الأمور العقدية ، والشؤون الفقهية^(٢) .

ولسنا هنا بشأن الحديث عن أنماط المستويات الأدائية المتنوعة في القرآن الكريم ، إنما قصدت الإشارة إلى أن القرآن الكريم ((هو النص الصحيح المجمع على الاحتجاج به في اللغة

(١) الاقتراح في علم أصول النحو : ٣٦ .

(٢) ينظر : دراسات في العربية وتاريخها : ٣٠-٣١ .

والنحو والصرف وعلوم البلاغة ، وقراءته كلها الواصلة إلينا بالسند الصحيح حجة لا ترتقي إليها حجة ((^(١)) ، على أن القراء والمشتغلين بهذا الحقل أحسنوا التعامل مع القرآن في هدي هذا التوصيف أكثر من النحاة ، وأهل اللغة ، والدليل على ذلك وعلى رد من يعترض على هذه النقطة هو أن النقد يجد عند النحاة وقواعد نحوهم ثغرات عديدة في الصميم ، فهم يريدون بناء قواعدهم على كلام العرب ، فيجمعون نتفا شعرية ونثرية من هذه القبيلة ، أو تلك ، ويضعون قواعدهم لتصدق على أكثر ما وصل إليهم بهذا الاستقراء الذي لم يستند إلى خطة محكمة في الجمع ، ثم يعضدون هذه القواعد بمقاييس منطقية يريدون اطرادها في الكلام ، حتى إذا أتتهم قراءةً صحيحةً السند غير أنها تخالف بعض أقيستهم المنطقية طعنوا بها ، وإن كان قارؤها أفصح وأبلغ وأعرب من كثير ممن يحتج النحوي ، أو اللغوي بكلامهم ^(٢) .

وقد اعترى موقف النحاة واللغويين من القرآن الكريم كثير من التناقض والمغايرة ؛ إذ على الرغم من اعترافهم بأن القرآن أوثق نص ، وسيد الحجج كلها ، لكنهم حادوا عنه ، فكان من المفروض أن يبحث عن أصل القاعدة اللغوية ، أو الحكم النحوي في القرآن الكريم ، فإن لم يوجد ففي الحديث النبوي الشريف ^(٣) إلا أن واقع تعامل النحاة واللغويين مع القرآن الكريم ، والحديث النبوي الشريف غير ذلك ، إذ هم يقدمون مستوى الأداء اللغوي الشعري على القرآن الكريم أحيانا ، بل تعدى الأمر ذلك ليتقدم الشعر على ما وُصِفَ به بأنه موضع اضطراب ، قال ابن جني : ((الشعر موضع اضطراب ، وموقف اعتذار ، وكثيرا ما يحرف فيه الكلم عن أبنيته ، وتحال فيه المثل عن أوضاع صيغها ؛ لأجله))^(٤) .

إن للبحث هنا جملة ملحوظات على نهج القدامى من نحاة ، ولغويين في تعاملهم مع الاحتجاج بالقرآن الكريم ، وعلى النحو الآتي :

١. تحصل لدى الدارسين أن القدامى حين قعدوا اللغة ، قد انصرفوا انصرافا شبه تام عن الاحتجاج بالقرآن الكريم ، حتى ضاق ابن حزم الأندلسي الظاهري (٤٥٦هـ) ذرعا بذلك ، فقال ((والعجب ممن إن وجد لأعرابي جلف ، أو لامرئ القيس ، أو الشماخ لفظا في الشعر أو النثر جعله في اللغة ، واحتج به ، وقطع به على خصمه ، ولا يستشهد بكلام خالق اللغات))^(٥) ، فالرجوع إلى كتب النحو القديمة التي فيها التطبيق العملي للشواهد يشير إلى أن دارسي اللغة قد صرفوا أنفسهم قصدا عن استقراء النص القرآني ؛ لاستخلاص

(١) مفهوم السليقة اللغوية في التراث النحوي عند العرب (رسالة) : ١٤ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ١٥ - ١٦ .

(٣) كتبت دراسات كثيرة عن الموقف من الحديث النبوي الشريف ، ومسألة الاحتجاج به ، ولعل دراسة الدكتورة خديجة الحديثي " موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف " أوفاهما ، وأشملها ، وأكثرها بيانا ، وتفصيلا مع أن جانب العرض ، والوصف غالبان عليها .

(٤) الخصائص : ١٨٨ / ٣ .

(٥) الإحكام في أصول الأحكام : ٣٠٦ .

قواعدهم منه ، فكتاب سيبويه اعتمد الشعر العربي القديم في الاستقراء ، وتقرير الأصول بنسبة عالية جدا ، واغفل كثيرا من آي القرآن ، والشعر الإسلامي^(١).

٢. إن ذلك الانصراف قد يكون له ما يسوغه ، وإن كان التسويغ لا ينهض ، ولا يتواءم مع منطلق العلوم ، وأبرز ما يسوغ ذلك العدول عن الاحتجاج بلغة القرآن وجعله المصدر الأول من مستويات الأداء اللغوي هو التحرز الديني ؛ لأن ((طبيعة التفكير الذي فرض نفسه على دارسي اللغة يحمل بين طياته تعدد الآراء ، وإعمال الذهن في النص اللغوي ، كما هو واضح في كتب النحو واللغة ، بينما النص القرآني لا يحتمل ذلك ولا يطيقه ...))^(٢).

٣. يرى البحث ضرورة تغيير خارطة الاحتجاج اللغوي ، إذ ((الذي يجب فعله هو جعل القرآن أساسا أصيلا لانتزاع الشواهد والمثل ، وهذا يعني أن تتغير خارطة الشواهد النحوية ، وتكون الشواهد القرآنية هي الأكثر ، ولن يتم هذا إلا باستعراض قواعد النحو كلها ، ثم عرضها على القرآن ، فما وافقه في أسلوبه أبقيناه ، وما خالفه التمسنا معالجته من الآثار الأدبية الرفيعة ، من شعر أو نثر))^(٣).

ولعل تعليل ما ذهب إليه البحث هنا هو أن من صفات القرآن الهيمنة كما في قوله تعالى (وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيِّمًا)^(٤) ، فكما تطبق مرجعية القرآن الكريم على سائر الأحكام العقدية ، والاجتهادية ، كذلك يجب أن تطبق تلك الهيمنة على القواعد النحوية بوصفها اجتهادية بشرية ، فيكون القرآن الكريم أول مستويات الأداء اللغوي المحتج بها التي تُبنى على أساسها قواعد اللغة ، والنحو^(٥).

٤. إن للقرآن الكريم قراءات ، وليس البحث هنا معنيا بما يتعلق بها ، ولأهل اللغة مواقف مختلفة ، ومتغايرة من تلك القراءات ، إلا أن الراجح في ذلك ما قرره السيوطي بقوله : ((أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواترا أم أحادا أم شادا ، وقد اطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة ، إذا لم تخالف قياسا معروفا ، بل لو خالفته يحتج بها))^(٦).

أما المستوى الأدائي اللغوي الثاني ، أو هكذا ينبغي أن يكون موقعه ، فالحديث النبوي الشريف الذي منع كثير من النحاة واللغويين الاحتجاج به ؛ لأن ((ما يستدل به منه بما ثبت أنه))^(٧) قاله على اللفظ المروي ، وذلك نادر جدا ، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضا ، فإن

(١) ينظر : الشاهد القرآني وأثره في التقعيد للقواعد النحوية واللغوية (بحث) : ٨ على شبكة الانترنت.

(٢) الاستشهاد والاحتجاج باللغة : ١٣٢ - ١٣٣ .

(٣) مباحث في مشكلات النحو العربي وسبل علاجها : ٨١ .

(٤) من سورة المائدة ، الآية : ٤٨ .

(٥) ينظر : الشاهد القرآني وأثره في التقعيد للقواعد النحوية واللغوية (بحث) : ٩ .

(٦) الاقتراح في علم أصول النحو : ٣٦ .

غالب الأحاديث مروى بالمعنى وقد تداولها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها ، ورووها بما أدت إليه عبارتهم ، فزادوا ، ونقصوا وقدموا وأخروا وأبدلوا ألفاظا بألفاظ ...^(١) ، وهذا النص الذي ساقه السيوطي في الاقتراح يوضح ذلك الموقف المتشدد والمتناقض جدا من الحديث النبوي الشريف ، مع أن البحث لا يخوض في ما أثير حول الحديث النبوي الشريف من جدل واسع لدى النحاة واللغويين لأن ثمة دراسات كثيرة تكفلت بهذا الأمر ، على نحو واسع جدا^(٢) ، إلا أنه يثبت جملة من الحقائق ، والملحوظات التي تثبت عكس ما قرره بشأن الحديث النبوي الشريف ، في أثناء الوقوف على النص المذكور آنفا.

١. إن دعوى رواية الحديث بالمعنى باطلة في أصلها ؛ لما قدمته كثير من الدراسات من أدلة تنفي ذلك ، ولا تؤيده ؛ ولما أحاط عملية تدوين الأحاديث من دقة وعمق وسعة تحرر واستقصاء ، ربما لم يحط علم من العلوم بمثلها .

٢. قد كان موقف اللغويين من الاحتجاج بالحديث النبوي أكثر مرونة ، وأدق تعاطيا ، وأوسع أخذًا ، حتى أن الخليل الفراهيدي ، احتج في العين بـ (٣٠٠) حديث ، أو أكثر^(٣) مما يؤكد صحة التوصيف الذي تبناه البحث لموقف اللغويين من الحديث النبوي الشريف .

٣. إن الزيادة والنقصان والتقديم ، والتأخير ربما يبدو أمرا مستبعدا ؛ لما ورد من تحذير شديد اللهجة على لسان النبي (ﷺ) جعل فيه النار والجحيم مثنوى من وضع عليه شيئا إذ قال : ((من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار))^(٤) ، وقال : ((يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ، ينفون عنه تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين ، وتأويل الجاهلين))^(٥).

٤. إن علماء الحديث كانوا على قدر عال من التقوى والصلاح والأمانة والتنزه عما يمكن أن يخل بعملهم ، وعلمهم مما اتهمهم به النحاة واللغويون ، فضلا عما أخضع له الحديث الشريف ، ورجاله من عملية تنقية شديدة جدا تمثلت في علم (الجرح والتعديل) الذي وضعت له ضوابطه الصارمة في قبول الحديث ، ومعرفة السند ، والراوي ، وغير ذلك من إجراءات عملية تكفل بها هذا العلم ، لصيانة الحديث النبوي الشريف ، وكيف لا يكون

(١) الاقتراح في علم أصول النحو : ٤٠ .

(٢) من تلك الدراسات : الاستشهاد بالحديث الشريف في المعاجم العربية (أطروحة دكتوراه) أشرف محمد حافظ ، جامعة الأسكندرية ، كلية الآداب ، ١٩٩٩ ، ومعاجم غريب الحديث والأثر ، والاستشهاد بالحديث في اللغة والنحو (أطروحة دكتوراه) السيد الشرقاوي ، جامعة عين شمس ، كلية الآداب ، ١٩٨٩ ، الحديث النبوي الشريف في النحو العربي ، د. محمود فجال نشر نادي أبها الثقافي ، ١٩٨٤ ، الحديث النبوي وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية ، رسالة ماجستير ، محمد ضاري حمادي ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، ١٩٧٣ ، الاستشهاد بالحديث النبوي وأثره على المسائل النحوية والصرفية (رسالة ماجستير) ، سليمان إبراهيم المطرودي ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، كلية اللغة العربية ، ١٤٠٣ ، إلى غير ذلك من الدراسات الوافرة ، والمتنوعة .

(٣) ينظر : قضية الاحتجاج للنحو واللغة (بحث) : ٤ .

(٤) صحيح البخاري : ٣٣/١ ، الحديث رقم (١٠٧) .

(٥) الإبانة الكبرى لابن بطة : ١٩٨/١ .

الحديث ، وأخذه على هذا النحو ، وهو المصدر الثاني من مصادر التشريع ، وكلام من لا ينطق عن الهوى؟!

٥. إن الحديث القدسي لا يُروى بالمعنى البتة ، فكيف يكون تعامل النحاة ، وأهل اللغة معه ؟
أليس ما قالوه يوقع في تناقض محير؟

٦. إن ما ذهب إليه النحاة وأهل اللغة في مسألة الاحتجاج بالأحاديث القصيرة كونها في زعمهم رويت باللفظ والمعنى ((إنما هو اجتهاد منهم ، يفتقر إلى دليل ، إذ بعض الأحاديث قد تكون ضعيفة ، وبالعكس ، فكان الأخرى بهم أن يعتمدوا على الأحاديث الصحيحة بغض النظر عن الطول والقصر))^(١)، والاحتجاج بالحديث على هذا النحو هو مذهب الوسطية القائم على المنع والإجازة^(٢)، مع أننا نذهب إلى الاحتجاج بالحديث النبوي مطلقا من غير تقييد .

٧. إن المعجميين العرب كانوا أكثر إقبالا في مدوناتهم اللغوية عامة ، والمعجمية على نحو خاص على الحديث النبوي ، والاحتجاج به من غير أن يرهنوا ذلك الاحتجاج بشرط ، أو قيد

٨. قد يكون سبب انصراف النحاة ، وبعض اللغويين عن الاحتجاج بهذا المستوى الأدائي اللغوي المتمثل بالحديث النبوي الشريف راجعا ((إلى التحرز الديني ، إذ وقف الإحساس الشديد بتنزيه السنة مانعا لهم عن الاتجاه إلى نصوصها ، بالتحليل ، والدراسة ، واستنباط القواعد ، وسكتوا عن الخوض في ذلك من البداية ، وانتقل هذا التحرز والسكوت إلى من جاء بعدهم من النحاة واللغويين))^(٣)، إلا أن الاعتماد على التحرز الديني، بوصفه مسوغا لانصراف النحاة ، واللغويين عن الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، لا يعده البحث كافيا ، أو مقنعا ؛ لأن القرآن الكريم أقدس ، وأولى بالتنزيه لم يكن إزاءه مثل هذا الموقف الذي وقفه النحاة واللغويون من الحديث النبوي ؛ إذ أجازوا الاحتجاج بقراءاته الشاذة فضلا عن المتواترة ، مع أن حقيقة ما موجود في متون النحو واللغة لم تكن على ذلك النحو مع القرآن الكريم ؛ إذن يمكن أن تكون هناك أسباب أخر غير التي ذكرها مانعو الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف ، وليس من مجانية الصواب القول : إن من أهم أسبابهم الأسباب السياسية التي تمثلت بظهور الفرق الغالية في الفكر الإسلامي التي أخذت تأول الأحاديث والنصوص القرآنية ؛ لخدمة ما كانت تنادي به من أمور ومسائل وقضايا ، وجد أهل الدراية ضرورة الابتعاد عن الحديث ؛ لكي لا تسخره تلك الفرق في مجادلاتها العقدية والفكرية التي كانت تخالف ما عليه إجماع الأمة؛ لأن أغلب من نادى بتلك الفرق كانوا من الموالي ، والمستعربين ، وذوي الأغراض غير المنزهة عن الباطل والزندقة ، إذ قد يكون هذا تفسيرا مقنعا يعضد التفسير الأول لانصراف أهل النحو ، واللغة عن الحديث النبوي .

(١) الشاهد القرآني وأثره في التقييد للقواعد النحوية واللغوية (بحث) : ١٠ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ١٠ .

(٣) الاستشهاد والاحتجاج باللغة : ١٣٥- ١٣٦ .

٩. قد يكون الأمر راجعا إلى أسباب علمية بحتة ، ترجع في مجملها إلى طريقة كلا الفريقين – أي : أهل البصرة والكوفة – في أخذ اللغة ، وتلقيها على وفق نظرة كل منهما إلى أصول اللغة من سماع وقياس وإجماع .

١٠. لا يمكن التسليم بفكرة رواية الحديث بالمعنى ؛ لأن كثيرا من الأحاديث النبوية وصلت إلينا بمحكم ألفاظها ، وبعض الأحاديث قد روي بالمعنى مع التحرز البالغ من التغيير المخل بمعناها^(١)

أما المستوى الثالث من مستويات الأداء اللغوي المحتج بها ، فالشعر ، وقد أشرنا آنفا إلى خلاف العلماء فيه ، وفي المحتج به منه ، وفي قصره على زمن معين بدعوى فساد سلائق مستعملي اللغة وبيننا عدم دقة ، بل بطلان ذلك التحديد الذي أقره الفارابي (٣٣٩ هـ) في حصر القبائل التي أخذت عنها اللغة ؛ لأن الواقع يشير إلى خلاف ما ذهب إليه في عدم الأخذ عن قضاة مع أن سيبويه (١٨٠ هـ) احتج بشعر تسعة شعراء منهم ، وعدم الأخذ عن ثقيف مع أنه احتج بأربعة شعراء منهم ، وعدم الأخذ عن حضري قط ، كما يقول الفارابي ، وقد احتج سيبويه بعدد كبير من شعراء مكة ، والمدينة ، والحيرة والبصرة والكوفة^(٢) .

وقد تبين للبحث عدم صحة الاستدلال بنص الفارابي على منهج علماء العربية القدامى في تدوينهم اللغة ، وتقعيدهم لها ؛ لأن مثل موقف الفارابي على منهج علماء العربية هذا لم يكن إلا محض انطباعات قد يكون وراءها بعض المؤثرات الذوقية والقومية والجدلية^(٣) .

إن تقسيم الشعراء وشعرهم على طبقات إنما هو فكرة نقدية خضعت لاعتبارات فنية بحتة ، وليست فكرة لغوية محضة ، ثم إن هذا التقسيم لم يسلم هو الآخر من الاختلاف فيه منهجا وفكرا ؛ لتباين الأدواق واختلاف وجهات النظر فيه أي التراث النقدي المتعلق بالشعر خاصة .

إن اعتماد الشعر ، بوصفه مستوى أدائيا لغويا في وضع القواعد النحوية واللغوية وتقديمه على سائر المستويات اللغوية الأخرى من قرآن وحديث ، إنما كان لما يتمتع به من خصوصية في موافقه وتعبيراته ؛ إذ هو أقرب إلى مراد العلماء ، فضلا عن أن محفوظ القبائل من تراثها اللغوي كان من الشعر ، لا من النثر ، حتى أدى ذلك إلى أن يفرض الشعر نفسه على دراستهم ويطبعاها به^(٤) .

ثم إن فكرة التقسيم الطبقي للشعراء التي أشار إليها البحث آنفا ، وتأسيس عملية التدوين اللغوي على هذا الأساس فكرة غير واضحة وغير دقيقة يعوزها كثير من المنهجية والنظر الموضوعي المنصف ، وهم على تقسيمهم إياها على أربع طبقات (جاهليين ، ومخضرمين ، وإسلاميين ، ومولدين) لم يتفقوا على صحة هذا التقسيم ، فزادوا طبقتين على هذه الأربع لتصبح

(١) ينظر : الحديث النبوي في النحو العربي (فجال) : ٣١٤ .

(٢) ينظر : شواهد الشعر في كتاب سيبويه : ٢٦٨ - ٣٠٢ .

(٣) ينظر : قضية الاحتجاج للنحو واللغة (بحث) : ٤ .

(٤) ينظر : الاستشهاد والاحتجاج باللغة : ١٢٩ - ١٣٠ .

ستا^(١) ، إلا أن هذا التقسيم على ما فيه من علات لم يُرضِ بعض العلماء كابن قتيبة (٢٧٦ هـ) الذي قال : ((كل من أتى بحسنٍ من قولٍ ، أو فعلٍ ، ذكرناه له ، وأثنينا به عليه ، ولم يضعه عندنا تأخر قائله أو فاعله ، ولا حداثة سنه ، كما أن الردي إذا ورد علينا للمتقدم ، أو الشريف ، لم يرفعه عندنا شرف صاحبه ، وتقدمه))^(٢) وابن قتيبة هو من هو في النقد ، واللغة ، فلا يكون هذا الرأي صادرا عنه اعتباطا ، أو من غير فتاغات راسخة انطلق منها ، فضلا عن كون هذا الموقف من المواقف الجريئة في المدونة النقدية ، واللغوية العربية القديمة .

قد أفضى هذا التقسيم المتعصب إلى أن ينال الشك من شعراء كانوا ضمن ما سُمي بـ (عصور الاحتجاج) ، وتتهم ثقتهم اللغوية ، كعدي بن زيد العبادي (٣٦ ق.هـ) ، وأمّية بن أبي الصلت (٥ ق.هـ) ، وعبيد الله بن قيس الرقيات (٨٥ هـ) ، والطرماح بن حكيم (١٢٥ هـ) ، والكميت بن زيد الأسدي (١٢٦ هـ) ، ونصر بن سيار (١٣١ هـ) ، وغيرهم مما لا يدع مجالا للشك في عدم دقة ذلك التقسيم على كثرة من نادى به من القدامى ، وأقره ؛ لأنه بجملته خاضع لأسباب اجتماعية وسياسية إلى حد ما^(٣) .

وصل الشعر إلينا عن طريق الرواية التي صارت مهنة يمتنها كثير من الرواة الأعراب ، الذين صدرت بحقهم مقولات للغويين كبار كأبي الخطاب (شيخ سيبويه) ، والجاحظ (٢٥٥ هـ) لا ترى فيهم تلك الصورة المثالية في دقة النقل وأمانته ، قال أبو الخطاب : ((إن عامة أهل البدو لا تفهم ما يريد الشاعر ، ولا يحسنون التفسير))^(٤) ، وقال الجاحظ : ((وليس الأعراب بقدوة إلا في الجر ، والنصب والرفع وفي الأسماء ، وأما غير ذلك فقد يخطئ ، ويصيب))^(٥) ، وليس في نيتنا الحديث عن قضية الشك ، والانتحال في الشعر ، وإن كانت مهمة ، لأن جل قواعد النحو واللغة وضعت على أساس المروي منه ، لكن القصد من ذلك هو الوقوف عند نقطة مهمة هي قصر الأخذ عن الأعراب دون غيرهم على ما تبين من المقولات السابقة في حقهم ؛ ولكي ندلل على أن رجاحة وثوق النص الشعري لا ينبغي أن تتقدم على رجاحة النص القرآني ، والحديث النبوي .

ثم إن فصاحة الكلام عامة ، والشعر خاصة لا تتوقف عند حد معين ، أو عند الأعراب بالأحرى ، وعلى هذا الأساس من الفهم ينبغي أن يكون أخذ اللغة ؛ لأن عدم التمكن من جانب لغوي واحد لا يعني عدم التمكن من اللغة بأسرها ، إذ قد يتكلم ((المغلاق الذي نشأ في سواد الكوفة بالعربية المعروفة ، ويكون لفظه متخيرا فاخرا ، ومعناه شريفا كريما ، ويعلم مع ذلك السامع لكلامه ومخارج حروفه أنه نبطي ، وكذلك إذا تكلم الخرسانيّ على هذه الصفة ، فإنك تعلم مع إعرابه ،

(١) وهما طبقة المحدثين كأبي تمام (٢٣١ هـ) ، والبُحْثَرِيّ (٢٨٤ هـ) ، والمتأخرين كالمتنبي (٣٥٤ هـ) .

(٢) الشعر والشعراء (مقدمة المصنف) : ٦٤ / ١ .

(٣) ينظر : الاحتجاج الشعري في النحو (بحث) : ٣ - ٤ .

(٤) كتاب النقائض (أبو عبيدة) : ٤٥ .

(٥) الحيوان : ١٥٠ / ٢ - ١٥١ .

وتخير ألفاظه في مخرج كلامه أنه خرسانيّ ، وكذلك إذا كان من كتاب الأهواز ((^(١)) ، وعلى هذا لا يصح أن نستبعد أي نتاج شعري قيل منذ ولادة الشعر في جزيرة العرب ، إذا واكب تطور الحضارة العربية ، إلى عصرنا الحاضر ، أو على أقل تقدير حتى زمن الزبيدي صاحب التاج ، وإن كنت بوصفي باحثا لا أوّمن بقصر صحة الألفاظ ، والمعاني على زمن معين ، ومكان معين ؛ لأن الشعر هو الشعر ، منذ جاهلية القوم حتى زمن الزبيدي ، أو بعده بقليل ، وإن اختلفت ألفاظه ومعانيه ، تبعا لاختلاف التطورات ، والتغيرات التي أصابت الأمة أو نابتها ^(٢) .

إن ما يستوقفني هنا هو أن إجمالة النظر في أي كتاب قديم يحيل إلى أن حجم القواعد النحوية واللغوية التي عوّل فيها على أساليب الشعر أكثر من غيرها ^(٣) ، مع أن الشعر موضع اضطراب وتحريف للكلم ، كما مر ، في قول ابن جني .

وقد وجد الدرس اللغوي الحديث أن ثمة دوافع وقفت ، أو خلقت موقف اللغويين القدامى في انصرافهم عن الاحتجاج والاستشهاد بشعر جمهرة من الشعراء ، وأدباء العربية حتى الذين عاشوا ضمن الإطار / المعيار الزمني الذي كبّل تطور اللغة ، إلا أنها في جملتها أي : تلك الدوافع يمكن الرد عليها على النحو الآتي .

١ . استخدام ما لا يعرفه العرب من الألفاظ والعبارات ^(٤) .

ويرد على هذا الدافع، بأن الألفاظ وعاء المعاني ، والقالب الذي فيه تُصب ، وكل تجدد في المعاني يحيل إلى تجدد في الألفاظ ، وبطرق التعبير عن تلك المعاني ، تبعا لمقتضيات الحياة التي يعيشها المجتمع اللغوي ، بوصف اللغة ظاهرة اجتماعية ، فضلا عن أن في العربية من السعة ما يساعد على ابتكار الألفاظ والعبارات ، ومادام ذلك الابتكار للألفاظ ، والعبارات جاريا على سنن العربية العامة فلا نرى مسوّغا لإنكاره أو رفضه أو الوقوف منه موقف المتفرج؛ لأن دخول كثير من تلك الألفاظ والعبارات إلى متن اللغة ، بعدّ المتن مستوى الأداء الكلامي الواقعي ، قد تم بالفعل وله ما يسوغه ، ويجيزه ، فضلا عن أن العرب كانت تتوخى التجديد في ألفاظها ، وأساليبها دائما وقد حصل التجديد فعلا في ما يحد سياسيا ، وزمنا بأنه جاهلي ، أو مخضرم ، وقد تبنى البحث مقولة التوسيع اللغوي من جهة كونه يشكل دينامية اللغة ^(٥) .

(١) البيان والتبيين : ٦٥ / ١ .

(٢) ينظر : قضية الاحتجاج للنحو واللغة (بحث) : ٩ .

(٣) ينظر : الخصومة بين النحاة والشعراء أسبابها وصورها : ٢٦ .

(٤) ينظر : الشاهد القرآني وأثره في التقعيد للقواعد النحوية واللغوية (بحث) : ١٣ .

(٥) ينظر : الاستشهاد والاحتجاج باللغة : ١٢٩ .

٢. ليونة اللسان ، وضعف اللغة التي يستعملها الشاعر .

ويُرد على هذا الملحظ ، بأن اللغة تغلب عليها صفة البيئة التي تعيش فيها ، فإن كانت البيئة مطبوعة بطابع الحضارة والتمدن كانت اللغة جارية على وفق الليونة والسلاسة ، مع أنه لا نعدم فيها سمات الفخامة والجزالة ، وإن كانت البيئة مطبوعة بالبداوة ، والانعزال جرت اللغة على ذلك ؛ لأن اللغة ((ظاهرة اجتماعية تصدق عليها ما يصدق على غيرها من أنواع السلوك الاجتماعي الأخرى))^(١) وإيماناً باختلاف الأداء اللغوي في المستوى الواحد على مرّ الأزمان ، فإن المستوى اللغوي يتسم بالثبات عامة أي : أن الشعر شعر في الجاهلية ، والإسلام ، والعصر العباسي ، وما تلاه من عصور ، إلا أن الذي يختلف ويتطور وينمو هو طريقة أداء ذلك المستوى ، لا المستوى نفسه . والذي حصل أن هذا الموقف أي : موقف النحاة ، واللغويين من الشعر في مرحلة بعد ما يعرف بـ (عصور الاحتجاج) هو أنهم فرضوا مستوى لغويا ، أي الشعر بعده أنموذجا ، مأخوذا من حقبة زمنية معينة لإحدى اللغات على مدة أخرى^(٢) ، وهذا لا يصح ؛ لتغاير السمات التي يحملها الأداء اللغوي في كل حقبة من الحقب ، مع أن المستوى اللغوي واحد ، وفي ضوء هذا التوصيف لا يبدو أن هناك ليونة في اللسان ، ولا ضعفا في اللغة ، إنما مرجع ذلك هو تأثر اللغة بالبيئة التي تعيش فيها ، وليس الأمر معزوا إلى لين لسان أو ضعف لغة .

٣. استعمال الغريب في الشعر عند الشاعر الحضري .

ويمكن إجمال الرد على هذا الملحظ بالقول : إن هذا الأمر هو نتاج صراع البيئات التي ينشأ الشعر فيها ، وهذا الصراع في حقيقته إنما هو صراع اجتماعي ، فضلا عن أن هذا الأمر يُعدّ وجهاً آخر لثنائية (الحاضرة / البادية) ، وهو مرتبط بفهم القدماء لما يعرف بـ (السليقة اللغوية) التي كانوا يحسبونها لبناً تُرضعه الأمهات لأبنائهن ، على خلاف ما أثبتت نظريات علم اللغة الحديثة^(٣).

ثم إن مصطلح (الغريب) لم يكن واضح المعالم ، دقيق الدلالة على ما أريد به إلا في ما بعد^(٤) ، وعلى هذا فإن تقييد بعض الاستعمالات الشعرية بالإغراب أو الغريبة أمر من نتاج اللغة وينبغي أن يحاكم على وفق معطيات اللغة ، علما أن الرصد اللغوي لا يعدم وجود (الغريب) بمفهومه الذي استقر عليه عند شعراء البوادي قديما وحديثا ، وليس البحث بشأن الخوض في غمار تتبع نشوء الغريب أو المراحل التاريخية التي مر بها ، والأسباب الداعية إليه^(٥) ، إذن لا مسوغ لجعل الغريب تهمة يرمى بها الشعراء / أو المستوى الأدائي اللغوي دون غيرهم ، إذا اتفق على أن (الغريب)

(١) المستوى اللغوي للفصحى ولهجات وللنثر والشعر : ١١ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ١٢ .

(٣) ينظر : نشأة اللغة عند الإنسان والطفل : ١٥ .

(٤) ينظر : معاجم الغريب والأثر : ١٠ - ١٥ .

(٥) ينظر : أنماط التأليف في غريب القرآن (رسالة) : ١٢ .

وقع في القرآن الكريم ، والحديث النبوي الشريف ، فلا غرابة في وقوعه بعد ذلك في الشعر سواء أكان هذا الشعر مولدا أم جاهليا بدويا أم حضريا فهو من الظواهر اللغوية التي تحفل بها العربية^(١).

٤. الصنعة في الشعر والتكلف^(٢).

إن الصناعة ، والطبع في الشعر من القضايا النقدية التي تناولتها كتب النقد الأدبي ، وفصلت القول فيها^(٣) ، والذي يبدو لي في شأنها ، أنها راجعة أيضا إلى تصور القدماء لمفهوم السليقة اللغوية ، لكن الملاحظ أن الصنعة كانت موجودة عند كبار الشعراء كزهير بن أبي سلمى ، حتى أن بعض قصائده كان تُسمى بـ (الحوليات) ؛ لأنه كان يديم النظر فيها لمدة حول كامل ؛ ولذا اطلقت على من كان كذلك من الشعراء تسمية (عبيد الشعر) ، أفليس هذا من الصنعة ؟ أما التكلف ، فأمر مبني أصلا على تغاير وجهات النظر إلى حقيقة الصنعة والطبع ، وتبعاً لذلك قد يصم عالم ما شاعرا بالتكلف في حين أن ذلك الشاعر عند غيره ليس كذلك ، ولا يبدو في شعره تكلف .

إن ما يمكن تقريره بهذا الشأن هو ظهور التكلف في الشعر بُعيد العصور العباسية ، لذلك الذي يبدو لي أن جملة ما تقدم من أسباب استبعاد على أساسها جمهرة من الشعراء الفصحاء لا ترتقي إلى أن تكون أسبابا مقبولة عند النظر فيها نظرا علميا ، موضوعيا .

أما المستوى الرابع من مستويات الأداء اللغوي المعول عليها في الاحتجاج ، والاستشهاد ، فالنثر متمثلا بأقوال العرب وأمثالهم وحكمهم^(٤) ، وقد ضيَع اللغويون والنحاة هذا النثر بانصرافهم عنه فهم لا يستعملونه حجة إلا قليلا ، وليس مرد ذلك إلى قلة النثر الفصيح وكثرة الشعر ، كما ذهب إلى ذلك أحد الباحثين^(٥) ؛ لأن الواقع اللغوي والمنطق الطبيعي للأشياء لا يؤدي إلى ذلك ، فلا يعقل أن العرب لم يكونوا يقولون ، فأين هم (النحاة واللغويون) من خطب أساطين الفصاحة في الجاهلية ؟ وأين هم من خطب النبي (ﷺ) ، وخطب الصحابة ، وأهل العلم في الإسلام ؟ وأين هم ، بعد أن اثبت البحث عدم صحة معايير الاحتجاج اللغوي ، من نثر الجاحظ ، وأبي حيان التوحيدي ، وابن المقفع ، وغيرهم الذين وقع الاجماع على فصاحتهم على المشهور من أمرهم وحالهم ؟

غير أن النحاة واللغويين لم يضعوا قواعدهم على أساس النثر ، مع أن هذا بجانب للصواب ، ولم يلتفتوا إليه في احتجاجاتهم واستشاداتهم ؛ لأنهم وقفوا بادئ ذي بدء موقفا متزمنا من أهم أصلين من أصول النثر العربي ، القرآن الكريم ، والحديث النبوي الشريف .

(١) ينظر : ظاهرة الغريب في العربية حتى نهاية القرن الثالث الهجري (أطروحة) : ٢٤ ، والغريب في العربية (رسالة) : ٧ - ٩ .

(٢) ينظر : الرواية والاستشهاد باللغة : ١٦٣ .

(٣) ينظر : العمدة : ٧٣ / ١ .

(٤) ينظر : الاقتراح في علم أصول النحو : ٥٤ - ٥٥ .

(٥) ينظر : الشاهد القرآني وأثره في التقعيد للقواعد النحوية ، واللغوية (بحث) : ١١ .

ومن الملحوظ ، هنا، أن نبوغ شاعر ما في قبيلة ما، كان يعد حدثا خطيرا يستحق العناية ، والاهتمام ، في حين لم يكن يحظى من ينبغ في النثر من الكتاب والخطباء بذلك ، وهذه ظاهرة واضحة في تاريخ الأدب العربي منذ عصوره المبكرة (١) ، مما يدل على أن تعامل النحاة مع هذا المستوى كان تعاملًا تشوبه كثير من الأحكام غير الموضوعية ، والجوانب الاعتباطية في تركه ، فضلا عن أسباب فنية ، وذوقية أخرى قد يكون الاحتكام إليها مقبولا فيما لو درس النثر من الجوانب الأدبية والفنية ، ولكن دراسته من الجانب اللغوي أمر لا يخلو من صعوبة ومشقة (٢) .

ومن النثر أيضا ، عدا الأقوال والخطب ، المثل الذي يعرف عنه أنه قيل بألفاظه ، ونقل كما قيل من غير تغيير ، مع ما قد يحتمل من تدخل الرواة فيه ، إلا أن النحاة واللغويين احتجوا به ، ولكن على قلة أيضا ، والسبب معلوم ، وهو غلبة الشعر ؛ لأنهم أي : اللغويين والنحاة كانوا ينظرون إلى الشعر نظرة تقديس ، لا يتصورون معها صدور الخطأ عن أولئك الشعراء الذين احتجوا بهم (٣) ، وليتهم استمروا بنظرتهم تلك ، فلم يوقفوا الاحتجاج بالشعر عند أمكنة معينة .

إن بعض الباحثين يرى أن مكانة هذا المستوى اللغوي (النثر) لا تقل عن مكانة الشعر في الاحتجاج اللغوي ، بل هو الذي ينبغي أن يعول عليه قبل الشعر ؛ لأنه ((الأقرب إلى تمثيل لغة العرب الحية الصادقة ، والمحاكي للغة الحياة اليومية بكل تفصيلاتها وعناصرها ، فالنثر العربي أبعد ما يكون عن التكلف والصنعة ومقتضيات الضرورة التي قد تحيد باللغة عن بعض سياقاتها الطبيعية ، فالنثر لغة الفطرة التي فطرت عليها السنة العرب ، وعقولهم ، وقلوبهم ، وهو خلاصة تجارب العرب ، وخبراتهم على مر السنين ، وقد ورد على لسان حكمائهم وعقلائهم ، وذوي الشأن منهم ؛ لذا فقد حاز من الفصاحة ، والبلاغة ما جعله ركيزة من ركائز منابع اللغوية التي يستقي منها النحاة ، واللغويون مادتهم عبر تاريخ الدراسات اللغوية حتى عصرنا الحاضر)) (٤) .

إن هذا التوصيف يصدق على ما يفترض أن يكون عليه هذا المستوى الأدائي اللغوي من مكانه بوصفه منبعًا من منابع الاحتجاج اللغوي ، لا ما عليه واقع تعامل النحاة واللغويين معه ، فضلا عن أننا أردنا توكيد أسبقية النثر على الشعر ؛ لأنه لغة الفطرة ، وهذا له ما ينهض دليلا على صحته ، فعمر الشعر العربي لا يزيد على مئتي سنة قبل الإسلام ، فقبل ظهور الشعر بماذا كان العرب يتفاهمون ويتواصلون وينجزون شؤون حياتهم اليومية ؟ لا شك أن ذلك كان بالنثر مما يؤكد مجانية القدامى للصواب في منهجهم في التعامل مع النثر، وتقديم الشعر عليه ، فاللغة فيها جانبان ، جانب منظوم وجانب منثور ؛ لذلك فمن غير المنصف ، هنا ، إثارة الشعر على النثر .

وبعد ، فخلاصة ما يبدو لي في مستويات الأداء اللغوي هو ما يمكن إجماله بما يأتي :

- (١) ينظر : المستوى اللغوي للفصحى ولهجات وللنثر والشعر : ١٠٩ .
- (٢) ينظر : المصدر نفسه : ١٠٣ .
- (٣) ينظر : نحو التيسير ، دراسة ونقد منهجي : ٥٠ .
- (٤) ينظر : الشاهد النحوي في معجم الصحاح للجوهري (رسالة) : ١٥١ .

١. لم يتعرض البحث لمناقشة أو بيان ما كان يعتري كل مستوى من تلك المستويات من مشكلات اشتهر الحديث عنها قديما وحديثا ، وفصلتها كثير من مباحث اللغويين القدامى ، ودراسات المحدثين ، كقضية القراءات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، وتعدد الروايات في الشواهد الشعرية وقضية الوضع فيها (١) .

٢. ضرورة إعادة تشكيل خارطة تلك المستويات على نحو يأخذ القرآن الكريم فيها مكان الصدارة ، يتلوه الحديث النبوي الشريف مطلقا بلا شرط أو قيد ، يتلوه الشعر ، ثم النثر ، هذا إذا لم يكن ضير بالحاق النثر بعده مستوى فرعيا ضمن مستوى الحديث النبوي الشريف ، وليس القرآن الكريم ، لعدده أول المستويات ، وسيدها ، وخاصها الذي لا يقدم عليه في الخصوصية شيء آخر .

٣. إن من المشكلات الخطيرة التي وقعت فيها المدونة اللغوية العربية القديمة في عصر التقعيد النحوي واللغوي ، هي تحكيم قواعد الشعر في القرآن ، لا العكس الذي كان ينبغي أن يكون تحكيم قواعد القرآن في الشعر (٢) ، وسبب ذلك هو تقديم الشعر على القرآن .

٤. تحكيم قواعد المنظوم (الشعر) في المنظوم والمنثور على السواء ، وهذا تنشأ عنه مشكلات جمة؛ لأن لكل مستوى سماته ، وخصوصياته باعتراف النحاة واللغويين أنفسهم ، حين فرقوا بين الشعر والنثر .

٥. إن شواهد الشعر في المدونة اللغوية العربية القديمة ، غلبت على سواها من الشواهد ، ونظرة عجلى في كتاب سيبويه تصدق ، وتؤيد ما ذهبنا إليه ، إذ بلغ عدد شواهده الشعرية (١٠٥٦) شاهدا (٣) .

٦. إن القواعد الكلية التي وضعها النحاة ، واللغويون ، يمكن إعادة قراءتها في هدي التشكيل الجديد لترتيب مستويات الأداء اللغوي التي تبناها البحث ، وسيرى ما يمكن أن يحدث من نتائج إيجابية جدا تصح مسار كثير من مشكلات الدرس اللغوي العربي قديما ، وحديثا .

٧. إن استقراء النحاة واللغويين العرب القدامى كان يشوبه أحكام آنية ، وذوقية في أحيان كثيرة إذ قسموا ذلك الاستقراء على قسمين ، أحدهما : اشتهر استعماله وكثرت نظائره ، فجعلوه قياسا مطردا ، والآخر : لم يظهر لهم فيه وجه القياس؛ لقلته ، وكثرة ما يخالفه ، فوصفوه بالشذوذ ووقفوه على السماع ؛ لا لأنه غير فصيح ، بل لأنهم علموا أن العرب لم

(١) ينظر : شواهد الشعر في كتاب سيبويه : ٢٢٦ .

(٢) ينظر : دراسات في العربية وتاريخها : ٣١ .

(٣) ينظر : شواهد الشعر في كتاب سيبويه : ١٧٩ .

تقصد بذلك القليل أن يقاس عليه^(١). وهذا يحيل إلى جملة من النقودات والملحوظات التي تبدو الإشارة إليها مهمة ، وهي :

أ. اعتمدوا على معايير فرعية احتكموا إليها في تدوين الكلم ، او استبعاده منها (الكثرة / والقلّة / والشذوذ / والندرة / والإغراب)^(٢) ، إلى غير ذلك مع التفاوت الواضح في الاعتداد بتلك المعايير ، فما كان كثيرا عند فريق منهم ، قد يكون قليلا عند فريق آخر.

ب. إن الحكم على الكلام العربي في هدي ذلك ، أربك عملية التدوين اللغوي ، وكذلك التععيد ؛ لأن تلك الأوصاف أو الأحكام وصفت وتدخلت في كل مستويات الأداء اللغوي التي عوّل عليها في الاحتجاج اللغوي .

ت. إن وصفهم القليل الفصيح ، بعدم قياس العرب عليه ، إنما هو اعتذار أو هي من بيت العنكبوت ؛ لأن القياس على ما ترد عليه الآيات الكريّمات ، وإن خالف المشهور من كلام العرب ، هو الصواب ، إذ القرآن الكريم هو المستوى الأصح والأفصح والأكثر الذي ينبغي الاحتكام إليه^(٣).

(١) ينظر : دراسات في العربية وتاريخها : ٣٣ .

(٢) ينظر : مراتب الكلام العربي في المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده ج١، ج٢ (بحث) : ٢١٢ .

(٣) ينظر : دراسات في العربية وتاريخها : ٣٣ .

مدخل الباب

١. إن النقد المعجمي في جهود العراقيين المحدثين يكاد ينحصر في أعمال مجموعة منهم ، كالدكتور إبراهيم السامرائي، والدكتور صلاح الفرطوسي، والاستاذ أحمد فرج الربيعي(*) والدكتور نعيم سلمان البديري ، إلا إنه في المعجمات المحققة أغزر ، وأوفر ، إذ بلغ مجموع النقودات في حواشي تحقيق العين للسامرائي، والمخزومي أكثر من (٧٥٠) موضع نقدٍ ما بين نقد ضبط بنية، ومادة، وعبارة ، ومنهج ، لذلك فمن المحال عرضها كلها إلا أني ارتضيت بأنموذجاتها منها ، عارضا إياها، ومعلقا عليها ، بما تحتاج إليه من تعليق .

٢. إن الأطاريح والرسائل التي درست المعجمات درست في جلها ظواهر نحوية ، ولغوية معينة فاتجاهها غير اتجاها في هذا البحث إذ لم تتعرض للجوانب التي حددناها إلا نادرا ؛ لذلك استبعدنا جلها؛ لأنها لا تلبي حاجة دراستنا، ولا الهدف منها، اللهم إلا ما وجدناه في بعضها فأثبتناه كلا في موضعه من دراستنا .

٣. ومن الجدير بالذكر أن أغلب الدراسات متمثلة بالبحوث التي جمعت في كتاب مستقل صدر عن ندوة المجمع العلمي العراقي عام ١٩٩٢ ، كانت لها طبيعة وصفية بعيدة عن مفهوم النقد الذي اختطه بحثنا منها له ، وفي هدي ذلك نخلص إلى حقيقة يمكن الاطمئنان إليها هي أن ما كتبه الدارسون العراقيون في النقد المعجمي قليل نسبيا إذا ما قيس بما كتبه الدارسون العرب، بحسب اطلاعي واستقصائي، سواء أكان ذلك دراسة في كتاب أم كتابا مستقلا أم أطروحة أم رسالة أو بحثا ؛ لأن هذا التوجه لم يظهر إلا في حقبة السبعينيات والتسعينيات من القرن الماضي ،وبعد الألفين في القرن الحادي والعشرين، وإذا ذهبنا إلى أبعد من ذلك وجدنا في بعض جهود الدكتور مصطفى جواد شيئا من النقد المعجمي الذي يتوافق وموضوعات دراستنا ، ويمكن أن نخلص إلى حقيقة لا غبار عليها هي أن رائد النقد المعجمي في العراق من حيث غزارته وسعته وتنوعه هو الدكتور إبراهيم السامرائي بحسب دراستي هذه وبحسب دراسة سابقة^(١) ، إذ كان له منهج خاص متفرد بالنقد المعجمي ، أما أعلام الدارسين العراقيين الآخرين ، فلم يظهر نقد المعجم العربي القديم عندهم واضحا بما يلبي حاجة بحثنا ، أو يمكن الوقوف عندها باطمئنان .

(*) هي رسالته للماجستير الموسومة بـ(مناهج معجمات المعاني حتى نهاية القرن السادس الهجري) .
(١) هي رسالتي للماجستير الموسومة بـ(الجهود المعجمية للدكتور إبراهيم السامرائي) ، عام ٢٠٠٥ التي نوقشت في كلية التربية ، جامعة ديالى .

المبحث الأول

نقد ضبط البنية في معجمات الألفاظ القديمة

مدخل

أ. أهمية الضبط

يرصد هذا المبحث أحد مظاهر النقد المعجمي التي كثر السجال فيها بين القدامى والمحدثين، وتغاير النص عليها عندهم ، وهو نقد ضبط البنية أي: الكلمة المفردة في المتن المعجمي ، وهنا يلزمني التنبيه على جملة من الأمور ، على النحو الآتي :

١. إن أكثر ما وجدته من مظاهر ضبط البنية ورد غالباً في حواشي المعجمات التي نهض الدارسون العراقيون بتحقيقها ؛ لذلك سيكون جل ما أعالجه في هذا المبحث معتمداً على تلك الحواشي . ولم أجد أحداً من الدارسين العراقيين أفرد دراسة أو بحثاً ، في معالجة نقد ضبط البنية عدا الدكتور مصطفى جواد عرضاً في بعض بحوثه ، والدكتور إبراهيم السامرائي والدكتور نعمة رحيم العزّاويّ الذي يعد أول من ألف معجماً خاصاً بضبط البنية التي أشكل ضبطها حتى عند الدارسين المتخصصين^(١)

٢. إن ضبط البنية إحدى المشكلات التي اعتورت المدونة المعجمية العربية القديمة التي تحرى العلماء الدقة في معالجتها ؛ لأن ضبط البنية مفردةً مما يعنى به المعجميون وغيرهم من أصحاب القراءات وأهل الحديث حتى شغلت بال العلماء قديماً ، فأفردوا لها مؤلفات مستقلة ، وهي ما عرف بكتب (التصحيف، والتحريف) ، منهم أبو هلال العسكري (٣٩٥ هـ) في (شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف) والصفديّ (٧٦٤ هـ) في (تصحيح التصحيف وتحريف التحريف) فضلاً عن جهده في ضبط ألفاظ الصحاح للجوهري التي أشكل ضبطها حين أفرد لذلك مصنفاً سمّاه (غوامض الصحاح)^(٢) ، ومن قبله كتاب (قيد الأوابد من الفوائد)^(٣) للميداني (٥١٨ هـ) صاحب كتاب الأمثال، وقد عدّ كتاب قيد الأوابد أول كتاب في فنه ، إذ هو من كتب الموازنات المعجمية ، وازن صاحبه فيه بين معجم الصحاح للجوهري ، وتهذيب اللغة للأزهري .

إن ضبط البنية في العربية تكفل به علم خاص مستقل عُرف بعلم الصرف بما قدمه من معايير وضوابط دقيقة جداً استوعبت هذه المسألة إلا أننا لا نعدم ، بل نجد شيوعاً واضحاً لظاهرة

(١) هو (معجم الأوهام والأخطاء في صيغ الأسماء) صدر عن المجمع العلمي العراقي بجزأين ، الأول عام ٢٠٠٤ ، والثاني عام ٢٠١١ ، وكان الجزء الثاني آخر ما أهداني إياه من كتبه رحمه الله .
(٢) حققه الدكتور عبدالإله نبهان ، وصدر عن مكتبة لبنان ناشرون عام ١٩٩٦ .
(٣) حققته رسالة ماجستير في جامعة أم القرى الباحثة سامية عبد الرحيم سني عام ١٩٨٥ بإشراف الأستاذ الدكتور محمود محمد الطناحي .

اختلاف ضبط أبنية العربية في معجماتها على نحو بدا واضحا لدى أصحاب المعجمات إلى الحد الذي وهم بعضهم بعضا فيه ، وتحامل اللاحق على السابق ؛ لأجله .

إن ظاهرة اختلاف الضبط لها أسبابها التي تتمثل بـ :

١. غلبة المشافهة على التدوين في المراحل الأولى من حياة العربية .
 ٢. الفروق اللهجية بين القبائل ، واختلاف النقل من راوٍ لآخر .
 ٣. تغليب السماع على القياس ، أو القياس على السماع ، مما أدى إلى نشوء ازدواجية ضبطية في قدر وافر من ألفاظ العربية .
 ٤. قد يكون اختلاف الضبط لأسباب دلالية تتعلق باختلاف معنى اللفظة تبعا لاختلاف ضبطها كما في ظاهرة المُثَنَّنات اللغوية مختلفة المعنى .
- ومما تجدر الإشارة إليه أن اختلاف الضبط يكون على ضربين ، أحدهما : لا يحدث اختلافا في المعنى، والآخر: يؤدي إلى اختلاف المعنى ^(١) .

إن اختلاف الضبط ، وتعدد صورته ليس مقصورا على متن اللغة ، إذ يرد في القراءات القرآنية ، وفي متن الحديث النبوي الشريف ، وفي كتب الأنساب والتراجم والأعلام حتى استقلت الأخيرة بنوع واسع من التأليف عُرف بـ(ضبط أسماء الرجال) .

يُعدُّ الضبط من الفرائض في صناعة المعجمات؛ لأنها تعنى بجمع الألفاظ ، وحصرها ، وتبويبها، وشرح معانيها ، وقد تَلْتَبَس المعاني بعضها ببعض، إذ ((لا بد من الإشارة إلى أن الحركة في الكتاب اللغوي ، ولاسيما المعجمات من الضرورات ...؛ لأن الإخلال بالضبط الصحيح يكون مخرجا للكلمة من دلالتها إلى دلالة أخرى))^(٢)، وقد حاول ((المعجميون أن يضبطوا ألفاظهم خوفا عليها من التغيير، واتبعوا في ذلك سبلا متعددة، يختلف بعضها عن بعض، في مدى محافظته على الشكل الصحيح للكلمة، الذي أراده لها واضعها، وهي ثلاثة ، الأولى: الضبط بالقلم. والثانية: الضبط بالعبارة. والثالثة: الضبط بالميزان))^(٣) .

لقد اعتنى الصرفيون العرب القدامى عناية كبيرة بالضبط ، وسعوا إلى وضع معايير عامة تحكمه وهي مبسوطه في كتبهم على نحو لا يُحصر ، وفي التفاتات اللغويين العرب القدامى في ضبط البنى المعجمية كثير من الأخبار التي أثرت عنهم ، يقول أبو علي القالي : ((حدثنا أبو بكر بن الأنباري ، قال : حدثني أبي عن أشياخه ، قال : كل ما في العرب عدس بفتح الدال إلا عدس بن زيد

(١) ينظر : أثر القراءات القرآنية في الصناعة المعجمية تاج العروس أنموذجا (أطروحة) : ٣٠٧ .

(٢) في الصناعة المعجمية : ٤١٢ .

(٣) البناء الداخلي للمعجم العربي (رسالة) : ٦٢ .

فإنه بضمها وكل ما في العرب سدس بفتح السين إلا سدوس بن أصمع في طيئ ، وكل ما في العرب فرافصة بضم الفاء إلا فرافصة أبا نائلة ، امرأة عثمان بن عفان (رضي الله عنه) ، وكل ما في العرب مَلْكَان بكسر الميم ، إلا مَلْكَان بن زيان ، فإنه بفتحها (...))^(١) .

إن النظر في النص يجلو لنا أموراً مهمة بشأن مسألة الضبط هي :

١. محاولة وضع معايير عامة يُحتكم إليها في عملية الضبط ، وقد طُبِّقت بدءاً على أسماء الأعلام العربية ؛ لأنها مما يشكل ضبطه ، ولاسيما في علم الحديث النبوي الشريف ، الذي عماده السند وعماد الأخير الرجال .

٢. يجلو لنا النص إحدى طرائق الضبط، التي سنأتي على ذكرها، وهي ضبط البنية بالنص على حركتها بفتح أو بكسر أو ضم .

٣. يؤكد النص أهمية علم ضبط البنية اللغوية في متون اللغة ؛ لأن بُنى العربية إن اختلف ضبطها ، اختلفت دلالاتها ، ومعانيها ، وفقد الضبط إذن يؤدي إلى لبس تلك المعاني ، وإشكال الدلالات ، ومن نافلة القول التنبيه على أن أول نص حظي بعناية كبيرة في مجال الضبط هو القرآن الكريم ومن بعده الحديث النبوي الشريف .

ب. أنماط الضبط ووسائله .

تنوعت أساليب اللغويين ، والدارسين قديماً وحديثاً في النص على أنماط الضبط وصوره، كما اختلفت تبعاً لذلك المصطلحات التي استعملوها في النص على ضبط بنية ما، إذ نلمس ((اختلاف الدارسين في الإشارة إلى طرائق الضبط في المعجمات العربية ، ووضعهم لأكثر من مصطلح في الإشارة إلى تلك الطرائق (...))^(٢) .

إن هذا التنوع ، والاختلاف قد يسبب إرباكاً للباحثين في الاهتداء إلى حقيقة ذلك الضبط وإتقانه ، الأمر الذي حدا بأحد الدارسين العراقيين المحدثين إلى حصر تلك الأنماط ، والوسائل ؛ إيماناً منه بضرورة الثبات على هذه الأنماط الضبطية ، وتجنباً لما قد يحدثه اختلاف المصطلحات ، وكثرتها من إرباك يُمني الباحث بعناء كبير ، وتلك الأنماط هي :

١. الضبط بالقلم .

٢. الضبط بالنظير .

٣. الضبط بالوزن الصرفي .

(١) أمالي القالي (ط ١٩٢٦) : ١٩٠ / ٢ .

(٢) الدراسات المعجمية في العراق بين سنة ١٩٧٣ - ١٩٩٣ (أطروحة) : ١٠٤ .

٤. الضبط بالنص .

٥. الضبط بتقييد الحرف .

٦. الضبط بالصيغة .

٧. الضبط بالرسم (١)

وهذه أظهر الطرائق والوسائل التي اهتدى بها اللغويون والمعجميون إلى ضبط بُنى الألفاظ في معجماتهم ، وقد توصلوا إليها إما سماعاً ، وإما قياساً ، وسيقف البحث على رصد نقد ضبط الأبنية في دراسات الدارسين العراقيين المحدثين في المجالات الآتية :

١. حواشي التحقيق في المعجمات التي حققها الدارسون العراقيون .

٢. الدراسات المعجمية التي ألفها الدارسون والباحثون العراقيون، سواء أطرارح كانت أم رسائل جامعية ؟.

٣. البحوث التي تيسر الوصول إليها، على قلتها، في مجال الدرس المعجمي .

وخطتنا في هذا المبحث تقسيمه على قسمين هما : نقد ضبط أبنية الأفعال ، و نقد ضبط أبنية الأسماء .

وارتأينا هذا التقسيم ؛ لأنه أكثر استيعاباً وشمولاً للنقودات التي وجدتتها ، وسأكتفي بإيراد أمودجات منها ، ونقد الدارسين العراقيين المحدثين لها ، معلقاً على ذلك النقد؛ لبيان مدى صحته من خطئه ، على نحو من التحليل ، والتمحيص ، مع أن المعايير التي تحكمت في اختياري تلك الأمودجات هي معايير الكثرة – كثرة النقد – وسبق صاحبه في هذا المضمار .

أولاً : نقد ضبط بنية الأفعال .

١. قال الدكتور إبراهيم السامرائي في نقد كتاب العين بتحقيق الدكتور عبدالله درويش : ((جاء في الصفحة ٦٣ ، يقولون صلّ اللجام يصلّ صليلاً ، والصواب صلّ اللجام بالضم))^(٢) .

إن ما ورد في كتاب العين المطبوع بتحقيق السامرائي والمخزومي لا يدعم تصويب السامرائي هذا ونقده، إذ يقال : ((صلّ اللجام ، إذا توهمت في صوته مداً ، وإن توهمت ترجيعاً قلت : صلصل (...))^(٣) ، وفي تهذيب اللغة ((قال الليث : يقال : صلّ اللجام ، إذا توهمت في صوته

(١) ينظر: الدراسات المعجمية في العراق بين سنة ١٩٧٣ - ١٩٩٣ (أطروحة) : ١٠٥ .

(٢) مع المصادر في اللغة والأدب : ١٦ / ١ .

(٣) العين : ٨٤ / ٧ .

حكاية صوت صل (...))^(١) ، وفي مقاييس اللغة ((يقال : صل اللجام ، وغيره ، إذا صوت ، فإذا كثر ذلك منه قيل : صلصل (...))^(٢) . أما في المخصص فقد ورد أنه يقال : ((صلّ اللجام يصلّ ، إذا توهمت في صوته مدا (...))^(٣) ، وفي مختار الصحاح جاء الضبط نفسه نقلا عن الأزهرى في ما حكاه عن الخليل ^(٤) .

أقول : لأي سبب ضبط الدكتور السامرائي الفعل (صلّ) بالضم ؟ إذ لم يرد هذا الضبط في المعجمات العربية ، فضلا عن أننا لم نجد ما يسوّغ بناءه للمجهول في ضبط الدكتور السامرائي حين نقد ضبط الدكتور عبدالله درويش ، إذا كان يقصد بـ(الضم) أن يكون مبنيا للمجهول .

وما يؤيد صحة ما ذهبنا إليه من توهم الضبط الذي ذكره السامرائي ما روي عن أم الحُباب بنت غالب الكلابية ، إذ قالت ^(٥) :

إذا فزعوا طاروا إلى كل شطبة تكاد إذا صلّ اللجام تطير

إذن لا نرى وجها من الصواب لما ذهب إليه الدكتور السامرائي في نقد ضبط بنية الفعل (صلّ) بالضم ، بعد أن أجمعت معجمات العربية على أنه بالفتح ، وليس بالضم ، وهذا يدل على بعض السمات المنهجية التي سنذكرها فيما يتعلق بنقد المعجم على النحو الذي يظهر اضطرابا وقلّة دقة في ذلك .

٢ . قال محقق معجم (مختصر العين للزبيدي) الدكتور صلاح الفرطوسيّ معلقا على قول الزبيدي : ((جمل محقان ، يحقن البول))^(٦) في الحاشية رقم (١) ((بالكسر في مطبوع العين : ٣ / ٥٠ ، والمحيط : ٣ / ٨١ ، والقاموس " حقن " ، وذكره في أول المادة بالضم ، والكسر))^(٧) .

إن الراجح هنا أن المحقق ينقد ضبط الفعل (يحقن) ونقده ينطوي على توهم ، إذ قال : في مطبوع العين بالكسر ، أي : بكسر القاف ، وهو خطأ ؛ لأن ما ورد في مطبوع العين هو ((بغير محقان ، يحقن البول))^(٨) هكذا ضبطه المحققان .

أما في تهذيب اللغة، فقد ورد بالكسر : ((بغير محقان ، وهو الذي يحقن البول ، فإذا بال أكثر))^(٩) ، وكذلك في المحكم والمحيط الأعظم : ((حَقَنَ البول يحقنه حقنا ، إذا حبسه))^(١٠) .

(١) تهذيب اللغة : ١٢ / ٨١ .

(٢) مقاييس اللغة (ص ل ل) .

(٣) المخصص : ١ / ٢٢٨ .

(٤) ينظر : مختار الصحاح (ص ل ل) .

(٥) ينظر : البصائر والذخائر (طبعة الدكتورة وداد القاضي) : ٧ / ١٢٠ .

(٦) مختصر العين : ٢ / ١٣٤ .

(٧) المصدر نفسه : ٢ / ١٣٤ ، الحاشية رقم (١) .

(٨) العين : ٣ / ٥٠ .

(٩) تهذيب اللغة : ٤ / ٤٢ .

(١٠) المحكم والمحيط الأعظم : ٣ / ١٥ .

أما في لسان العرب ((حَقَنَ البول ، يحقُّنُهُ ، ويحقِّنُهُ ، حبسه ، وبغير مِحْقَان : يحقِّن البول ...))^(١) .

أقول : بدا شيء من الخلط في نقد محقق مختصر العين، نُوضِّحُهُ على النحو الآتي :

أ. إن ما ورد في مطبوع العين هو ضبط عين الفعل بالضم وليس بالكسر .

ب. إن الفعل (حَقَنَ) له في مضارعه أكثر من صورة ضبطية ، إذ ورد في التهذيب مكسور العين (يحقُّنُ) ، وكذلك ضُبِّطَ في المحكم والمحيط الأعظم .

ت. أشار صاحب لسان العرب إلى ضبطه بالضم والكسر .

ث. ورد في القاموس المحيط بأكثر من صورة ضبطية للفعل ، ولكن يبدو أن لكل صورة من صور الضبط دلالتها الخاصة ، قال صاحب القاموس المحيط : ((حَقَّنَهُ ، يحقِّنُهُ ، ويحقُّنُهُ ، فهو مَحْقُونٌ ، وَحَقِّينٌ : حَبَسَهُ ، وَالْمِحْقَانُ : مِنْ يَحْقِنُ الْبَوْلَ))^(٢) .

ويبدو لي أن محقق مختصر العين لم يتنبه لتعدد صور الضبط كلها في هذا الفعل ، وما تفيدته كل صورة ضبطية من معنى ، ودونكم البيان :

حَقَّنَ ← إذا كان مضموم العين في مضارعه (يحقُّنُ) ، أو مكسورها ، فإنه يدل على معنى الحبس عامة ، إلا أننا نجد ضبط صاحب العين والتهذيب والمحكم والمحيط الأعظم أنه ورد بكسر العين وضمها ، لما دل على حبس البول خاصة أيضا .

حَقَّنَ ← يحقُّنُ ، و يحقُّنُ ، ليدل على حبس البول خاصة ، وهذا قد يوقع ما ذهبنا إليه في تناقض غير مسوغ ، والذي نراه أنه ينبغي التفريق بين الضبطين على النحو الآتي :

حَقَّنَ ← يحقُّنُ / يكون لحبس البول خاصة ، ولاسيما عند البعير .

حَقَّنَ ← يحقُّنُ / يكون دالا على معنى الحبس عامة ، ويمكن إطلاقه على حبس البول لدى الإنسان خاصة ، أو حقن الدم ليدل على ما هو معروف في ذلك مجازا ، لأن المعنى العام لهذه المادة (ح ق ن) الجمع ، قال ابن فارس : الحَاءُ وَالْقَافُ وَالنُّونُ أَصْلٌ وَاحِدٌ ، وَهُوَ جَمْعُ الشَّيْءِ . يُقَالُ لِكُلِّ شَيْءٍ [جَمْعٌ] وَشُدَّ حَقِّينِ^(٣) ، ولأن حركة الضم – كما نرى – تكون أنسب مع فعل من يعقل ، أما حركة الكسر فتكون أنسب مع فعل من لا يعقل .

(١) لسان العرب (ح ق ن) .

(٢) القاموس المحيط (ح ق ن) .

(٣) ينظر : مقاييس اللغة (ح ق ن) .

٣. جاء في نقد الدكتور إبراهيم السامرائي لمعجم (مجمل اللغة) لابن فارس ، بتحقيق الدكتور زهير عبد المحسن سلطان أنه قال : ((بَجَحْتُ بالشيء : فرحت به ، وهو يَبْجَحُ ^(١)) ، أقول : والصواب بَجَحْتُ بكسر الجيم من باب فَرِحَ ، يَفْرَحُ ، وكان على المحقق أن يعرف جيدا أوزان الأفعال)) ^(٢) .

أقول : ورد في العين ((بَجَحْتُ ، وَبَجَحْتُ لُغْتَانِ ، قَالَ ^(٣) : لَكُنَّا بِقُرْبَاكَ نَبْجَحُ)) ^(٤) ، كما ورد في الجيم ((مَجَحْتُ بِذَكَرِ فُلَانٍ ، أَيْ : اخْتَلْتُ بِهِ ، تَمَجَّحُ ، وَغَيْرُهُمْ يَقُولُ : بَجَحَ ، يَبْجَحُ)) ^(٥) .

أما في تهذيب اللغة، فقد ورد ((بَجَحَ ، يَبْجَحُ ، وَبَجَّحَ ، يَبْجِجُ ...)) ^(٦) ، وفي الصحاح : ((الْبَجَّحُ الْفَرَحُ ، وَقَدْ بَجَّحَ بِالشَّيْءِ ، وَبَجَّحَ بِهِ أَيْضًا لُغَةً ضَعِيفَةً)) ^(٧) ، وفي المحكم والمحيط الأعظم ((بَجَّحَ ، بَجَّحًا ، وَبَجَّحَ يَبْجِجُ ...)) ^(٨) ، وفي المخصص ((بَجَّحَ : فَرِحَ ، وَأَبْجَحَهُ الْأَمْرُ ، أَفْرَحُهُ)) ^(٩) ، وفي كتاب الأفعال لابن القطاع (٥١٥ هـ) ((بَجَّحَ بِالْأَمْرِ بَجَّحًا ، وَبَجَّحَ : فَرِحَ)) ^(١٠) . وفي لسان العرب ((بَجَّحَ بَجَّحًا ، وَبَجَّحَ يَبْجِجُ : فَرِحَ ...)) ^(١١) ، أما في القاموس المحيط فبابه فَرِحَ ، وَمَنَعَ ^(١٢) .

ومما تقدم من إجمالة النظر في معجمات العربية يمكننا الخلوص إلى ما يأتي :

أ. إن ضبط هذا البناء الفعلي تعددت صورته ، فقد ورد بالكسر والفتح ، ولم يُضَعَّفْ الفتح إلا الجوهري ، علما أن لغة الفتح وردت في فصيح كلام العرب كما مر في قول الراعي النميري .

ب. لقد قدّم بعض اللغويين ضبط الفتح على ضبط الكسر كما في كتاب الأفعال، لابن القطاع (٥١٥ هـ) مما يوحي بعلوها ، وفصاحتها ، فضلا عما ورد في المخصص قبله .

ت. نصت بعض المعجمات العربية على تساوي الفتح والكسر ، كما في القاموس المحيط ، مع النص على أن كلا الضبطين من باب صرفي مختلف لكل واحد منهما ، فالفتح من باب مَنَعَ ، والكسر من باب فَرِحَ .

(١) ينظر : مجمل اللغة (ب ج ح) .

(٢) في الصناعة المعجمية : ٢٨٦ .

(٣) البيت للراعي النميري ، ينظر : ديوانه (طبعة المستشرق فايبيير) : ٤٣ ، وهو في تهذيب اللغة : ٩٩ / ٤ ، وتامامه :

مَا أَلْفَقَرُّ مِنْ أَرْضِ الْعَشِيرَةِ سَأَقْنَا إِلَيْكَ وَلَكِنَّا بِقُرْبِكَ نَبْجَحُ

(٤) العين : ٨٦ / ٣ .

(٥) الجيم : ٢٤١ / ٣ .

(٦) تهذيب اللغة : ٩٩ / ٤ .

(٧) الصحاح (ب ج ح) .

(٨) المحكم والمحيط الأعظم : ٩٤ / ٣ .

(٩) المخصص : ٣٦٣ / ٤ .

(١٠) كتاب الأفعال : ٨٩ / ١ .

(١١) لسان العرب (ب ج ح) .

(١٢) القاموس المحيط (ب ج ح) .

ث. كان ينبغي أن لا يكتسب تصويب الدكتور السامرائي درجة الجزم بعدم جواز ضبط هذا البناء الفعلي ، بالفتح ؛ لأنه ورد في كثير من مظان اللغة ، وأوثقها ، وفي الكلام العربي الفصيح الصحيح ، وعلى وفق هذا لا يكون محقق مجمل اللغة قد أخطأ ، أو وهم في ضبطه الفعل (بَجَحَ) على هذا النحو من الضبط ، وعلى افتراض أن الدكتور إبراهيم السامرائي صوب ضبط البناء في هدي الأكثر ، والأشهر ، إلا أن ضبط المحقق بالفتح ليس خطأ ، ولا يعد وهما بل ربما يكون الفتح مساويا للكسر ، أو مقدماً عليه .

ج. إن تغاير ضبط ماضي هذا البناء يترتب عليه اختلاف ضبط مضارعه، على النحو الآتي :

بَجَحَ ← يَبْجَحُ بابه (مَنَعَ - يَمْنَعُ) .

بَجَحَ ← يَبْجَحُ بابه (فَرِحَ - يَفْرَحُ) .

يبدو لي أن ضبط المضارع لم يختلف كما تقدم افتراضه ، وهذا يدل على أن لغة الفتح ، وضبطه بها شائع مشهور، غير مخطئ من ذهب إليه ، وإنما حصل اللبس بقصر الدكتور السامرائي ضبط هذا البناء على صورة واحدة ، فضلاً عن أن إغفال الإشارة إلى الضبط الآخر الصحيح ، هو ما نلتمس له عذراً فيه .

٤. ذكر محققا العين في تعليقيهما على متن العين في الحاشية رقم (٣) مادة (بجل) أن الأزهري علق على هذه المادة ، فقال : ((قلتُ : والقول في " مَجَلَّتْ يده " ما قال أبو زيد ، ونحو ذلك ، قال أبو زيد : مَجَلَّتْ يده ، ومَجَلَّتْ ، إذا كان بين الجلد ، واللحم ماء))^(١) .

أقول : لم يعرج المحققان على ما يعتور هذا البناء من صور الضبط ، ولم يعلقا على ضبط الخليل إياه ، وإن كان ما نقلاه عن الأزهري يوضح بعض ما نريد قوله في هذا الموضوع، على النحو الذي يجلي ما فاتهما من نقد ضبط بنية هذا البناء ، كما يأتي :

أ. قصر الخليل ضبط هذا البناء الفعلي على كسر عينه ماضيا ، فقال : ((مَجَلَّتْ يده ، فهي مَجَلَّة))^(٢) .

ب. نص صاحب الجيم على ضبطه بالفتح ماضيا ، وبالضم مضارعا ، فقال : ((مَجَلَّتْ يده تمجَلُ مَجُولاً : نَفِطَتْ تَنْفُطُ نَفُوطاً))^(٣) .

ت. وفي الغريب المصنف ((مَجَلَّتْ يده تمجَلُ ، ومَجَلَّتْ تمجَلُ لغتان ، مَجَلَّتْ بالكسر أجود))^(٤) . وهنا نجد أن أبا عبيد قد عدَّ لغة الكسر أجود ، إذ قال : مَجَلَّتْ بالكسر أجود^(٥) ، وهذا يدل

(١) العين : ١٤٠ / ٦ ، وينظر : تهذيب اللغة : ٧٣ / ١١ .

(٢) العين : ١٤٠ / ٦ .

(٣) الجيم : ٢٤٥ / ٣ .

(٤) الغريب المصنف : ٣١٨ / ١ .

(٥) ينظر : المصدر نفسه : ٣١٨ / ١ .

على أن الخليل قصد اللغة الأعلى ، والأجود ، وإن كان حكم أبي عبيد بالجودة على لغة الكسر لاحقة ، وهذه الأحكام مما لا يستند إلى معيار واضح ، فلا نجد تعليلاً لتفضيل لغة الكسر على لغة الفتح ، علماً أنهما في نظرنا لا يعدوان أكثر من كونهما صورتين ضبطيتين تغيّرتا بسبب تغيّرات العادات النطقية بين أفراد المجتمع اللغوي آنذاك .

ث. اعتمد الأزهري في ضبط هذا البناء بالفتح على ما نقله عن العين ، إذ ورد في مادة (ن ب خ) ما نصه ((قال الليث : النَّبْخُ ما نَفَطَ من اليد ، فخرج عليه شبه قرح ممتلئ ماءً من العمل ، فإذا انفقاً ، أو يبس ... مَجَلَّتْ اليد ، فصَلَبَتْ على العمل))^(١)، إلا أن الأزهري وهم ، إذ ما ورد في العين هو ضبطه بالكسر لا الفتح كما ذكرنا ، وقد يكون هذا ناجماً من تغيّرات النسخ المخطوطة التي اطلع عليها الأزهري .

ج. أما ما ورد في الصحاح فيرجح ما ذهبنا إليه من تقديم ضبط هذا البناء بالفتح ، وجعله من باب (نَصَرَ - يَنْصُرُ) وهذا يدل على أن هذا الضبط صحيح مقدم على غيره ، لإثبات صاحب الصحاح إياه ، إذ كان من منهجه تحري الدقة والصحة حتى في ضبط البنية ، قال : ((مَجَلَّتْ يده تمجّل مَجَلًا أي : تَنَفَّطَتْ من العمل ، ويقال أيضاً : مَجَلَّتْ يده بالكسر مَجَلًا ...))^(٢)، وقوله (يقال) قد يدل على تضعيف لغة الكسر التي وردت كثيراً ، ولم يقل بوجودها غير أبي عبيد .

ح. أما في المحكم والمحيط الأعظم ؛ فلم يترجح أحد الضبطين ، إنما ورد ((مَجَلَّتْ يده ، ومَجَلَّتْ تمجّل مَجَلًا ، ومَجَلًا ، ومَجُولًا : نَفَطَتْ من العمل ، فمَرُنَتْ))^(٣) ، ولكن يبدو لي أنه حين ذكر (مَجَلٌ — يَمَجُلُ) قد رجّح ضبط البناء بالكسر ، مع إيراد صور مصدر هذا البناء على نحو يوحي بتعدد صور ضبط هذا البناء فعلاً .

خ. ويؤيد ما ذكره ابن القطاع في كتاب الأفعال ما ذهبنا أنفاً ، إذ قال : ((مَجَلَّتْ يده مَجَلًا ، ومَجَلَّتْ مَجَلًا))^(٤) ، إذ إن (مَجَلٌ) بالفتح مصدره (مَجَلًا) بالسكون ، و (مَجَلٌ) بالكسر ، مصدره (مَجَلًا) بالفتح ، وهذا يدل على أن هذا البناء يحتمل أكثر من ضبط ، والمراجع الفتح أو تساوي الضبطين بلا تقديم أحدهما على الآخر .

د. أما صاحب اللسان ، فقد عددهما لغتين ، قال : ((مَجَلَّتْ يده بالكسر ، ومَجَلَّتْ تمجّل ، وتمجّل مَجَلًا ، ومَجَلًا ، ومَجُولًا لغتان ...))^(٥) ، أما صاحب القاموس المحيط ، فقال : ((مَجَلَّتْ يده كَنَصَرَ ، وْفَرِحَ))^(٦) ، ومثله ما ورد في تاج العروس^(٧) .

(١) تهذيب اللغة : ١٨٩ / ٧ .

(٢) الصحاح (م ج ل) .

(٣) المحكم والمحيط الأعظم : ٣٥٤ / ٧ .

(٤) كتاب الأفعال : ١٦٥ / ٣ .

(٥) لسان العرب (م ج ل) .

(٦) القاموس المحيط (م ج ل) .

(٧) تاج العروس (م ج ل) .

نخلص مما تقدم أن ضبط المحققين كان به حاجة إلى مزيد إيضاح؛ لكي يكون نقدهما ضبط هذا البناء الفعلي نقداً وافياً ، ومفصلاً عن توارده صور الضبط فيه ، الأمر الذي يؤدي إلى إرباك فهم القارئ ولا يكون مظنة لأن يحمل أحد الضبطيين على الخطأ .

٥. جاء في نقد الدكتور صلاح الفرطوسي محقق مختصر العين للزبيدي في قول الأخير : ((غَدَرَ يَغْدِرُ ، إذا نقض عهده ...))^(١) ، إذ قال الدكتور الفرطوسي : ((فوقها معاً في ق و ن [وهي رموز النسخ المخطوطة] وضبطها في القاموس كَنَصَرَ ، وضَرَبَ ، وسمِعَ ، وليست في المطبوع))^(٢) .

أقول :

أ. وهم الدكتور الفرطوسي حين قال : إن هذه المادة ليست في مطبوع العين ، إذ ورد ((غَدَرَ غَدْرًا أي : نقض العهد ، ونحوه))^(٣) ، فكيف لم ترد في العين ، وهذا نص معجم العين؟! .

ب. إن ضبط الفعل (غَدَرَ — يَغْدِرُ) بفتح الدال في الماضي ، وكسرهما في المضارع يؤدي إلى تداخل دلالي ؛ لأن (غَدَرَ — يَغْدِرُ) بهذا الضبط معناه الشرب من الغدير^(٤) ، وقد ذهب الأزهرى إلى أن قياس ضبط الفعل لهذا المعنى هو (غَدِرَ — يَغْدِرُ)^(٥) .

ت. ورد في مقاييس اللغة أن ((الغين والدال والراء ، أصل صحيح يدل على ترك الشيء ... يقال غَدَرَ يَغْدِرُ غَدْرًا ...))^(٦) ، وفي مختار الصحاح ((الغَدْرُ : ترك الوفاء ، وبابه ضَرَبَ ، فهو غادر ...))^(٧) أي أنه غَدَرَ — يَغْدِرُ .

ث. ورد في لسان العرب ((غَدَرَهُ ، وَغَدَرَ بِهِ ، يَغْدِرُ غَدْرًا))^(٨) ، وهنا يجلو النص مسألة تركيبية هي تعدي الفعل (غَدَرَ) بنفسه ، وتعديه بحرف جر ، مع إئتلاف الضبط في كلتا الحالتين ، وهذا مما لم ينبه عليه الدكتور الفرطوسي في نقده . لكن لنا أن نسأل : ما الضابط الذي ينبغي أن نَحْتَكِمَ إليه في تعدي هذا البناء بنفسه ، أو بحرف جر ؟ والضبط هو هو في الحالتين كليهما إن كان السياق هو الفيصل فلم يأت ما يرشدنا إلى ذلك ، وقد اقتصر صاحب المصباح المنير على ذكر ((غَدَرَ بِهِ ، من باب ضَرَبَ : نقض عهده))^(٩) .

(١) مختصر العين : ١٣٨ / ٤ .

(٢) المصدر نفسه : ١٣٨ / ٤ ، الحاشية رقم (١٦٠) .

(٣) العين : ٣٩٠ / ٤ .

(٤) ينظر : تهذيب اللغة : ٨٩ / ٨ .

(٥) ينظر : المصدر نفسه : ٨٩ / ٨ .

(٦) مقاييس اللغة (غ د ر) .

(٧) مختار الصحاح (غ د ر) .

(٨) لسان العرب (غ د ر) .

(٩) المصباح المنير (غ د ر) .

ج. انفرد الفيروزآبادي بذكر ثلاث صور ضبطية ، إذ قال : ((الغَدْرُ ضد الوفاء ، وِغْدَرَهُ ، وبه كَنَصَرَ ، وِضْرَبَ ، وِسَمِعَ غَدْرًا))^(١) ، وفي هدي هذا نجد أن صور ضبط هذا البناء قد ولدت نوعا من الإشكال ، إذ من تلك الصور :

- غَدَرَ ← يَغْدُرُ
- غَدَرَ ← (كَضْرَبَ) يَغْدِرُ.
- غَدَرَ ← (كَنَصَرَ) يَغْدُرُ .
- غَدَرَ ← (كَسَمِعَ) يَغْدُرُ .

إذن تتولد لنا صورتان ضبطيتان في الماضي ، وثلاث صور ضبطية في المضارع ، مع ما يحدثه تماثل الضبط من تداخل دلاليّ، فهذا البناء كان أحوج إلى هذا البيان ؛ لكي يكون عند ذاك نقد الدكتور الفرطوسيّ صائبا وواضحا ودقيقا لا لبس فيه .

ثانيا : ضبط أبنية الأسماء

قد أفرد الدكتور نعمة رحيم العزاويّ له معجما خاصا بجزأين يدخل الأول منهما ضمن الحدود الزمنية لدراستنا ، مع ما ورد من صور هذا النمط الضبطي في حواشي المعجمات التي حققها العراقيون ، وما تناوله بعض الدارسين في بحوث مستقلة جمعت في كتب ، كالدكتور إبراهيم السامرائي على النحو الآتي .

١. نقد الدكتور خليل إبراهيم العطية ضبط بناء (السَخَطُ) ، إذ قال : يقال : السَخَطُ ، بحركتين كما أورده المصنف ، كما يقال : السُخْطُ ، بالضم^(٢) ، وأحال على اللسان والتاج " سَخَطٌ".
أقول : إن هذا البناء يحتمل أكثر من صورة ضبط ، وأكثر مما ذكره الدكتور العطية في نقده ، والمعجمات العربية نصت على هذين الضبطين (السُخْطُ ، والسَخَطُ) على النحو الآتي :

- أ. ((السُخْطُ ، والسَخَطُ نقيض الرضا))^(٣) .
- ب. ((السُخْطُ لغة في السَخَطُ))^(٤) .
- ت. ((السُخْطُ ، والسَخَطُ خلاف الرضا))^(٥) .

(١) القاموس المحيط (غ د ر) .

(٢) ينظر : التقفية في اللغة : ٥١٦ ، الحاشية رقم (٣٩) .

(٣) العين : ١٩٢ / ٤ .

(٤) ديوان الأدب : ١٥٥ / ١ .

(٥) الصحاح (س خ ط) .

ث. ((السُّخْطُ ، والسَّخَطُ ضد الرضا))^(١) .

ج. ((السُّخْطُ بالضم ، وكعُنُق ، وجَبَل ، ومَقْعَد ضد الرضا))^(٢) .

ويبدو لي مما تقدم ما أوجزه على النحو الآتي :

١. قدمت كل معجمات العربية التي نكرتها (السُّخْطُ) على (السَّخَطُ) عدا ديوان الأدب الذي عدَّ الأولى لغةً في الثانية .

٢. أورد صاحب القاموس المحيط صوراً ضبطية أخرى لم يذكرها سابقوه في ضبط هذا البناء ، فضبط البناء عنده :

• السُّخْطُ (بالضم) .

• السُّخْطُ مثال (عُنُق) .

• السَّخَطُ مثال (جَبَل) .

• مَسْخَطُ مثال (مَقْعَد) .

وهذه الصور لم يُشير إليها أصحاب المعجمات سوى صاحب القاموس ، ولم يشير الدكتور العطية إلى ورودها على هذا النحو ، وقول صاحب القاموس (مَسْخَطُ) على مثال (مَقْعَد) لم يرد به بناء هذا الاسم في هذا الموضع ، إنما قصد المصدر الميمي من هذا الأصل اللغوي .

٣. لم يفرق أصحاب المعجمات بين (السَّخَطُ) ، و (السُّخْطُ) بوضوح كان يمكننا به ترجيح أي الضبطين أقوى ، فضلاً عن اكتفاء أغلبهم بأن قال : إن السُّخْطُ ، أو السَّخَطُ خلاف الرضا ، أو ضده ، وهذا شرح مقتضب ، وذهب بعضهم إلى أن السَّخَطُ يعني شدة الغضب ، أو كراهية الشيء ، أو عدم الرضا به^(٣) .

٤. لقد استعمل البندنجي (٢٨٤ هـ) في ضبط (السَّخَطُ) اللغة التي وردت في القرآن الكريم ، وهو أعلى درجات الضبط ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ أَفَمَنْ أَتَّبَعَ رِضْوَانُ اللَّهِ كَمَنْ بَاءَ بِسَخَطٍ مِنَ اللَّهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ ﴾^(٤) .

وفرق أحد الباحثين المعاصرين بين (السَّخَطُ) ، و (السُّخْطُ) بذكر معنى الأول : ((السَّخَطُ إنما يكون من الأعلى على من دونه))^(٥) .

(١) المخصص : ٧٩ / ٤ ، وينظر : المحكم والمحيط الأعظم : ٧٠ / ٥ .

(٢) القاموس المحيط (س خ ط) .

(٣) ينظر : لسان العرب (س خ ط) .

(٤) سورة آل عمران ، الآية : ١٦٢ .

(٥) معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي : ٤٤٠ / ١ .

٥. انفرد صاحب القاموس المحيط بضبط لم يرد عند غيره، في حدود علمي ، وهو (سَخَط) ، من غير إيراد شاهد لغوي على ذلك ، وإن كان ترك ذكر الشواهد من مقتضيات منهجه الذي التزمه في بناء معجمه .

وخلاصة القول في هذا الشأن تتمثل في أن نقد الدكتور العطية كانت به حاجة إلى مزيد إيضاح ، وبيان لكي تتضح معالم ضبط هذا البناء الذي تعددت ، وتغايرت صور ضبطه ، مع إغفال النص على ما يترتب على ذلك التعدد من اختلاف الدلالة ، فضلا عن عدم ترجيح إحدى تلك الصور الضبطية عند أصحاب المعجمات إلا أننا نميل إلى ترجيح ضبط المصنف بالتحريك أي : السَخَط ؛ لورود لغة التنزيل بها ، وإن كان معظم أصحاب المعجمات يقدمون (السَخَط) على (السَخَط) من غير تعليل لذلك .

٢. نقد الدكتور نعمة رحيم العزاوي ضبط البناء الاسمي (سرعان) فقال : ((يتردد المعاصرون في لفظ هذا الاسم ، فهم لا يدرون أي ضبط يضبطون به السين أهو الفتح أم الضم أم الكسر والذي في المعجم الوسيط أن السين مثلثة))^(١) .

إن ما ذهب إليه الدكتور العزاوي في ضبط بنية هذا البناء الاسمي يحتاج إلى تتبع دقيق ، ونقد فاحص على النحو الآتي :

أ. في العين ((سرعان الناس : أوائلهم الذين يسبقون إلى أمر ، ويقال : لسرعان ما صنعت كذا ، ولوشكان ما خرجت في معنى ما أسرع ما صنع))^(٢) .

ب. وفي جمهرة اللغة ((أقبل فلان في سرعان الناس ، وفي سرعانهم بفتح الراء ، وتسكينها ، أي: في أوائلهم المتسرعين))^(٣) .

ت. وفي ديوان الأدب ((ويقال: سرعانَ ذا خروجاَ: لغةً في قولك: سرعانَ ذا خروجاَ))^(٤) .

ث. وفي تهذيب اللغة ((يقال سرعانَ ذا خروجاَ وسرعانَ ذا خروجاَ وسرعانَ ذا خروجاَ. والضم أفصحها ... وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ: سَرَعَانَ النَّاسِ مَحْرُكٌ لَمَنْ يُسْرِعُ مِنَ الْعَسْكَرِ ... وَكَانَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ يَقُولُ: سَرَعَانَ النَّاسِ: أَوَائِلُهُمْ))^(٥) .

ج. وفي المحكم والمحيط الأعظم ((قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ: " إِذَا كَانَ السَّرْعَانُ وَصَفًا فِي النَّاسِ، قِيلَ سَرَعَانَ وَسَرَعَانَ. وَإِذَا كَانَ فِي غَيْرِ النَّاسِ، فَسَرَعَانَ أَفْصَحَ، وَيَجُوزُ سَرَعَانَ))^(٦) .

(١) معجم الأوهام والأخطاء في صيغ الأسماء : ١٧٨ / ١ .

(٢) العين : ١٣٠ / ١ - ١٣١ .

(٣) جمهرة اللغة : ٧١٥ / ٢ .

(٤) ديوان الأدب : ١٨ / ٢ .

(٥) تهذيب اللغة : ٥٤ / ٢ .

(٦) المحكم والمحيط الأعظم : ٤٨٢ / ١ .

ح. وفي لسان العرب ((وَتَقُولُ أَيْضاً: سِرْعَانٌ وَسُرْعَانٌ، كُلُّهُ اسْمٌ لِلْفِعْلِ كَشَتَانٌ))^(١) .

خ. وفي تصحيح التصحيف ((ويقولون خرج سُرْعَانٌ الناس. والصواب: سَرَعَانٌ بفتح السين والراء، وقيل سَرَعَانٌ))^(٢) .

د. وفي القاموس المحيط ((وسُرْعَانٌ ذَا خُرُوجاً، مَثَلَةٌ السَّيْنِ، أَي: سَرَعٌ ذَا خُرُوجاً ... وَسَرَعَانٌ: يُسْتَعْمَلُ خَبِراً مَحْضاً، وَخَبِراً فِيهِ مَعْنَى التَّعْجِبِ، وَمِنْهُ: لَسَرَعَانٌ مَا صَنَعْتَ كَذَا، أَي: مَا أَسْرَعَ))^(٣) .

ذ. وفي تاج العروس ((عن ابن الأعرابي : سَرَعَانٌ ذَا خُرُوجَا بضم الراء))^(٤) .

ومما ورد آنفاً يمكن أن نقف على جملة من الملحوظات التي نرى أن نقد الدكتور العزاوي كان به حاجة إلى بيانها ، على النحو الآتي :

١. تمخضت لدينا جملة من الصور الضبطية لهذا البناء، هي :

- سَرَعَانٌ . بفتح السين وسكون الراء .
- سَرَعَانٌ . بفتح السين والراء .
- سَرَعَانٌ . بفتح السين وضم الراء .
- سِرْعَانٌ . بكسر السين وإسكان الراء .
- سُرْعَانٌ . بضم السين وإسكان الراء .

٢. إن المراد من (سُرْعَانٌ) بهذا الضبط هو التعجب كما ورد في معجمات العربية ، ومنها العين ؛ لأن الأصل فيه (سَرَعٌ) ، فإذا قُصِدَ به هذا المعنى نرى أنه لا يجوز ضبطه إلا بالضم .

٣. عَدَّ الأزهريُّ الضم في (سُرْعَانٌ) هو الأفصح ، وهو ما يجري عليه نطق هذا البناء ، وضبطه في عربيتنا المعاصرة ؛ لأنهم دائماً حين يستعملونه فإنهم يقصدون به معنى التعجب ، والضم هو الأصوب مع هذا المعنى من حيث كون أصله (سَرَعٌ) .

٤. فرق الأصمعي بين دلالة هذه الأنماط الضبطية فخص (سَرَعَانٌ) بالمسرع في العسكر .

(١) لسان العرب (س ر ع) .

(٢) تصحيح التصحيف : ٣١٠ .

(٣) القاموس المحيط (س ر ع) .

(٤) تاج العروس (س ر ع) .

٥. اعتنى الدكتور العزاوي بضبط فاء الكلمة ؛ لأنها موضع الاضطراب ، والخلاف في الأمر ، في حين تُعنى جل الدراسات اللغوية، ولاسيما الصرفية بضبط عين البناء سواء كان اسما أم فعلا ؟

٦. نص ابن منظور في ما نقله من مصادره على أن (سُرْعَان) اسم فعل كـ (شَتَان) لكنه لم يبين اسم فعل ماضٍ هو أم أمر ، ولسنا بصدد ذلك ؛ لأن هذا البناء هو بناء اسمي محض ، ولا نرى صواب ما ذهب إليه ابن منظور ؛ لأنه لم ينص عليه أحد من أصحاب المعجمات ، قدامى ومحدثين .

٧. فرّق بعضُ المعجميين القدامى بين (سَرَعَان) بفتح الراء ، و (سَرَعَان) وإسكانها دلاليًا على نحو ما نقل ابن سيده عن أبي العباس ثعلب ، إذ يصح الضبطان (سَرَعَان) ، و (سَرَعَان) إذا وصف بهما الآدميون ، وفي غيرهم رأى أن (سَرَعَان) أفصح مع عدم منعه الوجه الثاني من الضبط في هذا المعنى الذي هو (سَرَعَان) .

٨. ذكر الدكتور العزاوي لهذا البناء ثلاث صور ضبطية اعتمادا على ما جاء في المعجم الوسيط^(١) ولم يذكر الصورتين الضبطيتين الآخرين اللتين هما (سَرَعَان ، سَرَعَان) بفتح الراء وضمها علما أن المعجمات العربية نصت عليهما ، على نحو ما ذكرنا آنفا .

٣ . نقد الدكتور إبراهيم السامرائي ضبط البناء الاسمي في قولهم : رجل تَقَن : حاذق^(٢) ، فقال : أقول هو أيضا تَقَن ، وتَقَن^(٣) .

والذي يمكن الخلوص إليه في بيان حقيقة ضبط هذا البناء ما نجده في المعجمات العربية ، على النحو الآتي :

- أ. ((رجل تَقَن ، حاذق بالأشياء))^(٤) .
- ب. ((يقال : رجل تَقَن ، وتَقَن ، أي : متقن للأشياء))^(٥) .
- ت. ((يقال : رجل تَقَن أي : حاذق بالأشياء))^(٦) .
- ث. ((تَقَن حاضر المنطق ، والجواب ، والرجل الحاذق بالأشياء))^(٧) .

(١) ينظر : المعجم الوسيط (س ر ع) .

(٢) ينظر : مجمل اللغة (ت ق ن) .

(٣) ينظر : في الصناعة المعجمية : ٢٩٤ .

(٤) الغريب المصنف : ١ / ١٢٨٨ .

(٥) جمهرة اللغة : ١ / ١٩٤ ، والمخصص : ١ / ٢٧٥ .

(٦) ديوان الأدب : ١ / ١٩٤ .

(٧) تهذيب اللغة : ٩ / ٦٦ .

ج. ((رجل تَقْن بكسر التاء : حاذق ...))^(١) .

ح. ((التاء والقاف والنون ، أصلان ، أحدهما : إحكام الشيء ، والثاني : الطين ، والحماة ...
ورجل تَقْن : حاذق))^(٢) .

خ. ((رجل تَقْن ، وتَقْن : متقن للأشياء ، حاذق ، ورجل تَقْن : هو الحاضر المنطق ،
والجواب))^(٣) .

د. ((التَقْن بالكسر ، الطبيعة))^(٤) .

ذ. : تَقْن صفة مشبهة تدل على الثبوت من (تَقْن) ، وكذلك تَقْن ^(٥) .

وقد بدت لي بعض الملحوظات التي ينبغي الوقوف عليها ، على النحو الآتي :

١. بتتبع صور ضبط هذا البناء في المعجمات العربية القديمة ، والحديثة وجدت أن صور ضبطه
جاءت على :

• تَقْن (بكسر التاء ، وسكون القاف) .

• تَقْن (بفتح التاء ، وكسر القاف) .

ولم أجد الصورة الأخرى التي استدرکها السامرائي (تَقْن) فيما بين يدي من المعجمات
العربية ، والمصادر الأخرى .

٢. وجدت أن جل المعجميين ، قدامى ومحدثين يفضلون ، ويقدمون صورة الضبط الأولى (تَقْن)
مع كون (تَقْن) فصيحة صحيحة .

٣. تأسيسا على ما جاء في لسان العرب نجد أن (تَقْن) تتعلق أكثر ما تتعلق بالأمور المحسوسة
كإتقان العمل ، وغيره ، في حين أن صورة الضبط (تَقْن) تتعلق أكثر ما تتعلق بالأمور
المعنوية ، كسرعة البديهة ، وحضور الجواب .

٤. لم يوفق الدكتور إبراهيم السامرائي في النص على ضبط هذا البناء على النحو الذي ذكره ، إذ
ذهب إلى أن إحدى صورتي ضبطه (تَقْن) ، ولم يفرق بين دلالتى الضبطين المشهورين
الواردين في هذا البناء (تَقْن) ، و (تَقْن) كما فعلنا ابتداء بما أورده ابن منظور في اللسان

(١) الصحاح (ت ق ن) .

(٢) مقاييس اللغة (ت ق ن) .

(٣) لسان العرب (ت ق ن) .

(٤) تاج العروس (ت ق ن) .

(٥) ينظر : معجم اللغة العربية المعاصرة : ٢٩٥ / ١ .

٤. نقد الدكتور صلاح الفرطوسي ضبط بناء (الطَّحْرِبَةُ) بمعنى الفُساء ، فقال : كذا في الأصل ، وانظر المحكم المتن والحاشية ، والقاموس المحيط (طحرب) ، وبضمهما في مطبوع العين ، وبضم الطاء والراء بلا ضبط في التهذيب عن العين ، وبفتحهما في المحيط (١) .

إن ما ذكره الدكتور الفرطوسي في ضبط هذا البناء به حاجة إلى مزيد بيان ، وإيضاح ، على النحو الآتي :

أ. الطَّحْرِبَةُ (بضم الطاء والراء) : الفساء (٢) .

ب. الطَّحْرِبَةُ : الفساء (٣) .

ت. الطَّحْرِبَةُ بضم الطاء ، والراء ، وبكسرهما : اللباس (٤) ، وهنا يحدث تداخل في الضبط، فلا يعلم إلا بالسياق ، إذا ضبطنا كلا اللفظين بضم الطاء ، والراء ، على نحو ما جاء في العين.

ث. الطَّحْرِبَةُ ، والطَّحْرِبَةُ : الفسوة (٥) .

ج. الطَّحْرِبَةُ ، بفتح الطاء والراء ، وبكسرهما ، وبضمهما ، القطعة من الغيم ، ومن الثوب ، وقيل خاص بالجحد ، ما عليه من طَّحْرِبَةٍ ، وكزبرج : الغشاء ، وطَّحْرَبَ القربة : ملاءها ، وقصَّع ، وعدا فارا ، وفسا (٦) .

ح. طَّحْرَبَ طَّحْرِبَةً : إذا فسا ، نقله الليث ، وهي الطَّحْرِبَةُ (٧) .

وعند النظر في ما جاءت به معجمات العربية في ضبط هذا البناء يمكننا الخلوص إلى ما يأتي :

١. هناك عدة صور ضبطية لهذا البناء في هذا المعنى نفسه ، وغيره ، هي :

• الطَّحْرِبَةُ (بضم الطاء والراء) .

• الطَّحْرِبَةُ (بكسر الطاء والراء) .

• الطَّحْرِبَةُ (بفتح الطاء والراء) .

(١) ينظر : مختصر العين : ٦٠ / ٣ ، الحاشية رقم (٢) .

(٢) ينظر : العين : ٣٣٤ / ٣ .

(٣) ينظر : المخصص : ٤٦٨ / ١ .

(٤) ينظر : النهاية في غريب الحديث ، والأثر : ١١٦ / ٣ .

(٥) ينظر : لسان العرب (ط ح رب) .

(٦) ينظر : القاموس المحيط (ط ح رب) .

(٧) ينظر : تاج العروس (ط ح رب) .

• الطَّحْرِبَةُ (بفتح الطاء وكسر الراء) ، وهذا الضبط الأخير لم ينص عليه إلا صاحب تاج العروس .

٢. إن ضبط هذا البناء بالتثنيث – كما في القاموس المحيط – نرى انه لا يكون إلا مع دلالة هذه المفردة على معنى القطعة من الغيم ، واللباس .

٣. لم يذكر صاحب القاموس المحيط إلا الفعل ، إذ قال : طَحْرَبَ القربة ، ملاًها وقصَّع ، وعدا فارا وفسا ، وعلى وفق هذا يكون الاسم منه طَحْرِبَةٌ ، بفتح الطاء والراء ، وهو الضبط الذي نراه راجحاً ، علماً أن ضبط صاحب مختصر العين جائز وروده ، وهو مظنة القبول .

٤. إن ترجيحنا ضبط هذا البناء بفتح الطاء ، والراء يدعمه ما أثر من شعر ، إذ ورد

وَحَاصَ مِنِّي فَرَقًا وَطَحْرَبًا (١) .

(١) البيت في تهذيب اللغة : ٩٦ / ٣ ، قال الأزهري : أنشدنا أبو عمرو :
وَحَاصَ مِنِّي فَرَقًا وَطَحْرَبًا فَأَذْرَكَ الأَعْنَى الدُّثُورُ الخَنْتَمَا
فَشَدَّ شَدًّا ذَا نِجَاجٍ مُلْهَبَا

وهو بلا عزو في لسان العرب ، وتاج العروس (ط ح رب) .

ثالثاً : منهج الدارسين العراقيين المحدثين في نقد ضبط الأبنية

بدأت لي جملة من الملحوظات النقدية على جهود الدارسين العراقيين المحدثين ، ومنهجهم في تقديم ضبط البنى اللغوية في المتن المعجمي العربي القديم ، وضمن عينة الدراسة التي اخترتها ، وقد تمثلت هذه الملحوظات بـ :

١. قلة الدقة والتثبت في إيراد الصور الضبطية في بعض الأبنية التي كانت موضع تقديم ، على الرغم من سعة اطلاعهم على التراث اللغوي ومصادره .

٢. إيراد صور ضبطية ، وبناء أحكام نقدية عليها ، على الرغم من أن تلك الصور كانت مصحّفة أو محرفة في مظانها الأصلية ، مما يربك الباحث في الوصول إلى حقيقة الضبط الصحيح إلا بعد تأمل وإنعام نظر ، الأمر الذي يدعو إلى إعادة تقويم تلك الأحكام .

٣. في تتبع الصور الضبطية لبعض الأبنية بدا لي أن الدارسين العراقيين لم يستبينوا الفروق الدلالية الناجمة عن تغاير صور الضبط واختلافها ، فضلاً عن أن لكل صورة ضبطية معناها الذي يلزمها ، ولم ينتبه إليه النقاد المعجميون العراقيون بوضوح .

٤. لم يقدم النقاد المعجميون العراقيون ، في غالب مواضع تقديم ضبط الأبنية تعليقات مقتنة لاختيارهم ضبطاً ما – شأنهم في ذلك شأن أغلب المعجميين القدامى، أو نصهم عليه ، مكتفين بوصف الضبط ، والإحالة على مظان وروده ، غير أننا عللنا ، ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً، ما رجحناه من صور الضبط ، اهتداء بما يمكن فهمه من كلام أصحاب المعجمات القدامى ، وما يمكن تفسيره من سياق شرح المواد المعجمية .

٥. تعدد صور ضبط الأبنية مع عدم تنبه ، أو تنبيه النقاد المعجميين عليها على نحو واف أو تركها غفلاً ، والاكتفاء بوصفها بعبارات تجنح ، غالباً – نحو الغموض ، والإبهام ، مما لا يولد تصوراً واضحاً وناضحاً لدى المتتبع ذلك النقد إلا بطول مراس بعرض موضع النقد على المصادر القديمة والحديثة ، وربما لا يخلص الباحث بعد كل ذلك العناء إلى نتيجة قطعية جازمة ، بل يعتمد أسلوب الترجيح من غير جزم بنتيجة .

٦. إن الرؤية النقدية لدى النقاد المعجميين العراقيين المحدثين بدأت غير واضحة إلا بعد العقد التسعيني من القرن الماضي غالباً ، وهذه ملحوظة منهجية عامة ، وما يتعلق بضبط الأبنية منها أنهم لم يكونوا يمتلكون تصوراً نقدياً يشكل منطلقاً لهم في عملية النقد المعجمي، اللهم إلا عند الدكتور إبراهيم السامرائي ، والدكتور نعمة رحيم العزاوي .

٧. إن نقد ضبط الأبنية في المعجمات التي حققها العراقيون المحدثون نال حظاً من النضج ، والوضوح ، أكثر مما بدا عليه في البحوث المستقلة أو الأطاريح ، والرسائل الجامعية؛ لأن

إتقان ضبط البنية في المعجمات القديم منها والحديث على السواء مقدم على ضبط سائر المتون اللغوية الأخرى ، ولم تُعالج هذه الظاهرة، أي نقد ضبط الأبنية، على نحو مستقل ، في تلك البحوث والدراسات على نحو فيه مقدار واف من النضج خلا ما جمعته من نقد ضبط البنية عند الدكتور إبراهيم السامرائي^(١).

٨. لم تكن لدى الدارسين العراقيين المحدثين في تعاطيهم مع موضوع نقد ضبط البنية ملامح منهجية واضحة ، إنما كان إيراد تلك النقود عرضاً في دراساتهم وبحوثهم .

٩. يبدو لي أن نقد ضبط البنية في المعجمات العربية القديمة في جهود الدارسين العراقيين المحدثين بها حاجة إلى دراسة تحليلية إحصائية شاملة تتمثل أهدافها برصد الخطل الذي في المتن المعجمي العربي القديم ، وتأصيل النطق العربي الحديث ، وبيان ما يعتوره من تحريف ، أو تصحيف ، فضلاً عن تقديم تعليقات علمية مبنية على النظر العلمي بإخضاع تلك الأنماط الضبطية لما توصل إليه العلم اللغوي الحديث .

(١) ينظر : الجهود المعجمية للدكتور إبراهيم السامرائي (رسالة) : ١٠٤ - ١١٩ .

المبحث الثاني

نقد العبارة المعجمية في معجمات الألفاظ القديمة

مدخل

إن مصطلح (العبارة) له أكثر من دلالة بحسب الفن ، أو العلم الذي ينتمي إليه ، فهو يعني تأويل الرؤيا كما في قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي رَأْيِي إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴾ (١) ، ويعني الحد ، أو التعريف كأن يقال : إن الأدب عبارة عن معرفة ما يحترز به عن جميع أنواع الخطأ (٢) ، أو يقال : إن الجملة عبارة عن مركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى (٣) .

ومما يشترط في العبارة، في شتى الفنون والعلوم، الدقة والوضوح ؛ لأنها في حقيقتها حد ، إذ قد يراد بها معنى تفسير الشيء ، وشرحه (٤) ، وقد يراد بها البيان ، فيقال : هو حسن العبارة (٥) ، وهي ((مختصة بالكلام العابر بالهواء من لسان المتكلم الى سمع السامع)) (٦) ، وقد ((سميت عبارة ؛ لأن المستدل يعبر من النظم إلى المعنى ، والمتكلم من المعنى إلى النظم ، فكانت هي موضع العبور)) (٧) .

والعبارة في متن المعجم العربي أهم ما ينبغي أن يتوخى فيه الدقة والوضوح ؛ لإيفاء أداء المراد بها إذ هي ما يوضح دلالة المفردات ، ويشرح معانيها حتى عدّ غموضها واضطرابها من مشكلات المعجم العربي القديم ، إذ يظهر هذا بوضوح في أعمال المعجميين العرب القدامى ، فتكون العبارة قاصرة عن إيفاء المطلوب ، وهو إيضاح معنى المفردة ، فقد يكتفى بذكر ما يخطر في الذهن من معاني المفردة المراد شرحها من غير تمحيص ، أو نقد ، أو إغفال الاكتناز الدلالي الذي تحمله الكلمة من معان متعددة (٨) .

ومن الجدير ذكره أن اضطراب العبارة في متن المعجم العربي القديم يمكن عزوه إلى أسباب ، منها :

أ. التصحيف والتحريف .

(١) سورة يوسف ، الآية : ٤٣ .

(٢) ينظر : التعريفات : ١٥ .

(٣) ينظر : التوقيف على مهمات التعاريف : ١٣٠ .

(٤) ينظر : لسان العرب (ع ب ر) .

(٥) ينظر : المصباح المنير (ع ب ر) .

(٦) التوقيف على مهمات التعاريف : ٤٩٩ .

(٧) التعريفات : ١٤٦ .

(٨) ينظر : النقد المعجمي عند المحدثين (بحث) : ٧ .

ب. أخطاء النسخ .

ت. تداخل الحواشي مع المتن .

ث. تفاوت سماعات الطلاب عن شيوخهم ، وتباينها .

ج. اختلاف نسخ المتن المعجمي القديم بزيادة ، أو نقصان ، أو سقوط بعض عباراتها ، أو وجودها بأياد غير أمينة ؛ لتفاد العهد عليها ، وطول الزمان .

ح. عدم امتلاك بعض محققي المعجمات القديمة مقومات علم التحقيق تامة ، مما يجعلهم يقعون في أخطاء واضحة تتعلق بالعبارة ، فضلا عن عدم توافر التقانة العلمية الحديثة التي تساعد المحقق في عمله .

كل هذه الأسباب أدت إلى أن كثيرا من الألفاظ في المعجمات قد أهمل شرحها إهمالا كبيرا ، فجاءت دلالتها غامضة مبتورة ، وبعدت عبارات تلك المعجمات عن الدقة والوضوح اللذين هما من أهم مقومات المعجم الجيد (١) .

وبعد هذا نجد أن الباحثين والدارسين العراقيين قد نصوا على نقد العبارة في المعجمات القديمة بتراكيب لفظية ، أو عبارات دالة منها :

١. الكلام معوز (٢) ، العبارة معوزة ، وجه العبارة ، أو العبارة فيها إبهام (٣).

٢. ليس في عبارته تقييد (٤) ، أو في عبارته قصور مخل (٥) ، أو التعميم في عبارته يغني عما استدرِك عليه (٦) .

وأحيانا لا نجد نصا مباشرا على نقد العبارة ، ولاسيما في حواشي المعجمات المحققة كمختصر العين على سبيل المثال ، إنما تذكر العبارة البديلة التي وجدها المحقق في معجم آخر ، أو نسخة خطية أخرى .

إن العبارة في المدونة المعجمية العربية القديمة مهمة وخطرة ؛ لأن تلك المعجمات تشتمل على نصوص دينية من القرآن الكريم والحديث الشريف ، وهما يتعلقان بكل ما يمسّ جوهر الأمور العقديّة ، فأى خلل في العبارة يؤدي إلى خلل في بيان تلك الأمور ، وعدم فهمها على النحو الصحيح

(١) ينظر : النقد المعجمي عند المحدثين (بحث) : ٧ .

(٢) ينظر : مع المصادر في اللغة والأدب : ٨٦ / ٢ .

(٣) ينظر : في الصناعة المعجمية : ٦٤٩ .

(٤) ينظر : الانتصاف للفيروزآبادي من مستدركات الزبيدي : ٩٠ .

(٥) ينظر : المصدر نفسه : ٨٧ .

(٦) ينظر : المصدر نفسه : ٧٢ .

، والملاحظ أن ما يعثور العبارة ليس مقتصرًا على متون اللغة ، ومعجماتها ، بل نجده في كثير من المدونات وفي مختلف العلوم قديمًا ، وحديثًا .

ومن مواضع نقد العبارة المعجمية ما يأتي :

١. يقول الدكتور خليل بنيان الحسون في بيان زيادة عبارة تاج العروس حين استدرك على القاموس المحيط : ((واستدرك عليه : امتعد سيفه من غمده استله واخترطه ، معدّ الرمح معدًا ، وامتعدته انتزعه من مركزه ، وهو من الاجتذاب ، وقال اللحياني : وبرمحه وهو مركز ، فامتعدته ، ثم حملة أي : اقتلعه ^(١)... وفي القاموس معده كمنعه ، اختلسه وجذبه بسرعة كامتعد فيهما ^(٢) فقد ذكر الفيروزآبادي معد بمعنى جذب ، وامتعد ايضاً ، وهو يريد الجذب بالمعنى العام ، فلا يعد معه استلال السيف ، واختراطه ، وانتزاع الرمح من المستدرك ؛ لأن عبارة القاموس المحيط لا يند عنها ذلك)) ^(٣) .

إن ما نراه هو صحة استدراك الزبيدي لإيضاح عبارة القاموس المحيط التي أخل بها الاختصار ، فجعلها قاصرة لا تعبر تعبيراً دقيقاً عن بيان معنى (امتعد) كما عبر عنه الزبيدي ، لأمرين أحدهما : إن عبارة القاموس فيها تعميم غير واضح يُفقد المفردة ما فيها من دلالة خاصة ، والآخر : إن عبارة التاج أوفى وأدق إيضاحاً ، وتعبيراً عن معنى مخصوص لم تستوعبه عبارة القاموس ؛ لأن المعجمات السابقة أبانت عن ذلك المعنى المخصوص كما ذكره الزبيدي ففي المحكم : معد الرمح معدًا ، وامتعدته : انتزعه من مركزه ، وهو من الاجتذاب... ومعد الشيء معدا ، وامتعدته : اختطفه ، فذهب به ، وقيل : اختلسه ^(٤) ، وفي التهذيب ((يقال : امتعد فلان سيفه من غمده إذا استله ، واخترطه ، وجاء الى رمحه وهو مركز فامتعدته)) ^(٥) ، وورد في الصحاح : معد في الأرض : ذهب ، ومعدت الشيء ، وامتعدته : اجتذبه بسرعة ^(٦) .

وعلى وفق ما تقدم يمكن القول : إن الزبيدي كان مصيباً في تقويمه عبارة القاموس مستدركاً عليها ؛ لأنه أبان بها ما لم يستتب بعبارة القاموس ، وانتصاف الدكتور الحسون منه للفيروزآبادي لم يكن على قدر واف من الصواب ، وذلك متأًت من رؤية الدكتور الحسون الذي أراد رد استدركات الزبيدي على الفيروزآبادي حتى لو كان ذلك من أضعف الوجوه ، وإلا فعبارة الزبيدي هي الأقوم والأصوب ، والأكثر إيفاء بما يتطلبه المعنى الذي أراده ، نعم إن الفيروزآبادي ذكر (معدّ) ، كما ذكر (امتعد) ، لكنه قال : معدّه ، فعلى من يعود الضمير ؟ وعلى وفق هذا نجد أن عبارة الزبيدي هي الأقرب إلى الصواب .

(١) ينظر : تاج العروس (م ع د) .

(٢) ينظر : القاموس المحيط (م ع د) .

(٣) الانتصاف للفيروزآبادي من مستدركات الزبيدي : ٥٨ .

(٤) ينظر : المحكم والمحيط الأعظم : ٣٩ / ٢ .

(٥) تهذيب اللغة : ١٥٤ / ٢ .

(٦) ينظر : الصحاح (م ع د) .

٢. قال الدكتور إبراهيم السامرائي مقوما عبارة وردت في قول ابن فارس : ((أَسْعَطَهُ الدَّوَاءَ فَاسْتَعَطَهُ ، وَطَعَنَهُ فَاسْتَعَطَهُ الرَّمْحَ ، وَالصَّوَابُ : اسْعَطْتُهُ الدَّوَاءَ فَاسْتَعَطْتُ^(١)) ، وأما الجزء الثاني من العبارة فوجهه : واسعطته الرمح إذا طعنته في أنفه^(٢) .

إن الذي جاء في معجمات العربية يَوْمِي إلى أن ابن فارس أخذ هذه العبارة من العين ، إذ ((طعنته فاسعطته الرمح أي : جعلته في أنفه))^(٣) ، وفي لسان العرب ((أَسْعَطْتُهُ الرَّمْحَ إِذَا طَعَنْتَهُ فِي أَنْفِهِ))^(٤) ، أما ما ورد في تاج العروس ، فيؤكد صحة ما ذهب إليه الدكتور السامرائي في تقويم عبارة (مجمل اللغة) ؛ لأن ما أثبتته هو ما ورد في جمهرة المعجمات ، قال الزبيدي : ((اسعطه الرمح إذا طعنه في أنفه ، كما هو نص العين ، وفي الصحاح^(٥) أَسْعَطْتُهُ الرَّمْحَ مِثْلَ أَوْجَرْتَهُ ، إِذَا طَعَنْتَهُ فِي صَدْرِهِ ...))^(٦) .

والذي يبدو لي أن الطعن بالرمح في الأنف من المعاني التي أُخِذَتْ مجازاً ؛ لأن المُسْعَطَ اسم مفعول من أَسْعَطْتَهُ الدَّوَاءَ إِذَا انشَقَّه إِيَّاهُ^(٧) ، ولما كان موضع سعط الدواء الأنف ، إذ السُعُوطُ دَوَاءٌ يُصَبُّ فِي الْأَنْفِ^(٨) حُمِلَ عَلَيْهِ مجازاً الطعن في الأنف .

أقول : إن عبارة الدكتور السامرائي هي الأقرب إلى إيضاح المعنى وضبط الدلالة؛ وتفسير المراد لأن عبارة المجمل عبارة مُلَبَّسَةٌ لا تفي ببيان المراد من معنى المادة اللغوية .

جاء في مختار الصحاح ((السُعُوطُ : الدَّوَاءُ الَّذِي يُصَبُّ فِي الْأَنْفِ ، وَأَسْعَطَهُ فَاسْتَعَطَّ هُوَ بِنَفْسِهِ))^(٩) وعلى وفق ما تقدم نجد أن عبارة المجمل قاصرة عن أداء المعنى ، وقد يكون سبب ذلك القصور من فعل النَّسَّاحِ ، أو تعاهد الزمن على النسخ التي وصل إليها المحقق ، ولم يحسن إتمام ما اعتور عبارتها من نقص .

٣. ومن ضروب نقد العبارة المعجمية في الجهود العراقية البحثية الموازنة بين عبارات متون معجمية مختلفة ؛ لبيان صواب العبارة ، وما به تستقيم ، ويُزَالُ ما اعتورها من مُشْكِلٍ ، يقول الدكتور صلاح الفرطوسي معلقاً على عبارة مختصر العين : ((الفائز : المنتشر

(١) ينظر: مجمل اللغة : ٦٩ .

(٢) ينظر : في الصناعة المعجمية : ١٥٤ ، وهي العبارة التي ذكرها محقق العين الشيخ هادي حسن حمودي، والصواب ما جاء في مجمل اللغة بتحقيق الدكتور زهير عبدالمحسن سلطان ، قال ابن فارس: ((أسعطته الدواء فاستعط، وطعنته فأسعطته الرمح))، ينظر: مجمل اللغة : ١ / ٤٦٢ .

(٣) العين : ١ / ٣٢٠ .

(٤) لسان العرب (س ع ط).

(٥) ينظر : الصحاح (س ع ط) .

(٦) ينظر : تاج العروس (س ع ط).

(٧) ينظر: إكمال الإعلام بتثليث الكلام : ٢ / ٦٣١ .

(٨) الصحاح (س ع ط) .

(٩) مختار الصحاح (س ع ط) .

الغَضَبُ))^(١)، قال : كذا عن الازهري في التهذيب ^(٢) ، والذي في المطبوع : المنتشر العصب من الدواب ^(٣) .

والذي يبدو لي أن عبارة المحقق التي اثبتها في الحاشية نقلا عن مصادره قاصرة عن أداء المعنى والإيفاء بدلالة المادة ، إذ ورد في العين أن الفائز : المنتشر العَصَب من الدواب وغيرها ^(٤) لكن ما معنى (المنتشر العصب) هذه في عبارة العين ؟ وقد ورد في المحكم لابن سيده أن الفائز : المنتشر العَصَب من الدواب وغيرها ، وفار فائره إذا انتشر غضبه ^(٥) ، وكذلك ما ورد في لسان العرب ^(٦) ، وقد تابع الفيروزآبادي الخليل ، فقال : ((الفائز : المنتشر العصب من الدواب وغيرها))^(٧) .

أما صاحب تاج العروس؛ فقد نبّه على وقوع التصحيف في هذه الكلمة إذ قال : الفائز : المنتشر العصب ، هكذا في النَّسَخ بالعين والصاد المهملتين ، وهو وهم ، والصواب الغضب من الدواب ، وغيرها ^(٨) ، وهنا لنا أن نسأل : ما معنى المنتشر الغضب من الدواب وغيرها ؟

ذكر صاحب التاج قول العرب : فار فائره ، وثار ثائره ، إذا غَضِبَ ^(٩) ، أقول : ولعل انتشار الغضب في الدواب وغيره أخذ من قولهم : فار المسك يفور فوارًا ، وفورانًا ^(١٠) ؛ لأن أكثر المعاني في العربية انتقلت من دلالتها المعنوية إلى دلالتها الحسية ، لكن قولهم : في الدواب وغيرها مبهم به حاجة إلى عبارة أكثر دقة وإيضاحًا ، وعلى وفق هذا تتبين صحة ما قاله صاحب مختصر العين ، وصحة ما اثبته المحقق في متن المعجم ، ولا نرى صوابا في ما ذهب إليه بعض معجمات العربية حين أثبتت (العَصَب) بدل (الغَضَب) ، إلا أننا لا نقصي الاحتمال القائل : إن الغضب يكون منتشرًا في الدواب وغيرها ، إلا أن العصب هو ما يكون منتشرًا (أي ناتئًا) في الدواب وغيرها بسبب احتقان الأوردة الدموية عند الغضب، فضلا عن أن الفائز من العيوب الخلقية التي تصيب الدواب وغيرها ، وعلى وفق هذا يمكننا أن نجد وجها من صواب عبارة الخليل ، إذ ربما يكون (الفائز) مرضا عصبيا يصيب الدواب ، وغيرها كحالة الهياج التي تعترى كثيرا منها .

(١) مختصر العين : ٤٥١ / ٦ .

(٢) ينظر : تهذيب اللغة : ٢٧٩ / ٨ .

(٣) العين : ٢٧٩ / ٨ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه والصفحة نفسها .

(٥) ينظر : المحكم والمحيط الأعظم : ٣٢٦ / ١٠ .

(٦) ينظر : لسان العرب (ف و ر) .

(٧) القاموس المحيط (ف و ر) .

(٨) ينظر : تاج العروس (ف و ر) .

(٩) ينظر : المصدر نفسه (ف و ر) .

(١٠) ينظر : لسان العرب (ف و ر) .

وقد اختلفت المصادر في ضبط هذه العبارة ، جاء في بعض كتب التفسير : الفائز المنتشر العصب من الدواب وغيرها (١) .

وأرى أن الإشكال في كلمة (المنتشر) التي اربكت العبارة في كل النصوص التي تقدم ذكرها ، إذ قد تكون (المنتفخ) العصب من الدواب ، وغيرها ، وبذلك تستقيم العبارة ، ويحل الإشكال ، فقد ورد أن الفائز : المنتفخ ، وانتفاخه مكروه في الخيل (٢) ، وهذا دليل على صحة ما ذهبنا إليه ، على أن (الفائز) داء ينشأ عنه انتفاخ العصب في الدواب وغيرها ، وهذا محض اجتهاد في إعادة قراءة النص .

٤. ومن نقد العبارة في متن المعجم العربي القديم ما ذكره الدكتور خليل العطية في تحقيقه معجم (التقفية في اللغة) حين ورد شرح البندنجي للحنديس بأنه الأسود (٣) ، قال شرحه الحنديس (٤) بأنه الأسود مفتقر إلى الدقة إن لم يسقط من الأصل شيء ، وإنما هو الظلمة (٥) .

إنّ ما ذهب إليه الدكتور خليل العطية صواب ، إذ إن الحنديس تعني الظلمة (٦) ، والليل الشديد الظلمة (٧) ، وفي القاموس المحيط : الحنديس ، بالكسر: الليل المظلم ، والظلمة ، وجمعها حناديس (٨) وفي التاج يقال : ليل حنديس ، وليلة حنديسة (٩) . أما معنى السواد الذي ذكره المصنف؛ فقد أورده المعجم الوسيط ، فأشار إلى أن الحنديس : الظلمة ، والليل الشديد الظلمة ، وأسود حنديس : شديد السواد (١٠) .

ورد في بعض كتب اللغة ما يشير إلى أن (الحنديس) يدل على السواد ، إذ يقال : تحنديس الليل من الحنديس ، وهو شدة سواد الليل وظلمته (١١) ، وعلى وفق هذا يكون ما ذهب إليه الدكتور العطية صواباً مع الأخذ بالحسبان أن السواد معنى متفرع عن المعنى الأصلي الذي هو الظلمة .

٥. ذكر محققا العين في تعليقهما على قول الخليل : الحزن والحزن لغتان ، إذا ثقلوا فتحوا ، وإذا ضموا خففوا ، يقال : أصابه حزن شديد ، وحزن شديد (١٢) : وما ذكرناه في العين عن التهذيب (١٣) لأن عبارة الأصول المخطوطة قاصرة ، مضطربة (١٤) .

(١) ينظر : نظم الدرر في تناسب الآيات والسور : ١١ / ٤٦٦ .

(٢) ينظر : الاختيارين : ٤٨٣ .

(٣) ينظر : التقفية : ٤٦٣ .

(٤) هذا من الخطأ الطباعي .

(٥) ينظر : التقفية : ٤٦٣ ، الحاشية رقم (٧٣) .

(٦) ينظر : العين : ٣ / ٣٣٢ ، اللسان (ح ن د س) .

(٧) ينظر : ديوان الأدب : ٥٣ / ٢ ، مختار الصحاح (ح ن د س) .

(٨) ينظر : القاموس المحيط (ح ن د س) .

(٩) ينظر : تاج العروس (ح ن د س) .

(١٠) ينظر : المعجم الوسيط (ح ن د س) .

(١١) ينظر : الأزمنة والأمكنة : ٤٠ / ١ .

(١٢) ينظر : العين : ١٦٠ / ٣ .

(١٣) ينظر : تهذيب اللغة : ٣٦٤ / ٤ .

(١٤) ينظر : العين : ١٦٠ / ٣ ، الحاشية رقم (٥) .

إن أول ما يُلاحظ على نقد المحققين أنهما لم يذكرنا عبارة الأصول المخطوطة لكي يتهايا لنا النظر فيها وموازنتها مع ما ورد في المتن المعجمية الأخرى ، هذا أمر ، والأمر الآخر أن المُحَقِّقِينَ اجتزاً عبارة التهذيب التي أورداها لإتمام نص العين ، فقد ورد في التهذيب ((قال الليث : للعرب في الحزن لغتان ، إذا ثقلوا فتحوا ، وإذا ضموا خففوا ، يقال : أصابه حزن شديد ، وحُزن شديد))^(١) ، والملاحظ أنهما تصرفا تصرفا يسيرا بها .

وورد فيه أيضا أن يونسَ روى عن أبي عمرو أنه يقال : إذا جاء الحزن منصوباً فتحوا ، وإذا جاء مرفوعاً ، أو مكسوراً ضموا الحاء^(٢) ، ومن ثمَّ فإن المكونات الصوتية للفظ (حُزن) تدل على خشونة الشيء ، والشدة فيه^(٣) ، فيكون الضم أنسب في (الحُزن) الذي يعترى الانسان لأنه يتحصل باستجماع أسباب الهم ، أما في (الحَزَن) الذي يدل على الأرض الغليظة ، فيكون الفتح أنسب وأليق باعتبار معنى الخشونة في الأرض ، ولعل أدق العبارات التي كان يلزم المحققين الفاضلين إثباتها هي تلك التي رواها الأزهري عن يونس بن حبيب ؛ لأنها بينت الفرق السياقية التي تعترى لفظ (حزن) في حالات الرفع والجر والنصب .

٦. ومن ضروب نقد العبارة المعجمية ، والوقوف على ما أصابها من تصحيف أو تحريف ، على نحو يُجلى به ما أشكل فيها ، يقول الدكتور مصطفى جواد ناقدا عبارة العين ((فلان يشفع لي بالعداوة أي : يعين عليّ ، ويضادني))^(٤) التي وردت فيه بتحقيق الدكتور عبدالله درويش : ((صوابه يشفع عليّ ؛ لأنه ضرر ، واللام للنفع ، والصواب أيضا : يضارتي بالراء ، لا بالبدال))^(٥) .

أقول : ما ورد في العين خلاف ما ذهب الدكتور مصطفى جواد إلى تصويبه ، إذ قال الخليل: ((الشافع : المعين ، يقال فلان يشفع لي بالعداوة ، أي يعين عليّ ، ويضادني))^(٦) ، وفي مجمل اللغة ((فلان يشفع لي بالعداوة))^(٧) ، وفي المقاييس ((حُكي أن فلانا يشفع لي بالعداوة ، أي يعين علي بالعداوة ، وهذا قياس الباب ، كأنه يصير من يعاديه شفعا))^(٨) ، إلا أنني وجدت تصويب العبارة الذي ذكره الدكتور مصطفى جواد قد ذكره ابن سيده نقلا عن العين ، قال : ((صاحب

(١) تهذيب اللغة : ٢١١ / ٤ .

(٢) ينظر : تهذيب اللغة : ٢١١ / ٤ .

(٣) ينظر : مقاييس اللغة (ح ز ن) .

(٤) ينظر : العين : ٢٦١ / ١ .

(٥) ينظر : عين أخرى على العين (مقال) : ٢٠٤ .

(٦) العين : ٢٦١ / ١ .

(٧) مجمل اللغة : ٥٠ / ١ .

(٨) مقاييس اللغة : ٢٠١ / ٣ .

العين : هو يشفع عليّ بعداوة أي : يعين))^(١) ، وقد تقدم نص معجم العين وليس فيه ما نص عليه ابن سيده ^(٢) .

أقول : إن الذي يبدو لي أن الدكتور مصطفى جواد اعتمد في تقويم هذه العبارة وتصويبها على ما جاء في القاموس المحيط ((إنه ليشفع عليّ بالعداوة أي : يعين عليّ ، ويضارتي))^(٣) ؛ لأن عبارته تكاد تكون عبارة القاموس نفسها ، وفي حدود اطلاعي على مختلف المصادر لم يرد قولهم : (يشفع عليّ) إلا في هذين المعجمين ، وعلى وفق هذا تكون عبارة العين صحيحة واضحة ، لا غبار عليها ، ويكون نقد الدكتور مصطفى جواد غير واضح ، وغير دقيق ؛ لأن الأشيع في هذه العبارة فضلا عما نصت عليه جمهرة معجمات العربية هو قولهم : فلان يشفع لي بعداوة .

٧. نقد الدكتور إبراهيم السامرائي ما ورد في قول ابن فارس : ((يقال : مررت بخريق من الأرض بين مسحاوين ، وهي التي قد اتسع نباتها ، والجمع الخرق))^(٤) ، إذ قال : ((أقول : إن هذه العبارة تثير الإشكال ، وذلك بتعريف الأرض ، الخريق هو أم للمسحاء ؟ لأن المؤلف لم يشر بوضوح ، وعبارته غامضة . إن الأرض التي اتسع نباتها هي الخريق ، وأما المسحاء ، فهي التي لا نبات فيها))^(٥) .

أقول : عبارة المجلد حقا فيها إشكال يُلبس معه فهم المعنى ، فقد ورد أنه يقال : ((مررت بخريقين بين مسحاوين ، والمسحاء أرض لا نبات فيها ، والخريق الذي توسط بين مسحاوين بالنبات ، والجمع الخرق))^(٦) ، وقال أيضا : ((مررت بخريق من الأرض بين مسحاوين))^(٧) ، و ((مررت بخريق من الأرض بين مسحاوين ، والجمع خرق))^(٨) ، وورد أنه يقال : ((مررت بخريق من الأرض بين مسحاوين ، والخريق الأرض التي توسطها النبات ، قال ابن شميل : المسحاء قطعة من الأرض مستوية جرداء كثيرة الحصى ليس فيها شجر ، ولا تنبت غليظة جلد تضرب إلى الصلابة))^(٩) .

أقول : الملحوظ على ما ورد في المعجمات بشأن بيان معنى الخريق ، إن عباراتهم فيه جاءت مختلفة ومتباينة بما فيها عبارة التهذيب والصحاح ، إلا أن أوفى عبارة تزيل اللبس ، والإشكال هي عبارة اللسان التي رويت عن ابن شميل ، إذ فيها بيان معنى اللفظة على نحو من الترتيب والوضوح

(١) المخصص : ٨٥ / ٤ .

(٢) لدى الباحث مشروع عمل موسوم بـ (نصوص العين في آثار ابن سيده الاندلسي دراسة وجمع وتوثيق) عسى الله أن يساعدي على انجازه .

(٣) القاموس المحيط (ش ف ع) .

(٤) مجمل اللغة (خ ر ق) .

(٥) في الصناعة المعجمية : ٣١٨ .

(٦) تهذيب اللغة : ١٤ / ٧ .

(٧) الصحاح (م س ح) .

(٨) المصدر نفسه (خ ر ق) .

(٩) لسان العرب (م س ح) .

والدقة، وعلى وفق ما تقدم نرى أن الدكتور السامرائي كان مصيبا فيما ذهب إليه لتقويم عبارة ابن فارس التي يُشكّل، على القارئ بله المتخصص، فهُمُّها ، وتوجيهُها على النحو الصحيح .

منهج الدارسين العراقيين المحدثين في نقد العبارة المعجمية

١. أوردت فيما تقدم أنموذجات من نقد العبارة المعجمية ، إلا أنني أود الإشارة إلى أمر مهم هو أن أكثر الدارسين العراقيين المحدثين المعنيين بنقد العبارة المعجمية هم الدكتور إبراهيم السامرائي والدكتور مهدي المخزومي ، عند تحقيقهما معجم العين ، ومختصر العين بتحقيق الدكتور صلاح الفرطوسي تلاهم الدكتور خليل العطية عند تحقيقه معجم (التقفية) .

٢. إن أكثر مواضع نقد العبارة جاء في حواشي تحقيق المعجمات التي نهض بها الدارسون العراقيون المحدثون ، وقل من أفرد لها هذا الضرب من النقد المعجمي ببحث أو مقال أو دراسة وربما يُعزى سبب ذلك إلى أن المتون المعجمية القديمة اعتري عباراتها كثير من التحريف والتصحيف والزيادة والنقصان ، فوجب على الدارسين التنبيه على ذلك وإصلاح خللها على نحو يقدم النص بالصورة الأقرب إلى الدقة والوضوح ، ولاسيما ما يتعلق بالعبارة.

٣. يورد الدارسون العراقيون المحدثون العبارة الأصل ، ومن ثمّ يعمدون إلى تصويبها أو تصحيحها أو إتمامها من المصادر المساعدة الأخر التي يعتمدونها في تحقيقاتهم.

٤. نهج بعض الدارسين منهاجا خاصا في نقد العبارة المعجمية كالدكتور إبراهيم السامرائي، إذ يعيد قراءة المتون المعجمية المحققة، لما رآه من خلل ، قد يكون محقا فيه غالبا، في بعض المتون المعجمية المحققة كـ(مجمل اللغة) لابن فارس ، ناسبا ذلك إلى قلة دربة المحقق في صناعة التحقيق .

٥. عمد بعض الدارسين العراقيين المحدثين، في تقديم العبارة المعجمية، إلى موازنتها بعبارات أخر وردت في المعجمات ؛ لإظهار الصواب في عبارة المتن المعجمي المحقق وسواه بالاعتماد على حس الناقد أحيانا ، و على ما يجده في متون اللغة الأخر .

٦. تخطئة عبارة معجمية صائبة اعتمادا على عبارة متن معجمي انفرد بإيرادها ذلك المتن ، وهذا أمر لا يعول عليه ، ولاسيما عدم تتبع العبارة الصائبة في أكثر من مصدر حتى يكون الحكم عليها بالصواب أو الخطأ واضحا ودقيقا .

المبحث الثالث

نقد المادة اللغوية في معجمات الألفاظ القديمة

مدخل

نعني بالمادة اللغوية ((اللفظة التي تعطي مفهوماً معيناً مهما كان عدد حروفها))^(١) ، وقد يراد بالمادة اللغوية فيما يتعلق بالمعجمات ((الأصل أساسياً كان أو فرعياً ، ولا عبرة مما يشتق منه فالفعل أياً كان نوعه ، وجميع مشتقاته يُعد كله أصلاً))^(٢) .

إن المادة اللغوية في المعجمات العربية تخضع لمبدئي الجمع والوضع^(٣) ، وقد لاحظ المعجميون العرب القدامى هذا الأمر وأدركوه إلا أنهم، عند تطبيقه غالباً في معجماتهم، تغاضوا عنه قصداً أو غفلاً ، يقول ابن منظور : ((إنني لم أزل مشغولاً بمطالعات كتب اللغات ، والاطلاع على تصانيفها ، وعلل تصارييفها ، ورأيت علماءها بين رجلين : إما من أحسن جمعه ، فإنه لم يُحسن وضعه ، وإما من أجاد وضعه ، فإنه لم يجد جمعه ، فلم يفد حسن الجمع مع إساءة الوضع ولا نفعت إجادة الوضع مع رداءة الجمع))^(٤) ، وقد تحدثنا عن مبدأ الجمع في الباب الأول ، أما في هذا المقام فالحديث عن مبدأ الوضع ؛ لأنه يمثل الخطوة الحاسمة في هذا الفن ، وهو يتجلى بأمرين مهمين هما :

أ. اختيار المداخل وترتيبها على وفق نظام معين .

ب. ترتيب الكلمات والمشتقات تحت ذلك المدخل^(٥) .

وقد اعترت هذا المبدأ وما انطوى عليه من محددات كثيرة من المشكلات التي نبه عليها الدارسون ولاسيما ما يتعلق بالمدخل والترتيب ، منها : صعوبة التبويب والترتيب ، وكثرة الحشو والاستطراد والتكرار في الصيغ داخل المادة اللغوية الواحدة ، وقصور التعريف بكثير من مواد المعجم العربي القديم^(٦) .

إن المادة اللغوية ، في نظرنا ، لا تعني المداخل وترتيبها فحسب، بل هي كل واحد لا يتجزأ يتكون من المداخل وترتيبها ، وكل ما يشتق منها^(٧) ، ولا نوافق في الرأي من ذهب إلى حصرها في المداخل والترتيب^(٨) ؛ لأن المعجم الكامل ((هو الذي يضم كل كلمة مصحوبة بشرح معناها ، واشتقاقها ، وطريقة نطقها ، وشواهد تبين مواضع استعمالها))^(٩) ، وهذا يعني أن المادة اللغوية في المعجم ينبغي أن تضم ثلاثة عناصر هي :

١. الصوت (طريقة نطق الكلمة وما تأتلف منه من أصوات) .

(١) المعجم العربي (نصار) : ٢٦ / ١ .

(٢) دراسات في القاموس المحيط : ٩٣ - ٩٤ .

(٣) ينظر : مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي : ١١٨ .

(٤) لسان العرب : ٧ / ١ (المقدمة) .

(٥) ينظر : مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي : ١١٨ - ١١٩ .

(٦) ينظر : المعجم العربي دراسات في المادة والمنهج والتطبيق : ٢٦٣ .

(٧) ينظر : الجاسوس على القاموس : ١٠٦ .

(٨) ينظر : المحيط في اللغة للصاحب بن عباد دراسة في المنهج والمادة (أطروحة) : ٢٨ .

(٩) الصحاح (مقدمة المحقق) : ٣٨ .

٢. دلالة اللفظة (معناها المعجمي والسياقي) .

٣. ووظيفتها (أي ما تؤديه وما تحمله من دلالة وصوت في سياق التركيب) (١) ، وقد

انصرف المعجميون القدامى إلى التعاطي مع اللفظة / الكلمة التي تمثل المادة اللغوية المعجمية على نحو عملي؛ لأن مهمة المعجم اللغوي هي الكشف عن معاني الكلمات سواء من ناحية المبنى أو المعنى (٢) .

إن ترتيب مداخل المواد المعجمية أمر غاية الأهمية ؛ لأنه قوام المعجم في حقيقة الأمر ، وقد ذهب الدارسون إلى بيان نوعيه اللذين ينبغي مراعاتهما عند وضع المعجم ، وهما : الترتيب الخارجي للمدخل ، أو ما يسمى بـ (الترتيب الأكبر) (٣) ؛ لأنه ((يُعد شرطاً لوجود المعجم ، وبدونه يفقد العمل المعجمي قيمته المرجعية)) (٤) ، والترتيب الداخلي ويسمى بـ (الترتيب الأصغر) الذي يُعنى بترتيب المادة اللغوية داخل الوحدة المعجمية الواحدة ، وتبدو عناية المعجميين العرب القدامى به قليلة نوعاً ما إذا ما قيس على الترتيب الأكبر (٥) ، ونواجه في هذا الضرب من الترتيب مشكلات جمة تؤدي ، غالباً ، إلى اضطرابه منها :

أ. توهم الأصالة في بعض المفردات والألفاظ، مما يؤدي إلى الإخلال في وضعها تحت المدخل المناسب .

ب. الاضطراب في ترتيب المواد اللغوية كخلط الأسماء بالأفعال ، والمجرد بالمزيد ، وعدم مراعاة ترتيب المشتقات والجموع ، والظواهر التي تعترى كثيراً من المواد اللغوية .

ت. الإخلال بعزو المادة اللغوية إلى أصلها الصحيح الذي ولدت منه .

ث. كثرة الحشو والاستطراد؛ بسبب سوء الترتيب الداخلي للمادة اللغوية .

ج. كثرة نقولات اللاحقين عن السابقين من غير تمحيص ، أو فحص للمواد اللغوية التي في المتن المعجمي القديم، من غير الحاجة إلى إيرادها ، فضلاً عن انعدام الترتيب الصحيح لتلك المواد بما يضمن انسجامها ، وتوائمها في متن المعجم .

وقد تنبّه المعجميون المعاصرون على تلك المشكلات ، ولاسيما ما يتعلق بالترتيب الداخلي للمواد اللغوية ، فعالجوه على وفق ضوابط يمكن الإطمئنان إلى القول : إنها كانت وافية في هذا الشأن إلى حد كبير ، على نحو ما صنعت لجنة تأليف (المعجم الوسيط) الذي أصدره مجمع اللغة العربية في القاهرة ، ومن أظهر تلك الضوابط :

أ. تقديم الأفعال على الأسماء .

ب. تقديم المجرد على المزيد من الأفعال ، وترتيب الأسماء ترتيباً هجائياً .

ت. تقديم المعاني الحسية على المعاني العقلية ، والمعاني الحقيقية على المجازية .

(١) ينظر : المتن اللغوي في المعجم العربي القديم دراسة في كيفية المعالجة (بحث) : ٢ .

(٢) ينظر : الكلمة دراسة لغوية معجمية : ١٨ .

(٣) ينظر : صناعة المعجم الحديث : ٩٨ - ٩٩ .

(٤) معالجة المادة المعجمية في المعاجم اللفظية القديمة (بحث) على موقع www.dhsha.com : ١٨ .

(٥) ينظر : المصدر نفسه : ٢٢ .

ث. تقديم الفعل اللازم على المتعدي (١) .

أما شرح المادة المعجمية والتعريف بها ، فهو صنو مدخلها لا انفصام بينهما ، ولا انفكاك إذ كيف يكون معجما بمادته من غير مدخل ؟ وكيف يكون معجم بمدخله من غير مادة وضعت فيه ؟ والمراد من شرح المادة المعجمية الإخبار عن الخصائص الذاتية ، والخصائص العلائقية التي تكون للمفردات (٢) .

قد أولى الدارسون العراقيون نقد المادة المعجمية عناية واضحة كان من نتائجها أن وقفوا على ما كان يشوبها في المعجمات القديمة من اضطراب سواء كان في شرحها أم في ترتيبها الخارجي والداخلي ، يقول الشيخ محمد حسن آل ياسين عند حديثه عن منهج ابن فارس في مقاييسه : لقد اتبع ابن فارس نظاما خاصا لتسلسل المفردات داخل الحرف ، وهو أن لا يرد بعد الحرف الأول من الكلمة إلا الحرف الذي يليه ، فكان ذلك نسقا مميزا انفرد به (٣) ، ويخلص إلى أن معجماتنا التراثية بسبب سوء الوضع أو الجمع، صعوبة المراس ، بعيدة الغور ، يشق على غير الدارسين ، والمختصين بله حتى هؤلاء، أن يرجعوا إليها حين تعوزهم الحاجة إلى ذلك (٤) . إن جمع مادة المعجم وترتيبها ، ومن ثم شرحها أحد مقومات الأصالة في هذا الضرب من التأليف اللغوي ، إذ يرى الدكتور مصطفى جواد أن في دراسة المعجمات الأصيلة متعة وفائدة ، ويعني : بالمعجمات الأصيلة المعجمات التي تحتوي على أصالة في البحث اللغوي كصاح الجوهري أو أصالة في الجمع والشرح كأساس البلاغة للزمخشري ، والمصباح المنير ، أو أصالة في الاختصار كمختار الصحاح لأبي بكر الرازي (٦٩٦ هـ) ، والمعجمات غير الأصيلة التي يغلب عليها التقليد والنقل البليد (٥) .

والنص يجلو لنا بوضوح الأسس النظرية التي نهضت عليها المدونة المعجمية العربية القديمة ، فهي ، بحسب تصنيف الدكتور مصطفى جواد ، أصيلة وغير أصيلة ، ومن أهم مقومات الأصالة أن يُحسن المعجمي الإحاطة بواقع اللغة بأخذه بمظاهر النمو والتطور والتماسه فيها ، وإجادة جمع مادة معجمه ، والإيفاء بشرحها وترتيبها ، وحسن اختصارها في المختصرات المعجمية وقد بدت عنايته بشأن مادة المعجم القديم على نحو أدى به إلى وسم المعجمات التي لم يحسن فيها الجمع ولا الوضع بأنها غير أصيلة ، ومؤدى هذا الرأي أن كل عمل معجمي لا يُحسن ترتيب المادة المعجمية ، وشرحها لا يمكن عدّه عملا معجميا أصيلا ، ومن ثم فإن المادة المعجمية هي صلب المعجم ووجوده النظري والعملي معا ، وعلى وفق هذا يمكن الذهاب إلى جملة من السمات التي ينبغي توافرها عند معالجة المادة المعجمية ، وهي :

أ. إجادة الجمع بتتبع الكلم القديم والجديد ، الذي جدّ في العربية بُعيد ما يعرف بـ (عصور الاحتجاج) ، وإدخاله في متن المعجم ما دام موافقا لكلام العرب من غير

(١) ينظر : المعجم الوسيط : ٢٧ / ١ (المقدمة) .

(٢) ينظر : قضية المصادر في جمع مادة المعجم (بحث) : ٧٨٧ .

(٣) ينظر : المعجم الذي نطمح إليه (بحث) : ٣٠ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٣٢ .

(٥) ينظر : دراسة المعجمات العربية ، المصباح المنير (بحث) : ٢٣١ .

النظر إليه على أنه (مولد) فلا يُعتدّ به ، فكل قديم كان في زمنه جديدا ، وكل جديد آيل إلى القَدَم .

ب. إجادة الوضع بترتيب مادة المعجم ، ومعرفة مداخلها ، ووضعها في موضعها الصحيح على وفق ما يقتضيه المنهج الذي صرّح به المعجمي ، وبما ألزم به نفسه ، من غير إخلال بذلك بما يكفل للسامع والباحث حصول معرفته بالمادة المشروحة على نحو مرضٍ فلا يترك الغموض يحيط بها ، ولا التخليط يشوبها .

ت. الابتعاد عن الاستطراد عند شرح المادة المعجمية ؛ لأن ذلك يؤدي إلى عسر البحث في متن المعجم فضلا عن عدم بلوغ المعنى المراد البحث عنه ، أو فقدان الترابط الموضوعي بين أجزاء ذلك الشرح حتى أدى هذا الأمر إلى أن يشرح بعض المعجميين القدامى قسما من موادهم اللغوية في متونهم المعجمية بكلمات لم تحو شرحا لتلك الكلمات نفسها^(١) . إن نقد المادة المعجمية بوصفها المعجم نفسه ، يقتضي دراسة مستقلة إلا أننا رأينا معالجتها في دراسات اللغويين العراقيين على النحو الآتي:

١. معالجة مسألة الإهمال والاستعمال .
 ٢. معالجة مسألة وضع المادة اللغوية في غير موضعها وعزوها إلى غير أصلها .
 ٣. معالجة مسألة الإنفراد بذكر صيغة ما ، أو الإنفراد بذكر معناها .
 ٤. معالجة شرح المادة المعجمية بشرحها شرحا غير وافٍ .
- وقد شخّص أحد الدارسين العراقيين المحدثين جملة من المشكلات التي تتعلق بالمادة اللغوية في متن المعجم العربي بما يأتي :

١. وضع الألفاظ في غير موضعها الصحيح^(٢) .
٢. عدم ترتيب الصيغ داخل المادة المعجمية الواحدة ترتيبا منهجيا واضحا
٣. تكرار الصيغ مع معانيها من غير جديد ينفع^(٣) .
٤. إغفال عامل التجرد والزيادة في الترتيب^(٤) .
٥. إغفال الترتيب الوضعي في إيراد المعاني^(٥) .

أولا: الإهمال والاستعمال

أول من نبّه على هذه المسألة الخليل بن أحمد الفراهيدي في العين ، فذكر ما كان مستعملا من أصول اللغة وألفاظها ، وما كان مهملا لم يرد في كلام العرب^(٦) ، ومن أظهر أسباب هذه الظاهرة سعة اللغة ، وعدم تمام الاستقراء ، وإهمال الكلم الذي جدّ في العربية بعيدا ما يعرف بـ (عصور الاحتجاج) ، فضلا عن عدم وضوح الرؤية عند المعجميين القدامى في تعاملهم مع

(١) ينظر: دراسة المعجمات العربية ، المصباح المنير (بحث) : ٢٣١ .

(٢) ينظر: البناء الداخلي للمعجم العربي (رسالة) : ٥١ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٥٢ .

(٤) ينظر: المصدر نفسه : ٥٧ .

(٥) ينظر : المصدر نفسه والصفحة نفسها .

(٦) ينظر : المعاجم العربية المجنسة (العريان) : ٤٢ ، ٥٨ .

مستويات الأداء اللغوي على نحو ما ذكرنا آنفاً، وفقدان التحليل المنظم لكل ما أثر عن العرب من كلام والتشدد في معايير أخذ اللغة^(١)، فضلا عن أن مناهج بعض المعجمات كالعين حملت أصحابها على إهمال بعض الألفاظ، مع عدم وجود ما يشير إلى استعمال تلك الألفاظ فيما تحصل لديه ووصل إليه من كلام العرب^(٢).

وقد تباينت أساليب الدارسين العراقيين في نقد هذه الظاهرة في معجمات الألفاظ سواء كانت تلك التي حققوها أم تلك التي عكفوا على دراستها دراسة في مجالات شتى، فمن أساليب النص عليها أن يقولوا: ليس في المطبوع كذا على نحو ما فعل الدكتور صلاح الفرطوسي في تحقيقه (مختصر العين)^(٣)، لكن هذا التعبير الذي استعمله الدكتور الفرطوسي لم يكن واضحا ولا دقيقا في النص على كون المادة مهملة، أو مستعملة.

وعلى نحو ذلك ما استعمله محققا العين إلا أن أسلوبهما كان أدق وأوضح وأوثق في النص على كون المادة مهملة أو مستعملة^(٤)، ومما ينبغي التنبيه عليه هنا هو أن الإهمال لا يعتري ألفاظا فحسب بل قد يصيب أبوابا برمتها، قال محققا العين حين عرضا لباب الخماسي من السين: ((لم يعقد هذا الباب في الأصول المخطوطة فعقدناه مستهدين بخطة الكتاب العامة، وبما فعله الزبيدي في مختصر العين، والأزهري في التهذيب. وكانت المفردات الخماسية قد خلطت بالرباعية بفعل النسخ، فاستخلصناها وهي معدودة))^(٥).

وسنفصل القول فيما ورد مهملا في نقود الدارسين العراقيين المحدثين، على النحو الآتي:

١. ذكر محققا العين في مادة (ب س م) أنه زيدت عليها مادة (مسب) في الأصول المخطوطة وهي من تخليط النسخ، لأن مسب من الأوجه المهملة، والمذكور في ترجمتها هو "مسأب"، وهو من الثلاثي المعتل، وسيجيء ذكره فيه^(٦).

والمحققان مصيبان فيما ذهبوا إليه من نقد إذ لم يرد "مسب" إنما ورد "مسأب" و "مسأب"^(٧) وهذا ليس من مقلوب "ب س م" إنما هو من "س أ ب"^(٨)، وهو "الميسب" و "الميسأب" سقاء العسل^(٩)، وفي التهذيب: يقال: للزق مسأب أيضا، وقال شمر: المسأب أيضا وعاء يجعل فيه العسل^(١٠)، وهو السأب الذي جمعه سؤوب، والمسأب مثله، وهو سقاء العسل أيضا^(١١)، ومثله ما ورد في لسان العرب^(١٢)، وعلى وفق هذا يكون "مسأب"

(١) ينظر: الجهود المعجمية للدكتور إبراهيم السامرائي (رسالة): ٦٦.

(٢) ينظر: نصوص من كتاب تكملة العين للخارزنجي، جمع وتوثيق ودراسة: ١٠.

(٣) ينظر: مختصر العين: ١٩٢/٢، ١٩٣، ١٩٣/٥، ١٩٣/٥، ٦-٥/٤، ٦٤/٣، ٦٦، ٦٧، ٢/٤ على سبيل التمثيل

(٤) ينظر: العين: كل ما ورد من أبواب العين التي فيها إشارة إلى هذه القضية وهي كثيرة جدا

(٥) العين: ٣٤٥/٧، الحاشية (*).

(٦) المصدر نفسه: ٢٧٧/٧.

(٧) ينظر: المنجد في اللغة: ١٩١.

(٨) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ٥٦٠/٨.

(٩) ينظر: المخصص: ٤٤٣/١.

(١٠) ينظر: تهذيب اللغة: ٧١/١٣.

(١١) ينظر: الصحاح (س أ ب).

(١٢) ينظر: لسان العرب (س أ ب).

من الثلاثي " سَاب " مقلوب " سَبَأ " المهموز لا المعتل ، ولا يكون من مقلوب " ب س م " كما أشير إليه في الأصول المخطوطة ، ونبه المحققان على كونه خطأ، إذن يكون إهمالها واردا ؛ لأن هذه المادة " مَسَبَ " لم ترد في أصول اللغة من معجمات وغيرها .

٢. ومن ذلك ما ذكرناه في بيان دلالة لفظة " التُّرَّة " التي أهملت المعجمات ذكرها ، ولم يرد منها غير " التُّرْهَة " قالوا : ((كذا في الأصول المخطوطة وليس في مادة " ترر " في معجمات العربية شيء من هذا ، فليس فيها إلا التُّرْهَة)) (١) .

أقول : لم ترد هذه اللفظة حقا ، وكلام المُحَقِّقِينَ يُشعر بأنها من المهمل الذي لم يُلتفت إليه غير أن هناك مفردة على الهيئة نفسها مع تغاير الضبط قد تكون هي المقصودة لما بين (التُّرَّة) و (التُّرْهَة) من علاقة دلالة ووشيجة معنى ، إذ جاء ((من جلس مجلساً لم يُذكر الله فيه كان عليه تِرَة ، والتِّرة : النقص ...)) (٢) .

وقد تكون اللفظة قد تعرضت للتصحيف ، فأصلها " التُّرَّة " ، إذ وردت في قول رؤبة :

وَحَقَّةٌ لَيْسَتْ بِقَوْلِ التُّرَّةِ (٣)

والواحدة : تُرْهَة (٤)

وفي تهذيب اللغة : قال أبو زيد : من أسماء الباطل الترهات البسابس ، وجاء فلان بالتُّرَّة ، وهي واحدة التُّرْهَات (٥) ، وفي المحكم والمحيط الأعظم : التُّرْهَات ، والتُّرْهَات الأباطيل ، واحدها تُرْهَة ، وهي التُّرَّة ، والجميع التُّرَّه ، وقيل : التُّرَّة ، والتُّرْهَة واحد ، وهو الباطل (٦) ، وفي لسان العرب : التره ، بضم التاء ، وفتح الراء المشددة ، وهي في الأصل : الطرق الصغار المنشعبة عن الطريق الأعظم (٧) .

وعلى وفق ما تقدم يمكن القول : إن " التُّرَّة " التي نص محققا العين على عدم استعمالها هي " التُّرَّة " بعد أن صُحِّفَتْ ، ووضعت على هائها نقطتان ، وبذلك تكون في مادة " تره " لا في " ترر " ؛ لأن " التُّرَّة " تعني التحريك ، كما ورد في حديث عبدالله بن مسعود : ((إنه أتني بسكران فقال : تَرْتِرُوهُ ، وَمَزْمَزُوهُ)) أي : حركوه (٨) ، وقد أشكل الأمر على المُحَقِّقِينَ فظننا أن " التُّرَّة " بالتاء وهي بالهاء فقررا ما قرراه في شأن هذه المفردة من غير التثبيت من صحة رسمها ، فَعَزَّيْتُ إلى غير أصلها وُظُنَّ بإهمالها ، وهي ليست مهملة لا في العين ، ولا في غيره من معجمات العربية وصحيح ما قررته الأصول المخطوطة بعد النظر في التصحيف الذي أصاب الكلمة .

(١) العين : ١٠٦ / ٨ ، الحاشية رقم (٣) .

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر : ١ / ١٨٩ .

(٣) ديوان رؤبة : ١٦٦ .

(٤) ينظر : العين : ٣٣ / ٤ .

(٥) ينظر : تهذيب اللغة : ١٢٩ / ٦ .

(٦) ينظر : المحكم والمحيط الأعظم : ٤ / ٢٧٨ .

(٧) ينظر : لسان العرب (ت ر ه) .

(٨) النهاية في غريب الحديث : ١ : ١٨٦ ، وينظر : لسان العرب (ت ر ر) .

٣. ذكر الدكتور صلاح الفرطوسي محقق مختصر العين حين أتى على إيراد كلمة (العُجَاهن) بمعنى الطباخ (١) ، أنها ليست في مطبوع العين ، وعن أبي عبيد في التهذيب (عَجَهْنَ) (٢) ، وقد أصاب الدكتور الفرطوسي في ما ذهب إليه ، فلم ترد هذه الكلمة بهذا المعنى في مطبوع العين (٣) ، ولم يلحقها المحققان بالمطبوع بالاعتماد على مختصر العين على الرغم من اعتمادهما عليه في كثير من المواضع في إكمال ما يسقط من أصول مواد العين ، إلا أنهما يغفلان هذا المنهج في بعض الأحيان فلا يرجعان إلى مختصر العين على الرغم من الرجوع إلى هذا المختصر في هذا الموضوع الذي يُخَيَّل للباحث أن إغفال ذكر هذه المفردة يشير إلى إهمالها وعدم استعمالها البتة.

جاء في جمهرة اللغة أن (عُجَاهن) واحدة (العُجَاهن) وهو الطباخون القائمون على الآكلين في العُرُسات (٤) ، وكذلك ما ورد في تهذيب اللغة (٥) ، وفي الصحاح أن العُجَاهن بالضم الخادم ، والطباخ ، والجمع العُجَاهنة بالفتح (٦) ، وورد في المخصص أن العُجَاهن يعني الإنسان القائم بأمر العروس ، وتسميه العوام " الشَوْشَبِينَ " (٧) ، كذلك ما ورد في المحكم والمحيط الأعظم (٨) ، وفي لسان العرب العُجَاهن : القَتْفُذ ؛ لأن القَتْفُذ يسري ليله كله ، وقد يجوز أن يكون معناه الطباخ ؛ لأن الطباخ يختلف أيضا (٩) ، وقد نقل صاحب القاموس كلام الخليل بتصريف وزاد عليه أن العُجَاهن تعني الخادم ، أو الطباخ (١٠) ، وفي تاج العروس : العُجَاهن الخادم ، والطباخ أيضا (١١) ، ويبدو لي أنه لولا إشارة محقق مختصر العين إلى أن هذا المعنى مما يثبت لكلمة (عُجَاهن) لظنَّ بإهمالها في العين ، ولكني أرى أن الخليل لم يورد هذا المعنى ؛ لأن السياق العام يدل عليه ، فلا يُحْمَل عدم ذكره ذلك على الوهم ، أو السهو ، أو الغلط بل ربما على سقوط الكلمة بهذا المعنى من الأصول المخطوطة .

٤. ذكر الدكتور خليل بنيان الحسون أن الزبيدي استدرک على الفيروزآبادي مادة (ن ب د) التي لم يذكرها الفيروزآبادي وقال : ((ومما يستدرک عليه : نبد الشيء كَفَرِحَ و سَكَنَ عن الزمخشري ، والنبادية : جرة الخمر والخل عامية)) (١٢) ، قال الدكتور الحسون : الزمخشري لم يذكر هذه المادة في أساس البلاغة ، وهي أصل مستقل أيضا ، فقد ورد بعد نأد نثد في القاموس (١٣).

(١) ينظر : مختصر العين : ٦٢ / ٢ ، الحاشية رقم (٥).

(٢) ينظر : تهذيب اللغة : ١٧٠ / ٣ .

(٣) ينظر : العين : ٢٧٧ / ٢ .

(٤) ينظر : جمهرة اللغة : ١٢١٠ / ٢ .

(٥) ينظر : تهذيب اللغة : ١٧٠ / ٣ .

(٦) ينظر : الصحاح (ع ج ه ن) .

(٧) ينظر : المخصص : ٤٢٧ / ١ .

(٨) ينظر : المحكم والمحيط الأعظم : ٣٨٧ / ٢ .

(٩) ينظر : لسان العرب (ع ج ه ن) .

(١٠) ينظر : القاموس المحيط (ع ج ه ن) .

(١١) ينظر : تاج العروس (ع ج ه ن) .

(١٢) ينظر : المصدر نفسه (ن ب د) .

(١٣) ينظر : الانتصاف للفيروزآبادي من مستدرکات الزبيدي : ٤٣ .

أقول : وردت هذه اللفظة في حديث صحابي من أفصح العرب – كما توافق الدارسون على ذلك قديما وحديثا – إذ قال عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) : ((جاءت جاريتة بسويق فجعل إذا حركته ثار له قُشار وإذا تركته نَبَدًا ، أي : سكن ، وركد)) (١) .

وقد ورد الحديث برواية أخرى هي " نثد " بدل " نبد " إلا أن الخطابي (٣٨٨ هـ) اعترض على هذا التوجيه ورأى أن أصله " رثد " إذ قال : لا ادري ما هو ؟ وأراه رثد بالراء أي : اجتمع في قعر القدرح ، ويجوز أن يكون (نَثَطَ) بإبدال الطاء دالا (٢) .

أقول : إن عدم الالتفات إلى مستوى الأداء اللغوي النثري متمثلا بالحديث النبوي الشريف ، أو أحاديث مجابليه من الصحابة (رضي الله عنهم) وهم أعلى طبقة في الكلام من غيرهم هو الذي أدى إلى إهمال هذه اللفظة ، أو عدم التأكد من ورودها في متن اللغة ، والظن أنها محرفة على ما ذهب إليه الخطابي ، وقد وردت هذه اللفظة على نحو آخر ، فهي (نَثِدَ) أو (نَثَدَ) (٣) ، كذلك نُصَّ على أن فيها لغتين " نَثَدَ " مكسور الشاء ، و " نَثَطَ " (٤) ، والذي نراه أنه " نبد " وليس أي بناء آخر ، ودليلنا على صحة ذلك هو أن المتون اللغوية اختلفت ، وتغايرت في النص عليه ، فقالوا : " رثد " و " نثط " ، وهذا الاختلاف يدل على أن أصل هذه اللفظة مما أهملته معجمات العربية والمدونات الأدبية فلم نجد ، على كثرة التقصي ، ذات رحم بين هذا الذي ذكرته معجمات العربية وبين " نبد " لكن لا ينبغي الجزم بنفي هذه اللفظة عن متن المعجم مادامت قد وردت بوجه من الوجوه في كلام صحابي من أفصح الفصحاء ، والقول بتصحيحها لم يثبت لطروق الاحتمال فيه ، فلم يقرروا أهي " رَثَدَ " أم " نَثَطَ " أم " نَثَدَ " أم " لَثَدَ " (٥) ؟ والأخيرة بمعنى نضدت الطعام بعضه فوق بعض .

أقول : إن الذي استدركه الزبيدي في مادة " ن ث د " هو ((نَثَدَ الشيء بيده : غمزه)) (٦) ، في حين أنه لم يستدرك " نبد " كما ذكر الدكتور الحسون في ذا الموضوع ، قال الزبيدي : ((نبد الشيء : كَفَّرِحَ : سكن عن الزمخشري ، وبه روي حديث عمر ، والنبادية : جرة الخمر ، والخل عامية)) (٧) وعلى وفق هذا تكون " نبد " مما استدركه الزبيدي على الفيروزآبادي كما قرر الدكتور الحسون إلا أنه لم يقل بتغاير اللغات في هذه المادة ، بل قالها في مادة " ن ث د " التي تليها (٨) . والذي ورد في القاموس المحيط مادة " ن ث د " (٩) بمعنى : سكن وركد .

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر : ٦ / ٥ .

(٢) ينظر : غريب الحديث (الخطابي) : ٩٩ / ٢ .

(٣) ينظر : الدلائل في غريب الحديث (السرقسطي) : ٤٦٤ / ٢ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٤٦٦ / ٢ .

(٥) ينظر : المصدر نفسه : ٤٦٦ / ٢ .

(٦) تاج العروس (ن ث د) .

(٧) المصدر نفسه (ن ب د) .

(٨) ينظر : المصدر نفسه (ن ث د) .

(٩) ينظر : البناء الداخلي للمعجم العربي (رسالة) : ٥١ .

ثانيا : وضع المادة المعجمية في غير موضعها وعزوها إلى غير أصلها

إن وضع المادة اللغوية في موضعها الصحيح وعزوها إلى أصلها الذي تنتمي إليه قائم في الأساس على المنهجية التي يتبعها المعجمي في المداخل الفرعية للمادة اللغوية الرئيسية ، إلا أن الملاحظ أن أعمال المعجميين القدامى افتقرت إلى التحليل المنظم لمداخل المواد اللغوية^(١) الذي يقتضي ((ترتيب الصيغ ترتيبا كليا وبنائيا مع ترتيب معاني الأبنية أيضا واستيفاء مشتقات كل صيغة مع أصلها))^(٢) .

١. ذهب الدكتور إبراهيم السامرائي إلى القول: إن كلمة " فدان " : ((ليس من فدد. فهي مثنى " فدّ " وأصله الفرد بعد فك التضعيف ، والفدان مثنى يشير إلى ثورين يجران المحراث الذي يحرث الأرض))^(٣) .

أقول : إن تتبع هذه المادة في متون اللغة يشير إلى الاختلاف في تأصيلها ، وعزوها ، ووضعها في موضعها الصحيح ، جاء في غريب الحديث للقاسم بن سلام (٢٢٤ هـ) : ((قال أبو عمرو : هي الفدادين ، واحدها فدان مشددة ، وهي البقرة التي يُحرث بها ... قال أبو عبيد : لا أرى أبا عمرو يحفظ هذا ، وليس الفدادين من هذا في شيء ، ولا كانت العرب تعرفه ، إنما هذه للروم ، وأهل الشام ... ولكنهم الفدادون بالتشديد ، وهم الرجال ، واحدهم فداد))^(٤) .

إن نص القاسم بن سلام هذا يجلو لنا جملة من الأمور التي ينبغي ذكرها ، وهي : أ. نحا القاسم بن سلام منحى تأصيليا برد هذه المفردة إلى أصولها المجتمعية فهي من اصطلاحات الروم وأهل الشام في الفلاحة ، وهو مما ينبغي الإفادة منه لدى المشتغلين بالصناعة الاصطلاحية ، وتعريب العلوم .

ب . عزا القاسم بن سلام هذه المادة إلى " فدد " حين ذكر أنهم الفدادون الذين هم في أصل الوضع من تعلق أصواتهم في حروثهم ، وأموالهم ، ومواشيهم ؛ لأنه من قولهم : فدّ الرجل يفدّ فديداً : إذا علا صوته^(٥)

ت. إن " الفدان " هو مثنى " فدّ " على ما ذهب إليه الدكتور إبراهيم السامرائي في حين أن " الفدادين " هي مثنى " فدان " على ما ذهب إليه القاسم بن سلام وهنا يحدث الإشكال للاختلاف في النص على مفردة اللفظة ، ومثناها ، لكن الذي يبدو لي أن " فدادين " جمع ، و " فدان " مثنى " فدّ " ، و " فدّ " هو مفردة على وفق ما قرر الدكتور إبراهيم السامرائي ، إلا أن أصحاب المعجمات القدامى لا يقرون هذا فيجعلون مفردة " فدان " ^(٦) .

ث. كانت لابن سيده التفاتة مهمة في هذا الشأن، إذ وضع الفدان في المدخل " فدن " وليس " فدد " قال: الفدان: الذي يجمع أداة الثورين في القران، والجمع: أفدنة وفدن. والفدان كالفدان، وقيل:

(١) ينظر : الاستدراك على المعاجم العربية : ٢١ .

(٢) المصدر نفسه : ٢٢ .

(٣) العربية تاريخ وتطور : ١٦٣ .

(٤) غريب الحديث : ٢٠٣ / ١ .

(٥) ينظر : غريب الحديث : ٢٠٣ / ١ .

(٦) ينظر : لسان العرب (ف د ن) .

الفَدَانُ: الثَّورُ، وقال أبو حنيفة: الفَدَانُ: الثَّورَانِ اللَّذَانِ يُقْرَنَانِ فَيُحْرَثُ عَلَيْهِمَا، قال: ولا يُقالُ للواحدِ منهما: فَدَانٌ^(١) .

ج. أما أصله فقد اختلف فيه ، قال سيبويه : ((فَدَانٌ وَأَفْدَنَةٌ ، وَفُدْنٌ لَمْ يَثْقُلْ ، وَالْكَلُّ لَا إِدْرِي أَفَارَسِيٌّ أَمْ نَبْطِيٌّ))^(٢) .

ح. قال ابن الأثير: ((إنما هي الفدادين مخففة ، واحدها فدان مشددة ، وهي البقرة التي يحرث بها ، وأهلها أهل جفاء وغلظة))^(٣) ، وقد وضعها في مادة " فدد " ، وهو موضعها الصحيح الذي صوّبه الدكتور السامرائي ، وهذا يؤيد أن أصل " فدان " من " فدد " لا من " فدن " وهذا ما أربك المعجميين القدامى في وضع هذه المادة في مدخلها الصحيح ، وجذرها المناسب ، إذ قد توهموا أصالة النون فيها معتمدين على " فدان " التي هي، على الرغم من اختلاف المعجميين، مثنى وليست مفردا ، وهذا يصل بنا إلى الآتي :

١. إن جمع " فدان " إذا عدت مفردا " فُدْنٌ " و " أفدنة " بحسب ما قرره سيبويه .

٢. إن علو الصوت والغلظة هي من " فدد " لا من " فدن " فيكون " فَدَادٌ صِيغَةٌ مَبَالِغَةٌ مِنْ " فَدٌ " ، ويكون جمعه (فَدَادُونَ ، وَفَدَادِينَ) رفعا ونصبا وجرا على التوالي ؛ لأن الفد يد هو الصوت كالحفيف^(٤) ، وقد ورد في الحديث ما يؤكد هذا ، إذ قيل : ((هَلِكِ الْفَدَادُونَ إِلَّا مَنْ أَعْطَاهَا فِي نَجْدَتِهَا وَرَسَلَهَا))^(٥) ، وَالْفَدَادُونَ فِي الْحَدِيثِ بِمَعْنَى الْبَقَارِينَ ، وَالْجَمَالِينَ^(٦) .

٣. إن الفدان لو خفف يصير معناه القصر المشيد ، ويجمع على " أفدان " ^(٧) ، والملاحظ أن ابن منظور وضعها في المدخل " فدن " وقد ورد أن قولهم: فَدَانٌ بِالتَّشْدِيدِ مِنْ كَلَامِ الْعَامَةِ ، وَهُوَ عَلَى فَعَالٍ^(٨) .

٤. إن وضع الدكتور السامرائي " فدان " في " فدد " لا في " فدن " صواب إلا أن قوله هو من " الفرد" بعد فك التضعيف لم نجد له أصلا في متون اللغة المعتمدة ، إذ لم يوضح لنا الصلة بين " فرد " ، وبين " فدد " ولا ذكر مصدره الذي استقى منه هذه المعلومة .

٥. لا نستبعد أن تكون كلمة " فدان " من التراث اللغوي القديم الذي يعرف بـ (المشترك السامي) ، إذ وردت في اللغة العبرية بصيغة () وتنطق بالعربية " بدان " ^(٩) .

٢. ومن هذا الضرب في نقد المعجم العربي القديم ما يتعلق بوضع مادة معجمية في غير موضعها مع أن النقاد نبهوا عليه ، من غير معالجة المادة اللغوية بوضعها في موضعها الصحيح . ذكر محققا العين في تعليقهما على " الحرح والأحراح " أن لفظتي " حرح وأحراح " ذكرتا هنا وليس هذا

(١) ينظر : المحكم والمحيط الأعظم : ٣٥١ / ٩ .

(٢) المخصص : ٩٦ / ٣ ، ولم أجد النص في كتاب سيبويه .

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر : ٤١٩ / ٣ .

(٤) ينظر : العين : ١٢ / ٨ .

(٥) لم يرد الحديث في كتب الصحاح ، وذكره الطبراني ، ينظر : المعجم الأوسط (الطبراني) : ٢٥٢ / ٧ .

(٦) ينظر : لسان العرب (ف د ن) .

(٧) ينظر : المصدر نفسه (ف د ن) .

(٨) ينظر : المصدر نفسه (ف د ن) .

(٩) ينظر: ٨٠٤ : - Hebrew and English lexicon of the old testament p

موضعهما^(١)، وقالوا: إن الأزهري نبه على ذلك بقوله: ((ذكر الليث هذا الحرف في المعتلات ،
وباب المضاعف أولى به))^(٢) .

أقول: ذكر الأزهري أن " حر ، ورح ، وحرح " مستعملات ، وقد ورد في التهذيب أن
((الحر في الأصل حرح ، وجمعه أحرأح ، وقد حرحت المرأة إذا أصبت ذلك المكان منها ، قال :
ورجل حرّح يحب الإحرأح ، قال : واستثقلت العرب حاء قبلها حرف ساكن ، فحذفوها وشددوا
الراء ...))^(٣) .

وقد أشار ابن القطاع (٥١٥ هـ) إلى استعمال " الإحرأح " ، فقال : ((حرّح ، وحرّح اشتهى
الإحرأح))^(٤) ، وقد ورد في بعض المدونات الأدبية التي أُغفلت عمدا بسبب تأثير فرضية
" عصور الاحتجاج " ، قيل : ((أتدرون أي الرجال يتمنون ضيق الإحرأح وأيهم يتمنى
سعتها ...))^(٥) .

وعلى وفق ما تقدم يكون ما ذهب إليه المحققان صحيحا صريحا وقد أصابا كثيرا في التنبيه
عليه إلا أنهما على الرغم من ذلك لم يثبتا المادة في موضعها الصحيح في الثلاثي الصحيح بدلا
من وضعها في المعتلات ؛ لأن كل أصواتها صحيحة ، إلا أن موضعها فيه مشكل ، فإن كانت من
" الحرّ " فموضعها الثنائي المضعف ، وإن كان من " حرّح " فموضعها الثلاثي الصحيح ، ويكون
" الإحرأح " من الرباعي " أحرأح " لا من الثلاثي الصحيح المجرد " حرّح " ، وقد ورد أن الأحرأح
هو القليل اللحم^(٦) ، كما ورد أن قولهم : رجل حرّح هو على النسب^(٧) ، ونصّ سيبويه
((رجل حرح ، ورجل ستة كأنه قال : حرّح وأستيّ))^(٨) ، وهذا صريح على أن قولهم : حرّح
على النسب فضلا عن أن " الإحرأح " جمع لـ ((حرّ)) ، ونقل الأزهري عن الليث قوله :
((الحرّ يجمع على الأحرأح ، يقال : رجل حرّح مولع بالأحرأح ... قال : ويقال : حرّحت المرأة
إذا أصبت حرّها ، فهي محرّوحة ، ورجل حرّح يحب الإحرأح))^(٩) ، وعلى وفق هذا يكون
محققا العين على صواب في التنبيه على وضع المادة المعجمية في غير موضعها الصحيح .

٣. نقد الدكتور هاشم طه شلاش قول الرازي (٦٩٦ هـ) صاحب " مختار الصحاح " حين قال :
((قلت : العندليب موضعه باب الباء ، وقد ذكره فيه ، فهو هنا زيادة))^(١٠) ، وقد استطرده
الدكتور هاشم شلاش بقوله : ((والغريب أن ما ذكره الرازي في مادة " عندل " لا وجود له في
الصحاح المطبوع))^(١١) .

(١) ينظر : العين : ٢٨٦ / ٣ .

(٢) تهذيب اللغة : ٢٧٨ / ٣ .

(٣) المصدر نفسه : ٢٧٨ / ٣ .

(٤) كتاب الأفعال : ٢٣٧ / ١ .

(٥) رسائل الجاحظ : ٣٢٥ / ٢ .

(٦) ينظر : لسان العرب (ح ر ح) .

(٧) ينظر : المصدر نفسه (ح ر ح) .

(٨) كتاب سيبويه : ٣٨٥ / ٣ .

(٩) تهذيب اللغة : ١٣٨ / ٥ .

(١٠) مختار الصحاح (ع ن دل) .

(١١) دراسة في مختار الصحاح (بحث) : ٢٧١ - ٢٧٢ .

ومما ينبغي التنبيه عليه هو أن الرازي ذكر مادتي " عندل " و " عندلب " ، وقد أعاد الشرح نفسه في كلا الموضعين ، وذلك قوله : العَدْلُ : البَلْبُلُ ، ويُعَدِّلُ أي : يصوّت ، والعندليب طائر يقال له الهَزَارُ ، والعندليب موضعه الباء ... (١) ، ثم أردف هذه المادة بمادة " عندلب " بعدها مباشرةً ، إذ قال العندليب بوزن " الزَنْجِيلِ " طائر يقال له الهَزَارُ بفتح الهاء ، وجمعه عنادل ، والبلبُلُ يُعَدِّلُ : يصوّت قلت : البلبُلُ يُعَدِّلُ موضعه باب اللام في " عندل " (٢) ، ومما تقدم في نصي الرازي يمكن ملاحظة ما يأتي :

أ. إن الرازي لم يستند إلى معيار واضح لكي يثبت أصالة الباء في هذا البناء ، تلك الأصالة التي توهمها ، وعلى وفق توهمه أفرد لهذه الكلمة بابا مستقلا هو باب " عندلب " ، وعلى وفق ما توهمه نسب الوهم إلى الجوهرية فيه .

ب. إن اعتراض الرازي على الجوهرية هو وضع الفعل " يُعَدِّلُ " في " عندلب " ، والصواب على رأي الرازي أن يكون في " عندل " إلا أن هذا الفعل ورد في سياق شرح مادة لغوية ، فلا يصح فصله عنها ؛ لأن في ذلك إخلالا واضحا ، وعلى وفق هذا لا يكون الرازي مصيبا في ما ذهب إليه بوضع " يُعَدِّلُ " في " عندل " ؛ لأنها جزء من سياق واحد لا يجوز الفصل بين أجزائه .

ت. إن أفراد الرازي لكل مادة بابا مستقلا لوضع مادته في موضعها الصحيح مع أنها مادة واحدة نعهه خلا كبيرا ليس له أي مسوغ يمكن أن نلتمس فيه عذرا للرازي عنه ، وهو استطراد لا تقتضيه المادة اللغوية ، ولا توجبها الصناعة المعجمية .

ث. يبدو الرازي متناقضا في أقواله، ففي شرحه " العندليب " قال : حقه أن يكون في الباء ، لكنه حين يشرح " يعندل " يقول : إن بابه اللام ، فكيف يجوز هذا أليس " يعندل " هو فعل " العندليب " ؟ وليس من الصواب أن يُعْرَلَ عنه؛ لذلك ألبس الأمر علينا فلا ندرى، بحسب توصيف الرازي، أن يكون موضع " العندليب " أفي باب الباء أم في باب اللام ؟ والذي جاء في معجمات العربية أن صاحب العين أثبتته في الخماسي، قال : ((العندليب طَوِيرٌ يُصَوِّتُ ألوانا)) (٣) ، أما الأزهرية؛ فقد ذكره في باب العين والادل ، قال : عندل ، قال أبو عمرو العندليب طائر اصغر من العصفور (٤) ، وأما الجوهرية، فقد ذكره في مادة " عندل " في موضعين ، أحدهما : بمعنى الضخم الرأس من الجمال (٥) ، والآخر : بمعنى العندليب (٦) ، وذكر ابن سيده أن العندلة صوت البلبُلِ وقد عندل ، وأهل المدينة يسمونه " النُغْرُ " (٧) .

(١) مختار الصحاح (ع ن دل) .
(٢) ينظر : مختار الصحاح (ع ن دل ب) .
(٣) العين : ٣٥٠ / ٢ .
(٤) ينظر : تهذيب اللغة : ٢٢٦ / ٣ .
(٥) ينظر : الصحاح (ع ن دل) .
(٦) ينظر : المصدر نفسه (ع ن دل) .
(٧) ينظر : المخصص : ٢٤٥ / ٢ .

أما ابن منظور، فقد ذكره في باب الباء فصل العين ، قال : العندليب: طائر يصوت ألوانا ، وسنذكره في ترجمة " عندل " ؛ لأنه رباعي عند الأزهري^(١) ، وفي " عندل " قال : العندليل : طائر يصوت ألوانا ، والبلبل يُعندل أي : يصوت ، وعندل الهدهد : إذا صوت عندلة^(٢) ، ثم قال ابن منظور ناقلا قول الأزهري الذي علل به عده " العندليب " من الرباعي ، قال الأزهري : وجعلته رباعيا ؛ لأن أصله العندل ، ثم مدّ بياء ، وكسعت بلام مكررة ، ثم قلبت باء^(٣) ، كذلك أورده صاحب التاج في " عندل " ^(٤) .

وعلى وفق ما تقدم نرى أن الدكتور هاشم طه شلاش مصيب في النقد الذي وجهه إلى صاحب مختار الصحاح الذي وضع " العندليب " في بابين مستقلين ، والأصل في ما ذكره أن يكون في " عَنَدَلٌ " لا في " عندلب " فضلا عن أن الأمر لا يقتضي تفريق المادة اللغوية على هذا النحو ؛ لأن ذلك يُعدُّ حشوا وإسرافا لا طائل منه ولا جدوى ، كما لا يفوتنا التنبيه على أهمية إثراء المعجم العربي وتيسيره بجواز الاشتقاق من أسماء الأعيان بتوسع مثلما ورد قولهم : عَنَدَلُ الْبَلْبَلِ يُعَنَدِلُ عَنَدَلَةً .

٣. ذكر الدكتور مصطفى جواد في نقده المصباح المنير أن الفيومي (٧٧٠ هـ) جمع " حيوان " على " حيوانات " في مادة " بيض " ولم يكرر هذا الجمع في مادة " حيي " وكان حقه أن يُذكر هناك ^(٥) ، وذهب الدكتور إلى القول بإنكار الفيومي لهذا الجمع كما يفهم من كلامه ، إذ قال : ((والحيوان كل ذي روح ناطقا كان أو غير ناطق مأخوذ من الحياة ، يستوي فيه الواحد والجمع ؛ لأنه مصدر في الأصل)) ^(٦) .

أقول : هنا لا بد من التنبيه على أمر مهم غفل عنه الدكتور مصطفى جواد هو أن الفيومي ذكر " حيوانات " جمعا لحيوان في أربعة مواضع ، إذ ذكره فضلا عن مادة " بيض " في مادة " ترقى " قال : ((ولاتكون الترقوة لشيء من الحيوانات إلا للإنسان خاصة)) ^(٧) ، وفي مادة مادة " خلط " ، إذ قال : ((وقد يمكن التمييز بعد ذلك كما في خلط الحيوانات)) ^(٨) ، وذكره أيضا في مادة " كدم " إذ قال : ((كدم من بابي قَتَلَ و ضَرَبَ ، عضَّ بأدنى فمه ، وكذلك غيره من الحيوانات فهو مَكْدُوم)) ^(٩) .

إن ما نقده الدكتور مصطفى جواد هو وضع الفيومي مادة لغوية في غير موضعها الصحيح وإغفاله ذكرها بحسب ما كان يقتضيه بناء معجمه الداخلي ؛ لأن المادة وما تشتق منه ويشتق منها وما يتعلق بها من تصاريف أخر ينبغي أن توضع في مكان واحد ، قال الأزهري وقد وضع

(١) ينظر : لسان العرب (ع ن دل ب) .

(٢) ينظر : المصدر نفسه (ع ن دل) .

(٣) ينظر : المصدر نفسه (ع ن دل) وينظر : تهذيب اللغة : ٢٢٦/٣ .

(٤) ينظر : تاج العروس (ع ن دل) .

(٥) ينظر : دراسة المعجمات العربية ، المصباح المنير (بحث) : ٢٤٠ .

(٦) المصباح المنير (ح ي ي) .

(٧) المصدر نفسه (ت ر ق) .

(٨) المصدر نفسه (خ ل ط) .

(٩) المصباح المنير (ك د م) .

جمع " حيوانات " تحت مادة " حيا " : ((الحيوان اسم يقع على كل شيء حي ... وكل ذي روح حيوان)) (١) .

أقول : أما في ما يتعلق بإنكار الفيومي لهذا الجمع " حيوان " على " حيوانات " كما فهم من كلام الدكتور مصطفى جواد من كلام الفيومي نراه مُجَانِبًا الصواب ؛ لأنه لو كان ينكره لما استعمله في أربعة مواضع في متن معجمه في شرح بعض المواد اللغوية ، فضلا عن أن كثيرا من المعجمات قد ذكرته ، ونصت عليه (٢) .

ثالثا : الإفراد بذكر صيغة ما ، أو الإفراد بذكر معناها

١. ذكر محققا العين في مقدمتهما قول الخليل : ((المِصْكُ : القوي الشديد الجسم من الرجال)) (٣) ، إن هذه المادة لعلها مما تفرد به كتاب العين ، فلم نكد نجدها في سائر المعجمات ، ولكن بعض المعلقين قد قال بعد كلمة " الرجال " : وفي هذا الباب نظر (٤) .

أقول : ليس صائبا ما ذهب إليه المحققان ، فقد وردت هذه اللفظة بهذا المعنى ، أو ما يقرب منه في جمهرة من معجمات العربية الخاصة والعامة ، إذ قيل : إن ((المِصْكُ : الجيد الجسم الشديد القوي)) (٥) . وقد جاء هذا وصفا للجمل . وفي المخصص ((المِصْكُ : القوي من الإبل ، وقد تقدم في الناس)) (٦) . وورد أيضا ((رجل مِصْكُ أي شديد ، وبغير مِصْكُ : أي : شديد ، صك لحمه صكا ، ويقال : فرس مِصْكُ ، وغيره)) (٧) ، وفي تاج العروس ((المِصْكُ : القوي الشديد الخلق الجسيم من الناس ، وغيرهم كالإبل والحمير ...)) (٨) .

بعد هذا الذي عرضناه، كيف يذهب المحققان الكريمان إلى أن قول الخليل (المِصْكُ : القوي الشديد من الرجال)، هو مما انفرد به العين ، وعلى وفق هذا يكون مقدمهما مجانبيا الصواب ؛ لأن هذه المفردة مما شاع ذكره في متون اللغة بلفظها ومعناها ، وهذا يشي بقلة التتبع ، وعدم دقته ، ولي أن أقول : إن هذه اللفظة، وإن لم ترد وصفا للإنسان ، ووردت وصفا خلقيا لبعض الحيوانات ، ولا نعدم انتقالها من وصف الحيوان إلى وصف الإنسان ؛ لأن كثيرا من الألفاظ التي انتقلت معانيها بوسائل الانتقال اللغوي والاجتماعي كالمجاز ونحوه من معانيها الأصيلة والفرعية أخرى كالعقال الذي كان يطلق على الحبل الذي تعقل به قوائم الدابة (٩) ، ثم صار يعني العقل ونحوه مما اشتق منه من الألفاظ والمعاني .

(١) تهذيب اللغة : ١٨٦ / ٥ .

(٢) ينظر : الصحاح (زم ن) ، والمخصص : ١٤٢ / ٤ ، والنهية في غريب الحديث والأثر : ٢٦٧ / ١ ، ٩٦ / ٢ ، ١٦٣ ، ٢٤٥ ، ٤٤٦ / ٣ ، والمطلع على ألفاظ المقنع : ٢٥٦ ، لسان العرب (د ب ب ، غ ض ب ، ق ض ب ، ج زر ، ذ ك ر) ، وتاج العروس (لألا ، د ب ب ، ع ص ب ، ج زر ، ك ث ر) على سبيل التمثيل لا الحصر .

(٣) العين : ٤٠٣ / ٥ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٣٠٤ / ٥ ، الحاشية رقم (١)

(٥) الدلائل في غريب الحديث : ١٣ .

(٦) المخصص ١٦٢ / ٢ .

(٧) شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم : ٣٢٣٧ / ٦ .

(٨) تاج العروس (ص ك ك) .

(٩) ينظر : العين : ١٥٩ / ١ .

٣. ذكر الدكتور خليل العطية في نقده قول البندنجي : ((القبيض : الخلقُ كُلُّهُم ، يقال : إنه لخير القبيض))^(١) ، أن المصنف انفرد بهذا فلم يرد في الصحاح ، ولا في اللسان ، ولا في مقاييس اللغة ولا في تاج العروس^(٢).

أقول : ورد في معجمات العربية ما يدل على أن البندنجي لم ينفرد بهذه اللفظة ، قال الأزهري : ((قال الأصمعي : ما ادري أي القبيض هو ؟ كقولك : أي الخلق هو ؟ وربما تكلموا به بغير حرف النفي كما قال الراعي النميري^(٣) :
{ من البسيط }
أمست أمية لأسلام حائطةً وللقبيض رعاة أمرها الرشد))^(٤)
(٤)

وقال الزمخشري : ملك فلان القبيض : الخلق ، وما أدري أي القبيض هو ؟ تقول : أطاعه السود والبيض ، وألقى مقاليدَه إليه القبيض^(٥) ، وقد ورد أن القبيض هو السريع^(٦) ، وبمعنى الرجل الشديد القبض على الشيء^(٧) ، وهو السريع نقل القوائم من الدواب^(٨).

وفي هدي ما تقدم يمكن القول : إن الانفراد الذي نبه عليه محقق التقفية في نقده كان انفرادا مقتصرًا على الدلالة فحسب ؛ لأن اللفظ مما شاع ذكره في معجمات العربية ، لكن بمعنى آخر ، كذلك يمكن القول : إن البندنجي لم ينفرد بذكر تلك الدلالة التي في هديها عد الدكتور العطية البندنجي منفردًا بها ، فقد ذكرت معجمات العربية هذه الدلالة بكل جلاء ووضوح فضلًا عن أن جل المعجمات العربية القديمة نقلت قول الأصمعي بهذا الشأن الذي يشي بعدم تثبته من ورود هذه الصيغة بهذا المعنى ، أي: معنى الخلق ، وعلى وفق هذا نرى أن نقد الدكتور العطية البندنجي على انفرداده بذكر هذه المادة ، كان مجانبًا للصواب ؛ لقلّة التبّع والتثبت وإغفال الرجوع إلى جمهرة المعجمات .

٤. نبّه الدكتور هاشم طه شلاش في نقده الرازي في مختار الصحاح على أنه انفرد بذكر ألفاظ ، ومعان لم تذكرها المصادر الأخرى^(٩) ، قال معلقًا على قول الجوهري ((التّفخِيذُ : المُفَاخَذَةُ))^(١٠) ((لم أجد المُفَاخَذَةَ فيما عندي من الأصول))^(١١).

(١) التقفية في اللغة : ٥٠١ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٥٠١ ، الحاشية رقم (٥١)

(٣) ديوان الراعي النميري (فابير) : ٧١ .

(٤) تهذيب اللغة : ٢٧٣ / ٨ .

(٥) ينظر : أساس البلاغة (ق ب ع) .

(٦) ينظر : الغريب المصنف : ٣٧٧ / ١ .

(٧) ينظر : المحكم والمحيط الأعظم : ٢٣٨ / ٥ .

(٨) ينظر : تاج العروس (ق ب ض) .

(٩) ينظر : دراسة في مختار الصحاح للرازي (بحث) : ٢٧٠ .

(١٠) الصحاح (ف خ ذ) .

(١١) مختار الصحاح (ف خ ذ) .

إن ما ذهب إليه الدكتور هاشم طه شلاش مبني على ما قرره الرازي إلا أن الذي ورد لا يؤيد ذلك ، إذ التَّفْخِيزُ يعني المَفَاخَذَةُ^(١)، وفي تاج العروس عده الزبيدي مستدركا على القاموس المحيط قال ((ومما يستدرِك عليه ، التَّفْخِيزُ : المَفَاخَذَةُ))^(٢).

أقول : لو أن أهل صناعة المعجم القدامى رجعوا إلى متون العلوم الأخرى ، وكذلك المحدثون لوجدوا أن هذه اللفظة قد وردت على نحو لا يبقى معه شك بصحتها ، وصحة ورودها ، قال السبكي (٧٧١ هـ) : ((إن المراد تحقيق الإيلاج خشية أن يُظن المَفَاخَذَةُ زنا))^(٣)، كذلك قال الزركشي (٧٩٤ هـ) : ((ما كان من شروطه وأسبابه كمقدمات الوطاء من المفاخذة ، والقُبلة وسائر الدواعي بعد ذلك ...))^(٤)، وعند يحيى بن أبي بكر الحرَضيّ (٨٩٣ هـ) في قوله قوله : ((لأنهم قد يظنون نحو المفاخذة زنا))^(٥)، هذا على نحو من الإيجاز ، وهو يدل على ما ما اعترى المعجم العربي القديم من خلل تمثل في عدم التفاته إلى مثل هذه المدونات التي تحفل بألوان من الكلم الذي أهمل بسبب ما يعرف بـ (نظرية الاحتجاج اللغوي) ، ولا ينبغي الشك في مثل هذه المتون لأن أصحابها من العلماء العارفين بأسرار لغة العرب ، وعلى وفق هذا لا تكون هذه اللفظة من مفاريد اللغة كما أشار الدكتور هاشم طه شلاش .

٥. ومن نقد المعجم العربي القديم في الانفراد بذكر مادة ما أو صيغة ما ، ما ذكره الدكتور صلاح الفرطوسي في تعليقه على قول الزبيدي : ((وأل يئُلُ ويئلا : لجأ ، والموئِلُ ، والوأل : الملجأ))^(٦)، قال^(٦) ((لم أقف عليها في المطبوع))^(٧).

إن عبارة الدكتور الفرطوسي تأتي بنمطين ، أحدهما : أنه يريد أن المادة المذكورة مما انفرد به صاحب المختصر ، والآخر : أنه كان يذكرها ثم يُردِّفها بما عثر عليه من صيغ تلك المادة ، ومعانيها في المعجمات الأخرى ، والذي يعيننا هو الجانب الأول .

أقول : قال ابن دريد ((وأل الرجل يئُلُ وألا : إذا لجأ ... وَوَأَعَلَ إِلَى الْمَكَانِ مُوَاعِلَةً وَوَيْلًا : إذا بادر إليه ... وَوَأَل يئُلُ وَأَلا ، إذا لجأ إلى موئِل ، وهو اللجأ ، والملجأ ...))^(٨) ، وقال ابن فارس : ((الواو والهمزة واللام كلمة تدل على تجمع ، والتجاء ، يقال : استَوَأَلَتِ الإِبِلُ : اجتمعت ، والموئِلُ : الملجأ من وأل إليه يئُلُ))^(٩) ، وفي الصحاح ((وأل : الموئِلُ : الملجأ ، وكذلك المُوَأَلَةُ مثال المَهْلَكَةِ ، وقد وأل إليه يئُلُ وألا ، وَوَوُؤَلا ، على فُعول ، أي لجأ ، ووائل على فاعل أي : طلب النجاة))^(١٠) ، ومن نص الصحاح هذا نستنتج أن " وئِلا " على " فَعِيل " قياسا

(١) ينظر : لسان العرب (ف خ ذ) .

(٢) تاج العروس (ف خ ذ) .

(٣) البحر المحيط في أصول الفقه : ٣٣٩ / ١ .

(٤) طبقات الشافعية الكبرى : ١٠٠ / ٤ .

(٥) بهجة المحافل وبغية الأماثل في تلخيص المعجزات والسير والشمائل : ٥٨ / ٢ .

(٦) مختصر العين : ٤٨٨ / ٦ .

(٧) المصدر نفسه : ٤٨٨ / ٦ ، الحاشية رقم (١٣) .

(٨) جمهرة اللغة : ٢٤٧ / ١ .

(٩) مقاييس اللغة (و آل) .

(١٠) الصحاح (و آل) .

على " وؤول " زنة " فعول " التي نص عليها الجوهري ، مما يدفعنا إلى القول : إن إغفال ذكر هذه الصيغة في معجمات العربية هو اطراد قياسيتها الذي سوّغ عدم ذكرها ، ففي حديث علي بن أبي طالب (ؓ) ((إن درعه كانت بلا ظهر فقيل له : لو احترزت من ظهرك ، فقال : إذا أمكنت من ظهري فلا وأت))^(١) وفي لسان العرب وردت الصيغة التي أشار الدكتور الفرطوسي إلى انفراد الزبيدي بها ، إذ يقال : ((وأل إليه وألا ، ووؤولا ، ووئلا ، وواعل مواءلة ، وونالا : لجأ ، والوأل ، والموئل : الملجأ ...))^(٢) ، وفي تاج العروس ((وأل إليه يئُل كوعَد يَعدُّ ، ووؤولا كَقَعُود ، ووئلا كأَمير ...))^(٣) ، وعلى وفق هذا يكون نقد الدكتور الفرطوسي للزبيديّ فيه شيء من عدم الدقة ؛ لأن تفرد الزبيدي لم يتحقق على النحو الذي ذهب إليه .

رابعاً : شرح المادة المعجمية

إن شرح المادة المعجمية ، والغموض الذي اعترى ذلك الشرح في المدونة المعجمية القديمة إحدى المشكلات التي عنيت بها الدراسات المعجمية الحديثة سواء ما تمثل بتعليقات المحققين العراقيين على تلك المعجمات أم الدراسات والأبحاث التي عالجت قضايا معجمية أخرى ؛ لأن بيان دلالة المفردة في متن المعجم هي الغاية التي تُنشد ، وتبتغي من غير أن تقدم عليها غاية أخرى كحصر الألفاظ ، وإتقان ضبطها .

إن أهم الأسباب التي أدت إلى قصور المادة المعجمية وقصور شرحها في المعجم العربي القديم هي ما نوجزه بالآتي:

أ. إن دلالة المادة المعجمية كانت شائعة مشهورة معروفة واضحة عند مصنف المعجم والمتلقي على السواء مما يستغني عن شرحها ، وبتقادم الزمن ، وتبدل أحوال الناس ، وتطور أسباب الحضارة ، صار ما كان شائعاً مشهوراً معروفاً من دلالات الكلم غامضاً متروكاً مرغوباً عنه ، فبدأ لنا قصور شرحه وتفسيره وإبهام دلالاته .

ب. اعتماد المعجميين القدامى ، في تحديد الكلمة المشروحة دلالتها والمفسر من معناها ، على الكلمات نفسها ، مما يزيد بُعد المعنى ، وغموض الدلالة ، كأن يحددوا معاني الرموز برموز أخرى تكون قاصرة عن أداء مثل هذا العمل^(٤) ، حتى أن ((الناظر في اللغة التي تستعملها المعاجم العربية لشرح الألفاظ ، وإلى الطريقة التي تستعمل بها يحس بالحاجة إلى جهد يُبذل لدراسة هذه اللغة حتى يتم الانتفاع بالمعاجم))^(٥).

ث. عدم العناية بكثير من المعاني المعجمية مما أدى إلى غموض شرحها وإبهام دلالتها على عكس ما كان ينبغي ؛ لأن المعنى المعجمي في مقدمة الأشياء التي يُعنى بها علماء المعجمات^(٦) ، فضلا عن ذلك ، نجد العبارة المعجمية الأكثر شهرة وشيوعاً عند شرح معنى

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر : ١٤٣ / ٥ .

(٢) لسان العرب (و أل) .

(٣) تاج العروس (و أل) .

(٤) ينظر : الكلمة دراسة لغوية معجمية : ١١٠ .

(٥) ينظر : المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث : ١٠١ .

(٦) ينظر : مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي : ٧٤ .

وحدة معجمية ما، التي هي قولهم : " هذا معروف " كما في قولهم : الثعلب من السباع معروف^(١) ، إذ أبهمت كلمة " معروف " كثيرا من المعاني والدلالات والتوصيفات التي كان ينبغي ذكرها عند شرح هذه المادة^(٢) ، ولو وازنا بين ما في لسان العرب من شرح لهذه المادة ، وما بين ما في المعجم الوسيط للمادة نفسها لوجدنا اختلافا يزيد شرحها دقة ويظهر ما اعترى المدونة المعجمية العربية القديمة من خلل في شرح المواد اللغوية ، جاء في المعجم الوسيط الثعلب : ((جنس من الحيوانات مشهور من الفصيلة الكلبيية ورتبة اللواحم يضرب به المثل في الاحتيال))^(٣) ، إلا أن هذا التعريف أو الشرح يبدو فيه شيء من القصور أيضا، فلم يزد على التعريف أو الشرح القديم إلا في تحديد الفصيطة ، والرتبة ، فضلا عن استعماله كلمات فيها تعميم لا تفي ببيان المقصود ، فالمعجم القديم استعمل كلمة " معروف " والمعجم الوسيط استعمل كلمة " مشهور " ناهيك عن أن المعجم الوسيط خلط بين الدلالة المركزية والدلالة الهامشية، حين قال : " يضرب به المثل في الاحتيال "، إذ إن هذه الدلالة هامشية ينبغي أن تكون بمعزل عن الدلالة المركزية^(٤).

وقد أوجز الدكتور علي حلو حوأس السبل التي كان يسلكها المعجميون القدامى في تفسير موادهم اللغوية وشرحها على النحو الآتي^(٥):

أ. الشرح بالمغايرة ، الذي يكون بذكر المفردة ، وذكر خلافاها ، أو ما يغيرها أو يضادها، على أن هذا الأسلوب مما لا يدفع بالتعريف المطلوب نحو الكشف والوضوح ، إنما يضعنا أمام كلمة أخرى بها حاجة ، كالأولى، إلى التفسير والشرح^(٦) ، ونحن لا نوافق الباحث الذي رأى في هذا الأسلوب أسلوبا لا غبار عليه في شرح المادة المعجمية وتفسيرها ؛ لأن كل كلمة من الكلمات التي تفسر بها المادة المعجمية بها حاجة إلى إيضاح معناها ، إذ قد تكون حدا قائما بذاته لا يمكن اختصار شرحه ، بكلمة أو كلمتين ؛ لأن الحد في حقيقته اصطلاح ، والاصطلاح لا مَسَاحَة فيه .

ب. الشرح بالمماثلة ، وهو تفسير المادة المعجمية بنظيراتها من المواد مع وجود قرينة لفظية دالة على الشبه نحو (مثل ، أو الكاف ، أو شبه ، أو بمنزلة)^(٧).

ت. الشرح بالترجمة للمادة اللغوية في اللغة نفسها بكلمة واحدة^(٨).

(١) ينظر : لسان العرب (ث ع ل ب).

(٢) ينظر : مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي : ٧٧ .

(٣) المعجم الوسيط (ث ع ل ب).

(٤) اعني بالدلالة المركزية الدلالة الأصلية أي التي في أصل الوضع ، أو الدلالة الحقيقية ، واعني بالدلالة الهامشية الهامشية الدلالة الفرعية ، أو الدلالة المجازية ، ينظر: مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي ٤٨ .

(٥) ينظر : البناء الداخلي للمعجم العربي (رسالة) : ١٠٢ .

(٦) ينظر : المعجم العربي (د.رياض زكي قاسم) : ٢٧٤ .

(٧) ينظر: البناء الداخلي للمعجم العربي (رسالة) : ٨١ .

(٨) ينظر : المعاجم اللغوية (أبو الفرج) : ١٠٧ .

ث. الشرح بالسياق الذي يقسم على أنواع هي (السياق اللغوي ، السياق الاجتماعي ، السياق السببي)^(١) ، وأما التفسير بالسياق المجازي الذي افرده أحد الباحثين العراقيين المحدثين^(٢) فإننا لا نرى مسوغاً لإفراده ؛ لأنه يدخل في السياق اللغوي.

وسيرصد البحث مواضع النقد المعجمي في هذا الضرب من ضروب النقد عند الدارسين

العراقيين المحدثين على النحو الآتي:

١. قال الدكتور مصطفى جواد ناقدا قول الفيومي: ((استبهم الخبر، واستغلق ، واستعجم بمعنى))^(٣) ، إذ لم يذكر الفيومي " استغلق " في " غلق " ^(٤).

أقول : إن هذا الذي ذكره الفيومي كله بحاجة إلى بيان وشرح وإيضاح ، وليس إغفال ذكر " استغلق " في " غلق " فحسب ؛ لأن شرح المادة مبهم عنده أيضا ، إذ ذكر الفيومي بعد أن أورد كل هذه الأفعال أنها بمعنى : لم يُبْنَهُ ، وهذا شرح مقتضب جدا لا يفي ببيان دلالة هذه الأفعال وإيضاح معانيها ؛ لأن لكل مفردة منها كيانا دلاليا قائما بنفسه ، إذ ذكر الفيومي في موضع آخر أن استعجم مثل استبهم ، والعجمة هي عدم الفصاحة ^(٥) ، وفي الصحاح : استعجم عليه الكلام : استبهم^(٦) ، غير أن الشرح الوافي لـ (استبهم) هو قول ابن سيده ((استبهم عليهم أمرهم ، وأبهم : إذا لم يدروا كيف يأتون إليه))^(٧) ، واستبهم عليه الكلام^(٨) ، وفيه أيضا : استعجم عليه عليه الكلام : استبهم^(٩) ، وفي المعجم الوسيط : استبهم عليه الأمر أرتج ، واستغلق ، وأشكل ، وعليه الكلام استعصى^(١٠).

ومما تقدم يمكن أن نخلص إلى جملة من الملحوظات هي :

أ. إن غالب أهل المعجمات ، عدا ابن سيده ، حين يفسرون معنى " استغلق " يفسرونه بـ "

استبهم " ، وحين يفسرون " استبهم " يفسرونه بـ " استغلق " وكأن التفسير يدور في

حلقة مفرغة فيبقى شرحهم مبهما .

ب. إن أكثر ما يستعمل به " استعجم " هو التعبير عن عدم الفصاحة ، وأكثر ما يستعمل به

" استبهم " مع الأمور والشؤون إذا ارتجت وأشكلت على نحو لا يستبان معه إتيانها.

ت. أما " استغلق " فقد ذكروا في " رتج " إذا استغلق عليه الكلام^(١١) ، واستبهم عليه أي :

استغلق^(١٢) ، و ارتج عليه : أذا استغلق ، وأصله مأخوذ من الرتاج ، وهو الباب ، وارتجت

(١) ينظر : المعاجم اللغوية (أبو الفرج) : ١٠٢ .

(٢) ينظر: البناء الداخلي للمعجم العربي (رسالة) : ٨٩ .

(٣) ينظر : المصباح المنير (ب ه م) .

(٤) ينظر : دراسة المعجمات اللغوية ، المصباح المنير (بحث) : ٢٣٩ .

(٥) ينظر : المصباح المنير (ع ج م) .

(٦) ينظر: الصحاح (ع ج م) .

(٧) المخصص : ٣ / ٣٦٤ .

(٨) ينظر : مختار الصحاح (ب ه م) .

(٩) ينظر : المصدر نفسه (ع ج م) .

(١٠) ينظر : المعجم الوسيط (ب ه م) .

(١١) ينظر : ديوان الأدب : ٢ / ٢٢٧ .

(١٢) ينظر : المصدر نفسه : ٢ / ٤٣٥ .

الباب إذا أغلقتة ^(١) ، ومعنى هذا أن الاستغلق خاص بالبواب ونقل مجازا ليخص به الكلام ^(٢) وفي اللسان : أرتج عليه : إذا استغلق عليه الكلام ^(٣) ، وفي تاج العروس ((ومن المجاز : استغلق عليه الكلام : إذا ارتج عليه ، فلا يتكلم)) ^(٤)

ث. إن إعادة شرح المادة في أكثر من موضع الشرح نفسه، لا يُعدُّ شرحاً علمياً وافياً ، بل هو حشو لا يُفاد منه في بيان دلالة المفردة وإظهار معناها ، والشرح على هذا النحو تُضَيِّعُ به فوائد جملة كانت العربية بها حاجة إليها وما زالت.

٢. علق محققا العين على قول الخليل : ((المرَّضان : واديان ملتقاهما واحد)) ^(٥) ، بالقول : ((علق الأزهرى فقال : قلت : المرَّضان ، والمرامض مواضع في ديار بني تميم بين كاظمة والنقيرة فيها إحساء)) ^(٦) .

أقول : ورد أن المرَّاض بفتح أوله مَفْعَلٌ ، من راض يروض ، موضع ، وقيل : واد ^(٧) ، وفي معجم البلدان : المرَّاضان تثنية المرَّاض بلفظ جمع مَرِيضٌ تُثْنِي بعد أن سَمِيَ به ^(٨) ، وفي مراصد الاطلاع : المرَّاضان تثنية المرَّاض : واديان ملتقاهما واحد ، قيل : في ديار بني تميم ، وقيل : موضع على طريق الحجاز من ناحية الكوفة ^(٩) . ويمكن أن نلاحظ ما يأتي :

أ. إن جميع من وصف هذا المكان ، وحدده تحديدا دقيقا ، نقلوا ما نص عليه الأزهرى.

ب. إن أغلب من ذكر هذا الموضوع أبان اشتقاقه ، وبين نوعه ، فاتضح أنه مثنى " مَرِيضٍ " أو هو جمع " مرض " من غير التفات إلى تحديد الموضوع تحديدا دقيقا عدا صاحب مراصد الإطلاع .

ت. إن تحديد صاحب العين تحديد غير واضح ، ولم يوفِّ بشرح المادة المعجمية على نحو يلبي متطلبات شرح المواد اللغوية وتفسيرها .

ث. لم يرجع محققا العين إلى مصنفات الجغرافيا الحديثة لبيان حقيقة هذا الموضوع فضلا عن أنهما لم يرجعا إلى كتب التاريخ ، والمواضع والبلدان القديمة التي ينبغي الرجوع إليها في مثل هذا الشأن .

٣. نقد الدكتور إبراهيم السامرائي معجم الجيم فقال : ((ومن المهم أن أُشير إلى أن المصنّف حين يذكر الكلمة يكتفي منها في كثير من الأحيان بمعنى واحد ، وقد يكون هو المشهور الذي

(١) ينظر : تهذيب اللغة : ٦ / ١١ .

(٢) ينظر : أساس البلاغة (ب ٥ م) .

(٣) ينظر : لسان العرب (ر ت ج) .

(٤) ينظر : تاج العروس (غ ل ق) .

(٥) العين : ٤٠ / ٧ .

(٦) المصدر نفسه : ٤٠ / ٧ ، الحاشية رقم (١١٥) .

(٧) ينظر : معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع : ١٢٠٧ / ٤ .

(٨) ينظر : معجم البلدان : ٩٢ / ٥ .

(٩) ينظر : مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع : ١٢٥٠ / ٣ .

يعرفه الخاصة والعامّة ، ومن ذلك قوله في " خدّ " : هو الخد ، وسكت^(١) ، جاء في لسان العرب^(٢) : الخد ، والأخدود شقان في الأرض غامضان مستطيلان ، والخد : الجدول))^(٣) .
 جاء في العين أن ((الخدّ من لدن المحجر إلى اللّحي من الجانبين))^(٤) ، وفي جمهرة اللغة ((الخدّ : معروف ، وهما خدان يكتنفان الوجه عن يمين و شمال ، وهو ما انحدر عن الوجنة في الوجه ...))^(٥) ، وفي التهذيب : الخدّ من لدن المحجر إلى اللّحي من الجانبين جميعا^(٦) ، وفي الصّاح : الخدّ في الوجه ، والمخدّة بالكسر ؛ لأنها توضع تحت الخدّ^(٧) ، وفي المحكم : الخدان : جانب الوجه ، وهما ما جاوز مؤخرة العين إلى منتهى الشّدق^(٨) ، وفي المصباح المنير : الخدّ ، وجمعه خدود ، وهو من المحجر إلى اللحن من الجانبين^(٩) ، وفي لسان العرب : الخدّ في الوجه ، والخدان جانب الوجه^(١٠) .

ومما تقدم يمكن القول : إن أبا عمرو الشيبانيّ قد أخل بشرح كثير من مواده معتمدا على ما كان دارجا في عصره عند أهل العربية، خواصهم وعوامهم ، فلا يلتفت إلى شرح كثير من المواد إما اختصارا ، أو استغناء ، فعلى سبيل المثال يـذكر " الشنعة"^(١١) ، و " النجعة"^(١٢) ، و " الفحث مقلوب الحفت"^(١٣) ، فكل هذه المواد لم يبين شرحها ، ولم يوضّح المراد منها دلالةً ، وفيه كثير مما يعجز الإحصاء عنه من هذا القبيل ، وكان الدكتور إبراهيم السامرائي مصيبا في نقده الجيم بهذا الشأن .

٤. نقد الدكتور خليل إبراهيم العطية ما جاء في قول البندنجي ((يقال : زكرتُ السِقَاءَ أي : ملأته ولذلك سُميت الزُكرة))^(١٤) فقال : ((الزُكرة وعاء من أدم يُجعل فيه شراب ، أو خل ...))^(١٥) .

ورد في العين أن ((الزُكرة وعاء من أدم لشراب ، أو خل))^(١٦) ، وفي تهذيب اللغة : هو وعاء من ادم يُجعل فيه شراب ، أو خل^(١٧) ، وفي مقاييس اللغة ((الزاء والكاف والراء

-
- (١) ينظر : ديوان الأدب : ٤ / ٣ .
 (٢) ينظر: لسان العرب (خ د د) .
 (٣) مع المصادر في اللغة والأدب : ٩٥ / ٢ .
 (٤) العين : ١٣٨ / ٤ .
 (٥) جمهرة اللغة : ١٠٤ / ١ .
 (٦) ينظر : تهذيب اللغة : ٢٩٧ / ٦ .
 (٧) ينظر : الصّاح (خ د د) .
 (٨) ينظر : المحكم والمحيط الأعظم : ٥٠٥ / ٤ .
 (٩) ينظر : المصباح المنير (خ د د) .
 (١٠) ينظر : لسان العرب (خ د د) .
 (١١) ينظر : الجيم : ١٧٠ / ١ .
 (١٢) ينظر : المصدر نفسه : ١٧٠ / ١ .
 (١٣) ينظر : المصدر نفسه : ٢٤٤ / ١ .
 (١٤) التّفقيّة : ٣٦٣ .
 (١٥) المصدر نفسه : ٣٦٣ ، الحاشية رقم (٧٨) .
 (١٦) العين : ٣١٩ / ٥ .
 (١٧) ينظر : تهذيب اللغة : ٥ / ١٠ .

أُصِيلٌ إِنْ كَانَ صَحِيحًا يَدُلُّ عَلَى وَعَاءٍ يُسَمَّى الزُّكْرَةَ ((^(١)) ، وَفِي الصِّحَاحِ : الزُّكْرَةُ زُقَيْقٌ لِلشَّرَابِ ^(٢) ، وَقَدْ وَرَدَ فِي المَحْكَمِ أَنَّ الزُّكْرَةَ : الزُّقُّ الصَّغِيرُ ^(٣) ، وَفِي المَصْبَاحِ المَنِيرِ : الزُّكْرَةُ : ظَرْفٌ صَغِيرٌ وَالجَمْعُ زُكْرٌ مِثْلُ غُرْفَةٍ وَ غُرْفٍ ^(٤) وَفِي لِسَانِ العَرَبِ ((الزُّكْرَةُ بِالجَمْعِ زُقَيْقٌ لِلشَّرَابِ لِلشَّرَابِ ، وَتُزَكَّرُ الشَّرَابُ : اجْتَمَعَ)) ^(٥) ، وَمِثْلُهُ مَا وَرَدَ فِي تَاجِ العُرُوسِ ^(٦) .

وَمَا تَقْدَمُ يُمْكِنُ الخُلُوصُ إِلَى أَنَّ البِنْدِنِجِيَّ كَانَ قَدْ أَخْلَى بِشَرْحِهِ مَعْنَى " الزُّكْرَةُ " الَّتِي لَمْ نَعْرِفْهَا لَوْلَا تَعْلِيْقُ المَحْقُقِ الَّذِي أَوْضَحَ مَعْنَاهَا عَلَى نَحْوِ وَاوٍ ، فَضِلَّا عَنِ ذَلِكَ اخْتَلَفَتِ المَعْجَمَاتُ فِي شَرْحِهَا ، كَمَا مَرَّ آنِفًا ، وَلَمْ تُذَكَّرْ لَهَا صِيغَةٌ جَمَعَ عِدَا المَصْبَاحِ المَنِيرِ ، وَقَدْ بَيَّنَّتْ تِلْكَ المَعْجَمَاتُ أَنَّ أَصْلَهَا مِنْ (تُزَكَّرُ الشَّرَابُ إِذَا اجْتَمَعَ) ، وَفِي هَدْيِ هَذَا نَرَى أَنَّ نَقْدَ الدَكْتُورِ العَطِيَّةِ لَمَّا أَجْمَلَهُ البِنْدِنِجِيَّ ، مَعَ كَوْنِهِ مَخْلًا ، كَانَ فِي مَوْضِعِهِ المُنَاسِبِ مِنَ الصَّوَابِ ؛ لِأَنَّ شَرْحَ البِنْدِنِجِيِّ كَانَ غَامِضًا ، وَغَيْرَ وَاضِحٍ .

(١) مقاييس اللغة : ١٨ / ٣ .

(٢) ينظر : الصحاح (زك ر) .

(٣) ينظر : المحكم والمحيط الأعظم : ٧٣٨ / ٦ .

(٤) ينظر : المصباح المنير (زك ر) .

(٥) لسان العرب (زك ر) .

(٦) ينظر : تاج العروس (زك ر) .

خامسا : منهج الدارسين العراقيين في نقد المادة المعجمية في معجمات الألفاظ القديمة

١. النص بوضوح على أن المادة المعجمية مهمة أو مستعملة معتمدين على استكناه النصوص التي وردت في المتون اللغوية الأخرى مع التنبيه على الوجه المحتمل استعماله في تلك المواد المهمة إن وجد.
٢. عدم رجوعهم إلى مستويات الأداء اللغوي، ومنها الحديث النبوي الشريف ؛ لمعرفة حقيقة استعمال اللفظة من عدمه فضلا عن عدم رصد الألفاظ التي قد تكون المفردات التي ظنّ بإهمالها صورة محرفة عنها ، وإغفال النص عليها .
٣. إغفال الرجوع إلى المصادر المساعدة التي يُحتاج إليها لمعرفة صحة الحكم على لفظة ما بالإهمال أو الاستعمال في بعض المواضع خلافاً للمنهج العام الذي اتبعوه في ذلك ، وذلك لا يدعو إلى الاطمئنان إلى حقيقة ما قرروه من إهمال بعض المفردات واستعمالها ، الأمر الذي به حاجة إلى دراسة المستدركات التي ظنّ بإهمالها في بعض المعجمات .
٤. عدم الاستقراء التام والشامل على النحو الذي يطمأن معه إلى التسليم بما قرروه من أحكام ، فمنهم من ينفي وجود مادة في معجمات في حين أنها وردت في متون لغوية أخرى لم يُلتفت إليها لأسباب منها قلة الاعتداد بالمستوى اللغوي الذي وردت فيه .
٥. ومما يُلاحظ على منهج الدارسين العراقيين في تقديم المادة المعجمية أنهم يقررون حكماً على لفظة واحدة في معجم واحد ثم يميلون إلى تعميم ذلك الحكم على نحو ما صنع الدكتور مصطفى جواد حين ذهب إلى أن الفيومي ينكر جمع " حيوان " على " حيوانات " على الرغم من ورود هذا الجمع أكثر من مرة عند الفيومي في غير المادة اللغوية التي ينضوي تحتها اللفظ نفسه ، وشيوعه في معجمات العربية الأخرى .
٦. عدم دقتهم في الحكم على أفراد معجم من معجمات العربية بلفظة ما ، مع جزمهم بانفراده بها على نحو ما ذهب محققا العين حين نصّا على انفراده بلفظة " المصك " وقد أثبتنا عدم صواب ذلك.
٧. متابعة الدارسين العراقيين المحدثين القدامى في ما قرروه من أحكام كانت تعوزها الدقة والتثبت فنقوا ألفاظا لم يثبت، مع دقة التتبع والتمحيص ، صحة نفيهم ورودها في متن اللغة ، وما ذلك إلا للتسليم لأحكام القدامى من غير تتبع أو تمحيص على نحو ما قرره الدكتور هاشم طه شلاش حين اعتمد على قول الرازيّ في انفراده بلفظة " المُفَاخِذَة " .
٨. اضطراب العبارة لديهم في غالب نقوداتهم التي تخص المادة المعجمية، فهم يوردون عبارات لا تُوجي بأنها تنص على نقد معجمي إلا بعد تأمل وتدبر وروية، ولاسيما ما كان يقرره الدكتور صلاح الفرطوسيّ بعبارته المشهورة " لم أقف عليه في المطبوع " بل يريد، كما يرى، الإشارة إلى تفرد صاحب مختصر العين ببعض المواد اللغوية التي أثبتّاها في بعض مواضع البحث عدم دقتها وتثبتها.
٩. إن تفسير المادة اللغوية في المعجمات العربية كان من المشكلات التي تعرض لها الدارسون العراقيون في نقوداتهم إلا أنهم لم يتعاطوا مع هذه المشكلة على نحو دقيق وواضح ، فقد

جاءت تفسيراتهم غير دقيقة، بها حاجة أيضا إلى إيضاح ولاسيما حين يفسرون المادة بمادة أخرى بها حاجة أيضا إلى شرح وتفسير ، ولعلّ هذه المسألة تحظى بدراسة مستقلة تفحصها حقها من التمحيص والمعالجة.

١٠. ومما يتعلق بشرح المادة المعجمية إغفال التحديد الدقيق لكل أبعادها الدلالية تحديدا لا يبقى معه إبهام أو غموض فيها على نحو ما ذكر محققا العين حين عرضا لشرح لفظة " المرصان " التي أغفلت تحديدها المعجمات اللغوية فضلا عن المعجمات المختصة بالمواضع والبلدان.

المبحث الرابع نقد مناهج تأليف معجمات الألفاظ القديمة

مدخل

اختط صانعو المعجمات العربية القدامى مناهج عديدة اختلفت من مصنف إلى آخر ، وكل واحد منهم كان يرى في منهجه ما يحقق الغاية التي صنف لأجلها معجمه . وبدءاً لابد من الوقوف على حد المنهج الذي تبنيناه مسلكاً نقدياً، على أساسه نجري محاكمة مناهج التأليف المعجمي التي وقف عليها الدارسون ، سواء أكانوا عرباً أم عراقيين طويلاً على نحو أفاضوا فيه وأطنبوا .

إنّ الذي نقصده من نقدنا مناهج التأليف المعجمي هو تلك الخطوات العملية التي تتبعها صاحب المعجم في صناعة معجمه على وفق الخطوات التي رسمها المشتغلون في حقل الدراسات المعجمية^(١) التي هي :

أ. المقدمة .

ب. تأليف المعجم ، ويشمل :

– جمع المادة

– اختيار الوحدات المعجمية .

– تأليف المداخل المعجمية أي : معالجة المادة اللغوية من نواحيها المختلفة^(٢)

ويمكن القول : إن مناهج التأليف المعجمي قد تنوعت وتغايرت على نحو واضح وكبير وتطورت تطوراً كثيراً بمرور الزمن ، ولعلّ لذلك أسبابه الموجبة ، وأسسها البينة التي من أهمها :

أ. النظام الذي رُتبت على هداه مواد المعجمات .

ب. حصر مشتقات المادة اللغوية بعد تغير مواضع حروفها .

ت. عدد الحروف التي يتكون منها بناء المادة المعجمية^(٣) .

وقد رصدت الدراسات المعجمية خمسة أنواع من مناهج التأليف المعجمي لدى القدامى، هي الأشهر والأشيع في تاريخ المعجمية العربية ، وهي :

١. المنهج الصوتي .

٢. المنهج الألفبائي الخاص .

٣. منهج القافية .

٤. المنهج الألفبائي العادي .

(١) ينظر : الجهود المعجمية للدكتور إبراهيم السامرائي (رسالة) : ١٤٥ .

(٢) ينظر : البحث اللغوي عند العرب : ١٦٩ .

(٣) ينظر : المعاجم العربية (د. عبد السميع) : ١٩ .

٥. المنهج الألفبائي النطقي^(١).

وقد حظي كل منهج من هذه المناهج بقدر وافر من النقد قديماً وحديثاً بدءاً بالعين وانتهاءً بتاج العروس، بله المعجمات العربية الحديثة، إذ إن ((المعجم العربي لم يتطور بمحتواه إنما كان التطور من نصيب منهجه ونظامه، وفي هذا دليل على أن العناية والتطور بالمنهج إنما كانا واضحين متميزين، مما يعكس حقيقة مفادها أن ذلك التطور إنما كان نتيجة نقد وتقويم مستمرين رافق ظهورهما ظهور المعجم العربي))^(٢)، وقد كان النقد المعجمي المتعلق بمناهج التأليف المعجمي يسير في اتجاهين تمثلاً في الدراسات المعجمية في العصر الحديث على النحو الآتي:

١. الدراسات التاريخية / تلك الدراسات التي اقتصر على عرض المادة اللغوية، وهي تقف عند حدود الوصف من غير تتبع أو استنباط.

٢. الدراسات التحليلية / تلك الدراسات التي تصف ثم تحلل لتصل إلى حصيلة أو نتيجة يمكن ملاحظتها^(٣).

وعلى وفق هذا نجد أن العلاقة وطيدة بين هذين الاتجاهين، إذ الأول ذو طبيعة سردية تقدم معطيات نظرية مهمة؛ لكي تكون مدخلاً للاتجاه الثاني / النقدي الذي ينهض بقراءة النصوص المعجمية، ويقف على أظهر ملامحها المنهجية، وأنظمتها الداخلية التي تنوعت بتنوع مشارب مؤلفيها وسعيهم إلى تيسير حفظ اللغة؛ لأن غايتهم الأولى كانت الجمع والاستقصاء لا التنظيم واستيعاب اللغة الجديدة التي لبست ثوب الحضارة في الحقبة العباسية^(٤).

أولاً: نقد منهج العين

حظي معجم العين بعناية كبيرة في الدراسات اللغوية قديماً وحديثاً^(٥)؛ لأنه ((يمثل حالة سجالية في تاريخ التأليف اللغوي والمعجمي العربي منذ الخبر الأول عن تأليفه حتى أيامنا هذه))^(٦)، وقد اعترت منهجه كثير من الهفوات، أو ما يمكن أن يعد كذلك، ووقف الدارسون عندها يصفون ويعلمون وقد انقسموا إزاءه على فريقين، أحدهما: منكر نسبة العين صنعة وتأليفاً وحشواً إلى الخليل^(٧)، والآخر: مثبت لا يرى شكا في صحة نسبته صنعة وتأليفاً وحشواً^(٨).

(١) ينظر: المعاجم العربية بداعتها وتطورها: ٣١ - ٣٢.

(٢) ينظر: الجهود المعجمية للدكتور إبراهيم السامرائي (رسالة): ١٤٦.

(٣) ينظر: من قضايا المعجم العربي قديماً وحديثاً: ٤١.

(٤) ينظر: الجهود المعجمية للدكتور إبراهيم السامرائي (رسالة): ١٤٦.

(٥) ينظر: الدراسات اللغوية عند العرب حتى نهاية القرن الثالث الهجري: ٢٣٠ - ٢٤٥.

(٦) ينظر: التحقيق من تحقيق كتاب العين (بحث): ١٠٥.

(٧) ينظر: المعاجم العربية المجنسة (الريان): ٦٥ - ٧٠.

(٨) ينظر: المصدر نفسه: ٧١ - ٧٣.

ولعل أول من فتح باب النقد المعجمي نحو العين على مصراعيه قديما هو أبو منصور الأزهري (٣٧٠ هـ) إذ أنكر أن يكون العين من صنعة الخليل ، ويبدو أنه كان متحاملا عليه ، فهو لا ينقل عن العين نقلا إلا ونسبه إلى الليث بن المظفر .
إن من أظهر المسائل التي تتعلق بنقد منهج العين ما يمكن إجمالها بما يأتي :

١ . شيوع ظاهرة التصحيف والتحريف .

هو أحد مظاهر النقد المعجمي التي وجّهت إلى منهج العين قديما وحديثا ، إلا أن الذي يبدو في هذه المسألة هو كثرة تلك التصحيفات والتحريفات قد يكون من باب اختلاف اللغات أو باب الإعلال والإبدال^(١) ، وقد انبرى الباحث نعيم سلمان البدري في بيان هذه المسألة على نحو ما سنعرض له بشيء من التدقيق والتمحيص؛ لإنصاف العين مما رُمي به .

يقول الباحث نعيم البدري : إن الأزهري والزبيدي والعسكري نسبوا التصحيف إلى كتاب العين في أكثر من مئة موضع لكن ابن دريد الذي اعتمد العين مصدرا من مصادر معجمه (جمهرة اللغة) لم يقل بالتصحيف في العين إلا في مواضع قليلة^(٢) ، وذهب الباحث الباحث نفسه بالأمثلة التي أوردتها إلى أن أغلب ما زُعم في وقوعه من التصحيف في كتاب العين أنه صحيح لا غبار عليه قد تناقلته المعجمات وكتب اللغة المختلفة ، وقد أورد المواد (زغل وكهكهم ، و قط) شاهدا لدفع شبهة التصحيف عن العين^(٣) .

أقول : إن (الرَغْل) و (الزَغْل) لغتان واردتان في كلام العرب ، إذ لو رجع أهل المعجمات إلى مستوى الأداء اللغوي الحديثي لوجدوا أن (الزَغْل) لغة في (الرَغْل) ، جاء في كتاب النهاية في غريب الحديث والأثر ((أنه قرأ على عاصم فلحن ، فقال : أرغلت أي: صرت صبيا ترضع بعدما مهرت القراءة، يقال : رَغَلَ الصبي يَرِغُلُ إذا أخذ ثدي أمه فرضعه بسرعة ويجوز بالزاي لغة فيه))^(٤) ؛ لأن أصل دلالة (رغل) ((هو اغتفال الشيء وأخذه ، ثم يشتق منه ويحمل عليه))^(٥) .

والذي أراه أن الأزهري غلط الليث في شرح معنى (الرَغْل) لا في كون لفظه واردا بالراء والزاء ؛ لأنه ذكرهما من غير أن يقول بخطأ أحدهما ، وذلك قوله : ((قلت غلط الليث في تفسير الرغل أنه السرمق ، والرغُل من شجر الحمض وورقه مفتول ...))^(٦) ، والذي أقر به وأراه أن هذا الحرف يأتي بالزاء والراء جميعا فيُرد بذلك توهم الأزهري

(١) ينظر : المعاجم العربية المجنسة (العريان) : ٧٢ .

(٢) ينظر : كتاب العين في ضوء النقد اللغوي في القرن الرابع الهجري (رسالة) : ٢٦ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٢٦ .

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر : ٢ / ٢٣٨ .

(٥) مقاييس اللغة ٢ / ٤١٣ .

(٦) تهذيب اللغة : ٨ / ١٠٧ - ١٠٨ .

الخليل بأنه تصحيف لأن الزاي والغين واللام أصل يدل على رضاع وزق^(١) ، والحديث أجاز ورودهما بالراء والزاي والحديث حجة لا مدافع لها .

ومن الخلل المنهجي الذي رد به الباحث من نقد الخليل عليه في اتهام الخليل بالتصحيف هو أن ما رمي به الخليل من تصحيف سببه الإعلال والإبدال الذي قد يكون سببا مقنعا وموضوعيا في ردّ تصحيقات جمّة ، وقد مثل لذلك بجمهرة من الألفاظ كـ (تغر)^(٢) والصواب أنها بالتاء لا بالنون ، قال الزبيدي : ((قال شيخنا : والاعتراض أورده ابن بري والزبيدي وتبعهما المصنف تقليدا وقد تعقبوهم ، وصححو أن ما حكاه الخليل هو الصواب))^(٣) .

ويلتمس الدكتور إبراهيم السامرائي لمسألة وقوع التصحيف والتحريف في العين في المواضع التي أشار إليها اللغويون القدامى تعليلا يرى فيه أن الحقبة الطويلة التي كان فيها العين في خراسان كان من شأنها أن تحمل الضيم على الكتاب ، إذ لا بد أن يكون قد طرأ عليه ما طرأ من الزيادة والنقص^(٤) .

إن الذي دعا الدكتور السامرائي إلى التسليم بالقول بوقوع الخلل والاضطراب في كتاب العين هو تأخر النسخ الخطية التي اعتمد عليها محققاه فضلا عن وجود روايات مضطربة في الكتاب، إلا أن الذي نود قوله: إن (مختصر العين)^(٥) للخوافي يمكن أن نعهده أول نسخة خطية قديمة لكتاب العين أسبق من كل النسخ الأخرى ؛ لأنه مختصر للعين على نحو ما تبين وعلى هذا يمكن إعادة قراءة العين بالاعتماد على هذا المختصر الجديد الذي يكشف عنه لأول مرة، قراءة تكشف حقيقة كثير مما زعم فيه على الخليل من وقوع التصحيف والتحريف .

أقول : قد وقف الدكتور مصطفى جواد، في جمهرة من نقوداته، على مطبوع العين بتحقيق الدكتور عبدالله درويش وقد أثبت (٢٠٧) سبعا ومئتي نقدة، أخذت الإشارة إلى المواد المصحفة الحيز الأكبر منها^(٦) ، ومن أمثلة نقد التصحيف والتحريف في هذا التحقيق التحقيق التي ساقها الدكتور مصطفى جواد:

أ. للزبدة الزرقاء ، وصوابه : للثريدة الزرقاء^(٧) ، وهذا صواب ، ورد في

مطبوع العين ((شبه الثريدة الزرقاء بعيون السنانير))^(٨) .

(١) ينظر : مقاييس اللغة (زغ ل) .

(٢) ينظر : كتاب العين في ضوء النقد اللغوي في القرن الرابع الهجري (رسالة) : ٣٠ .

(٣) تاج العروس (ت غ ر) .

(٤) ينظر : مع المصادر في اللغة والأدب : ٢ / ٢٣٤ .

(٥) ذكرنا فيما يتعلق به في الباب الأول من الأطروحة .

(٦) ينظر : عين أخرى على العين (مقال) : ١٩٨ .

(٧) ينظر : العين (تحقيق درويش) : ٨١ ، النقدة رقم (١٨) .

(٨) العين : ٣٣٠ / ٤ .

ب. قال : الجعراء حي يعيرون بذلك ، والنص ناقص صوابه : والجعراء الأست
ولقب بلعبر حتى ليعيرون بذلك ^(١) ، والذي ورد في مطبوع العين ((دغة بنت
ربيعة بن عجل ، ولدت في بني تميم ، وهي الجعراء ، وذلك أنها ولدت فظنت
أنها جعرت فقالت لأمها : أيفتح الجعر فاه ؟ فقالت : نعم ، ويدعى أبا فذهب مثلا
في الحمق)) ^(٢) ، وفي التهذيب ((قال الليث : الجعر ما يبس في الدبر من
العذرة... قال : وبنو الجعراء حي من العرب يعيرون بهذا اللقب)) ^(٣) ، وعلى
وفق هذا نجد نص التهذيب هو الأوفق لإتمام نص العين الذي نقده الدكتور
مصطفى جواد.

والاضطراب الذي رصده الدارسون، قديما وحديثا، في العين في ما يتعلق بوجود
تصحيف وتحريف فيه أمر لا نحمله على الخليل جملة وتفصيلا، بل هو من أمر النساخ
وتقادم الزمن عليه .

وقد عاب الباحث نعيم البدري على نقاد العين القدامى ما اعتور منهم من خلل
واضطراب في عزو كثير من الألفاظ في كتاب العين إلى التصحيف الناشئ بسبب تقارب
دلالات الألفاظ وتشابه رسمها ^(٤) ، وقد قدم الباحث مسردا إحصائيا تحليليا بالألفاظ التي زُعم
زُعم تصحيفها في العين وقد بلغ عددها (٩٨) ثماني وتسعين لفظة ^(٥) ، ولنناقش هنا هذا
التقويم المنهجي الذي قدمه الباحث لنرى مدى دقة نقده منهج الخليل ، قال : ((فقر ، جاء
في مطبوع العين : ١٥٠ / ٥ التفقير : بياض أرجل الدواب يخالط الأسواق إلى الركب)) ^(٦)
، قال الأزهري : ((هذا تصحيف عندي ، والصواب بهذا المعنى التفقيز بالزاي والقاف
قبل الفاء)) ^(٧) ، وقد ذكر غير واحد من اللغويين (التفقيز) ، قال ابن قتيبة في وصف
الخيال : ((فإن كان إلى مرفقي اليدين دون الرجلين فهو أقفز)) ^(٨) ، وقد ذكر الأزهري عن
عن أبي عبيدة (الأقفز) ^(٩) وعلى وفق هذا لا نقول بالتصحيف بل هو من باب توارد
الألفاظ في الباب الواحد ، والأصوب فيما يبدو ، هو (التفقيز) لا (التفقير) ؛ لأن تحجيل
الفرس مرتبط بموضع قفزه لكن ما ارتباط (التفقير) بذلك ؟ لذلك نذهب إلى ما ذهب إليه
الأزهري في هذا الموضوع .

(١) ينظر : عين أخرى على العين (مقال) : ٢٠٣ ، النقدة رقم (٢٥٩)

(٢) العين : ٤ / ٣٧ .

(٣) تهذيب اللغة : ١ / ٢٣٣ .

(٤) ينظر : كتاب العين في ضوء النقد اللغوي (رسالة) : ٣٢ .

(٥) ينظر : المصدر نفسه : ٣٦ - ٣٧ .

(٦) ينظر المصدر نفسه : ٦٢ ، والعين : ٥ / ١٥٠ .

(٧) تهذيب اللغة : ٩ / ١٠٦ .

(٨) الجرائيم : ٢ / ١٢٩ .

(٩) ينظر : تهذيب اللغة : ٩ / ١٠٦ .

ثم قدم الباحث البدريّ مسرداً إحصائياً على خلل منهج العين بسبب التصحيف الذي اعتراه مثبتاً الألفاظ التي تصحفت حقاً، وقد بلغ عددها (٢٤) أربعاً وعشرين لفظة ، منها (المُستأخذ)^(١) التي صوّب الأزهريّ تصحيفها بأنها (المُستأخذ)^(٢) إلا أن الذي ورد في المطبوع هو غير ما ذهب إليه الباحث ، جاء في العين ((المُستأخذ: المُستكين، ومريضٌ مُستأخذ أي: مستكين لمرضه))^(٣) وليس في اللفظة تصحيف كما نرى ، ثم أن ما عينه الأزهري من دلالة هذه الكلمة غير ما جاء في العين قال الأزهري : ((المُستأخذ بالذال . وَهُوَ الَّذِي يَسِيلُ الدَّمُ مِنْ أَنْفِهِ، وَيُقَالُ . لِلَّذِي بَعَيْنَهُ رَمَدٌ: مُسْتَأْخِذٌ أَيْضًا))^(٤) ، وربما ظنه الأزهري مصحفاً بسبب انتفاء الإعجام .

وقد خلّص الباحث في هذا الشأن إلى جملة من النتائج منها :

١. إن اضطراب منهج العين سببه تأخر ظهوره وكثرة ما أحقه النساخ به من ضروب الرواية والتصحيف والتحريف .
٢. إن نقد العين بكثرة نسبة التصحيف إليه أمر ما عاد يجد ما يدعمه ويؤيده ؛ لأنه مهما يكن من أمر خلل المنهج وجوانبه التي شخصها الدارسون قديماً وحديثاً فإنه لا يمثل إلا نسبة قليلة قياساً بما ورد في معجمات العربية الأخرى ولأن العين يمثل أولية التأليف المعجمي الذي بلغ به ذلك التأليف غاية نضجه.

ثانياً: وجود بعض الأخطاء المنهجية في الصرف والاشتقاق

قال السيوطي : وبعد أن طالعتُ كتاب استدراك الغلط الواقع في كتاب العين للزبيدي رأيت أن وجه التخطئة فيما خُطئ فيه غالبه من جهة التصريف ، أو الاشتقاق كذكر حرف مزيد في مادة أصلية ، أو ذكر مادة ثلاثية في مادة رباعية ، وأما أن يخطئ في لفظ من حيث اللغة فمعاذ الله أن يقع ومن ثمّ لا قدح في كتاب العين^(٥).

وقد قسّم الباحث تلك الأخطاء على ضربين، منها ما لم تثبت صحته^(٦) ، ومنها ما ذهب إلى إثباته من الأخطاء الصرفية في العين^(٧)، وخلص إلى أن الخليل سار على منهج واضح في ترتيب كتابه ، وإن لحقته بعض الثغرات كإدخال المهموز في المعتل ، وإدخال بعض الأنواع من الأفعال المعتلة في اللفيف وهي ليست فيه ، أو الإضطراب في ترتيب بعض المواد التي عزا الباحث اضطراب ترتيبها إلى ضيق وقت الخليل.

(١) ينظر : العين : ٦٥ / ٢ .

(٢) تهذيب اللغة : ٢١٢ / ٧ .

(٣) ينظر : العين : ٢٩٩ / ٤ .

(٤) تهذيب اللغة : ٢١٢ / ٧ .

(٥) ينظر : المزهري : ٨٦ / ١ .

(٦) ينظر : كتاب العين في ضوء النقد اللغوي : ١٦٦ - ١٧٤ .

(٧) ينظر : المصدر نفسه : ١٧٥ .

والذي نراه أن نظام العين القائم على أساس فكرة رياضية صرفة لا يتقبل وقوع مثل تلك الأخطاء، وكل ما يمكن عزوه إليه هو من زيادات النَّسَاح ، وتقادم الزمن على نسخه المخطوطة، وتحامل بعض اللغويين عليه بمسوخ أو من غير مسوخ، مما لا يدع مجالاً للشك في أن العين ظل مظلوماً لم ينتصف له أحد^(١) .

ثانياً : نقد منهج معجم الجيم

لعلنا لا نجانب الصواب إذا قلنا : إن معجم الجيم لم يحظَ بالعناية التي حظيت بها معجمات العربية الأخرى قديماً وحديثاً ، ومبلغ تلك العناية هو ذلك السجال الطويل بشأن سبب تسميته بهذا الاسم.

يقول الدكتور إبراهيم السامرائي إن هذه الطبعة التي بين أيدينا قد اعتمدت على المخطوط الوحيد لكتاب الجيم الذي بقي من أصوله المستقرة في مكتبة الاسكوريال في اسبانيا والمتكون من جزأين جاء الأول بـ (١٤٥) ورقة ، والثاني جاء بـ (١٣٤) ورقة ويرى أن هذه المخطوطة قد لُفقت من عدة نسخ^(٢).

وبشأن ما وُجّه إلى منهج الجيم من نقد من محققه ينتهي الدكتور السامرائي إلى القول: ((إن ما انتهى إليه الأستاذ الابياري من أن ترتيب الجيم ليس من صنع أبي عمرو وإنما كان من صنع صانع آخر لم يكن على بصر معجمي ، أقول : إن هذه المقولة تفتقر إلى ما يؤيدها من خبر مسند موثوق أولاً أو ما يوحيه لنا ما في الكتاب ليس شيء من ذلك يسعف إلى أن نذهب إلى شيء من هذا وكل ما نعلمه أن هذا الصانع قد أكمل هذا الأصل تليفياً من نسختين))^(٣) . وطفق بعد ذلك يسرد الروايات والأخبار المتعلقة باسم الجيم فخلص إلى أن الجيم قد ((جهل من أمره الشيء الكثير وآية ذلك أن نفرًا من القدماء قد قالوا فيه مقالة من لم يره ولم يتيسر لهم أن يعرفوا عنه ممن عرفه))^(٤).

لقد تلمس السامرائي مواضع الاضطراب والخلل في منهج الجيم ، فرأى أن كتاب الجيم لم ينجز على الوجه الأكمل وآية ذلك عنده خلو الكتاب من مقدمة ، ثم يرى أن مؤاخذاً محقق الجيم على أبي عمرو الشيباني في خلل الترتيب هو ما يدعو إلى القول : إن الكتاب لم يتم بصيغته النهائية ؛ لذلك اعتوره كل هذا الذي قيل في منهجه وطريقة ترتيب المواد فيه^(٥)، ورأى الدكتور عبدالله الجبوري في بيان ترتيب المواد في الجيم وإيضاح منهجه الذي الذي رسمه لنفسه : أن ((الجيم هو الذي بدأت به مدرسة النظام الألف بائي في المعاجم اللغوية وطريقته تقوم على وضع الكلم كما جاءت في نصوص الشعر العربي ...دون النظر

(١) ينظر : التحقيق من تحقيق كتاب العين (بحث) : ١٠٧ .

(٢) ينظر : مع المصادر في اللغة والأدب : ٢ / ٢٤٧ .

(٣) المصدر نفسه : ٢ / ٢٤٨ .

(٤) المصدر نفسه : ٢ / ٢٤٨ .

(٥) ينظر : المصدر نفسه : ٢ / ٢٥٥ .

إلى اشتقاقها أو إلى ترتيبها الإشتقائي ... وقد جعل لكل حرف بابا وفي كل باب حشد من الرواة والشعراء ويغلب على ذكر كثير منهم الجهالة ...^(١) ، وهذا النص يمكن أن يحيننا ألى جملة من الملحوظات هي:

١. لم يعتمد أبو عمرو على نظام المداخل المجردة في تنظيم مواد معجمه إنما كان يورد الألفاظ على شاكلتها من غير نظر إلى أصولها الإشتقاقية .

٢. اتبع في طريقة تنظيم مواد معجمه نظام الباب فجعل لكل حرف بابا خاصا به ، وهذا يتعلق بالبناء الداخلي للمعجم .

٣. إيراد جمهرة من الرواة والشعراء الذين لم يتمكن الدارسون من الاهتداء إلى حقيقتهم ، وتوثيق رواياتهم ومعرفة أسانيد نصوصهم التي أوردها الشيباني، وربما يكون بذلك من المعجمات المنفردة في جمع تراث لغوي وشعري كان يمكن أن يكون مظنة للضياع لولا صنيع أبي عمرو هذا حتى قيل : إنه جمع في معجمه أكثر من ثمانين ديوانا من دواوين أشعار القبائل^(٢) ؛ لذلك لا نرى ضيرا في دراسة مستويات اللغة المتنوعة في هذا المجموع الشعري النفيس .

لقد اجتهد الدكتور السامرائي بالنظر في طبيعة المعجم ، ومنهجه فصنفه في عداد كتب الغريب ، قال : ((والكتاب معجم للغريب مقصور عليه ، وهذا يعني أن شيئا آخر يتصل بالمواد من ناحية الإشتقاق ولكنه ليس من باب الغريب ولا مكان له في الكتاب والدليل على اقتصار الكتاب على الغريب أن فيه قدرا كبيرا جدا من لغات القبائل))^(٣) ، إلا أن هذا لا يعني بالضرورة أن أي معجم يحفل بلغات القبائل هو من معجمات الغريب ؛ لأن لغات القبائل تمثل مستوى أداء لغوي فردي وهي جزء من النظام اللغوي العام فضلا عن كون ما يعرف بـ (الغريب) يعد ردفا ، في بعض الأحيان ، للفصيح .

لقد عني المستشرقون بكتاب الجيم عناية أكثر من غيرهم وألفوا فيه دراسات جديرة بالتتبع والقراءة ، من أهمها دراسة المستشرق (فرنر ديم) الموسومة بـ (كتاب الجيم لأبي عمرو الشيباني)^(٤) ، وقد ذكر الدكتور عبد العزيز بن حميد الحميد جملة من نقودات فرنر ديم التي منها :

١. الاستشهاد بشعر لم يعرف قائله^(٥).

٢. عدم دقة الترتيب الذي اختطه الشيباني في بناء معجمه .

(١) بحوث في المعجمية العربية المعجم اللغوي : ٩٠ .

(٢) ينظر : معجم الأدباء : ٧٨ / ٦ .

(٣) مع المصادر في اللغة والأدب : ٢٥٥ / ٢ .

(٤) ينظر : أعمال المستشرقين العربية في المعجم العربي : ٦٠٥ / ٢ .

(٥) ينظر : المصدر نفسه : ٦٠٦ / ٢ .

٣. عدم وجود نظام شامل في داخل كل باب من الأبواب فضلا عن عدم ترتيب المشتقات ترتيبا يوضح الصورة التامة لمعجم الجيم .

٤. عناية الجيم بالاشتقاق النادرة قليلة الشيوخ ، وتركه ذكر المؤلف منها .

٥. يرى المستشرق فرنر ديم أن الجيم نهج نهجا جديدا في صناعة المعجم بما قدمه من مادة غزيرة ، ومنهج جديد على الرغم من عدم وضوح ملامح ذلك المنهج تمام الإيضاح^(١)

٦. كان للجيم بما قدمه من مادة ومنهج ، بوصفه أول من ترسم خطوات المنهج الألفبائي، أثر بالغ في المدونة المعجمية العربية القديمة على نحو واسع^(٢) .

ثالثا : نقد منهج معجم التقفية في اللغة

ظهر اتجاه تصنيف مفردات العربية على أساس الحرف الأخير على يد عالم عراقيّ هو أبو بشر اليمان ابن أبي اليمان البندنجيّ ، وهو أسبق من اهتدى إلى هذه الطريقة في مجال التأليف المعجميّ^(٣) .

ومعجم التقفية هو الآخر، لم يحظ بمزيد من العناية سوى ما كتبه محققه الدكتور خليل إبراهيم العطية عنه ، إلا أن الدكتور إبراهيم السامرائي خصه بوقفة نقدية عجلت تعلقته بمفهوم التقفية ومعجم التقفية، إذ أشار إلى أن صاحب التقفية كان من منهجه أن يجمع كتابا في ما تيسر من الألفاظ التي تشترك بقافية واحدة، بصرف النظر عن تغاير أبنية تلك الألفاظ^(٤).

إنّ طريقة البندنجي ومنهجه ، بحسب رأي الدكتور السامرائيّ ، لا يمكن بها حصر جميع ألفاظ اللغة أو استيعابها على نحو ما فعلت معجمات العربية الأخرى ، يقول بهذا الشأن : وهكذا جرى صاحب التقفية ومن غير شك أن هذه الطريقة لا يمكن أن تستوفي ألفاظ اللغة وعلى هذا لا يمكن أن يكون كتاب التقفية معجما يضم العربية؛ لأن الغرض الأساسي الذي رمى إليه البندنجيّ هو جمع الألفاظ ذات القافية الواحدة مما جعله مضطرا إلى أن يأتي بما يحقق له ذلك الغرض^(٥).

ومن القضايا المنهجية التي نقدها الدكتور إبراهيم السامرائي في تقفية البندنجي أنه لم يُعنَ بالحرف الأول من الكلمات خلاف فعل الجوهري في صحاحه ، وهو بهذا يرفض الرأي الذي يذهب إلى عد صاحب التقفية أول من ابتدع نظام ترتيب المعجمات العربية على أساس حرفها الأول والأخير الذي كان أساسا اعتمده الجوهري في تصنيف الصحاح، فيقول

(١) ينظر : أعمال المستشرقين العربية في المعجم العربي : ٦٠٩ / ٢ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٦١٧ / ٢ - ٦٢٠ .

(٣) ينظر : التقفية في اللغة : مقدمة المحقق .

(٤) ينظر : مع المصادر في اللغة والأدب : ٥٢ / ٢ .

(٥) ينظر : المصدر نفسه : ٥٢ / ٢ .

أليس أن نتجنب العلم فنقول : إن صاحب التقفية بمنهجه أصل في ابتداع هذا النظام المعجمي ، وإن الجوهرى قد قلده وأخذ منه الطريقة ، ولم يكن صاحب التقفية بمعنىً بأوائل الألفاظ وهي التي دعيت فصولاً في الصحاح^(١).

ثم يخلص في نقده إلى القول : ((كتاب التقفية ليس إلا معجماً خاصاً نظير كتب القلب والإبدال والهمز و المقصور والممدود وغيرها من المواد اللغوية))^(٢) ، ويمكن الرد على ما ذهب إليه الدكتور السامرائى بأن البذرة الأولى والنواة الأساسية لمنهج الجوهرى فى صحاحه كانت مأخوذة من التقفية ومن ديوان الأدب لخاله الفارابى ، إذ تشكلت هذه النواة بعد أواخر الألفاظ فى ترتيبها على الألف باء بدلاً من أوائلها^(٣).

أما ما ذهب إليه الدكتور السامرائى، معتمداً على استقرار منهج التقفية فى عدّه معجماً كمعجمات الظواهر اللغوية الأخرى، فلا نرى صوابه ؛ لأن تلك الكتب لم تلتزم بمنهج داخلي محدد فى ترتيب موادها اللغوية التي عالجتها فى حين التزم البندنجي بمنهج واضح فى البناء الداخلى لمعجمه فضلاً عن كثير من الفروق الأخرى المتعلقة بالمنهج والمادة التي يمكن بها استبعاد ما ذهب إليه الدكتور السامرائى عن جادة الصواب ، ولسبب آخر هو أن تلك الكتب عالجت ظاهرة لغوية معينة لم تجاوزها فى حين لم يقتصر معجم التقفية على ظاهرة لغوية محددة، وإن جاز لنا أن نوازنه بنمط من أنماط التأليف المعجمي، فهو أقرب ما يكون إلى معجمات المعاني فى بعض مادته وملامحه المنهجية العامة التي لا تسوغ، بأي حال من الأحوال، عدّه من كتب الظواهر اللغوية كالأضداد والهمز والإبدال.

وبعد هذا اجتهد الدكتور السامرائى فخلص إلى أن كتاب التقفية ومعجم الصحاح مختلفان فى المادة والمنهج والهدف^(٤) ، وهذه حقيقة لا تحتاج إلى اجتهاد، لكن من الحيف أن نقطع كثيراً من وشائج القرابة بين الكتابين أو المعجمين فى المادة والمنهج وإن لم تكن واضحة كل الوضوح.

أما الدكتور محمد حسين آل ياسين، فيرى فى نقده منهج التقفية رأياً يمكن الانتصاف به مما رُمى به صاحبه، إذ يقول عارضاً للمنهج الذى سار عليه البندنجي : لقد اختار البندنجي أن يقسم معجمه على أبواب مرتبة ترتيب الحروف الهجائية^(٥) ، والبندنجي نص صراحة على اعتماده منهجاً مستقلاً خاصاً به لترتيب مواد داخل معجمه إذ قال : ((لو جمع ذلك على غير تأليف متناسق ثم جاءت كلمة غريبة يحتاج الرجل إلى معرفتها من كتابنا هذا لصعب عليه إدراكها لسعة الكلام وكثرته فألفته تأليفاً متناسقاً ليسهل على الناظر

(١) ينظر : مع المصادر فى اللغة والأدب : ٥٢ / ٢ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٥٣ / ٢ .

(٣) ينظر : المعجم العربى (نصار) : ٣٨٢ / ٢ .

(٤) ينظر : مع المصادر فى اللغة والأدب : ٥٣ / ٢ .

(٥) ينظر : الدراسات اللغوية عند العرب حتى نهاية القرن الثالث الهجرى : ٢٧٨ .

فيما يحتاج معرفته ((^(١)) وهذا يعني أنه قسم مادة معجمه على شكل أبواب بحسب الحرف الأخير، ثم جاءت الخطوة الأكثر أهمية فيه على مستوى المنهج، إذ عمد إلى التنبيه على بناء الكلمة ، وذلك قوله : ((قد يأتي من كل باب من هذه الثمانية والعشرين أبوابا عدة ؛ لأننا ألفناه على الأفاعيل فلينظر الناظر المرتاد وزن الكلمة في أي الأبواب هي فإنه يدرك الذي يطلب))^(٢)، وهذا يعني الآتي :

١. إن التقفية تمتع بنظام منهجي داخلي وخارجي محكم، خلافا لمن ذهب إلى نعتة بانتفاء وجود منهج واضح ، أو وصف منهجه بالمضطرب.

٢. إن البندنجي رتب معجمه داخليا على أساس " الأفاعيل " أي الأوزان الصرفية لكي يسهل على من يبحث فيه وجدان ضالته.

٣. أكثر الاضطراب في منهج التقفية وقع في باب الألف، إذ خالف البندنجي هنا منهجه، ففرق باب الألف في أبواب شتى كان بالإمكان أن يتفادى هذا الاضطراب لو أنه التزم بالبواب والفصل^(٣) .

٤. ومن الأمور المهمة التي لم ينبه عليها الدارسون، في نقد منهج التقفية، أنه انفرد بإيراد جمهرة من الألفاظ التي لم ترد عند غيره ، وقد بلغ عددها (٥٠) خمسين لفظة بحسب إحصائي لها ، وقد نبه الدكتور خليل العطية محقق الكتاب في الحواشي على ذلك^(٤) .

رابعا : نقد منهج معجم جمهرة اللغة

عرض كل من الدارسين العراقيين عبدالله عبدالحسين محمود^(٥) ، ونعيم سلمان البديري^(٦) لمنهج الجمهرة وتطرقا إلى إيضاح ذلك المنهج وبيانه بنحو من التفصيل . إن أظهر ما يُلحظ على منهج الجمهرة هو تخلصه من بعض مظاهر منهج الخليل، وإن كان بناؤه الداخلي لا يختلف عن بناء معجم العين من حيث تقسيم مواده إلى أبنية مع بعض الزيادات^(٧) فضلا عن أن الاضطراب الذي عند ابن دريد كان في الآراء والقواعد وبعض الخلل في مجال التصريف^(٨) الذي لم يعذر عليه ؛ لأنه باشره من قبل في كتابه الاشتقاق .

(١) التقفية في اللغة : ٣٧ .

(٢) ينظر: التقفية في اللغة: ٣٧ ، وينظر : الدراسات اللغوية عند العرب حتى نهاية القرن الثالث الهجري : ٢٨٠-٢٧٨ .

(٣) ينظر : الدراسات اللغوية عند العرب حتى نهاية القرن الثالث الهجري : ٢٨٣ .

(٤) التقفية في اللغة : ٦٢ ، ٧٥ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٧ ، ١٧٢ ، ١٩٩ .

(٥) ينظر : ابن دريد وجهوده في اللغة (رسالة) : ١٨٧ - ٢٣١ .

(٦) ينظر : الدراسات المعجمية في العراق (أطروحة) : ٦٨ - ٧٠ .

(٧) ينظر : المعجم العربي (نصار) : ٣١٧ / ٢ .

(٨) ينظر : المصدر نفسه : ٣٢٠ / ٢ .

وقد تعرض الباحث عبدالحسين عبدالله إلى قضية ترتيب المادة اللغوية في معجم الجمهرة موضحا الأقسام البنائية التي كانت من منهج ابن دريد في البناء الداخلي لمعجمه ، فضلا عن أنه حذا حذو الخليل في اتباع نظام التقليل الصوتية مع بعض الاختلافات اليسيرة لديه^(١)، و أشار الباحث أيضا إلى بعض مقومات منهجه متمثلة بمصادره في جمع المادة اللغوية وشواهد عليها فضلا عن كون بعض تلك الشواهد، ولاسيما الشعرية منها ، كان من قبيل الحشو ؛ لأنها لا تتعلق بتفسير المادة اللغوية وشرحها مباشرة^(٢) .

ومن مظاهر نقد منهج جمهرة اللغة عند الباحث المذكور آنفا أنه بين موقف ابن دريد من كثير من المواد اللغوية التي كان يعتريه شك إزاءها وعدم تثبت ، فضلا عن عنايته الواسعة بالقضايا الاشتقاقية مع التنبيه لما اعتري الجمهرة من خلط واضطراب في بعض أبوابه بعد أن ((رسم ترتيبا للجمهرة سار عليه بصفته معجما للألفاظ إلا أنه غير خطته فيه فتحول الكتاب إلى معجم في الموضوعات واحتوى أبوابا ليست لها علاقة بالأبنية))^(٣) .

أقول : إن رأي الباحث بتحول جمهرة اللغة إلى معجم موضوعات غير موفق فيه، وكان يعوزه شيء من الدقة؛ لأن جمهرة اللغة من المعجمات المجنسة (الألفاظ) وهذا لا خلاف فيه، لكن لنقل : إن فيه استطرادا كثيرا في موضوعات عدة تحمل الدارس على الظن بأن ابن دريد لم يلتزم بمنهجه العام في ترتيب مواد اللغوية وعرضها، وإلا فالمعجم معجم ألفاظ، ومنهجه واضح سهل شرحه في مقدمته، وعدم إلتزامه بذلك المنهج قد يكون بسبب كثرة ذلك الاستطراد وانتقال الفكر من مادة إلى أخرى من غير مراجعة دقيقة كانت تلزم المعجم.

وقد وجّه الباحث نعيم سلمان البدري نقدين إلى دراسة الباحث عبدالحسين عبدالله متعلقين بمنهجية الباحث في نقده منهج الجمهرة ، أحدهما : يتعلق بإدراج الحديث عن شواهد الجمهرة في مصادر ابن دريد، وكان لزاما عليه أن يدرجها في حديثه عن منهج الجمهرة ، والأخرى: تتعلق بعدم أفراد الباحث في رسالته مبحثا خاصا يعالج فيه مظاهر الخلل والاضطراب اللذين وقعا في الجمهرة على نحو بدا للباحث كبيرا واسعا^(٤) مؤيدا تلك الدعوة بما رصده الدكتور حسين نصار من ذلك إذ قال : ((والحق أن في الجمهرة من الاختلاط بحيث يصعب على الإنسان أن يستخلص لها ظواهر معينة تميزها في عالم المعجمات غير هذه الفوضى وكثرة التقسيمات))^(٥) .

(١) ينظر : ابن دريد وجهوده في اللغة (رسالة) : ١٩٢ .

(٢) ينظر : ابن دريد وجهوده في اللغة (رسالة) : ٢٠٢ - ٢١٠ ، والدراسات المعجمية في العراق (أطروحة) : ٦٩ .

(٣) ابن دريد وجهوده في اللغة (رسالة) : ٢٢٢ .

(٤) ينظر : الدراسات المعجمية في العراق (أطروحة) : ٧٠ .

(٥) المعجم العربي (نصار) : ٣٣٦ / ٢ .

إنّ ابن دريد قد التزم في القسط الأكبر من جمهرته بمنهجه الذي رسمه لنفسه ثم رأى بعض المسائل فأعجبته فألحقها في نهاية معجمه من غير ترتيب^(١)، وقد تكون مرتبة أصلا فأصابها الخلل لتقدم الزمن وعبث النساخ عمدا أو سهوا .

إن جمهرة اللغة في بعض ملامح منهجه يحمل شيئا من الابتداع والجدّة ، وكل جديد معرض للخلل والاضطراب ، فكما قيل : إن في العين اضطرابا وخللا فلا عجب أن يكون الخلل والاضطراب في معجم يُعدّ نسخة مستنسخة من العين في مجملها؛ لأن ابن دريد شيدّ نظاما جديدا في بعض جوانبه فشغل بتطبيق المبادئ العامة ، وانصرف عن الجزئيات ، والفرعيات وهذا عذر لا ضير فيه لو إلتمسناه له عما وقع فيه من ثغرات منهجية تُغفر له إلى جانب ما انماز به معجم الجمهرة من ميّزات .

خامسا : نقد منهج تهذيب اللغة

خصّه الدكتور رشيد العبيديّ ، رحمه الله ، بدراسة مستفيضة طبعت بعنوان (الأزهري والمعجمية العربية) إذ عقد له الباب الثالث لبيان منهجه على نحو تفصيلي^(٢) فأشار إلى أن الأزهريّ إلتزم منهج الخليل في التقاليد الصوتية ، فمن ملامح منهجه أنه جعل لكل حرف كتابا وجعل كل كتاب مقسما على أبواب مبتدئا بحروف الحلق ومنتها بحروف الشفة^(٣) .

وقد حذا الأزهريّ حذو الخليل في ترتيب تقاليبه داخل معجمه فلم يحد عنه إلا إذا وجد خلافا في ترتيب تقاليد العين، فضلا عن عناية الأزهري الكبيرة والواضحة في تتبع المهمل والمستعمل عند الخليل مع بيان أهم الأسباب التي أدت إلى كثرة الأصول اللغوية المهملة في العربية ، وقد سجل الدكتور العبيديّ ملحوظة منهجية مهمة تمثلت في أن الأزهري كان معتمدا في جل مواده اللغوية على النقل وعدم ربط الصيغ مع بعضها^(٤) ، إلا أن أظهر ما يمكن أن يُحسب للأزهري لا عليه هو أنه حفظ لنا كثيرا من نصوص العين التي كادت تضيع لولا نقل الأزهري في تهذيبه إياها .

لقد تباين منهج أبي منصور الأزهري في جمع مادته فتارة يعمد إلى النقل عن العلماء من غير أن يصرح بذلك ، وتارة أخرى يعتمد على سماعته المباشرة^(٥) ؛ لأن من أولى الخطوات المنهجية عنده في بناء معجمه الداخلي هي رواية اللغة عن الثقات مع ما تقدمه له معرفته بكلام العرب من خبرة ودراية لم يحد عنها في نقده الذي جاء غالبه نقدا للعين على نحو غير موضوعي أحيانا .

(١) ينظر : المعجم العربي (نصار) : ٣٣٦ / ٢ .

(٢) ينظر : الأزهري والمعجمية العربية : ٢٣٠ - ٢٧٨ .

(٣) ينظر : تهذيب اللغة : ١ / (المقدمة) .

(٤) ينظر : الأزهري والمعجمية العربية : ٣٣٥ .

(٥) ينظر : المعجم العربي من التهذيب إلى اللسان (بحث) : ١٣٠ .

لقد بين الدكتور العبيديّ أهم أمرين استند إليهما الأزهري في منهجه وبنى عليهما معجمه ونقده وتوثيق مادته ، وقد تمثلا بـ:

١. توثيق النص المنقول أو المسموع وإثبات صحته .
٢. التنبيه على الغلط ونقد المشكوك فيه من المواد ، فضلا عن بيان موضع الخطأ ما وجد إلى ذلك سبيلا^(١) .

هذا أحد مظاهر النقد المتعلقة بالمنهج التي تحراها الأزهريّ بل هي معايير نقدية صرفة اعتمدها على نحو كبير من أول معجمه إلى آخره مما ((ينم عن دقة أبي منصور الأزهري وحذره الشديد من أن يقع خطأ في تفسير دلالة أو ابتداء صيغة أو لحن في تركيب ، فهو ينبه على الصحيح والخطأ ويوثق ما كان صحيحا منها))^(٢).

ومما لحظه الدكتور العبيديّ على منهج الأزهريّ أنه كان يُصدّر نقده لغيره من المعجمات بكلمة (قلت) على نحو كثير فاش في معجمه^(٣)، مما يدل على ظهور ملامح واضحة للنقد المعجميّ عنده بسبب المنهج العلمي الدقيق الذي نهجه وسار عليه في تأسيس مدرسة واضحة المعالم في مجال النقد المعجمي مبكرا.

قد حاول الدكتور العبيديّ، بجهد البحثي هذا، أن يستخلص الملامح النقدية عند الأزهري ومن بعده ابن منظور بالموازنة بين منهجي المعجمين، فضلا عن رغبته الواضحة في إقامة منهج نقد معجمي أو لنقل تأسيس الخطوط العامة لذلك المنهج بالاعتماد على الموازنة النقدية التي تظهر مواضع الاضطراب والضعف ومواطن القوة والتمكن في مناهج معجمات الألفاظ التي تباينت و تنوعت مناهجها ، ومنها منهج أبي منصور الأزهري الذي حفل كتابه بالنقد المعجمي واللغوي^(٤) .

قد أشار الباحث عامر الحياييّ إلى ما كان من منهج الأزهري في النقد المعجمي، إذ نقد كثيرا من كتب علماء اللغة الذين سبقوه أو عاصروه وعنف أصحابها وسخر من علمهم ودرايتهم^(٥) .

قد أوضح الباحث عامر الحياييّ بنقده منهج الأزهري اللغوي والنقدي الدوافع الكامنة وراء كل ما فعله الأزهري من نقد وتجريح بالمعجمات التي سبقته وأصحابها فقال : ((إن وراء كل ما فعله هو التعصب والتحامل والحسد العلمي والخصومة وحب الشهرة ، ودليلنا على ذلك تناوله أشهر المعجمات التي سبقته ومحاولته تجريدها من كل مزية ليجعل من معجمه المعجم الأوحده ويجعل من نفسه فارس الميدان ...))^(٦) ، لقد توصل الباحث إلى

(١) ينظر : المعجم العربي من التهذيب إلى اللسان (بحث) : ١٤٦ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ١٤٧ .

(٣) ينظر : تهذيب اللغة : ١٥ / ٢٠٩ ، ٤٨٠ ، ٥٥٥ ، ٥٥٠ / ٥ .

(٤) ينظر : النقد اللغوي في تهذيب اللغة للأزهري (رسالة) : ٥ .

(٥) ينظر : النقد اللغوي في معجمات القرن الرابع للهجرة (أطروحة) : ١١٤ .

(٦) المصدر نفسه : ١١٥ .

رأي سديد بشأن منهج الأزهري التأليفي والنقدي إذ ذهب إلى أن الأزهري عرف من العين عرفاً وقد هيمن على تفكيره المعجمي منهجاً ومقدمة وممتناً وكان يتحرز من إكثار النقد له ، ودليلنا قول الأزهري نفسه في صاحب العين ((ولا تشكّن فيه من أجل أنه زلّ في حروف معدودة وهي قليلة في جنب الكثير الذي جاء به صحيحاً))^(١) .

وخلاصة ما أثبتته الدارسون العراقيون بشأن منهج الأزهري يمكن إجماله بما يأتي:
أ. كثرة الأحكام النقدية في كتابه مع ما قيل في تلك الأحكام من أنها لم تكن موضوعية منصفة غالباً .

ب. إغفاله نسبة بعض الآراء إلى أصحابها أو نسبة بعض المؤلفات إلى أصحابها.

ت. اعتماده على العين مادة ومنهجاً فضلاً عما أظهره للعين من نقد بدا في غاية التعصب والإفراط.

ث. محاولة الأزهري بالمنهج الذي ترسم خطاه انتقاء الصحيح من كلام العرب رواية عن الثقات أو سماعاً عنهم والتزامه بمنهج يهيئ له دواعي نقد معجمات من سبقوه أو الذين عاصروه، إلا أنه غالى في نقده المتعصب وجاوز حد الإفراط فغض من مكانة علماء شهدت لهم العربية بالمكانة الكبيرة^(٢).

ج. إغفاله عزو بعض الروايات والشواهد الشعرية إلى أصحابها على نحو قد يكون عمداً أو سهواً^(٣) .

ح. من الملحوظ أن الأزهري كان يستهل تفسير المواد وشرحها بآثار موثوقة كما فعل في مادة (ق ب ع)^(٤) ، إذ ابتدأ المادة بحديث نبوي شريف .

سادساً : نقد منهج معجم المحيط في اللغة .

هو أحد معجمات القرن الرابع الهجري الذي يعد بحق قرن الثورة المعجمية الكبرى في التراث اللغوي العربي، ومحوراً لكثير من بحوث اللغة وكتب التاريخ والأدب والتراجم والطبقات^(٥) .

قد تناول الباحث فلاح محمد علوان الجبوري منهجه بدراسة يمكن القول : إنها أبانت عن بعض سماته المنهجية ووضحت بعض ملامحه في التأليف المعجمي على نحو وافٍ.

(١) تهذيب اللغة : ٢٩ / ١ .

(٢) ينظر : تعقيب الدكتور هاشم طه شلاش على بحث الدكتور رشيد العبيدي : ١٥٩ .

(٣) ينظر : المعجم العربي من التهذيب إلى اللسان (بحث) : ١٤٥ .

(٤) ينظر : تهذيب اللغة ٢٨٢ / ١ ، وينظر : المعجم العربي من التهذيب إلى اللسان (بحث) : ١٤٣ .

(٥) ينظر : المحيط في اللغة للصاحب بن عباد دراسة في المادة والمنهج (أطروحة) : ١٤ .

بدأه بتحليل مقدمته التي يرى أن صاحب قد بدأها بالحديث عن كلام العرب وقسم بناءه على أربعة أقسام الثنائي والثلاثي والرباعي والخماسي^(١).

وقد لاحظ الباحث أن الأمور المنهجية التي وافق بها المحيط العين هي أن أكثر الأبواب مفردات هو باب العين ، وهذا يعني أن حرف العين قد حوى في تقليباته أكثر كلام العرب^(٢) فضلا عن ملحوظة منهجية مهمة أکدها الباحث هي خلو بعض الحروف من بعض الأبواب ، إذ خلا حرف الراء من الخماسي ، وخلا حرف اللام من الرباعي والخماسي ، وقد عزا الباحث هذا الأمر المنهجي إلى أنه لم يجد تلك الحروف في نقوله عن العين أو في ما استدرک عليه ، أو لأنه لم يرَ في تلك المفردات من الشيوخ ما يجعلها تأخذ مكاتها في معجمه، فضلا عن منهجه الذي سار عليه في جعل الحروف الأخيرة خالية من الأبواب^(٣).

ثم عرض الباحث لمنهج صاحب بن عباد في منهجه وتنظيم مواده، الذي اتبع فيه نظام التقلاب كما فعل الخليل، لكن الملاحظة المنهجية المهمة التي أشار إليها الباحث هي أن صاحب لم يكن ملتزما منهجا واحدا في الإشارة إلى المهمل والمستعمل ، إذ لم يشر غالبا إلى المهمل في بناء الرباعي والخماسي معلا ذلك بكثرة المواد في هذين البابين^(٤)، وانتقد الباحث أيضا إحدى الثغرات التي اعتورت منهج معجم المحيط في اللغة وهي إهماله كثيرا من الشواهد التي وردت في كتاب العين^(٥).

ومن سمات منهجه التي عرج عليها الباحث هي الإشارة إلى ما أهمله الخليل واستدرک عليه فإنه كان ينص على ذلك الاستدراك من كتاب التكملة للخارزنجي بقوله (أهمله الخليل وحكى الخارزنجي) ، وهو الأسلوب الشائع في مجمل كتابه^(٦)، وهو بذلك يجسد ملمحين من ملامح المدرسة النقدية التي شادها الأزهرى على نحو واضح وبارز، هما :

أ. إنه حفظ لنا نصوصا مهمة من كتاب مفقود يمثل أحد أهم مظاهر الحركة النقدية حول العين بعد مختصر العين للزبيدي وتهذيب اللغة للأزهرى متمثلة بنصوص الخارزنجي^(٧).

ب. الأمانة العلمية في عزو النصوص إلى أصحابها وتوثيق نقولاته من المصادر التي أخذ عنها، مع إغفال ذلك الأمر في بعض المواضع.

(١) ينظر : المحيط في اللغة للصاحب بن عباد دراسة في المادة والمنهج (أطروحة) : ١٨ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٢١ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٢٦ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٢٨ .

(٥) ينظر : العين : ٦ / ٣٠٤ ، وينظر : المحيط في اللغة لصاحب بن عباد دراسة في المنهج والمادة (أطروحة) : ٢٩ - ٣٠ .

(٦) ينظر : المحيط في اللغة للصاحب بن عباد دراسة في المنهج والمادة (أطروحة) : ٣٢ .

(٧) جمع هذه النصوص الدكتور عامر باهر أسمير الحياي في كتابه (نصوص من كتاب تكملة العين للخارزنجي ، جمع وتوثيق ودراسة) منشورات المجمع العلمي ، ٢٠١٣ .

ت. ومن الملحوظات المنهجية التي وقف عندها الدارسون العراقيون المحدثون هي أن صاحب أخذ بمنهج الخليل والأزهري في ترتيب الحروف واتباع منهج الأزهري وحده في الترتيب الداخلي في معجمه ، فضلا عن أن صاحب بن عباد زاد في محيطه بعض الأصول التي لم ترد في العين على نحو ما ورد في باب (العين والثناء والراء) إذ وردت التقلبات الآتية (عثر ، ثعر ، رعث) في كتاب العين^(١) ، في حين جاء في المحيط في الباب نفسه التقلبات الآتية (عثر، ثعر ، رعث ، رثع)^(٢) ، بزيادة (رثع) التي لم ترد في تقلبات المادة في العين، مع عدم التزامه بترتيب موحد للمواد داخل الفصول.

ث. القصد في شرحه بعض المواد اللغوية إلى تأصيلها وبيان حقيقة ما كانت تعنيه بتعليل ما اشتقت منه^(٣)، نحو قوله في بيان تسمية (الجمعة)^(٤)، و(البحر)^(٥).

ج. ومن الظواهر المنهجية التي وقف عليها الباحث فلاح الجبوري، أن صاحب في محيطه كان لا يذكر الشواهد اللغوية بمختلف أنواعها، بل يكتفي بالإشارة إليها إشارة عابرة من غير ذكرها^(٦)؛ لأنه كثر فيه الألفاظ وقلل الشواهد^(٧)، وهذا الأمر من شأنه أن يحدث نوعا من تقليل الاعتماد على المادة التي في المعجم؛ لأن حذف الشواهد التي غايتها إثبات صحة لفظة ما ، أو صيغة ما ، أو تركيب ما ، لا يمكن حذفها وهي دليل الصحة على تلك الألفاظ والصيغ والتراكيب؛ إذن هذا يمكن عدّه إحدى الثغرات المنهجية في معجم (المحيط في اللغة) .

سابعا : نقد منهج معجم مقاييس اللغة

من المعجمات التي انمازت بتأسيس جديد في تاريخ المعجمية العربية إذ بنى ابن فارس معجمه هذا على فكرة ظلت هي المسيطرة على فكره اللغوي تمثلت في أن لكلام العرب مقاييس صحيحة وأصولا تتفرع منها فروع^(٨)، إلا أن تلك الفكرة لم تنطبق تمام الانطباق إلا في الألفاظ الثنائية المضاعفة والثلاثية^(٩)، وقد سار فيه على منهج لا يخلو من التأثير

(١) ينظر : العين : ١٠٥ / ٢ - ١١٤ .

(٢) ينظر : المحيط في اللغة : ١٠٥ - ١١٧ ، وينظر : المحيط في اللغة للصاحب بن عباد دراسة في المادة والمنهج (أطروحة) : ٣٦ - ٣٧ .

(٣) ينظر : المحيط في اللغة للصاحب بن عباد دراسة في المادة والمنهج (أطروحة) : ٤٣ .

(٤) ينظر : المحيط في اللغة : ١ / ٢٧١ .

(٥) ينظر : المصدر نفسه : ٩١ / ٣ .

(٦) ينظر : المحيط في اللغة للصاحب بن عباد دراسة في المادة والمنهج (أطروحة) : ٣٩ .

(٧) ينظر : إنباه الرواة : ١ / ٢٠١ .

(٨) ينظر : مقاييس اللغة : ٣ / ١ .

(٩) ينظر : المعجم العربي (نصار) : ٢ / ٤٠١ .

ببعض ملامح منهج ابن دريد مع وجود نقاط كثيرة اختلف بها ابن فارس عن ابن دريد ، إذ وافقه في الترتيب الالفبائي وخالفه في اتخاذ هذا الأمر أساسا لتقسيم أبواب كتابه^(١) .

وقد خص منهجه بالنقد والإيضاح الباحث عمران عبدالكريم حزام، إذ حدد أهم ما انماز به معجم مقاييس اللغة متمثلا ذلك التميز بانفراده بجملة من الظواهر المنهجية التي أثبتتها الباحث وهي :

١. تحفظه في أخذ المادة اللغوية .
٢. اقتصاره على المادة المقيسة .
٣. قلة أبنية الأصول عنده .
٤. النظر إلى نوع الحرف في تصنيف المادة .
٥. ترتيب مواد معجمه على نظام دائري^(٢) .

أما أهم النقودات المنهجية التي عينها الباحث المذكور في مقاييس اللغة فيمكن إجمالها بما يأتي:

١. الخلل في ترتيب الأصول اللغوية .
٢. اشتراك المصطلح وتذبذبه عند ابن فارس .
٣. جعله الأصل الواحد أصولا متعددة .
٤. شكه في صحة المادة اللغوية من غير حجة^(٣) .

وحقيقة الأمر أن هذه الملحوظات النقدية فيها شيء من التعميم ، إذ لم يسلم معجم من معجمات العربية من الخلل في ترتيب الأصول فيه كما لم تسلم تلك المعجمات من تفريق المادة اللغوية في مواضع عدة ، فضلا عن الشك ببعض الألفاظ في المعجمات العربية التي سبقت المقاييس .

ثامنا : نقد منهج معجم الصحاح .

مما يُلحظ على مناهج معجمات القرن الرابع الهجري أنها توخت أمرين اثنين لا ثالث لهما أحدهما : التزام الصحيح من الألفاظ ، والآخر تيسير البحث في المواد^(٤) .

لقد نشطت بشأن الصحاح حركة نقدية واسعة قديما وحديثا تناولت الاستدراك عليه أو اختصاره أو التنبيه عما وقع فيه من الأوهام والأغلاط^(٥) ، وقد تناول منهجه غير واحد من الدارسين العراقيين المحدثين منهم الباحث عبدالرسول سلمان الزيدي^(٦) ، والباحث عامر

(١) ينظر : المعجم العربي (نصار) : ٤٠٢ / ٢ .

(٢) ينظر : الدراسات اللغوية والصرفية في معجم مقاييس اللغة لأحمد بن فارس (رسالة) : ٣٣ - ٤٠ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ١٣٤ - ١٦٧ .

(٤) ينظر : المعجم العربي (نصار) : ٣٨٠ / ٢ .

(٥) ينظر : مع المصادر في اللغة والأدب : ٢ / ٢٦١ - ٢٦٥ .

(٦) ينظر : الدراسات النحوية والصرفية واللغوية في صحاح الجوهري (رسالة) : ٦ - ٣٥ .

باهر أسمير الحيايي^(١) ، إذ عرض الباحث الزيديّ لقضايا منهجية مهمة في الصحاح منها : إلتزام الجوهري بمجمل صحاحه بنظام الفصل والباب ، إلا أنه لم يلتزم بطريقة واحدة عند شرحه مواد معجمه ، فضلا عن إيضاح منهجه في التقييد والضبط الذي سلك إليه عدة طرائق منها : الضبط ببيان نوع الحرف ، والضبط بالحركات والسكنات ، وبالتخفيف والتشديد ، وبيان نوع الصيغة ، وبيان الزوائد فيها ، والضبط بالنظير^(٢) ، وحقيقة ما تعرض له الباحث الزيدي هو وصف منهج الجوهري من غير تعرضٍ للأمور التي تدعو إلى النقد.

ثم عرض الباحث لمنهج الجوهريّ في قضية الاستشهاد اللغوي التي هي من الأمور المنهجية المهمة وأبانَ أهمَّ المَلْحُوظَات على منهج الجوهري في إيراد الشواهد وطريقة استشهاده فخلَّص إلى أن من مزايا منهجه الاحتجاج بشعر الجاهليين والإعراض عن الاحتجاج بشعر المولدين^(٣) ، وحقيقة الأمر أن سمة الصحة التي وسم بها الجوهري معجمه كانت نسبية نوعا ما وإن كان قد تحراها جهد المستطاع.

أما الباحث عامر الحيايي، فقد عرض لأهم الأمور المنهجية المتعلقة بشواهد الصحاح ، إذ بيّن أهم ما وجهه اللغويون من نقد إلى منهج الجوهري في مسألة الشواهد الحديثية التي انتقد الجوهري فيها من الجوانب الآتية (الخلط بين الحديث والأثر ، والخلط بين الحديث والمثل ، وتصحيح لغة بعض الأحاديث ، والاحتجاج ببعض الأحاديث الضعيفة)^(٤) .

وقد رأى الباحث نعيم سلمان البدري أن ما قدمه وعرض له الباحث عامر الحيايي من منهج الجوهري في الاستشهاد اللغوي هو إثبات نظرية صحة الألفاظ التي هي عماد معجمه الصحاح إلا أنه على الرغم من كل النقودات التي وجهت إلى صحاح الجوهري، ولاسيما في قضية الشواهد لم يرَ الباحث الحيايي ما ينقض تلك الصحة، إلا أننا نرى أن الشاهد إذا ضعُف بوصفه دليلا على ما دل عليه، يضعف معه الأمر الذي جيء بالشاهد دليلا عليه ؛ لأنه كلما قوي الشاهد قوي ما استشهد به لأجله^(٥) .

وعلى وفق هذا نرى أن صحة الألفاظ عند الجوهري غير متحققة على نحو مطلق بل هي في تزايد وانتقاص بحسب صحة مستويات الأداء اللغوي وضعفها حين تصحّ وتضعفُ.

تاسعا : نقد منهج معجم المحكم والمحيط الأعظم

عالج الباحث الدكتور عبدالكريم شديد النعيمي القضايا المنهجية التي ظهرت في معجم من معجمات القرن الخامس الهجري أُلّف في بلاد المغرب العربي في الأندلس. وصف

(١) ينظر : نظرية صحة الألفاظ عند الجوهري (رسالة) : ٨٠-٩٧.

(٢) ينظر : الدراسات النحوية والصرفية واللغوية في صحاح الجوهري (رسالة) : ٢٥-٣٠.

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ١٢٨-١٦٣.

(٤) ينظر : نظرية صحة الألفاظ عند الجوهري (رسالة) : ١٣٤-١٤٧.

(٥) ينظر : الدراسات المعجمية في العراق من عام ١٩٧٣-١٩٩٢ (أطروحة) : ٧٩-٨٠.

الدكتور النعيمي منهج ابن سيده في المحكم بأنه يبني على أساسين منهجين هما : نظام التقاليد الذي رتب ابن سيده على أساسه أبواب معجمه ، والخطة المحكمة التي فصل ابن سيده القول فيها في مقدمة معجمه^(١).

لقد نحا الدكتور النعيمي في عرض منهج ابن سيده منحى نقديا عالج فيه أهم الأمور التي تتعلق بذلك المنهج، فعرض ناقدا طبيعة الألفاظ التي ضمها المعجم وبيّن مستويات الأداء اللغوي الذي تنتمي إليه تلك الألفاظ ، ثم عرج على نقد البناء الداخلي للمحكم ومنهج ابن سيده فيه فرأى أن ذلك المنهج له أربعة أسس نهض عليها هي (ترتيب مقلوبات الأصل المجرد ، و ترتيب مشتقات المادة اللغوية ، و ترتيب الألفاظ التي تصلح للتوجيه على أكثر من بناء ، و ترتيب الأعلام)^(٢) .

ثم عرّج على شرح المادة اللغوية في المعجم، ورأى أنه يمكن تقسيمه على ثلاثة أنماط نقدية هي (شمول التفسير وتكامله، وإيجاز العبارة واختصارها ، والماخذ التي أخذها على شرح المادة اللغوية وتفسيرها في المحكم) فرأى أنها تمثلت بثلاثة مظاهر هي (غموض التفسير وقصوره، واحتواؤه على فضول القول)، وهذا الذي رآه الدكتور من نقد يدخل في (نقد المادة المعجمية)، واضطراب مبدأي الوضع والجمع لدى ابن سيده، فضلا عما وجد من أن أي عمل معجمي ينبغي أن يتصف بأمرين أساسيين هما (طبيعة القارئ الذي وُضِعَ المعجم لأجله ، وطبيعة الألفاظ التي يضمها ذلك المعجم)^(٣).

والحقيقة أن ما نبّه عليه الدكتور النعيمي غاية في الأهمية من الناحية المنهجية في صناعة أي معجم يُرام وضعه؛ لأنه إن وافق هذين المبدأين يكون قد لحظ الطبيعة الاجتماعية للغة ولحظ أيضا ما يمكن أن يعتري الألفاظ من تطور وتغيّر وما تضيفه البيئة من أثر في اللغة ألفاظا ومعاني لكن يبقى المحكم والمحيط الأعظم أحكم المعجمات العربية في المغرب العربي القديم وأعظمها تأليفا وترتيبا ومنهجا كما كان صنوه المخصص كذلك.

عاشرا : نقد منهج معجم أساس البلاغة

يمثل أساس البلاغة انتقالة نوعية ونمطا جديدا في مسيرة المعجم العربي لما اختطه من منهج جديد كلّ الجدة في صناعة المعجم العربي، إذ راعى الزمخشري في ترتيبه الحرف الأول والثاني والثالث فكان تأليفه على أسس تختلف كل الاختلاف عما ألفناه إلى ذلك الوقت في المعجمات الأخرى رام فيه أن تتبين مراسم البلاغة في أقوال العرب^(٤).

(١) ينظر : ابن سيده آثاره وجهوده في اللغة : ١٤٧ - ١٨٦، وينظر : المحكم والمحيط الأعظم (مقدمة المصنف) : ٣٢ / ١ - ٣٥ .

(٢) ينظر : ابن سيده آثاره وجهوده في اللغة : ١٥٤ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ١٧٠ - ١٧١ .

(٤) ينظر : المعجم العربي (نصار) : ٥٥١ / ٢ .

أوضح الزمخشريّ أمرين مهمين في معرض حديثه عن معجمه هما : ترتيب الألفاظ ، وتقسيم المواد على قسمين : أحدهما ، ما يتعلق بالمعاني الحقيقية ، والآخر ما يتعلق برصد المعاني المجازية ، ولم يكن من منهجه استقصاء كل كلام العرب ، أو الإحاطة به (١) ، لأن ((الهدف الذي رمى إليه واضح، وهو التعرف على أسس البلاغة فيما ورد عن العرب ثم ينطلق من هذه الأسس إلى بيان إعجاز القرآن الكريم، ومن أجل هذا الهدف ولّى وجهه شطر المأثور من كلام العرب لينتقي منه أرقى الأساليب وأصفى العبارات، وبهذا العمل يستطيع تحقيق ما يصبو إليه)) (٢) .

وقد خصّه الباحث فلاح علوان الجبوري بدراسة مستفيضة ناقش فيها مادة الأساس ومنهجه، وعرض لأهم سماته المنهجية التي بُني الأساس عليها، فعالج شرح المادة المعجمية والتمثيل الذي رأى الباحث تفرد الزمخشري به ، كما عرض لطرائق ضبط الألفاظ وشواهد من قرآن وحديث وشعر وأقوال أهل العربية وفصاحتها مشيراً إلى أن الزمخشري لم يكن مهتماً بنسبة الحديث وبيان كونه حديثاً أو أثراً مع إغفال ذكر سنده (٣) ، فضلاً عن عدم نسبة الشواهد من أقوال العرب وأمثالهم التي لم يصرح بكونها أمثالا في (٤٣٧) أربع مئة وسبعة وثلاثين موضعاً إلا أن الباحث نعيم سلمان البدريّ اثبت عدم صحة كثير من الملحوظات المنهجية التي لحظها الباحث فلاح الجبوري (٤).

إن ما يبدو لنا هو أن معجم الزمخشريّ لم يكن معجماً مختصاً بلغة الحديث كي يُطالب الزمخشريّ بإثبات رواة الحديث ، وأسائده ثم إن مسألة الخلط بين ما هو حديث أو ما هو أثر عند الزمخشريّ في أساسه ربما كان معوّكاً في ذلك هو اعتماده على متلقي اللغة الذي كان يميز بين ما هو أثر وبين ما هو حديث ، وهذا أمر منهجي كان ينبغي أن يوكل الزمخشريّ فيه جلّ اعتماده على المتلقي ومستعملي اللغة ؛ لأن علم الحديث وبيان الأحاديث قد استقر منذ أمد طويل قبل عصر الزمخشريّ، إلا أن انشغاله بتمييز أنماط الكلم إلى حقيقي ومجازي بالمقام الأول ربما هو ما شغله عن عدم التثبت في بيان فيما إذا كان الشاهد حديثاً أو أثراً .

ولعل من أهم القضايا المنهجية التي بينها الباحث فلاح الجبوري هي النص على أن السماع المباشر أحد مصادر الزمخشريّ التي جمع منها مادته (٥) مما يؤكد صحة ما أثبتناه ودعونا إليه في جعل السماع ممّداً إلى زمن صاحب التاج بله عصرنا الحاضر وهذا أيضاً يدعم فكرة كون السماع لم يتوقف عند حدود زمنية أو مكانية معينة.

(١) ينظر : المعجم العربي (نصار) : ٥٥٢ / ٢ .

(٢) المعاجم العربية المجنسة (الريان) : ١٨٤ .

(٣) ينظر : أساس البلاغة للزمخشري دراسة في المادة والمنهج (رسالة) : ٩٥-١٧ .

(٤) ينظر : الدراسات المعجمية في العراق (أطروحة) : ٨٨ - ٩٠ .

(٥) ينظر : أساس البلاغة للزمخشري دراسة في المادة والمنهج (رسالة) : ٨٥ .

والذي نراه أن الذي دفع الزمخشريّ إلى حذو هذا المنهج، أي بناء معجمه على أساس الحرف الأول، هو تأثره بمنهج أصحاب الحديث ، أما ما جعله يُعنى بقضيتي الحقيقة والمجاز فنزعتة العقلية النابعة من فكره الاعتزالي الذي أغرق في البحث في مسألتَي الحقيقة والمجاز على نحو واسع .

ومما استنتجه الباحث فلاح الجبوريّ من ملامح منهج الزمخشريّ تقديمه ذا الرمة الشاعر المعروف على من سواه من الشعراء فضلا عن إيراد أشعار شعراء من مختلف الطبقات والعصور^(١)، وهذا ما يدعم فكرة امتداد السماع فضلا عن كون تلك النصوص الشعرية احتكم الزمخشري إلى ذوقه البلاغي في اختيارها ؛ لأنها كانت تدعم صحة الألفاظ والمعاني .

حادي عشر : نقد منهج لسان العرب

تناوله بالنقد الباحث عبدالآله إبراهيم العبيديّ ، ووقف على اظهر الظواهر المنهجية فيه فعرض لها بالنقاط الآتية:

١. منهجه في ترتيب المواد على أساس نظام الفصل والباب .
٢. عرض المواد وترتيب المشتقات ، إذ أشار إلى أن ابن منظور لم يُراع نظاما معيناً ودقيقاً يساعد المطالع على أخذ بغيته بسهولة ويسر، وقد ذهب الباحث إلى أن ابن منظور كان يبدأ المادة اللغوية غالباً بالاسم أو الفعل^(٢) ، إلا أن الملاحظ هنا هو عدم دقة ابن منظور في استقصاء بعض الصيغ والمعاني التي جاءت في مصادره ، وربما سبب ذلك هو اتساع موادّه^(٣).
- إلا أن الباحث نعيم البديريّ وجّه نقداً واعياً لهذه الملحوظة المنهجية التي قررها الباحث عبدالآله إبراهيم فقال : ((هذا أمر اختلف فيه معه ؛ لأن اللسان يبدأ أحيانا بالاسم المشتق خلافا لما قرره الباحث وقد يبدأ بالفعل مجرداً أو مزيداً وهذا كثير فيه^(٤) ، وقد يبدأ بالمادة الجامدة أحيانا فهو بحسب ما أرى لا منهج له في عرضه لمشتقات المادة اللغوية ...))^(٥).
- وقد أظهر الباحث عبد الإله إبراهيم نقداً واضحاً لمنهج اللسان بما قدمه من مأخذ كان أبرزها عدم ظهور شخصية ابن منظور فيما نقله في مسائل الخلاف النحوي خلافاً لما ذهب إليه بعض الباحثين الذي رأى بروز شخصيته على الرغم من اعتماده على النقل^(٦)، والتكرار وتركه ضبط بعض الألفاظ، فضلا عن اقتصاره على خمسة أصول لغوية جعلها

(١) ينظر : أساس البلاغة للزمخشري دراسة في المادة والمنهج (رسالة) : ٨٤ - ٨٧ .

(٢) ينظر : الدراسات النحوية في معجم لسان العرب (أطروحة) : ٢٨ .

(٣) المعاجم العربية المجنسة (العريان) : ١٦١ .

(٤) ينظر : لسان العرب (ب ن ر) و (ث أ ر) و (ح ب ر) على سبيل المثال لابتنائه بالاسم و (ت أ ر) و (ث أ ر) و (ذ ن ر) مثالا على ابتدائه بالفعل المزيد .

(٥) الدراسات المعجمية في العراق (أطروحة) : ٩١ .

(٦) المعاجم العربية المجنسة (العريان) : ١٥٩ .

مادة معجمه واتساع المادة وكثرة الشواهد والخلط في نسبة بعض النصوص إلى أصحابها (١).

والحقيقة أن ابن منظور اقتصر دوره على الجمع والنقل ولم تظهر ملامح شخصيته اللغوية في غير ذلك، حتى في المسائل النحوية لم يكن له رأي سوى عرضه آراء العلماء ممن سبقه ولم يكن همه غير الجمع، فكان ينقل من غير توثيق أو تدقيق أو تمحيص أو نقد يعالج به المادة التي نقلها من مصادره الخمسة.

أما التكرار، فسمّة عامة في معظم معجمات العربية وهو إحدى المشكلات التي ذكرناها سابقا وبها حاجة ماسة إلى المعالجة وليس مما يوسم به معجم لسان العرب وحده، فضلا عن أننا نرى أن التكرار في لسان العرب حصل بإفراط بسبب تشابه المادة اللغوية في أصوله التي نقل عنها، وهذا أحد آثار ما يعرف بـ (نظرية الاحتجاج اللغوي) التي هيمنت طويلا على مجمل الفكر اللغوي قديما وحديثا.

وقد نقد الدكتور رشيد العبيدي، رحمه الله، اللسان وبين أهم ما اعتراه من ثغرات منهجية، منها أن ابن منظور لم يضع لنفسه منهجا معينا في تفسير المادة وشرحها ((فهو يبدأ بصيغة ما ثم يتبعها بأخرى، أو يبدأ تفسيرها بإعطاء دلالة المادة ويتبعها بأشتقاقاتها المختلفة)) (٢)، فضلا عن عدم تنسيقه بين أقوال مصادره على نحو يخلط فيه بين مصادره التي اعتمد عليها (٣).

وقد ذكر الدكتور رشيد العبيدي في سياق عرضه منهج ابن منظور ونقده أنه زاد في دلالات الكلم الذي ورد عند الأزهري (٤)، لكن الدكتور العبيدي لم يبين لنا المصدر الذي استقى منه ابن منظور تلك الزيادات في معاني بعض الصيغ على النحو الذي يهديننا إلى معرفة منهج ابن منظور في إيراد تلك الزيادات، وبيان حقيقتها بحيث يتسنى لنا معرفة مستواها اللغوي الذي وجدت فيه، ومصادرها التي أخذت عنها.

وقد خلص الدكتور رشيد العبيدي إلى أن ((ابن منظور لم يلتزم منهجا خاصا في العرض والسرد والتفسير إنما هو موعب جامع لأقوال مصادره)) (٥)

وقد وقف الدكتور نوري حمودي القيسي على منهج لسان العرب فرأى ((أن المنهج الذي رسمه ابن منظور في اختيار الكتب الخمسة التي جعلها مصادر أساسية تحدد المنهج الذي ألزم به نفسه ووضع القواعد التي تضبط له حركة الاتساع وهو يقف على هذه المؤلفات التي لم يخرج عليها في كثير من مواده...)) (٦).

(١) ينظر: الدراسات النحوية في معجم لسان العرب (أطروحة): ٣١-٣٣.

(٢) المعجم العربي من التهذيب إلى اللسان (بحث): ١٥٢.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١٥٢.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ١٥٢.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ١٥٢.

(٦) منهج ابن منظور في لسان العرب (بحث): ٢١٩.

أقول : كنت أتمنى على الدكتور نوري القيسي ، رحمه الله ، أن يوضح لنا تلك القواعد الكلية التي ضبط ابن منظور بها حركة اتساع مواده اللغوية إلا أننا نرى أن ابن منظور لم تكن لديه أية قواعد يمكن أن يحدد بها ذلك الاتساع الذي يحمل الناقد أحيانا على عده ضربا من الحشو والاستطراد الذي لا نرى مسوغا له .

وقد لاحظ الدكتور القيسي على منهج ابن منظور ملاحظة مهمة هي أنه كان يزوج بين ما ينقله عن الأزهري وبين ما ينقله عن ابن الأثير فينقل بداية الحديث عن الأزهري ، ويتمه عن ابن الأثير^(١) ، وهذا أمر يحدث خلا منهجيا لا يُعلم ، من غير تتبع دقيق ، أين ينتهي ما نقله عن الأزهري ، ومن أين يبتي ما نقله عن ابن الأثير في النص الواحد .

وخلاصة ما يراه الدكتور نوري القيسي في منهج ابن منظور ((أن المنهج الذي عمل به كان يخضع لاجتهاده في النقل ومعرفته في المادة وظروفه التي كانت تحيط به...))^(٢).

أقول : نعم إن منهج ابن منظور كان خاضعا لما كان يحيط به من ظروف سياسية جعلته يلزم أصقاعا بعيدة متخفيا عن الأنظار زمن الاحتلال المغولي للعراق لكي يظهر بعد حين بأضخم موسوعة لغوية في التراث العربي في القرن الثامن للهجرة ، لكن لم يكن له من المنهج إلا ما تأثر به من مناهج سابقه كالجوهري بجعله معجمه قائما على نظام الفصل والباب وجمعه الأقوال الواردة في مصادره من غير تنسيق ، أو تنظيم يجعل الوصول إلى تلك الأقوال أمرا يسيرا فضلا عن كثرة التكرار والاستطراد اللذين يجعلان ما يطلبه الباحث عسير المنال .

ثاني عشر : نقد منهج معجم غوامض الصحاح .

يمثل هذا المعجم أحد مظاهر الحركة النقدية التي عالجت صحاح اللغة للجوهري ، مؤلفه عالم موسوعي هو خليل بن أبيك الصفدي (٧٦٤ هـ) دفعه إعجابه بالصحاح إلى العناية به والإقبال عليه دراسة لشواهد وتلخيصا له ، وتوضيحا لغوامضه ونقدا لهناته^(٣).

لقد خص هذا المعجم الدكتور عامر الحيايبي ببحث أوضح فيه منهج الصفدي ، وما اتصف به من سمات ، وما اعتراه من هنات ، وقد ذهب إلى أن معجم غوامض الصحاح ليس كتابا في نقد الصحاح على الرغم مما أكده عبد الغفور عطار بقوله : ((وهو نقد للصحاح غير نفوذ السهم ، فهو في الغوامض جلي بعضها ثم نقد بعض ما وقع للجوهري من الوهم))^(٤) وقد وجدت أكثر ما جاء في هذا السفر متعلقا تعلقا شديدا بالنقد المعجمي ولاسيما ما يتعلق بنقد ضبط البنية الذي هو في صلب النقد المعجمي وصميمه بلا ريب .

(١) ينظر : لسان العرب (ح ج ز) .

(٢) منهج ابن منظور في لسان العرب (بحث) : ٢٢٦ .

(٣) ينظر : خليل بن أبيك الصفدي وصاح الجوهري (بحث) : ١ .

(٤) مقدمة الصحاح (عطار) : ١٨٤ .

لقد عرض الدكتور عامر الحيايى لمنهج الصفديّ بجملة من الملحوظات على النحو الآتي:

١. بدأ الصفديّ كتابه بمقدمة تضمنت أمورا صرفية بيّن فيها ما يطراً على بنية الكلمة من الحروف الزوائد وحروف البدل وحروف الحذف وقد وصفها الدكتور الحيايى بأنها مقدمة تتم عن منهجية دقيقة في أصول البحث^(١).
٢. لم يعتمد على نظام الجوهرى ومنهجه في ترتيب مواده بل رتبها على أساس حروفها الأوائل من غير مراعاة لمسألة التجرد والزيادة ، وفي هذا يقول الدكتور عامر الحيايى ((وخالصة الكلام أن ترتيب غوامض الصحاح هو ترتيب هجائي يراعي أوائل الكلمات دون النظر إلى الأصول سواء أكانت ثلاثية أم رباعية أم خماسية ، وهو بهذه المثابة جديد في صناعة المعجم))^(٢) ، والحقيقة أن ما فعله الصفديّ لم يكن جديداً في صناعة المعجم بالنظر في مسألة الكلمات من غير مراعاة أصولها المجردة إذ سبقه أبو عمرو الشيباني والفارابي في هذا النهج .
٣. ومن النقد الذي وجهه الدكتور عامر الحيايى إلى منهج الصفديّ في معجمه هذا أنه لم يلتزم بكلام الجوهرى بل كان يتصرف بالنصوص تقديماً وتأخيراً واختصاراً وتغييراً للألفاظ وحذفاً في أجزاء من المعجم^(٣)، ورأى أن تصرف الصفديّ بنصوص الصحاح قد بلغ حد الاضطراب في عدة مواضع من المعجم^(٤)، إلا أنه لم يعل سبب شيوع هذه الظاهرة في (غوامض الصحاح) والذي نراه في هذا الشأن هو أن (غوامض الصحاح) جاء وضعه نقداً للصحاح في جانب من جوانبه وهو الغالب عليه ذلك هو جانب إمطة الغموض الذي اعتور ضبط بعض الألفاظ وبيان دلالاتها التي أدخل الجوهرى بضبطها أو شرحها وتفسيرها مما دفع الصفدي إلى ذكر الموضوع الذي يروم بيان غموضه والإعراض عما سواه ؛ لأن ذلك ليس من منهجه ولا غايته التي ألفت لأجلها كتابه هذا .
٤. ومن الملحوظات المنهجية التي أثبتتها الدكتور عامر الحيايى على منهج (غوامض الصحاح) حرصه الشديد على ضبط الكلمات بالنص ، أو الشكل إلا أنه قد يحيد عن هذا المنهج فلا يلتزم به على النحو الذي عودنا عليه^(٥).

(١) ينظر : خليل بين أبيك الصفدي وصاح الجوهرى (بحث) : ٧.

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٩.

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ١٠.

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ١٢.

(٥) ينظر : المصدر نفسه : ١٤.

أقول : لا عجب أن يُعنى الصَّفَدِيُّ في معجمه هذا بالضبط ؛ لأنه وضعه في الأصل لمعالجة ما وقع في الصحاح من خلل في هذه المسألة ، أما اختلاف ضبطه عن ضبط الجوهري فهو حتما مبني على رأي رأي الصَّفَدِيِّ صوابه فرجحه وأثبتته ونص عليه.

٥. ومما يتعلق بنقد المنهج عند الصَّفَدِيِّ وأشار إليه الدكتور عامر الحياييّ هو ذكره معاني بعض الألفاظ التي يوردها ولم يكن الجوهري قد ذكرها في الصحاح^(١) وقد لحظت في هذه المسألة أنه يذكر معاني الألفاظ التي يعسر فهم معناها ، فضلا عن الألفاظ المعربة^(٢).

٦. النص على الموضع الذي ذكر الجوهري فيه اللفظ الذي يورده في معجمه (غوامض الصحاح) منبها على ما ورد ذكره في أكثر من موضع عند الجوهري في صحاحه ، مع تعليقه صحة إيراد الجوهري لذلك اللفظ في الموضع الذي نص عليه الصفدي وترجيح ذكر بعض الألفاظ التي وردت في أكثر من موضع عند الجوهري^(٣) ، إلا أنه حاد عن هذا المنهج في بعض مواضع كتابه هذا^(٤) الأمر الذي يدعو إلى تتبع هذا الأمر بدراسة (غوامض الصحاح) دراسة علمية مستقلة لبيان منهجه وما اعتراه من اضطراب وخلل فضلا عن دراسة الكتاب كاملا.

٧. ذهب الدكتور عامر الحياييّ إلى أن الصَّفَدِيَّ لم يتعرض لنقد الألفاظ إلا في ثلاثة مواضع^(٥) ، وعدَّ ذلك إحدى عيوب المعجم المنهجية ، إلا أننا لا نوافق الدكتور الحياييّ فيما ذهب إليه ؛ لأن الكتاب كله نقد لصحاح الجوهري ، وربما يكون ما ذهب إليه الدكتور الحياييّ مبنيًا على أساس فهمه وتصوره لمفهوم النقد المعجمي خلاف الذي قدمناه وأسسنا له وسرنا عليه في هذا البحث وهو مفهوم أوسع وأشمل وأدق لأننا نرى أن أي نقد معجمي لا يخرج عما أسسنا له من نقد ضبط البنية ، أو العبارة المعجمية ، أو المادة المعجمية ، أو منهج التأليف المعجمي .

وخلاصة ما يقال : إن الدكتور عامر الحياييّ تصوّر أن (غوامض الصحاح) ليس كتابا نقديا تناول الصحاح ، وهذا خلاف ما وُضع الكتاب لأجله فضلا عن كتابه الآخر الموسوم بـ (نفوذ السهم فيما وقع للجوهري من وهم) ، إذ إن الكتابين مختصان بنقد صحاح الجوهريّ والحكم على جهوده النقدية بشأن الصحاح لا يأتي سليما واضحا ما لم تُدرس كل جهوده حول الصحاح مجتمعة وإن حاول ذلك الدكتور الحياييّ في بحثه هذا ؛ لأن جهدا هكذا لا يستوعبه بحث متواضع كهذا.

(١) ينظر : خليل بين أبيك الصفدي و صحاح الجوهري (بحث) : ١٤ - ١٥ .

(٢) ينظر : غوامض الصحاح : ١٠٣ .

(٣) ينظر : خليل بين أبيك الصفدي و صحاح الجوهري (بحث) : ١٧ .

(٤) ينظر : غوامض الصحاح : ١٥٩ .

(٥) ينظر : المصدر نفسه : ١١٢ ، ١٤٠ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ .

ثالث عشر : نقد منهج معجم المصباح المنير

أحد معجمات الألفاظ في القرن الثامن الهجري ألفه الفيومي شارحا به أحد متون الفقه الشافعيّ، ذاك هو (الشرح الكبير) للأمام الرافعي (٦٢٣ هـ) .

وقد وقف عليه الدكتور مصطفى جواد لبيان بعض ما جاء به من أخطاء منهجية وما يتعلق بعباراته ومواده وضبطها، وقد بدا له أن منهج الفيومي كانت تعتوره بعض مظاهر الخلل والاضطراب ومن تلك الملحوظات :

١. وقوعه في بعض الأخطاء التصريفية ، إذ يرى الدكتور مصطفى جواد أنه كان ملما بالصرف لا عالما به ^(١)، على نحو ما ورد في مادة (ن د ل) ^(٢) .

٢. بيان إغفال الفيومي ذكر كثير من المواد في مواضعها في معجمه وقد جاء أكثر نقد الدكتور مصطفى جواد المصباح المنير من هذا الضرب ، وبلغ مجموع نقداته (٩٩) نقدة تسعا وتسعين نقدة.

وقد تناول الباحث ناجي ناصر حسن منهج الفيومي في معجمه المصباح المنير فقال :

إن الفيومي سار في معجمه على أحد الطرائق التي توصل إليها الترتيب المعجمي ^(٣) .

ومن القضايا المنهجية التي أشار إليها الباحث أن الفيومي انفرد بثلاثة أمور هي :

١. إطلاقه مصطلح (كتاب) لما يقابل مصطلح (الباب) في غيره من المعجمات .

٢. جعله الهمزة، إن كانت عين الكلمة، في مدخل الحرف الذي تنقلب إليه مثل لفظه

(بئر) ^(٤) ، جعلها في كتاب الباء والياء وما يثلاثهما ، ولفظة (يؤس) في كتاب

الباء والواو وما يثلاثهما ^(٥) .

٣. جعله الكلمات الرباعية والخماسية إن كان ثالثهما مستعملا في اللغة، بعد الثلاثي

مباشرة نحو (زنديق) بعد (زند) ، و (صهرج) بعد (صهر) ^(٦) .

غير أن الباحث نعيم البدري وجه نقدا إلى ما ذهب إليه الباحث ناجي ناصر حسن في

عدم اتفاهه على أن الفيومي أول من استعمل مصطلح (الكتاب) في معجمه ، إذ سبقه

الأزهري في تهذيب اللغة ^(٧) ، ورأى أن الفيومي خالف منهجه فأطلق مصطلح الباب في

موضعين : باب الياء ^(٨) ، وباب لا ^(٩) .

(١) ينظر : دراسة المعجمات اللغوية (المصباح المنير) (بحث) : ٢٣٧ .

(٢) ينظر : المصباح المنير (ن د ل) .

(٣) ينظر : الفيومي ومعجمه المصباح المنير (رسالة) : ٥٨ - ٨٣ .

(٤) ينظر : المصباح المنير (ب ي ر) .

(٥) ينظر : المصدر نفسه (ب و س) .

(٦) ينظر : الفيومي ومعجمه المصباح المنير (رسالة) : ٦٢ - ٧٠ .

(٧) ينظر : الدراسات المعجمية في العراق (أطروحة) : ٩٤ .

(٨) ينظر : المصباح المنير ، باب الياء : ٦٧٩ / ٢ .

(٩) ينظر : المصدر نفسه باب ، لا : ٦٧٦ / ٢ .

وعرض الباحث ناجي ناصر حسن لأهم المآخذ المنهجية التي لاحظها على منهج الفيومي فرأى فيه غموض تفسير بعض الألفاظ وتداخل إيراد المواد اللغوية فضلا عن كثرة التكرار في المعجم (١).

ويبدو أن ما ذكره الباحث عن منهج الفيومي بشأن غموض شرح المادة اللغوية ، والتكرار وتداخل المواد بعضها ببعض هي من المشكلات المنهجية العامة التي عانت منها المدونة المعجمية العربية عبر عصور مسيرتها .

رابع عشر : نقد منهج القاموس المحيط

يُعدُّ ثاني أضخم الموسوعات اللغوية بعد تاج العروس، إذ اعتمد الفيروزآبادي فيه على نظام الفصل والباب ، وكانت غايته فيه الجمع والاستقصاء (٢) .

وقد أبان الفيروزآبادي منهجه في مقدمة قاموسه ، وقد نهض على جملة من الأسس والمبادئ أهمها : حذف الشواهد ، وطرح الزوائد معربا عن الفصح والشوارد فضلا عن براعة الاختصار ودقة التلخيص معتمدا في حشو مادته على جمهرة من المصادر كالمحکم والمحيط الأعظم والعياب (٣) ، وقد شرح الفيروزآبادي على نحو واضح وجلي أهم خطوات منهجه بقوله : إذا تأملت صنيعي هذا وجدته مشتملا على فرائد أثرية وفوائد كثيرة، منها حسن الاختصار وتقريب العبارة وتهذيب الكلام وإيراد المعاني الكثيرة في الألفاظ اليسيرة فضلا عن تخليصه الواو والياء ؛ لأنه قسم يسمُ المصنفين بالعيّ والإعياء (٤).

ومن مظاهر المنهج عند الفيروزآبادي أنه إذا ذكر صيغة المذكر اتبعها بصيغة المؤنث بقوله : هي بالهاء من غير إعادة الصيغة، فضلا عن منهجه الدقيق في الضبط وعدم حذفه الصيغ القياسية كلها مع تقديمه المقيس من المصادر عند ذكرها على ما سواه (٥)، فضلا عما أبانه مما ركب فيه الجوهرى خلاف الصواب (٦) ، بحسب قوله .

إن الناظر في مقدمة القاموس المحيط لا يراوده ادنى شك بأنها نظرية معجمية متكاملة من جوانبها كلها ، ولم تبلغ أية مقدمة من مقدمات المعجمات العربية التي سبقت القاموس دقتها وما قدمته من مهاد نظري ؛ لاحتوائها على كثير من مبادئ المعجمية بعامة والمعجمية العربية بخاصة .

أما نظامه وترتيبه، فهما أهم ما يميزه عما سواه، إذ نرى الانتظام في ترتيب المواد داخليا والانتظام في معالجتها (٧).

(١) ينظر : الفيومي ومعجمه المصباح المنير (رسالة) : ٧٧-٨٤.

(٢) ينظر : المعجم العربي (نصار) : ٢ / ٥٤٠ ، وينظر : المعاجم العربية المجنسة (العيان) : ١٦٦ .

(٣) ينظر : القاموس المحيط : ٣٩ / ١ .

(٤) ينظر : القاموس المحيط : ٣٩ ، والمعجم العربي (نصار) : ٢ / ٤٥٦ .

(٥) ينظر : المعجم العربي (نصار) : ٢ / ٤٥٦-٤٥٧ .

(٦) ينظر : القاموس المحيط (مقدمة المصنف) : ٤٠ .

(٧) ينظر : المعجم العربي (نصار) : ٢ / ٤٦٦ .

قد خص الدكتور خليل بنیان الحسون القاموس المحيط بدراسة عالجت جانباً مهماً من جوانبه المنهجية التي انتصف بها للفيروزآبادي من مستدرجات الزبيدي ، وعلى الرغم من ذلك نجده قد كشف مواضع الخلل في القاموس المحيط كتاباً ومنهجاً ، ولعل من أظهرها ((اعتماد الفيروزآبادي أسلوب الإيجاز الشديد مما أدى إلى غموض العبارة))^(١) .

قد أشار الدكتور الحسون إلى جملة من الاضطرابات المنهجية التي وقعت في القاموس المحيط معتمداً على ما أورده الزبيدي ، ولعل من أظهرها إخلاله بذكر كثير من الأصول الثلاثية والرباعية والخماسية ، فضلاً عن إهماله ذكر كثير من أبنية الزيادة ، وعدم التنبيه على ذكره ، وإخلاله بذكر كثير من الألفاظ ومصطلحات العلوم والفنون فضلاً عن إخلاله بذكر كثير من أسماء الأعلام وأسماء المواضع والمدن وهو ما ألزم الفيروزآبادي به نفسه^(٢) .

ومن أظهر ما وُجّه إلى منهج القاموس المحيط من نقد هو إخلاله بذكر الألفاظ القرآنية ((والحق أن هذا الإخلال الأخير لهو أشدها وأحقها بالنعى واللوم فإن شهرة القاموس المحيط وذيوه بين الناس يجعلانه المفزع لتعرف كل ما لا تتضح دلالاته من ألفاظ اللغة ولا سيما ألفاظ القرآن وما يتصل بأسماء الله الحسنى من دلالات ...))^(٣) .

أقول : إن لم يسعنا القاموس المحيط بالألفاظ الدينية ، وما يتعلق بأسماء الله الحسنى فلا يعني هذا أنه أهمل جانباً من الألفاظ ؛ لأن هناك كثيراً من المؤلفات التي أفردت لهذا الغرض ، فضلاً عن أن الفيروزآبادي لم يغفل ذكرها تماماً.

قد كان الدكتور الحسون دائماً يعتذر للفيروزآبادي ويهجم على الزبيدي في كل ما أثبتته من نقودات ، يقول واصفاً منهج الفيروزآبادي : ((لئن كان الفيروزآبادي قد ذكر الأسماء العربية لبعض الأدوية والنباتات الطبية وبعض الأكلات ثم نبه على كل تسمياتها الشائعة بغير العربية فإنما هو معذور بل هو محسن غاية الإحسان))^(٤) .

إن الدكتور الحسون حين يعرض لبعض كلام الزبيدي في القاموس المحيط يريد أن يوهّم الزبيدي ويخطئه انتصافاً للفيروزآبادي ، ومن ذلك ما عرض له من خلل منهجي في تاج العروس عند شرحه وتفسيره المواد اللغوية التي وردت في القاموس ، وهو محق في نقده في بعض المواضع على خلاف ذلك في بعضها الآخر ، يقول : ((واستدرك عليه الشقيص : الشيء اليسير^(٥) ، قال الأعشى :

فتلك التي حرمتك المتاع وأودت بقلبك الإشقيصاً^(٦)

(١) الانتصاف للفيروزآبادي من مستدرجات الزبيدي : ١٢ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ١٥ .

(٣) المصدر نفسه : ١٦ .

(٤) المصدر نفسه : ٥٣ .

(٥) ينظر : تاج العروس (ش ق ص) .

(٦) ديوان الأعشى : ٢٠٥ .

وقال الفيروز آبادي : الشقيص بالكسر السهم والنصيب والشرك كالشقيص وهو الشريك ، والفرس الجواد والقليل من الكثير ((^(١)) ، ففي هذا الموضوع نجد شرح الفيروزآبادي أكثر دقة وإيضاحاً من شرح الزبيدي ، والدكتور كان دقيقاً واضحاً مصيباً في نقده هنا على نحو يسوغ انتصافه من الزبيدي للفيروزآبادي، ونؤيده فيما ذهب إليه في صحة نقده ، إلا أن الدكتور الحسون على الرغم من ذكره ما وقع في القاموس المحيط من خلل منهجي، نجده لا يذكر كل ضروب ذلك الخلل ، فمن منهج الفيروزآبادي ذكر الأعلام والتعريف بهم، بيد أنه أخل بذلك ولم يعرج الدكتور الحسون عليه نحو ما ورد في قول الفيروزآبادي ((ومالك بن دُعر بالبدال المهملة))^(٢) ، ولم يُزد على ذلك في تعريف هذا العلم، وهذا اضطراب في منهج النقد عند الدكتور الحسون سببه هيمنة فكرة الانتصاف للفيروزآبادي من الزبيدي على دراسته .

ومما نقد به الدكتور الحسون منهج الفيروزآبادي في ذكر القياسي المطرد من الجموع قال : ((لقد تكشف لنا أن الفيروزآبادي يغفل الإشارة إلى ما هو قياسي مطرد من الجموع فيكتفي بذكر مفرد، والزبيدي يستدرك عليه أمثلة من ذلك دون أن يستوفي إثبات نظائرها في مستدركه مع أن صاحب القاموس لم يثبت ما يماثلها من الجموع لمواد أخرى))^(٣) والحقيقة أن الفيروزآبادي والزبيدي قد وقعا في الخلل نفسه مع أن الفيروزآبادي قد يُعذر لأن من منهجه عدم ذكر الجموع القياسية اختصاراً وإيجازاً، لكن الزبيدي كان يلزمه ذلك لأنه في موضع استدراك، والمُستدرك لا بد أن يزيد على المستدرك عليه وإلا ما فائدة استدراكه؟! والفيروزآبادي لا يذكر من الجموع والمشتقات إلا إذا كانت لها دلالة خاصة لا يغني ذكر مصدرها أو فعلها عنها^(٤) ، لكن ما المعنى الخاص في قوله : ((الحارث : الأسد))^(٥) وهذا يدل على أن الفيروزآبادي حاد عن منهجه هذا إلا إذا كان هذا المعنى غير غير معروف فذكره وهذا غير متحقق .

خامس عشر : نقد منهج معجم تاج العروس

إن من أوفى الدراسات الحديثة التي كتبت عن تاج العروس هي دراسة الدكتور هاشم طه شلاش ، رحمه الله ، التي خص منهج الزبيدي فيها بقدر وافر من العرض والنقد والتحليل .

وقد خص الدكتور هاشم شلاش منهج تاج العروس بباب كامل من دراسته تلك^(٦) ،

(١) الانتصاف للفيروزآبادي من مستدركات الزبيدي : ٦٢ .

(٢) القاموس المحيط (ذ ع ر) ، وينظر : الانتصاف للفيروزآبادي من مستدركات الزبيدي : ٦٢ .

(٣) الانتصاف للفيروزآبادي من مستدركات الزبيدي : ٩٩ .

(٤) المصدر نفسه : ٧٨ .

(٥) القاموس المحيط (ح ر ث) .

(٦) ينظر : الزبيدي في كتابه تاج العروس : ٣٧٩ - ٦٢١ .

وخص الظواهر المنهجية فيه بفصل كامل^(١) ، وعرض لمسائل عدة منها الشاهد والاستشهاد عند الزبيدي ، وقد نقد فيه منهج الزبيدي في كيفية توزيع الشواهد وإيرادها ، فمادة تكثر فيها الشواهد بأنواعها وأخرى لم يورد فيها أي شاهد لغوي يُذكر^(٢) ، وقد لاحظ الدكتور هاشم شلاش أن الزبيدي لم يكن له منهج موحد وواضح في إيراد الشواهد الشعرية فهو يذكر بيتا واحدا أو شطر بيت ، وأحيانا يغلب عليه الاستطراد فيورد مجموعة أبيات يكون الشاهد في أحدها^(٣).

ومن نقد منهج التأليف المعجمي الذي أبداه الدكتور هاشم شلاش تجاه تاج العروس أن صاحبه مع عنايته الكبيرة بنسبة الأبيات الشعرية وعزوها إلى أصحابها أخل بهذا المنهج فاعغل نسبة (١٦١) واحد وستين ومئة شاهد ، من مجموع (٤٨٢) اثنين وثمانين وأربع مئة شاهد مكتفيا بالإشارة إلى هذه النصوص إشارات مبهمة لا تتحقق بها معرفة نسبة الشاهد^(٤).

ومما نقده الدكتور هاشم شلاش في منهج الزبيدي أنه كان يقتطع الآيات القرآنية على خلاف الشواهد الشعرية التي كان يستطرده كثيرا في ذكرها مع التفاته إلى التمييز بين مستويات القراءات القرآنية^(٥).

وقد خلص في نقد منهج الزبيدي إلى أنه كان ينهج منهج المتسامحين في قضية الاحتجاج بالشواهد التي وقعت خارج ما يعرف بـ (نظرية الاحتجاج اللغوي) أو (عصور الاحتجاج) ، وفي هذا تأييد لما دعونا إليه في جعل عصر الاحتجاج اللغوي ممتدا إلى زمن الزبيدي ، فضلا عما زدنا على ذلك في جعله ممتدا إلى عصرنا الحاضر بالضوابط التي ضبّطت بها هذه المسألة عند المجمع اللغوية .

ومما نقد به الدكتور هاشم شلاش منهج الزبيدي أنه لم يلتزم منهاجا واحدا في تنظيم شواهد وترتيبها فضلا عن قصور شرحه وتفسيره لبعض المواد اللغوية على نحو مخل أحيانا^(٦) ، فضلا عن أن تاج العروس قد حفل بالنقد المعجمي مما يمكن إفراده بدراسة مستقلة^(٧) .

ثم عرّج الدكتور هاشم شلاش على إجمال ما وجهه من نقد إلى تاج العروس ، و قسم ذلك النقد على :

(١) ينظر : الزبيدي في كتابه تاج العروس : ٤٣٨ - ٥٧٢ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٤٣٩ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٤٥٠ - ٤٥١ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٤٥٣ .

(٥) ينظر : المصدر نفسه : ٤٦٢ - ٤٦٣ .

(٦) ينظر : المصدر نفسه : ٤٧٢ .

(٧) ينظر : المصدر نفسه : ٤٧٤ - ٥٥٧ .

١. المآخذ المنهجية / إذ عرض فيها نقد طريقة الزبيدي المعقدة في شرح متن القاموس المحيط^(١) ، الأمر الذي كاد يربك القارئ لولا تمييز الزبيدي لعبارة القاموس بمداد أحمر.
٢. وضع بعض الألفاظ في غير موضعها الصحيح فضلا عن التخليط العجيب الذي اعترى منهج الزبيدي في وضع ألفاظ مختلفة في موضع واحد^(٢) الذي يكون سببه على ما نرى أن جل تلك الألفاظ هي ألفاظ معتلة أو أنها تكون مصحفة أو محرفة مما قد يضل النظر والفكر عند محاولة وضعها في مداخلها المناسبة الصحيحة وهذا محض استنتاج وليس اعتذارا عن الزبيدي ، فضلا عن أنه لم يستوعب مواد معجمات العربية كلها^(٣) ، وهذا أمر لا نَعُدُّه مأخذًا نقديا على منهجه ؛ لأن لغة العرب لا يحيط بها إلا نبي.
٣. ومما نقد به الدكتور هاشم شلاش منهج الزبيدي في تاج العروس كثرة التكرار فيه ، وعدم التنبيه على الألفاظ المهملة التي ألزم الزبيدي نفسه بالتنبيه عليها^(٤) ، فضلا عن نقده اللاذع للفيروزآبادي في القاموس كأنه ينسب الوهم إليه وهو في الحقيقة غير واهم ، أو يرميه بالتصحيح وهو ليس بمصحف ؛ لأن الفيروزآبادي كان ناقلًا من مصادره التي اعتمد عليها في تأليف القاموس المحيط فضلا عن الأخطاء المنهجية الأخرى التي أوقعت صاحب التاج في اضطراب منهجي والتي منها أخطاء نحوية وصرفية وتعبيرية .

(١) ينظر : الزبيدي في كتابه تاج العروس : ٦٣٥ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٦٣٨ - ٦٣٩ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٦٥٢ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٦٥٤ - ٦٥٥ .

منهج الدارسين العراقيين المحدثين في نقد مناهج التأليف المعجمي

١. لم تكن هناك ملامح واضحة لمنهج الدارسين العراقيين المحدثين في نقد مناهج التأليف المعجمي في معجمات الألفاظ ، وهذا راجع إلى عدة أسباب منها : اختلاف مناهج التأليف المعجمي وتعددتها على نحو ما عُرف في الدراسات المعجمية قديما وحديثا، ومنها تغليب جانب عرض تلك المناهج على جانب التحليل والنقد، فضلا عن عدم وجود علامات ثابتة وواضحة يتفق عليها الدارسون في خطواتهم المنهجية في جل نقوداتهم المتعلقة بمناهج التأليف المعجمي.
٢. وجدت أن الغالب على نقودهم وصف الثغرات المنهجية التي اعتبرت مناهج المعجمات القديمة من غير التماس تعليل ؛ لبيان صواب تلك النقودات من عدمه .
٣. بسبب عدم وضوح الرؤية النقدية المعجمية عند الدارسين العراقيين المحدثين وجدتهم قد خلطوا في نقدهم مناهج التأليف المعجمي بين ما يتعلق بنقد المادة اللغوية ، ونقد العبارة المعجمية ، ونقد ضبط البنية، في حين أن نقد المنهج يجب أن يختص بأمور غير هذه ك معالجة مستوى الأداء اللغوي الذي اعتمده المعجمي في بناء معجمه وتدوينه فضلا عن طبيعة المواد اللغوية ، والشواهد ، وكيفية إيرادها وتوثيقها ؛ لذلك لا نزع ، إذ صح لنا القول ، إن النقد المعجمي ومحاوره الأربعة التي تبناها البحث هي أول دراسة تؤسس للنقد المعجمي على هذا النحو ، مع أننا نراعي الفرق بين النقد اللغوي والنقد المعجمي ؛ لأن كل نقد معجمي هو نقد لغوي ، ولكن ليس كل نقد لغوي يكون بالضرورة نقدا معجميا.
٤. وقف الدارسون العراقيون المحدثون في نقدهم مناهج التأليف المعجمي على قضايا وأمور لا تعد في صميم المدونة المعجمية مثل سجالهم في نسبة كتاب العين ، ورصد نسخه المخطوطة، فضلا عن قضايا تتعلق بإظهار نقودات القدامى بعضهم بعضا.
٥. جاء نقد بعض الدارسين العراقيين المحدثين لمناهج التأليف المعجمي عرّضا في أثناء دراستهم ظواهر نحوية وصرفية في تلك المعجمات ؛ لذلك يمكن القول : إن غالب تلك الدراسات لم تكن غايتها الأساسية نقد منهج التأليف المعجمي بخاصة ونقد المعجمات بعامة ، فضلا عن عدم وقوفها على نحو صريح وواضح ومنهجي على أهم ما كان يعثور تلك المناهج من خلل واضطراب .
٦. بدا لي أن بعض الدارسين كان ينتقد منهج التأليف المعجمي في المتن المعجمي القديم مع أن مصنف ذلك المعجم وضح منهجه الذي يُرد به عند النظر الدقيق ما وجّه له من نقد عند الدارسين المحدثين على أن الغالب على أصحاب المعجمات

القدامى إلتزامهم بما وضعوه لأنفسهم من منهج في تأليف معجماتهم ، بعبارة أخرى هناك نقد وجه إلى أصحاب المعجمات في غير موضعه .

٧. لم يكن من منهج الدارسين العراقيين المحدثين بله العرب المحدثين الوقوف في تقديم مناهج التأليف المعجمي للمعجم العربي القديم على أهم المشكلات الرئيسية التي عانى منها المعجم العربي قديما وحديثا كقصر أخذ اللغة وقبولها على زمن معين وأمكنة مخصوصة ، وإغفال الرجوع إلى مستويات الأداء اللغوي كلها والنظر فيما ترتب من آثار في المعجم العربي بسبب ما يعرف بـ (نظرية الاحتجاج اللغوي) أو (عصور الاحتجاج) .

٨. إن الغريب في الأمر أن جميع الدارسين قدامى ومحدثين حين يوضحون غايات أصحاب المعجمات ومناهجهم في التعاطي مع اللغة التي يروم صاحب المعجم وضعها في معجمه يذكرون أن غايتهم الأساسية هي استيعاب كلام العرب ، وهي أهم دعامة من دعائم مناهج التأليف المعجمي ، لكن حين يأتون على ما جدّ من ألوان الكلم في العربية نراهم يُعرضون عنه كل الإعراض ، ولنا أن نسأل : أليس هذا الكلم من العربية ؟ و غايتكم هي استيعاب كلام العرب ؟ أليس كل ما وافق أقيسة كلام العرب فهو منه ؟ فلماذا يقف المنهج حائرا بين التناقض الحاصل بين التنظير والتطبيق فكيف نريد أن نستوعب كلام العرب ونحن نهمل قدرا وافرا منه عن قصد ؟ أليس هذا من اخطر الثغرات المنهجية في المدونة المعجمية العربية القديمة ؟

٩. تنوعت القضايا المنهجية التي عالجها الدارسون العراقيون المحدثون في المتن المعجمي العربي القديم ، فمنهم من عالج التصحيف والتحريف ، ومنهم من عالج ترتيب المواد اللغوية داخل المعجم ، ومنهم من عرض لقضية الشواهد اللغوية والنحوية إلى غير ذلك ، ولم يتجه نقدهم في مسار نقدية واضحة هي إلى طبيعة علم المعجم أنأى وابعده .

١٠. تباينت طرائق نصهم على نقد مناهج التأليف المعجمي ، فمنهم من أشار إلى ذلك صراحة ، ومنهم من ذكر ذلك عَرَضاً ، ومنهم من لم يفهم من كلامه إلا بعد تدقيق وتمحيص ما كان يومئ إليه من نقد المنهج .

١١. لم يضعوا محددات أو معايير ثابتة لتحديد مديات ما يشتمل عليه المنهج ، فهل المنهج ترتيب المادة خارجيا وداخليا أو هو بيان طبيعة المادة (المستوى اللغوي) الذي تعامل معه المعجمي على وفق إجراءات علمية معينة مما يدخل في جانب (الجمع والوضع) معا .

١٢ . لم تستين مناهج تأليف معجمات الألفاظ في دراسات اللغويين العراقيين المحدثين ، لتفرق ما كتب فيها من نقد ، وهي بهذا المقام بها حاجة إلى دراسة مستقلة تفصيلية تنهض على أساس تحليل موادها واستقرائها استقراء دقيقا على غرار دراسة (مناهج معجمات المعاني إلى نهاية القرن السادس الهجري) للأستاذ أحمد فرج الربيعي ، لكي تسهم تلك الدراسة فضلا عما كتبه الدكتور حسين نصار في هذا الشأن في تقديم جزء من ملامح النظرية المعجمية العربية منذ أول معجم أبصر النور في أرض العراق وإلى عصرنا الحاضر^(١).

(١) ينوي الباحث إكمال مشروعه الذي تعد هذه الأطروحة جزءا منه في تتبع النظرية المعجمية العربية تأسيس وتاريخ ، إن شاء الله ، بدءا من العين وانتهاء بمعجمات العربية الحديثة .

مدخل

إنّ أهم ما ينبغي التنبيه عليه في هذا الفصل هو قلة جهود الدارسين العراقيين في هذا الضرب من التأليف المعجمي سواء كان ذلك تأليفاً أو تحقيقاً أو دراسةً ، إذ لم أجد لهم بعد أن حددت في الباب الأول من هذه الأطروحة ما يجب توافره في المعجم لكي ينهض به ويسمى معجم معان من المعايير والمحددات التي لم تجعل للدارسين العراقيين إلا جهوداً غاية في القلة فضلاً عن ذلك أننا لا ننكر جهودهم في تحقيق كثير من الرسائل اللغوية الصغيرة التي كانت البذرة الأولى لنشأة المعجم العربي بعامّة ، لكن لم نقدر أن نعد تلك الرسائل من معجمات المعاني ولا كتب الظواهر اللغوية الأخرى ؛ لذلك جاء جهد البحث في هذا الفصل مقتصرًا على أعمال دارسين عراقيين معدودين تمثلت جهودهم بما قدمه الدكتور إبراهيم السامرائي ، والدكتور جميل الملائكة على الرغم من أنه لم يسهم إلا ببحث مقتضب جاء في غالبه مقترحات لتطوير صناعة معجمات المعاني وما قدمه الأستاذ أحمد فرج الربيعي ، إذ لم أجد جهداً لدارس عراقي آخر إلا في هذه الأعمال القليلة ، لذلك يمكن القول: إن سبب ذلك هو قلة الأعمال المعجمية في هذا النوع من أنواع المعجمات قديماً على وفق معيارنا الذي قررناه ، فضلاً عن عدم تواصل الدرس المعجمي من هذا الجانب في العراق مع هذا النمط التأليفيّ، صحيح إن كثيراً منهم نهض بتحقيق كثير من الرسائل اللغوية الصغيرة التي لا نعدّها من معجمات المعاني بشيء ، كذلك نجد أن معجمات المعاني حين حُقِّقت ودرست لم يدرسها أو يحققها دارسون عراقيون بدءاً من الغريب المصنف لأبي عبيد^(١) ، والألفاظ لابن السكيت^(٢) ، والمخصص لابن سيده^(٣) ، والتلخيص في معرفة أسماء الأشياء^(٤) والسامي في الأسامي^(٤) ، وغيرها بل حتى معجمات المعاني الحديثة التي صنّفت لم يصنفها معجمي أو دارس عراقي ، ولم تدرس دراسةً وافية إلا عند الدكتور إبراهيم السامرائي ، والأستاذ أحمد فرج الربيعي ولست التمس تعليلاً مقنعاً لانصراف الدرس المعجمي في العراق عن التعرض لمعجمات المعاني خلا ما تضمنته دراسة الدكتور عبد الكريم شديد النعيمي (ابن سيده آثاره وجهوده في اللغة) .

إنّ معجمات المعاني، بالمفهوم الذي حددها في هذا البحث، لم تتل العناية التي تجب عند الدارسين العراقيين المحدثين كما نالته معجمات الألفاظ تحقيقاً ودراسةً ونقداً ، وهذا أدى إلى أن يقتصر البحث على دراسة الجهود البحثية في مجال معجمات المعاني التي ذكرناها آنفاً. وعلى وفق هذا نقترح أن يدرس النقد المعجمي في معجمات المعاني حتى نهاية القرن السادس الهجري على وفق مسارب النقد المعجمي التي حددها لمصطلح النقد المعجمي مع

(١) حققه بدءاً الدكتور رمضان عبد التواب في جزء واحد ، ومحمد المختار العبيدي وصدر في تونس ، و صفوان عدنان داودي ، وهي الطبعة الأكثر رواجاً والأدق تحقيقاً .

(٢) حققه الدكتور فخر الدين قباوة .

(٣) حققه خليل إبراهيم جفال .

(٤) حققه الدكتور عزة حسن .

(٥) حققه الدكتور محمد موسى هنداوي .

الأخذ بالحسبان أنه ليس كل ما كتب في الظواهر اللغوية، كالإعلال والإبدال، أو ما كتب في موضوع واحد محدد بعينه كالذي كتب في الخيل أو النخيل ، أو الأتواء وقد ورد منجماً أنه يمكن عده معجماً للمعاني ؛ لأن الحد الأساسي لمعجم المعاني أن يتسم بالإحاطة والشمول وتنوع الموضوعات ، فلا يعد ما كُتب في خلق الإنسان مثلاً ، أو ما كتب في صفاته من معجمات المعاني، لكننا لا نجانب الصواب إذا قلنا : إنها كانت أساسها وما نهلت منه معجمات العربية ألفاظاً ، ومعاني على السواء .

المبحث الأول نقد ضبط البنية في معجمات المعاني

سنسير في هذا المبحث على المنهج نفسه الذي اهتدينا به في مبحث ضبط البنية في معجمات الألفاظ ، ونحو النحو نفسه ، إذ يجدر بنا أن نقسمه على النحو الآتي :

١ . نقد ضبط بنية الأفعال .

٢ . نقد ضبط بنية الأسماء .

أولاً : نقد ضبط بنية الأفعال .

١ . نقد الدكتور إبراهيم السامرائي ما جاء في الغريب المصنف إذ قال : ((جاء في الصفحة ٥٣ خَرِصَتْ عَيْنُهُ أَي غَارَتْ ^(١) ، أَقُول : وَالصَّوَابُ خَوَصَتْ)) ^(٢) .

وقد ورد في الغريب المصنف : هَجَمَتْ عَيْنَهُ غَارَتْ ، وَخَوَصَتْ مِثْلَهُ وَقَدَّحَتْ مِثْلَ خَوَصَتْ ^(٣) ، وقال الأزهري : كل ما قاله الليث في الخوص فهو صحيح غير ما قاله في الخوص أنه ضيق العين فإنه خطأ ؛ لأن العرب إذا أردوا ضيقها قالوا : هو الخوص بالحاء ، ورجل أحوص ، وأمرأة حوصاء إذا كانا ضيقَي العين ، فإذا أرادوا غُور العين فهو الخوص بالحاء المعجمة من فوق ، يقال : خوصت عينه تخوص خوصاً إذا غارت ^(٤) ، وعلى وفق هذا يمكن القول : إن الخوص مختص بضيق العين ، والخوص دال على غورانها ، وهذا ملحظٌ دلالي لطيف في بابه أشار إليه الأزهري .

ويقال رجل أحوص بين الخوص أي غائر العينين ^(٥) ، وفي المحكم : الخوص ضيق العين وصغرهما ^(٦) ، وقد ورد أن (الخوص) غور العين ، وبالحاء ضيقها ، وقد خوصت عينه وخوصت وهي خوصاء ، والرجل أحوص ^(٧) ، وفي القاموس المحيط : الخوص محرقة غُور العين خوص كَفَرِحَ فهو أحوص ^(٨) ، وفي تاج العروس : خوصت عينه ودنقت وقدحت إذا غارت ^(٩) .

أقول : إن الذي دفع الدكتور إبراهيم السامرائي إلى نقد ضبط هذه اللفظة هو عدم إتقان المحقق قراءتها في الأصول المخطوطة ، وما يؤيد ذلك أنها جاءت مضبوطة في تحقيق

(١) ينظر : الغريب المصنف (طر. تونس) : ٥٣ .

(٢) في الصناعة المعجمية : ٤٢٤ .

(٣) ينظر : الغريب المصنف (طر. صفوان داودي) : ١ / ٣٢٧ ، وقَدَّحَتْ تضبط بالتشديد والتخفيف كما في هامش المحقق .

(٤) ينظر : تهذيب اللغة : ١٩٨ / ٧ .

(٥) ينظر : الصحاح (خ و ص) .

(٦) ينظر : المحكم والمحيط الأعظم : ٣٧٩ / ٥ .

(٧) ينظر : المغرب في ترتيب المعرب : ١٥٦ .

(٨) ينظر : القاموس المحيط (خ و ص) .

(٩) ينظر : تاج العروس (خ و ص) .

الأستاذ صفوان عدنان داودي وليس فيها خطأ ، لكن ربما وهم الأستاذ المختار العبيدي بسبب تشابه الرسم بين (حَوَصَتْ) و (حَوَصَتْ) التي هي خطأ واضح إذ لا تدل على المعنى الذي أراده أبو عبيد ، وبذلك يكون الدكتور السامرائي محقا مصيبا في نقده ضبط تلك البنية ، وقد جاءت مضبوطة كما صوبها الدكتور السامرائي في طبعة الأستاذ عدنان صفوان داودي كما ذكرنا ذلك آنفا.

٢. قال الدكتور إبراهيم السامرائي ناقدا قول أبي عبيد ((فإن شويته حتى يبيس فهو كشيء))^(١)

أقول : ((والفعل يبيس مضارعه يبيسُ بفتح الباء ويبيس بالكسر نادر))^(٢)

أقول : ورد في العين يبيس يبيس يبيسا^(٣) ، وقد نصت بعض المصادر على أن الكسر لغة فيه إذ ((يبيس يبيس يبيسا لغة في يبيس يبيس))^(٤) ، وقد ورد أن ((الياء والباء والسين أصل صحيح يدل على جفاف ، يقال يبيس الشيء يبيس ويبيس))^(٥) من غير حكم عليها بالشذوذ أو الندرة ، إلا أنه ورد أن ((اليبيس بالضم مصدر قولك : يبيس الشيء يبيس ، وفيه لغة أخرى يبيس يبيس بالكسر فيهما ، وهو شاذ))^(٦) ، وورد أيضا ((اليبيس نقيض الرطوبة يبيس يبيس يبيس ويبيس الأول نادر يبيسا ويبيسا))^(٧) .

قال ابن القطاع (٥١٥ هـ) : ما كان على فعلٍ فمستقبله على يفعل ... وجاءت أفعال بالكسر والفتح منها حسب حسب ، ويبيس يبيس وفضل يفضّل^(٨) ، وجاء أيضا ((يبيس الشيء بالكسر يبيسا ويبيس بالكسر فيهما لغة ، وهو شاذ))^(٩) .

قال الفيومي : ((يبيس يبيس من باب تعب وفي لغة بكسرتين إذا جفّ بعد رطوبته))^(١٠) ، وفي القاموس ((يبيس بالكسر يبيس بالفتح ويابس ويبيس كيضرب شاذ))^(١١) ، قال الزبيدي : يبيس بالكسر يبيس بالفتح أي من حدّ علم ... ويبيس كيضرب أي بالكسر فيهما ، وهذا شاذ فهو كئيس الذي ورد بالشذوذ^(١٢) ، مما تقدم يمكن الخلوص إلى ما يأتي :

١. جاء ضبط بنية الفعل في الغريب المصنف بتحقيق الأستاذ عدنان صفوان داودي صحيحا واضحا ؛ لأن تحقيقه كان تحقيقا علميا رصينا .

(١) الغريب المصنف (طر تونس) : ١٩٤ .

(٢) في الصناعة المعجمية : ٤٤٢ .

(٣) ينظر : العين : ٣١٤ / ٧ .

(٤) ديوان الأدب : ٢٦٤ / ٢ .

(٥) مقاييس اللغة : ١٥٤ / ٦ .

(٦) الصحاح (ي ب س) .

(٧) المحكم والمحيط الأعظم : ٥٥٨ / ٨ ، وينظر : المخصص : ١٨٣ / ٢ .

(٨) ينظر : كتاب الأفعال : ١٢ / ١ (المقدمة) .

(٩) مختار الصحاح (ي ب س) .

(١٠) المصباح المنير (ي ب س) .

(١١) القاموس المحيط (ي ب س) .

(١٢) ينظر : تاج العروس (ي ب س) .

٢. اختلفت أحكام اللغويين بشأن ضبط بنية الفعل (يبيس) في مضارعه ، فمنهم من وصفه بالندرة ، ومنهم من نعتة بالشذوذ من غير تعليل واضح ومقتع؛ لعزو هذا الضبط إلى الندرة أو الشذوذ .

٣. من المعجميين القدامى من عدّ ضبط عين الفعل (يبيس) لغة من غير نسبتها إلى من كان يستعملها ، فضلا عن كون هذا الفعل على هذا النحو من الضبط له نظائر كما ذكر ابن القطاع .

٤. لم نشم رائحة إنكار أحد من اللغويين لضبط بنية الفعل (يبيس) في مضارعه بالكسر ، مما يدفعنا إلى قبوله ، وإن كان وصف اللغويين القدامى إياه بالندرة تارة ، وبالشذوذ تارة أخرى ، وإن كان الفتح أكثر وأشيع والمعول عليه عند أهل الضبط.

٥. ورد ضبط هذا البناء بالكسر إذا كان رباعيا مزيدا بالهمزة أي (أيبس / يبيس) وفي الحديث الشريف ((...نفقة على الوالدين فإن دعاهما بالخير يُنبت الأصل ويُنبت الفرع وإن دعاهما بالشر يبيس الأصل))^(١) ، وهذا غير الفعل الذي قصده الدكتور السامرائي بنقده ضبطه ، ولكن جننا به لندلل على أن لغة الكسر في (يبيس) ليست ممنوعة وإن كان هذا البناء رباعيا بالزيادة .

٦. أرى اختلافا في دلالة ضبط هذا البناء الفعلي ما بين الكسر والفتح ، فإن كان مضارعه مفتوح العين كان مصدره على ما أرى (يبيسا) مخصوصا بما يبيس من النبات ، وإن كان مكسور العين في مضارعه فمصدره (يبيسا) مخصوصا بالدلالة على المكان حين يفارقه الماء فيجف^(٢) .

٣. نقد الدكتور إبراهيم السامرائي ما ورد في قول أبي عبيد : ((فإن انتقص ونكس قيل : غفر يغفر غفرا ... وزاد الكسائي وغبر غبرا))^(٣) ، فقال : الصواب : غبر غبرا^(٤) . قال الأزهري : غبر الجرح غبرا إذا انتقص^(٥) ، وقال ابن فارس عرق غبرا أي لا يزال ينتقص^(٦) ، وجاء أيضا ((غبر العرق غبرا فهو غبر : انتقص .. وغبر الجرح غبرا إذا انتقص بعد البرء))^(٧) ، وورد أن الجرح قد غبر بالكسر يغبر غبرا إذا اندمل على فساد ثم انتقص بعد البرء ، ومنه سمي العرق الغبر ؛ لأنه لا يزال ينتقص^(٨) ، وورد قولهم : الغبر

(١) الجامع في الحديث ، لابن وهب : ١٩٦ ، رقم الحديث (١٢٤) .

(٢) ينظر : مقاييس اللغة : ١٥٤ / ٦ .

(٣) الغريب المصنف (طر تونس) : ٢٣٥ .

(٤) ينظر : في الصناعة المعجمية : ٤٥١ .

(٥) ينظر : تهذيب اللغة : ١٢٤ / ٨ .

(٦) ينظر : مقاييس اللغة : ٤٠٨ / ٤ .

(٧) المحكم والمحيط الأعظم : ٥١٣ / ٥ .

(٨) ينظر : لسان العرب (غ ب ر) .

بالكسر الحقد ، وبالتحريك فساد الجرح ، وغير كفرح فهو غير^(١) ، وقد ورد أيضا غير الجرح : أخذ في البرء على فساد ثم انتقض بعد ذلك^(٢) .

وفي هدي ما تقدم نرى صواب ما ذهب إليه الدكتور إبراهيم السامرائي في نقده ضبط بناء الفعل (غير) بالكسر إذا دل على اندمال الجرح على فساد، بحسب ما أخلت بضبطه الطبعة التونسية من الغريب المصنف ، وأرى أن معنى الحقد في قولهم (الغير) مأخوذ من (غيرالجرح) هذا .

٤. نقد الدكتور إبراهيم السامرائي قول أبي عبيد : ((صَكَّ يَصَكُّ صَكَا ، وقد صَكَّتْ يا رجل))^(٣) ، فقال : ((الصواب : صَكَّتْ يا رجل))^(٤) .

جاء النص في الغريب المصنف مضبوطا ضبطا صحيحا ، قال أبو عبيد : ((قيل صَكَّ يَصَكُّ وقد صَكَّتْ يا رجل))^(٥) ، قال الأزهري : ((يقال صَكَّ يَصَكُّ صَكَا وقد صَكَّتْ يا رجل))^(٦) و ((الصاد والكاف أصل يدل على تلاقي شيئين بقوة وشدة حتى كأن أحدهما يضرب الآخر))^(٧) وقد ورد أن ((الصَكَّ اضطراب الركبتين والعرقوبين من الإنسان وغيره ، والنعت والنعت رجل أَصَكَّ صَكَّ يَصَكُّ صَكَا فهو أَصَكُّ ومُصَكُّ وقد صَكَّتْ يا رجل))^(٨) ، وفي القاموس المحيط ((رجلٌ أَصَكُّ ومُصَكُّ مضطرب الركبتين والعرقوبين وقد صَكَّتْ يا رجل كَمَلْتُ صَكَا))^(٩) ، وقال الزبيدي : قد صَكَّتْ يا رجل كَمَلْتُ صَكَا^(١٠) .

ومما تقدم نجد أن الدكتور إبراهيم السامرائي كان مصيبا في نقده ضبط هذا البناء في الطبعة التونسية من كتاب الغريب المصنف ، إلا أن الطبعة المحققة الأخرى ضبطت هذا البناء ضبطا صحيحا وقد أيدت المصادر ما ذهب إليه الدكتور السامرائي على نحو واضح .

ثانيا : نقد ضبط أبنية الأسماء

١. ذكر الدكتور عبد الكريم شديد النعيمي أن ابن سيده رد على ابن دريد مصححا بعض ما وقع فيه من خطأ في ضبط بناء تداخلت صور جمعه . قال الدكتور^(١١) : ((ومن ذلك رده على ابن دريد في تسويته بين كلمتي " سَوَاجِمِ " و " سَجْمٌ " جمعا لسَجُومٍ ، فيقول علي : ليست سَوَاجِمِ جمع سَجُومٍ إنما هي جمع سَاجِمَةٍ ؛ لأن فعول لا يكسر على فَوَاعِلِ))^(١٢) ، جاء في

(١) ينظر : القاموس المحيط (غ ب ر) .

(٢) ينظر : معجم اللغة العربية المعاصرة : ١٥٩ / ٢ .

(٣) الغريب المصنف (طر تونس) : ٤٨ .

(٤) في الصناعة المعجمية : ٤٢١ .

(٥) الغريب المصنف (طر صفوان داودي) : ٣٢٣ / ١ .

(٦) تهذيب اللغة : ٣١٨ / ٩ .

(٧) مقاييس اللغة : ٢٦٧ / ٣ .

(٨) لسان العرب (ص ص ك) .

(٩) القاموس المحيط (ص ك ك) .

(١٠) ينظر : تاج العروس (ص ك ك) .

(١١) ينظر : ابن سيده آثاره وجهوده اللغوية : ١٣٩ .

(١٢) المخصص : ١١٦ / ١ .

المحکم والمحیط الأعظم : أعین سَجُوم سواجم ... وكذلك عين سَجُوم وسحاب سَجُوم^(١) ، وفي
وفي لسان العرب أعین سَجُوم : سَوَاجِم^(٢) ، قال الزبيدي : ومما يستدرك عليه { على صاحب
صاحب القاموس } دمع مَسْجُومٌ : سَجَمَتُهُ العَيْنُ سَجَمًا ، وأعین سَوَاجِمٌ ، وكذلك عين سَجُوم
وسحاب سَجُوم^(٣) ، والذي يفهم من كلام الزبيدي أن (سَجُوم) تُجمع على (سواجم) أيضا .

ومما ينبغي التنبيه عليه أنني لم أجد النص الذي رد فيه ابن سيده على ابن دريد في
جمهرة اللغة ، ولا الجمع الذي ذكره ، وصحح ضبطه وبناء جمعه ابن سيده في المخصص ،
والذي أراه أن " فَوَاعِلٌ " ليس جمعا مقتصرًا على " فَاعِلَةٌ " أو " فَاعِلٌ " فحسب ، قال سيبويه
: ((إذا كان الفعل لغير الآدميين جمع على فواعل ؛ لأنه لا يجوز فيه ما يجوز في الآدميين
من الواو والنون في الاسم والفعل فضارع المؤنث))^(٤) ، وقد ورد أن فوارس هو أحد ما شذ
شذ في هذا النوع فجاء المذكر على فواعل ... وهو شاذ لا يقاس عليه ؛ لأن فواعل إنما هو
جمع فاعلة مثل ضاربة ، أو جمع فاعل إذا كان صفة لمؤنث مثل حائض وحوائض ، أو ما
كان لغير الآدميين مثل جمل بازل وبوازل^(٥) ، فلا ضير أن تكون " سَجُوم " بمعنى فَاعِلَةٌ أو
فَاعِلٌ ؛ لأنه مما خصت به العين من الأوصاف ، إذ سَجُومٌ من سَاجِمَةٍ ، لتُجمع على سَوَاجِمٍ ،
وعلى وفق هذا لا نرى خطأ في جمع " سَجُوم " بهذا الضبط على " سَوَاجِم " ؛ لأن معناه "
فَاعِلَةٌ " أي : سَاجِمَةٌ ، وقد ورد في بعض القراءات القرآنية ما يؤيد جمع " فَعُولٌ " على " فَعُلٌ "
" وإذا جمع " فَعُولٌ " على " فَعُلٌ " بمعنى فاعل من غير الثلاثي جاز أن نجمع " فَعُولٌ " بمعنى
فاعل على " فواعل " من غير العاقل ، وقد قرئ " نُشْرًا " ^(٦) بضم النون والشين على أنه جمع
جمع " نُشُورٌ " بفتح النون كرسول ورُسُلٌ وهو فَعُولٌ بمعنى فاعل^(٧) ، وفي هدي هذا يمكن
القول : إن فَعُولٌ يأتي بمعنى فاعل ، ويحمل في جمعه هذا ، فما المانع إذن من جمع " فَعُولٌ "
الذي بمعنى " فاعل " على " فواعل " فضلًا عن كون " فَعُولٌ " بمراعاة لفظه يجمع على " فَعُلٌ "
مثل رَسُولٌ جمعه رُسُلٌ .

وفي هدي ما تقدم لا نرى صواب ما ذهب إليه ابن سيده في نقده ابن دريد ، ولا صواب
نقد الدكتور عبد الكريم النعيمي فيما ذهب إليه في هذا الشأن .

(١) ينظر : المحكم والمحيط الأعظم : ٢٨٣ / ٧ .

(٢) ينظر : لسان العرب (س ج م) .

(٣) المخصص : ١١٦ / ١ .

(٤) كتاب سيبويه : ٦٣٣ / ٣ .

(٥) ينظر : تاج العروس (ف ر س) .

(٦) من سورة المرسلات الآية : ٣ . قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَالنَّشْرَ نَشْرًا ﴾ .

(٧) ينظر : التحرير والتنوير : ١٧٩ / ٨ .

٢. نقد الدكتور إبراهيم السامرائي قول أبي عبيد ((الشَّفَن : الكَيْس))^(١) ، فقال : ((الصواب : الشَّفَن بفتح الشين وكسر الفاء))^(٢) ، إلا أن إجمالة النظر في كتب اللغة تشير إلى أن ((الشَّفَن الكَيْس)) بفتح الشين وسكون الفاء^(٣) قد ورد ، وبفتح الشين وسكون الفاء ، وفتح الشين وكسر الفاء^(٤) ورد أيضا ، وفي هدي ما تقدم يمكن أن نلاحظ ما يأتي :

١. إن الضبط الأكثر شيوعا لهذا البناء ، هو فتح الشين المضعفة وتسكين الفاء ، وقد ورد ذلك في طبعة الغريب المصنف المحققة تامة ، ولما يشر المحقق إلى خطأ هذا الضبط .

٢. إن أول من أورد صورتي الضبط الجائزتين في هذا البناء هو ابن منظور علما أنه قدّم الصورة الأولى (الشَّفَن) على الصورة الثانية (الشَّفَن) .

٣. أقرت معظم معجمات العربية صورة الضبط الذي لم ير الدكتور السامرائي صوابها وأثبت صورة أخرى لم يقرها سوى معجمين اثنين هما : اللسان والتاج ، علما أن صاحب التاج عزاها إلى الصاغاني .

٤. إن الضبط الراجح الذي نصت عليه جمهرة المعجمات العربية هو (الشَّفَن) بفتح فسكون وهو ما خطأه الدكتور السامرائي ، ولا نوافق على جزمه على الصورة الضبطية التي أوردتها فضلا عن أننا لانعدم صحة الضبط الثاني في هذا البناء لكن لانقول بترجيحه ، وفي هدي هذا لا يتحقق صواب نقد الدكتور السامرائي إن كان الغريب المصنف نفسه قد نص صراحة على صحة ما ذهب الدكتور السامرائي إلى عدم صوابه .

٣. ذكر الأستاذ احمد فرج الربيعي ، عند عرضه سُبُل أبي عبيد في النص على ضبط الألفاظ أنه يضبط الكلمة بالعبارة نحو قوله : ((الحَنْدُورَة بكسر الحاء وفتح الدال ، وحكاها ابن السكيت الحَنْدُورَة بضم الحاء والدال))^(٥) وهي حدقة العين^(٦) .

أقول : جاء في العين ((الحَنْدُورَة : الحدقة ، والحَنْدِيرَة أجود))^(٧) ، وفي الغريب المصنف المصنف ((الحَنْدِيرَة والحَنْدُورَة : الحدقة ، والحَنْدِيرَة أجود))^(٨) ، وذكر الفارابي (٣٥٠ هـ) في بناء " فَعْلُولَة " أن الحَنْدُورَة : الحدقة ، وورد أيضا أن ((أبا عبيد قال : يقال لحدقة في جوف العين الحَنْدُورَة والحَنْدِيرَة))^(٩) ، وفي هدي ما تقدم يمكن أن نخلص إلى أن في هذه البنية صور ضبطية متغايرة تبدو لنا على النحو الآتي :

(١) الغريب المصنف (طرمضان عبد التواب) : ٣١٦ / ١ .

(٢) في الصناعة المعجمية : ٤٧٥ .

(٣) الغريب المصنف (طرمضان داودي) : ٣٤٩ / ١ ، وينظر : تهذيب اللغة : ٢٥٧ / ١١ ، وصاح اللغة (ش ف ن) ، والقاموس المحيط (ش ف ن) ، وتاج العروس (ش ف ن)

(٤) مقاييس اللغة : ١٩٩ / ٣ ، ولسان العرب (ش ف ن)

(٥) الغريب المصنف (طرمضان تونس) : ٣٣ / ١ .

(٦) ينظر : مناهج معجمات المعاني إلى نهاية القرن السادس الهجري : ١٠١ .

(٧) العين : ٣٣٥ / ٣ .

(٨) الغريب المصنف (طرمضان داودي) : ٣١٣ / ١ .

(٩) المصدر نفسه : ٣١٣ / ١ .

١. الحندورة

٢. الحنديرة

٣. الحندورة

وهذه الصور الضبطية فيها تفضيل إذ نص الخليل على أن (الحنديرة) هي الأجود ضبطاً من بين صيغ الضبط الأخرى ، فضلاً عن أن الطبعة الجديدة من الغريب المصنف لم تشر إلى ما ذكره الأستاذ الربيعي ولا إلى ما ورد في الطبعة التونسية من نص أبي عبيد على ضبط هذه البنية بالعبارة .

ثالثاً : منهج الدارسين العراقيين المحدثين في ضبط البنية في معجمات المعاني القديمة

١. بدءاً لا بد من القول : إن الدارسين العراقيين لم تكن لهم جهود وافرة في دراسة معجمات المعاني أو نقدها على النحو الذي يمكن أن نقرر في هديه أهم الملامح المنهجية التي اتسمت بها تلك الجهود فيما لو توافرت على غرار ما توافرت في معجمات الألفاظ .

٢. لم تكن هناك أية محاولة رصينة جادة لصناعة معجم معان بالمعنى الأشمل لهذا المصطلح في الجهد البحثي العراقي ، إنما اقتصر ذلك البحث وتوجه نحو صناعة معجمات خاصة لا يمكن أن تُسمى بـ (معجمات معان) وكثير منها تناول التعريف بالمصطلحات على اختلاف ضروبها ، لكن بالإمكان جمع كل تلك الجهود وإخضاعها لمنهج موحد وضمها إلى بعض بعد تهذيبها وتشذيبها وإفراغها في خطة معجمية محكمة لإنجاز معجم معان شامل، إلا أن هذا لا يتحقق بعمل فردي ، إنما بتضافر الجهود المعجمية في الوطن العربي على انجاز ذلك العمل المرجو .

٣. في هدي ما قدمناه من أمثلة عن نقد ضبط البنية في معجمات المعاني يمكن القول : إن الغريب المصنف نال الحظ الأوفر من ذلك النقد بما مثلته جهود الدكتور إبراهيم السامرائي وجهود الأستاذ أحمد فرج الربيعي .

٤. ذكر صور ضبطية لم ترجح معجمات العربية ورودها إلا بعضها، فضلاً عن جزم الناقد المعجمي بصوابها ورجحانها ، وهو أمر مجانب لكثير من الصواب على نحو نقد الدكتور إبراهيم السامرائي لفظة (الشَّقْن) إذ إن جُلَّ معجمات العربية ذكرتها بهذا النحو من الضبط ، ولم يخطئ المحقق حين اثبت ذلك .

٥. إن نقد ضبط أبنية الأفعال أكثر من نقد ضبط أبنية الأسماء في معجمات المعاني بحسب استقرائي لجهود الدكتور إبراهيم السامرائي .

٦. لم يكن لدى الدارسين العراقيين منهج واضح اتبعوه في إيراد تلك النقديات إنما جاء على شكل ملحوظات متسلسلة مع إرداف أرقام صفحات المعجم المخصوص بالنقد .

٧. لم يكن لديهم منهج واضح في إيراد النصوص موضع النقد فأحيانا يوردون النص تماما مع ذكر الموضع المنقود ، وأحيانا مجتزءاً مقتصرًا على موضع النقد وحده متمثلاً بلفظة واحدة أو لفظتين فحسب .

٨. عدم ذكرهم المصادر التي استقوا منها تصويباتهم النقدية مكتفين بذكر موضع الصواب أو الخطأ مرسلاً من غير إحالة على المصدر الذي اعتمد الناقد المعجمي عليه خلافاً لصنيعهم في معجمات الألفاظ إذ غالباً ما كانوا يذكرون مصادر نقدهم القديمة والحديثة على حد السواء .

المبحث الثاني

نقد العبارة المعجمية في معجمات المعاني القديمة

مدخل

مرّ بنا أنفاً معنى العبارة ، وما تدل عليه ، وما تشكله من أهمية كبيرة في علم الصناعة المعجمية وهنا يلزمنا التنبيه على أمر مهم فحواه أن جهود الدارسين العراقيين في التعاطي مع معجمات المعاني كانت قليلة جداً، فلم يدرسوها دراسات مستقلة خلا دراسة الاستاذ أحمد فرج الربيعي المتعلقة بمناهجها وبحوث الأستاذ الدكتور إبراهيم السامرائي في الغريب المصنف لأبي عبيد ، أما غير ذلك من الرسائل اللغوية الصغيرة ككتاب (متخير الألفاظ) لأحمد بن فارس ، أو معجمات المعاني المعتد بها كـ (المخصص) لابن سيده ، فإننا لم ندرسها، إما لأنها لا تدخل في معجمات المعاني كمتخير الألفاظ ، أو أن من نهض بتحقيقها دارسون من غير العراقيين لذلك لم نرجع عليها إلا بتناول هذين العاملين المعجميين مع ما سنجدته متفرقا في بعض الدراسات المعجمية العراقية من ملحوظات نقدية تتعلق بما نحن بشأن معالجته .

١. أشار الدكتور عبدالكريم شديد النعيمي إلى الخصائص الأسلوبية للمخصص ومنها وضوح عبارته عند حديثه عن المعاني المتقدمة والمتأخرة^(١) ، والإشارة إليها ترد عند ابن سيده بمظهرين كما يذكر الدكتور النعيمي الأول : أن تنبيه عبارته على ما تقدم معنى أو تأخره على نحو ما قال : ((وللغبن موضع آخر سننبه عليه))^(٢)، إن عبارة المخصص يمكن أن توصف بمجملها بأنها عبارة أنيقة لا تبعد عن العناية بالاستقصاء والنظر وسعة الاستقراء^(٣)، وعبارة المخصص هذه فاشية فيه في مواضع كثيرة^(٤)، مما يدل على دقة ابن سيده في إيضاح مقصوده وبيان منهجه بما انماز به مخصصه من وضوح العبارة حتى في حالة الاستطراد^(٥).

إلا أننا نلاحظ أن عبارته في بعض المواضع تأتي قاصرة على بيان المراد وإيضاح المعنى نحو قوله : ((الطستُ معروف في كلامهم))^(٦) ، ولو أنه ذكر ما ذكره في المحكم والمحيط الأعظم من عبارة لكان أحسن وأقوم في بيان دلالة هذه المفردة مما ذكره في المخصص ، قال : ((الطست : أنية من الصفر أنثى ، قال اللحياني : وقد تذكر))^(٧) ، وهذه العبارة، على الرغم من إيجازها واضحة ودقيقة في بيان دلالة (الطست) أكثر من عبارة المخصص ، وقد لحظت عبارة اغلب معجمات العربية فوجدتها تعالج أصلها الاشتقاقي وما طرأ على هذه اللفظة من تغيرات صوتية آلت بها إلى هذه الصورة^(٨)، تباينت معه دقة العبارة ووضوحها إلا أن أوفى عبارة أوضحت دلالة هذه

(١) ينظر : ابن سيده وآثاره وجهوده في اللغة : ٨٨ .

(٢) المخصص : ١٢٦ / ٣ .

(٣) ينظر: المفصل في المعاجم العربية (د.حمدي بخيت) : ٥٧ .

(٤) ينظر : المخصص : ٤٧ / ١ ، ٥٧ ، ٦٠ ، ٢٥٠ ، ٣١٠ ، ٢ / ١٠ ، ٣٤ ، ٥٢ ، ٨٣ ، ٨٦ ، ١٣٠ ، ٢٤ / ٣ .

١٢٦ ، ٢١٣ ، ٢١٥ ، ٤ / ١٣٦ ، ٢٣٥ ، ٢٤١ ، ٤١٥ .

(٥) ينظر : مناهج معجمات المعاني حتى نهاية القرن السادس الهجري : ٢٥٢ .

(٦) المخصص : ٤ / ١٥٠ .

(٧) المحكم والمحيط الأعظم : ٨ / ٣٢٠ .

(٨) ينظر : العين : ٧ / ١٨٢ ، والمصباح المنير (ط س ت) .

المفردة ما جاء في المعجم الوسيط إذ ((الطست : إناء كبير مستدير من نحاس أو نحوه يُغسل فيه معرّب " تشتت " بالشين ويؤنث ويذكر ج طُسوت))^(١)، وقصور العبارة وعوزها إحدى المشكلات التي واجهت المدونة المعجمية العربية القديمة كما ذكرنا آنفا .

٢. ومن نقد العبارة ما ذكره الدكتور إبراهيم السامرائي في نقد قول أبي عبيد : ((العبا : ماء الأحمق ...))^(٢)، إذ قال : ((وهذا ضرب من التحريف والتصحيف جميل ، ووجه العبارة العباء بالمد : الأحمق ، أي : الكلمة ممدودة لامقصورة))^(٣).

إن هذه اللفظة من الألفاظ المختلف فيها ، جاء في العين ((العبا مقصور : الرجل العبام في لغة وهو الجافي العي))^(٤)، وفي جمهرة اللغة ((رجل عبا مثل العبام سواء وهو العي الثقيل))^(٥) ، وفي تهذيب اللغة ((العبا مقصور : الرجل العبام ، وهو الجافي ، ومدّه الشاعر فقال : كجهينة الشيخ العباء الثظ))^(٦).

إلا أن الأزهرى أنكر ذلك فقال : ولم أسمع العبا بمعنى العبام لغير الليث ، وأما الرجز فالرواية عندي " كجبهة الشيخ العبا بالياء ، يقال : شيخ عبا وعبايا ، وهو العبام الذي لا حاجة له إلى النساء ، ومن قاله بالباء فقد صحّف^(٧) ، وعند ابن سيده ((العبا : الجافي ، والمد لغة، وقيل : العبا بالمد : الثقيل الأحمق))^(٨)، وقال أيضا : ((العبام والعبا الثقيل الوخم والقصر في العبا أكثر))^(٩) ، وفي لسان العرب : قيل : العبا بالمد الثقيل الأحمق قال الزبيدي : ومما يُستدرك عليه : العبا مقصور : الرجل العبام ، وهو الجافي العي ، ولم أسمع العبا بمعنى العبام لغير الليث^(١٠) .
ومما تقدم يمكن أن نلاحظ الآتي :

أ. إن " العبا " مقصور ورد في العين ، والمد لغة فيه ، وليس هناك ما يدل على إنكار المد في هذه اللفظة .

ب. إنكار الأزهرى كون " العبا " بمعنى " العبام " يدل على أن هذه اللفظة لم ترد عند غير الخليل فضلا عن أنه نص صراحة على أنها مقصورة وليست ممدودة ، حتى حمله ذلك على أن يقول بتصحيف الشاهد الشعري، والحكم على من رواها بالباء بأنها مصحّفة .

ت. وردت لهذه اللفظة سواء أكانت مقصورة أم ممدودة عدة معان ودلالات منها الأحمق ، والوخم ، والثقيل ، والعي .

(١) المعجم الوسيط (الطست) .

(٢) الغريب المصنف (طر تونس) : ٨٧ / ١ .

(٣) في الصناعة المعجمية : ٤٢٨ .

(٤) العين : ٢٦٢ / ٢ .

(٥) جمهرة اللغة : ١١٠١ / ٢ .

(٦) تهذيب اللغة : ١٤٩ / ٣ .

(٧) ينظر : المصدر نفسه : ١٤٩ - ١٥٠ / ٣ .

(٨) المحكم والمحيط الأعظم : ٢٦٠ / ٢ .

(٩) المخصص : ٢٠١ / ١ .

(١٠) ينظر : تاج العروس (ع ب ي) .

ث. قرر ابن سيده في المخصص أن القصر في هذه اللفظة هو الأكثر والأشيع في لغة العرب ، إلا أن غيره ذكر أنها ممدودة ولم يشر إلى مسألة كثرة أو قلة .

ج. اختلاف روايات كلام الأزهري في هذه اللفظة عند المعجميين اللاحقين كابن منظور والزبيدي في إنكار كون هذه المفردة بالقصر ، إذ نجد ابن منظور، خلافا لما ذكره الأزهري، إذ ذكر أنه لم يسمع " العبا " لغير الخليل ، في حين ذكر ابن منظور ناقلا قول الأزهري السابق بأنه لم يسمع العباء ، علما أن الأزهري أنكر ورود اللفظة على هذا النحو، فضلا عن أنه رمى الشاهد الشعري بالتصحيح ، ورأى أن اللفظة الصحيحة هي " العباء " فكيف يقرر ابن منظور أن الأزهري لم يسمع " العباء " وهو قد نص أنه لم يسمع " العبا " وقد ذكرها في الرجز الذي أورده ممدودة مُعللاً ذلك بضرورة الشعر حين قال : ومدها الشاعر .

ح. إن العبارة التي ذكرها الدكتور السامرائي، على الرغم من تحريه الدقة فيها، بها حاجة إلى تقويم ، لأن " العبا " أو " العباء " هي ليست ماء الأحمق كما ذكرنا آنفا بل هي الأحمق أو الثقيل .

خ. لا نقرر أن " العبا " خطأ صوابه " العباء " لأن كلتا اللفظتين قد وردتا في معجمات العربية كما ذكرنا ذلك آنفا ، وعلى وفق هذا لا تكون هذه اللفظة بقصرها خطأ ؛ لأنه الأكثر والأشيع . تابع الزبيدي ابن منظور في عدم الدقة بنقل كلام الأزهري، فالأزهري لم يسمع " العبا " وهما يقولان : إن الأزهري لم يسمع " العباء " والدليل ما تقدم من كلامه .

ذ. إن العبارة الأقوم والأدق في بيان دلالة هذه اللفظة، في إطار دلالتها على الثقيل الوخيم، هي عبارة الأزهري التي ذكرها محققا العين في الحاشية^(١).

ر. إن تقويم الدكتور السامرائي لعبارة الغريب المصنف صحيح واضح ، إذ كانت عبارة أبي عبيد محتاجة إلى هذا التقويم الذي لم يستبن المحقق صوغها الذي أثبتته الدكتور السامرائي.

٣. ومن ضروب نقد العبارة إتمامها من معجمات ومصادر لغوية أخرى على نحو ما ذكر الدكتور إبراهيم السامرائي ناقدا قول أبي عبيد : ((ما حملته أمه تُضعا أَرادوا وضعا فقلبوا الواو تاء))^(٢) فقال : أقول وأضيف : وقيل هو الحمل في مقبل الحيض^(٣) .

أقول : ورد قولهم : ما حملته وضعا يريدون ما حملته على حيض ، وبعضهم يقول : تُضعا^(٤) وفي المخصص ((ما حملته أمه وضعا ، أي: ما حملته على حيض، قال: وقال أبو عمرو: وضعت المرأة فهي تضع وضعا وتُضعا فهي واضع، وقال ابن السكيت : وضع البعير، في سيره يضع وضعا إذا أسرع، الوضع: أن تحمل المرأة في آخر طهرها في مقبل الحيض ...))^(٥)، وفي المخصص : ما حملته وضعا أو تُضعا... فالوضع ما تقدم في مقبل الحيض^(٦) ، وفي لسان العرب

(١) ينظر : تهذيب اللغة : ٣ / ١٤٩ - ١٥٠ ، وينظر : العين : ٢ / ٢٦٣ .

(٢) الغريب المصنف (ط. تونس) : ١ / ١٢١ .

(٣) ينظر: في الصناعة المعجمية : ٤٣٣ .

(٤) ينظر: غريب الحديث (القاسم بن سلام) : ٢ / ١٠١ .

(٥) المخصص : ٣ / ٤٩ .

(٦) ينظر: المخصص : ١ / ٤٦ .

((الوضع والتضع على البديل كلاهما الحمل على حيض ، وكذلك التضع ، وقيل : هو الحمل في مقتبل الحيض... قال ابن الأعرابي : الوضع الحمل قبل الحيض ، والتضع في آخره))^(١) .

ومما تقدم يبدو أن الدكتور السامرائي عوّل على عبارة اللسان في تقويم عبارة الغريب المصنف ، وهو مصيب فيما ذهب إليه ، ولكن كان يلزمه أن يتم تلك العبارة بما يُفرّق بين الوضع والتضع ، كما وضّحت ذلك عبارة اللسان ، فضلا عن أن ما جاء في اللسان هو خلاف ما ذكر الدكتور السامرائي ؛ لأن التضع يكون في آخر الحيض وليس في مُقْتَبَلِهِ بحسب ما نص عليه ابن الأعرابي كما نقله ابن منظور، ومما يجدرُ ذكره أن هذه اللفظة، وإن حملها كثير من اللغويين على البديل ليست كذلك ، ودليل ذلك الخبر الذي تناقلته كتب اللغة ومعجماتها عن أم تابطُ شرا . والذي يبدو لي أن أقوم العبارات التي تؤدي ما عناه أبو عبيد هي عبارة المخصص ، أو عبارة التهذيب ؛ لأنهما واضحتان دقيقتان في إيصال المعنى المراد.

٤. نقد الدكتور عبدالكريم شديد النعيميّ عبارة ابن سيده في المخصص حين كان يورد بعض عبارات نقوله من المصادر على نحو مغاير عما هي عليه في مصادره ، إذ قال : ((وفي باب غُور العين واسترخائها نقل من باب الغريب المصنف عبارة : وَتَقَنَّتْ عَيْنَهُ إِذَا غَارَتْ ، ويقال بالنون^(٢) وقد أوردتها على نحو آخر إذ قال : تَقَنَّتْ عَيْنَهُ بِالتَّاءِ وَرَوَى ابْنُ السَّكَيْتِ عَنْ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ نَقَنَّتْ^(٣)))^(٤) .

جاء في العين ((نَقَّتْ وَنَقَنَّتْ ، وَنَقَنَّتْ عَيْنَهُ إِذَا غَارَتْ))^(٥) ، وجاء في الغريب المصنف : نَقَنَّتْ عَيْنَهُ إِذَا غَارَتْ ، ويقال بالنون ، وفي حاشية المحقق : جاء في حاشية الظاهرية والتركية ، قال أبو عمرو والصواب نَقَنَّتْ وهي مُنْقَنَّةٌ^(٦) ، وقد عدّه ابن سيده بتاعين تصحيفا ، قال : نَقَنَّتْ عَيْنَهُ غَارَتْ ، حكاه يعقوب ، وقال غيره : تَقَنَّتْ بتاعين وهو تصحيف^(٧) ، إلا أنه لم يشر إلى قضية قضية التصحيف في المخصص قال : تَقَنَّتْ عَيْنَهُ وَرَوَى ابْنُ السَّكَيْتِ عَنْ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ : نَقَنَّتْ^(٨) نَقَنَّتْ^(٩) ، وفي اللسان : نَقَنَّتْ عَيْنَهُ : غَارَتْ... وقال غيره : تَقَنَّتْ بالتاء وأنكره ابن الأعرابي^(٩) ، وفي تاج العروس نَقَنَّتْ عَيْنُهُ : غَارَتْ^(١٠) ، وفي هدي ما تقدم يمكن أن نخلص إلى الآتي :

أ. إن هذه اللفظة من الألفاظ المختلف فيها بين اللغويين ، فمنهم من يثبتها بتاعين ، ومنهم من يوردها بنونين .

(١) لسان العرب (وض ع).

(٢) ينظر : الغريب المصنف (ط. تونس) : ٣٢٨ / ١ .

(٣) ينظر : المخصص : ١١٤ / ١ .

(٤) ابن سيده آثاره وجهوده في اللغة : ١٢٦ .

(٥) العين : ٢٨ / ٥ .

(٦) ينظر : الغريب المصنف (ط. تونس) : ٣٢٨ / ١ ، والحاشية رقم (٣) من الصفحة نفسها .

(٧) ينظر : المحكم والمحيط الأعظم : ١٣٧ / ٦ .

(٨) ينظر : المخصص : ١١٤ / ١ .

(٩) ينظر : لسان العرب (ن ق ق) .

(١٠) ينظر : تاج العروس (ن ق ق) .

ب. إن عبارة ابن سيده في المحكم والمحيط الأعظم أوضح وأدق من عبارته في المخصص كما ذكر آنفا .

ت. ظهور الارتباك على عبارات كثير من اللغويين القدامى التي قصدوا بها تحديد صيغة هذه المفردة ، وربما يكون سبب ذلك هو طُرُوقُ التصحيف فيها فلم يظهر بوضوح نصهم على صورتها الصحيحة .

ث. إن صواب هذه العبارة، كما أرى، يكون بدمج عبارتي العين والمحكم فيقال : نَقَّتْ ونَقْنَقَتْ ، ونَقْنَقَتْ عينه ، ويقال : تَقْتَقَتْ عينه إذا غارت ، على الرغم من نص ابن سيده على تصحُّف الصيغة الأخيرة .

هـ. نقد الدكتور إبراهيم السامرائي (عبارة مثال مخوف) في قول أبي عبيد ((طعام مؤوف مثال مخوف أي : أصابته آفة مثال معوف))^(١) إذ قال : كأنّ العبارة " مثال مخوف " من زيادة الناسخ لإحدى النسخ الخطيَّة ؛ وذلك لأنّ الحاجة تنتفي بالعبارة الأخيرة " مثال معوف "^(٢) .

أقول : إن ما ورد في الغريب المصنف في طبيعته المحققة : طعام مؤوف مثال مخوف^(٣) ، وعند

ابن قتيبة أن قولهم : طعام مؤوف مثال مخوف إذا أصابته آفة^(٤) ، وفي تهذيب اللغة طعام مؤوف أي أي أصابته آفة^(٥) ، قال ابن فارس : الآفة العاهة ، وهذا شيء مؤوف^(٦) ، وفي المخصص : طعام مؤوف أصابته آفة^(٧) ، ويقال : طعام مؤوف أصابته آفة ، وأف القوم دخلت عليهم آفة^(٨) ، وعند ابن القطاع ((إيف الزرع أصابته آفة فهو مؤوف ولا يقال : مأئوف ومأووف))^(٩) ، وفي اللسان ((طعام مؤوف : أصابته آفة ، وفي غير المحكم طعام مأووف ، وإيف الطعام فهو مئيف مثل معيف...وقد إيفَ الزرع على ما لم يسم فاعله أي : أصابته آفة فهو مؤوف مثل معوف))^(١٠) ، وفي القاموس المحيط : إيفَ الزرع كقيل : أصابته ، فهو مؤوف ومئيف^(١١) وفي تاج العروس : مؤوف كمعوف^(١٢) .

وفي هدي ما عرضه من كلام اهل اللغة والمعجمات بشأن هذه اللفظة والعبارات التي وردت في سياقها يمكن أن نخلص إلى الآتي :

(١) الغريب المصنف (ط. تونس) : ٢٠٨ / ١ .

(٢) ينظر : في الصناعة المعجمية : ٤٤٧ .

(٣) ينظر : الغريب المصنف (ط. عدنان داودي) : ٤٦٣ / ٢ .

(٤) ينظر : الجرائيم : ٣٢٧ / ١ .

(٥) ينظر : تهذيب اللغة : ٤٢١ / ١٥ .

(٦) ينظر : مجمل اللغة : ١٠٩ / ١ .

(٧) ينظر : المخصص : ١٨٤ / ٢ .

(٨) ينظر : المحكم والمحيط الأعظم : ٥٤٩ / ١ .

(٩) كتاب الأفعال : ٦٣ / ١ .

(١٠) لسان العرب (أوف) .

(١١) ينظر : القاموس المحيط (أوف) .

(١٢) ينظر : تاج العروس (أوف) .

أ. إن قول أبي عبيد الذي نقده الدكتور السامرائي لم يرد في الغريب المصنف بطبعته المحققة الجديدة إنما ورد : طعام مَوْؤف مثال مخوف ، وهو الراجح عندي من عبارة الغريب المصنف في طبعته التونسية التي نقدها الدكتور السامرائي، والزيادة التي من النَّسَّاح ، كما أرى ، هي عبارة (أي أصابته آفة مثال معوف)، وليس كما ذهب الدكتور السامرائي بأنها عبارة (مثال مَخُوف).

ب. لم تذكر جمهرة من المعجمات العربية عبارة المثال الذي ضُبُطت عليه هذه اللفظة مثل المخصص ، وتهذيب اللغة ، ومجمل اللغة ، كما لم تذكر المعجمات العربية، عدا اللسان وتاج العروس " مثال مَعُوف " ، وإنما الذي ورد من عباراتهم في ذلك هو " مثال مخوف " ، وهذا يؤيد ما ذهبنا إليه ورجحناه في أن العبارة الأصل في الغريب المصنف هي " مثال مخوف " وليست " مثال مَعُوف " كما نص على ذلك الدكتور السامرائي.

ت. أجاز بعض اللغويين أن يقال : (مأووف ، و مئيف) في حين أنكروا بعضهم الآخر ذلك ، ولم نلتمس تعليلا منهم في حالتنا المنع والإجازة ، على أن قولنا (مأيووف ، ومأووف ، ومئيف) كلها يمكن الاعتداد بها من غير تخطئة؛ لأن لكل بناء دلالاته الخاصة به ، وله أسسه الاشتقاقية المختصة به .

منهج الدارسين العراقيين المحدثين في نقد العبارة في معجمات المعاني القديمة

١. بدا جهد الدارسين العراقيين المحدثين في نقد العبارة المعجمية في معجمات المعاني القديمة قليلا إذا ما قيس على نقدهم العبارة في معجمات الألفاظ ، وربما يكون سبب ذلك أن جل تلك المعجمات لم ينهض بتحقيقها محققون عراقيون ؛ لأن نقد تقويم العبارة يظهر أكثر ما يظهر في حواشي التحقيق بسبب المقارنات التي يجريها المحقق بين ما جاءت به النسخ الخطية المختلفة وبين ما موجود في المصادر اللغوية الساندة الأخرى .
٢. إن جل جهودهم في نقد عبارة معجمات المعاني القديمة جاءت متعلقة بالغريب المصنف الذي أفرده الدكتور إبراهيم السامرائي بدراسة نقدية بالنظر في طبعتين منه، الأولى الطبعة التونسية بتحقيق محمد المختار العبيدي ، وطبعة مصر مثلت الجزء الاول منه بتحقيق الدكتور رمضان عبد التواب ، ولم ير النور بها الغريب المصنف حتى رحيل الدكتور عبد التواب.
٣. حين نقد العبارة لم أجد، بالرجوع إلى الطبعات الحديثة من معجمات المعاني القديمة، ما ذكره الناقد المعجمي ، بل أجد خلاف ما ذهب إليه، مثل إنكار عبارة (مثل مخوف) ورداها بأنها من زيادات النساخ واثبتوا العبارة التي هي موضع الزيادة ، وهذا يدل على قلة التثبت في تقويم العبارة المعجمية على نحو صحيح .
٤. لم يكن لديهم منهج واضح في رصد العبارة والنص على نقدها إلا الدكتور إبراهيم السامرائي وأقل منه الدكتور عبد الكريم شديد النعيمي، فإنهما يشيران صراحة إلى تقويم العبارة .
٥. عدم ذكرهم مصادرهم التي عولوا عليها في تقويم عبارات معجمات المعاني، بل يكتفون بما يرونه صوابا على نحو ما ذكر الدكتور السامرائي ، أو ذكر بعض المصادر وإغفال بعض مما كان يمكن أن يُقَوِّم العبارة المعجمية على نحو أتم وأوفى وأدق .
٦. يورد الدارسون العراقيون أحيانا عبارات يرومون بها تقويم عبارة أخرى ولكنهم يتركون العبارة من غير إتمام مما يزيدا غموضا وتعقيدا أكثر من ذي قبل ، لأن العبارة هي حامل المعنى فإن اختلت اختل هو أيضا ، ولا تتم العبارة إلا بإكمالها على نحو لا يجوز معه بترها أو اجتزاؤها كما نجد ذلك عند الدكتور السامرائي في نقوده المتعلقة بنقد العبارة .
٧. لم ينبه الدارسون العراقيون المحدثون على ارتباك بعض عبارات معجمات المعاني القديمة الذي كان بسبب اختلاف الآراء في فهم مفردة ما ، أو بسبب عدم دقة شرحها وبيان دلالتها مما أدى إلى متابعة النقاد العراقيين المعجميين ذلك الارتباك وإغفال الإشارة إليه، إلا بما استطعنا استنباطه من استقراء المدونة المعجمية العربية القديمة .
٨. بدا لي أن اغلب نقودات الدارسين العراقيين فيما يتعلق بنقد العبارة في معجمات المعاني كان مصيبا في كثير من جوانبه التقويمية التي كانت معجمات المعاني محتاجة إليها على نحو غاية في الأهمية.

٩. لم يُعالج نقد معجمات المعاني على نحو عام ونقد العبارة فيها على نحو خاص، غير بعض الدارسين العراقيين ، وقد انقطعت أعمالهم في هذا الضرب من الدرس المعجمي بعد عام ١٩٩٤ عقب رسالة الأستاذ أحمد فرج الربيعي الذي أتى على بيان مناهجها على نحو دقيق ورصين للغاية.

١٠. لقد اقتضى منهجي في معالجة النقد المتعلق بمعجمات المعاني أن أركز على الأعمال التي تناولت معجمات المعاني بنمط معين من الدرس المعجمي ؛ لأنه توجد رسائل وبحوث وأطاريح عالجت قضايا أخرى مثل الحقول الدلالية والجهود النحوية، وغيرها في تلك المعجمات على الرغم من تقليدية تلك الدراسات في رصد الظواهر اللغوية في تلك المعجمات ؛ لأن تلك المعجمات لم تأت بجديد إنما بقيت في طور الاجترار بسبب ما يعرف بـ(نظرية عصور الاحتجاج) .

المبحث الثالث

نقد المادة المعجمية في معجمات المعاني القديمة

مدخل

سبق أن بينا مفهوم المادة المعجمية ، وما تتضمنه من فقرات في الفصل الأول من الباب الثاني على نحو واسع ومفصل ، وسأحاول في هذا المبحث رصد نقد المادة المعجمية في معجمات المعاني القديمة بحسب ما وجدته متوافرا في جهود الدارسين العراقيين المحدثين .

ومما ينبغي التنبيه عليه هنا، هو أن معالجة المادة المعجمية في معجمات المعاني غير معالجتها في معجمات الألفاظ؛ لاختلاف المنهج والغاية التي وضعت لأجلها معجمات المعاني، لذلك سيقصر هذا المبحث على بعض الأمور التي تُرصد في معجمات المعاني المتعلقة بنقد المادة المعجمية ، وغالب الجهد سيكون على شرح المادة المعجمية ، وعلى ذلك سيكون مدار هذا المبحث على هذا الاتجاه لأنه الأظهر والأكثر في معجمات المعاني بحسب الطبيعة التي اتسمت بها تلك المعجمات ، وقد رصدت جهود الباحثين العراقيين الذين افردوا هذه المعاني ببحوث أو دراسات وهي قلة فتركز الأمر على جهود الدكتور إبراهيم السامرائي ، والدكتور عبد الكريم شديد النعيمي ، والأستاذ أحمد فرج الربيعي وهذا ما وجدته في جهود الدارسين العراقيين في ما يتعلق بنقد المادة المعجمية في معجمات المعاني بخاصة ، لأن جهدهم في دراسة هذا الضرب من التأليف المعجمي بعامة كانت قليلة إلى حد ما مما جعل الدراسة تبدو في هذا الجانب قصيرة وموجزة.

أولا: شرح المادة المعجمية

١. ذكر الدكتور عبد الكريم شديد النعيمي ما وقع فيه ابن سيده من وهم في شرحه المادة المعجمية^(١) حين نقل أحد النصوص عن ابن دريد : إن ابن سيده نقل نصا عن ابن السكيت وابن دريد يورث لبسا وخلطا في بيان دلالة المادة المعجمية وضبط حقيقة معناها ((ابن السكيت إذا كان هشيا سريعا للمعروف قيل : إنه لخرق من الرجال ... ابن دريد الجمع أخراق ومخاريق))^(٢) ، ثم عقب بقوله : ((عليّ : ليس مخاريق جمع خرّق إنما هو جمع مخراق وهو في معنى خرّق))^(٣) . قال كراع النمل : المخراق من الرجال الذي لا يصحّ له قول ولا فعل ، وأصله خرقة يطويها الصبيان يتضاربون بها ...^(٤) .

وفي جمهرة اللغة ((الخرق : الرجل المتخرق بالمعروف ، الكثير الخير ، وجمع الخرق أخراق ورجل مخراق إذا كان يتخرق في الأمور ، ويمضي فيها ، وجمع مخراق مخاريق))^(٥) ، قال أبو بكر بن الأنباري (٣٢٨ هـ) : ((المخاريق عند العرب جمع مخراق ، وهو ثوب يلفه الصبيان

(١) ينظر : ابن سيده أثاره وجهوده في اللغة : ١٣٣ .

(٢) المخصص : ٢٤٤ / ١ .

(٣) المصدر نفسه : ٢٤٤ / ١ .

(٤) ينظر : المنجد في اللغة : ٣٢٧ .

(٥) جمهرة اللغة : ٥٩٠ / ١ .

ويضرب به بعضهم بعضاً))^(١) ، وفي التهذيب ((المَخَارِقُ واحداً مِخْرَاقٌ ، ما يلعب به الصبيان من الخِرْقِ المفتولة))^(٢) ، قال ابن فارس : ((المَخَارِقُ ما تلعب به الصبيان من الخِرْقِ المفتولة))^(٣) ، وفي الصحاح : المِخْرَاقُ : مندبل يُلْفُ لِيُضْرَبَ به ، عربي صحيح^(٤) ، قال الزمخشري : ((خِرْقٌ جمع مِخْرَاقٍ وهو ثوب يُفْتَلُّ يُتَضَارَبُ به ثم يقال للسيوف الخِفاف : مَخَارِقُ تشبيهاً))^(٥) ، وفي اللسان ((المَخَارِقُ واحداً مِخْرَاقٌ ما تلعب به الصبيان من الخِرْقِ المفتولة ...))^(٦) ، ومما تقدم يمكن الخلوص إلى الآتي :

أ. إن أدق عبارة ونص في شرح هذه المادة هو نص المنجد في اللغة لكرّاع النمل الذي ذكر المعنى المنقول ، و ألمح إلى المعنى الأصلي الذي كانت تعنيه لفظاً (مِخْرَاقٌ ، وَمَخَارِقٌ) على نحو من الشرح لا يبقى معه لبس أو خلط في بيان دلالة هذه اللفظة وإيضاح معناها بالشرح الذي جاء مختلفاً ومتغيراً من حيث دقة تحديد المعنى ووضوحه في المتون المعجمية العربية القديمة.

ب. جاء نقل ابن سيده عن ابن دريد غير دقيق ، ونص ابن دريد واضح وصريح على بيان دلالة هذه اللفظة ، والنص على جنسها في كونها جمعاً لـ (مِخْرَاقٌ) لا (خِرْقٌ) ، وهذا ما قد يُعذر عليه ابن سيده كونه كان ضريراً والسمع لا يسعف الذاكرة أحياناً .

ت. فرّق ابن دريد بين دلالة (الخِرْقِ والمُتَخَرِّقِ الذي جاء حاملاً دلالة إيجابية واضحة كونه صار دالاً على الرجل كثير المعروف ، وبين دلالة (الرجل المِخْرَاقُ) الذي يخرق الأمور ويمضي فيها ، ولكننا لم نستبن حال ذلك المضي أيكون برشد أم بغير رشد ؟ والغالب أنه بغير رشد ؛ لذلك يقال : إن فلاناً خرقَ للذي لا يصح له قول ولا فعل .

ث. لقد نصت جُلّ معجمات العربية على المعنى الأصلي الذي دلت عليه كلمة (مَخَارِقٌ) ولم تُلمح إلى المعنى المجازي الذي قصده ابن دريد ، ومن بعده ابن سيده .

٢. ومن نقد قصور شرح المادة المعجمية ما ذكره الدكتور إبراهيم السامرائي في قول أبي عبيد ((يقال : رجل أجناً مقصور ، وأدناً مقصور وأهدأ بمعنى واحد))^(٧) ، قال الدكتور السامرائي : ((لم يثبت أبو عبيد المعنى لهذه الألفاظ المترادفة ، أقول : والأجناً الذي به جنأ ، وهو ميل في الظهر ، ولكنني لم أجد هذا المعنى في أدناً ، وقد وجدته في أهدأ وهو قول الأصمعي))^(٨) .

أقول : جاء أن ((الأَجْنَأُ الذي في كاهله انحناء على صدره ، وليس بالأحدب ، وظليم أجناً ونعامة جنأ ، ومن لم يهزم قال : جنّواء))^(٩) ، قال ابن دريد : ((هَدِيَّ الرجل يهدأ فهو أهدأ يا هذا إذا

(١) الزاهر في معاني كلمات الناس : ٣١٨ / ٢ .

(٢) تهذيب اللغة : ١٥ / ٧ .

(٣) ينظر : الصحاح (خ ر ق) .

(٤) ينظر : مقاييس اللغة : ١٧٣ / ٢ .

(٥) الفائق في غريب الحديث : ٣٦٣ / ١ .

(٦) لسان العرب (خ ر ق) .

(٧) الغريب المصنف (طر تونس) : ٤٧ / ١ .

(٨) في الصناعة المعجمية : ٤١٩ .

(٩) العين : ١٨٣ / ٦ .

كان أجناً))^(١)، وفي التهذيب ((جَنِيَّ يَجْنَأُ جَنْأً فَهُوَ أَجْنَأُ))^(٢)، قال ابن فارس: ((الجَنْأُ : الاحديداب ، يقال : رجل أجناً ، وأدناً بمعنى واحد))^(٣)، وفي الصحاح ((رجل أجناً بين الجَنْأِ أي : أحذب الظهر))^(٤)، قال ابن سيده : ((جَنِيَّ الرَّجُلِ جَنْأً ، وَهُوَ أَجْنَأٌ : أَشْرَفَ كَاهِلَهُ عَلَى صَدْرِهِ ، وَقَدْ وَقَدَ يُقَالُ : أَجْنَى ، وَالْأُنْثَى جَنْوَاءُ))^(٥)، وفي المخصص ((الجَنْأُ كَالْهَدَاءِ ، وَرَجُلٌ أَجْنَأٌ ، وَقَدْ جَنْأَ يَجْنَأُ جَنْوَاءً ، وَجَنْأً ... وَهُوَ إِقْبَالُ الْعُنُقِ عَلَى الصَّدْرِ))^(٦)، وقد ورد أن ((الجَنْأُ هُوَ انْكَبَابُ الظَّهْرِ عَلَى الصَّدْرِ ، يُقَالُ رَجُلٌ أَجْنَأٌ))^(٧) قال الزمخشري : رجل به جَنْأً ، أي : حذب ، ورجل أَجْنَأُ الظَّهْرُ^(٨)، قال ابن منظور : ((جَنِيَّ عَلَيْهِ : أَكْبَ ، وَقِيلَ هُوَ مَهْمُوزٌ وَالْأَصْلُ فِيهِ الْهَمْزُ مِنْ جَنْأَ يَجْنَأُ إِذَا مَالَ عَلَيْهِ وَعَطَفَ ثُمَّ خُفِّفَ وَهِيَ لُغَةٌ فِي أَجْنَأَ))^(٩)، وفي القاموس المحيط ((جَنْأً عَلَيْهِ كَجَعَلُ وَفَرِحَ وَفَرِحَ جَنْوَاءً وَجَنْأً : أَكْبَ كَأَجْنَأًا وَجَانَأًا وَتَجَانَأًا ، وَكَفَرِحَ أَشْرَفَ كَاهِلَهُ عَلَى صَدْرِهِ فَهُوَ أَجْنَأٌ))^(١٠)، وفي المعجم الوسيط ((جَنْأً : أَشْرَفَ كَاهِلَهُ عَلَى صَدْرِهِ وَاحْدُودٌ خَلْقَةً ...))^(١١).

أما (أدناً) فقد ورد أنه يقال : ((رَجُلٌ أَدْنَأٌ أَجْنَأُ ظَهْرَهُ))^(١٢)، وجاء أيضا ((دَنِئٌ : ارْتَفَعَ مِنْكَبَاهُ ، وَاطْمَأَنَّ صَدْرُهُ فَهُوَ أَدْنَأٌ))^(١٣)، وفي اللسان ((رَجُلٌ أَدْنَأٌ أَجْنَأُ الظَّهْرُ))^(١٤)، وفي القاموس ((دَنِئٌ كَفَرِحَ جَنْأً ، وَالنَّعْتُ أَدْنَأٌ وَدَنْأَى))^(١٥)، وفي المعجم الوسيط ((دَنَأٌ مَالَ بِرَأْسِهِ وَانْحَنَى صَدْرَهُ فَهُوَ أَدْنَأٌ وَهِيَ دَنْأَى))^(١٦).

أما (أهدأ) فقد ورد في العين ((رَجُلٌ أَهْدَأُ ، وَامْرَأَةٌ هَدَاءٌ أَيْ مَخْفُضُ الْمَنْكَبِ مَسْتَوِيَةٌ ، أَوْ يَكُونُ مَائِلًا نَحْوَ الصَّدْرِ غَيْرَ مُنْتَصِبٍ))^(١٧)، قال ابن دريد ((رَجُلٌ أَهْدَأُ مَهْمُوزٌ مَقْصُورٌ ، وَهُوَ الْأَجْنَأُ وَالْأُنْثَى هَدَاءٌ))^(١٨)، وفي التهذيب ((الْهَدَاءُ مَصْدَرُ الْأَهْدَاءِ ، رَجُلٌ أَهْدَأُ وَامْرَأَةٌ هَدَاءٌ ، وَذَلِكَ أَنْ يَكُونَ مَنْكَبُهُ مَخْفُضًا مَسْتَوِيًا ، أَوْ يَكُونُ مَائِلًا نَحْوَ الصَّدْرِ غَيْرَ مُنْتَصِبٍ))^(١٩).

(١) جمهرة اللغة : ١١٠٦ / ٢ .

(٢) تهذيب اللغة : ١٣٤ / ١١ .

(٣) مجمل اللغة : ١٩٩ / ١ .

(٤) الصحاح (ج ن أ) .

(٥) المحكم والمحيط الأعظم : ٤٨٩ / ٧ .

(٦) المخصص : ١٥٣ / ١ .

(٧) كفاية المتحفظ ونهاية المتلفظ في اللغة : ٨٢ .

(٨) أساس البلاغة (ج ن أ) .

(٩) لسان العرب (ج ن أ) .

(١٠) القاموس المحيط (ج ن أ) .

(١١) المعجم الوسيط (ج ن أ) .

(١٢) المحكم والمحيط الأعظم : ٣٧٨ / ٩ .

(١٣) كتاب الأفعال : ٣٦٦ / ١ .

(١٤) لسان العرب (د ن أ) .

(١٥) القاموس المحيط (د ن أ) .

(١٦) المعجم الوسيط (د ن أ) .

(١٧) العين : ٧٩ / ٤ .

(١٨) جمهرة اللغة : ١٠٦٣ / ٢ .

(١٩) تهذيب اللغة : ٢٠٤ / ٦ .

وفي هدي ما تقدم يمكن الخلوص إلى ما يأتي :

أ. إن هذه الألفاظ جاءت مترادفة في جمهرة من معجمات العربية من غير أن تلتبس الفروق الدلالية الدقيقة بينها ، وإن كان المعنى العام الذي تدور في فلكه هذه الألفاظ هو الانحناء والإنكباب عامة وانحناء الصدر وانكبابه بأوضاع مختلفة خاصة .

ب. من المعجمات ما عني بإيراد البنى الاشتقاقية من هذه اللفظة أو تلك مما عالجنه آنفا وذكر تصاريفها ، وبناء الصفة منها للمذكر والمؤنث إلى غير ذلك من التعرض لبيان معانيها ، وإظهار دلالاتها ، في حين جمعت بعض المعجمات بين الاتجاهين ، فذكرت الوجوه الاشتقاقية والتصريفية لهذه الألفاظ، فضلا عن ذكر معانيها ودلالاتها .

ت. ذهب بعض المعجمات إلى شرح المادة المعجمية بمادة أخرى هي أحوج إلى الشرح مما شرحت به كأن يقال : أدنأ إذا أجتأ ظهره ، وهذا شرح غير واضح وغير مستساغ على النحو الذي يربك الباحث في فهم حقيقة المراد من تلك المواد إلا بالرجوع إلى المصادر المساعدة الأخرى ، فضلا عن كون شرح المادة المعجمية بألفاظ مبهمة هي إحدى المشكلات التي رصدها البحث في المدونة المعجمية العربية القديمة .

ث. أوفى شرح لمادة (أجا) ورد في معجمات العربية هو ما نص عليه الخليل بن احمد الفراهيدي في العين ، أما أوفى شرح شرحت به لفظة (أهدأ) فما جاء في تهذيب اللغة، أما لفظة (أدنأ) فأوضح شرح وأبينه لها جاء في كتاب الأفعال لابن القطاع .

ج. إن أصحاب المعجمات استعملوا مصطلحات دلت على غير ما دلت عليه عند النحاة والصرفيين نحو (مهموز مقصور) للإشارة إلى أنه لا يمد فيقال : أهداء في المذكر ، ولكنه يمد في التأنيث فيقال : امرأة هذآء .

ح. وهم الدكتور إبراهيم السامرائي حين قال : إنه لم يجد معنى انحناء الظهر وانكبابه في (أدنأ) وقد اشرنا إلى وروده معنى من معاني هذه المادة .

خ. ذكر ابن منظور أن (جنى) لغة في (أجتأ) ولم ترد هذه الإشارة عند متقدمي المعجميين العرب، ولعل القصر يكون هنا معنى مخصوص هو حين يقال (جنى عليه : انكب) وليس ببعيد عن معنى انحناء الظهر .

د. كان نقد الدكتور إبراهيم السامرائي نقدا علميا موضوعيا دقيقا في محله حين نبه على شرح تلك المواد اللغوية المتداخلة في البناء ، والشرح إلا أنه على الرغم من ذلك لم يستوف كل الشروح أو المواد المشروحة التي هي أقرب إلى طبيعة المادة التي ذكرها.

٣. ذكر الأستاذ أحمد فرج الربيعي في نقده أسلوب كراع النمل في شرحه المواد اللغوية أنه كان يختصر الشرح ، ويكتفي بكلمة واحدة^(١) على نحو ما شرح به (العنتر) بمعنى الشديد^(٢)، وكذلك ما شرح به (القلتر) بالمعنى نفسه^(٣).

أقول : جاء في العين أن العنتر : الشجاع^(٤)، قال ابن دريد : ((العنتر الذباب الأزرق ، ويقال العنتر أيضا))^(٥) ، وفي التهذيب : العنتر الذباب ... والعنتر أيضا الشجاعة في الحرب^(٦) ، وعند وعند ابن فارس أن العنتر الشجاع ، وهذا مما زيدت فيه النون ، والأصل العنتر ، من عتر الرمح وسمي الشجاع بذلك لسرعته إلى اللقاء وكثرة حركاته فيه ...^(٧) ، وفي المخصص : العنتر هو الشجاع^(٨)، قال ابن منظور : العنتر الشجاع والعنتر الشجاعة في الحرب ، وعنتره بالرمح : طعنه^(٩) ، وفي القاموس المحيط ((العنتر كجعفر وجندب في لغة الذباب ، والعنتر صوته ، والسلوك في في الشدائد ، والشجاعة في الحرب ... وعنتره بالرمح : طعنه))^(١٠) ، وفي التاج : العنتر : السلوك في الشدائد ، والعنتر : الشجاعة في الحرب^(١١) .

أما (القلتر)، فالرجل الشديد ، والتقلز : النشاط^(١٢) ، وكعنتل الرجل الشديد^(١٣) ، والقلتر أيضا الرجل الشديد ، وهي بهاء^(١٤) ، وفي المعجم الوسيط : القلتر : الرجل الشديد ، والنحاس الذي لا يعمل فيه الحديد^(١٥) .

وفي هدي ما تقدم يمكن الخلوص إلى الآتي:

أ. أخل كراع النمل في شرح المادة المعجمية حين اكتفى بشرحها بكلمة واحدة من غير أن يوضح معنى الشدة في كلتا اللفظتين وما يحتملانه من معان أخرى من معنى الشدة .
ب. لم تذكر معجمات العربية من أين جاء معنى الشدة في (العنتر) وإنما قدمت معنى لا علاقة له بالشدة وهو (الذباب الأخضر) ، وأرى أن معنى الشدة مأخوذ من اسم الفارس العربي المشهور (عنتر بن شداد العبسي) لا العكس ؛ لأن معجمات العربية مضطربة في إيراد معاني هذه اللفظة ، وشرحها شرحا وافيا وصحيحا.

(١) ينظر : مناهج معجمات المعاني حتى نهاية القرن السادس الهجري : ١٥٠ .

(٢) ينظر : المنتخب من غريب كلام العرب : ٨٠ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٨٣ .

(٤) ينظر : العين : ٣٢٩ / ٢ .

(٥) جمهرة اللغة : ١١٢٩ / ٢ .

(٦) تهذيب اللغة : ٢٢٨ / ٣ .

(٧) مقاييس اللغة : ٣٦٦ / ٤ .

(٨) ينظر : المخصص : ٢٧٧ / ١ .

(٩) ينظر : لسان العرب (ع ن ت ر) .

(١٠) القاموس المحيط (ع ن ت ر) .

(١١) ينظر : تاج العروس (ع ن ت ر) .

(١٢) ينظر : لسان العرب (ق ل ز) .

(١٣) ينظر : القاموس المحيط (ق ل ز) .

(١٤) ينظر : تاج العروس (ق ل ز) .

(١٥) ينظر : المعجم الوسيط (ق ل ز) .

ت. جاء شرح لفظة (القُلز) شرحاً مقتضياً غير واف ولا مؤد إلى بيان دلالة هذه اللفظة ، بل إن كثيراً من معجمات العربية أغفلت ذكر هذه اللفظة بهذا المعنى ، ولعل معنى الشدة مأخوذ من (التقلز) التي تعني النشاط على نحو عام.

ث. اكتفت بعض المعجمات العربية بإيراد معنى الذباب (للعنتر) ولم تُشر، إيماءً أو تصريحاً، إلى معنى الشدة فيه ، ومنها ما ذكر كلا المعنيين وزاد عليهما معاني أخرى ، كذلك جاء معنى (الشدة) في لفظة (القُلز) معنى فرعياً في مادة (ق ل ز) ، إذ أوردت المعجمات معنى النحاس ، ومن ثم النشاط ، وأشارت عرضاً إلى معنى الشدة، كما ذكرنا آنفاً، مما يدل على اضطراب مناهج تلك المعجمات في تتبع المعاني ورصدها وترتيبها كأن تخلط بين ما هو مجاز وبين ما هو حقيقة ، وبين ما هو مادي وما هو حسي غير مادي من غير مراعاة نظام واضح في إيراد تلك المعاني متسلسلة على نحو يفرق بينها .

٤. ومن نقد المادة المعجمية في معجمات المعاني ما ذكره الدكتور السامرائي في نقده الغريب المصنف إذ قال : ((وقد يحدث أن يأتي مع مواد باب منعقد على شيء مخصوص شيء لا صلة له بمادة الباب كما حدث في الصفحة ٢٤٣ في باب الجوع الذي أدرج فيه مثلاً التارَّ العظيم الكثير اللحم الممتلئ^(١) ، والشادَّ الذي إذا مسست يده زلقت يدك من عَضده^(٢)))^(٣).

أقول : جاء في العين ((التَّرارة : امتلاء الجسم من اللحم ، وري العظم ، ورجل تارَّ))^(٤) ، ولكن ما ورد في الغريب المصنف يصحح ما وهم فيه الدكتور السامرائي في إدراج بعض الألفاظ في غير مواضعها ، جاء في (بابُ نَعوتِ الطوال مع الدقةِ والعظم) ((اليزيديُّ: رجل تارُّ: عظيم، وقد تَرَّتْ تَرارةً. أبو زيد: هو الممتلئُ العظيم.))^(٥) ، وقال ابن قتيبة : ((قال أبو زيد : التارُّ الممتلئُ العظيم ، يقال : تَرَّ يترُّ ...))^(٦) ، وفي التهذيب ((التارُّ المسترخي من جوع أو غيره ...))^(٧) ، قال قال الجوهري : ((التَّرارة: السمنُ والبضاضة. تقول منه: تَرَّتْ بالكسر، أي صرت تارراً، وهو الممتلئ))^(٨) ، وقد وردت بعض الألفاظ على العظم والضخامة وكثرة اللحم^(٩) ، وقد ورد اللفظ في مستوى الأداء اللغوي الحديثي قال ابن الأثير (٦٠٦ هـ) : ((جاء في حديثِ ابنِ زَمَلٍ «رَبْعَةٌ مِنَ الرَّجَالِ تارُّ» التارُّ: الممتلئُ البدن))^(١٠) . قال ابن منظور : إن التارَّ الممتلئُ البدن ، وتَرَّ الرجل يترُّ ويترُّ تَرّاً وتَرارةً ، وتَروراً : امتلاً جسمه وتروى عظمه^(١١) ، وفي التاج ((تَرَّ الرجل: امتلاً جسمه، وتروى عظمه يترُّ ويترُّ))^(١٢)

أما (الشاد) فلم أجده في الغريب المصنف ، ولم يرد في متون اللغة الأخرى إلا في معرض شرح بعض المواد اللغوية وتفسيرها ، إذ يقال : ((العاكِيُّ: الشادُّ. وقد عَكَ إذا شدَّ، ومنه عَكَو الذئب، وهو شدّه))^(١٣) ، وفي اللسان ورد أن ((التميم: التامُ الخلق. والتميم: الشادُّ الشديد. والتميم:

- (١) ينظر : الغريب المصنف (طر تونس) : ٢٤٣ / ١ .
- (٢) ينظر : المصدر نفسه والصفحة نفسها.
- (٣) في الصناعة المعجمية : ٤٥٣ .
- (٤) العين : ١٦٠ / ٨ .
- (٥) الغريب المصنف (طر صفوان داودي) : ٣٣٤ / ١ .
- (٦) غريب الحديث (ابن قتيبة) : ٤٥٨ / ١ .
- (٧) تهذيب اللغة : ١٧٧ / ١٤ .
- (٨) الصحاح (ت ر ر) .
- (٩) ينظر : المخصص : ١٨٧ / ١ ، ١٩٠ - ١٩١ ، ١٥٩ / ٢ ، ١٢٢ / ٣ .
- (١٠) النهاية في غريب الحديث والأثر : ١٨٦ / ١ .
- (١١) ينظر : لسان العرب (ت ر ر) .
- (١٢) تاج العروس (ت ر ر) .
- (١٣) تهذيب اللغة : ٢٨ / ٣ .

الصُّبُّ))^(١) ، وفي تكملة المعاجم العربية ورد أن ((شَدَّ: يطلق في مصر على المنصب الذي يتولاه الشادَّ أي المفتش))^(٢) .

وفي هدي ما تقدم يمكن القول : إن الدكتور السامرائي وجد هذا الخطل المنهجي فنبه عليه ، لكنه غير موجود في كل معجمات العربية إلا أنه ورد في تكملة المعاجم العربية لدوزي وهذا ما التقطته من معاني هذا البناء الذي نص الدكتور السامرائي على أنه ورد في الغريب المصنف في غير موضعه .

ثانياً : منهج الدارسين العراقيين في نقد المادة المعجمية في معجمات المعاني القديمة

١. برصد جهود الدارسين العراقيين المحدثين لم نلّف أن لهم جهداً واضحاً في دراسة معجمات المعاني عامة ، وشرح المادة المعجمية على نحو خاص ، مما يدل على قصور الجهد البحثي في هذا المجال إذا ما وازناه بدراسة معجمات الألفاظ ، وقد يكون سبب ذلك الانصراف عن دراسة هذا النمط من التأليف المعجمي هو اختلاف بناء تلك المعجمات ، وتعلقها بالحقول الدلالية ، وعدم إقبال القدامى على الإكثار من التصنيف فيها ، فضلاً عن عدم عنايتها بالظواهر اللغوية الأخرى وإعراض الناس عنها لاكتفائهم بمعجمات الألفاظ ، إذ يجدون فيها ضالتهم وما يبتغون ، فضلاً عن أن اللغويين القدامى كانوا يُعنون باللفظ أكثر من عنايتهم بالمعنى ، لأن رصد المعاني والعناية بها كان من حظ علماء البلاغة ، علماً أن علماء البلاغة اعتنوا بجانب اللفظ والمعنى معاً ، وإن كانت العناية بالمعاني عندهم هي الأغلب .
٢. كانت عناية الدارسين العراقيين المحدثين بشرح المادة المعجمية في معجمات الألفاظ أكثر بكثير من عنايتهم بذلك الأمر في معجمات المعاني ، فضلاً عن كون شرح المادة المعجمية في معجمات الألفاظ أوسع منه في معجمات المعاني ، علماً أن شرح المادة اللغوية في معجمات العربية القديمة بها حاجة إلى دراسة مستقلة ومستفيضة .
٣. وجدت أن في معجمات المعاني نزعة نحو التعاطي مع غرائب اللغة ونوادرها وشواردها ، وقد يبدو ذلك واضحاً من عنوانات تلك المعجمات مثل معجم (المنتخب من غريب كلام العرب) لكراع النمل ، مما يدعو إلى دراسة أنماط الكلم في معجمات المعاني دراسة تحليلية ولاسيما ما يتعلق بشرح المادة المعجمية التي جاء نقدها عند الدارسين العراقيين قليلاً جداً على نحو يُظهر عدم العناية بهذا النمط من التأليف المعجمي .
٤. التوهم لدى الدارسين العراقيين في نقد مادة لغوية كانت موجودة في طبعة ما من طبعات معجمات المعاني ، وخلو طبعة أخرى منها على نحو ما ورد في بعض مواضع نقد شرح المادة المعجمية لدى الدكتور إبراهيم السامرائي عند نقده الطبعة التونسية من الغريب المصنف .

(١) لسان العرب (ت م م) .

(٢) تكملة المعاجم العربية (ش د د) .

٥. إتمام شرح المادة المعجمية التي أخل بشرحها اصحاب معجمات المعاني القدامى على نحو يزيل كثيرا من اللبس الذي حصل في شرح كثير من المواد اللغوية في معجمات المعاني .
٦. عدم وجود ترتيب منظم في النص على الدلالة المعنوية ، والدلالة الحسية للمادة المعجمية وكيفية انتقال دلالة اللفظة من المعنوي إلى الحسيّ وبالعكس .
٧. عدم استقصاء كل المعاني التي نقدوا، لأجل الإخلال بها، معجمات المعاني العربية القديمة ، وجزمهم بأن بعض المواد التي ذُكرتْ لم توجد بها المعاني التي أشار القدامى إليها.

المقترحات

١. قبول ما يُعرف بـ (المولد) أو الجديد اللغوي الذي استجد في العربية بعد التحديدات الزمانية والمكانية التي عرفت بـ (عصور الاحتجاج) ؛ لأنها لم يعد لها أي وجود أو مسوغ انطلاقاً من مبدأ : كل ما وافق أقيسة كلام العرب فهو منه ، ومن مبدأ : اللغة في حالة تطور ونمو
٢. الاحتجاج بأشعار المولدين وإثراء المعجم العربي بألوان الكلم الذي مُنِع قدر وافر منه من دخول المعجم على مستوى الألفاظ والمعاني ، وتمديد زمن السماع إلى زمن الزبيدي ، بله عصرنا الحاضر بالاتكاء على ما قررته المجامع اللغوية من شروط وضوابط تنظم وتمنهج عملية الأخذ اللغوي من النخب الأدبية والعلماء وأهل الفكر والمعرفة .
٣. النهوض باستقراء كتب التراث القديمة ورصد ما فيها من أنماط الكلم الجديد الذي لم تستوعبه معجمات العربية وتصنيف معجمات عديدة تجمع ذلك الكلم ومن بعد توحيد تلك المعجمات في معجم موسوعيّ شامل تُوضع له خطة تراعي مبدأي الوضع والجمع لعل من أهم سماتها وملامحها استبعاد الكلم الممات والحوشي والغريب والكلم القديم الذي لم تعد لمستعمل اللغة الحديث حاجة إليه فضلاً عن إدخال الأساليب الجديدة والاحتجاج لها من الحقبة نفسها التي ظهرت فيها تلك الأساليب .
٤. التوجه إلى دراسة جوانب عديدة في معجمات المعاني والإفادة منها في رفق عمليات الترجمة والتعريب ، وتأليف معجم معان حديث لا يقوم إلا على ما جد في العربية من أنماط الكلم الجديد الذي لم تستوعبه معجمات المعاني القديمة ، وذلك بالتنسيق مع المجامع اللغوية في الأرجاء العربية بعد إحكام وضع خطته وهذه الدعوة تنهض على أساس فهم مترو يرى أن اللغة في حالة حراك وتطور مستمرين متسارعين في ظل تطور الثورة المعلوماتية في العالم .
٥. الإفادة من الشبكة العنكبوتية وما يحلق بها من أجزاء للتواصل بين الباحثين في رصد أنماط الكلم الجديد الذي ينشر فيها ، واستثمار ما فيها من أساليب بعد إخضاعها لجمهرة من الشروط في تأليف معجم معان شامل ومتكامل يستوعب كل ما جد في العربية من ألفاظ ومصطلحات ، لأن الشبكة العنكبوتية صارت أكثر انتشاراً من سواها وهي تتبنى نمطاً جديداً من الأساليب والكلم .
٦. تأليف معجم شامل خاص بالحدود والتعريفات في العلوم المختلفة يتضمن توحيدها على أقل تقدير بنسب متقدمة على أن تكون تلك الحدود موضع اتفاق وإجماع لدى المختصين بهذا الشأن وتصاغ بلغة واضحة وسليمة غير قابلة لطروق التأويل والاحتمال فيها مما يعطي فرصة لتفاوت فهم اللفظ الاصطلاحي لدى المعنيين والعامّة ، ويكون هذا المعجم خاصاً بالحدود والتعريفات الجديدة التي أغفلت ذكرها حتى المعجمات الحديثة، أو ذكرتها بإسهاب شديد فلم يُستبن منها ما يدل على فهمها فهما صحيحاً واضحاً .

٧. البدء بتأليف معجم معان خاص باصطلاحات العلوم الإنسانية بالاعتماد على الجهود السابقة في هذا المجال ويشتمل على علوم التاريخ والجغرافية واللغة والاجتماع وعلم النفس والقانون ويركز على لغة القانون ؛ لأن لغة القانون لغة خاصة يترتب على تفاوت فهمها وعدم وضوح حدودها وعباراتها مشكلات عديدة تُوقع في أخطاء جسيمة إن لم تُفهم على نحو واضح وصحيح.
٨. التوسع في تدريس مادة المعجم العربي على وفق منهج موحد في جامعات البلد وإدخاله منهاجاً أساسياً منذ المرحلة الإعدادية وانتهاءً بمرحلة الدكتوراه على أن توضع مفردات منهج تُراعى فيه المراحل الدراسية والقدرات الاستيعابية لدى الطلبة .
٩. إعادة دراسة معجمات المعاني دراسة وافيةً شاملةً عدا مناهجها التي نهض بدراستها الأستاذ أحمد فرج الربيعي من حيث مادتها وعبارتها وأنماط الضبط فيها ودراسة كتب الموضوعات الخاصة بدراسة أكاديمية شاملة مع التركيز على مظاهر النقد المعجمي فيها والانصراف إلى صلب منها وترك ما يتعلق بما حولها من أمور كنسبتها إلى أصحابها أو معالجة ظواهر غير معجمية فيها .
١٠. العمل على رصد النقد المعجمي، تاريخاً وأعلاماً، في العراق في العصر الحديث والنهوض بعمل علمي شامل يمكن أن يكون كشافاً للدراسات المعجمية في العراق من مطلع القرن العشرين حتى نهايته وبداية القرن الحادي والعشرين ، والعمل على عقد ندوات معجمية كل عام في المجمع العلمي العراقي أو أي محفل علمي آخر بمستواه لرصد آخر ما جد في علم المعجم على المستوى الداخلي والخارجي، فضلاً عن تتبع الجهود البحثية في الدراسات المعجمية في كل عقد زمني ودراستها دراسة علمية وافية من أجل تقويم العمل المعجمي عند المجمع اللغوي أو في جهود الأفراد على مستوى المؤلفات والرسائل والأطاريح الجامعية .
١١. دراسة اتجاهين معجميين مهمين في الدرس المعجمي العراقي الحديث دراسة أكاديمية وافية هما : اتجاه التفصيح اللغوي واتجاه التأسيس اللغوي، فضلاً عن اتجاه معجمي ثالث ربما يكون ثرياً خصباً في ما لو دُرس دراسة علمية واسعة ورصينة؛ ذلك هو اتجاه الصناعة المعجمية لدى الدارسين العراقيين المحدثين في شتى الحقول والمجالات العلمية والمعرفية على نحو ما نجده عند الدكتور إبراهيم السامرائي والدكتور عبدالله الجبوري والعلامة جلال الحنفي والأستاذ عبد الحق فاضل والأستاذ المؤرخ الآثاري الكبير طه باقر ، والدكتور أحمد مطلوب ، والدكتور نعمة رحيم الغزوي والدكتور محمد ضاري حمادي ، والدكتور هاشم طه شلاش ، والدكتور رشيد العبيدي ، والدكتور أسامة الصفار وغيرهم من الباحثين والدارسين العراقيين المحدثين.

الختام

١. لا يرى البحث صحة نظرية الاحتجاج اللغوي على وفق ما قدمه من أدلة تنقض تلك النظرية وكل ما ترتب عليها من وهم وتخليط اربكا الفكر اللغوي العربي بعامّة والمعجمي بخاصة ، وفي هدي هذا ينبغي أن يعد المعجم العربي المنشود بتجاوز ما فرضته هذه النظرية من قيود مكانية وزمانية وقبلية فلا يحجب عنه كلام؛ لأنه وقع خارج إطار هذه النظرية التي لم تعد فاعلة منذ اللحظة عند الباحث وعند غيره ممن يقتنع بما قدم من أدلة واثباتات ترجح بطلان هذه النظرية وانتهاء فاعليتها .
٢. تبين أن التحديدات الزمانية والمكانية التي افترضتها تلك النظرية غير دقيقة وغير واضحة في كثير من تفاصيلها ؛ لذا نجد من الضروري إعادة قراءة كثير من الافتراضات التي نتجت عن تلك المحددات غير الواضحة ، مع الأخذ بما يترتب على ذلك في جعل عصر الاحتجاج ممتدا إلى زمن الزبيدي صاحب التاج في أقل تقدير .
٣. لم ينقطع السماع عند الحدود الزمانية التي شاعت لدى الدارسين قديما وحديثا، بل بقي ممتدا إلى زمننا هذا مع بعض المحددات التي يرى البحث ضرورة الأخذ بها على نحو لا يحدّث معه إضرار في عملية التلقي اللغوية ولا فوضى .
٤. عدم استيعاب الجديد اللغوي في المعجمات العربية القديمة ، الأمر الذي يدعونا إلى أن ندعو إلى استيعابه وعدم الاعتداد بمقولة المولدين جملة وتفصيلا، ولا سيما في مجال المعجم العربي وإعادة قراءة مدونات الحقبة العباسية وما تلاها من أعصر، مع فهمنا المقصود للمدونات ؛ لأنها لا تشمل الأدبية منها فحسب بل تجاوزها لتضمّ المدونات التاريخية والجغرافية والطبية وما سواها.
٥. عدم إيراد الباب أمام القياس ما دام وسيلة من وسائل الحماية الذاتية للغة ، وطريقا من طرق تنميتها ، وكذلك الإفادة منه على نحو واسع في عمليتي التعريب ووضع المصطلحات .
٦. إعادة ترتيب المدونات النحوية والصرفية في هدي ما خلص اليه البحث من مد عصر الاحتجاج اللغوي إلى زمن الزبيدي صاحب التاج بله عصرنا الحديث باستبدال الشواهد اللغوية بما يتلاءم مع طبيعة العصر ومتطلباته بلا أدنى خوف أو تردد ، وتعميم ذلك على المناهج الدراسية كافة مع تقديم الشواهد القرآنية على ما سواها ومن ثمّ الشواهد الحديثية بلا قيد أو شرط ، وعيون الشعر العربي في العصور كافة ، وما جادت به قرائح أهل الترسل والإنشاء عبر أعصر مرت وما زالت تمر.
٧. إن الانتقائية التي ولدتها نظرية الاحتجاج اللغوي في اختيار مجاميع لغوية بعينها نشم فيها رائحة عصبية من نوع ما واضحة لا نرى إلا مجانبتها للصواب ، إذ كيف تستبعد القبائل القحطانية بجملتها، من غير مسوغ علمي واضح اللهم إلا ما ندركه من دوافع الفارابي المستعرب .

٨. تبني منهجٍ وسطيٍّ في التعامل مع القضايا اللغوية المعاصرة على نحو لا يعيد لنا تيار التشدد البصري ، بل يمسك بزمام الآراء اللغوية الأكثر تلاؤماً مع طبيعة اللغة ذات النزوع نحو التطور والنمو .

٩. عدم وضوح جهود الدارسين العراقيين المحدثين في مجال معجمات المعاني ، وقلة تلك الجهود إذا ما وازناها بجهودهم في مجال معجمات الألفاظ ، تحقيقاً ودراسة ، وبحثاً .

١٠. لم تكن لدى الدارسين العراقيين المحدثين في تعاطيهم مع موضوع نقد ضبط البنية ملامح منهجية واضحة ، إنما كان إيراد تلك النقودات عرضاً في دراساتهم وبحوثهم .

١١. إن الرؤية النقدية لدى النقاد المعجميين العراقيين المحدثين بدت غير واضحة إلا بعد العقد التسعيني من القرن الماضي غالباً ، وهذه ملاحظة منهجية عامة ، وما يتعلق بضبط الأبنية منها أنهم لم يكونوا يمتلكون تصوراً نقدياً يشكل منطلقاً لهم في عملية النقد المعجمي اللهم إلا عند الدكتور إبراهيم السامرائي ، والدكتور نعمة رحيم العزاوي .

١٢. لم يقدم النقاد المعجميون ، في أغلب مواضع نقدهم ضبط الأبنية تعليقات مقنعة لإختيارهم ضبطاً ما ، شأنهم في ذلك شأن أغلب المعجميين القدامى ، أو نصهم عليه مكثفين بوصف الضبط ، والإحالة على مظان وروده ، غير أننا عللنا - ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً - ما رجحناه من صور الضبط ، اهتداءً بما يمكن فهمه من كلام أصحاب المعجمات القدامى ، وما يمكن تفسيره من سياق شرح المواد المعجمية .

١٣. لم تكن هناك أية محاولات رصينة جادة لصناعة معجم معانٍ بالمعنى الأشمل لهذا المصطلح في الجهد البحثي المعجمي العراقي ، إنما اقتصر ذلك البحث ، وتوجه نحو صناعة معجمات خاصة لا يمكن أن تسمى بـ (معجمات معانٍ) وكثير منها تناول التعريف بالمصطلحات على اختلاف ضروبها ، لكن بالإمكان جمع كل تلك الجهود واخضاعها لمنهج موحد وضمها إلى بعض بعد تهذيبها وتشذيبها وإفراغها في خطة معجمية محكمة لإنجاز معجم معانٍ شامل ، إلا أن هذا لا يتحقق بعمل فردي ، إنما بتضافر الجهود المعجمية في الوطن العربي على إنجاز ذلك العمل المرجو .

١٤. عدم ذكرهم المصادر التي استقوا منها تصويباتهم النقدية مكثفين بذكر موضع الصواب أو الخطأ مرسلًا من غير إحالة إلى المصدر الذي اعتمد الناقد المعجمي عليه خلافاً لصنيعهم في معجمات الألفاظ، إذ غالباً ما كانوا يذكرون مصادر نقدهم القديمة والحديثة على حد سواء .

١٥. يبدو لي أن نقد ضبط البنية في المعجمات العربية القديمة من خلال جهود الدارسين العراقيين المحدثين بها حاجة إلى دراسة تحليلية إحصائية شاملة تتمثل أهدافها برصد الخطل الموجود في المتن المعجمي العربي القديم ، وتأسيس النطق العربي الحديث ، وبيان ما يعتوره من تحريف ، أو تصحيف ، فضلاً عن تقديم تعليقات علمية مبنية على النظر العلمي من خلال إخضاع تلك الأنماط الضبطية لما توصل إليه العلم اللغوي الحديث .

١٦. نهج بعض الدارسين العراقيين منهاجاً خاصاً في نقد العبارة المعجمية كالدكتور إبراهيم السامرائي إذ يعيد قراءة المتون المعجمية المحققة ؛ لما رآه من خلل قد يكون محققاً فيه غالباً

في بعض المتون المعجمية المحققة (مجل اللغة ، لابن فارس) ناسبا ذلك إلى قلة دربة المحقق في صناعة التحقيق .

١٧. يورد الدارسون العراقيون المحدثون العبارة الأصل ومن ثمّ يعمدون إلى تصويبها أو تصحيحها ، أو إتمامها من المصادر المساعدة الأخرى التي يعتمدونها في تحقيقاتهم ، لذلك عمدوا إلى تخطئة عبارة معجمية صائبة معتمدين في ذلك على عبارة في متن معجمي انفرادي بإيرادها ذلك المتن وهذا أمر لا يعول عليه ، ولاسيما عدم تتبع العبارة الصائبة في أكثر من مصدر حتى يكون الحكم عليها بالصواب أو الخطأ واضحا ودقيقا .

١٨. إن أكثر مواضع نقد العبارة جاء في حواشي تحقيق المعجمات التي نهض بها الدارسون العراقيون المحدثون وقلّ من أفرد هذا الضرب من النقد المعجميّ ببحث أو مقال أو دراسة وربما يُعزا سبب ذلك إلى أنّ المتون المعجمية القديمة اعترى عباراتها كثير من التحريف والتصحيف والزيادة والنقصان ، فوجب على الدارسين التنبيه على ذلك وإصلاح خللها على نحو يقدم النص بالصورة الأقرب إلى الدقة والوضوح ، ولاسيما ما يتعلق بالعبارة المعجمية .

١٩. إن تفسير المادة اللغوية في المعجمات العربية كان من المشكلات التي تعرض لها الدارسون العراقيون في نقوداتهم إلا أنهم لم يتعاطوا مع هذه المشكلة على نحو دقيق وواضح ، فقد جاءت تفسيراتهم غير دقيقة أيضا بها حاجة إلى إيضاح ولاسيما حين يفسرون المادة بمادة أخرى بها حاجة أيضا إلى شرح وتفسير ، ولعلّ هذه المسألة تحظى بدراسة مستقلة تفيها حقها من التمحيص والمعالجة.

٢٠. مما يُلاحظ على منهج الدارسين العراقيين في تقديم المادة المعجمية أنهم يقررون حكما على لفظة واحدة في معجم واحد ثم يميلون إلى تعميم ذلك الحكم على نحو ما صنع الدكتور مصطفى جواد حين ذهب إلى أن الفيومي ينكر جمع " حيوان " على " حيوانات " على الرغم من ورود هذا الجمع أكثر من مرة عند الفيومي ، وشيوعه في معجمات العربية الأخرى.

٢١. عدم رجوعهم إلى مستويات الأداء اللغوي ومنها، الحديث النبوي الشريف ؛ لمعرفة حقيقة استعمال اللفظة من عدمه، فضلا عن عدم رصد الألفاظ التي قد تكون المفردات التي ظنّ بإهمالها صورة محرفة عنها ، وإغفال النص عليها .

٢٢. لم تستبن مناهج تأليف معجمات الألفاظ في دراسات اللغويين العراقيين المحدثين ، لتفرق ما كتب فيها من نقد ، وهي بهذا المقام بها حاجة إلى دراسة مستقلة تفصيلية تنهض على أساس تحليل موادها واستقرائها استقراء دقيقا على غرار دراسة (مناهج معجمات المعاني إلى نهاية القرن السادس الهجري) للأستاذ أحمد فرج الربيعي ، لكي تسهم تلك الدراسة فضلا عما كتبه الدكتور حسين نصار في هذا الشأن، في تقديم جزء من ملامح النظرية المعجمية العربية منذ أول معجم أبصر النور في أرض العراق وإلى عصرنا الحاضر.

٢٣. تنوعت القضايا المنهجية التي عالجها الدارسون العراقيون المحدثون في المتن المعجمي العربي القديم ، فمنهم من عالج التصحيف والتحريف ، ومنهم من عالج ترتيب المواد اللغوية

داخل المعجم ، ومنهم من عرض لقضية الشواهد اللغوية والنحوية إلى غير ذلك ، ولم يتجه
نقدمهم في مسار نقدية واضحة هي إلى طبيعة علم المعجم أنأى وأبعد.

٢٤ . الغريب في الأمر أن جميع الدارسين قدامى ومحدثين، حين يوضحون غايات أصحاب
المعجمات ومناهجهم في التعاطي مع اللغة التي يروم صاحب المعجم وضعها في معجمه يذكرون
أن غايتهم الأساسية هي استيعاب كلام العرب ، وهي أهم دعامة من دعائم مناهج التأليف
المعجمي ، لكن حين يأتون على ما جدّ من ألوان الكلم في العربية نراهم يُعرضون عنه كل
الإعراض ، ولنا أن نسأل : أليس هذا الكلم من العربية ؟ وغايتكم هي استيعاب كلام العرب ؟
أوليس كل ما وافق أقيسة كلام العرب فهو منه ؟ فلماذا يقف المنهج حائرا بين التناقض
الحاصل بين التنظير والتطبيق فكيف نريد أن نستوعب كلام العرب ونحن نهمل قدرا وافرا منه
عن قصد ؟ أفليس هذا من اخطر الثغرات المنهجية في المدونة المعجمية العربية القديمة؟

٢٥ . جاء نقد بعض الدارسين العراقيين المحدثين لمناهج التأليف المعجمي عَرَضاً في أثناء
دراستهم ظواهر نحوية وصرفية في تلك المعجمات ؛ لذلك يمكن القول : إن غالب تلك الدراسات
لم تكن غايتها الأساسية نقد منهج التأليف المعجمي بخاصة ونقد المعجمات بعامة ، فضلا عن
عدم وقوفها على نحو صريح وواضح ومنهجي على أهم ما كان يعثور تلك المناهج من خلل
واضطراب.

أولاً: المصادر المطبوعة

- 📖 الإبانة الكبرى، لأبي عبدالله محمد بن محمد بن حمدان العكبري المعروف بابن بطة العكبري (٣٨٧هـ-)، تحقيق: رضا معطي، وعثمان الأثيوبي، ويوسف الوابل، ط١، دار الراجحة للنشر والتوزيع ، الرياض - المملكة العربية السعودية، ١٩٨٨م.
- 📖 الإبدال، لأبي الطيب علي بن عبد الواحد اللغوي (٣٥١ هـ) ، تحقيق : عز الدين التنوخي ، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق ، دمشق - سوريا ، ١٩٦٠م.
- 📖 ابن دريد ، حياته وتراثه اللغوي والأدبي ، تأليف السيد مصطفى السنوسي، ط١، مطبعة حكومة الكويت ، الكويت ، ١٩٨٤م.
- 📖 ابن السكيت اللغوي ، محيي الدين توفيق ابراهيم ، ط١، بغداد - العراق ، ١٩٦٩م.
- 📖 ابن سيده آثاره وجهوده في اللغة ، د. عبدالكريم شديد النعيمي ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية (سلسلة دراسات ٣٦٨) ، بغداد - العراق ، ١٩٨٤م.
- 📖 الإبهاج في شرح المنهاج ، تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن حامد بن يحيى السبكي وولده تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب (٧٥٦ هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٥م.
- 📖 أبو بكر الزبيدي وآثاره في النحو واللغة ، د. نعمة رحيم العزاوي ، دار الحرية للطباعة ، بغداد - العراق ، ١٩٧٧م.
- 📖 أبو العلاء المعري معجميا، د.يوسف العثماني، ط١، منشورات دار سحر للنشر، ومعهد بو رقيبة للغات الحية، الجزائر - الجزائر، د.ت.
- 📖 الإتيقان في علوم القرآن ، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (٩١١ هـ) ، ضبطه وصححه وخرج آياته : محمد سالم هاشم ، ط٢، منشورات ذوي القربى ، ٢٠٠٩م.
- 📖 الاحتجاج بالشعر في اللغة الواقع ودلالاته، د. محمد حسن حسن جبل، دار الفكر العربي، القاهرة - مصر ، د.ت.
- 📖 الإحكام في أصول الأحكام ، لأبي محمد بن علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (٤٥٦ هـ-)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، قدم له : الأستاذ الدكتور إحسان عباس، دار الآفاق الجديدة ، بيروت - لبنان ، د.ت.
- 📖 الاختيارين ، علي بن سليمان بن الفضل، أبو المحاسن، المعروف بالأخفش الأصغر (٣١٥هـ-) ، تحقيق : الدكتور فخر الدين قباوة، ط١ ، : دار الفكر المعاصر، بيروت - لبنان، دار الفكر، دمشق - سورية ، ١٩٩٩ م.
- 📖 ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي (٧٤٥ هـ-)، تحقيق وشرح ودراسة: د. رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، ط١، مكتبة الخانجي، مصر - القاهرة ، ١٩٩٨م.

- 📖 إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب المعروف بـ (معجم الأدباء) ، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (٦٢٦هـ) ، تحقيق الدكتور : إحسان عباس ، ط١ ، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان ، ١٩٩٣ م.
- 📖 الأزمنة والأمكنة ، لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني (٤٢١هـ) ط١ ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ، ١٩٩٧ م.
- 📖 الأزهرى والمعجمية العربية : د. رشيد عبدالرحمن العبيدي ، ط١ ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، بغداد ، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- 📖 أساس البلاغة، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (٥٣٨هـ) ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ، ط١ ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ، ١٩٩٨م.
- 📖 الاستدراك على المعاجم العربية في ضوء مئتين من المستدرجات الجديدة على لسان العرب وتاج العروس : د. محمد حسن حسن جبل ، مطابع الرجوي، القاهرة - مصر ، ١٩٨٦م.
- 📖 الاستشهاد والاحتجاج باللغة، رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث، د. محمد عيد، ط٣ ، عالم الكتب، القاهرة - مصر ، ١٩٨٨م.
- 📖 الأصول ، دراسة إبستمولوجية ، د. تمام حسّان ، عالم الكتب ، القاهرة - مصر ، ٢٠٠٠م.
- 📖 إعراب القرآن وبيانه ، د. محيي الدين درويش ، ط٤ ، دار الإرشاد للشؤون الجامعية ، حمص - سوريا ، دار اليمامة ، دمشق - سوريا ، دار ابن كثير ، دمشق - سوريا ، ١٩٩٥م.
- 📖 الأعلام ، لخير الدين بن محمود بن علي بن فارس الزركلي الدمشقي، ط١٥ ، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان ، ٢٠٠٢م.
- 📖 أعمال المستشرقين العربية في المعجم العربي، د. عبدالعزيز بن حميد الحميد، ط١ ، جامعة محمد بن سعود الإسلامية، عمادة البحث العلمي، الرياض - المملكة العربية السعودية ، ٢٠١٢م.
- 📖 الأغاني ، لأبي الفرج علي بن الحسين الاصبهاني (٣٥٦ هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس ، د. إبراهيم السعافين، الأستاذ بكر عباس ، ط٣ ، دار صادر ، بيروت - لبنان ، ٢٠٠٨م.
- 📖 الإغراب في جدل الأعراب ، لأبي البركات عبدالرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري (٥٧٧ هـ) ، قدم له وعُني بتحقيقه : سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، دمشق - سوريا ، ١٩٥٧م.
- 📖 الاقتراح في علم أصول النحو، لأبي عبدالرحمن جلال الدين السيوطي (٩١١ هـ)، تحقيق: د. أحمد سليم الحمصي ، د. محمد أحمد قاسم، ط١ ، جروس برس، طرابلس - لبنان ١٩٨٨م.

- 📖 إكمال الإعلام بتثليث الكلام ، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، جمال الدين (٦٧٢هـ) ، تحقيق : سعد بن حمدان الغامدي ، ط١، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية ، ١٩٨٤م
- 📖 الأمالي ، لأبي علي اسماعيل بن القاسم القالي البغدادي (٣٥٦ هـ) ، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان، د.ت.
- 📖 إنباه الرواة على أنباه النحاة ، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (٦٤٦هـ)، ط١، المكتبة العصرية ، بيروت - لبنان ، ٢٠٠٤م.
- 📖 الانتصاف للفيروزآبادي من مستدركات الزبيدي، د. خليل بنيان الحسون ،مطبعة التعليم العالي ، بغداد - العراق ، ١٩٨٨م.
- 📖 أنساب العرب، تأليف: سمير عبد الرزاق القطب، ط٢، دار مكتبة البيان، دار القاموس الحديث، بيروت - لبنان، ١٩٦٩م.
- 📖 أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الانصاري (٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية ، صيدا - لبنان، د.ت.
- 📖 البارع في اللغة ، لأبي علي القالي (٣٥٦ هـ) تحقيق : د. هاشم الطعان ، ط١، مكتبة النهضة بغداد ، دار الحضارة العربية ، بيروت - لبنان ، ١٩٧٥م.
- 📖 البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر - الدكتور أحمد مختار عمر ، ط٢ ، عالم الكتب ، القاهرة - مصر ، ١٩٧٦ م .
- 📖 البحر المحيط في أصول الفقه ، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (٧٩٤هـ) ، ط١، دار الكتبي ، د.م ، ١٩٩٤م.
- 📖 بحوث في المعجمية العربية ، المعجم اللغوي، الدكتور عبدالله الجبوري ، ط١، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، بغداد - العراق ، ٢٠٠٤م.
- 📖 البصائر والذخائر ، لعلي بن محمد بن العباس أبي حيان التوحيدي (٤٠٠ هـ) ، تحقيق : د. وداد القاضي ، ط١، دار صادر ، بيروت - لبنان ، ١٩٨٨م.
- 📖 بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لأبي عبدالرحمن جلال الدين السيوطي(٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار الفكر، القاهرة - مصر ١٩٧٩م.
- 📖 البيان والتبيين ، عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ (٢٥٥هـ)، دار ومكتبة الهلال، بيروت - لبنان ، ٢٠٠٣ م.
- 📖 بهجة المحافل وبغية الأمائل في تلخيص المعجزات والسير والشمائل ، يحيى بن أبي بكر بن محمد بن يحيى العامري الحرصي (٨٩٣هـ) ، دار صادر ، بيروت - لبنان ، د.ت.

📖 تاج العروس من جواهر القاموس ، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى الزبيدي (١٢٠٥هـ) ، تحقيق : مجموعة من المحققين ، دار الهداية ، بيروت - لبنان ، د.ت.

📖 تاج اللغة وصحاح العربية ، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار ، ط٤ ، دار العلم للملايين ، بيروت - لبنان ، ١٩٨٧ م.

📖 تاريخ ابن خلدون ، عبد الرحمن بن محمد بن محمد، ابن خلدون أبو زيد، ولي الدين الحضرمي الإشبيلي (٨٠٨هـ) ، تحقيق : خليل شحادة ، ط٢ ، دار الفكر ، بيروت - لبنان ، ١٩٨٨ م.

📖 تاريخهم من لغتهم ، عبد الحق فاضل، منشورات وزارة الإعلام ، الجمهورية العراقية ، سلسلة دراسات (١١٧) ، بغداد - العراق ، ١٩٧٧ م.

📖 التحرير والتنوير ، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي ، ط١ ، دار التونسية للنشر ، تونس ، ١٩٨٤ م.

📖 تحقيقات وتنبهات في معجم لسان العرب ، عبدالسلام محمد هارون ، مكة المكرمة ، ١٩٧٩ م.

📖 الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك ، لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداذ البغدادي المعروف بابن شاهين (٣٨٥هـ) ، تحقيق : محمد حسن محمد حسن إسماعيل ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ٢٠٠٤ م.

📖 تصحيح التصحيف وتحريف التحريف ، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (٧٦٤هـ) ، حققه وعلق عليه وصنع فهرسه: السيد الشرقاوي ، راجعه: الدكتور رمضان عبد التواب ، ط١ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة - مصر ، ١٩٨٧ م.

📖 تصحيح لسان العرب من إفادات إبراهيم اليازجي ، وأحمد تيمور باشا ، الدكتور محمد نعمان خان ، ط١ ، مكتبة المرافئ، ٢٠٠٤ م.

📖 التطور اللغوي ، مظاهره وعلله وقوانينه، د. رمضان عبد التواب، ط١ ، مكتبة الخانجي، بالقاهرة - مصر ، ومكتبة الرفاعي بالرياض، ١٩٨٣ م.

📖 تطور المعجم العربي ، من مطلع القرن التاسع عشر حتى عام ١٩٥٠ ، الدكتورة حكمة كشلي فواز ، ط١ ، دار المنهل اللبناني ، بيروت - لبنان ، ٢٠٠١ م.

📖 التطورات المعجمية والمعجمات اللغوية العامة العربية الحديثة، د. صافية زفندي، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، دمشق - سورية، ٢٠٠٧ م.

📖 التعريفات ، لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (٨١٦هـ) ، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ١٩٨٣ م.

📖 التقفية ، لأبي بشر اليمان بن أبي اليمان البندنجي (٢٨٤ هـ) ، تحقيق: الدكتور خليل إبراهيم العطية، وزارة الأوقاف ، إحياء التراث الإسلامي ، مطبعة العاني ، بغداد — العراق ، ١٩٧٦ م.

📖 تكملة العين للخارزنجي ، دراسة وجمع وتوثيق ، الدكتور عامر باهر أسمير الحياي ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، منشورات المجمع العلمي العراقي ، بغداد — العراق ، ٢٠١٢ م.

📖 تكملة المعاجم العربية، للمستشرق رينهارت بيتر آن دوزي، نقله إلى العربية وعلق عليه: د.محمد سليم النعيمي (ج ١ — ج ٨) ، وجمال الخياط (ج ٩ — ج ١٠) ، ١، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، بغداد — العراق ، ١٩٧٩ م — ٢٠٠٠ م.

📖 التلخيص في معرفة أسماء الأشياء ، لأبي هلال الحسن بن عبدالله بن سهل العسكري (٣٩٥ هـ)، تحقيق : د. عزة حسن ، ط ٢، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، دمشق — سوريا ، ١٩٩٦ م.

📖 تنقيح الفصول، لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبدالرحمن المالكي القرافي (٦٨٤ هـ)، تحقيق: ناصر بن علي بن ناصر الغامدي، منشورات جامعة أم القرى ، عمادة البحث العلمي، مكة المكرمة — المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٠ م.

📖 تنمية اللغة في العصر الحديث ، د.إبراهيم السامرائي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، معهد البحوث والدراسات العربية ، قسم البحوث والدراسات الأدبية واللغوية ، مطبعة الجبلأوي ، القاهرة — مصر ، ١٩٧٣ م.

📖 تهذيب التهذيب ، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ) ، ط ١ ، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند ، ١٣٢٦ هـ.

📖 تهذيب اللغة ، لأبي منصور محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، (٣٧٠ هـ) ، تحقيق : محمد عوض مرعب ، ط ١ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت — لبنان ، ٢٠٠١ م

📖 التوزيع اللغوي الجغرافي في العراق ، محاضرات ألقاها الدكتور إبراهيم السامرائي على طلبة قسم البحوث والدراسات الأدبية واللغوية، معهد البحوث والدراسات العربية، مطبعة الجبلأوي ، مصر — القاهرة ، ١٩٦٨ م

📖 التوقيف على مهمات التعاريف ، لزين الدين محمد بن عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي المناوي القاهري (١٠٣١ هـ) ، ط ١ ، عالم الكتب ٣٨ عبد الخالق ثروت، القاهرة — مصر ١٩٩٠ م

📖 الجاسوس على القاموس ، أحمد فارس الشدياق ، ط ١، مطبعة الجوانب ، قسطنطينية ، ١٢٩٩ هـ ، وصدر عن دار صادر ، بيروت — لبنان ، د.ت.

📖 الجامع في الحديث ، لأبي محمد عبد الله بن وهب بن مسلم المصري القُرشي (١٩٧ هـ) ، تحقيق : د. رفعت فوزي عبد المطلب ، و الدكتور علي عبد الباسط مزيد ، ط ١، دار الوفاء د.م ، ٢٠٠٥ م.

📖 الجراثيم، ينسب لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـ) ، تحقيق: محمد جاسم الحميدي، قدّم له: د. مسعود بوبو، منشورات وزارة الثقافة السورية، دمشق – سورية، د.ت.

📖 جمهرة اللغة ، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (٣٢١هـ) ، تحقيق: الدكتور رمزي منير بعلبكي ، ط١ ، دار العلم للملايين ، بيروت – لبنان ، ١٩٨٧ م.

📖 الجيم، لأبي عمرو إسحاق بين مرار الشيباني (٢٠٦هـ) ، تحقيق : إبراهيم الابياري ، مراجعة : محمد خلف أحمد ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، مصر – القاهرة ، ١٩٧٤ م.

📖 حاشية الشيخ ياسين، الشيخ يس بن زين الدين بن أبي بكر بن محمد بن الشيخ عليم الحمصي الشافعي الشهير بالعلمي (١٠٦١هـ)، طبعة حجرية، المطبعة الملوية ، فاس – المغرب، ١٣٢٧ هـ .

📖 حدائق الأدب ، لأبي محمد عبيد الله بن محمد بن شاهمردان (نحو ٦٠٠ هـ) ، تحقيق: الدكتور محمد بن سليمان السديسيّ (القسم الأول) / ط١، الرياض – المملكة العربية السعودية ، ١٩٨٩ م.

📖 الحديث النبويّ في النحو العربيّ، د. محمود فجّال، ط٢، دار أضواء السلف، الرياض – المملكة العربية السعودية، ١٩٩٧ م.

📖 حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث ، الدكتور محمد ضاري حمادي ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، سلسلة دراسات (٢٣٩) دار الرشيد ، بغداد – العراق ، ١٩٨٠ م.

📖 الحيوان ، عمرو بن بحر بن محبوب أبو عثمان الجاحظ (٢٥٥هـ) ، ط٢ ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ٢٠٠٤ م.

📖 خزنة الأدب لب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٩٣ هـ) تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ط٢، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ١٩٧٩ – ١٩٨٨ م.

📖 الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جني (٣٩٢ هـ) ، تحقيق : د. عبدالحميد هنداوي، ط٣، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ٢٠٠٨ م.

📖 الخصومة بين النحاة والشعراء أسبابها وصورها ، د. محمد غالب عبدالرحمن ، ط١، نادي جازان الأدبي ، جازان – المملكة العربية السعودية، ١٩٩٩ م.

📖 دراسات في العربية وتاريخها، فضيلة الاستاذ الأكبر محمد الخضر حسين، شيخ الجامع الأزهر، ط٢، المكتب الإسلامي، مكتبة دار الفتح، دمشق – سورية، ١٩٦٠ م.

📖 الدراسات اللغوية عند العرب حتى نهاية القرن الثالث الهجري، الدكتور محمد حسين آل ياسين ، ط١، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت – لبنان ، ١٩٨٠ م

- 📖 دروس في الألسنية العامة - ترجمة: صالح الفرماوي ومحمد الشاوش ومحمد عجينة ، الدار العربية للكتاب ليبيا - طرابلس، ١٩٨٥م.
- 📖 الدلائل في غريب الحديث ، قاسم بن ثابت بن حزم العوفي السرقسطي، أبو محمد (٣٠٢هـ) تحقيق: د. محمد بن عبدالله القناص ، ط١، مكتبة العبيكان ، الرياض - المملكة العربية السعودية ، ٢٠٠١م.
- 📖 ديوان ابن نباتة السعدي، الشيخ جمال الدين بن نباتة السعدي(٧٦٨هـ)، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، د.ت.
- 📖 ديوان أبي فراس الحمداني، شرح: د. خليل النويهي، ط٢، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، ١٩٩٤م.
- 📖 ديوان الأدب ، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي، (٣٥٠هـ) ، تحقيق: الدكتور أحمد مختار عمر ، مراجعة: دكتور إبراهيم أنيس، طبعة: مؤسسة دار الشعب للطباعة والنشر، القاهرة - مصر ، ٢٠٠٣م
- 📖 ديوان جميل بثينة، جميل بن معمر ، دار بيروت للطباعة والنشر ، بيروت - لبنان ، ١٩٨٢م.
- 📖 ديوان ذي الرمة، قدم له وشرحه : أحمد حسن بسج، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ، ١٩٩٥م.
- 📖 ديوان الراعي النميري (٩٠هـ) ، تحقيق : المستشرق راينهت فابير ، فرانتس شتاينر بفيسبادن ، منشورات المعهد الألماني للأبحاث الشرقية ، بيروت - لبنان ، ١٩٨٠م.
- 📖 ديوان رؤبة ، بعناية وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت ، د.ت.
- 📖 ديوان الشريف الرضي محمد بن الحسين، ملتزم الطبع: محمد عباس الأزهرى، المطبعة الأدبية ، بيروت لبنان، ١٣٠٧هـ - .
- 📖 ديوان عبيدالله بن قيس الرقيات، تحقيق: د.محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت - لبنان ، د.ت.
- 📖 ديوان الكميت بن زيد الاسدي، جمع وشرح وتحقيق: د. محمد نبيل طريفى، ط١، دار صادر، بيروت - لبنان ، ٢٠٠٠م.
- 📖 ديوان المتلمس الضبي، عني بتحقيقه وشرحه والتعليق عليه : حسن كامل الصيرفي، جامعة الدول العربية ، معهد المخطوطات العربية، القاهرة - مصر ، ١٩٧٠م.
- 📖 ديوان المتنبي ، تحقيق: د.عبدالوهاب عزّام، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة - مصر، ١٩٤٤م.
- 📖 ديوان مهيار الديلمي، ط١، مطبعة دار الكتب المصريّة، القسم الأدبي، القاهرة - مصر، ١٩٣٠م.

- ديوان النابغة الجعدي، جمعه وحققه وشرحه: د. واضح الصمد، ط ١، دار صادر، بيروت - لبنان، ١٩٩٨م.
- رسائل الجاحظ، لأبي عثمان عمر بن بحر الجاحظ (٢٥٥هـ-)، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ط ١، مكتبة الخانجي بالقاهرة، القاهرة - مصر، ١٩٦٤م.
- الرسالة، للأمام محمد بن أدريس الشافعي (٢٠٤هـ-)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط ١، مكتبة البابي الحلبي، القاهرة - مصر، ١٩٤٠م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لأبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الالوسي البغدادي (١٢٧٠هـ-)، قابلها على المطبوعة المنيرية وعلق عليها: محمد أحمد الآمد، و عمر عبدالسلام السلامي، ط ١، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ٢٠٠٠م.
- الزاهر في غريب ألفاظ الإمام الشافعي، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى (٣٧٠هـ-)، تحقيق: د. عبدالمنعم طوعي بشناتي، ط ٢، دار البشائر الإسلامية، بيروت - لبنان، ١٩٩٨م.
- الزاهر في معاني كلمات الناس، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأتباري (٣٢٨هـ-)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ١٩٩٢م.
- الزبيدي في كتابه تاج العروس، د. هاشم طه شلاش، ط ١، دار الكتاب للطباعة، بغداد - العراق، ١٩٨١م.
- الزهرة، لأبي بكر محمد بن داود الاصبهاني (٢٩٧هـ-)، حققه وقدم له وعلق عليه: د. إبراهيم السامرائي، ود. نوري حمودي القيسي، ط ٢، مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن، ١٩٨٥م.
- السامي في الأسامي، لأحمد بن محمد أبي الفضل النيسابوري الميداني (٥٣١هـ-)، تحقيق: الدكتور محمد موسى هنداي، ط ١، دار المعارف، القاهرة - مصر، د.ت.
- سبائك الذهب في معرفة انساب العرب، للشيخ الفاضل والنحرير الكامل أبي الفوز محمد أمين البغدادي الشهير بالسويدي، دار إحياء العلوم، بيروت - لبنان، د.ت.
- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (٣٩٢هـ-)، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ٢٠٠٠م.
- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيويه، د. خديجة الحديثي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد - العراق، ٢٠٠٧م.
- شفاء الغليل فيما في كلام العرب من المعرب والدخيل، أحمد بن محمد بن عمر، شهاب الدين الخفاجي المصري الخفاجي (٩٧٧هـ-)، تصحيح الشيخ نصر الهوريني، ومصطفى وهبي، المطبعة الوهبية، القاهرة - مصر، ١٢٨٢هـ- .

📖 شرح أشعار الهذليين، صنعة : أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري (٢٧٥ هـ) ،
رواية أبي الحسن علي بن عيسى بن علي عن أبي بكر أحمد بن محمد الحلواني عن
السكري، تحقيق ، عبدالستار أحمد فراج ، مراجعة : محمود محمد شاكر ، مكتبة دار
العروبة ، القاهرة - مصر ، د.ت.

📖 شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لعلي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور
الدين الأشموني الشافعي (٩٠٠ هـ) ، ط ١ ، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ١٩٩٨ م.

📖 شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لأبي محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف
ابن احمد بن عبدالله الانصاري (٧٧١ هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار
الطلوع للنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة - مصر، ٢٠٠٤ م.

📖 شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، لأربعة آلاف شاهد شعري، خرّج
الشواهد وصنفها وشرحها، محمد محمد حسن شرّاب، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت -
لبنان، ٢٠٠٧ م.

📖 شرح قصيدة كعب بن زهير بانث سعاد، لابن هشام الأنصاري (٧٦١ هـ)، وبحاشيته
حاشية العلامة إبراهيم الباجوري، طبعة حجرية، مطبعة حيدر آباد الدكن، الهند ، د.ت.

📖 شرح الكافية الشافية ، لمحمد بن عبدالله بن مالك الطائي أبي عبدالله جمال
الدين (٦٧٢ هـ)، تحقيق: عبدالمنعم أحمد هريدي، ط ١، جامعة أم القرى، مركز
البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، د.ت.

📖 شرح الكوكب المنير، لأبي البقاء محمد بن أحمد بن عبدالعزيز بن علي الفتوح
المعروف بابن النجار الحنبلي (٩٧٢ هـ) ، تحقيق: محمد الزحيلي ، و نزيه حماد ،
ط ٢، مكتبة العبيكان ، الرياض - المملكة العربية السعودية، ١٩٩٧ م.

📖 الشعر والشعراء، لابن قتيبة عبدالله بن مسلم الدينوري (٢٧٦ هـ)، طبعة محققة
ومفهرسة، دار الثقافة ، بيروت - لبنان، ١٩٦٤ م.

📖 شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم ، نشوان بن سعيد الحميري اليمني
(٥٧٣ هـ) تحقيق : د حسين بن عبد الله العمري - مطهر بن علي الإرياتي - د يوسف
محمد عبد الله ، ط ١، دار الفكر المعاصر ، بيروت - لبنان ، و دار الفكر ، دمشق -
سوريا ١٩٩٩ م.

📖 شواهد الشعر في كتاب سيبويه، د.خالد عبدالكريم جمعة، ط ٢، الدار الشرقية للطباعة
والنشر والتوزيع، القاهرة - مصر، ١٩٨٩ م.

📖 الصحابي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها ، أحمد بن فارس بن
زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (٣٩٥ هـ) ، الناشر : محمد علي بيضون ، ط ١،
دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ١٩٩٧ م.

📖 الصحاح ، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (٤٠٠ هـ) ، تحقيق : أحمد عبد
الغفور عطار ، ط ٤ ، دار العلم للملايين ، بيروت - لبنان ، ١٩٨٧

- صحیح البخاریّ، لابن اسماعیل أبي عبدالله البخاریّ الجعفیّ (١٩٤ هـ)، تحقیق: محمد زهیر بن ناصر الناصر، ط١، دار طوق النجاة، د.م. ، ٢٠٠٢م.
- صحیح مسلم، لأبي الحسن مسلم بن الحجاج القشیریّ النیسابوریّ (٢٦١ هـ)، محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، د.ت.
- صناعة المعجم الحديث، د. أحمد مختار عمر، ط١، عالم الكتب، القاهرة - مصر، ١٩٩٨م.
- ضحى الإسلام، احمد أمين، ط١٠، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، د.ت.
- طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (٧٧١ هـ)، تحقیق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، ط٢، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٣م.
- طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلّام بن عبيد الله الجمحي بالولاء، أبو عبد الله (٢٣٢ هـ)، تحقیق: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة - المملكة العربية السعودية، د.ت.
- طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسيّ (٣٧٩ هـ)، تحقیق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، دار المعارف، القاهرة - مصر، ١٩٨٤م.
- العربية تاريخ وتطور، د. إبراهيم السامرائي، ط١، مكتبة المعارف، بيروت - لبنان، ١٩٩٣م.
- العربية الفصحى الحديثة بحوث في تطور الألفاظ والأساليب، تأليف: ستتكيفتش، ترجمة وتعليق: د. محمد حسن عبدالعزيز، مصر - القاهرة، ١٩٨٥م.
- العربية الفصحى مرونتها وعقلانيتها وأسباب خلودها، د. عودة الله منيع القيسي، ط١، دار البداية، عمان - الأردن، ٢٠٠٨م.
- علم الدلالة، د. أحمد مختار عمر، ط٥، عالم الكتب، مصر - القاهرة، ١٩٩٨م.
- علم اللغة الاجتماعي عند العرب، د. هادي نهر، ط١، دار الغصون، بيروت - لبنان، ١٩٨٨م.
- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، لأبي علي الحسن بن رشيق القيروانيالأزدي (٤٦٣ هـ)، تحقیق: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط٥، دار الجيل، بيروت - لبنان، ١٩٨١م.
- العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٥ هـ)، تحقیق: د. إبراهيم السامرائي، د. مهدي المخزومي، دار الرشيد للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد - العراق، ١٩٨١م.
- غريب الحديث، لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي الخطابي (٣٨٨ هـ)، تحقیق: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، وخرّج أحاديثه: عبد القيوم عبد رب النبي، دار الفكر، بيروت - لبنان، ١٩٨٢م.

- 📖 غريب الحديث ، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـ) ، تحقيق: د. عبد الله الجبوري ، ط١ ، مطبعة العاني ، بغداد - العراق ، ١٩٧٧م.
- 📖 الغريب المصنف ، لأبي عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤هـ) ، حققه وقدم ووضع فهرسه ، د. رمضان عبدالتواب ، ط ١ ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة - مصر ، ١٩٨٩م.
- 📖 الغريب المصنف ، لأبي عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤هـ) ، تحقيق: د. محمد المختار العبيدي ، ط١ ، نشر المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون ، دار سحنون للنشر والتوزيع ، دار مصر للطباعة ، القاهرة - مصر ، ١٩٩٦م.
- 📖 الغريب المصنف ، لأبي عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤هـ) ، تحقيق : عدنان صفوان داودي ، ط١ ، دار الفيحاء ، دمشق - سوريا ، ٢٠٠٥م.
- 📖 غوامض الصحاح ، خليل بن ابيك الصفدي (٧٦٤هـ) ، تحقيق : د. عبدالاله نبهان ، ط ١ ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت - لبنان ، ١٩٩٦ م.
- 📖 الفائق في غريب الحديث ، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد ، الزمخشري جار الله (٥٣٨هـ) ، تحقيق : علي محمد البجاوي - محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط٢ ، دار المعرفة ، بيروت - لبنان ، د.ت .
- 📖 الفتح الوهبي في شرح مشكلات المتنبي ، لأبي الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ) ، تحقيق: د. محسن غياض عجيل ، مطبعة الجمهورية ، بغداد - العراق ، ١٩٧٣م.
- 📖 فتوح الشام ، محمد بن عمر بن واقد السهمي الأسلمي بالولاء ، المدني ، أبو عبد الله ، الواقدي (٢٠٧هـ) ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ١٩٩٧م.
- 📖 في الأدب الجاهلي ، د. طه حسين ، دار المعارف ، القاهرة - مصر ، د.ت.
- 📖 في أدلة النحو ، د. عفاف حسانين ، ط١ ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة - مصر ، ١٩٩٦م.
- 📖 في أصول النحو ، سعيد الافغاني ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، ط٢ ، دمشق - سورية ، ١٩٩٤م.
- 📖 في الصناعة المعجمية ، الدكتور إبراهيم السامرائي ، ط١ ، دار الفكر ، عمان - الأردن ، ١٩٩٨ م.
- 📖 في فقه اللغة العربية ، د. محمد فريد عبدالله ، دار البحار ، بيروت - لبنان ، ٢٠٠٩م.
- 📖 في اللغة والأدب ، دراسات وبحوث ، أ.د. محمود محمد الطناحي ، دار الغرب الإسلامي ، عمان - الأردن ، د.ت .
- 📖 القاموس المبين في اصطلاحات الأصوليين ، تأليف: الدكتور محمود حامد عثمان ، ط١ دار الزاحم ، ط١ ، الرياض - المملكة العربية السعودية ، ٢٠٠٢م.
- 📖 القاموس المحيط ، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (٨١٧هـ) ، تحقيق : مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة ، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي ، ط٨ ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت - لبنان ، ٢٠٠٥ م

- 📖 القاموس المحيط للفيروزآبادي، دراسة وتحليل ونقد، د. حكمة كشلي فواز، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان، ١٩٩٦م.
- 📖 القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب ، مجمع اللغة العربية في القاهرة ، القاهرة – مصر ١٩٨٩م.
- 📖 القياس في اللغة العربية ، د. محمد حسن عبدالعزيز، ط١ ، دار الفكر العربي ، القاهرة – مصر ، ١٩٩٥م.
- 📖 كتاب الإختيارين، علي بن سليمان بن الفضل، أبو المحاسن، المعروف بالأخفش الأصغر (٣١٥هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط١، دار الفكر المعاصر ، بيروت لبنان، دار الفكر ، دمشق – سورية، ١٩٩٩م.
- 📖 كتاب الأفعال ، لأبي القاسم علي بن جعفر السعدي المعروف بابن القطّاع (٥١٥ هـ) ط١، عالم الكتب ، بيروت – لبنان ، ١٩٨٤م .
- 📖 كتاب الألفاظ ، أقدم معجم في المعاني ، لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق المعروف بابن السكّيت (٢٤٤ هـ) ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة ، ط١، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت – لبنان ، ١٩٩٨م.
- 📖 كتاب الأمثال، لأبي عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤ هـ)، حققه وعلّق عليه وقدم له: د. عبدالمجيد قطامش، ط١، دار المأمون للتراث، بيروت – لبنان، ١٩٨٠م.
- 📖 كتاب الجمل المنسوب للخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٥ هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٥م.
- 📖 كتاب الحروف ، لأبي نصر الفارابي (٢٣٩ هـ) ، حققه وقدم له وعلّق عليه : د. محسن مهدي، ط٢، دار المشرق ، بيروت – لبنان ، ١٩٩٠م.
- 📖 كتاب سيبويه ، لعمر بن عثمان بن قنبر (١٨٠هـ) ، تحقيق : عبدالسلام محمد هارون مكتبة الخانجي ، القاهرة – مصر ، ١٩٨٨م.
- 📖 كتاب النفاض، نقائص جرير والفرزدق، لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري(٢٠٩ هـ) ، وضع حواشيه : محمد أحمد عبدالعزيز سالم، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، ٢٠٠٧م.
- 📖 كتاب النوادر في اللغة، لأبي زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري (٢١٥ هـ)، تحقيق: د. محمد عبدالقادر أحمد، ط١، دار الشروق، القاهرة – مصر ، ١٩٨١م.
- 📖 كفاية المتحفظ ونهاية المتلفظ في اللغة العربية ، إبراهيم بن إسماعيل بن أحمد بن عبد الله اللواتي الأجدابي، أبو إسحاق الطرابلسي (٤٧٠هـ) ، تحقيق : السائح علي حسين ، دار اقرأ للطباعة والنشر والترجمة ، الجماهيرية الليبية – طرابلس، د.ت.
- 📖 الكلمة دراسة لغوية معجمية ، د. حلمي خليل ، ط٢، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٨م.

- 📖 لسان العرب ، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الأفریقی (٧١١هـ) ط ٣، دار صادر ، بيروت — لبنان ، ١٩٩٤ م.
- 📖 اللغة ، ج. فندريس ، تعريب : عبد الحميد الدواخلي ، محمد القصاص ، مطبعة الانجلو المصرية ، القاهرة — مصر ، د.ت.
- 📖 اللغة بين المعيارية والوصفية، د. تمام حسّان، ط٤، عالم الكتب ، القاهرة — مصر، ٢٠٠٠م.
- 📖 لغة قريش دراسة في اللهجة ولأداء ، د.مهدي غانم حارث الغانمي ، ط١، سلسلة أكاديميون ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد — العراق ، ٢٠٠٩م
- 📖 اللغة والحجاج ، د. أبو بكر العزاوي ، ط١، الدار البيضاء ، المغرب ، ٢٠٠٦م.
- 📖 اللغة والحضارة، د. محمد مندور، ط١، منشورات جامعة أسيوط، أسيوط — مصر، ١٩٧٢م.
- 📖 اللغة والمجتمع، د. علي عبد الواحد وافي، ط٤، شركة مكتبات عكاظ للنشر والتوزيع، الرياض — المملكة العربية السعودية ، ١٩٨٣م.
- 📖 لمع الأدلة في أصول النحو ، لأبي البركات عبدالرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري (٥٧٧ هـ) ، قدم له وعني بتحقيقه : سعيد الافغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، دمشق — سوريا ، ١٩٥٧م.
- 📖 المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ، ضياء الدين بن الأثير، نصر الله بن محمد (٦٣٧هـ) ، تحقيق : أحمد الحوفي، بدوي طبانة ، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة ، القاهرة — مصر ، د.ت .
- 📖 مجاز القرآن، لأبي عبيدة القاسم بن سلام (٢١١ هـ)، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت — لبنان، ٢٠٠٦م.
- 📖 مجالس العلماء، لأبي القاسم عبدالرحمن بن اسحاق الزجّاجي (٣٣٧ هـ—)، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة — مصر ، ١٩٩٩م.
- 📖 مجمل اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، (٣٩٥هـ) ، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان ، ط٢، مؤسسة الرسالة ، بيروت — لبنان ، ١٩٨٦ م .
- 📖 المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني (٣٩٢ هـ)، تحقيق: علي النجدي ناصف، د.عبدالحليم النجار، د.عبدالفتاح اسماعيل شلبي، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة — مصر، ٢٠٠٩م.
- 📖 المحصول في أصول الفقه، للقاضي محمد بن عبدالله أبي بكر بن العربي المعافريّ الاشبيلي المالكيّ (٥٤٣ هـ) ، تحقيق: حسن علي البدري ، و سعيد فوده، ط١، دار البيارق، عمان — الأردن ، ١٩٩٩م.

المحكم والمحيط الأعظم ، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (٤٥٨هـ)
، تحقيق : الدكتور عبد الحميد هندواوي ، ط ١ ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ،
٢٠٠٠ م .

مختار الصحاح ، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي
الرازي (٦٦٦هـ) ، تحقيق : يوسف الشيخ محمد ، ط ٥ ، المكتبة العصرية - الدار
النموذجية، بيروت - صيدا - لبنان ، ١٩٩٩ م

مختصر العين ، لأبي بكر الزبيدي (٣٧٩ هـ) ، تحقيق : الدكتور صلاح مهدي
الفرطوسي ، ط ١ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد - العراق ،

المخصص ، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (٤٥٨هـ) ، تحقيق :
خليل إبراهيم جفال ، ط ١ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان ، ١٩٩٦ م .

مدارس اللسانيات التسابق والتطور، تأليف جفري سامسون، ترجمة: محمد كبة،
منشورات جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٧ م .

مراتب النحويين، لأبي الطيب عبدالواحد بن علي اللغوي (٣٥١ هـ) ، تحقيق: محمد أو
الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها، القاهرة - مصر، د.ت .

مرصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع ، عبد المؤمن بن عبد الحق، ابن شمائل
القطيعي البغدادي، الحنبلي، صفى الدين (٧٣٩هـ) ، ط ١ ، دار الجيل، بيروت - لبنان ،
١٩٩٢ م .

المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي (٩١١ هـ) ،
تحقيق : محمد أحمد جاد المولى وآخرين ، دار احياء الكتاب العربي ، مطبعة عيسى
البابي الحلبي ، القاهرة - مصر ، د.ت .

مسائل لغوية في مذكرات جمعية، الشيخ محمد حسن آل ياسين ، مطبوعات المجمع
العلمي العراقي ، بغداد - العراق ، ١٩٩٢ م .

المساعد على تسهيل الفوائد، لبهاء الدين بن عقيل (٧٦٩ هـ) على تسهيل الفوائد
لابن مالك (٦٧٢ هـ) ، تحقيق وتعليق: د. محمد كامل بركات، ط ١ ، جامعة أم القرى،
مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، ١٩٨٢ م .

المستوى اللغوي للفصحى ولهجات وللتنثر والشعر ، د. محمد عيد ، عالم الكتب ،
القاهرة - مصر، ١٩٨١ م

مشكلات التأليف اللغوي في القرن الثاني الهجري، الدكتور رشيد عبدالرحمن العبيدي ،
مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد - العراق ،

المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي،
أبو العباس (٧٧٠هـ) ، المكتبة العلمية - بيروت ، د. ت .

- المطلع على ألفاظ المقنع ، محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلبي، أبو عبد الله، شمس الدين (٧٠٩هـ) ، تحقيق : محمود الأرنؤوط وياسين محمود الخطيب ، ط ١ ، مكتبة السوادي للتوزيع ، ٢٠٠٣م.
- المعتمد في أصول الفقه ، لمحمد بن علي الطيب أبي الحسين البصري المعتزلي (٤٣٦هـ) ، تحقيق : خليل الميس ، ط ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ١٩٨٣م.
- المعاجم العربية ، دراسة تحليلية ، الدكتور عبد السميع أحمد محمد ، ط ١ ، مطبعة مخيمر، القاهرة - مصر ، ١٩٦٩م.
- المعاجم العربية المجنسة ، د. عبد الحفيظ العريان ، دار المسلم ، القاهرة - مصر ، ١٩٨٤م.
- المعاجم العربية ، مدارسها ومناهجها ، د. عبدالحميد أبو سكين ، ط ٢ ، دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر ، القاهرة - مصر ، ١٩٨١م.
- معاجم غريب الحديث والأثر والاستشهاد بالحديث في اللغة والنحو، د. السيد الشرقاوي، ط ١، مكتبة الخانجي بالقاهرة، القاهرة - مصر، ٢٠٠١م.
- المعاجم العربية مع اعتناء خاص بمعجم العين ، الدكتور عبدالله درويش ، ط ١ ، مكتبة الشباب ، د.م ، د.ت.
- المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث ، د. محمد أحمد أبو الفرج ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت - لبنان ، ١٩٦٦م.
- المعاجم اللغوية العربية ، بداءتها وتطورها ، للدكتور أميل بديع يعقوب ، ط ١ ، دار العلم للملايين ، بيروت - لبنان ، ١٩٨٨م.
- المعجم الأوسط ، للطبراني ، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (٣٦٠هـ) ، تحقيق : طارق بن عوض الله بن محمد ، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني ، دار الحرمين ، القاهرة - مصر ، د.ت.
- معجم الأوهام والأخطاء في صيغ الأسماء، د. الدكتور نعمة رحيم العزاوي ، مطبوعات المجمع العلمي العراقي ج ١ صدر عام ٢٠٠٤م ، والثاني عام ٢٠١١م
- معجم البلدان، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (٦٢٦هـ)، ط ٢، دار صادر ، بيروت - لبنان ، ١٩٩٥م.
- معجم الشعراء، لأبي عبيدالله محمد بن عمران المرزباني (٣٨٤هـ)، تصحيح وتعليق: الأستاذ ف. كرنكو، ط ٢، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ١٩٨٢م.
- معجم متن اللغة موسوعة لغوية حديثة ، للعلامة اللغوي الشيخ أحمد رضا ، ط ١ ، دار مكتبة الحياة ، بيروت - لبنان / ١٩٦٠م.
- المعجم العربي نشأته وتطوره ، د. حسين نصار ، ط ٤ ، دار مصر للطباعة ، القاهرة - مصر ، ١٩٨٨م.

- 📖 المعجم العربي دراسات في المادة والمنهج والتطبيق، د.رياض زكي قاسم ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، القاهرة – مصر ، د.ت.
- 📖 معترك الأقران في إعجاز القرآن ، لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي (٩١١ هـ —) ضبطه وصححه ووضع فهرسه : أحمد شمس الدين ، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت — لبنان ، ١٩٨٨ م
- 📖 معجم القراءات القرآنية ، تأليف : د. عبدالعال سالم مكرم ، د. أحمد مختار عمر ، ط٢، انتشارات أسوة ، طهران — إيران ، ١٩٩٢م.
- 📖 معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع ، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي (٤٨٧هـ) ط١، عالم الكتب، بيروت — لبنان ، ١٩٨٣ م
- 📖 معجم ما كتب عن لحن العامة والتصحيح اللغوي ، عباس كاظم مراد ، مكتبة ابن النديم بغداد — العراق ، ١٩٩٣م.
- 📖 معجم اللغة العربية المعاصرة ، د. أحمد مختار عمر ، ط١، عالم الكتب ، القاهرة — مصر ، ٢٠٠٨م.
- 📖 معجم المعاجم ، أحمد الشرقاوي إقبال ، ط٢، دار الغرب الإسلامي ، بيروت — لبنان ، ١٩٩٣م.
- 📖 المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات ، حامد عبد القادر ، محمد النجار، دار الدعوة ، القاهرة — مصر ، د.ت.
- 📖 المعجمية العربية ، نشأتها ومكانتها في تاريخ المعجميات العام ، تأليف : جون أ. هويود ، ترجمة الدكتور عناد غزوان ، منشورات المجمع العلمي العراقي ، بغداد — العراق ،
- 📖 مع المصادر في اللغة والأدب ، نقد لمراجع اللغة والأدب ، الدكتور إبراهيم السامرائي ، ط١، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان — الأردن ، ١٩٨٣ م.
- 📖 المغرب في ترتيب المعرب ، لناصر بن عبد السيد أبي المكارم ابن علي، أبو الفتح، برهان الدين الخوارزمي المَطْرَزِيّ (٦١٠هـ) ، دار الكتاب العربي ، بيروت — لبنان ، د.ت.
- 📖 مفردات ألفاظ القرآن الكريم ، للعلامة الراغب الاصفهاني (٤٢٥هـ) ، تحقيق : عدنان صفوان داودي ، ط٤، دار القلم ، دمشق ، الدار الشامية ، بيروت ، ٢٠٠٣م.
- 📖 مقدمة الصحاح ، أحمد عبد الغفور عطار، ط١، دار العلم للملايين، بيروت — لبنان ، ١٩٥٦م.
- 📖 مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي ، د. حلمي خليل ، ط١، دار النهضة العربية ، بيروت — لبنان ، ١٩٩٧م.
- 📖 من أسرار اللغة، د.إبراهيم أنيس، ط٦، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة — مصر، ١٩٧٨م.

- 📖 المنتخب من غريب كلام العرب ، لأبي الحسن علي بن الحسن بن حسين الهنائي (٣١٠ هـ) ، تحقيق : د. يحيى مراد ، دار الحديث ، القاهرة - مصر ، ٢٠٠٥ م.
- 📖 المفصل في الألفاظ الفارسية المعربة في الشعر الجاهلي والقرآن الكريم والحديث النبوي والشعر الأموي، وضعه وأيده بشواهد العربية: د. صلاح الدين المنجد، انتشارات بيناد فرنك إيران (٢٠٦) ، إيران ، ١٩٧٨ م.
- 📖 المفصل في المعاجم العربية ، د. حمدي بخيت عمران، ط١، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة - مصر، ٢٠٠٥ م.
- 📖 مقاييس اللغة ، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، (٣٩٥ هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر ، بيروت - لبنان ، ١٩٧٩ م.
- 📖 مناظرة لغوية أدبية بين الأساتذة بطرس البستاني، وعبد القادر المغربي، وانستانس الكرملّي، ط١، مكتبة القدسي، القاهرة - مصر، ١٣٥٥ هـ —
- 📖 المنجد في اللغة ، لعلي بن الحسن الهنائي الأزدي، أبو الحسن الملقب بـ (كراع النمل) (٣٠٩ هـ) ، تحقيق : د. أحمد مختار عمر ، د. ضاحي عبد الباقي ، ط٢، عالم الكتب ، القاهرة - مصر ، ١٩٨٨ م.
- 📖 من تراثنا اللغوي القديم ، ما يسمى في العربية بالدخيل ، الأستاذ طه باقر ، ط١، دار الرشيد للطباعة والنشر والتوزيع ، بغداد - العراق ، ١٩٧٩ م.
- 📖 من قضايا المعجم العربي قديماً وحديثاً ، د. محمد رشاد الحمزاوي ، ط١، دار الغرب الإسلامي ، د.م ، ١٩٨٦ م.
- 📖 من معجم المتنبي دراسة لغوية تاريخية، د. إبراهيم السامرائي، منشورات وزارة الإعلام، الجمهورية العراقية، بغداد - العراق ، ١٩٧٧ م.
- 📖 مولد اللغة ، محمد رضا العاملي، ط١، دار ومكتبة الحياة ، بيروت - لبنان ، ١٩٥٦ م.
- 📖 نحو التيسير دراسة ونقد منهجي، د. عبدالستار الجواربي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد - العراق ، ١٩٨٤ م.
- 📖 النحويون والقرآن، د. خليل بنيان الحسون، ط١، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان — الأردن، ٢٠٠٢ م.
- 📖 نشأة اللغة عند الإنسان والطفل، د. علي عبد الواحد وافي، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة - مصر، ٢٠٠٣ م.
- 📖 نصوص من كتاب تكملة العين للخازنجي ، جمع وتوثيق ودراسة ، د. عامر باهر أسمير الحيايلى ، ط١، مطبوعات المجمع العلمي العراقي ، بغداد - العراق ، ٢٠١٢ م.
- 📖 نظرات في تاج العروس من جواهر القاموس للسيد محمد مرتضى الزبيدي ، بقلم : حمد الجاسر ، ط١، المطابع الأهلية للاؤفست ، الرياض - المملكة العربية السعودية ، ١٩٨٧ م.

- 📖 نظم الدرر في تناسب الآيات والسور ، لإبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن علي بن أبي بكر البقاعي (٨٨٥هـ) ، دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة - مصر ، د.ت .
- 📖 النوادر في اللغة ، لأبي زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري (٢١٥هـ) ، تحقيق: د. محمد بد القادر أحمد ، ط١ ، دار الشروق ، بيروت - لبنان ، ١٩٨١م .
- 📖 النهاية في غريب الحديث والأثر ، لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (٦٠٦هـ) ، تحقيق : طاهر أحمد الزاوي ، محمود محمد الطناحي ، المكتبة العلمية ، بيروت - لبنان ، ١٩٧٩م .
- 📖 همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، عبد الرحمن بن أبي بكر ، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ) ، تحقيق : د. عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية ، مصر - القاهرة ، د.ت .
- 📖 الوافي بالوفيات ، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (٧٦٤هـ) ، تحقيق : أحمد الأرنؤوط ، وتركي مصطفى ، دار إحياء التراث ، بيروت - لبنان ، ٢٠٠٠م .
- 📖 وصايا الملوك وأبناء الملوك من ولد قحطان بن هود ، دعبل بن علي الخزاعي الشاعر المشهور (٢٤٦هـ) ، د.م.كان ، د. تاريخ
- 📖 وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر بن خلكان البرمكي الأربلي (٦٨١هـ) ، تحقيق: د. إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت - لبنان ، د.ت .
- 📖 يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر ، لعبد الملك محمد بن اسماعيل أبي منصور الثعالبي (٤٢٩هـ) ، تحقيق: د. مفيد محمد قميحة ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ١٩٨٣م .

ثانيا : الرسائل والأطاريح الجامعية

- 📖 ابن دريد وجهوده في اللغة (رسالة ماجستير) ، عبد الحسين عبدالله محمود ، جامعة البصرة كلية الآداب ، ١٩٨٤م .
- 📖 أثر القراءات القرآنية في الصناعة المعجمية تاج العروس أنموذجا (أطروحة دكتوراه) ، عبد الرازق حمودة عبد الرازق القادوسي ، جامعة حلوان ، كلية الآداب ، قسم اللغة العربية ، ٢٠١٠م .
- 📖 أساس البلاغة للزمخشري (ت ٥٣٨هـ) ، دراسة في المنهج والمادة (رسالة ماجستير) فلاح محمد عنوان الجبوري ، رسالة ماجستير مطبوعة على الآلة الكاتبة ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، ١٩٩٠م .
- 📖 الاستشهاد بالحديث الشريف في المعاجم العربية (أطروحة دكتوراه) أشرف محمد حافظ ، جامعة الإسكندرية ، كلية الآداب ، ١٩٩٩م .
- 📖 الاستشهاد بالحديث النبوي وأثره على المسائل النحوية والصرفية (رسالة ماجستير) ، سليمان إبراهيم المطرودي ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، كلية اللغة العربية ، ١٤٠٣هـ .

أسس الترجيح في كتب الخلاف النحوي (أطروحة دكتوراه)، فاطمة محمد طاهر حامد،
جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية وآدابها، قسم الدراسات العليا العربية، فرع اللغة،
١٤٢٩ هـ - ١٤٣٠ هـ.

ألفاظ الأمراض في القاموس المحيط (دراسة دلالية)، (رسالة ماجستير)، إعداد الطالبة
منال أبوبكر سعيد باوزير، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، كلية اللغة العربية، قسم اللغة
والنحو، العام الدراسي، ١٤٢٧ هـ - ١٤٢٨ هـ.

أنماط التأليف في غريب القرآن، منذ النشأة حتى الوقت الحاضر (رسالة ماجستير)،
عبدالكريم حسين السعداوي، كلية التربية، جامعة الكوفة، ١٩٩٩ م.

البناء الداخلي للمعجم العربي دراسة تحليلية تقويمية (رسالة ماجستير)، علي حلو حواس
، كلية التربية ابن رشد جامعة بغداد، ٢٠٠٣ م.

تاج العروس بين الاستدراك اللغوي والنقد المعجمي، دراسة لغوية تحليلية، نوف محمد
عبدالله المؤذن الدوسري، (أطروحة دكتوراه)، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، قسم
الدراسات العليا، فرع اللغة، ٢٠٠٨ م.

الترتيب في اللغة، لأحمد بن مطرف بن إسحاق بن حماد الكنانيّ (٤١٣ هـ -
(رسالة ماجستير)، دراسة وتحقيق: عبدالله فهد بن رشود البقمي، جامعة أم القرى،
كلية اللغة العربية، قسم الدراسات العليا، فرع اللغة، ١٩٩٣ م.

الجهود المعجمية للدكتور إبراهيم السامرائيّ (رسالة ماجستير)، علي خلف حسين
العبيدي كلية التربية، جامعة ديالى، ٢٠٠٤ م.

الحديث النبوي وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية (رسالة ماجستير) محمد ضاري
حمادي، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٧٣ م.

خصائص لغة تميم أصواتا وبنية ودلالة (رسالة ماجستير)، محمد بن أحمد بن سعيد
العمرّي، كلية الشريعة بمكة المكرمة، جامعة الملك عبدالعزيز، ١٣٩٦ هـ - .

الدراسات الصوتية في كتاب العين في ضوء علم اللغة الحديث (رسالة ماجستير) موفق
عليوي خضير، الجامعة المستنصرية، كلية الآداب، ١٩٨٥ م.

الدراسات اللغوية والصرفية في معجم مقاييس اللغة لأحمد بن فارس
(رسالة ماجستير)، عمران عبدالكريم حزام، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٨٨ م.

الدراسات المعجمية في العراق بين سنة ١٩٧٣ - ١٩٩٣ (أطروحة دكتوراه)، نعيم
سلمان البدريّ، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٩٢ م.

الدراسات النحوية والصرفية واللغوية في صحاح الجوهري (رسالة ماجستير)،
عبدالرسول سلمان الزبيدي، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٨٦ م.

الدراسات النحوية في معجم لسان العرب (أطروحة دكتوراه)، عبدالاله إبراهيم عبدالله،
جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٩٣ م.

- 📖 الدكتور إبراهيم السامرائي وجهوده في اللغة والتحقيق (رسالة ماجستير) ، علي عبد الحسين السراي ، كلية الآداب ، جامعة القادسية ، ٢٠٠٢م.
- 📖 الشاهد النحوي في معجم الصحاح للجوهري (رسالة ماجستير) ، مأمون محمد تيسير مباركة جامعة النجاح الوطنية ، كلية الدراسات العليا ، نابلس – فلسطين ، ٢٠٠٥م.
- 📖 الغريب في العربية (رسالة ماجستير) ، مروج غني جبار العطار ، جامعة بابل ، كلية التربية ، ٢٠٠٥م.
- 📖 ظاهرة الغريب في اللغة العربية حتى نهاية القرن الثالث الهجري مع تحقيق تفسير غريب القران لزيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب العلوي القرشي الشهيد (١٢٠هـ) ، (أطروحة دكتوراه) ، حسن محمد تقي سعيد ، جامعة عين شمس ، كلية اللغة العربية ، ١٩٨٩م.
- 📖 الغريب المصنف لأبي عبيد القاسم بن سلام ، دراسة منهجية لغوية (رسالة ماجستير) ، نيث حازم محمود حميد البياتي ، جامعة كوية ، كلية العلوم الإنسانية والتربوية ، مدرسة اللغات ، قسم اللغة العربية ، ٢٠١١م.
- 📖 الفيومي ومعجمه المصباح المنير (رسالة ماجستير) ، ناجي ناصر حسن ، جامعة البصرة كلية الآداب ، ١٩٨٩م.
- 📖 قيد الأوابد من الفوائد ، لأبي الفضل أحمد بن محمد بن احمد بن إبراهيم النيسابوري (٥١٨ هـ) (رسالة ماجستير) سامية عبد الرحيم سندي، جامعة أم القرى ، كلية اللغة العربية ١٩٨٥م.
- 📖 كتاب العين في ضوء النقد اللغوي في القرن الرابع الهجريّ (رسالة ماجستير) ، نعيم سلمان البدري ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، ١٩٩٣م.
- 📖 المحيط في اللغة للصاحب بن عباد دراسة في المنهج والمادة (أطروحة دكتوراه) فلاح علوان الجبوري ، جامعة الموصل ، كلية الآداب ، ٢٠٠٣م.
- 📖 مختصر العين، لأبي الحسن علي بن القاسم الخوافي (القرن الثالث الهجريّ) ، (أطروحة دكتوراه) دراسة وتحقيق: سوسن بنت عبدالله حمد الهندي ، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية ، الدراسات العليا العربية، فرع اللغة ، ١٤١٩ هـ – ١٤٢٠ هـ .
- 📖 مفهوم السليقة اللغوية في التراث النحوي عند العرب دراسة لسانية (رسالة ماجستير) ، مصطفى بو جمالة ، جامعة الجزائر ، كلية الآداب واللغات ، قسم اللغة العربية وآدابها السنة الجامعية ، ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣م.
- 📖 مناهج معجمات المعاني حتى نهاية القرن السادس الهجري (رسالة ماجستير) ، أحمد فرج حسن الربيعي ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، ١٩٩٣م.
- 📖 نظرية الحقول الدلالية ، دراسة تطبيقية في المخصص لابن سيده (أطروحة) ، هيفاء عبدالحميد كلنتن ، كلية اللغة العربية ، قسم الدراسات العليا (فرع اللغة) ، جامعة أم القرى ، ٢٠٠١م.

📖 نظرية صحة الألفاظ عند الجوهري: عامر باهر أسمير الحياييّ (رسالة ماجستير) ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، ١٩٨٩م.

📖 النقد اللغوي في تهذيب اللغة للأزهري (رسالة ماجستير) حمدي عبد الفتاح السيد بـدران جامعة الأزهر الشريف، كلية اللغة العربية بالمنصورة، الدراسات العليا، قسم أصول اللغة ، ١٩٩٩ م.

📖 النقد اللغوي في معجمات القرن الرابع الهجري ، عامر باهر أسمير الحياييّ (أطروحة دكتوراه) ، جامعة الموصل ، كلية الآداب ، ١٩٩٦م.

ثالثاً: البحوث والمقالات ومواقع الشبكة العنكبوتية (الانترنت)

📖 الاحتجاج الشعري في النحو (بحث) ، يوسف عبود، مجلة المعرفة السورية، العدد ٥٤٨، دمشق – سوريا، آيار ٢٠٠٨م.

📖 الألفاظ الفارسية في الشعر الجاهليّ الأعشى أنموذجاً (بحث)، أسعد الدين مصطفى، مجلة مجمع اللغة العربية في دمشق، المجلد ٨٢ ، الجزء ٣ ، دمشق – سورية ، ٢٠٠٤م.

📖 التحقيق من تحقيق كتاب العين (بحث) ، د. شربل داغر ، مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة ، ٧٥٤ ، ١٩٩٤م.

📖 تطور المصطلحات المعجمية والمعجماتية وإشكالية الوضع والترجمة (بحث) د.عبد الغني ابو العزم ، موقع www.aleflam.net

📖 تعقيب الدكتور هاشم طه شلاش على بحث الدكتور رشيد العبيدي، ضمن ندوة المعجمية العربية التي عقدها المجمع العلمي العراقي ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، بغداد – العراق ١٩٩٢م.

📖 التكملة والذيل والصلة للحسن بن محمد الصغاني ، تنبيهات وتصحيحات في شواهد الشعرية (بحث) ، د. محمد جواد النوري ، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، ع ٦٨ ، ٢٠٠٥م.

📖 حاجتنا الماسة إلى معجم المعاني (بحث) ، د.جميل الملائكة ، ضمن ندوة المعجمية العربية التي عقدها المجمع العلمي العراقي ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، بغداد – العراق ، ١٩٩٢م.

📖 دراسة في مختار الصحاح (بحث) د. هاشم طه شلاش ، مجلة المجمع العلمي العراقي مج ٣٤ ، ج ٣ ، ١٩٨٣م.

📖 دراسة المعجمات العربية ، المصباح المنير (بحث) ، د. مصطفى جواد ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، مج ٦ ، بغداد – العراق ، ١٩٥٩م.

📖 خليل بن أبيك الصفدي وصحاح الجوهري (بحث) ، د.عامر باهر أسمير الحياييّ، مجلة آداب الرافدين ، ٤٩٤ ، سنة ٢٠٠٨م.

📖 عين أخرى على العين (مقال) ، د. مصطفى جواد ، مجلة المورد ، ع ٢٥ ، ١٩٨٦م.

- 📖 في سبيل معجم تاريخي - محاولة في التأسيس ، د. إسماعيل احمد عمايرة (بحث) ،
مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق - العدد (٧٨) الجزء (٣) ، ٢٠٠٧م.
- 📖 القبائل الست والتفعيد اللغوي (بحث) ، د. خليل أحمد عمايره ، منشور على الشبكة
الغيبوتية ، موقع منتديات مكتبتنا العربية <http://www.almaktabah.net>.
- 📖 قضية الاحتجاج للنحو واللغة (بحث) ، د. حمزة بن قبلان المزيني ، مجلة جامعة الملك
سعود ، م ١٠ ، الآداب ، ١٩٩٨م.
- 📖 قضية المصادر في جمع مادة المعجم (بحث) ، د. إبراهيم بن مراد، مجلة مجمع اللغة
العربية بدمشق ، مج ٧٨ ، ج ١ ، ٢٠٠٧م.
- 📖 القياس في اللغة بين علماء العربية ، ودي سوسير مفاهيم وتطبيقات (بحث) ، د.
دوكوري ماسير ، مجلة المدينة الجامعية (مجمع - ماليزيا) ، ٢٤ ، فبراير ، ٢٠١٢م.
- 📖 الكلمة القرآنية وأثرها في الدراسات اللغوية (بحث) الدكتور فضل حسن عباس ، مجلة
مركز بحوث السنة والسيرة ، ٤٤ ، ١٩٨٩م.
- 📖 المتن اللغوي في المعجم العربي القديم دراسة في كيفية المعالجة (بحث) د. حيدر جبار
عيدان ، مجلة اللغة العربية وآدابها كلية الآداب - جامعة الكوفة ، ٦٤ ، ٢٠٠٨م
- 📖 مدرسة القياس في اللغة (بحث) ، الدكتور أحمد أمين ، مجلة مجمع اللغة العربية في
القاهرة ج ٨ ، ١٩٥٥م.
- 📖 مراتب الكلام العربي في المحكم والمحيط الأعظم ج ١ ، ج ٢ ، (بحث) ، علي خلف العبيدي ،
أياد سليمان ، مجلة كلية التربية ، جامعة ديالى ، ٢٠٠٧م.
- 📖 مشاهدات الأزهر في شرقي الجزيرة العربية ، دراسة تاريخية في معجم لغوي (بحث) ،
د. عبد الرحمن بن علي السنيدي ، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة ، واللغة العربية
وآدابها ، مج ١٥ ، ع ٢٥ ، د.ت.
- 📖 المعاجم اللغوية وأهميتها في وضع المصطلحات معجم لسان العرب أنموذجا (بحث) د.
مدوح محمد خسارة ، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق - العدد (٧٨) الجزء (٣) ،
٢٠٠٧م.
- 📖 معالجة المادة المعجمية في المعاجم اللفظية القديمة (بحث) على موقع
www.dasha.com
- 📖 المعجمية في الشرق العربي القديم (بحث) : د. عدنان البني ، مجلة التراث العربي ،
ع ٥٧ ، سنة ١٩٩٨م.
- 📖 معجم استدراقات الرازي على صحاح اللغة وتاج العربية للجوهري (بحث مخطوط) ،
علي خلف حسين العبيدي .
- 📖 المعجم الذي نظم إليه (بحث) ، الشيخ محمد حسن آل ياسين ، ضمن ندوة المعجمية
العربية التي عقدها المجمع العلمي العراقي ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، بغداد -
العراق ١٩٩٢م.

المعجم العربي القديم والمدونات الادبية مثالب الوزيرين أنموذجاً، د. نعمة رحيم العزاوي، فرزة من مجلة المجمع العلمي، الجزء الرابع، المجلد السابع والأربعون، بغداد - العراق ٢٠٠٠م.

المعجم العربي من التهذيب إلى اللسان (بحث) ، د. رشيد عبدالرحمن العبيدي ، ضمن ندوة المعجمية العربية التي عقدها المجمع العلمي العراقي ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، بغداد - العراق ، ١٩٩٢م.

منهج ابن منظور في لسان العرب (بحث) ، د. نوري حمودي القيسي ، ضمن ندوة المعجمية العربية التي عقدها المجمع العلمي العراقي ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، بغداد - العراق ، ١٩٩٢م.

منهج أحمد بن فارس في النقد اللغوي في معجم مقاييس اللغة نقد الخليل وابن دريد نموذجا (بحث) ، د. محمود عبدالله جفال ، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق - العدد (٧٨) الجزء (٤) ، ٢٠٠٧م.

منهجية الخليل في كتاب العين (بحث) ، د. محمد بن سالم المعشني ، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها ، مج ٣ ، ع ٤ ، تشرين الأول : ٢٠٠٧م.

الموقف من الجديد اللغوي (بحث) ، الأستاذ الدكتور نعمة رحيم العزاوي ، مجلة لغة الضاد ، مج ٢ ، بغداد - العراق ، ١٩٩٩م.

نحو تصور جديد لبناء المعجم العلمي العربي المختص معجم المصطلحات اللسانية أنموذجاً (بحث) ، الأستاذ الدكتور عز الدين البوشيخي ، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، دمشق - سورية ، العدد (٧٨) الجزء (٤) ، ٢٠٠٧م.

نحو معجم جديد للمعاني (بحث) ، محمود فآخوري ، مجلة المجمع العربي بدمشق ، مج ٧٨ ، ج ٤ ، ٢٠٠٧م.

نظرة نقدية مقارنة في المعجم اللغوي العربي الحديث انطلاقاً من أربعة معاجم متداولة (بحث) ، د. عبداللطيف عبيد ، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق - العدد (٧٨) الجزء (٤) ، ٢٠٠٧م.

النقد المعجمي عند المحدثين (بحث) د. هادي شندوخ ، مجلة جامعة ذي قار العلمية ، مج ٧ ، ع ٣٧ ، سنة ٢٠١٢م.

نقد أغلاط لسان العرب ، إبراهيم اليازجي ، مجلة الضياء اللبنانية ، مج ٦ ، ج ٣، د.ت.

الوضع اللغوي وهل للمحدثين حق فيه (بحث) ، أحمد حسن الزيات، مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة ، ع ٨ ، القاهرة - مصر ، ١٩٥٥م.

المصادر الاجنبية

- Hebrew and English lexiecom of the old testament
ictionnaire de la linguistique

-

ABSTRACT

The purpose of this study is to collect and show the efforts of Iraqi scholars in ancient Arabic dictionary criticism in their studies that focused on this aspect in the period from 1950 to 2010 to investigate those efforts for the first time in Iraq as such, and because most of the studies did not mean Iraqi lexical aspect which is very important in the Arab lexicon trip in Iraq since the first dictionary in Arabic to our time.

This study was divided into two sections, the first section marking (Arabic lexicon of language origins and ages of protest (This study was divided into two sections, the first section marking (Arabic lexicon of language origins and ages of protest) and included three basic classes, marking the first chapter (listening and Arabic lexicon) being one of the most important sources of receiving and taking language and after codification of the language, which has examples of hearing in Arabic dictionaries starting with)Moajam alaein (ending with)Moajam Taj alaroos (in Pronunciation dictionaries ,and from dictionary) Algharib almosanaf (for Abo Abeed to dictionary) Hadaaq Aladab(for Iben Shahemerdan , Although the hearing has varied degrees of clarity between the glossary and another in both the Arabic dictionaries . Chapter II was marking (measurement and Arabic lexicon (as the second pillar of the linguistic process which can not play without it in any language .This chapter has discussed the importance of measurement, its pillars, its terms,and old and modern position of it .Modern Western scholars position is also a degree of analysis and discussion of the most important views that were said and the thesis has found that measurement is a means of self-protection for the language ,In this chapter also made models of examples of measurement in the Arabic dictionaries starting with)Moajam Alaein(ending with)Taj Alaroos (And then after that it showed opinion demonstrated how to deal with the measurement in the Arab lexicon, which enrich and enrich to much has been heard from the Arabic versions of the measurement And then after that it showed opinion demonstrated how to deal with the measurement in the Arab lexicon, which enrich and enrich to much never heard of Arabic which way is the measurement and the careful language dictionaries with more than dictionaries meanings and it is not surprising that the first dealing with the pronunciation, while the second deals with the

meaning and measurement but gets in by the words not the meanings Chapter III the marking (Arabic lexicon and eras protest) and included two sections of two, the first is address (origins theory of protest) and had discussed the idea and indicated in language Arabic heritage and mobilized what I found good evidence to demonstrate the falsity of being late-bound language norm-era that theory founded by Ibrahim Ibn Tarkhan Farabi ,(339)has found conclusive evidence that it was not an absolute theory but involving many contradictions and revealed her thesis, Having presented in section I of the most important criteria for the proposed theory, and hypothesis the six tribes adopted the grammarians and linguists are mainly in English and had taken shape, known to old & new scholars have investigated the origins of this theory and how growing up and advocated and their negative impact on the overall body language, particularly as regards the Arab lexicon was restrained by this theory and many styles of floor which was eligible for health and acceptance and the theory that confused Linguistic work in General and particular lexical work, either section II of this chapter was called (linguistic protest standards) any grounds taken a provision to accept, reject, and language of those criteria, the most important of the temporal criterion is supposed to stop taking in the countryside to the language year 150 AH and evidence has shown that this assumption which to judge by the accepted language of the impasse and stand without evolution, and from then on spatial criterion, which is supposed to take the language is restricted to a limited geographic spot was inhabited by Arab tribes Linguistic performance style is perfect ,Other tribes inhabiting other geographical spots from Arabic Island ,not taken from them because they mixed with non-Arabs of the Persians , Roman and Abyssinian, and casual contact is the norm and is a standard language that was intuitive based on the perception that the contact that represents the other criterion is a standard language that was intuitive based on the perception that language such as milk when the mother is suckled by her nipples, not proved true this standard ultimately perhaps even relatively acceptable, the other is the standard criterion the tribal inventory taking language from six tribes was not Arabic is spoken by these tribes only six , And will not search proved that there are tribes and are not taken from within these tribes that took them the command language of contradiction that this criterion is no longer an absolute as it was before, and this thesis had discussed the implications in the Arab lexicon, detailed, and

we finished to a set of recommendations on the criteria that did not hold up long before criticism and discussion Part II of this research and its (ancient Arabic dictionary criticism on Iraqi modern language studies) and included two, marking the first chapter (cash adjust the structure of language dictionaries) and II (lexical words in dictionaries criticism words), and third (article critique lexical dictionaries in words) and fourth (authoring curricula lexical criticism) according to article that I've found in the efforts of the Iraqi scholars entering within the study period , And these hubs are the main axes of the old& amp; new lexical criticism, though, the remedial and suspicion from but I didn't view them as a lesson in Arab and Iraqi universities, turned away therefrom ,chapter II contained (criticism dictionaries meanings in modern Iraqi scholars), and the efforts of the Iraqis in this area so very few see chapter three detectives Division, nominates first (cash seizure in dictionaries meanings) and Mark II (lexical words in dictionaries criticism meanings) and brand (a criticism article in lexical dictionaries meanings) , The tight material of this chapter so few came over with the first chapter and other chapters, as well as provided in section II of the rooting of dictionaries meanings to enter any letter or written linguistic phenomena which books from what I presented the concept of the dictionaries that have not promoted any Iraqi effort to study except letter Mr. Ahmed Faraj Al-Rubaie ,who studied their curricula to adequately and thoroughly. "at the end of the thesis there are some proposals that is seen as contributing to Development of lesson in Iraq to the lexical evolution in other Arabic countries, taking advantage of modern language and linguistic theories, as well as a summary of key findings the overall thesis, taking advantage of the large population of sources , studies , University thesis and researches published in Iraqi and Arabic periodicals At the end of this summary it should be said that lexical studies is broad ,rich and fertile aspires to more research efforts that reveal much of its caches , secrets and theories Old& amp; new .And Praise be to Allah for His bounty.

Researcher

Ali Khalif